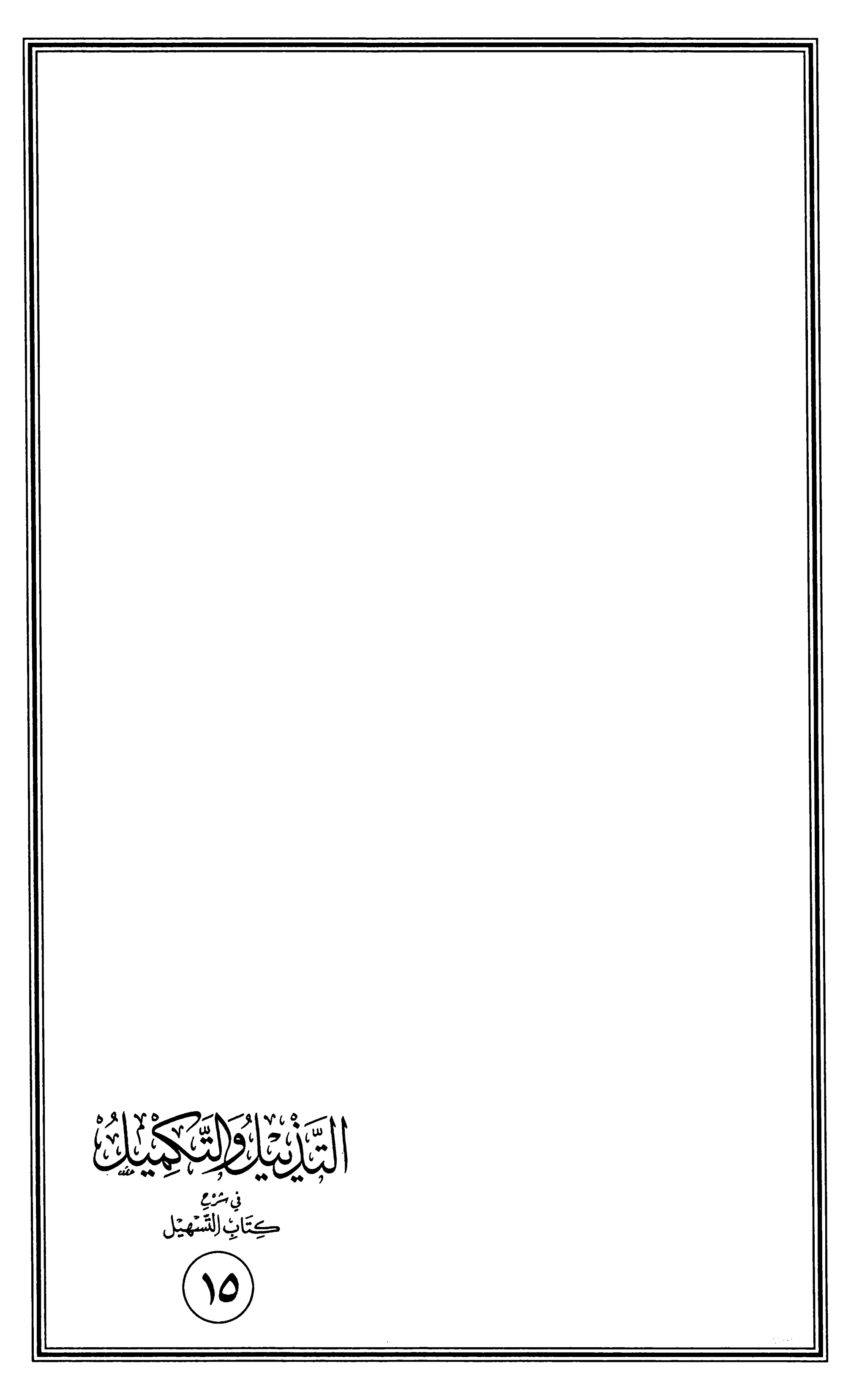

التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل
ألفه
أبو حيان الأندلسي
حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت
كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع


التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل
١٥

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء ١٥/حسن محمود هنداوي – الرياض، ١٤٣٩هـ

٤٣٧ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

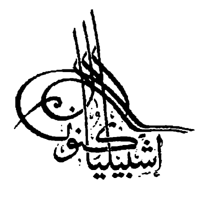
المملكة العربية السعودية

ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ ٩٦٦١١ +

٤٩٦٨٩٩٤ ٩٦٦١١ +

فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣ ٩٦٦١١ +



Dar Kounouz Eshbelia

For Publishing & Distribution

Kingdom of Saudia Arabia

P.O. Box 27261 Riyadh 11417

Tel.: +96611 4914776

+96611 4968994

Fax.: +966114453203

E-mail: eshbelia@hotmail.com

 : @k_eshbelia

 : @k_eshbelia

 : @k. eshbelia

التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

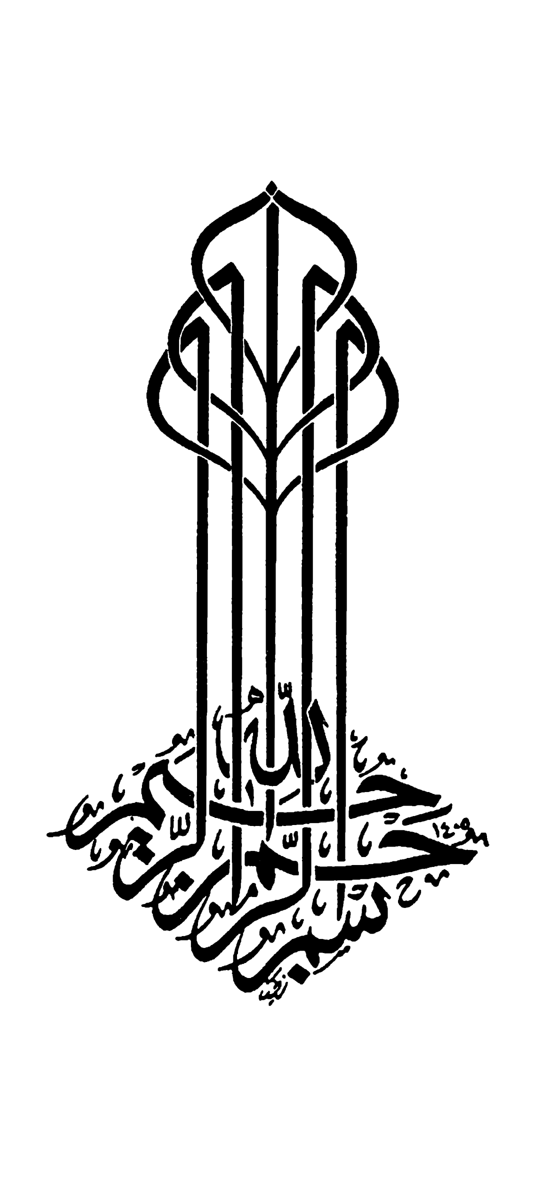
حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية الآداب - جامعة الكويت

الجزء الخامس عشر




بسم الله الرحمن الرحيم

ص: بابُ منعِ الصَّرف

يَمنع صرفَ الاسم ألفُ التأنيث مطلقًا، أو مُوازَنةُ مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ في الهيئة لا بِعُروضِ الكسرةِ أو ياءِي النَّسَبِ أو الألفِ المُعَوَّضةِ مِن إحداهما تحقيقًا أو تقديرًا .

ش: الذي لا ينصرفُ هو المسلوبُ منه التنوين، وأُتبعَ سَلبَ الجرّ منه في مواضع، هذا رأيُ قوم، والصَّرفُ[1] عندهم عبارةٌ عما في الاسم من الصوت لأنَّ الصَّريف هو الصوت الضعيف. وقيل: هو المسلوبُ منه التنوينُ والجرُّ معًا، وهذا رأيُ قوم، والمنصرف عندهم كأنه مأخوذٌ من الصَّرف، وهو التصرُّف في جميع المجاري، فغيرُ المنصرف هو الناقص عنها. وظاهرُ قولِ أبي عليٍّ[2] أنَّ الشَّبَهَ يَمنع دخول الجرّ مصاحبًا للتنوين. وهذا اختلافٌ لا طائلَ تحته، وقد كَثَّرَ النحويون بالاستدلال لهذه الأقوال وما عُورِضتْ به.

والذي يَصِحُّ في أيدينا مِنَ الحُكم أنَّ ما لا ينصرف لا يوجد فيه تنوين، وأنه لا يُجَرُّ إلا إذا أُضيفَ أو دخلَه أل. وما لا ينصرف مُشَبَّهٌ بالفعل، ووَجهُ شَبَهِه به أنه ثانٍ مِن جِهتينِ مِنَ الجهاتِ التِّسعِ التي ذكرَها النحويون، كما أنَّ الفعل ثانٍ عن الاسم من جهتين، وهو كونُه مشتقًّا من الاسم، وكونُه محتاجًا إلى الاسم، وليستِ الجهتان اللتان ما لا يَنصرف ثانٍ بهما هما الجهتان اللتان الفعلُ ثانٍ بهما، فالشَّبَهُ لم يقع في

---

(١) شرح المفصل ١: ١٣٤، وفي حاشيته ذكر أسماء بعض أصحاب الرأيين وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٠٥ ولابن الضائع ١: ٧٤٠ - ٧٤١ [رسالة]. وفي اشتقاق الصرف أصول خمسة انظرها في المحصَّل في شرح المفصَّل ص ٤٢٨ - ٤٣٠ [رسالة].

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٣.

نفس الجهتين بل في المطلق، وهو كونُه ثانيًا مِن جهتين في الجملة كما أنَّ الاسم ثانٍ من جهتين.

وما ذكره البصريون من ذلك لا يتم على رأي الكوفيين[1] لأنهم لا يَرون أنَّ الفعل مشتقٌّ من الاسم، بل الاسمُ مشتقٌّ من الفعل[2]، فقد بَطَلَتْ هذه الجهة على مذهبهم. وكذلك على مذهب مَن يَرى أنَّ كلًّا من المصدر والفعل ليس مشتقًّا من الآخر.

وقد ذهبَ ابنُ الطَّراوة[3] وتلميذُه السُّهَيليُّ[4] إلى أنَّ المانع من التنوين ليس ما عَلَّلَ به النحويون من الثَّنَويّة عن أصله وشَبَهِه بالفعل، وأَبْطَلا ذلك على زعمِهما، فجَعَلا علّةَ منعِ التنوينِ والجرِّ غيرَ واحدة، بل كلُّ صِنفٍ له مِنَ الموجِب ما يَخُصُّه على ما يأتي في واحدٍ واحد.

[٦: ١٧٨/ب] ووجهُ ابتداء المصنف أولًا بالتأنيث اللازمِ وبالجمعِ /المتناهي أنَّ كلًّا مِن هاتين العِلَّتين مفردة، وسائر ما يُذكَر بعد ذلك تكون العلةُ فيه مركَّبة، فبدأَ بذكرِ العِلّةِ المفردةِ دُونَ العِلّةِ المركَّبةِ لأنَّ المفردَ أصلٌ بالنسبة للمركَّب، فذَكر أنه يَمنع الصرفَ ألفُ التأنيث مطلقًا، ويحتمل قوله **مطلقًا** وجهين، وكلاهما صحيح:

الأول: أن يكون الإطلاق في ألف التأنيث، فتَمنع مقصورةً نحو حُبْلى، وممدودةً نحو حمراء، والممدودةُ عندنا الهمزةُ فيها بدلٌ مِن ألفِ التأنيثِ المقصورةِ لأنها وقعتْ بعدَ ألفٍ زائدة، فقُلبت همزة، ولذلك إذا زال هذا الموجِبُ زالت الهمزة، قالوا في الجمع صَحْراء وصَحارى وبَطْحاء وبَطاحى.

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١: ٤٤٠.
(٢) الإنصاف ١: ٢٣٥ - ٢٤٥ [المسألة ٢٨] والتبيين ص ١٤٣ وحواشيه.
(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٩٧.
(٤) ذكر أنه أملى في أسرار ما لا ينصرف من الأسماء جزءًا، كشف فيه سر التنوين وامتناع التنوين والخفض مما لا ينصرف في مسألة أفردها في هذا الباب، وأتى فيها بالعجب العجاب. الروض الأنف ٥: ٧٣، ٦: ٢٠٠ [تحقيق د. عبد الرحمن الوكيل].

والثاني: أن يكون الإطلاق في الاسم الذي فيه ألفُ التأنيث، ويَعني سواء أكان مفردًا نحو حُبْلى، أَم جمعًا نحو حَبالى، أم اسمًا نحو ذِكْرى ودَعْوى، أم صفةً نحو قولك فَرَسٌ وَثَبَى[1]، ومعرفةً نحو سَلْمى، ونكرةً نحو ما مثَّلنا به قبلُ.

فرع: إذا سَمَّيتَ بـ«كِلتا» مِن قولك: قامتْ كِلتا أُختَيك، امتنعَ الصرفَ لأنَّ ألفه للتأنيث بمنزلتها في شَرْوَى[2]. فإن سَمَّيتَ بها مِن قولك: رأيتُ كِلْتَي المرأتين، في لغةِ مَن قال ذلك[3]، أو مِن قولك: رأيتُ كِلتَيهما، صُرِف لأنَّ الألفَ إذ ذاك تكون منقلبة، فلا تكون للتأنيث لأنَّ ألفَ التأنيث لا تكون منقلبة، كما أنك لو رَخَّمتَ حُبْلَوِيًّا قلتَ: يا حُبْلى، فقلبت الواو ألفًا لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها، فلو سَمَّيتَ به انصرف لأنَّ ألفَ التأنيث لا تكون منقلبة.

وقوله **أو مُوازَنةُ مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ** هاتان الصيغتان لا تكونان إلا جمعًا لا نظيرَ له في الآحاد، ولا يُكسَّر، بخلاف غيره من الجموع، فإنه قد يوجد له نظيرٌ في الآحاد، وقد يُكَسَّر، فلمّا كان فرعًا عن الإفراد ومتمكنًا من هذه الجهة منعَ الصرفَ، ولا اعتراض بـ«حَضاجِرَ» عَلَمًا للضَّبُع لأنَّ الأعلام منقولة، ولها مفردٌ قَبلَ النقل، وهو قولهم حِضَجْر[4]. ولا اعتراض أيضًا بـ«يَمانٍ» وأخواته لِمَا يُبَيَّنُ إن شاء الله تعالى.

وقولُه **في الهيئة** يعني كان في أوَّله ميمٌ أو لم يكن، وكان بعدَ ألفِ الجمعِ متحركًا لفظًا أو تقديرًا لأجل الإدغام نحو دَوابّ، أصله دَوابِب. وأمّا عَبالٌّ جمع عَبالَّة[5] على حد تَمرة وتَمر، وحَمارٌّ جمع حَمارَّة[6] كذلك، فمصروف لأنَّ الساكن فيه بعد الألف لا حظَّ له في الحركة، فليس متحركًا لا لفظًا ولا تقديرًا.

---

(١) وثبى: شديدة الوثب.

(٢) شروى الشيء: مِثله. ك: شرورى.

(٣) هي لغة كنانة كما في شرح الألفية للمرادي ٢: ٧٥.

(٤) الحضجر: العظيم البطن.

(٥) العبالّة: الثقل.

(٦) حمارّة القيْظ: شدّته.

فإن أردتَ بـ(حَمارّ) جمعَ التكسير كان غير مصروفٍ لأنَّ ما بعدَ الألفِ متحركٌ في التقدير إذ أصلُه حَمارِرُ. وإلى اشتراطِ أنَّ ما بعدَ هذه الألفِ يتحركُ لفظًا أو تقديرًا ذهب س[1] والجمهور[2]. وذهب أبو إسحاقَ الزَّجّاج[3] إلى أنه لا يُشترط ذلك؛ لأنه سئل عن تكسيرِ هَبَيٍّ[4] وهَبيَّةٍ، فقال: تكسيرهما هَبايٌّ بالإدغام. قال: /«وأصلُ الياء [٦: ١٧٩/أ] الأولى عندي السكون، ولولا ذلك لأظهرتُها»[5]. وهذه المسألة هي التي دَسَّ أبو موسى الحامض على أبي إسحاق رجلًا يسأله عنها، فأجابه بما ذكر، فقال له السائل: فهلَّا صَرَفتَه إذ كان أصله عندك السكون كما تصرف حَمارًّا؟ قال: «لأنَّ حَمارًّا غير مكسَّر، وإنما هو واحد، فلذلك صرفتُه، ولم أَصرف هَبايّ»[5]. ويعني أبو إسحاق بقوله «وإنما هو واحد» أي: اسم جنس، وأسماءُ الأجناس تجري عليها أحكام الواحد.

وما أجازه أبو إسحاقَ من أن تكون الياء في هَبايّ ساكنة في اللفظ والتقدير خطأٌ لأنه وإن كان جمعَ تكسير فله نظير في الأسماء المفردة نحو حَمارٍّ إذا لم تجعله جمع تكسير؛ فكان ينبغي انصرافُه كانصراف صَياقِلةٍ لوجود نظيره في المفردات كرَفاهية، فلَمّا منعتْه العربُ الصرفَ دلَّ على أنَّ الياء مكسورة في التقدير، وأنه ليس كحَمارٍّ إذا لم يُرَدْ به التكسير[6].

وقولُه **لا بِعُروضِ الكسرةِ** وذلك نحو تَوانٍ و تَغازٍ، فإنَّ الكسرةَ عارضةٌ مُحَوَّلةٌ عن ضمّةٍ لأنه مصدرُ تَفاعَلَ، ومصدرُ تَفاعَلَ إنما هو تَفاعُلٌ بضمِّ العين، فأصلُه توانُيٌ وتغازُيٌ.

---

(١) الكتاب ٤: ٤١٥.

(٢) الأصول ٢: ١٠٠.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥.

(٤) الهبيّ: الصبيّ الصغير. والأنثى هبيّة.

(٥) مجالس العلماء ص ٣٠٧ [المجلس ١٤١].

(٦) ك: إذا لم ترد به رتبة.

وقولُه **أو ياءي النسب** احترازٌ من نحو مَدائنيٍّ وحَوارِيٍّ وحَوالِيٍّ[1]، فإنها مصروفات لأنَّ آخرها ياءُ النسب حقيقةً أو مجازًا، فإن وُجدت الياءُ التي للنسب قبلَ ألفِ الجمع كان ممنوعَ الصرف نحو قَماريَّ وكَراسيَّ وبَخاتيَّ، واحدها قُمْريٌّ وكُرْسيٌّ وبُخْتيٌّ[2]. وإنما لم يُعتَدّ بياء حَواريٍّ لأنها بزيادتِها وعدمِ وجودِها قبلَ الألف صارت شبيهةً بتاء التأنيث.

وقولُه **تحقيقًا** مثالُ ذلك يَمانٍ وشَآمٍ. فالألفُ فيها عوضٌ مِن إحدى ياءي النسب، والأصلُ أن يقال يَمَنِيّ وشَأْميّ.

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُ ذلك ثَمانٍ[3] وتَهامٍ، وشَناحٍ للطويل، ورَباعٍ؛ لأنَّ الألف موجودةٌ فيها قبلُ، فهي كأنها عوضٌ تقديرًا، وكأنهم نَسبوا إلى فَعَلٍ أو فَعْلٍ، وقد تَرَدَّدَ الخليلُ[4] بين هذين الوزنين في تِهامة، كأنهم فَكُّوا صيغته إلى تَهَمٍ أو تَهْمٍ. وتردُّدُه في ذلك لمجيء السماع بذلك في يَمنٍ وشَأْمٍ، وقد جاء السماعُ بما تَخَيَّلَه الخليلُ، أنشد ثَعلَبٌ[5]:

أَرَّقَني الليلةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ يا لكَ بَرْقًا مَنْ يَشِمْهُ لا يَنَمْ

وقال آخر[6]:

---

(١) الحواريّ: الناصر. والحواليّ: المحتال.

(٢) القمريّ: طائر يشبه الحمام القُمْر البيض.. والبختيّ: نوع من الإبل طوال الأعناق.

(٣) قال ناظر الجيش: «قالوا: أصله ثُمْنِيّ - بضم الثاء وسكون الميم - منسوب إلى الثُّمْن، ففتحوا أوله على المألوف من تغيير النسب، ثم خففوه بحذف إحدى الياءين وتعويض الألف». تمهيد القواعد ٨: ٣٩٧١.

(٤) الكتاب ٣: ٣٣٧ - ٣٣٨ والخصائص ١: ١١١.

(٥) البيت في الخصائص ٢: ١١١ والخزانة ١: ١٥٤ [١٨] والتاج (تهم). وفي الخصائص، وفي ك، ي: من يَشُقْه. وفي الخزانة: من يشقه لا يُلَمْ. شامَ البرقَ: نظر إليه أين يقصِد وأين يُمطر.

(٦) هو شيطان بن مُدْلج كما في تهذيب إصلاح المنطق ص ١٦١ والتاج (تهم). والرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٥٨.

نَظَرتُ والعَينُ مُبِينةُ التَّهَمْ

وحكى أبو طاهر بن الخازن عن أبي حاتم أنه يقال شَأْمٌ وشَأَمٌ، فعلى هذا يمكن أن تكون النسبة في الثلاثة المواضع إلى فَعَل بفتح العين، ومن قال شآميٌّ فلا /ينبغي أن يجعل ذلك مما جُمع فيه بين العوض والمعوض منه؛ لأنَّ أبا طاهر أيضًا حكى عن أبي حاتم أنه يقال الشَّآم في اسم الجهة، فيكون فيه على هذا ثلاث لغات: الشَّأْم والشَّأَم والشَّآم بالمدّ. والدليل على صحة الشَّآم قول الفرزدق(١): [٦: ١٧٩/ب]

أَرى مُضَرَ الْمِصرَينِ قد ذَلَّ نَصرُها ... ولكنْ عسى أَلَّا تَذِلَّ شآمُها

وقال أبو نُخيلة(٢):

لم يَبقَ مِن مَروانَ عَينٌ تَنظُرُ ... وأَمْسَتِ الأَنبارُ داراً تُعْمَرُ

وخَرِبَتْ مِنَ الشَّآم أَدْؤُرُ

وكذلك رَباعٍ هو منسوب، أصلُه رَبَعِيّ، فحُذفت إحدى الياءين، وعُوِّضَ منها الألفُ على حدّ يَمانٍ في يَمَنِيّ. يدلُّ على ذلك جمعُهم له على فُعْل، قالوا رَباعٍ ورُبْعٌ كما قالوا فارسيٌّ وفُرْسٌ، قاله الفارسي في التذكرة عن ابن الأعرابي أنه جمع كذلك.

وكذلك الأصلُ في يَمانٍ وشَناحٍ، الأصلُ يَمَنِيٌّ وشَنَحيٌّ على ياء النسب تقديرًا كما بَنَوْا قُمْريًّا، والياءان فيهما لتلبُّسه الوصف كما قالوا أَحمَرِيّ.

والدليلُ على صحّة ما ذكرناه مِن أنَّ هذه الأسماءَ مُراعىً فيها النسبُ صَرفُهم لها في حالة النصب، فليست كأَراطٍ(٣) لأنهم في النصب صَرَفُوا، فقالوا: رأيتُ يمانيًا وشآميًا وتَهاميًا ورَباعيًا وثَمانيًا ورجلًا شَناحيًا، ولو كانت كأَراطٍ لمنعوها الصرفَ حالةَ

---

(١) الديوان ٢: ٧٩١. وآخره في ي: شآما.

(٢) الأغاني ٢٠: ٢٦٧ [دار صادر]. وبين الأول والثاني شطران.

(٣) أَراطٍ: جمع أَرْطى، وهو شجر يُدبغ به.

النصبِ لِشَبَهِها بما لا ينصرفُ لا معرفةً ولا نكرةً كما مَنَعوا سَراويلَ، وقد جاء منعُ صرفِ ثَماني في الشعر على إرادة الجمع، قال[1]:

يَحدو ثَمانيَ مُولَعًا بِلِقاحِها ....

كأنه جمع ثِمنِية كحِذْرِية[2]، والمعروف الصرف.

وفي كتاب أبي الفضل البَطَلْيَوسيّ: في ثماني لغتان: الصرفُ لأنه ليس بجمع، وإنما هو اسم عَدَدٍ. ومنعُ الصرف كما قال «يَحدو ثَمانيَ» لأنه صار عنده جمعًا من جهة معناه لأنه عدد يقع للجمع بخلاف يَمانٍ وشَآمٍ لأنه غير جمع.

ومما جاءت الألف فيه عوضًا أيضًا أَفانٍ[3] جمع أَفانِيَة، حكى أبو الحسن أنَّ العربَ تَصرِفه، فتقول: رأيت أَفانيًا، قال: وإنما صرفتْها العربُ لأنها في الأصل أَفْنِيّة، فحَذفوا إحدى الياءين، وعَوَّضوا مكانَها الألفَ كما قالوا شآمٍ.

ولو دَخلتْ هذا الجمعَ التاءُ نحو صَياقلةٍ[4] ومَوازجةٍ[5] انصرفَ لأنه بدخول التاء عليه أَشبَهَ المفرداتِ نحو الكَراهية والحَزابية[6]. هذا مذهب المحققين، أعني أنه في الآحاد نحو الكَراهية.

---

(١) عجز البيت: حتى هَمَمْنَ بزَيغةِ الإرتاجِ. وهو لابن ميّادة. الديوان ص ٩١. ولم ينسب في الكتاب ٣: ٢٣١. وتخريجه في المسائل الحلبيات ص ٣١٧. يشبّه ناقته في سرعتها بحمار وحشيّ يعدو خلف أُتُنه. الزيغة: مصدر زاغ أي مال، والمراد به هنا إسقاط الأجنّة. والإرتاج: مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل، والمعنى: ساقها سوقًا عنيفًا حتى همّت بإسقاط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنّة.

(٢) الحذرية: قطعة غليظة من الأرض.

(٣) الأفاني: نبت ما دام رطبًا، فإذا يبس فهو الحَماط. ويقال: هو عنب الثعلب.

(٤) صياقلة: جمع صَيْقَل، والصَّيقَ: شَحّاذ السيوف وجلّاؤها.

(٥) موازجة: جمع مَوزَج، والموزج: الخُفّ، فارسيّ معرَّب.

(٦) الحزابية من الرجال والحمير: الغليظ إلى القصر ما هو. وحمار حزابية: جَلْد.

[٦: ١٨٠/أ] وذهبَ جماعةٌ منهم السيرافيُّ[1] إلى أنه ليس في الآحاد مثلُ صَياقلةٍ، /وأنَّ صَياقلةً وشِبهَه إنما انصرفَ لأنه لَمّا دَخلتِ التاءُ سَقَطَ حُكمُ الصَّدرِ، وصارَ الحكمُ للتأنيث بالهاء، كما أنه إذا دَخَلَه ياءُ النسبِ سَقَطَ حُكمُ الصَّدرِ، فانصرفَت[2].

وعند هؤلاءِ أنَّ الألفَ في كَراهيةٍ وحَزابيةٍ وأَمثالِهما عِوَضٌ مِن إحدى ياءي النسب كما هي في ثَمانية وأَفانية.

وأجازَ الأخفشُ الوجهين، واختار الثاني منهما، قال في (الكبير) له: «إن سَمَّيتَ رجلًا عَلانِيَ من عَلانية فعَلى أحدِ وجهين: إنْ قلتَ إنَّ هذه ياءُ النسب يُصرَفْ في المعرفة والنكرة، وهو القياس لأنه لم يجئ مثلُ حَضاجِرة في المفردات. وإنْ قلتَ إنَّ هذا وُضع على الواحد مثل عَباقية، أو على واحدٍ يُرادُ به الجمعُ مثل عَلانية، فلَمّا حُذفت الهاءُ بَقيَ بناءُ الجمع، فلا يُصرَف في المعرفة ولا في النكرة، فهو مذهب ضعيف» انتهى.

والصحيحُ أنَّ كَراهيةً وأَمثالَه ليست الياءُ فيه إحدى ياءي النسب والألفُ بدلٌ من الياءِ الأُخرى المحذوفة؛ لأنَّ ذلك خارجٌ عن القياس، فلا يُقالُ إلا إذا قام دليلٌ عليه كقِيامِه في ثَمانية ورَباعية وأَفانية، وهو صَرفُهم لها لَمّا حَذفوا التاء. وهذا مذهبُ س لأنه ذَكر في الأبنية[3] أنَّ الاسم والصفة[4] يجيء على فَعالِيةٍ نحو رَفاهِيةٍ وكَراهِيةٍ وعَباقِيةٍ وحَزابِيةٍ، فهو عنده بناءٌ أصليٌّ غيرُ مُغَيَّرٍ عن غيره، وإذا ثَبَتَ كونُها بناءً أصليًّا اعتقدَ في صَياقلةٍ أنه إنما انصرفَ لِشَبَهِه بها.

---

(١) كذا! وفي شرحه كتاب سيبويه ١٢: ٣٩ ما نصه: «وعلى أنَّ في الواحد مثل ذلك، كقولهم: رجلٌ عَباقِيةٌ، وهو الداهي».

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٢: ٣٩.

(٣) الكتاب ٤: ٢٥٥.

(٤) والصفة: سقط من ل.

وفي قولِ المصنف **أو مُوازَنةُ مَفاعِل أو مَفاعيل** وإطلاقِه يدخلُ فيه إذا سَمَّيت بـ«مَساجِد»، فإنه لا خلاف في أنه ممنوع الصرف، والدليلُ على ذلك مَنعُ العربِ «شَراحيلَ» من الصرف، وهو جمعٌ سُمِّيَ به الرجلُ، لأنَّ س ذكر أنه عربيٌّ[1]، وهذا المثال لا يكون في المفردات العربية إلا وقد نُقل مِن جَمعٍ، وامتنعَ الصرفَ لِلعَلَميّةِ وشَبَهِ العُجْمة مِن حيثُ إنه مثالٌ لا يكون في الآحادِ العربيّةِ كما أنَّ إسماعيلَ كذلك، ولا يُقالُ «لِشَبَهِه بأصلِه» لأنه قبلَ التسميةِ به نكرةٌ، وهو الآنَ معرفةٌ.

وما ذَكره المصنفُ مِن أنَّ مُوازَنةَ مَفاعِلَ أو مَفاعيلَ تَمنعُ الصرفَ فسيأتي حكمُه إذا نَقَصَ مِن هذا البناءِ شيءٌ كمَسألةِ جَوارٍ وذَلَذِلٍ[2]، وهل ذلك على جهة التحتم أو الجواز، حيث يتعرض له المصنف إن شاء الله.

وأمَّا سَراويلُ فقال س[3]: «هو واحد، وهو أعجميٌّ أُعرِبَ كما أُعرِبَ الآجُرُّ، إلا أنَّ سَراويلَ يُشبهُ مِن كلامِهم ما لا يَنصرفُ في نكرةٍ ولا معرفةٍ كما أَشْبَهَ بَقَّمُ الفعلَ ولم يكن له نظيرٌ في الأسماء». فـ«س» يرى أنه لا يَنصرفُ في معرفةٍ ولا نكرة.

وقال أبو الحسن[4]: «بعضهم يجعلها اسمًا مفردًا. فهي مصروفة عنده في النكرة على هذا المذهب». /قال[5]: «ومِنَ العربِ مَن يراها جمعًا، وواحدُها سِرْوالة، ويُنشدون[6]: **[٦: ١٨٠/ب]**

عليهِ مِنَ اللُّؤمِ سِرْوالةٌ فلَيسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢٩.

(٢) الذلذل: أسافل القميص الطويل إذا خلُق وناس، وأصله ذَلاذِل.

(٣) الكتاب ٣: ٢٢٩.

(٤) المقتضب ٣: ٣٤٥.

(٥) المقتضب ٣: ٣٤٥ - ٣٤٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٣٨.

(٦) المقتضب ٣: ٣٤٦ والخزانة ١: ٢٣٣ - ٢٣٤ [الشاهد ٣٣]، قال البغدادي: «هذا البيت قيل: مصنوع، وقيل: قائله مجهول».

كما يقولون دَخاريص القَميص، والواحد دِخْرِصة[1]»، قال[2]: «فعلى هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة». وهذا نقل الأخفش عن العرب، وإنما عليه اتِّباعُهم، ولعلَّ س لم يَسمع لغةَ مَن صَرف لقِلَّتِها، ولم يَتقرَّر عنده أنَّ سَراويلَ جمعُ سِرْوالة، بل هو اعتقادُه؛ ألا تراه يقول: «هو واحدٌ، وهو أعجميٌّ».

فيرى أنَّ هذه البنية تآمة في منع الصرف لأنها وإن لم تكن جمعًا فهي لفظ الجمع كما أنَّ أَحْمَر إذا سُمِّيَ به ونُكِّر منعه الصرفَ لأنه اللفظُ المعهودُ للوصف.

ص: ويَمنع أيضًا عدلُه صفةً أو كصفةٍ أو كعَلَمٍ، أو كونُه صفةً على فَعْلان ذا فَعْلى بإجماع، ولازِمُ التذكيرِ بخُلْفٍ، وصرفُ سَكْرانَ وشِبهِه للاستغناء فيه بفَعْلانةٍ عن فَعْلَى لغةٌ أَسَديَّة.

ش: العدلُ صَرفُك لفظًا أَولَى بالمسمَّى إلى آخَرَ، وهو فرعٌ عن غيرِ المعدولِ؛ لأنَّ أصلَ الاسمِ أَلَّا يكون مُحَرَّفًا عمّا يَستَحِقُّه بالوضعِ لفظًا أو تقديرًا، وستأتي مواضعُ العدل مُفَصَّلةً وتَبيينُ الأَولَويّةِ في المعدول عنه وعن ماذا كان العدل في الفصل الخامس من هذا الباب حيثُ تعرَّض له المصنف.

وقولُه **عدلُه صفةً** مثالُ ذلك مَثْنَى وثُلاث، هذا مذهب الخليل وس[3]، أعني أنها امتنعتْ من الصرف للعدل والصفة.

وقال الأَعلَم[4]: لم ينصرف لأنه لا تدخله التاء، فلا يُقال ثُلاثةٌ ولا مَثْلَثةٌ، فضارَعَ أَحْمَرَ. يعني أنه معدولٌ عن أصله، وأَنكرَ أن يكون الوصفُ واحدًا منها من حيث هو اسمٌ وُصف به كأَرْبَعٍ، فما لم يُغَيَّر عن أصله في النكرة عنده لم يمنع من الصرف.

---

(١) الدخرصة: ما يوصل به بدن القميص ليوسِّعه.

(٢) المقتضب ٣: ٣٤٦.

(٣) الكتاب ٣: ٢٢٥.

(٤) المخترَع في إذاعة سرائر النحو له ص ٢١.

وقال الزمخشريُّ[1]: يَمنعه من الصرف أنه عُدل في اللفظ، وعُدل عَدلَ التكرير[2].

وذهب الفراء[3] إلى أنها امتنعت من الصرف للعدلِ والتعريفِ بِنيّةِ الألف واللام. قال[3]: «وذلك أنَّ ثُلاثَ يكون للثّلاث والثلاثة، ولا يُضاف إلى ما يُضافان إليه، فلِامتناعِه من الإضافة كأنَّ فيه أل، وامتَنعَ مِن أل لأنَّ فيه تأويلَ الإضافة وإن لم يُضَفْ». قال[3]: «وربما جعلوا مكان ثُلاثَ ورُباعَ مَثْلَثَ ومَرْبَعَ، فلا يُجرَيان كما لاُ يجرَيان لأنَّ فيهما من العلة مثلَ ما فيهما».

وما ذهب إليه باطلٌ لجريانها صفةً على النكرات، فلا تجيء تابعةً للمعارف، قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[4]، وقال ساعدةُ بن جُؤَيَّة[5]:

وعاوَدَني دِيني ، فَبِتُّ كأنَّما ... خِلالَ ضُلوعِ الصَّدرِ شِرْعٌ مُمَدَّدُ

ولكنَّما أَهلي بِوادٍ أَنيسُهُ ... ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

/لا يقال إنها تكون أبدالًا مما قَبلَها لِقِلّةِ وِلايتِها العواملَ، والإبدال إنما يكون بالأسماء التي بابُها أن تَلي العوامل. [٦: ١٨١/أ]

وما زعمَ الفراءُ أيضًا أنها لا تُضاف ليس بصحيح، قال امرؤ القيس[6]:

---

(١) الكشاف ١: ٤٩٦، ٣: ٢٩٨.

(٢) في المخطوطات: التنكير. صوابه في الكشاف.

(٣) معاني القرآن ١: ٢٥٤.

(٤) سورة فاطر: الآية ١.

(٥) يرثي ابنه. شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٦٥ - ١١٦٦ - وبينهما بيتان - والكتاب ٣: ٢٢٥ - ٢٢٦. ديني: حالي التي كانت تعتادني. والشِّرع: الوَتَر. يصف ما في صدره من الحزن.

(٦) الديوان ص ١١٣. يفاكهنا: يمازحنا. والزقاق: جمع زِقّ وهو وعاء من جلد يُجَزُّ شعره ولا يُنتَف، للشراب وغيره. والمترعات: المملوءات. والجزر: جمع جَزور وهو ما يَصلُح لأن يُذبَح من الإبل.

يُفاكِهُنا سَعدٌ ، ويَغدو لِجَمعِنا   بِمَثْنَى الزِّقاقِ الْمُتْرَعاتِ وبالجُزُرْ

يريد: بالزِّقاقِ اثنينِ اثنين.

وقولُه **أو كصفةٍ أو كعَلَمٍ** بَيَّن المصنفُ ذلك في الفصل الخامس من هذا الباب، فقال[1]: «والمانعُ مع شبهِ العَلَميّةِ أو الوَصفيّةِ في فُعَلَ توكيدًا» يعني جُمَعَ وكُتَعَ وبُصَعَ وبُتَعَ في تأكيدِ المؤنث، فتقول: مررتُ بالهنداتِ جُمَعَ، فيمتنع الصرف للعدل ولِشبهِ العَلَميّةِ أو شبهِ الصفة، وسيُبَيَّنُ ذلك في فصله.

وقولُه **على فَعْلان ذا فَعْلَى بإجماعٍ** مثالُ ذلك سَكْرانُ وسَكْرَى وريَّانُ وريَّا، فلا خِلافَ في امتناعِ صرفِ ذلك للصِّفةِ وشبهِ زيادَتَي الألف والنون بأَلِفَي التأنيث. ووجهُ الشَّبَهِ بينهما كونُهما لا تدخلُ عليهما تاءُ التأنيث، فلو دَخلتْ على الألفِ والنونِ تاءُ التأنيثِ انصرفَ نحو سَيْفانٍ[2] وسَيْفانةٍ.

وزعمَ المبرد[3] أنَّ سَكرانَ ونحوَه إنما امتنعَ الصرفَ لأنَّ النونَ التي بعد الألف بدلٌ[4] من الهمزة المبدَلةِ مِن ألفِ التأنيث. واستدلَّ على ذلك بقول العرب في النسب إلى صَنْعاءَ وبَهْراءَ صَنْعانيٌّ وبَهْرانيٌّ، وفي جمع سَكرانَ سَكارَى كما قالوا في عَذراءَ عَذارَى وصَحراءَ صَحارَى.

وهذا باطل لأنَّ إبدال النون من الهمزة شاذٌّ، وبابُ فَعْلان فَعْلى مطَّرد، فلا يُحمل على الشذوذ، ولأن سَكْران مِن صفات المذكَّر، فلا تكون نونه بدلًا من الهمزة التي تكون للمؤنث لأنها صفات المذكرين، وما أُنِّثَ من الصفات بالألف لا يُوصَف

---

(١) التسهيل ص ٢٢٢.

(٢) رجل سيفان: طويل ممشوق كالسيف.

(٣) المقتضب ٣: ٣٣٥.

(٤) كذا! والذي في المقتضب: «لأنَّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث ...».

به المذكرُ بل المؤنث، قالوا فَرَسٌ وَثَبَى[1]؛ لأنَّ الفَرَسَ مؤنث، تقول العرب: هذه فَرَسٌ، فلفظُ فَرَسٍ مؤنثٌ وإنْ وقعَ على مذكَّر التذكيرَ الشخصي، ولذلك زعم س[2] أنَّ ألفَ حَبَنْطًى[3] للإلحاق لوصف العرب به المذكَّر، قالوا رَجُل حَبَنْطًى، فهو مُلحَقٌ بِجَحَنْفَلٍ[4]، وشَذَّ مِنَ الوصف بما فيه ألفُ التأنيث لفظٌ واحد، ولا يُقاس عليه، قالوا: حِمارٌ حَيَدَى: إذا كان نافرًا مِن ظِلِّه لنشاطته، قال أُمَيَّةُ بن أبي عائذ[5]:

أَوَ ٱصْحَمَ حامٍ جَرامِيزَهُ حَزابِيةٍ حَيَدَى بالدِّحالِ

وقال الكوفيون[6]: لا يلحظ فيها الشبه بألفي التأنيث، بل كونهما زائدتين لا تَلحقهما الهاء. وقال بعضهم: إن شئتَ قلتَ: أَشْبَهَ أَحمرَ مِن جِهة الوَضعيّة، ومؤنثُه مخالفٌ لمؤنثه، وإن شئتَ قلتَ: ضارَعَ حمراءَ في عدد الحروف والسكنات والحركات والزيادة وعدم دخول الهاء فيه.

والمذاهبُ ثلاثةٌ: أحدُها ألّا تكونَ النونُ بدلًا من شيء، وإنما امتنع الصرف لِشَبَهِ الزيادتين بالزيادتين، ولذلك جَرَتا في التصغير مَجراهما لِلشَّبَه بهما. وهو قولُ أبي عليّ[7]، وقاله س[8] في باب ما لا ينصرف.

---

(١) وثبى: شديدة الوثب.

(٢) الكتاب ٣: ٤٣٨.

(٣) الحبنطى: الممتلئ غيظًا.

(٤) الجحنفل: الغليظ الشفة.

(٥) شرح أشعار الهذليين ٢: ٤٩٩. الأصحم: الحمار، والصُّحمة: سواد في صفرة. وحامٍ: حمى نفسه من الرماة. وجراميزه: بدنه. وحزابية: غليظ شديد. والدِّحال: جمع دَحْل، والدَّحل: هُوّة يَضيق رأسها ويتّسع جَوفها.

(٦) وقال الكوفيون ... فكانت بدلًا من الهمزة التي تكون بدلًا من ألف التأنيث: موضعه في ك بعد قوله الآتي: وندمانة فيدخلون التاء على هذه النون ويصرفون المذكر.

(٧) الإيضاح العضدي ص ٢٩٩.

(٨) الكتاب ٣: ٢١٥ - ٢١٦.

والقولُ الثاني: أنَّ النونَ بدلٌ من الألف، فجَرتْ مَجرى الهمزة التي هي بدلٌ من الألف في الوجهين. وهذا قول أبي علي[1] أيضًا، ونصٌّ من س[2] في التصغير. وقد خَطَّأَ الزُّبَيديُّ[3] وغيرُه س في هذا، وقالوا: لم تُوجد النون بدلًا من الألف، وإنما وُجدت بدلًا من الهمزة في صَنْعاء وصَنْعانيّ وبَهْراء وبهرانيّ. وقد تَأَوَّلَ ابنُ جِنِّيْ[4] ذلك على أنَّ المراد أنَّ هذه الهمزة بمنزلة هذه النون، يَتعاقبان على حدِّ ما يقولون: الألفُ واللام بدلٌ من التنوين، وليس كقولهم في مُوسِر ومُوقِن، وحَكى ذلك عن أبي علي وأنَّ مذهبه في صَنْعانيّ وبَهْرانيّ أنها بدلٌ من الواو؛ لأنهم قد قالوا: مَن وَّاقد؟ فأَدغَموا، ولم تُبدَل الهمزةُ من النونِ في شيء، يعني أنهم حين أَدغَموا أَبدَلوا الواوَ من النون، وأَمكن العكس، وهو أن تُبدل النون من الواو.

والقول الثالث: أنَّ تلك الألفَ إنما تُقلَب همزة لالتقاء الألفين، ومتى تعذَّر النطقُ بالألف ولم تَكُن منقلبةً عن حرفٍ أُبدلَ منها الهمزةُ إلا لأمرٍ آخَرَ يَعرِض كما عرضَ في ضُوَيْرِب وضَوارِب، فوجبَ أن تُقلَب هنا همزة، ثم أَبدلوا منها نونًا لأنْ يقع الفرق بين العلامة التي في المذكر والعلامة التي في المؤنث. ورأى ابنُ طاهر أنَّ س يريد بقوله إنَّ النونَ بدلٌ من الألف أي مِثلها، كما تقول: فلانٌ بدلٌ منك ، أي[5]: يَسُدُّ مَسَدَّك ويُغني عنك، ويَصِحُّ على هذا أن يقال بدلٌ من الهمزة.

وقال ابن الباذش: قد يراد بأنها[6] بدلٌ من الهمزة أنها بدلٌ من الألف، وكان حقُّ الألف أن تُبدَل منها الهمزة، فصارت النون بدلًا منها، فكانت بدلًا من الهمزة التي تكون بدلًا من الألف.

---

(١) التكملة ص ٢٠٢.

(٢) الكتاب ٣: ٤٢٠.

(٣) الاستدراك على سيبويه ص ٥٣، وفيه أنه خطَّأه في كونها بدلًا من الهمزة.

(٤) المنصف ١: ١٥٨.

(٥) ك: لمن سد مسدك.

(٦) ك: أنها. ل، ي: بها.

وفي (الإفصاح) ما نصُّه: وقد جعلَ س هذه النون بدلًا من ألف التأنيث كالهمزة في حمراء، فقال في أبواب التصغير[1]: «لأنَّ هذه النون لَمّا كانت بعد ألف، وكانت بدلًا من /ألفِ التأنيث حين أرادوا المذكَّر، صارت بمنزلة الهمزة التي في حمراءَ، [٦: ١٨١/ب] لأنها بدلٌ من الألف؛ ألا تراهم أَجْرَوْا على هذه النون ما كانوا يُجرون على الألف، كما أَجْرَوْا على الهمزة ما كان يُجرى على الألف التي هي بدلٌ منها».

وقد فسَّر أبو بكر بن طاهرٍ بدلًا هنا بأنها مِثلُها وتُجرَى مُجراها في منعِ الصرفِ وفي جميعِ ما قَدَّمنا من قولهم هذا بدلٌ مِن هذا؛ أي يشبهُه لغَنائه غَناءه، فيُوافق قولُه في باب التصغير على هذا التأويل قولَه في باب ما لا ينصرف.

وأبو عليٍّ لم يَحمل ذلك إلا على البدل الْمَحْض، فقال في هذا[2] الباب من التصغير[3]: «تقول في غَضبانَ وعَطشانَ غُضَيْبان وعُطَيْشان كما تقول في حمراءَ حُمَيْراء؛ لأنَّ هذه النونَ عندهم بدلٌ مِن ألفِ التأنيثِ كما كانت الهمزة في حمراءَ بدلًا منها، فكما ثَبَتتْ هذه الهمزةُ في حمراءَ كذلك ثَبَتتِ النونُ في غَضبانَ ونحوِه».

وقال ابن الباذش: القولُ ما صَرَّحَ به في التصغير، وقولُه فيما لا ينصرف مُتأوَّل أي: هذه الهمزةَ بمنزلة النون والنون بمنزلتها؛ لأنهما بدلٌ مِن حرف واحد. وقولُه[4] (وجَعلوا النونَ كألفِ حَمْراءَ) أي: مانعة كما تَمنع ألفُ حَمْراءَ لكونها مثلَها. وقولُه[5] (ولا تُلحقه علامة تأنيثٍ كما أنَّ حَمراءَ لم تؤنَّث على بناء المذكر) أَبْعَدَ[6] هذا التأويل، وأَبْعَدَ قولَ أبي بكر بن طاهر لأنه ساوى بين القولين. فقولُه[7] (كما أَجرَوْا

---

(١) الكتاب ٣: ٤٢٠.

(٢) في هذا ... وعطيشان كما تقول: سقط من ك.

(٣) التكملة ص ٢٠٢.

(٤) يعني قول سيبويه في باب ما لا ينصرف. الكتاب ٣: ٢١٥ - ٢١٦.

(٥) أي قول سيبويه في باب ما لا ينصرف. الكتاب ٣: ٢١٦.

(٦) الذي في المخطوطات: لبعد. وكذا في الموضع الآتي.

(٧) أي: قول سيبويه في باب التصغير، وقد تقدم.

على الهمزة ما كان يُجرَى على الألف التي هي بدلٌ منها) على أنه قد يمكن ما ذُكر، ويريد: جَعلوا هذه لَمّا كانت بمنزلة الألفِ بمنزلةِ ما هو بدلٌ من الألف، إلا أنَّ الأول أَظهَر.

وقد جعل س هذه النون بدلًا من الهمزة لا من الألف، فقال في حروف البدل[١]: «والنونُ تكون بدلًا من الهمزة في فَعْلانِ فَعْلَى كما أنَّ الهمزةَ بدلٌ مِن ألفِ حَمْرَى».

فهذه الثلاثة الأقوال له في هذه النون: أوَّلُها أنها مُشَبَّهة، والثاني أنها بدلٌ من ألفِ التأنيث، والثالثُ أنها بدلٌ مِن همزةِ التأنيث.

وقال في باب علل ما تجعله زائدًا[٢]: «وأمّا فَعْلانُ فَعْلَى فالنونُ فيه بدلٌ كهمزةِ حَمراءَ، وليستْ بأصلٍ نحو هاء التأنيث في الوقف». فهذا كقوله في التصغير ومُبَيِّنٌ له. وقولُه «نحو هاء التأنيث في الوقف» يريد أنَّ الهاء بدلٌ من التاء، فكذلك هذه النون بدل.

وقد خَطَّأَه الزُّبَيديُّ[٣] في أنها بدلٌ مِن همزةِ تأنيثٍ؛ لأنها لم يُسمع منها ولا ثَبَتَ بدليلٍ أنه موضعُها، كما ثَبَتَ في أَسْنَتَ[٤] أنها بدلٌ مِن الواو[٥] لقولهم سَنَوات، ولو خَرَجتِ الواوُ منها لم تخرج إلا ياء.

وقد قال ابن الباذش في أَسْنَتُوا: يمكن أن يريد أنها بدلٌ من الياء على وجهِ أنها بدلٌ من الواو، فلمّا أُبدلت هنا - وحقُّ الموضع أن يكون للياء - كانت بهذا الاعتبار بدلًا من الياء، أي: تكون بدلًا، وتكون النون هنا كذلك لأنه متى التقى أَلِفانِ

---

(١) الكتاب ٤: ٢٤٠.

(٢) الكتاب ٤: ٣١٩. والذي في المخطوطات: زوائد. صوابه في الكتاب.

(٣) الاستدراك على سيبويه ص ٥٣، وقد تقدم هذا قريبًا.

(٤) أسنتَ الرجلُ: دخل في السنة الجدبة. ك: أسنتوا. ونصَّ ابن عصفور على أنَّ التاء بدل من الياء المبدلة من الواو؛ لأنه من لفظ السَّنة، ولامُ سَنة واو لقولهم سَنوات. الممتع ١: ٣٥٠.

(٥) في المخطوطات: من الياء.

فالأصلُ أن يُبدَل الثاني همزةً، لكنْ[1] /أبدَلوا هنا من الثاني نونًا للفرقِ بين المذكر [٦: ١٨٢/أ] والمؤنث، فكانت النون بدلًا من الهمزة، أي: تكون بدلًا من الألف، وهذا يمكن.

والذي يَظهرُ عندي أنها ثلاثةُ أقوال: الأولُ على ظاهره، وفي الثاني جَعَلَ النونَ بدلًا من ألف التأنيث، وفي الآخر قَدَّرَها همزةً على القياس، وأَبدلَ منها نونًا قبل أن تَخرج إلى الوجود كادَّعَيتُ وقالَ وعصًا ورَحًى. وفي كلِّها يجبُ مَنعُ الصرف.

وأبو العباس يجعل هذه النون بدلًا من ألف التأنيث كما ذكر في تصريفه وجميع كتبه[2] إلا في باب ما لا ينصرف من (مُقتَضَبِه)[3]، فإنه جَعلَها مُشَبَّهةً بها، وأشار إلى البدل[4].

وزعمَ الأَعلَمُ[5] أنَّ سَكرانَ مُشَبَّهٌ بِأَحمرَ لأنه صفةٌ مِثلُه، مؤنثُه بألفِ التأنيث لا بالهاء، وأجازَ تَشبيهَها بحمراءَ كما تقدَّم. ولا يَبعُدُ هذا الذي ذكرَه.

وقد حكى أهلُ اللغة أنَّ مِنَ العرب مَن يقول[6] سَكرانةٌ وغَضبانةٌ ونَدْمانةٌ، فيُدخلون التاءَ على هذه النون، ويَصرِفون المذكَّرَ.

قولُه **ولازِمُ التذكيرِ بخُلْفٍ** مثالُه رَجُلٌ لَحْيانٌ للكبير اللِّحية، فيه خلافٌ: فمَن صَرَفَه فلأنه مُخالفٌ لِبابِ غَضْبانَ؛ لأنَّ مَنعَ غَضْبانَ إنما هو لِشَبَهِ زيادتِه في امتناعِ لحاقِ التاءِ بأَلِفَيِ التأنيث، واتحادِ وزنِ ما قَبلَها، ومُغايَرةِ مذكَّرِها لها، ولَحْيانٌ بخلافِ ذلك لأنه لا يُوجَدُ له مؤنَّث، فصَرفُه أَولَى لِضَعفِ داعي مَنعِه.

---

(١) تبدأ ق ١٨٢/ب قبل قوله المتقدم «في ضُويرب وضوارب» بسبب التقديم والتأخير في النص.

(٢) اقتصر في الكامل ١: ٣٢٧ على إبدال النون من ألف التأنيث في صنعانيّ وبَهرانيّ.

(٣) المقتضب ٣: ٣٣٥.

(٤) المقتضب ١: ٦٤.

(٥) المخترَع في إذاعة سرائر النحو له ص ١٩.

(٦) هي لغة في بني أسد. إصلاح المنطق ص ٣٥٨ والصحاح (سكر) و(غضب).

ومَنْ مَنَعَ صَرفَه جَوَّزَ وجودَ فَعْلَى له تقديرًا، إذ لو فُرِضت امرأةٌ لها لحيةٌ لكان الإلحاقُ ببابِ سَكرانَ أَولَى منه ببابِ سَيْفانٍ، لِقِلّةِ هذا الباب وسَعةِ بابِ سَكرانَ، ولِمَنعِ صَرفِهم أَكْمَرَ وآدَرَ[1]، ولو قُدِّرَ لهما مؤنَّثٌ احتملَ أن يكون مما أُنِّثَ بالتاء كأَرْمَلة، أو مما أُنِّثَ بالهمزة كحَمراء، لكنْ حُمل على بابِ أَحمرَ لكثرته، وكذلك لَحْيان ينبغي أن يُحمَل على بابِ سَكران. والتمثيلُ بلَحْيان في هذه المسألة أَولى مِن تمثيل بعضهم بَرَحْمان؛ لأنَّ رَحْمانًا يلزم أل في غير نداء ولا إضافة، فلا فائدةَ في الحكم عليه بأنه مصروف أو غير مصروف، فأمّا قول الشاعر[2]:

.... لا زِلْتَ رَحْمانا

فضرورة.

وفي هذه المسألة قال بعض متعرِّبة الفقهاء[3] في مقدِّمة له[4]: «والألفُ والنون[5] إن كان اسمًا[6] فشرطُه العَلَميّةُ كعِمْران، أو صفةً فانتِفاءُ فَعْلانة. وقيل: وجودُ فَعْلَى، ومِن ثَمَّ اختُلفَ في رَحْمان دون سَكْران ونَدْمان» انتهى. فبَنى الخلافَ في رَحمان على العلّة في امتناع سَكْران، فإنْ عَلَّلْنا بانتفاءِ فَعْلانة فرَحْمان ممنوع الصرف

---

(١) رجلٌ أكمر: عظيم الكَمَرة، وهي رأس الذَّكَر. ورجل آدر: منتفخ الخُصية.

(٢) هذا جزء من بيت لشاعر من بني حنيفة يذكر فيه مسيلمة الكذاب، وكانوا يسمونه رحمان اليمامة، وهو:

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يا بنَ الأَكْرَمين أَبًا ... وَأنتَ غَيثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمانا

فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ١٠. وعجزه في الكشاف ١: ٤٢، وانظر ٤: ٥٤٥.

(٣) في حاشية ك ما نصه: «أراد به ابنَ الحاجب، وكان الشارحُ يَحُطُّ مِن كافيته، ويقول: هذا نحوُ الفقهاء. وعلى هذا جرى هاهنا أيضًا».

(٤) الكافية في النحو لابن الحاجب ص ٦٥.

(٥) ل، ي: واللام.

(٦) أي: إن كان ما ينتهي بهما اسمًا.

لأنه قد انتفى فيه وجودُ فَعْلانة. وإنْ عَلَّلْنا مَنْعَ صَرفِه بوجودِ فَعْلى كان رَحْمان مصروفًا لأنه لم يُوجَد له مؤنثٌ على فَعْلَى بخلافِ سَكران، فإنه وُجد له مؤنثٌ على وزن فَعْلَى. ومَنْعُ صرفِ لَحْيان ورَحْمان إذا لم يُضَفْ ولم تدخلْه أل كالبيتِ الذي أَنشَدْناه قد اختارَه بعضُهم.

والذي نَذهب إليه أنَّ صَرْفَه هو الصحيحُ لأنّا قد جَهِلنا النقلَ فيه عن العرب، وقد اعْتَوَرَه شَبَهانِ: شَبَهٌ يُلحِقه بأصلِ الأسماء مِن الصرف، وشَبَهٌ /يُلحِقه بغيرِ أصلِه مِن شَبَهِ الفعل، فكان إلحاقُه بما هو أصلٌ في الأسماء أَولى مِن إلحاقِه بما هو فرعٌ فيها، وهو كونُ الاسم لا يَنصرف. [٦: ١٨٣/أ]

ولقائلٍ أن يقول: إن لَحْيانَ ورَحْمانًا ينبغي ألّا يُصْرَفا؛ لأنَّ ما وُجِدَ مِن فَعْلانٍ الصفةِ غيرُ مصروفٍ في الأكثر ومصروفٌ في الأقلّ، فكان حَمْلُه على الأكثرِ أَولى، ولأنّا كما لا نَصرِفُ أَكْمَرَ وآدَرَ وإن كان قد انتفى معناهما في المؤنث كذلك لا نَصْرِفُ لَحيانَ وإن كان انتَفى معناه في المؤنَّث.

وقولُه **لِلاسْتِغناءِ فيه بفَعْلانةٍ عن فَعْلَى** حَكى عن بني أَسَدٍ أنهم في بابِ سَكرانَ يَستَغنُون فيه عن فَعْلَى بفَعْلانةٍ، فيقولون سَكْرانةٌ ورَيّانةٌ وعَطْشانةٌ إلى نظائرِ ذلك، ويَصرِفون مذكَّرَ هذه كلِّها، فيقولون سَكْرانٌ وعَطْشانٌ لأنها صارت مِن بابِ نَدْمانٍ ونَدْمانةٍ ونَصْرانٍ ونَصْرانةٍ. وكذا كلُّ صفةٍ في آخرها ألفٌ ونونٌ زائدتان، وكان مؤنَّثُها تلحقه التاء وإن لم يكن على بابِ فَعْلانٍ بفتح الفاء، نحو قولهم خُمْصانٌ وخُمْصانةٌ بضم الخاء. وقد جَمَعَ المصنفُ ما جاء على فَعْلانٍ ومؤنثُه على فَعْلانةٍ مِن غيرِ لُغةِ بني أَسَدٍ في أبياتٍ، فقال[1]:

---

(١) في البيت الثالث في ل، ي: ونشوانا، بدلًا من: وقَشْوانا.

أَجِزْ فَعْلى لِفَعْلانا إذا اسْتَثْنَيتَ حَبْلانا
ودَخْنانًا وسَخْنانا وسَيْفانًا وصَحْيانا
وصَوْجانًا وعَلّانا وقَشْوانًا ومَصّانا
ومَوْتانًا ونَدْمانا وأَتْبِعْهُنَّ نَصْرانا

فهذه ثلاثَ عشرةَ كلمةً ذَكَرَها، بَيْنَها وبينَ مؤنَّثِها تاءُ التأنيث، فهي تَنصرف. ومما نَقَصَه وما عَدَّه قولَ العرب: كَبْشٌ أَلْيانٌ ونَعْجةٌ أَلْيانةٌ، ورَجُلٌ خَمْصانٌ - بفتح الخاء - لغة في خُمصانٍ، حكاها س[1].

ونحن نشرح هذه الألفاظَ لتمامِ الفائدة: رَجُل حَبْلانٌ: ممتلئٌ غيظًا. ويومٌ دَخْنانٌ: فيه كُدرةٌ في سوادٍ. ويومٌ سَخْنانٌ: حارّ. ورَجُلٌ سَيْفانٌ: طويلٌ ممشوقٌ ضامرُ البطنِ. ويومٌ صَحْيانٌ: لا غيمَ فيه. وبَعيرٌ صَوْجانٌ: يابِسُ الظَّهرِ. ورَجُلٌ عَلّانٌ: صغيرٌ حقيرٌ. ورَجُلٌ قَشْوانٌ: دَقيقُ الساقَينِ. ورَجُلٌ مَصّانٌ: لَئيمٌ. ورَجُلٌ مَوْتانُ الفؤاد: أي غيرُ حَديدِه. ورَجُلٌ نَدْمانٌ: مِنَ النَّدامةِ والْمُنادَمة. ورَجُلٌ نَصْرانٌ: أي نَصْرانيّ. وكذلك المؤنَّثاتُ التي بهذه الكلمات.

وذَكَرَ ابنُ سِيْدَهْ في (المخصَّص)[2] أنَّ سَيْفانًا فَعْلانٌ على مذهبِ مَن قال[3] إنه مشتقٌّ مِنَ السَّيف، فأمّا مَن قال إنه مشتقٌّ من السَّفْن[4] وهو القَشْرُ فهو فَيْعالٌ وفَيْعالةٌ. وذَكر[5] أيضًا أنهم قالوا رَجُلٌ مَوْتانٌ وامرأةٌ مَوْتانةٌ في لغة بني أَسَدٍ.

---

(١) الكتاب ٣: ٦٤٦.
(٢) المخصص ٢: ٧٠، ١٦: ١٨٥.
(٣) قاله أبو عبيد في الغريب المصنف ٢: ٥٥٨ وابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣٥٨.
(٤) نسب في المخصص ٢: ٧٠ للفارسي.
(٥) هو تابع لأبي عبيد وابن السكيت. الغريب المصنف ٢: ٥٥٨ وإصلاح المنطق ص ٣٥٨.

ص: ويَمنَعُ صرفَ الاسمِ /أيضًا وِفاقُه الفعلَ فيما يخصُّه أو هو به أَولَى [٦: ١٨٣/ب] **مِن وزنٍ لازمٍ لم يُخرجه إلى شَبَهِ الاسمِ سكونُ تخفيفٍ معَ وَصفيَّةٍ أصليَّةٍ باقيةٍ، أو مَغلوبةٍ فيما لا تَلحَقُه تاءُ التأنيثِ.**

ش: الأوزانُ بالنسبة إلى الاسمِ والفعلِ على خمسةِ أقسام: وَزن يختصُّ به الاسم، ووَزن يختصُّ به الفعل، ووَزن يَشتركان فيه، والمشترِكُ فيه إما أن يُوجَد فيهما على حدٍّ سَواءٍ مِن القِلّة أو الكثرة، أو يَقِلّ في الاسم ويَغلب في الفعل، أو يَقِلّ في الفعل ويَغلب في الاسم. والمانعُ للصرف مِن هذه الأوزان الوزنُ الغالبُ في الفعل والوزنُ المختصُّ بالفعل كما ذَكر المصنف على الشروط التي ستأتي، ولا خَفاءَ أنَّ مجيء الاسم على وزنٍ غالبٍ في الفعل أو مختصٍّ به إنما ذلك على سبيلِ الفَرعيّة؛ لأنَّ أصلَ الاسم أنْ يَجيء على أوزانه المختصّةِ به أو الغالبةِ فيه.

وقولُه **وِفاقُه الفعلَ فيما يَخصُّه** الوزنُ المختصُّ بالفعل هو الذي لا يوجد في الاسم إلا إن نُقل من الفعل؛ نحو انطلقَ واستخرجَ وضَرَبَ إذا سَمَّيتَ بها ولم تُسنَد إلى ظاهرٍ ولا مضمر.

وقولُه **أو هو به أَولَى** هذا هو الذي يُعَبِّر عنه النحاة بالوزن الغالب، وهو الذي يوجد في الاسم والفعل وفي أولِ الاسمِ زيادةٌ مِن الزوائد التي تكون في المضارع؛ وهو قسمان: قسمٌ نُقل من الفعل نحو يَشْكُر، وقسمٌ ليس بمنقولٍ من الفعل نحو أَفْكَل ويَرْمَع[١]. وكان هذا الوزن غالبًا على الفعل لأنَّ لتلك الزوائد فيه معاني، ولا معنى لها في الاسم، فكانت لذلك أصلًا في الفعل، والأسماءُ داخلة في ذلك عليها.

وما ذكرَ مِن أنَّ الوزنَ الغالبَ والمختصَّ هو المانعُ للصرف بشروط هو مذهب الخليل وس[٢] والجمهور، وسيأتي مذهب عيسى في الوزن المشترك إذا نُقل من الفعل حيث يتعرَّض له المصنف.

---

(١) الأفكل: الرعدة. واليرمع: الحصى البيض تتلألأ في الشمس.

(٢) الكتاب ٣: ١٩٤ - ٢٠٠.

وقولُه **مِن وزنٍ لازمٍ** احترازٌ من (امرئ) عَلَمًا و(ابْنم) عَلَمًا؛ لأنهما حالةَ الرفع كاخْرُجْ، وحالةَ النصب كاعْلَمْ، وحالةَ الجر كاضرِبْ، في حركة ما قبلَ آخرِهما، فإذا كان ذلك فهذا الوزنُ ليس بلازمٍ إذْ لم تَستَقِرّ حركةُ العين للإتباع، فخَرج عن مثال الفعل، فلا يمنع الصرف ،وهذا لا يكون إلا على لغةِ مَن يُتبع حركةَ ما قبلَ الآخِرِ الآخرَ[1] فيهما، وأمّا مَن يَلتزم[2] فتحَ ما قبل الآخِر فيهما فيقول: هذا امرَأٌ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرَأٍ، وكذلك ابْنُم، فإذا سُمِّي بهما امتَنعا الصرفَ للوزنِ اللازمِ والعَلَميّة، وقُطعتْ همزةُ وَصلِهما إذ ذاك.

وقولُه **لم يُخرجه إلى شَبَهِ الاسمِ سُكونُ تَخفيفٍ** احترازٌ مِن نحو رُدَّ وقِيلَ إذا سُمِّيَ بهما، فإنهما يَنصرفانِ لأنَّ هذا الإعلال /الذي لَحقهما أَخرجَهما إلى شَبَهِ الاسم، فصارا نحوَ مُدٍّ وفِيلٍ. [٦: ١٨٤/أ]

وفيما ذَكَره تفصيلٌ واختلافٌ نحن نَذكره، فنقول: إذا اعتلَّ شيءٌ مِن هذه الأفعال فإمّا أن يخرجَ إلى مثالٍ مِن أمثلةِ الأسماء أو لا، إن لم يخرجْ وكان الاعتلالُ مُغَيِّرًا له عن وزنه الأصليِّ لعلّةٍ نحو يَزيد فإنه يَمتنع الصرف في حال التعريف الذي صَيَّره إليه الاعتلال [لأنه][3] خاص بالفعل، كما أنَّ وزنَه الأصليَّ الذي تَغَيَّرَ عنه كذلك. وقد وقعَ الخلافُ مِن هذا في (يَضَعُ) إذا سَمَّيتَ به: فقيل[4]: إنه ممنوع الصرف وإن كان في اللفظ ك(يَمَن) لأنَّ الزيادةَ مُحْرِزةٌ للوزن. وقيل[5]: يَنصرف لأنه في اللفظِ فَعَل وإن كان أصلُه يَفعَلُ إذْ ليس في اللفظ مُحْرِزٌ لذلك الأصل. والصحيحُ أنه ك(يَزيد)، فيُمنع الصرف.

---

(١) ك، ي: للآخر.

(٢) تقدمت هذه اللغة في ١: ١٧٣.

(٣) لأنه: ليس في المخطوطات.

(٤) المقتضب ٣: ٣٢٢ وما ينصرف ص ٥٧ وشرح الجمل لابن خروف ٢: ٩٢١.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ص ٧٩٧ [رسالة].

أو كان مُغيَّرًا له عن وزنه الأصلي لغير علّة لازمة له، فإما أن يلحقه ذلك[1] التغيُّر قبل التسمية أو بعدها، إن لحقه قبلها انصرف، مثل أن تسمِّي رجلًا بـ(أَنْظُور) من قول الشاعر[2]:

اللهُ يَعلمُ أنّا في تَلَفُّتِنا يومَ الوداعِ إلى أحبابنا صُورُ

وأنَّني حيثما يَثني الهوى بصري مِن حيثما سَلَكوا أَدنو فأَنْظُورُ

أو تُسَمِّيه بـ(يَنْباعُ) من قول عَنترة[3]:

يَنْباعُ من ذِفْرى غَضُوبٍ حُرّةٍ زَيَّافةٍ مِثلِ الفَنيقِ الْمُقْرَمِ

وإنما انصرف لأنه قد زال عنهما شَبه الفعل بزيادة الألف والواو، واعتُدَّ بهما للزومهما. هذا مذهب الفارسي، ذكره في (التذكرة)[4].

وذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنه لا ينصرف لأنَّ هذه المدّة - وإن أزالت الوزن في اللفظ - فهي غير معتدّ بها، قال[5]: «والاحتجاج بجَنَدِلٍ وذَلَذِلٍ ليس بشيء لأنَّ س[6] قد جعل التنوين فيه عوضًا لا تنوين صرف».

---

(١) ذلك: سقط من ك.

(٢) هو ابن هَرْمة، وقد تقدَّم البيت الثاني في ١: ١٨٢، وفيه تخريج البيتين. صور: جمع أَصْوَر، وهو المائل من الشوق.

(٣) الديوان ص ٢٠٤ والمسائل الحلبيات ص ١١٣، وفيه تخريجه. ينباع: يعني العرق. والذفرى: أصل القفا والأذن. والحرة: الحر: الجيد الأصل، والخالص من كل شيء. والزيّافة: المسرعة. والفنيق: الفحل. والمقرم: البعير الذي لا يُحمل عليه ولا يذلَّل. وروي آخره: الْمُكْدَم، والكَدم: العضّ بأدنى الفم كما يكدم الحمار.

(٤) كذا في شرح الجمل لابن الضائع ص ٧٣٤ [رسالة]. وذكره أيضًا في المسائل الحلبيات ص ١١٩ - ١٢٠ والمسائل البصريات ١: ٢٤٥.

(٥) روى هذا عنه مشافهة ابن الضائع حين قرأ عليه هذا الموضع من التذكرة كما في شرح الجمل ص ٨٣٤ [رسالة].

(٦) الكتاب ٣: ٢٢٨.

وإن لحقه بعد التسمية فقياس قول س[1] في ضُرِبَ إذا سكن بعد التسمية الصرف، وقياس قول الأخفش في تركه صرف يُعْفُر ألّا يصرف.

والصحيح صرف أَنظُور ويَنْباع ويُعْفُر لزوال أسباب شبه الفعل بزيادة[2] الألف والواو وضمة الياء.

وإن أخرج وكان الاعتلال غير لازم، ولحق قبل التسمية، وأخرجه إلى بناء يكثُر وجودُه في الأسماء انصرف، نحو تسميتك رجلًا بـ(عُصْرَ) من قول الشاعر[3]:

لو عُصْرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

فينصرف لأنه لا تُكسر صاده بعد التسمية، فصار السكون له لازمًا، فاعتُدَّ به، وهذا بلا /خلاف. [٦: ١٨٤/ب]

أو أخرجه إلى بناءٍ نادر، نحو أن تسمي رجلًا بـ(انْطَلْقَ) ساكنة اللام مخففة من انْطَلَقَ، فهذا قد خرج إلى بناء نادر إذ صار إلى نحو إنْقَحْل[4]، وفي منع صرفه خلاف: ذهب جماعة إلى صرفه لأنَّ إنْفَعْلًا ثابتٌ في أصول أبنية الأسماء، ولم يَثبت في أصول أبنية الأفعال، فكان لذلك حملُه على الأسماء أَولى. وذهب ابن خروف إلى تجويز الوجهين فيه، أمّا الصرف فلأنه نظيرُ إنْقَحْلٍ، وأمّا منعُه فلأنَّ إنْفَعْلًا نادر في أبنية الأسماء، فلا ينبغي أن يُعتدّ به.

وإن لحقه الاعتلال بعد التسمية فسيأتي حكمه عند تعرُّض المصنف له.

وإن كان الاعتلال لازمًا نحو رُدَّ وشُدَّ وقِيلَ وبِيعَ في لغة مَن لم يُشِمّ وسَمَّيتَ به فالانصرافُ لأنَّ ذلك صار بمنزلة بُرٍّ ودِيْك. ولو سميت بـ(قُمْ) و(بِعْ) رَدَدتَ الواوَ والياء، فقلت قُوْمٌ وبِيْعٌ، وصَرفتَ لأنهما صارا كحُوتٍ ودِيك.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢٧.

(٢) شبه الفعل بزيادة الألف: موضعه في ك بياض قدره سطر. وفي ل: شبه الفعل من باب.

(٣) أبو النجم، يصف شَعرًا. الديوان ص ١٥٩ والكتاب ٤: ١١٤ والحلبيات ص ١٢٦.

(٤) الإنقحل: الرجل الذي يبس جلده على عظمه.

فإن سَمَّيتَ بـ(قِيلَ) و(بِيعَ) في لغةِ مَن أَشَمَّ فحَكى الأخفش فيه خلافًا:

منهم مَن ذهب إلى أنه إذا سُمِّيَ بهما زال الإشمام[1]، ويجب أن تُصرَف لصيرورتها على وزن الاسم، وإنما زال الإشمام بعد التسمية لأنه[2] إنما جيءَ به لمعنَى فُعِلَ، وقد ذهب هذا المعنى بالتسمية، فيذهب بذهابه الإشمامُ.

ومنهم مَن ذهبَ إلى أنَّ الإشمام ضمّة، فيَلزم في حال التسمية كما تَلزم ضمةُ فُعِلَ، ولا مثالَ لها إذ ذاك في الأسماء، فتمنع الصرف.

وإلى تصحيح القول الأول ذهبَ الفارسيُّ وابنُ جِنِّيْ؛ لأنهم يُغَيِّرون في بابِ ما لا ينصرف، حتى قالوا في (اضْرِبْ)[3] مُسَمًّى به إنك تَقطع همزته وإن كانت همزةُ الوصل موجودةً في الأسماء نحو ابْنٍ وامْرئٍ؛ فلَأَنْ يُخْلِصُوا الكسرَ في قِيلَ وبِيعَ بعد التسمية أَحَقُّ؛ لأنه لم يَأتِ مِن الإشمام شيءٌ في الأسماء.

وقولُه **معَ وصفيَّةٍ أَصليّة** وذلك نحو أَحْمَرَ، فأَحْمَرُ على وزن الفعل، وهو وصفٌ أصليٌّ. واحتَرز بقوله **أصليّة** مِن نحو: مررتُ برجلٍ أرْنَبٍ، بمعنى ذَليل، فهذا مصروفٌ وإن كان فيه وزنُ الفعل والوصف لأنه[4] ليس الوصف فيه متأصِّلًا، فلذلك صُرِف. وكذلك أيضًا: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، فأَرْبَعٌ في الأصل اسمُ عددٍ وُصف به، فالوصفُ به عارضٌ، فيُصرَف وإن كان فيه وزن الفعل والصفة لأنها[5] عارضة، فلم يُعْتَدّ بها.

وظاهرُ قوله **معَ وَصْفيّةٍ** أنَّ مُوافقةَ الفعل فيما يَخُصُّه من الأوزان أو هو به أَولَى بجامع الوصفية، وليس بصحيح، إنما تُجامع الوصفيَّةُ الوزنَ الغالبَ لا المختصَّ، فلا

---

(١) الكتاب ٣: ٣٠٩ وشرحه للسيرافي ١٢: ١٦٠.

(٢) لأنه ... بالتسمية: سقط من ك.

(٣) المبهج ص ١٤.

(٤) في المخطوطات: لكنه.

(٥) في المخطوطات: لكنها.

نجد في اللسان اسمًا امتنعَ الصرفَ لوزنِ الفعل المختصِّ به والصفة، وإنما نجد ذلك في نحو أَحْمَرَ، وهذا مِنَ الوزنِ الغالبِ لا المختصِّ، ولا نجده أيضًا في كلِّ وزنٍ غالبٍ، إنما نجده في أَفْعَلَ خاصّة.

[٦: ١٨٥/أ] وزعم /ابن الطَّراوة أنَّ أَحْمَدَ وأَحْمَرَ إنما منعَهما من الصرف أنَّ التنوين كان معدومًا في أصلهما؛ فـ(أَحْمَدُ) كان فِعلًا، و(أَحْمَرُ) كان وصفًا لا[1] ينوَّن فرقًا بين ما يَعمل من الصفات وما لا يَعمل؛ قال: وما ادَّعَوه مِن كونِ التعريفِ مانعًا هذيانٌ؛ لأنَّ تعريفَ العَلَم قَبلَ تَنكيره، وألزم على هذا أن يمنعوه من الصرف نكرةً؛ لأنَّ التنكير فيه ثانٍ. وكأنّ أَفْكَلَ عنده لم يُسمع فيه شيء لأنَّ ما وُجد من الأسماء ممنوعَ الصرف إنما هو فِعل، ولا يُحفَظ مِن كلامهم أَفْكَلُ اسمَ رجلٍ ممنوعَ الصرف، وزعمَ أنَّ الذي أَوجَب صرفَه في النكرة هو الفرقُ بين المعرفة والنكرة كـ(غاقٍ) و(إيهٍ)، ولَمّا قال س[2] في أَحْمَرَ مُنَكَّرًا بعد التسمية: «إنَّ المانع له أنه قد كان صفة، فصيَّرته إلى حاله» لهج به لموافقته له.

ورَدُّوا على ابن الطَّراوة في دعواه أنَّ المانع من الصرف كونه فعلًا بما نقل س[3] أنهم يصرفون كَعْسَبًا[4]؛ فالعرب قد أَكذَبَتْه في ذلك. وأقول: لم تُكْذِبه العرب لأنه لم يَدَّعِ أنَّ لفظَ أيِّ فِعل كان يمنع، بل لا بُدَّ فيه من شرط، وهو أن يكون غالبًا في الفعل أو مختصًّا، وكَعْسَبَ ليس واحدًا منهما. قالوا: «وأمّا قولُه (تعريفُ العَلَمِ قَبلَ تنكيره) فنَعَمْ، وتَنكيره أيضًا قبلَ تعريفه؛ ألا ترى أنَّ زيدًا قد كان نكرةً قبل النقل إلى هذا، وقد سَبَقَه رَجُلٌ، والعَلَميّةُ ثانية من هذا الطريق» انتهى.

---

(١) ل، ي: إذ.

(٢) الكتاب ٣: ١٩٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١ - ١٢.

(٣) الكتاب ٣: ٢٠٦.

(٤) كعسب: منقول من الفعلية، والكَعْسَبة: العدْو الشديد مع تداني الخطا.

وهذه مَغْلَطةٌ[1] لأنَّ تنكيرَ العلم هو صيرورته دالًّا على واحد لا بعينه ممن تَسَمَّى بذلك الاسم؛ بخلاف (زيد)، فإنه حالةَ تَنكيره يدلُّ على مُبايِنٍ بالكُلِّيّة؛ إذْ مدلولُه قبل النقل هو الزيادة، وبعدَ النَّقل شخصٌ مُسَمًّى بهذا الاسم. وأمّا قولهم «إنه سَبَقَه رَجُلٌ» فهذا لفظٌ مُبايِنٌ لِلَفظِ زيد بالكُلِّيّة ولمعناه. قالوا: وأمّا إلزامُه مَنعَ الصرفِ للنكرة فلأنَّ العرب كما لحظتْ شَبَهَ العِلّةِ في أنْ مَنعتِ الصرف فكذلك تلحظها هنا فتصرف.

وقولُه **باقيةٍ أو مَغلوبةٍ** مثالُ الباقية: مررتُ برجلٍ أَحمرَ، ومثالُ المغلوبة: مررتُ بأَبْطَحَ[2]، فأَصلُ أَبْطَحَ وأَجْرَعَ[3] أن يكونا صفتين، ثم إنهما استُعملا استعمال الأسماء، فصارت الصفة فيهما مَغلوبة.

وقولُه **فيما لا تَلحقه تاءُ التأنيث** مثالُ ذلك: مررتُ برجلٍ أُباتِرٍ وبرجلٍ أُدابِرٍ[4]، فهذا مصروفٌ وإن كان فيه وزن الفعل والصفة، والصفةُ فيه متأصِّلةٌ باقية لكونه[5] تدخله تاءُ التأنيث، فتقول: مررتُ بامرأةٍ أُباتِرةٍ وأُدابِرةٍ.

فإذا[6] كان الوصف لا تدخله تاءُ التأنيث امتنعَ من الصرف، وهذا على قسمين:

أحدهما: ما لا تدخله لأنَّ له صيغةَ مؤنثٍ تَخُصُّه نحو أَحْمَرَ وحَمْراءَ.

والآخَرُ: أنه لا تَدخلُه لأنه لا مؤنثَ له، /وهذا على ثلاثة أقسام: [٦: ١٨٥/ب]

---

(١) المغلطة: الكلمة التي يُغالَط بها.

(٢) أبطح في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة.

(٣) أجرع في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم غلب عليه الاسمية، فصار مختصًّا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا.

(٤) رجل أباتر: القاطع لرحمه. ورجل أدابر: لا يقبل قول أحد.

(٥) في المخطوطات: لكنه.

(٦) ك: وإذا.

أحدها: أنه لا مؤنثَ له من لفظه، بل له مؤنثٌ مِن معناه نحو قولهم: رجلٌ آلَى[1]، ولا يقال للمرأة أَلْياء، إنما يقال عَجْزاء[2].

والثاني: أنه لا مؤنثَ له لفقدان ذلك المعنى في المؤنث نحو قولهم رجل أَكْمَرُ[3] وآدَرُ وأَلْحى[4].

والثالث: أنه لا مؤنثَ له لاشتراك المؤنث والمذكر فيه، وذلك أَفْعَلُ التفضيل إذا كان مصحوبًا بـ(مِنْ) لفظًا أو تقديرًا.

فهذه الأنواع الأربعة مِن وزنِ أَفْعَل لا تنصرف، ويَصدُق عليها قول المصنف إنها لا تَلحقها تاء التأنيث.

وقد وقعَ الخلافُ في قسمٍ واحدٍ مِن أَفْعَل، وهو ما تَلحقه تاء التأنيث نحو أَرْمَل وأَرْمَلة: فمذهب الجمهور أنه منصرف. وذهبَ الأخفشُ[5] إلى أنه لا يَنصرف، قال: ومَن صَرفَه مِن العرب فهو على لغةِ مَن يَصرف ما لا يَنصرف. قال: وقد يَصرف ذلك كثيرٌ مِنَ العرب. فحُكمُ أَرْمَل[6] عند الأخفش حُكمُ أَحْمَرَ سواءٌ.

ومذهبُ البصريين[7] في (أَفْعَلَ مِن) أنه امتنعَ الصرف للوزن والصفة. ومذهبُ الكوفيين أنه امتنعَ الصرف لِلُزومِ مِنْ. وهو خطأٌ لِصَرفِهم: خَيْرٌ مِنك، وشَرٌّ مِنك، وقد لَزِما مِن.

---

(١) رجل آلَى: عظيم الأَلية.
(٢) امرأة عجزاء: عظيمة العجيزة.
(٣) رجل أكمر: عظيم الكَمَرة، والكمرة: رأس الذَّكَر.
(٤) رجل آدر: عظيم الخصيتين. ورجل ألحى: طويل اللحية.
(٥) المقتضب ٣: ٣٤٢.
(٦) نصَّ في الارتشاف ٢: ٨٥٩ على أنَّ أرمل الذي يمنعه الأخفش من الصرف لجريه مجرى أحمر هو أرمل بمعنى فقير.
(٧) مذهب الفريقين وتخطئة الكوفيين في الإنصاف ٢: ٤٨٨ - ٤٩٣ [المسألة ٦٩].

ص: أو مَعَ العَلَمِيَّةِ أو شِبهِها، وعارضُ سكونِ التخفيفِ كلازِمِه، خلافًا لقومٍ، وفي يُعْفُر مضمومَ الياء وأَلْبَب عَلَما خلافٌ. ولا يؤثِّرُ وَزنٌ مُسْتَوًى فيه وإن نُقل مِن فِعل، خلافًا لعيسى. وربَّما اعتبر تقديرُ الوصفيّة في أَجْدَل وأَخْيَل وأَفْعى، وأُلغيت أصالتُها في أَبْطَح ونحوه.

ش: قولُه **أو مَعَ العَلَميّة** معطوفٌ على قوله **معَ وَصفيّةٍ**، أي: ويَمنَعُ صرفَ الاسم وِفاقُه الفعلَ فيما يَخُصُّه أو هو به أَولى مِن وَزنٍ صِفتُه كذا معَ العَلَميّة. الوزنُ الذي يَخُصُّ الفعلَ هو ما لا يوجد إلا فيه، فإذا سَمَّيتَ به غيرَ مُتَحَمِّلٍ للضمير امتنعَ من الصرف للوزن والعَلَميّة، وذلك نحو أن تُسَمِّيَ رجلًا ضُرِبَ أو ضُورِبَ أو ضَرَّبَ، فهذه من الأوزان المختصّة، ولا يُلتَفَتُ إلى ما جاء من الأسماء على وزن فُعِل، وذلك رُئم لِلإسْت، ودُئل لِدُوَيْبّة؛ لأنهما يمكن أن يكونا منقولَين من دَأَلَ أي: مَشى مِشْيةً فيها عَجَلة وضَعف، ورَئَمَ الجرحُ رئمانًا: انضمَّ فُوه لِلبُرء، بعد بنائهما للمفعول، والعربُ قد تجعل بعضَ أسماء[1] الأجناس منقولةً من الفعل، قالوا تُنُوِّطٌ[2] لطائرٍ يُعَلِّقُ عُشَّه تَعليقًا مُحكَمًا يُتَعَجَّبُ منه[3]. وقالوا اليَنْجَلِبُ لِخَرَزٍ يَزعُمون أنَّ الغائب يُجلَب به، ويقولون في رُقيته[4]:

أَخَّذتُهُ باليَنْجَلِبْ فلا يَرِمْ ولا يَغِبْ
ولا يَزَلْ عند الطُّنُبْ

---

(١) ي: قد تجعل بعض الأسماء. ك: قد تجعل أسماء.

(٢) بعضهم يضبطه بفتح التاء، فيقول: تُنَوِّطٌ، فيكون مبنيًّا للفاعل.

(٣) حكي عن الأصمعيّ أنه سمي الطائر بهذا الاسم لأنه يُدلي خيوطًا من شجرة ثم يفرخ فيها. اللسان (نوط).

(٤) حكى اللحياني عن امرأة عامرية أنهنَّ يقلن هذا. تهذيب اللغة ١١: ٢٥٩. وجمهرة اللغة ٣: ١٣١١ والخصائص ٣: ١٨٠ والمحكم ٤: ٤٤٠ وتاج العروس (جلب). والينجلب: خَرَزة تؤخِّذ بها النساء أزواجهن للرجوع بعد الفرار وللعطف بعد البغض.

وقالوا تُبُشِّرٌ لطائرٍ، فهذه أسماءُ أجناس، وهي أبنية خاصّة بالأفعال.

ولا يُلتفَت أيضًا إلى ما جاء من الأسماء على فَعَّل، قالوا بَقَّمُ لهذا الصِّبْغ المعروف[1]، وشَلَّمُ اسم /بيت المقدس، وخَضَّمُ اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وموضعٌ أيضًا، قال الشاعر[2]: [٦: ١٨٦/أ]

لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّما ولا ظَلِلْنا بالْمَشائي قُيَّما

وبَذَّرُ: بئرٌ احتَفرها المطَّلِب بن عبد مَناف، وعَثَّرُ: وادٍ بالعقيق، ونَطَّحُ[3]: اسم مكان، وخَرَّدُ: اسم فَرَس، وقَبَّلُ: اسم موضع، وسَنَّم[4]: اسم فَرَس؛ لعُجْمَةِ بَقَّمَ ولكون الباقية أفعالًا في الأصل سُمِّيَ بها، فامتنعتِ الصرفَ للوزن المختصِّ والعَلَميّة، ولا يثبت بها فَعَّلُ في أصول أبنية الأسماء لأنَّ الأعلام يَغلِب عليها النَّقل، فلا يُعَوَّلُ عليها في إثبات الأبنية، وسيأتي ذكرُ فَعَّل في الأبنية إن شاء الله.

وقد خالف أبو الحسن في فَعَّل، فقال: إنه وقعَ في الأسماء، قالوا بَقَّمٌ لِعُودٍ، وهو نكرة، فصُرف ما جاء على هذا المثال وإن كان قليلًا. حكاه الهَرَويّ. وأمّا في كتابه الأوسط فلم يصرفه. ويَرُدُّ على أبي الحسن أنَّ العرب مَنعت الصرف بَذَّرَ وخَضَّمَ ونحوَهما.

وحُكمُ سائر الأفعال التي ليس في الأسماء ما هو على أوزانها إذا سُمِّيَ بها ولم تكن مُتَحَمِّلةً ضميرًا منعُ الصرف؛ وتُقطَع همزةُ وصلِه[5] إذا سُمِّيَ به، يدلُّك على ذلك

---

(١) هو صبغ أحمر.

(٢) البيتان بلا نسبة في الخصائص ٣: ٢٢٢ والمبهج ص ١٠ والصحاح ومعجم البلدان (خضم) وشرح المفصل ١: ٦٩، ١٤٠. المشائي: جمع مِشْآة، والمشآة: الزَّبيل يُخرَج به تراب البئر. وآخره في المخطوطات: خيّما.

(٣) في المخطوطات والارتشاف ٢: ٨٦٣: بطَّح، بالباء. ولم أقف عليه. والصواب نطَّح بالنون كما في معجم البلدان، وقد نبَّه عليه الدكتور صالح العايد في حاشية البديع ٢: ٢٦٩.

(٤) ل: وستَّم.

(٥) وصله ... بقطع الهمزة: سقط من ك.

قولُهم في اسمِ فَلاة إصْمِتْ بقطع الهمزة، وهو في الأصل أمرٌ من صَمَتَ، وقولُهم فيه إصْمِتة بتاء التأنيث لا يمنع كونه منقولًا من الفعل، بل دخلت التاء لبيان أنَّ هذا قد فارقَ مَوضعَه من الفعل إذْ كانت هذه التاء لا تلحقه وهو فِعل؛ فصار بعد النقل كإجْرِدة وإبْرِدة[1]، وأنَّسَهم بذلك تأنيثُ المسمَّى وهو الفَلاة، وإذا كانوا قد قالوا في واحد اليَنْجَلِب - وهو غيرُ عَلَمٍ وعلى صورة الفعل - اليَنْجَلِبة فلأَنْ يُغَيِّروا إصْمِت الذي قد صار عَلَمًا أَولَى.

وكذلك أيضًا يَدُلُّ على قطعِ همزةِ الوصل في الفعل إذا سُمِّيَ به قَطعُ همزة إسْتَبْرَق، وهي لفظة أَعجَميّة وافَقَتْ من العربي اسْتَفْعَل، وعُجمتُها جِنسيّة، فحُكمُه حُكمُ العربيّ، فحَكَموا له بحكم الماضي، وقَطعوا همزته. يدلُّ على أنهم حَكَموا له بِحُكمه تَصغيرُه، قالوا فيه أُبَيْرِق، فحَذفوا كما حَذفوا من اسْتَفْعَل إذا سُمِّيَ به وصُغِّر. فلو سَمَّيتَ بمصدرٍ أَوَّلُه همزةُ وصلٍ لم تَقطَعْها نحو انْطِلاق، خِلافًا لابنِ الطَّراوة[2] إذ قال بقطع همزته إذا سُمِّيَ به.

وفي (البسيط): «ما كان من الفعل لا يُوافقُ الاسمَ في الأصل والزائد، لكنّه يُوافقُه في المتحرك والساكن نحو فَعْنَلَ، لا يوجد في الأسماء مثل قَلْنَسَ، فهل يُحكَمُ عليه بحكم فَعْلَلَ إذا سُمِّيَ به فيَنصرف حينَئذٍ، أو يُجعَلُ خاصًّا بالفعل فيُمنع من الصرف كما يُمنَع الخاص؟ فيه نظر» انتهى.

والوزنُ الذي هو بالفعل أَولى هو الذي يوجد في الاسم والفعل، وهو في الفعل أكثر، مثل يَفْعَل نحو يَرْمَعٍ ويَعْمَلٍ[3]، وأَفْعَل نحو أَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ[4]، وتَفْعَل نحو

---

(١) الإجردة: واحدة الإجرد، وهو نبت يدلّ على الكمأة. والإبردة: برد في الجوف.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ص ٨٢٨ [رسالة].

(٣) اليرمع: الحصى البيض تتلألأ في الشمس. واليعمل: الجمل النجيب.

(٤) الأفكل: الرِّعدة. والأيدع: نبت يصبغ به، وهو الذي يقال له دم الأخوين.

[٦: ١٨٦/ب] تَأْلَبٍ[١]، وتَفْعُل / نحو تَنْضُب[٢]، وتُفْعَلٍ نحو تُرْتَبٍ[٣] وتُدْرأ[٤]، فكلٌّ هذه إذا سَمَّيتَ بها امتنعتِ الصرفَ لِلعَلَميّة ووَزنِ الفعلِ الغالب[٥]. وكلُّ ما أوَّلُه همزةٌ أو ياءٌ وكان بعده ثلاثةُ حروف أصول فاحكمْ على همزته وتائه بالزيادة إلا ما قام الدليل على أصالته؛ نحو همزة أَوْلَقٍ[٦] في أحد القَولَين، أو يكون مفكوكًا ولم يَشِذّ في فَكِّه نحو أَيْقَقٍ وأَكْلَلٍ[٧]، فإنا نحكم إذ ذاك على همزته بالأصالة، فعلى هذا إذا سَمَّينا بأَوْلَقٍ وأَيْصَرٍ وأَرْطًى وأَيْقَقٍ وأَكْلَلٍ صَرَفناها لأنها ليست على وزن الفعل لأصالةِ همزتها. ولو سَمَّيتَ بإِثْمِدٍ[٨] وأَصْبُعٍ وإِصْبَعٍ وأُبْلُمٍ[٩] مَنَعتَ للوزن والعَلَميّة، ولا تكون هذه الأوزان[١٠] في الفعل إلا أن تكون الألف وصلًا، فليس الوزن كالوزن، لكنْ حُكمُها أن تمنع الصرف معرفةً، قيل: لأنه وزنٌ مُشبِهٌ للمختصّ، وهذه العللُ لَفظيّة، وشِبهُ العِلّة في هذا الباب عِلّة.

وقولُه **أو شِبْهِها** مثالُ ذلك أَجْمَعُ وأَكْتَعُ وأَبْصَعُ وأَبْتَعُ، فهذا امتنعَ الصرف لوزن الفعل وشِبْه العَلَميّة عند المصنف.

---

(١) التألب: الشديد الغليظ المجتمع من حمر الوحش.

(٢) التنضب: ضرب من الشجر.

(٣) الترتب: الشيء المقيم الثابت. والتدرأ: الحفاظ والمنعة والقوة. ورجل تدرأ: الدافع عن قومه.

(٤) التدرأ: الحفاظ والمنعة والقوة. ورجل تدرأ: الدافع عن قومه..

(٥) الغالب: سقط من ك.

(٦) الأولق: الجنون. والدليل على أصالة همزته قولهم: أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق. والقول الثاني أنَّ همزته زائدة، وهو قول الكسائيّ. الكتاب ٣: ١٩٥ والمنصف ١: ١١٣ - ١١٨.

(٧) انظر الكتاب ٣: ١٩٥ وشرحه للسيرافي ١١: ١٨٦.

(٨) الإثمِد: حَجَرُ الكُحْل، وهو أَسودُ إلى حُمْرة، ومعدنه بأَصبهانَ وهو أَجْوَدُه، وبالمغْرِب وهو أَصْلَب. وقال السّيرافيّ: الإثمد شَبِيهٌ بحجَرِ الكُحْل.

(٩) الأبلم: خوص الْمُقْل، والمقل: شجر كالنخل.

(١٠) الأوزان: سقط من ك.

وقولُه **وعارِضُ سُكونِ التَّخفيفِ كلازِمِه، خِلافًا لقومٍ** مثالُ ذلك أن تُسَمِّيَ رجلاً بـ(ضُرِب)، ثم تُخَفِّفه بتسكين الراء، فتقول ضُرْب، وفي ذلك خلافٌ كما ذَكر المصنفُ، فمذهبُ س[1] أنه يَصرفه كما يَصرف فُعْلًا إذا سُمِّيَ به إلحاقًا له بالتسكين اللازم لأنَّ الأصلَ الصرفُ. ومذهبُ المازنيِّ والمبرد[2] وابن السَّرّاج[3] والسيرافيِّ[4] أنه يَمنعه الصرفَ لأنَّ هذا التخفيفَ عارضٌ، ويدلُّ على أنه لا يُعْتَدُّ به قولُ الشاعر[5]:

قالتْ : أَراهُ دالِفًا قد دُنْيَ لَهْ

فإقرارُ الياءِ بعد أن زال مُوجِب قلب الواو ياء - وهو الكسر - دليلٌ على أنه لا يُعتَدُّ بهذا التسكين العارض.

ويقولون قَضُوَ، يقلبون الياء واوًا لضمةِ ما قبلها، فإذا خَفَّفوا فقالوا قَضْوَ لم يَرُدُّوا الياءْ وإن زال مُوجِبُها - وهو الضمُّ - مُراعاةً للأصل ولكونِ هذا التغيير عارضًا. ويدلُّ عليه أيضًا أنهم إذا نَقَلُوا في الأَحمر قالوا الَحْمَرُ، ولم يَحذفوا ألفَ الوصل وإن زال مُوجِبُها، كذلك هذا إلا أن يكون هذا التغييرُ قَبلَ التسمية، فحينئذ يُصرَف في التسمية لأنه كأنه وُضِعَ لهذا المسمَّى على هذه الصيغة، فلا يكون له أصلٌ عَرَضَ له التغيير بالنسبة إليه معَ بقاءِ مَدلولِه.

قال بعضُ أصحابنا[6]: «والصحيح ما ذهب إليه س - رحمه الله - يدلُّك على ذلك أنهم صَرَفُوا جَنَدِلًا وذَلَذِلًا لَمّا حَذَفوا الألف تخفيفًا وإن كان عارضًا؛ ألا ترى

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢٧.

(٢) المقتضب ٣: ٣١٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٦ - ٥٧ وشرح كتاب سيبويه ١٢: ٣٣ وشرح المفصل ١: ١٤٠.

(٣) الأصول ٢: ٩٤، وفيه خطأ في الضبط.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١١: ٢١١.

(٥) هو صُحَير بن عُمَير التميمي كما في الأصمعيات ص ٢٣٥ [الأصمعية ٩٠]. والبيت بلا نسبة في المنصف ٢: ١٢٥. الدالف: الذي يقارب الخطو في مشيه. ودني له: قوربت خطاه.

(٦) هو ابن الضائع، قال ذلك في شرحه جمل الزجاجي ص ٨٣٣ [رسالة] وفي النقل تصرف.

أنهم لا يُوالُون بين أربعةِ حروفٍ متحركاتٍ في شيءٍ مِن أصولِ الأسماء، فصَرْفُ ضَرْب بعد التخفيف أَوْلى مِن صَرفِ جَنَدِلٍ وذَلَذِلٍ /إذ ليس في لفظ ضَرْب بعد تخفيفه ما يَدُلُّ على أصله». [٦: ١٨٧/أ]

واحتجَّ ابنُ السَّرّاج[١] والسيرافيُّ[٢] على صحّةِ مَنعِ صَرفِ ضُرْب المخفَّفِ بعد التسمية بمنعِ صَرف جَيْئَل اسم رجل إذا خُفف بعد التسمية، فقيل جَيَلُ، وإن كان قد صار في اللفظ ثلاثيًا.

والفرقُ بين ضُرْب وجَيَل أنَّ حركة الهمزة باقيةٌ مُحْرِزَة لها ودليلةٌ عليها، وليس في ضُرْب المخفَّف ما يَدُلُّ على الأصل، فبانَ بهذا صحّةُ مذهبِ س.

وقولُه **وفي يُعْفُر مضمومَ الياء وأَلْبُب عَلَمًا خِلافٌ** أمّا يَعْفُر فيقال بفتح الياء، وهذا لا خلاف في منع صرفه للعَلَميّة ووزن الفعل، ومنه الأَسْود بن يَعْفُرَ. ويقال بضمِّ الياء إتباعًا، وفيه خلافٌ: مذهب أبي الحسن تركُ صَرفِه لِعُروض الضمّة في الياء، ولا اعتدادَ بها. ومذهبُ غيره الصرفُ لذهاب وزن الفعل، وهو قياسُ قول س في صَرف ضُرْبَ المخفَّف بعد التسمية. وحكى أبو زيد أنَّ مَن قال يُعْفُر بضمِّ الياء صَرَفَه. فلا وجه لهذا الخلاف مع وجود السماع، ولأنَّ هذا الإتباع مُخرِجٌ له عن وزن الفعل.

وأمّا أَلْبُب عَلَمًا فمذهبُ س أنه ممنوع من الصرف، قال س[٣] في باب أَفْعَل إذا كان اسمًا: «وإذا سَمَّيتَ الرجلَ بِأَلْبُب فهو غير مصروف، والمعنى عليه لأنه من اللُّبِّ، ولو لم يكن المعنى على هذا لكان فَعْلُلًا، والمعنى أنَّ العرب تقول[٤]:

---

(١) الأصول ٢: ٩٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١١: ٢١١.

(٣) الكتاب ٣: ١٩٥.

(٤) الكتاب ٣: ١٩٥، ٣٢٠، ٤: ٤٣٠ والمقتضب ١: ١٧١، ٢: ٩٩ والمنصف ١: ٢٠٠، ٣: ٣٤ والخزانة ٧: ٣٤٥ [٥٣٩]، ويروى أيضًا بفتح الباء.

قد عَلِمَتْ ذاكَ بَناتُ أَلْبُبِهْ

يعنون لُبّه» انتهى كلام س. أي: بناتُ خَواطره، جمع لُبّ، أو بَناتُ أَلْبُبِ الحيّ، أي: أَصلَحهم لُبًّا، فيكون جمعَ لَبيب، ونظيرُه رَغيفٌ وأَرْغُفٌ، ومعناه بناتُ أَلَبِّ ما فيه، وأَلَبُّ ما في الإنسان قلبُه. وقولُه «لكان فَعْلُلًا» أي: لولا وضوح الاشتقاق بزيادة همزته لكانت الهمزة أصليّة لوجود الفَكِّ فيه، فيكون مثل أَكْلَلَ وأَيْقَق.

وذهب الأخفش فيما حكى عنه المازني[1] إلى صرف أَلْبُب عَلَمًا لمباينته الفعلَ بالفَكّ، ونحن لا نُبالي بِفَكِّه إذِ الفَكُّ رجوعٌ إلى أصل متروك، فهو كتصحيح مثل اسْتَحْوَذَ، ولا يمنع اعتبار الوزن بلا خلاف، ولأنَّ وقوع الفَكِّ في الأفعال معهود، فتارةً يَلزَم ذلك نحو أَشْدِدْ في التعجب، وتارةً يجوز ذلك نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ، وقد شَذَّتِ العربُ في فَكِّ أفعالٍ، قالوا: ضَبِبَ البلدُ، وأَلِلَ السِّقاءُ، ومشِشَتِ الدابّةُ[2]، ولَحِحَتْ عينُه، وقَطِطَ شعرُه[3]، فكان الفَكُّ في الفعل أَسهلَ، فإذًا أَلْبُب لم يُبايِنِ الفعلَ بالفَكِّ لوجود الفَكِّ فيه، فنحن نُبقيه على حاله مَفكوكًا، ولا نُدغمه لأنَّ اللفظ الذي شَذُّوا فيه هو هذا بعينه كما لا يُعَلُّ اسْتَحْوَذَ إذا سَمَّينا به؛ ولو سَمَّيتَ بيَرْدُد المجزوم أَدغَمتَ لزوال /مُوجِب الفَكِّ وهو الجزم، بخلاف فَكِّ أَلْبُب و[ترك][4] إعلال اسْتَحْوَذَ، فإنه ليس لسببٍ يَزول بِزَواله، بل جيءَ بهما قبل التسمية تنبيهًا على الأصل المتروك في أَشُدّ واسْتَقامَ وبابِهما.

[٦: ١٨٧/ب]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٦٣.

(٢) ضبب البلد: كثُر ضِبابُه. وألل السقاء: تغيَّرت رائحته. والْمَشَشُ: شيء يَشْخَصُ في وَظيفِ الدّابَّةِ حتى يكونَ له حَجْمٌ، يَشتَدُّ ويَصْلُبُ دُونَ اشْتِدادِ العَظْم.

(٣) لححت عينه: لصِقت بالرَّمَص. وقَطِطَ الشعرُ: من القَطَط، وهو شدّة جعودته.

(٤) ترك: تتمة يقتضيها السياق.

وقوله **ولا يؤثِّر وزنٌ مستوًى فيه وإن نُقل مِن فِعْل، خِلافًا لعيسى** أي: وزنٌ يستوي فيه الاسم والفعل، فلا يَختَصُّ به أحدُهما، ولا يَغلِب في أحدهما، وذلك نحو فَعَلَ، فإنه جاء في الأسماء كثيرًا وفي الأفعال كثيرًا نحو زَمَنٍ وضَرَبَ، ونحو فَعْلَلَ نحو جَعْفَرٍ ودَحْرَجَ، فمِثلُ هذا الوزن لا يؤثِّر مع العَلَميّة.

وعيسى هذا هو أبو عمر عيسى بن عمر الثَّقَفيّ البَصريّ، أخذ عنه الخليل و(س) وغيرُهما، وكان فصيحًا مُتَقَعِّرًا في فصاحته[1]. ولنا عيسى آخَرُ، وهو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجُزوليّ، نحويّ متأخر، فأَبهَمَ المصنفُ بقوله **عيسى**.

وأَفهمَ قولُه **خِلافًا لعيسى** أنَّ الوزن المستوَى فيه يؤثِّر وإن نُقل مِن فِعل، وليس كذلك لأنَّ المنقول[2] عن عيسى بن عمر أنَّ ذلك لا يؤثر إلا إذا كان منقولًا من فَعَلَ؛ لا أنَّ مُطلَقَ الوزن المستوَى فيه يؤثِّر سواء أكان منقولًا مِن فَعَلَ أم لم يكن منقولًا منه؛ ولذلك قال س بعد أن ذكر مسألة أن تسمي رجلًا بـ(ضارِبْ) وأنت تأمر وبـ(ضارَبَ) وأنت تَصرف ذلك وأنه قول يونس وأبي عمرو والخليل، قال[3]: «وأمّا عيسى بن عُمر فكان لا يَصرف ذلك» انتهى. فتصحيحُ كلام المصنف أن تسقط الواو في قوله **وإن نُقل مِن فِعْل**.

وإلى مثل ما ذهب إليه عيسى ذهب الفراء، قال: الأمثلةُ التي تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبَتْ للفعل فلا تُجْرِه في المعرفة، وأَجْرِه في النكرة، نحو رجُل اسمه ضَرَب، فإنَّ هذا اللفظ ـ وإن كان اسمًا للعَسَل الأبيض ـ هو أَشهَر في الفعل. وإن غَلَبَ عليه الاسم فأَجْرِه في المعرفة والنكرة، نحو رجُل يسمى حَجَر لأنه يكون فِعلًا، تقول: حَجَرَ عليه القاضي، ولكنه أَشهَرُ في الاسم.

---

(١) فصاحته: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٢٠٦.

(٣) الكتاب ٣: ٢٠٦.

واستدلَّ عيسى لمذهبه بالقياس والسماع:

أمّا القياس فلوجهين:

أحدهما: أنَّ الاسم ثانٍ، فوجبَ اعتباره، وإنما كان ثانيًا لأنَّ أصله أن يكون مدلولًا عليه بصيغةٍ تَخُصُّه ولفظٍ لا يكون للفعل؛ فإذا كانت الصيغة غيرَ مختصَّة بقيَ كونُ اللفظ للفعل، فإذا سُمِّيَ به مَن غلبه الفعلُ روعي فيه ذلك اللفظ.

والثاني: أنه إذا رُوعي وزنُ الفعل مِن غير اختصاصٍ فيما كان بالزيادة فكذلك هنا؛ ولا فرق.

وأمّا السَّماع فقولُ سُحَيْم بن وَثيل اليَرْبُوعيّ[1]:

أنا ابنُ جَلا وطَلاَّع الثنايا … متى أَضَعِ العِمامةَ تَعرِفُوني

فلم يَصرف جَلا.

أمّا ما استدلَّ به من القياس فهو مُصادِمٌ للسماع من العرب، /فلا حُجّةَ فيه. [٦: ١٨٨/أ]

وأمّا البيتُ فلا حُجّةَ فيه لاحتمال أن يكون فيه ضميرُ الفاعل، فحَكاه كما حَكى الآخَرُ في قوله[2]:

نُبِّئْتُ أَخوالي بَني يَزيدُ … بَغْيًا علينا لَهُمُ فَديدُ

قال س[3] عند حكايته مذهب عيسى: «وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يَصرفون الرجل يُسَمَّى كَعْسَبًا، وهو فَعَلَ [مِنَ الكَعْسبة][4]، وهو العَدْوُ الشديد مع تَداني الخُطا» انتهى. وكَعْسَبَ فَعْلَلَ وهو بناءٌ قليل في الأسماء كثير في الأفعال. وكذلك صَرَفَتِ العربُ تَرْجَمًا، وهو منقولٌ مِن تَرْجَمَ عن الشيء إذا فَسَّره.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٠٧ والأصمعيات ص ١٧ والمسائل الحلبيات ص ٢١٧ وفيه تخريجه.

(٢) تقدم في ٢: ٣٠٨.

(٣) الكتاب ٣: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) من الكَعْسبة: من الكتاب.

وفي الإفصاح: «قَوَّى أبو عليٍّ قولَ عيسى في (التذكرة) بأنَّ كونه في الأصل فعلًا نُقل كلفظ المؤنث إذا سُمِّيَ به نحو طَلْحة وحَمْزة وسُعادَ وزَيْنَب؛ وكلفظِ الأعجَميِّ نحو إبراهيم وإسحاق. قال: ويُقَوِّي ذلك تَرْكُهم يَزيدَ على اعتلاله. يريد أبو عليٍّ أنَّ النحويين مُتَّفقون أنك إذا بَنَيت من نابٍ وشَيبٍ اسمًا على يَفْعَل أخرجتَه مُصَحَّحًا، فقلت يَنْيَب ويَشْيَب، فتصححه لأنه اسمٌ كما صَحَّحوا أَسْوَد وأَبْيَض، وحين سَمَّوْا بِيَزيدَ تَركوه على إعلاله، ولم يَعْتَدُّوا برجوعه اسمًا، وجَعلوا للنقل حُكمًا مخالفًا للارتجال والبناء، فكذلك ينبغي ألا يُنَوِّنوه. قال: فَلَم يخرجْ عن الثِّقل وكونِه ثانيًا كما لم يخرج عن الإعلال، فإذا انضمَّ إليه التعريف لم ينصرف. قال: ويدلُّ على هذا أيضًا أنَّ أبا الحسن زعَمَ أنَّ مَن ضَمَّ ياءَ يُعْفُر ويُعْصُر لم يَصرف لأنه في الأصل فِعل».

وقال ابن هشام: «هذه التوجيهاتُ - وإن قَوِيَتْ - يَدُلُّ على عدمِ اعتبارِها ما حكاه س مِن صَرف كَعْسَب إلا أن تجعله سُمِّي بالمصدر على حذف التاء؛ أو تجعل الصرف دليلًا على ارتجالِه أو نَقلِه مِن اسمٍ لم يَبلُغ س، كما أنه يرى إذا سُمِّي بِرَجُل وفَرَس وجَمَل يُصرَف لأنها أسماءٌ موجودة، فلا يكون منقولًا مِن رَجُلَ رُجولةً، وفَرَسَ الأسدُ فَريسةً، وجَمَلَ العِظامَ: أَخرجَ وَدَكَها»انتهى.

وقولُه **ورُبَّما اعتُبر تقديرُ الوصفيّة في أَجْدَل وأَخْيَل وأَفْعى، وأُلغيت أصالتُها في أبْطَح ونحوه** الأَلْيَقُ بهاتين المسألتين أن تُذكَرا عند ذكره وِفاقَ الفعل مع الوصفيّة، فذِكرُهما بديلَ العَلَميّة غيرُ مناسب. ويعني أنَّ العرب اختلفتْ في أَجْدَل وأَخْيَل وأَفْعى، فجُعلت أسماءً في أكثر اللغات، فصُرِفت لأنها أسماءٌ كأَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ؛ لأنَّ الأَجْدَل هو الصَّقر، والأَخْيَل اسمٌ لنوعٍ من الطير، وأفْعى اسمٌ لنوعٍ من الحيَّات، ولا تُطلَق على غيرها، ولا تُستَعمَل تَوابِعَ، لا يقال: صَقرٌ أجْدَل، ولا طائرٌ أَخْيَل، ولا حَيَّةٌ أَفْعى.

واستُعملت في بعض اللغات صفاتٍ، /فمُنعتِ الصرف، فأَجْدَلُ بمعنى شَديد، [٦: ١٨٨/ب] وأَخْيَلُ أَفْعَل من الخِيلان[١]، وأَفْعَى بمعنى خَبيث مُنكَر، فهي إذ ذاك صفاتٌ خَلَفَتْ مَوصوفاتِها، ووَلِيَتِ العَواملَ كما تَليها الأسماءُ، وكُسِّرت تكسيرَها، فقالوا أَجادِلُ وأَخايِلُ وأَفاعٍ كما قالوا أَفاكِلُ، قال القطاميّ[٢]:

كأنَّ بني الدَّغْماءِ إذْ لَحِقُوا بنا   فِراخُ القَطا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيا

وقال حَسّان[٣]:

ذَريني وعِلْمي بالأُمورِ وشِيمتي   فما طائري فيها عليكِ بأَخْيَلا

وقال الشَّنْفَرَى[٤]:

مُطْرِقٌ يَرْشَحُ مَوتًا كما أَطْ   رَقَ أَفْعَى يَنْفِثُ السُّمَّ صِلُّ

ووزنُ أَفْعى أَفْعَل، ولامُه واوٌ في الأصل لقولهم أُفْعُوان[٥]، وهمزتُه زائدةٌ لقولهم أرضٌ مَفْعاةٌ للكثيرة الأَفاعي.

وزعمَ أبو الفتح بن جِنِّيْ[٦] أنَّ أفْعى مشتقٌّ مِن فَوْعة السُّمّ، وهي حرارته، وكان أصله أَفْوَع، ثم قُلب فصار أَفْعى.

---

(١) الخيلان: جمع الخال، وهو الشامة.

(٢) البيت بهذه الرواية في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٣٩٣ بلا نسبة، وعن ابن بري في اللسان (جدل). ونسبه ابن يسعون في المصباح ٢: ٩٥٨ للحارثي، وهو جعفر بن عُلبة. وهو بيت مفرد في ديوان القطامي ص ١٨٢ وصدره فيه: كأنَّ العُقَيليِّينَ يوم لقيتُهم. وانظر المقاصد النحوية ٤: ١٨٢٣ - ١٨٢٤.

(٣) الديوان ص ٢٧١ والمبهج ص ١٩٠ والمصباح ٢: ٩٥٧.

(٤) يصف نفسه من قصيدة في رثاء خاله تأبَّطَ شرًّا. والبيت في الحماسة ١: ٤٠١ [٢٧٦] وفيه تخريجه، والتنبيه ص ٢٧٥، ونسبت القصيدة إلى تأبط شرًّا وإلى خلف الأحمر، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٨٢٩ [٢٧٣] وللأعلم ١: ٥٣٩. المطرق: الداهية المنكِّس لينتهز فرصة، وأصله ضرب من الحيّات. والصِّلّ: المنكَر من الحيّات.

(٥) الأفعوان: ذكر الأفعى.

(٦) التنبيه ص ٤٠٤.

وزعمَ الفارسيُّ أنَّ ألفَه منقلبةٌ عن ياء[(١)]، وهو مشتقٌّ من يافِع، فقُلب إذ كان أصله أَيْفَع. واستَدَلَّ الفارسيُّ[(٢)] على زيادة الهمزةِ بصرفِه في لغةِ مَن يَصرفِه؛ إذْ لو كانت الهمزةُ أَصليّةً لكانَ وزنه فَعْلَى، فتكون الألفُ للتأنيث، فكانت تمتنع من الصرف نكرةً ومعرفة. والاستِدلالُ بـ(مَفْعاة) أَنَصُّ إذْ ألفُ فَعْلى قد تكون للإلحاق، فيَجب له الصرفُ في التنكير.

وقولُه **وأُلغِيَتْ أَصالتُها في أَبْطَح ونحوِه** أبْطَح وأَجْرَع وأَبْرَق من الصفات التي استُعملتِ استعمالَ الأسماء، ولا تنصرف لأنها صفاتٌ في الأصل، والأبْطَح: المكان المنبطح من الوادي، والأَجْرَع: المكان المستوي، والأَبْرَق: المكان الذي فيه لونان. ويؤَكِّدُ أصلَ الصفة فيها مجيئُهم فيها ببَطْحاءَ وجَرْعاءَ وبَرْقاءَ، وجمعُها بالألف والتاء لأنها استُعملتِ استعمال الأسماء، فَرُوعِيَ الأصلُ في منعِ صرفِها كما رُوعي الأصلُ في صرفِ مررتُ بِنسوةٍ أَرْبَعٍ.

ومِن هذا قولُهم أَدْهَم للقيد، وأَسْوَد للحَيَّة، وأَرْقَم لحيَّة فيها[(٣)] نُقَط كالرَّقْم. والفرقُ بين هذه وبين أَبْطَح وأخويه أنَّ أَبْطَح وأَخَوَيه صفات حقيقة لتلك الأماكن لا لغيرها غير أنها استُعملت استعمال الأسماء، وأَدْهَم وأخواه ليست بصفاتٍ لِلقَيد والحيَّتين، بل استُعملت صفاتٍ لغيرها، وسُمِّيت هذه بها لوجود معاني الصفات فيها.

والفرقُ بين بابِ أَدْهَم وأَجْدَل أنَّ بابَ أَجْدَل ليس بصفات لهذه الأسماء، فمَن صرَفَها - وهي اللغةُ الفصحى - فلأنه ليس فيها إلا الوزنُ فقط، ومَن مَنَعَها تَوَهَّمَ فيها الصفةَ لأنَّ الجَدْل شِدّة الخَلْق، والأَخْيَل جَعَلُوه مِنَ الخِيلان، وهو طائرٌ أخضرُ [٦: ١٨٩/أ] /على جناحه لُمْعةٌ تُخالفُ لونَه، وتَوَهَّموا في أَفْعَى معنَى الخُبث، ولذلك قال س[(٤)]:

(١) في مقاييس المقصور والممدود ص ٧٠ ما نصه: «منقلبة عن لام، هي ياء أو واو».
(٢) مقاييس المقصور والممدود ص ٧٠ - ٧١.
(٣) فيها ... حقيقة: سقط من ي.
(٤) الكتاب ٣: ٢٠١.

«شَبَّهُوه بالصفةِ وإن لم يكن له فِعلٌ ولا مصدر». وإلغاءُ أَصالةِ أَبْطَح وشِبهِه هو أنها إذ ذاك تُصرَف، وذلك اعتدادٌ بالاسميّة العارضة، والصَّرفُ لتأصُّلِه قد يُرجَع إليه لسببٍ ضعيف، بخلاف مَنعِ الصرف فإنّا لا نَصير إليه إلا لسببٍ قويٍّ، والأَولى استصحابُ مَنعِ صَرفِها لأنها أَوصافٌ خَلَفَتْ مَوصوفاتِها، فاجتمعَ فيها الوزنُ والصفة. هذا شرح كلام المصنف.

وقال صاحب الإفصاح: «ذكرَ س[1] أنَّ مِن العرب مَن يَجعلُها - يعني أَجْدَلَ وأَخْيَلَ وأَفْعَى - صفاتٍ، وأكثرُ العرب يَجعلُها أسماءً، فيَصرِفُها. وذكرَ[1] أنَّ كلَّ العربِ لا تَصرِفُ أَدْهَمَ اسمَ القَيد، وأَسْوَدَ مِن: أَسْوَد سالِخ، وهو نوعٌ من الحيَّات، وأَرْقَمَ من الحيّات، وكذلك أَبْرَقُ وأَجْرَعُ وأَبْطَحُ. وذكرَ[2] أنَّ العرب لم تَختلف في منعِ هذه الستة مِن الصرف.

وحَكى أبو عليٍّ[3] في (التَّذكرة) عن الكسائيِّ أنَّ العرب تَصرِف مثل[4] أَسْوَد سالِخ مِن حيثُ خَرج عن حدِّ النعت.

وصرَّحَ ابنُ جِنِّيْ بأنَّ هذه الأسماءَ كلَّها تُصرَف» انتهى. فظهرَ بهذا النَّقلِ أنَّ قولَ المصنف **وأُلغيت أصالتُها في أَبْطَح ونحوه** مُخالفٌ لمذهبِ س.

وفي الفصيح لثعلب: «وتقول: أَسْوَدُ سالِخٌ، ولا تُضِفْ»[5]، «والأُنثى أَسْوَدةٌ»[6]، وقال أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهَرَوِيّ[6]: «الأَسْوَدُ ضَربٌ مِنَ

---

(١) الكتاب ٣: ٢٠٠.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣) الحكاية بسندها في المصباح لابن يسعون ٢: ٩٥٨.

(٤) مثل ... كلها تصرف: سقط من ك.

(٥) إسفار الفصيح ٢: ٨٩٤.

(٦) إسفار الفصيح ٢: ٨٩٦.

الحَيَّات معروف، وهو العظيم منها وفيه سَواد، والجمعُ الأَساوِد لأنه اسمٌ له، وليس بصفة، ولو كان صفةً لقيل في جمعه سُوْدٌ، قال الشاعر[1]:

فأُلْصِقُ أَحْشائي بِبَرْدِ تُرابِهِ وإنْ كانَ مَخْلُوطًا بِسُمِّ الأَساوِدِ»

«وأنكرَ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ[2] أَسْوَدةً، وكذلك أنكرَه الجَبَّان، وقال[3]: (هذا شيءٌ مِن قِبَل الكوفيين؛ لأنَّ أَسْوَدَ إن كان وصفًا فتأنيثُه سَوداءُ، وإن كان اسمًا غيرَ وصفٍ فلا لَفظَ منه لمؤنثه مُختَصٌّ)»[4]. قال أبو سهل[4]: «وهذا الذي أنكراه[5] على ثعلبٍ لا يَقدَح فيما رواه عن علماء الكوفيين، ولو لم يَصِحّ له سماعُ ذلك منهم لَمَا أَثبَتَه في كتابه، وإذا وردَ الشيءُ المسموعُ عمَّن يُوثَق به يقبل وإن كان خارجًا عن القياس، ومع هذا فإنَّ غيرَه مِن أهلِ اللغةِ أيضًا قد حكى[6]: أَسْوِدات كثيرة، أي: حَيَّات، فجمعَ أَسْوِدةً على أَسْوِدات» انتهى كلام أبي سهل. وكأنَّ العرب تَصرف أَسْوَد سالِخ[7] فيما حَكى الكسائيُّ مُراعاةً للوصفيّة، ولذلك أَنَّثوه أَسْوَدة كما صَرَفوا أَرْمَلًا ومؤنثه أَرْمَلة.

وأمّا قول الجَبَّان « فإن كان وصفًا فقياسُه سَوداءُ» فقد جاء وصفُ أَفْعَل أَفْعَلة كما قلنا أَرْمَل وأَرْمَلة. وأمّا قوله «وإن كان اسمًا غيرَ وصفٍ فلا لفظَ فيه لمؤنثِه مختصٌّ» فقولٌ غيرُ مُسَلَّم، قد جاء الفرقُ في الأسماء بين المذكر والمؤنث بالتاء، قالوا: امْرُؤ /وامرأة، وحِمار وحِمارة، وبَغْل وبَغْلة. [٦: ١٨٩/ب]

---

(١) هو نَبْهانُ بن عَكِّيٍّ العَبشَميّ كما في الكامل ١: ٧٠ - ٧١، ونسب لغيره، انظر تخريجه في إسفار الفصيح ٢: ٩٨٤.

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

(٣) شرح فصيح ثعلب له ص ٣٢٧.

(٤) إسفار الفصيح ٢: ٨٩٦.

(٥) في المخطوطات: أنكره.

(٦) جمهرة اللغة ٢: ٦٥٠.

(٧) زيد هنا في ك: ونحوه.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنَّ أَدْهَمَ وأَسْوَدَ وأَخْيَلَ صفاتٌ، فمنعها[1] الصرف لذلك. وعِلَّتُها[2] عنده عِلَّةُ أَحمرَ في أنَّ ذلك للفرقِ كما تقدَّم النقل عنه. ورَدَّ على س في جعله أَجْدَلَ صفة، فمَنَعَه الصرف لذلك، وزعمَ ابن الطَّراوة أنه يَنصرف مع أنه يمنع أَفْعَى من الصرف، ولا شَكَّ أنَّ أَفْعى أَولى بالصرف من أَجْدَلَ لأنه ليس فيه مِن معنى الفعل شيء، وإنما مَنعها أنهم استعملوها صفة، فصارت كأنها صفة لأنهم رفضوا أصلها، فكذلك يكون أَجْدَل.

واضطربَ كلامُ أبي عليٍّ في تَحَمُّلِ هذه الأسماء الضمائر، وهي التي جُمعت جمع الأسماء، فقال مرّةً: إنها مُتَحَمِّلة للضمائر، ولو لم تَحَمَّلْها لانصرفتْ أبدًا لأنها إذا لم يكن فيها ضمائر لم تكن وصفًا؛ ولو كانت كذلك لانصرفتْ كأَفْكَل.

ثم قال: وجملةُ القول عندي أنَّ مَن صَرَفَ أَجْدَلَ وأَخْيَلَ وأَفْعَى وجميع الباب فلا ضميرَ عنده فيها، فأمّا تَكسيرُهم لها تَكسيرَ الأسماء فليس بمانعٍ لأنَّ الصفاتِ تُكَسَّرُ تَكسيرَ الأسماء نحو كَهْلٍ وكُهُول وفَسْلٍ[3] وفُسُول.

وقال في موضع آخر: «إنَّ تكسيرهم نحو عَبْدٍ وأَبْطَحَ وأَجْرَعَ تَكسيرَ الأسماء يَمنع مِن احتمالها الضمائر؛ إذ لو كان فيها ضمير كان هذا التكسير فيها خطأً»

قال ابن هشام: «والذي يَظهر عندي أنَّ امتناع الصرف دليلٌ على تَحَمُّلِ الضمائر، وتُجمَعُ جمعَ الأسماء لكونها مُستَعمَلةً استعمالَها، وكثيرًا ما تَشترك الأسماءُ والصفاتُ في الجموع، وبلا شَكٍّ أنَّ أَحْمَرَ إذا سَمَّيتَ به ثم نَكَّرتَه لم يكن فيه ضمير، و(س) والخليلُ[4] يمنعانه من الصرف».

---

(١) ل، ي: فيمنعها.

(٢) ك: وعلته.

(٣) الفسل من كل شيء: الرَّذْل الرديء.

(٤) الكتاب ٣: ١٩٨ وشرحه للسيرافي ١١: ١٩٠.

ص: ويَمنع أيضًا مع العَلَميّة زيادتا فَعْلان فيه وفي غيره.

ش: قولُه **فيه** أي: في فَعْلان نحو حَمْدان وغَيْلان. **وفي غيره** أي: وفي غير فَعْلان نحو ذُبْيان وعُثْمان ونُعْمان. وقد قدَّمنا[1] قبلُ أنَّ زيادة الألف والنون إنما مَنعتْ مع ما أُضيف إليها من العِلَل لِكَونها مُشَبَّهةً بأَلِفَي التأنيث، وذَكَرْنا مذهبَ المبرِّد بما أَغنَى عن إعادته هنا.

ووقع لابن عصفور هنا وهْم، وهو أنه زعَمَ أنَّ الذي لا ينصرف مما اجتمع فيه العَلَميّةُ وزيادةُ الألف والنون شرطه أنه لا يُجمع على فَعالِينَ ولا يُصَغَّر على فُعَيْلِينٍ. وهذه غَفلةٌ منه، نَصَّ س[2] على أنك إذا سَمَّيتَ بسِرْحانٍ مَنَعْتَه من الصرف، وهو مع هذا يُجمَع على سَراحِينَ، ويُصغر على سُرَيْحِينٍ.

ولزيادةِ النونِ بعدَ الألفِ الزائدة شَرطانِ:

أحدهما: ألّا يكون من بابِ جَنْجانٍ.

والثاني: أن يكون قبلَ الألف ثلاثةُ أحرف.

وزاد بعضُ النحويين[3] شرطًا ثالثًا، وهو ألّا يكونَ ما قَبلَ الألفِ مُضَعَّفًا فيما قَبلَ الألف فيه ثلاثةُ أحرفٍ نحو مُرّان[4] ورُمّان.

وشرطَ بعض النحويين[5] ألا يكون ما قبل الألف مضاعفًا مما قبل الألف فيه ثلاثة أحرف مضمومَ الأولِ اسمًا لِلنَّبات نحو رُمَّان.

---

(١) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٨١/أ - ١٨٢/أ من الأصل.

(٢) الكتاب ٣: ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) الشرط في الممتع ١: ٢٥٩ بلا نسبة.

(٤) نحو مرّان ... ثلاثة أحرف: ليس في ك. والمرّان: شجر الرماح.

(٥) الشرط في الممتع ١: ٢٦٠ بلا نسبة. وهو قول الأخفش. مقاييس المقصور والممدود ص ٥٩ والمسائل العضديات ص ٧٨ وشرح المفصل ١: ١٥٧.

/وذهب أبو سعيدٍ[1] إلى أنَّ النون إن أَدَّى جَعلُها أصليّةً إلى بناءٍ مفقودٍ قُضي [٦: ١٩٠/أ] عليها بالزيادة نحو كَرَوان وزَعْفَران، أو موجودٍ قُضي عليها بالأصالة نحو دِهْقانٍ وشَيْطانٍ.

والصحيحُ في هذا كله أنه لا يُشترط فيه غير الشرطين الأولين فقط، فإن ذهب ذاهب إلى أصالة النون في شيء مما ذكر فإنما ذلك لوضوح الاشتقاق بالأصالة؛ وسيأتي الكلام على ذلك في التصريف إن شاء الله تعالى، بل إذا جاءت النون بعد ألفٍ زائدة فيما لا يُعرَف له اشتقاق وفيه الشرطان المتقدمان قضينا بالزيادة حملًا على الأكثر، فمِن ذلك رُمّانٌ إذا سَمَّيتَ به، ذهب الخليل وس[2] إلى أنه لا ينصرف، وذهب الأخفش[3] إلى صرفه.

حُجّة مَن مَنَعَه الصرفَ أنه اسمٌ بعدَ ألفِه نون، وقبلَها ثلاثة حروف، وما سبيلُه هكذا حُكِمَ على نونه بالزيادة إن لم يكن مِن بابِ جَنْجانٍ، ويَشهدُ لذلك ما رُوي في الحديث مِن قول بعض العرب[4]: نحن بنو غَيَّان. فقال عليه السلام: (بل أنتم بنو رَشْدان)[5]، فقُضي على الاسم بالزيادة في النون وإن كان يحتمل أن يُشتَقَّ من الغَيْن - وهو السحاب، والشجر الملتفّ - أو من غِينَ على قلبه أي: غُطّي.

وحُجّةُ مَن صَرَفَ أنَّ فُعْلانًا ليس بأكثرَ مِن فُعَّال، فلم يأتِ ثَبَتٌ على زيادة النون، فإذ ذاك يجب أن تُحمَل على الأصالة.

وحَكى أبو الحسن بن خَروف[6] أنَّ الأخفش حكى: أرضٌ رَمِنةٌ: إذا أَنبَتَت الرُّمَّان، وإذا ثبتَ هذا وجبَ أن يُصرَف، ولو حَفظ الخليلُ وس ذلك لَقَضيا بأصالة

---

(١) السيرافي. شرح كتاب سيبويه ١٥: ٢٤٩ [تحقيق د. عبد المعطي قلعجي] والممتع ١: ٢٦١.

(٢) الكتاب ٣: ٢١٨.

(٣) مقاييس المقصور والممدود ص ٥٩ والعضديات ص ٧٨ وشرح كتاب سيبويه ١٢: ١٥.

(٤) هم بطن من جُهَينة. جمهرة أنساب العرب ص ٤٤٤.

(٥) الخصائص ١: ٢٥٠ والمنصف ١: ١٣٤ والممتع ١: ٢٦٠. ولم أقف عليه في كتب الحديث.

(٦) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب له ص ٣٠٧ [باب ما لا ينصرف في المعرفة].

النون كما قَضَيا بأصالة نون مُرَّانٍ لوضوح الاشتقاق، قالوا[1]: إنما سُمِّيت الْمُرّانَ لِمَرانتها، والْمَرَانةُ: اللِّينُ، كما سُمِّيَ الحُمّاضُ لِحُموضته.

وإذا كان ما فيه الألف والنون يمكن فيه اشتقاقان، في أحدهما تكون النون زائدة، وفي الآخَر تكون أصليّة، جاز الصرف ومنعُه باعتبار الاشتقاقين، إلا أنَّ الأَولى حملُ النون على الزيادة، فيُمنَع الصرف، وذلك نحو حَسَّان، يحتمل أن يكون مشتقًّا من الحسّ، وأن يكون مشتقًّا من الحُسْن. ودِهْقانٍ[2] وشَيطانٍ، قال س[3]: «وسألته - يعني الخليل - عن رجلٍ يُسَمَّى: دِهْقان، فقال: إن سَمَّيتَه مِنَ التَّدَهقُن فهو مصروف. وكذلك: شَيْطان، إن أَخذتَه مِنَ التَّشَيْطُنِ فالنونُ في مثل هذا من نفس الحرف» انتهى.

وإنما ذهبَ س لأصالةِ النون في دِهْقانٍ وشَيطانٍ لقولهم تَدَهْقَنَ وتَشَيْطَنَ[4]، فوزنُه عنده تَفَعْلَلَ؛ لأنَّ تَفَعْلَنَ ليس في كلامهم؛ لا لكونِ دِهْقان وشَيطان إذا جعلت نونه أصليّة يكون على بناء موجود، وهو فِعْلال وفِيعال كما زعمَ السيرافيُّ، على أنه قد سُمع من كلامهم تَدَهَّقَ وتَشَيَّطَ، فَدَلَّ ذلك على أنَّ النونَ زائدة، لكنَّهم قالوا ليس /نَقْلُ تَشَيَّط وتَدَهَّقَ بذاك في القوّة مِن طريق الرواية[5]، إلا أنَّ حَسَّان اسم الشاعر مأخوذٌ من الحَسّ[6]، يَدُلُّ على ذلك مَنعُ صَرفِه على أَلسنةِ الرُّواةِ وفي شعره، قال[7]: [٦: ١٩٠/ب]

ما هاجَ حَسَّانَ رسومُ الْمَقامْ ومَظْعَنُ الحَيِّ ومَبْنَى الخِيامْ

---

(١) الكتاب ٣: ٢١٨.
(٢) الدهقان: التاجر، فارسي معرب. وقيل: القوي على التصرف وحده.
(٣) الكتاب ٣: ٢١٧ - ٢١٨.
(٤) تشيطن الرجلُ وتَشَيَّطَ: صار كالشيطان.
(٥) المنصف ١: ١٣٥.
(٦) الحسّ: القتل.
(٧) الديوان ١: ١٠٦ وشرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٦ وتوجيه اللمع ص ٤٨٦.

وكذلك حَيَّان يجوز أن يكون مأخوذًا من الحين، فتكون النون أصليّة، ويجوز أن يكون مُثَنًّى سُمِّيَ به، ويجوز أن يكون اسمًا مشتقًّا من الحياة على وزن فَعْلان، لكنه يدلُّ على زيادة نونه منعُ صرفه على ألسنة الرواة نحو قولهم: أبو حَيَّانَ التَّيْميّ، وفي قول الشاعر[1]:

شَتّانَ ما يَومِي على كُورِها ويومُ حَيَّانَ أَبِي جابِرِ

فأمّا قول عنترة[2]:

وعَمْرًا وحَيَّانًا تَرَكْنا بِقَفْرةٍ تَعودُهما فيها الضِّباعُ الكَوالِحُ

فهو مِن صرفِ ما لا يَنصرف في الشعر.

وذهبَ بعضُ النحويين[3] إلى أنَّ نون شَيطان ينبغي أن يُحكم عليها بالأصالة. واستَدَلَّ على ذلك بقولهم شَيْطانة؛ لأنَّ الهاء قَلَّما تدخل على فَعْلان، والدليلُ على شَيْطانةٍ قولُ الشاعر[4]:

هي البازِلُ الكَوماءُ لا شيءَ غَيرُهُ وشَيْطانة قد جُنَّ منها جُنونُها

وبقولهم شَياطين. قال: لأنهم لا يكسرون فَعْلان على فَعالين.

وما استدلَّ به ليس بقاطعٍ لوجود فَعْلانة في فَعْلان، ولقولهم في جمع فَعْلان فَعالين، قالوا رجل مَوْتان[5] الفؤاد وامرأة مَوْتانة، وسَيْفان وسَيْفانة، وهو الضامر البطن

---

(١) تقدم البيت في ١٤: ٣٠٩.

(٢) الديوان ص ٣٠٢. عمرو وحيان: من بني ضبّة. والكوالح: التي كشّرت عن أنيابها.

(٣) المسألة برمتها في رسالة الملائكة ص ٢٤٨ - ٢٤٩ بلا نسبة.

(٤) البيت في رسالة الملائكة ص ٢٤٩ والبحر المحيط ١: ٢٧٢. البازل: الذي انشقَّ نابُه وذلك في السنة التاسعة. والكوماء: العظيمة السنام. ك: جن فيها.

(٥) رجل موتان: بليد غير ذكيّ ولا فَهِم.

الممشوق، وحَكى الفَرّاءُ[1] غَراثين جمع غَرْثان[2]، وقال الكسائي: في بني تميم حَيٌّ يُقالُ لهم بنو شَيْطان، لا تكاد العرب تصرفه. وهذا يُبطِل قولَ مَنِ ادَّعى الأصالة في نونِ شَيْطان، وقال طفيل[3]:

لقد مَنَّتِ الخَذْواءُ مَنًّا عليهمُ وشَيْطانُ إذْ يَدْعُوهمُ ويُثَوِّبُ

فمَنَعَه الصرف، فدلَّ على أن نونه زائدة.

وليس في كلام س ما يدلُّ على الجزم بأصالةِ نونِ شَيْطان ولا دِهْقان لأنه قال: ((إن سَمَّيتَه مِنَ التَّدَهْقُن)). وقال في شيطان: ((إن أَخذتَه مِنَ التَّشَيْطُن))، فلم يَحكم بأصالةِ نونهما إلا على هذا التقدير.

وفي العرب قومٌ مِن قيس يقال لهم بَنُو إنسان، قال الشاعر[4]:

وكان بنو إنسانَ عِزّي وناصِري فأَمْسَى بنو إنْسانَ قَومًا أَعادِيا

جَعَلَه فِعْلانَ مِنَ الأُنس، ومَنَعَه الصرف.

ص: أو أَلِفُ الإلحاقِ المَقصُورةُ.

[٦: ١٩١/أ] ش: يقول إنه يَمنَعُ مع العَلَميّةِ أَلِفُ الإلحاقِ المقصورةُ، وذلك نحو أَرْطًى /إذا سُمِّيَ به. ونقول: أَلفُ الإلحاق على قسمين: ممدودة، ومقصورة:

الممدودة نحو عِلْباءٍ[5] ودِرْحاءٍ[6]، وذلك أنهم أَلحقوا هذين بِسِرْداحٍ[7]. والإلحاق هو أن تبني مَثَلًا مِن ذَواتِ الثلاثة كلمةً على بناءٍ يكون رباعيَّ الأصول،

---

(١) رسالة الملائكة ص ٢٤٩. وقد ورد غراثين في بيت أنشده الفراء. المحتسب ٢: ٧٣.

(٢) غَرثان: جائع.

(٣) ديوانه ص ٤٩ [دار الكتاب الجديد] وأسماء خيل العرب وفرسانها ص ١١٧ والحجة للقراء السبعة ٢: ٢٣ ورسالة الملائكة ص ٢٤٨. الخذواء: اسم فرس شيطان بن الحكم بن جاهمة.

(٤) الزاهر ١: ٤٩٩.

(٥) العلباء: عصب عنق البعير.

(٦) الدرحاء: الدرحاية، وهو الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللئيم الخلقة.

(٧) السرداح: الناقة الطويلة.

فتجعل كلَّ حرف مقابلَ حرف، فتَفنى أصول الثلاثيِّ، فتأتي بحرفٍ زائدٍ مُقابلَ الحرف الرابعِ مِنَ الرُّباعيِّ الأصول، فسُمِّيَ ذلك الحرفُ حرفَ الإلحاق. والهمزةُ في عِلْباءٍ ودِرْحاءٍ للإلحاق. وهمزةُ الإلحاق هي بدلٌ من ياء، يدلُّ على ذلك ظهورُها في دِرْحايةٍ، ولا تكون همزةُ الإلحاق إلا في مثالٍ لا يَصلُح لألفِ التأنيثِ الممدودة؛ ألا ترى أنَّ عِلْباءً لم يَجئ على وزنه اسمٌ فيه ألفُ التأنيثِ الممدودةُ، وقولُه تعالى ﴿مِنْ طُورِ سِيْناءَ﴾[1] ليست الهمزةُ فيه للتأنيث، بل إنما امتنعَ الصرف للعَلَميّة والتأنيث لأنها اسمُ بُقْعة. وكذلك قولُ الشاعر[2]:

غَدَتْ مِن عليه بعدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعنْ قَيْضٍ بِزِيزاءِ مَجْهَلِ

فيمن رواه بكسر الزاي، فهو مضافٌ إلى مَجْهَل لأنَّ همزته لا تكون إلا للإلحاق.

وألفُ الإلحاق المقصورةُ زائدة، وليست بدلًا مِن حرف، ولا تكون إلا في مثالٍ يَصلُح لألفِ التأنيث المقصورة، وذلك نحو أَرْطًى[3] وذِفْرًى[4] وعِزْهًى[5]، فكلُّ هذه جاءت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ في نحو أَمثِلتِها؛ ألا ترى ذِكْرَى ودَعْوَى وأَشباهَهما مما الألفُ فيها للتأنيث.

ولِشَبَهِ ألفِ الإلحاق المقصورةِ بألفِ التأنيث في كونها لا تكون مُبدَلةً مِن حرفٍ وفي مثالٍ صالحٍ لها مَنَعَتِ الصرفَ مع العَلَميّة؛ لأنَّ شِبهَ العِلّةِ في هذا الباب عِلّةٌ،

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ٢٠. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بكسر السين، وقرأ بقية السبعة بفتحها. السبعة ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٢) تقدم البيت في ١١: ١٥٣.

(٣) الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به.

(٤) الذفرى: عظم ناتئ خلف الأذن.

(٥) العزهى: العازف عن اللهو والنساء.

بخلافِ الممدودة، فإنك إذا سَمَّيتَ بعِلْباءٍ صَرَفتَه لأنها لم تُشبِه ألفَ التأنيثِ الممدودةَ، وقال امرؤ القيس[1]:

وأَفْلَتَهُنَّ عِلْباءٌ جَرِيضًا ولو أَدْرَكْنَهُ صَفِرَ الوِطابُ

فصَرَفَه. وفي الرواة «عِلْباءُ بن أَحْمَرَ»[2] مصروف.

وقال س[3]: «لا يمتنع من الصرف لأنه لا يُشبه ألفَ حَمراءَ لأنه بدلٌ مِنْ حرفٍ لا يؤنَّث به؛ فهو يُصرَف على كلِّ حال، فيَجري عليه ما جَرى على ذلك الحرف، وذلك الحرفُ بمنزلة الياء والواو التي مِن نفس الحرف».

نقول: الهمزةُ في حِرْباءٍ ليست كألفِ عَلْقًى؛ لأنَّ ألفَ عَلْقًى ليست منقلبةً عن شيء، بل هي متطرفةٌ ساكنةٌ غيرُ منقلبةٍ زائدةٌ، فهي كألف التأنيث، وهمزةُ التأنيث منقلبةٌ عن حرفٍ يَمنع الصرفَ على كلِّ حالٍ سَمَّيتَ به أو لم تُسَمِّ، فجَرَتْ مجراه، وهمزةُ الإلحاقِ منقلبةٌ عن حرفٍ هو بمنزلةِ حرفٍ مِن نفسِ الكلمة، والحرفُ الذي مِن نفسِ الكلمةِ لا يَمنع الصرف، فكذلك ما هو بمنزلته.

[٦: ١٩١/ب] وقال ابن الطَّراوة: /ينبغي على قياس النحويين ألَّا يَنصرف لأنَّ هذه الهمزة متطرفةٌ بعدَ ألفٍ منقلبةٌ[4]؛ فأَشبَهتْ همزةَ حَمراءَ كما تُشبِهُ أَلِفُ عَلْقى أَلِفَ حُبْلَى

---

(١) الديوان ص ١٣٨ والأصمعيات ص ١٣١. أفلتهنّ: يعني الخيل. وعلباء: هو ابن الحارث الكاهليّ، كان ممن أعان على قتل أبي امرئ القيس، وأنذر بني أسد بأنَّ امرأ القيس وراءهم. والجريض: الذي يغصّ بريقه عند الموت. وأدركنه: يعني الخيل. وصفر: خلا. والوطاب: جمع وَطْب، وهو سقاء اللبن، أي: لو أدركوه قتلوه وساقوا إبله، فصَفِرتْ وِطابُه من اللبن.

(٢) اليشكري البصري، روى عن عكرمة مولى ابن عباس وأبي زيد عمرو بن أخطب الأنصاري، ثقة، وله صحبة، روى له مسلم في صحيحه حديثًا. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠: ٢٩٣ [رقم ٤٠١٠] من مكتب موقع المكتبة الشاملة.

(٣) الكتاب ٣: ٢١٩ بتصرف.

(٤) منقلبة: سقط من ل، ي.

وأُنثَى، فإذا انضمَّ إلى هذا الشَّبَهِ التعريفُ المانعُ مِن لحاقِ علامةِ التأنيثِ قَوِيَ الشَّبَهُ كما كان ذلك في عَلْقى وأَرْطى.

وما ذهبَ إليه باطل لأنَّ ألفَ عَلْقى وأَرْطى لم تختصّ ببناء يمنع أن تكون للتأنيث؛ وهمزة الإلحاق هنا قد مانعتْ همزة التأنيث، واختصَّت ببِنْيةٍ لا تكون للتأنيث، فكيف تُشابِهُها وقد اقتطعتْ بِبِنيةٍ تُخالِفُها.

وما ذَكرنا مِن أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ لا تكون بدلًا مِن حرفٍ إنما زيدتْ بنفسها للإلحاق يوجد في كلام ابن عصفور خلافه؛ فإنه زَعَمَ أنَّ ألفَ الإلحاقِ تُقَدَّرُ منقلبةً عن حرفٍ متحرِّك[(١)]. وقد رَدَّ عليه ذلك أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراويُّ في نَقدِه على كتاب (الممتع) لابن عصفور، وزعمَ أنه لم يَقُلْ أحدٌ في ألفِ الإلحاق إنها[(٢)] منقلبة. وقد ذكرَ ابنُ عُصفورٍ في غير كتاب (الممتع) أنَّ ألفَ الإلحاقِ لا تكون منقلبةً لا مِن واو ولا مِن ياء، بل هي ألفٌ زائدةٌ في الآخِرِ كما ذهب إليه الناس، وسيأتي الكلام في الإلحاق.

ونقصَ المصنفَ أن يقول: «أو ألفُ التكثير» ؛ لأنَّ ما فيه ألفُ التكثير إذا سُمِّيَ[(٣)] به مُنع الصرف نحو قَبَعْثَرَى[(٤)]، وذلك لِشَبَهِ ألفِ التكثيرِ بألفِ التأنيثِ المقصورةِ مِن جهة أنها زائدةٌ في الآخِرِ لم تَنقلب، ولا تدخلُ عليها تاءُ التأنيث كما أنَّ ألف التأنيث كذلك، بل نقول: هي أَشْبَهُ بألفِ التأنيثِ مِن ألفِ الإلحاقِ بألفِ التأنيثِ مِن جهةِ أنها ليست للإلحاق كما أنَّ ألفَ التأنيث كذلك.

ص: أو تركيبٌ يُضاهي لحاقَ هاءِ التأنيث.

---

(١) الممتع ١: ٢٠٧.

(٢) إنها منقلبة ... أن ألف الإلحاق: سقط من ك.

(٣) إذا سمي ... لشبه ألف التكثير: سقط من ي.

(٤) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

ش: يقول إنه يَمنَع مع العَلَميّة تركيبٌ يُضاهي لحاقَ هاءِ التأنيث، وذلك نحو بَعْلَبَكّ ومَعْدِيْ كَرِب وحَضْرَمَوْتَ وأشباهها مما يُسَمَّى تَركيبَ الْمَزْج.

وقولُه **يُضاهي لحاقَ هاءِ التأنيث** يريد أنه يُشابِهُ هاءَ التأنيث، ووَجهُ الشَّبَهِ بينهما أنه لا يَنصرف في المعرفة، ويَنصرف في النكرة نحو حَمْدة، وأنَّ ثانيَه يُحذَف في الترخيم كما تُحذَف التاء، وأنه يُصَغَّرُ صَدرُه كما يُصَغَّرُ ما فيه التاءُ، ويَبقى ما قَبلَهما على حاله نحو حُضَيْرَمَوْت[1] وحُمَيْدة، وأنهم يحذفون الثانيَ في النسب كما يحذفون التاء، وأنَّ الثانيَ لا يُلحقُ بشيءٍ من الأبنية كما أنَّ التاء كذلك، فلا تُلحَق بناتُ الثلاثة ببنات الأربعة، ولا بَناتُ الأربعة ببَنات الخمسة، ولهذا الشَّبَهِ حَرَّكَتِ العربُ الحرفَ الآخِرَ مِنَ الاسمِ الأَوَّلِ بالفتحِ كما حَرَّكَتْه في نحو حَمْدة، إلا إن كان ياء نحو مَعْدِيْ كَرِب، أو نونًا نحو باذِنْجانة، فسَكَّنوا. ويدلُّ على تركيبِ باذِنْجانة تحقيرُ العربِ لها بُذَيْنَجانة بفتح النون قبلَ الجيم تحقير الترخيم، والقياس بُوَيْذِنْجانة، ولم يُسَكِّنوا ما عدا الياءَ والنونَ إلا الزاي /من الخِزْباز[2] في لغةِ مَن قال: هذا الخازِباز، فسَكَّنَ[3] [٦: ١٩٢/أ] الزايَ الأولى، وأعربه[4]، فإنه بنى الأولَ على السكون، ثم كَسَرَ زايَه لالتقاء الساكنين.

وزعَمَ النحويون[5] أنَّ مُسلمات لو رُكِّبَ مع زيد تحرّكتِ التاءُ منه بالكسر، فقيل: هذه مسلماتِ زيدٍ، كما أنَّ مسلمة لو رُكِّبَ مع زيد تحرّكتِ الهاءُ منه بالفتح، فقيل: هذه مسلمةَ زيدٍ؛ لأنَّ كسرَ التاء في مسلمات نظيرُ فتحة الهاء في مسلمة، كما أنَّ الكسرة في تاء هَيْهاتِ نظير الفتح في هاء هَيْهاةَ.

---

(١) في المخطوطات: حضرموت.

(٢) ك: الخزباز في لغة من قال هذا: سقط من ك.

(٣) ي: فكسر.

(٤) زيد بعده في ي: فإنه في الأول أعربه.

(٥) المسائل الحلبيات ص ٢١٢ - ٢١٣.

وفي قول المصنف **أو تركيبٌ يُضاهي لحاقَ هاءِ**[1] **التأنيث** نظرٌ، فإنَّ التركيب لا يُضاهي لحاق هاء التأنيث، إنما الاسمُ الثاني من المركَّبَين لحاقُه يُضاهي لحاقَ هاء التأنيث.

وخرج بقوله **يُضاهي لحاقَ هاءِ التأنيث** تركيبُ الأعداد نحو أَحَدَ عَشَرَ، وتركيبُ الظروف نحو صباحَ مساءَ، وتركيبُ الأحوال نحو: هو جاري بَيتَ بيتَ، وتركيبُ النداء نحو ابنَ أُمَّ وابنَ عَمَّ، وتركيبُ غيرِ المتمكِّن كحَيْصَ بَيْصَ، فإنَّ هذه كلَّها لا يَتَنَزَّلُ الثاني منها منزلةَ هاء التأنيث، فلا مَدخَلَ لها في الوضع[2] الأول فيما لا ينصرف.

وأمّا ما رُكِّبَ مِن اسمٍ وصَوتٍ نحو عَمْرَوَيْهِ وسِيْبَوَيْهِ فكذلك أيضًا. وزعمَ بعضُ النحويين أنه يجوز فيه منعُ الصرف، وأنه لا يَتَحَتَّمُ فيه البناء، وليس مذهبَ الجمهور.

ص: أو عَدْلٌ عن مِثالٍ إلى غيرِه، أو عن مُصاحَبةِ الألفِ واللامِ إلى المجرَّدِ منها.

ش: ذكرَ المصنفُ أنه يَمنع مع العَلَميّة العَدلُ عن مِثالٍ إلى غيره، وقد تقدَّم بيانُ العَدل[3]، ومثالُ ذلك ما جاء على فُعَل موضوعًا عَلَمًا، فإنه يُمنع الصرف للعَدل والعَلَميّة، وذلك مثل عُمَرَ[4] وزُفَرَ ومُضَرَ وثُعَلَ وهُبَلَ وزُحَلَ وعُصَمَ وجُشَمَ وقُثَمَ وجُمَحَ[5] وقُزَحَ وجُحا ودُلَفَ وبُلَعَ بَطْنٌ مِن قُضاعة.

---

(١) في المخطوطات: تاء. وكذا في الموضع الذي بعده.

(٢) ك: بالوضع.

(٣) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ١٨٠/ب من الأصل.

(٤) عمر وزفر ومضر وعصم وقثم وجمح ودلف وجحا وقزح: أسماء رجال. وقيل: قوس قزح هو الدائر في السماء بين السحاب. وهبل: اسم صنم. وزحل: اسم نجم. وثعل: اسم قبيلة. وجشم: أبو حي من العرب.

(٥) وجمح: سقط من ي.

فأمّا طُوَى في لغةِ مَن لم يَصرف فلا نقول إنه امتنعَ الصرفَ للعَدل والعَلَميّة، بل نقول: امتَنع الصرفَ للعَلَميّة والتأنيثِ باعتبارِ كونِه بُقْعةً؛ لأنَّ ما كان أحدُ سَبَبَيهِ العَدلَ لا يكون ذا وَجهَين في الصرف وامتِناعِه، فتَنوينُه في اللغة الأُخرى يَدُلُّ على أنه ليس بمعدول، وقد وجدْنا ما أحدُ سَبَبَيه التأنيثُ باعتبارِ البُقعة قد يُصرَف باعتبارِ المكانِ نحو واسِطٍ[1].

وهذه الأسماءُ التي ذكرنا على فُعَل أعلامٌ قد عُدلَت تقديرًا عن فاعِل، وبعضُها عن أَفْعَل، إلى فُعَل، وذلك ثُعَلُ، هو معدول عن أَثْعَلَ، ولو كانت صفاتٍ كحُطَمٍ ولُبَدٍ[2] لدخلتْ عليها الألفُ واللام. وإنما جعلناها معدولةً لا مرتَجَلةً لأنَّ الأعلام يَغلِب عليها النَّقل، وهي أن يكون لها أصلٌ في النكرات، فجُعل عُمَرُ معدولًا عن عامِرٍ العلمِ المنقولِ من الصفة.

[٦: ١٩٢/ب] فإن ورد فُعَل مصروفًا وهو عَلَمٌ عَلِمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو /أُدَدٍ، ولا يُحفَظ له أصلٌ في النكرات، فإمّا أن يكون منقولًا مِن أصلٍ لا يُحفَظ، وإمّا أن يكون مُرتَجَلًا. واختُلف في اشتقاقه: فذهب س[3] إلى أنه مشتقٌّ من الوُدِّ وأنَّ همزته بدلٌ من واو. وذهب بعضُهم[4] إلى أنه مشتقٌّ من الإدّ، وهو العظيم[5].

ووقع في (التَّوطئة) في أُدَدٍ وهمٌ، إخاله من الناسخ، وهو أنَّ س نقلَ أنه غير مصروف[6]. وليس كذلك، قال س[7] في (باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها

---

(١) واسط: مدينة بين البصرة والكوفة. انظر الكتاب ٣: ٢٤٣.

(٢) رجل حطم: عنيف. ومال لبد: كثير.

(٣) الكتاب ٣: ٤٦٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١: ٢١٧.

(٥) ل ، ي: العظم.

(٦) التوطئة ص ٣٠٣.

(٧) الكتاب ٣: ٤٦٤.

وتلزمها[(١)]): «وإنما أُدَدٌ مِنَ الوُدِّ، وإنما هو اسم، يقال مَعَدُّ بن عَدْنانَ بنِ أُدَدٍ، والعربُ تَصرف أُدَدًا، ولا يتكلمون فيه بالألف واللام، جعلوه بمنزلة ثُقَبٍ، ولم يجعلوه بمنزلة عُمَرَ».

ومِن أَغرَبِ ما وقعَ مِن فُعَل الممنوعِ الصرف قسمٌ هو علمُ جنسٍ لا عَلَمُ شخصٍ؛ وذلك ما ذَكَرَه أبو عبد اللَّهِ بن خالَوَيهِ في (كتاب الأسْد): جاء بعُلَقَ وفُلَقَ[(٢)]، قال: «بغير ألف ولام، ولا يُصرف»[(٣)].

ويأتي الكلام في فُعَل الذي في التوكيد وفي المعدولِ عن فاعِلة إلى فَعالِ مِن أعلامِ المؤنث وأقسامِ فَعالِ وأحكامِها إن شاء الله حيثُ يتكلَّم عليها المصنف.

وقولُه **أو عن مُصاحَبةِ الألفِ واللامِ إلى المجرَّدِ منها** مثالُ ذلك سَحَرُ إذا أَرَدتَه مِن يومٍ بعينِه، فإنَّ العرب مَنَعَتْه التصرفَ، فاقتصرتْ به على الظرفية، ومَنَعَتْه الانصرافَ لِلعَدلِ عن الألف واللام ولِلعَلَميّة، فلو قصدت الظرفية دون تعيين انصرف، أو التعيين دون الظرفية دخلتْه الألف واللام أو الإضافة.

وطريقُ العدل فيه أنه كان قياسه إذ كان نكرةً وعُرِّف أن يُعرَّف بالطريق التي تُعرَّف بها النكرات؛ وذلك بدخول الألف واللام، فعَدَلوا عن ذلك إلى أن عرَّفوه بطريقٍ غير تلك الطريق، وهي العَلَميّة، فاجتمع فيه العدلُ والعَلَميّة، فامتَنع الصرف.

وزعمَ صدرُ الأفاضل ناصر المطرِّزيّ[(٤)] أن سَحَرَ مبنيٌّ على الفتح لتضمُّنه معنى حرف التعريف كما أنَّ أَمْسِ بُني في بعض اللغات لتضمُّنه معنى حرف التعريف. والفرقُ بينهما عندي يَعسُر.

---

(١) ك: ولا تلزمها.

(٢) أي: جاء بالداهية. وقيل: العُلَق: الجمع الكثير.

(٣) ونصَّ الأزهري أيضًا في تهذيب اللغة ١: ٢٤٤ على أنه لا ينصرف، وأنَّ أبا عبيد حكاه عن الكسائيّ، ولفظه: جاء بعُلَقَ فُلَقَ، بلا واو بينهما. وفي ذيل الأمالي ص ٦٥ ما نصه: «وجاؤوا بعُلَقٍ وفُلَقٍ، يُجرى ولا يُجرى».

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٧٩. ك: ناصر الدين المطرزي.

وقد ردَّ بعضُهم[1] على صدر الأفاضل، فقال: لو كان سَحَر مَبنيًّا لكان الكسر أَولى به لأنَّ فتحة النصب تُوهِمُ الإعراب؛ فكان يُجتَنَب كما اجْتُنِبَ مُوهم الإعراب في قَبل وبَعد والمنادى المبنيّ.

وهذا الرَّدُّ ليس بشيءٍ لأنَّ سَحَرَ تَدخُله الحركاتُ كلُّها إذا لم يكن معرفة؛ فكانت الفتحةُ أَولى به في البناء لأنَّ الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين، وقد انتفى هنا، ففُتح تخفيفًا وتبعًا لحركة ما قَبلَه للمناسبة، وإذا كانوا قد فَتحوا حركة الراء في إسْحارّ إذا رَخَّموه لمناسبةِ الألف فلَأَنْ تُفتَح الراءُ لمناسبةِ فتحةِ الحاءِ أَجدَرُ. وأمّا قول [٦: ١٩٣/أ] /الرادّ «إنها تُوهم الإعراب» فليس كذلك لأنها لا تُوهم الإعراب إلا إن كان منونًا أو بأل أو مضافًا، وقد انتَفى ذلك.

وقالوا[1] أيضًا في الردِّ على صدر الأفاضل: لو كان مبنيًّا لكانَ جائزَ البناء لا واجبَه، فيكون مثلَ قوله[2]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ....

وذلك لضعف سبب البناء العارض، وكان يكون إذا أُعرب في بعض الأحيان منونًا.

وهذا أيضًا ليس بشيء لأنَّ تضمين الاسم معنى الحرف مِن الأسباب الموجِبة للبناء القويّةِ في ذلك؛ نحو تضمُّنِ أسماءِ الشرط معنى أداته، وتضمُّنِ أسماءِ الاستفهام معنى أداته أيضًا، فليس البناءُ في سَحَرَ ضعيفًا كما زَعم.

وإشكالُ ما ذكرَه الجمهورُ مِن أنَّ سَحَرَ إذا أَردتَه مِن يوم بعينِه امتَنع الصرفَ للعَلَميّةِ والعدلِ عن الألف واللام ليس بخافٍ؛ لأنَّ قولهم عُدِلَ عن الألف واللام مُشْعِرٌ بأنه تضمّن تعريف الألف واللام لأنَّ معنى المعدول عنه يتضمَّنه المعدولُ له؛ ألا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٨٠.

(٢) عجز البيت: وقلتُ: أَلَمّا أَصْحُ والشَّيبُ وازعُ. وقد تقدم في ١: ١٣٣ وغيره.

ترى أنَّ عُمَرَ الممنوعَ الصرف كيف تَضَمَّنَ معنى عامِرٍ العَلَم، وحَذامِ تضمَّنَ معنى حاذِمة العَلَم، ومَثْنَى تضمَّنَ معنى اثْنَين اثنَين، وفُسَقُ في النداء تضمَّنَ معنى يا فاسِقُ، وهذه هي حقيقة العدل، وإذا كان كذلك فكيف يكون سَحَرُ على معنى ما فيه الألفُ واللام، ويكون عَلَمًا، وتعريفُ العَلَميّة لا يُجامِع تعريفَ ما عُرِّف بالألف واللام، فكذلك لا يُجامع تعريفَ ما عُدِلَ عن الألف واللام.

ومما امتَنع مِن الصرف في بعض اللغات أمْس، قالوا: للعَدل والعَلَمية، وقد تكلَّمَ عليه المصنفُ في باب الظروف[1].

ص: أو عُجْمةٌ شَخصيّةٌ معَ الزيادةِ على ثلاثةِ أحرُفٍ، أو حركةِ الوسط على رأي، فإن تَجَرَّدَتِ العُجْمةُ منهما تَعَيَّنَ الصرفُ، خِلافًا لمن أجاز الوَجهَين.

ش: يَمنَعُ مع العَلَميّةِ العُجْمةُ الشَّخصيّةُ بالشرطِ الذي ذُكر المصنف. واحتَرز بقوله **شخصيةٌ** مِنَ العُجْمة الجِنْسيّة، والجِنسيّةُ هو أن يُنقَل الاسم مِن لسانِ العَجَم إلى لسان العرب نكرةً نحو دِيباجٍ ولجامٍ ونَيْرُوز[2]، فلَمّا نُقلتْ نَكِراتٍ أَشبَهتْ ما هو مِن كلام العرب، فتَصَرَّفوا فيها بإدخالِ الألفِ واللامِ المعرِّفة فيها، وبالاشتقاقِ منها، قالوا الْمُزَرَّج[3] مشتقًّا من الزَّرَجُون، ودَرْدَبَتْ[4] مشتقًّا مِن دَرْدَبيس، وهما أَعجَميّان، ولا يفعلون ذلك فيما عُجمتُه شخصيّةٌ، فلَمّا أَلحقوا هذا النوعَ بكلامهم صرَّفوه.

والعُجْمةُ الشَّخصيّةُ هو أن يُنقَل في أولِ أحواله عَلَمًا إلى لسان العرب نحو إبراهيم وإسرائيل وإسماعيل وإسحاق؛ فأوَّل ما استعملتْه العربُ استَعملَتْه عَلَمًا في /لسانها. وهل يُشترَط أن يكون في لسان العَجَم عَلَمًا؟ في ذلك خِلاف[5]: [٦: ١٩٣/ب]

---

(١) التسهيل ص ٩٥ والتذييل والتكميل ٨: ١٤ - ٢٥.

(٢) نيروز: أوّل يوم في السَّنة الشَّمسيّة عند الفُرس، ويوافق اليوم الحادي والعشرين من آذار، وهو بدء فصل الربيع، معرَّب نَوْرُوز.

(٣) المزرج: الذي شرب الزرجون، وهي الخمر.

(٤) دردبتْ: صارت دردبيسًا. والدردبيس: العجوز المسنّة.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٣ - ٢٦٨ [رسالة].

المشهورُ وقولُ الجمهور أنه لا يُشتَرَط ذلك، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو عليّ الشَّلَوْبين[١] وأبو عبد الله بن هشام وأبو الحسن بن عُصفور[٢] وأبو الحسن الأُبَّذيُّ[٣] وغيرهم. وزعم أبو عليٍّ المذكورُ أنه مذهب س، واستَدَلَّ على ذلك بقوله: «اعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ أَعْجَمِيٍّ أُعرِبَ وتَمَكَّنَ في الكلام فدَخَلَتْه الألفُ واللام وصار نكرةً؛ فإنك إذا سَمَّيتَ به رجلًا صَرَفتَه»[٤]. قال: «فتَبَيَّنَ بذلك أنَّ الأَعجَميَّ الذي يَنصَرِف في حال التعريف هو المتمكِّنُ في كلامِ العرب بتنكيرِه مرةً ودخولِ الألف واللام عليه أُخرى قبلَ أن يُسَمَّى به». قال: «وقالُونُ وأمثالُه لم يتمكَّن في كلام العرب قبل أن يُسَمَّى به بتنكيرِه ودخولِ الألف واللام، فلم يَجُز صرفه لذلك». وكذا ذكر ابنُ هشامٍ مِن أصحابه[٥].

وذهب الأستاذُ أبو الحسن الدَّبّاج[٦] إلى أنه يُشتَرَط أن يكون عَلَمًا في لسان العَجَم؛ وهو ظاهر كلام س، فإنه قال في إبراهيم وإسماعيل ونحوهما: «لأنها لم تقع في كلامهم إلا معرفةً على حد ما كانت في كلام العجم»[٧].

وقال بعض شيوخنا[٨]: «أجازت العرب فيما عجمته جنسية الصرف إذا كان منقولاً من صفة نحو بُنْدار[٩]، وذلك أنَّ الاسم إذا كان منقولًا من صفة قد تَلحظ العرب فيه معنى الصفة كما فعلوا في حارِثٍ وعبَّاس، فلما لَمَحُوا فيه معنى الصفة

---

(١) التوطئة ص ٣٠٢ وشرح الجزولية له ٣: ٩٧٩.

(٢) المقرب ١: ٢٨٦.

(٣) شرح الجزولية له ص ٢٦٤ [رسالة].

(٤) الكتاب ٣: ٢٣٤.

(٥) من أصحابه: سقط من ك.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٧ - ٢٦٨ [رسالة].

(٧) الكتاب ٣: ٢٣٥.

(٨) هو الأبَّذيّ. شرح الجزولية له ص ٢٦٥ [رسالة].

(٩) بندار: تاجر المعادن، أو الذي يخزن البضائع للغلاء.

عُومل معاملتَها، والصفةُ نكرة، فحُكم لها بحكمها، فتكون عجمةً جنسيّةً، فلذلك لا تؤثر، و(قالُون) كـ(بُنْدار) في جواز الصرف فيه ومنع الصرف لأنه صفة في الأصل، ومعناه جيِّد، ولذلك لُقِّب القارئ قالُون أي لجودة قراءته[1]» انتهى.

وعلى ما ذهب إليه الدَّبَّاج لا يجوز في بُنْدار ونحوه إلا تَحَتُّمُ الصرف؛ لأنه كما ذكرنا شَرَطَ أن يكون عَلَمًا في لسان العجم، وهذان ليسا بِعَلَمَين، بل هما صفتان نكرتان.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «والصحيحُ عندي أنَّ بُنْدارًا وأمثالَه لا يوجد لسيبويه نصٌّ فيه، وأنه يجب منعُ صرفه في حال التعريف لِما حكاه الفراء[2] عن أبي السَّفّاح من أنه قال: هذا أبو صُعْرُورَ قد جاء، فأَجراه مُجرى الأعجميّ، وصار عنده بمنزلة ما لم يُعهَد في كلام العرب لَمّا لم يكن مِن عادتهم التسميةُ به مع أنه منقولٌ مِن تنكير إلى تعريف؛ ولو كان الأعجميُّ المنقول من تنكيرٍ إلى تعريفٍ يجبُ صرفُه لَمَا ساغَ له ذلك، إلا أنَّ قالُون عندي ليس مِن باب بُنْدار؛ لأنه نُقل إلى كلامِ العرب نكرةً كما هو في كلام العَجَم، رُوي عن علي بن أبي طالب[3] - رضي الله عنه - أنه سأل شُريحًا عن مسألة، فأجاب بجوابٍ حسنٍ، فقال له عليّ: قالُون» انتهى كلام ابن عصفور. ففَرق /ابن عصفور بين بُنْدار وبين قالُون. [٦: ١٩٤/أ]

ولا فرق بينهما عندي لأنه لا يَثبت في قالُون أنه نُقل إلى لسان العرب نكرةً بمثل هذه الحكاية عن عليّ؛ لأنها حكايةٌ منقطعةُ الإسناد لا ندري عمَّن هي؛ وعلى تقديرِ الصحة فلا يَدُلُّ ذلك على النقل، إنما يَدُلُّ على أنَّ عليًّا تكلَّم بها، ولو كانت

---

(١) ي، ك: قراءاته.

(٢) معاني القرآن ٢: ٢٩٠. والصعرور: شبيه بالصمغ.

(٣) كتاب الأم: ٧: ١٧٣ [دار المعرفة ، ط. ٢، بيروت ١٩٩٣] وفقه اللغة للثعالبي ص ٣١٩. وقالون بالرومية أَصَبْتَ.

منقولةً من اللسان العَجَميِّ إلى اللسان العربيِّ لَوُجِدَ ذلك في كلام العرب، واستفاضَ كما استَفاضَ تكلُّمُ العرب بدِيباجٍ ولِجامٍ وغيرِهما، وإنما تكلَّمَ بها على محاكاةٍ لكلامِ العَجَم لا على أنها نُقلت من اللسان العَجَميِّ إلى اللسان العربيِّ؛ وأنها في اللسان العربيِّ بعد النقل بمعناها الذي في اللسان العَجَميِّ، وهو جيِّد، وفقدانُ ذلك في كلامِ العربِ دليلٌ على أنَّ قالُون مثل بُنْدار، أي: في كونهما صفتين في لسان العَجَم، واستَعمَلَتْهما العربُ أَوَّلَ أَخذِهما عَلَمين، والعَجَميُّ عندنا هو كلُّ ما نُقل إلى اللسانِ العربيِّ مِن لسان غيرها، سواء أكان مِن لغة الفُرس أم الرُّوم أم الحَبَش أم الهند أم البَرْبَر أم الإِفْرنج أم غير ذلك.

وتُعْرَفُ عُجْمةُ الاسمِ بوجوهٍ:

أحدها: أن يَنقُل ذلك الأئمة، وقد صَنَّفَ أبو منصور الجَواليقيُّ[1] في ذلك كتابًا حسنًا.

الثاني: بخروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبْرَيْسَم[2]، فإنَّ مِثلَ هذا الوزن مفقودٌ في أبنيةِ الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أن تكون الراءُ تَتبَع النونَ مِن أول كلمةٍ نحو نَرْجِس، فإنَّ ذلك لا يكون في كلمةٍ عربية، وقد تَتبَعها في آخِرِ الكلمةِ العربيّة مِن آخرها نحو دَنَّرَ[3] ومُدَنَّر.

الرابع: أن تكون الزايُ تَتبَع الدالَ نحو مُهَنْدَز، وهو بناء عظيم كالجبل بِبَلْخ، يُضرَب لِعِظَمِه به المثل، ولا يكون ذلك في كلمةٍ عربية.

---

(١) طبع باسم المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم.

(٢) الإبريسم: ضرب من الخزّ.

(٣) دنَّر وجه فلان: تلألأ وأشرق. ودينار مدنَّر: مضروب. ورجل مدنَّر: كثير الدنانير.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصَّوْلَجان[1] والصُّهرُوج والجِصّ[2]، ولا يكون ذلك في كلمةٍ عربية.

السادس: أن يجتمع فيه الجيم والقاف بغير حاجز نحو أَنْجَق[3] وقج[4]، فإنَّ ذلك لا يكون في كلمةٍ عربية. فإن كان بينهما حاجزٌ فأكثر ما يجتمعان في الكلمة الأعجميّة نحو القَبْج[5] والْمَنْجَنيق.

السابع: أن يكون - إن كان[6] خماسيًّا - عاريًا من أحرف الذَّلاقة، وهي ستة[7]، يجمعها قولك: مَلْفُ نَبَر[8]، فإنه متى كان عربيًّا فلا بدَّ أن يكون فيه شيء منها، نحو سَفَرْجَل وقِرْطَعْب[9] وجَحْمَرِش[10] وقُذَعْمِل[11]. وكذلك إن كان رباعيًّا وعَرِيَ منها فهو أعجميّ، إلا إن كانت فيه سين نحو عَسْجَد[12]، وهو قليل جدًّا.

وأمّا ما بُني على قياس كلام العرب وسُمِّيَ به نحو أن تَبني على وزن بُرْثُنٍ من الضَّرب، فتقول ضُرْبُبٌ، وعلى مثال سَفَرْجَلٍ فتقول ضَرَبَّبٌ، فإذا سَمَّيتَ بشيء مِن

---

(١) الصولجان: عصًا يُعطَف طرفُها تُضرَب بها الكرة على الدوابّ. وقيل: هو الْمِحْجَن.

(٢) الصهروج: الكلس. والجص: من مواد البناء، يُتَّخذ من حجر الجير بعد حرقه.

(٣) أنجق: لا يكاد. وقَج: اهرب، وهما من اللغة التركية.

(٤) في الخصائص ١: ٥٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٨١٤: قج وجق.

(٥) القبج: الحَجَل.

(٦) إن كان: سقط من ك.

(٧) الذي في المخطوطات: خمسة.

(٨) لم أهتدِ إلى لفظها الصحيح ومعناها. والمشهور: مُرْ بِنَفْلٍ، وفرَّ مِن لبّ. المفصل ص ٤٢٢ وأسرار العربية ص ٣٦١ وشرح الشافية للرضي ٣: ٢٥٨ وتاج العروس (صمت).

(٩) القرطعب: القطعة من الخرقة.

(١٠) الجحمرش: العجوز المسنّة.

(١١) القذعمل: القصير الضخم من الإبل.

(١٢) العسجد: الذهب.

[٦: ١٩٤/ب] نحو هذا فذلك ينبني على اختلاف الناس فيما بُني من ذلك، هل يُلحق /بكلام العرب أو لا يُلحَق[1]:

فمنهم مَن قال: يُلحَق، فيُحكَم[2] له بحكم العربيّ، إن كان فيه مانعٌ مُنع، وإلا صُرف.

ومنهم مَن قال: لا يُلحَق، فيُمنَع الصرف لأنه ليس من كلام العرب، فصار بمنزلة الأعجميّ.

ومنهم مَن قال: لا يُلحَق إن بُني على قياسٍ ما لم يَطَّرد في كلامهم، مثل أن تَبني من الضَّرب مِثلَ كَوثَرٍ[3] فتقول ضَوْرَبٌ؛ لأنَّ الإلحاق بالواو ثانيةً لم يَكثُر، فمِثلُ هذا يُمنَع الصَّرفَ إذا سُمِّيَ به. وإن بُني على قياسٍ ما اطَّرد في كلامهم، مِثل أن تبني مِنَ الضَّربِ مِثلَ قَرْدَدٍ[4]، فتقول ضَرْبَبٌ، فيُلحَق بكلامهم لأنه قد كثُر الإلحاق بتكرار اللام، فيُمنَع الصرفَ إن كان فيه مانعٌ، وإلا صُرف. وهذا هو الصحيح.

وقولُه **مع الزيادةِ على ثلاثةِ أحرفٍ، أو حركةِ الوسط على رأيٍ** مثالُ الأول إبراهيم وإسحاق، ومثالُ الثاني لَمَك اسم رجل. وإذا كان ثلاثيًّا متحرك الوسط ففيه خلافٌ كما ذُكر: فمِنهم مَن منعَه الصرفَ، ونَزَّلَ الحركة فيه منزلةَ الحركة في الثلاثيّ المؤنث نحو قَدَم إذا سَمَّيت به. والأكثرُ على إلغاءِ عُجْمةِ الثلاثيِّ مطلقًا، وممَّن صَرَّحَ بذلك السيرافيُّ[5] وابنُ بَرْهانَ[6] وابنُ خَروف[7].

---

(١) المسألة في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٨٦ - ٢٦٩ [رسالة].

(٢) فيحكم ... لا يُلحق: سقط من ك.

(٣) الكوثر: الخير الكثير، والرجل الكثير العطاء والخير، ونهر في الجنة.

(٤) القردد: المكان الغليظ المرتفع.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٢: ٢٢ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٤٧٠.

(٦) شرح اللمع له ٢: ٤٥٨.

(٧) شرح الجمل له ٢: ٩١٧.

وقولُه **فإنْ تَجَرَّدَتِ العُجْمةُ منهما** أي: مِن الزيادة على ثلاثةِ أَحرُفٍ ومِن حركةِ الوسط **تَعَيَّنَ الصَّرْف** ، وذلك نحو نُوحٍ ولُوطٍ، **خِلافًا لِمَنْ أَجازَ الوَجهَين** يعني الصَّرفَ وتَرْكَه، وهو عيسى بن عمرَ الثَّقَفيّ[١]، وتَبِعَه أبو محمد بن قُتَيبة[٢] وعبدُ القاهر الجُرجانيّ[٣]. ومذهبُهم فاسدٌ لأنه لا يُحفَظ مَنعُ صرفِه إلا في مثل جُورَ وماهَ، وهو ما انضاف إلى عَلَميَّته وتأنيثِه كَونُه أَعجَميًّا، وعُجْمتُه حَتَّمتْ فيه منعَ الصرف، وسيأتي الكلام على ذلك بعد هذا.

ولو كان الأعجميُّ على أربعة أحرف وأحدُ حروفه ياءُ التصغير فعُجْمتُه لا تَمنع الصرف؛ وسببُ ذلك أنه قد كان قبلَ لحاقِ ياء التصغير حُكِمَ له بِحُكمِ الأسماء العربيّة في الصرف، فأُجري حُكمُ التصغير على حُكم التنكير كما أنَّ العربيَّ كذلك. وأيضًا فإنهم اسْتَخَفُّوا تحقيرَ ما هو على ثلاثةِ أحرفٍ مِنَ العَجَميِّ كما اسْتَخَفُّوه قبلَ التحقيرِ لأنه ليس يُحَقَّرُ أقلّ حروفًا منه، قال النابغة[٤]:

وإنْ يَقْدِرْ عليكَ أبو قُبَيْسٍ تُمَطّ بِكَ الْمَعيشةُ في هَوانِ

فصرفَ قُبَيْسًا وهو أَعجَميٌّ لأنه تصغيرُ قابوس.

وظهرَ بهذه المسألة أنَّ إطلاق المصنف في قوله **مع الزيادة على ثلاثة أحرف** ليس بجيِّد[٥]؛ لأنه يَصدُق على مِثلِ عُزَيْرٍ وقُبَيْسٍ أنه أعجميٌّ زائدٌ على ثلاثة أحرف، فكان ينبغي له أن يُقَيِّدَ ذلك بأن يقول: مع الزيادة على ثلاثة أحرف وليس أحدُها ياءَ التصغير. وكذلك ينبغي أن يُقيّد كلامه أيضًا بألَّا يكون في الاسم الألفُ واللام،

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٦ [رسالة].

(٢) أدب الكاتب ص ٢٨٢ - ٢٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٠٨، ٢٢٣.

(٣) المقتصد ٢: ٩٩٥.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ٢٧٣. وأوله في ي: فإن.

(٥) ليس بجيد ... على ثلاثة أحرف: سقط من ك.

نحو اللَّيْسَع، فإنه يَنْجَرُّ إلاَ أن تُزيلَهما منه وتُسمي به، فإنه إذ ذاك لا يَنصرف لأنه لم يَتَمَكَّن في كلام العرب كَتَمَكُّنِ ما دخل فيه /أل مِن أَوَّلِ وَهلة وهو نكرة؛ والألفُ [٦: ١٩٥/أ] واللام في اللَّيْسَع زائدة كزيادتهما في العَمْرو مِن قولِه[١]:

باعَدَ أُمَّ العَمرِو مِنْ أَسيرِها ....

وأجاز أبو عليٍّ الفارسيُّ أن تكون الألف واللام لِلَمْحِ الصفة مِثلَها في العبَّاس، قال[٢]: «لأنه على أوزان الصفات»، يعني أن لَيْسَع على وزن ضَيْغَم وصَيْقَل.

وما كان مِن الأسماء الأعجميّة موافقًا في الوزن لِما في اللسان العربيّ نحو إسْحاقَ، فإنه مصدر لِأَسْحَقَ بمعنى أبْعَدَ أو بمعنى ارتفعَ، تقول أسْحَقَ الضَّرْعُ: ارتفعَ لَبَنُه. ونحو يَعقُوب، فإنه ذَكَرُ القَبْج. فإن كان شيءٌ منه اسمَ رجل تبعَ فيه قصد المسمِّي، فإن قَصد اسمَ النبيِّ مُنِعَ الصرف للعَلَميّة والعُجْمة، وإن عَنى مدلولَه في اللسان العربيِّ صُرِف، وإن جُهل قَصدُ المسمِّي حُمل على ما جَرَتْ به عادة الناس، وهو القصدُ بكلِّ واحدٍ منهما موافقةَ اسمِ النبيِّ عليه السلام.

وما وافقَ من الأسماء الأعجميّة لِمادّةٍ عربيّةٍ فلا يَسوغُ أن يقال إنه اشتُقَّ من تلك المادة؛ لا يقال: إدريسُ مُشتَقٌّ مِن الدَّرس، ولا قابُوسُ مأخوذٌ مِن قَبَستُ، ولا يعقوبُ مأخوذٌ مِنَ العُقْبَى، ولذلك رَدَّ أبو عليٍّ في (القَصْريّات)[٣] على أحمدَ بنِ يحيى ما ادَّعاه مِن أنَّ إبْليسَ من أَبْلَسَ، وأنه سُمِّيَ بذلك لانقطاعِ رجائه مِنَ الله تعالى، فقال: هذا لا يَصِحّ لأنه غيرُ مَصروف، وليس بمؤنَّث. على أنَّ أحمدَ بنَ يحيى يُمكن أن يَعتقد في إبليسَ أنه عربيٌّ، ولذلك اشْتَقَّه من أَبْلَسَ، وامتنعَ الصرفَ للتعريف وشبهِ العُجْمة مِن حيثُ إنه قَلَّتِ التَّسميةُ به.

---

(١) تقدم في ٣: ٢٣٧.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢٨٩.

(٣) ل، ي، ك: في البصريات.

ص: ويَمنَعُ معَ العَلَميّةِ أيضًا تأنيثٌ بالهاءِ أو بالتَّعليقِ على مؤنث.

ش: قولُه **تأنيثٌ بالهاء** يَشمل المذكرَ والمؤنث نحو طَلْحة وعائشة، والثلاثيَّ وغيرَه نحو عُكّاشة[1] ودُغَة[2].

وقولُه **أو بالتَّعليقِ على مؤنَّثٍ** يعني وإن لم يكن فيه الهاء، وذلك نحو زَينب وسُعاد.

ص: وإن سُمِّيَ مذكَّرٌ بمؤنَّثٍ مُجَرَّدٍ فمَنْعُه مَشروطٌ بزيادةٍ على الثلاثة لفظًا أو تقديرًا كاللفظ، وبِعَدَمِ سَبقِ تَذكيرٍ انفردَ به محقَّقًا أو مقدَّرًا، وبِعَدَمِ احتياجِ مؤنَّثِه إلى تأويلٍ لا يلزم، وبِعَدَمِ غَلَبةِ استِعمالِه قَبلَ العَلَميّة في المذكَّر، ورُبَّما أُلغِيَ التأنيثُ فيما قَلَّ استعمالُه في المذكَّر.

ش: قولُه **مُجَرَّدٍ** يَعني: من الهاء.

وقولُه **بزيادةٍ على الثلاثة** احترازٌ مِن نحو شَمْس ومِن نحو كَتِف، إذا سَمَّيتَ بهما المذكرَ فإنه لا يُعتبر التأنيث، ويَنصرفان إذ ذاك.

وزعمَ ابنُ خَروفٍ[3] أنَّ قَدَمًا ونحوه من المؤنث إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ مُنع الصرف لأنَّ حركة العين قامتْ[4] مَقامَ الحرف الرابع في حالِ تسميةِ المؤنث بها؛ فكما أنَّ الاسم الرباعيَّ نحو سُعادَ إذا سُمِّيَ /به المذكرُ مُنع الصرف فكذلك هذا. [٦: ١٩٥/ب]

وهذا غلطٌ لأنَّ العرب إنما حَكمتْ للحرف الرابع في زَينبَ ونحوِه بِحُكم علامةِ التأنيث لمعاقبته لها؛ والحركةُ لم تُعاقبْ علامة التأنيث، فلم يُحكَم لها بِحُكمها، ولذلك

---

(١) الذي في المخطوطات: سعاد. وهو سبق نظر من الناسخ لِما يأتي بعد.

(٢) ي: دعد. دغة: لقب ماوية بنت ربيعة بن عجل، ولقب ربيعة مَغْنَج. كان يُضرب بدغة المثل في الحمق، فيقال: أحمقُ مِن دُغة.

(٣) شرح الجمل له ٢: ٩٢٤.

(٤) ك: قام منه.

إذا صَغَّرتَ قَدَمًا قبلَ التسمية به قلت قُدَيْمَة، فتلحقه التاء، وإذا صَغَّرتَه بعد التسمية لم تدخله التاء لأنَّ التأنيث قد زال عنه بالنقل إلى المذكر؛ فهو منصرف مكبَّرًا ومصغرًا مسمًّى به لأنه ليس بمؤنثٍ بدليلِ عدمِ لحاقِ التاء في تصغيره؛ فلم يَبق فيه إلا سبب واحد، وهو العَلَميّة. فأمّا قولهم عُروة بن أُذَيْنَةَ فأُذَيْنةُ مسمًّى به بعد التصغير لا قبله؛ ألا ترى أنه لا يقال عُروة بن أُذُن، فلمّا لَزِمَه التصغير دَلَّ على أنه إنَّما سُمِّيَ بأُذَيْنة لا بأُذُن ثم صُغِّر.

وذهبَ الفَرّاءُ وثَعلَبٌ[1] إلى أنَّ الاسم الثلاثيَّ المؤنث بغير علامةٍ إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ امتنعَ من الصرف؛ وذلك مثل رِيْح وفَخِذ، سواء أكان متحرك الوسط أم ساكنه. قالوا: لأنَّ فيه أمرين يوجبان له الثِّقَل: التعريف والتعليق على ما لا يُشاكله في الثِّقَل.

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون[2] - وهو الصرف - لأنَّ نَقْلَ اللفظِ الثقيل إلى ما لا يُلائمه في الثِّقَل لم تجعله العرب مِنَ الأسباب المانعة للصرف بدليلِ صَرفِهم كَعْسَبًا اسمَ رجل؛ وهو منقول من الفعل، والفعلُ ثقيل. وإنما جَعلتْ عدم الملاءمة مُلْزِمًا لمنعِ الصرف في نحو زيد اسم امرأة لا مُوجِبًا له لأنَّ السماع إنما وردَ بالصرف، ولم يَرد بغيره، قال الشاعر[3]:

تَجاوَزْتُ هِندًا رَغبةً عن قِتالِهِ ... إلى مالكٍ أَعشو إلى ضَوءِ مالكِ

وسيأتي القول على بِنْت وأُخْت مسمًّى بهما مذكَّرٌ في (باب التسمية بلفظ كائن ما كان).

---

(١) مذهبهما في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٣٦.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٣٥.

(٣) تقدم البيت في ١٣: ١٥. وآخره في ل: حالك.

وقولُه **لفظًا** نحو سُعاد وزينب وعَناق[1] وأَتان، فهذا ونحوه لا ينصرف في المعرفة للعَلَميّة والتأنيث إذا كانت[2] أسماءَ ذُكورٍ كحالها أسماءَ إناث.

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُه جَيَل إذا سَمَّيتَ به مذكَّرًا، فهو كحاله إذا سَمَّيتَ به مؤنثًا، يَمتنع الصرفَ للعَلَميّة والتأنيث، وهو ثلاثيٌّ في اللفظ زائدٌ على ثلاثةٍ في التقدير؛ ألا ترى أنَّ أصله جَيْئَلُ، وهو[3] عَلَمٌ للضَّبُع، والضَّبُعُ مؤنثة، ثم نُقلتْ حركةُ الهمزة إلى الياء، وحُذفتِ الهمزة، فصار جَيَل.

وقولُه **كاللفظِ** أي: إنَّ هذا المقدَّرَ بمنزلةِ الملفوظ به لأنَّ هذا التقدير قد يصير محققًا في الكلمة يُنطَق به؛ بخلاف ما لا يمكن النطقُ به وهو مقدَّر، وذلك نحو كَتِفٍ وقَدَمٍ إذا سَمَّيتَ بهما مذكَّرًا فإنهما يُصْرفان، ومع ذلك فالنحاة يقولون إذا سُمِّيَ بهما مؤنَّثٌ امتنعَ الصرفَ لأنَّ الحركة تنزَّلتْ منزلة الحرف الرابع، فكأنه مقدَّر فيه، ولذلك إذا صَغَّروا ذلك أَلحقوه هاء التأنيث، فقالوا كُتَيْفة وقُدَيْمة، ومع ذلك وإن كان /الحرف [٦: ١٩٦/أ] الرابع مقدَّرًا قامت الحركة مَقامه فلا يجوز اللفظ به وهو مكبَّر؛ فهذا تقدير لا يُلفَظ به ومانعٌ للصرف، لكنْ في المؤنَّث لا في المذكَّر.

وقولُه **انفردَ به** احترازٌ مِن نحو ظَلُوم وقَتُول، فإنك إذا سَمَّيتَ به رجلًا لم ينصرف عنده لأنه سَبَقَه تذكير، ولم يَنفرد به المذكرُ إذ هو صفة تَنطَلِق على المذكر والمؤنث، فلم يَنفرد به التذكير السابق. وهذا الاحترازُ الذي ذكَره لا يتأتّى إلا على مذهب الفراء، وسيأتي ذِكره، وأمّا على مذهب البصريين فلا فرقَ عندهم بين أن يكون سَبْقُ التذكير انفردَ به كدَلال ووِصال أو لم يَنفرد به كظَلُوم وقَتُول.

---

(١) العَناق: الأنثى من أولاد المعز.

(٢) إذا كانت ... للعلمية والتأنيث: سقط من ك.

(٣) ك: وهي.

وقولُه **مُحَقَّقًا** نحو دَلال ووِصال اسْمَيْ رَجُل، فإنهما كَثُرَتِ التسميةُ بهما في النساء، فإذا سَمَّيتَ بهما مذكرًا انصرفَتا لأنهما سَبَقَ لهما تذكيرٌ قبل التسمية بهما للمؤنث؛ ألا ترى أنهما قبلَ التسمية بهما مَصدرانِ مذكَّرانِ بخلاف سُعاد وزينب اسْمَيْ رجُل، فإنَّ تأنيثَهما مُعتَبَر لكونه لم يَسبقه تذكير.

وقولُه **أو مُقَدَّرًا** وذلك نحو حائض وطامِث وظَلُوم ونحوها من الأوصاف الجارية على مؤنثٍ بغيرِ علامةِ تأنيثٍ؛ وسواء أكانت وصفًا مختصًّا بالمؤنث معناه أم مشتركًا في معناه المذكرُ والمؤنث، فإذا سَمَّيتَ بها مذكرًا انصرفَ رُجوعًا إلى تقديرِ أصالةِ التذكير، فهي أسماءٌ مذكَّرةٌ وُصف بها المؤنثُ حملًا على المعنى، فإذا قالوا مررتُ بامرأةٍ حائضٍ فكأنهم قالوا: بشخص حائض. ويدلُّ على صحة ذلك كونُ العرب إذا صَغَّرتْ شيئًا من هذه الأوصاف لم يُدخلوا فيه تاء التأنيث، وذلك نحو نَصَفٍ، قالوا امرأة نُصَيْف، كما أنهم لا يدخلونها في تصغير المذكر، فكما أنك إذا سَمَّيتَ رجلًا باسمٍ مذكرٍ زائدٍ على ثلاثةٍ تَصرِفُه فكذلك إذا سَمَّيتَ بهذه. هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون[١] إلى أنك إذا سَمَّيتَ رجلًا بوصفٍ مختصٍّ بالإناث كحائض وطامِث لم تَصرفه لأنك عَلَّقتَه على ما لا يُشاكِلُه؛ وهو بناءٌ موضوعٌ للمؤنثِ ومقصودٌ به.

وكذلك[١] إذا سَمَّيتَه بوصفٍ يكون للمذكر والمؤنث بغيرِ تاء نحو ظَلوم وقَتول؛ فإنك إن نَويتَ أنك سَمَّيتَه بوصفِ المذكَّر صَرَفتَه لأنه مذكَّرٌ عُلِّقَ على مذكَّر؛ أو باسمِ امرأةٍ اسمُها ظَلُوم أو قَتُول جاز ألّا تُجْرِيَه. قال [الفراء][٢]: «والأَغلَبُ إجراؤه لأنك لا تَقدِر على أن تفرق بين مذكَّرِه ومؤنَّثِه إلا بالنِّيّة، ومَبنَى الكلامِ أَكثرُه على الظاهر لا على النِّيّات».

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٣٤، ١٣٥ ونسبه للفراء.

(٢) الفراء: من المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٣٤.

وما ذَهب إليه بناء على مذهبهم[1] في أنَّ الصفاتِ - أَعني المختصّةَ بالإناث كحائض - إنما لم تَدخله التاءُ لأنَّ التاء إنما تَدخل للفَرق بين صفاتِ المذكرِ والمؤنثِ في المعنى الذي اشترَكا /فيه نحو قائم وقائمة؛ فإذا كان ذلك الوصف خاصًّا بالمؤنث[2] [٦: ١٩٦/ب] فلا حاجةَ إلى الفرق إذْ لا اشتراك. وهذا باطلٌ بدليلِ أنهم إذا أَعمَلوا هذه الصفاتِ أَدخَلوها التاء، فيقولون: هذه امرأةٌ مُرْضِعةٌ ابنَها، قال الشاعر[3]:

كَمُرْضِعةٍ أَولادَ أُخرى ، وضَيَّعَتْ بَني بَطْنِها ، هذا الضَّلالُ عَنِ القَصْدِ

وكذلك إذا أردتَ الفعلَ قلتَ: امرأةٌ حائضة، قال الشاعر أَنشَدَه الفَرّاء[4]:

رأيتُ خُتونَ العامِ والعامِ قبلَه كحائضةٍ يُزْنَى بها غيرَ طاهِرِ

فإذا ذهبوا بهذه الأوصاف مذهبَ النسب لم يُلحقوا التاء، فجعلوا حائضًا بمنزلة ذي حَيض، كما قالوا دارِعٌ أي: ذو دِرْع، وأَجرَوه على المؤنث حملًا على الشخص، ولِذَهابِهم به مَذهبَ التذكير لم يُلحقوه الهاء في التصغير كما قدَّمناه.

وذهبَ الكسائيُّ إلى أنَّ التاء في حائضٍ وشِبهِه مَقصودة، لكنَّها تُركتْ لعدم اللَّبس لاختصاصه بالمؤنث بخلاف قائمٍ ونحوه، ولو كان على: شيء حائض، لَلَزِمَ أن يجوز قولُك للمرأة: هذه جالسٌ، على معنى الشخص، ولقلتَ: الحائضُ يَحيض[5]، ولا يكون ذلك، فدلَّ على أنه للمؤنث قصدًا، ويكون له بالأصل وضْعًا لاختصاصه بمعناه، فيَمتنع إذا سَمَّيتَ به المذكر كسُعاد وضاربة. انتهى[6].

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ص ٥٨ ولابن الأنباري ١: ١٣٩.

(٢) الذي في المخطوطات: بالمذكر.

(٣) تقدم البيت في ١٠: ٣٠٧.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص ٥٩ - وفيه تخريجه - ولابن الأنباري ١: ١٤٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٥١. الختون: المصاهرة. ل، ي، ك: رأيت جنون.

(٥) نسب هذا القول للفراء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٤٩.

(٦) كذا! ولم يسبق ذكر بداية قول. ومعناه للفراء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٤٩.

وأمّا نحو شَكُور فيُصرَف إذا سُمِّيَ به رجلٌ لأنه مذكَّر جَرى في اللفظ على مؤنث. وذهب بعض أصحابنا إلى التفصيل في هذا، فقال: إمّا أن يكون شيء منه قد كثُرت التسمية به في المؤنث حتى صار من أسمائه الخاصّة به نحو خَلُوب[1] أو لا، فإن كثُرت فينبغي أن يُمنع الصرف إذا سُمِّيَ به مذكَّر كما يُمنع إذا سُمِّيَ بزينب، وإن لم تَكثُر صُرِف نحو قَتُول[2].

وفي (البسيط): ويُجرى مُجرى هذا - يعني حائضًا - فَعُول ومِفْعال وفَعيل بمعنى مَفْعول ومِفْعيل إذا كان معناه مختصًّا كعَجوز؛ لأنه موضوع للمذكَّر على مذهب الخليل و(س)[3]. وقد ذهبَ الفَرّاءُ[4] والكسائيُّ إلى أنَّ فَعيلًا بمعنى مَفعول أصلُه الهاء، وتركوها للفرق بينه وبين فَعيل بمعنى فاعِل، فلا يُصرَف إذا كان خاصًّا وسُمِّيَ به المذكر كحائض، وأمّا فَعول ومِفْعال فمَعدُولانِ كمِئْناث ومِذْكار[5] عن فاعِلة، فيمنعه للمذكر.

وقولُه **وبِعَدَمِ احتياجِ مؤنَّثِه إلى تأويلٍ لا يَلزَم** يعني أنه يُمنع الاسم الصرف في المذكر بشرطِ زيادةٍ على ثلاثة، وبِعَدم سَبقِ تذكيرٍ، وبِعَدم ما ذكر في هذا، فإن كان ثلاثيًّا انصرَف، وإن سبقَه تذكيرٌ انصرفَ، وإن احتاجَ مؤنَّثُه إلى تأويلٍ فإمّا أن يكون غيرَ لازمٍ أو لازمًا، إن كان غيرَ لازمٍ انصرفَ، وذلك اسمُ الجنس بغيرِ علامة المؤنث

---

(١) امرأة خلوب: مُذهبة للفؤاد.

(٢) امرأة قتول: قاتلة للشباب بجمالها ودَلِّها، من صيغ المبالغة.

(٣) الكتاب ٣: ٢٣٧، وفيه فَعول ومِفعال فقط. وذكر في ص ٦٤٠ أنَّ مِفعيلًا للمذكر والمؤنث سواء. وقال في ص ٦٤٧: ((وأمّا فَعيل إذا كان في معنى مَفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة فَعول)).

(٤) المذكر والمؤنث له ص: ٦٠ - ٦١.

(٥) امرأة مئناث: تلد الإناث. وامرأة مذكار: تلد الذكور.

نحو جَنُوبٍ ودَبُورٍ وشَمالٍ وسَمُومٍ وحَرورٍ، فإذا سَمَّيتَ بها مذكَّرًا انصرفتْ، /وتنزَّلتْ منزلة [٦: ١٩٧/أ] حائض، وذلك أنها مؤنثة تحتاج إلى تأويل، ولكنه لا يَلزم، والتأويلُ فيها أنها أوصافٌ جَرَتْ على الريح، والريحُ مؤنثة، قال الأعشى(١):

لها زَجَلٌ كَحَفيفِ الحَصا دِ صادَفَ باللَّيلِ رِيحًا دَبُورا

ولكنَّ تأويلها هذا ليس بلازم؛ ألا ترى أنَّ بعض العرب يجعلها أسماءَ مؤنثاتٍ، ولا يَلحظ فيها معنى الصفة كالصَّعود والهَبوط(٢)، فعلى هذا إذا سَمَّيتَ بها مذكرًا منعتَها الصرف، فمتى كان هذا المؤنث يحتاج إلى تأويلٍ لازمٍ كحالِ هذه إذا جُعلتْ أسماءً فإنه يلزم أن تُؤَوَّل بمؤنث؛ وتمتنع الصرف إذا سُمِّيَ بها مذكرٌ، وتصير كزينب. وإن لم يَلزم أن تُؤَوَّل بمؤنث كمشهورِ استعمالها فإنه إذا سُمِّيَ بها مذكرٌ انصرفتْ.

ومُلَخَّصُ هذا أنَّ ما كان اسمًا على لغةٍ وصِفةً على لغة(٣) فهو ذو وجهين: الصرف وتركه، وذلك كجَنُوب ونحوه إذا سَمَّيتَ به مذكرًا.

وقولُه **وبِعَدَمِ غَلبةِ استعمالِه قَبلَ العَلَميّةِ في المذكَّر** فإن غَلَبَ هذا الاستعمال انصرف، ومثالُ ذلك ذِراع، فإنه مؤنث، وسُمِّيَ به المذكر حتى صار كأنه من أسماءِ المذكر، وبقيَ بعدُ مصروفًا لكثرة استعمال العرب له في أسماء الرجال(٤).

وقولُه إنه «غَلَبَ استعمالُه قبلَ العَلَميّة في المذكَّر» يعني أنه قبلَ أن يصير عَلَمًا غلبَ استعمالُه في المذكَّر أي تابعًا للمذكَّر، فإنَّ العرب تَصف به المذكر، فتقول: هذا

---

(١) الديوان ص ١٤٩ والكتاب ٣: ٢٣٨. لها: أي للكتيبة. والزجل: صوت فيه كالبحح. والحفيف: صوت الريح في اليبيس. والحصاد: الزرع المحصود. والدبور: الريح الغربية.

(٢) وكذا الحَدور والعَروض. قال السيرافي: «وهذه الأسماء أماكن وقعت مؤنثة، وليست بصفات» شرح الكتاب ١٢: ٥٤. وقال ابن مالك: «فلا غنى عن تأنيثها لتأنيث مسمّاها، وهو الأرض» شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٨٩.

(٣) وصفة على لغة: سقط من ي.

(٤) الرجال: سقط من ك.

ثوبٌ ذِراعٌ، أي: قصير، فعُومل لذلك معاملةَ ما سُمِّيَ به من الأسماء المذكَّرة الزائدة على ثلاثةِ أحرف؛ ولا يُريد المصنف أنه غَلَبَ استعمالُه قبلَ العَلَميّة في المذكر جنسًا واقعًا على مدلوله في المؤنث غيرَ موصوفٍ به؛ لأنَّ ذلك ليس في لسان العرب؛ وهو أنه يَغلِب استعمالُه مذكرًا على غيرِ الوجه الذي قَدَّمناه مِنَ الوصف به.

ويحتمل أن يُريد المصنف أنه إذا غَلَبَ استعمالُه في المؤنث قبلَ العَلَميّة في المذكر؛ أي: قبلَ أن يصير عَلَمًا في المذكر، فإنه إذ ذاك يُصرَف، ويكون إذ ذاك ذِراع سُمِعَ فيه التذكير والتأنيث، ولكنْ غلبَ فيه التأنيث، وقد شَبَّهوا كُراعًا بذِراع حين سَمَّوا به مذكرًا وإن كان مؤنثًا في الأصل، فصَرَفوه، وليس بقياس، والقياسُ تركُ صَرفِه، وهو أجودُ في كلامهم من الصرف، قاله س[1].

وإلى مسألةِ كُراعٍ[2] أشارَ المصنف بقوله **ورُبَّما أُلْغِيَ التأنيثُ فيما قَلَّ استِعمالُه في المذكر** وهو صرفُ كُراعٍ إذا سُمِّيَ به، فإنه يَقِلُّ استعمالُه في المذكر، بل هو من الأسماء الغالبة في المؤنث، فكان القياس أَلَّا يُصرَف هو ولا ذِراع، لكنْ عارَضَ هذا كثرةُ التسمية بهما في المذكَّر حتى صارا كأنهما من أسمائه؛ وزادَ ذِراعٌ على كُراعٍ أنه وُصِفَ به المذكَّرُ، فلذلك تَحَتَّمَ صَرفُه، ولم يَتَحَتَّم صَرفُ كُراع.

[٦: ١٩٧/ب] وذكر المصنف /في بعض كتبه[3] أنَّ ذِراعًا وكُراعًا استُعمِلا بالتذكير والتأنيث، قال: «ففيه اسمًا لرجُلٍ الصرفُ وتركُه، وهو الأكثر، وكذا كلُّ ما استُعمل بالتذكير والتأنيث».

وفي (الإفصاح) ما مُلَخَّصُه: «ذِراعٌ مسمًّى به مصروفٌ سماعًا من العرب، والقياسُ تركُ الصرف. وقال الخليل وس: (ومِنَ العرب مَن يَصرِف كُراعًا يُشَبِّهه بذِراع،

---

(١) الكتاب ٣: ٢٣٦.

(٢) الكراع من الإنسان: ما دون الرُّكبة إلى الكعب. ومن الدوابّ: ما دون الكعب.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٩١.

وهو أَخبَث الوجهين)[١]. يعني أنَّ كليهما خارجٌ عن القياس، لكنْ ذِراعٌ كثُر تسميةُ المذكر به، ووُصف به، وكُراع ليس كذلك. وحَكى الأصمعيُّ[٢] تذكير الذِّراع والكُراع، فعلى هذا يكون المسموعُ على القياس، ولم يَحفظ الخليل ولا س فيهما تذكيرًا، ولم يَحكِ أحدٌ في التسمية بذِراع عَدَمَ الصرف، فكأنهم اتَّفَقوا عند التسمية على التذكير» انتهى.

وقال الفراء في (كتاب المذكر والمؤنث)[٣] له: «الذِّراع أُنثى، وقد ذَكَّر الذراعَ بعضُ عُكْل، ويصغَّر ذُرَيِّعة، وربما قالوا ذُرَيِّع، والهاء في التصغير أجودُ وأكثر، وتقول: ثلاثُ أَذْرُع».

ولم يتعرَّض المصنفُ إلى تأنيث الجمع المكسَّر، فمتى سُمِّيَ بشيءٍ منها مذكَّرٌ، فلم يكن فيه سببٌ إلا العَلَميّة وهذا التأنيث فقط، انصرفَ إذْ لا علامةَ فيها للتأنيث، وتقع على المذكر والمؤنث، ولا يُخْتَصُّ بها واحدُ المؤنث فتكونَ مِثلَه، بل تقول: هم رجالٌ، فتذكِّرُ كما ذَكَّرتَ في الواحد، وتقول: هي الرجالُ، فتؤنِّثُ باعتبار تأنيث الجمع، وتقول: هذه عُنُوق[٤]، فليس هذا التأنيثُ كتأنيثِ عَناق، بل هو التأنيث الذي يُجمَع به المذكر. ويدلُّ على هذا الأصل صرفُهم أَنْمارًا وكِلابًا، وهما جمعا تكسير في الأصل سُمِّيَ بهما.

وأمّا أَسْماء[٥] اسمَ رجل فمَن قال إنه جمعُ اسْمٍ فإنه مَنَعَه الصرف - وإن كان جمعَ تكسير - لأنه مما كَثُرَ تسميةُ النساء به حتى عُدَّ من أسمائهن، فلمّا سُمِّيَ به الرجلُ

---

(١) الكتاب ٣: ٢٣٦.

(٢) كذا! وفي كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ٣٠٢ أنَّ اللحيانيّ حكى التذكير والتأنيث فيهما، وأنه قال: «ولم يَعرف الأصمعيُّ التذكير فيهما».

(٣) المذكر والمؤنث ص ٧٧.

(٤) عنوق: جمع عَناق، والعَناق: الأنثى من أولاد الْمَعز.

(٥) الأصول ٢: ٨٤ - ٨٥.

منعَه الصرف. ومَن قال إنه فَعْلاءُ مِنَ الوَسامة، وهمزتُه بدلٌ مِن واو كما أَبدَلوا أَناة[1] وأَحَدًا بمعنى واحد؛ فإنه مَنَعَه الصرف للتأنيث اللازم[2]. وقد وَهم ابنُ عصفور، فجعلَ مَنْعَه الصرف للتأنيث والتعريف.

ويَظهر الفرق بين القولين، أعني قولَ مَن يقول إنه جمعُ تكسير - وهو الفراء[3] - وقولَ مَن يقول إنَّ أصله وَسْماء على وزن فَعْلاء - وهو س[4] - أنه إذا تَنَكَّرَ بعد التسمية كان مصروفًا عند مَن يقول إنه جمعُ تكسير؛ لأنه زال أحدُ سَبَبَيه، وهو التعريف، وغيرَ مصروفٍ عند مَن يقول إنه فَعْلاء مِنَ الوَسم لكون ألف التأنيث فيه، وهي تَمنع الصرف وحدَها مِن غيرِ أن يَنضاف إليها سببٌ آخَر.

ويَشهدُ لِصِحّةِ مَذهبِ س أنهم حين رَخَّموا هذا الاسمَ حَذَفوا الزيادتين آخِرَه كما حذفوها مِن حَمراء، ولو كان أَفْعالًا لم تُحذف ألفُه، قال الشاعر[5]:

يا أَسْمَ صَبْرًا على ما كانَ مِن حَدَثٍ   إنَّ الحوادثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ

وإنما قدَّمتُ في كلامي أنه لا يكون فيه إلا العَلَميّةُ وهذا التأنيثُ فقط لأنه قد /يكون فيه مع ذلك وزنُ الفعل كـ(أَعْصُر) مسمًّى به؛ أو زنةُ منتهى الجمع نحو أن تُسَمِّيَ بـ(مَساجِد)، أو تاءُ التأنيث نحو أن تُسَمِّيَ بـ(زَنادِقة)، أو الألفُ والنون نحو أن تُسَمِّيَ بـ(قُضْبان)، فإنه إذ ذاك يكون ممنوعَ الصرف للعَلَميّة والوزن في أَعْصُرَ، وللعَلَميّة وشبهِ العُجْمة في مَساجِد، وللعَلَميّة والتأنيث في زَنادِقة، وللعَلَميّة وزيادة الألف والنون في قُضْبان. [٦: ١٩٨/أ]

---

(١) امرأة أناة: فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها، وأصلها وَناة من الوُنِيّ، وهو الفتور.

(٢) اللازم ... للتأنيث: سقط من ك.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ص٨١٠، ٨١١، ٨٤٧ [رسالة]. وهو قول المبرد أيضًا. المذكر والمؤنث له ص ١٠٥ والمبهج ص ١٨٥.

(٤) الكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٨ والمبهج ص ١٨٤ - ١٨٦.

(٥) تقدم البيت في ١٤: ٢٨.

ص: فإن كان عَلَمُ المؤنثِ ثُنائيًّا أو ثُلاثيًّا ساكنَ الحَشوِ وَضْعًا أو إعلالًا غيرَ مصغَّرٍ ففيه وجهان، أَجوَدُهما المَنع، إلا أن يكون الثلاثيُّ أعجَميًّا فيَتَعَيَّن منعُه، وكذا إن تحرَّكَ ثانيه لفظًا، خِلافًا لابن الأَنْباريِّ في كونه ذا وَجهَين، وكذا إن كان مذكَّرَ الأصلِ، خِلافًا لعيسى في تَجويزِ صَرفِه.

ش: مثالُ الثنائيِّ يَدٌ إذا سَمَّيتَ بها، فتمنعه الصرف، فتقول: هذه يَدُ أقبلَتْ، ورأيتُ يَدَ، ومررتُ بِيَدَ، ويجوز أن تصرف، فتقول: هذه يَدٌ أقبلَتْ، ورأيتُ يدًا، ومررتُ بيدٍ. وفي (البسيط): إن كان منقوصًا ثنائيًّا صرفتَ مطلقًا بلا خلاف كـ(يَدٍ) ونحوه؛ لأنه إذا جاز الوجهان مع الساكن لَزِمَ في هذا، ولأنهم لو مَنَعُوا لاختلَّت الكلمة.

ومثالُ الساكن الوسط وَضْعًا هِنْد. ومثالُ الإعلال دارٌ مُسَمًّى بها لأنَّ أصلَه محرَّك، أصلُه دَوَرٌ، تحرَّكتِ الواوُ وانفتَح ما قبلها فقُلبتْ[1] ألفًا، فليستْ ساكنةً بالوضع، إنما سكنتْ بالإعلال، وعارِضُ التسكينِ كمُتَأَصِّلِه، وذلك نحو تَسميتِك بفَخِذٍ وكَرِشٍ، ثم سكنتْ تخفيفًا.

وقولُه **غيرَ مُصَغَّر** احترازٌ مِن نحو يَدٍ وهِنْد إذا صُغِّرا فقيل يُدَيَّة وهُنَيْدة، فإنهما يتحتَّم فيهما المنع. فإن لم تلحقه الهاء في التصغير نحو حَرْبٍ ونابٍ اسمَين لامرأة، ثم صغَّرتَهما، فتقول حُرَيْب ونُيَيْب، فيجوز فيهما الوجهان. وقد أطلقَ المصنفُ في قوله **غيرَ مُصَغَّرٍ**، فكان ينبغي أن يقول: غيرَ مُصَغَّرٍ بالهاء.

وقولُه **ففيه وَجهانِ أَجودُهما المنعُ** إنما كان منعُ الصرفِ أَجْوَدَ[2] لوجودِ العِلَّتَينِ فيه، وهما العَلَميّة والتأنيث. ووجهُ الصرفِ أنَّ خِفّةَ البناءِ بسكونِ وسطِه قاوَمَتْ إحدى العِلَّتَين.

---

(١) في المخطوطات: قلبت.

(٢) أجود ... ووجه الصرف: سقط من ك.

ولم يَذكر المصنفُ خلافًا في تجويز الوجهين، وفي ذلك خلاف: الجمهور على ما ذُكر مِن تجويز الوجهين، وإن كان الأجود المنع، وهذا على ما ذهبَ إليه س[1] وأبو الحسن[2] والمبرد[3] والزَّجّاجُ[4] والرُّمّانيُّ والجماعةُ مِن أنَّ تَرْكَ الصرفِ أَجْوَدُ.

وزعمَ أبو عليٍّ[5] أنَّ الصرفَ أَفصَحُ. وغَلَطُه في ذلك أن جعلَ حُكمَه حُكمَ نُوحٍ ولُوطٍ[6]، وهما مصروفان في القرآن، فحَكَمَ بأنَّ الصرف أَفْصَحُ.

قال ابن هشام: ولا أَعرف أحدًا قال هذا القولَ قبلَه، وهو غَلَطٌ جَلِيٌّ. وابنُ جِنِّيْ تلميذُه صَرَّحَ بهذا مرّاتٍ في (خصائصه)[7] وغيرِها[8]، وقال: منعُ الصرف هو الأكثر في كلامهم، وهو القياس.

وذهب أبو إسحاقَ الزَّجّاجُ[9] ومَن أخذَ بمذهبِه إلى أنه لا يجوز الصرف، وقد ذكرَ هذا المذهب عن الأخفش، قال[10]: هذه /الموانعُ معنويّة، فلا يُعارضها اللفظ. [٦: ١٩٨/ب]

---

(١) الكتاب ٣: ٢٤٠.

(٢) معاني القرآن له ١: ٢٠. أبو الحسن ... والجماعة: سقط من ك.

(٣) المقتضب ٣: ٣٥٠.

(٤) كذا! وسترى قريبًا أنه لا يُجيز فيه الصرف. ولعله الزجاجي. الجمل ص ٢٢١.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٩٨.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٢٩٨ والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٩٣ - ٩٩٥. ولم ينصّ أبو علي على أنَّ الصرف أفصح لكنه قوّاه. وقال ابن الدهان: «وردَّ الفارسيُّ على الزجاج والمبرد في أنَّ القياس ألّا يُصرف وقد صرف القرآن نوحًا ولوطًا وفيه علّتان» الغرة ١: ق ١٢٩/ب.

(٧) الخصائص ٣: ٦١، ٣١٦.

(٨) كذا! قال في المنصف ٢: ٧٨: «وعلى أنَّ منهم مَن يصرف نحو دَعْد وإن لم يكن قويًّا». وقال في اللمع ص ١٥٣: «فأنت في صرفه معرفة وترك صرفه مخيَّر»، ولم يرجح أحدهما.

(٩) ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٧ - ٦٩.

(١٠) ك: لأنَّ.

وذهبَ الفَرّاءُ[1] إلى أنه ما كان منها اسمًا لبَلَدٍ فإنه لا يجوز فيه إلا منعُ الصرف.

قال الزَّجّاج[2]: «أَجمَعوا على أنه يجوز تركُ الصرف، و(س) يرى أنَّ تركَه أَجْوَدُ، فقد جوَّزوا تركَ الصرفِ واسْتَجادُوه، ثُمَّ ادَّعَوُا الصَّرفَ بِحُجّةٍ لا تَثبت لأنَّ السكون لا يُغَيِّرُ حُكمًا أَوجَبَه اجتماعُ عِلَّتَين تَمنعانِ الصَّرف».

وما ذهب إليه الزَّجّاجُ باطلٌ بالسَّماع والقياس:

أمّا السَّماعُ فنَقلُ النحويين كافّةً عن العرب أنها تَصرِفُها بلا خِلافٍ بينَهم في شيء من ذلك إلا ما ذكرناه من مذهب الفراء؛ وسيأتي الكلام عليه، ومما جاء من ذلك مصروفًا قولُ الشاعر[3]:

فأَبكي إلى هِنْدٍ إذا هِيَ فارَقَتْ ... وأَبْكي إذا فارقتُ هِنْدًا إلى دَعْدِ

وقال حاجبُ بنُ حَبيبٍ الأَسَديّ[4]:

أَعْلَنتُ في حُبِّ جُمْلٍ أيَّ إعْلانِ ... وقد بدا شأنُها مِنْ بَعدِ كِتْمانِ

وقال آخر[5]:

أَتَصْبِرُ عن جُمْلٍ وأنتَ صَفِيُّها ... أبا هاشمٍ ليس الْمُحِبُّ أخا الصَّبْرِ

تَبيتُ خَلِيًّا تَرْقُدُ اللَّيلَ كُلَّهُ ... وجُمْلٌ تُراعي الفَرْقَدَينِ إلى النَّسْرِ

---

(١) معاني القرآن ١: ٤٢ - ٤٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٥٨.

(٣) هذه رواية ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١: ١٢٥ ونسبه إلى كثيِّر، ورواية الديوان ص ٤٤٥ مخالفة لهذه، وهو في الحماسة البصرية ٣: ١٢١٤ [١١٠٥] باختلاف في رواية العجز.

(٤) المفضليات ص ٣٧٠ [المفضلية ١١١] والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٢٦. ابن حبيب الأسدي: موضعه في ك بعد الشطر الثاني من البيت.

(٥) البيتان في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٢٦. الخليّ: الذي لا همَّ له. والفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان بالجدي. والنسران: كوكبان في السماء يقال لكل واحد منهما نسر. ل: وأنت تحبُّها.

وأنشد الفراء لبعض العرب[(١)]:

إنَّ دهرًا يَلُفُّ شَمْلي بجُمْلٍ ... لَزَمانٌ يَهُمُّ بالإحسانِ

وقال آخر[(٢)]:

أَهيمُ بدَعْدٍ ما حَييتُ، فإن أَمُتْ ... فَوَا كَبِدِي مِمّا أُجَنُّ على دَعْدِ

وجاء من ذلك غير مصروف قول الشاعر، وهو كعب بن مالك الأنصاري[(٣)]:

ما بالُ هَمٍّ عَميدٍ بات يطرقُني ... بالوادِ مِن هِندَ إذ تَعْدو عَواديها

وقال آخر[(٤)]:

على جُمْلَ مني إذْ دَنا الموتُ بَغْتةً ... سلامٌ كثيرٌ كُلَّما ذَرَّ شارِقُ

وقال آخر[(٥)]:

---

(١) معاني القرآن ٢: ١٥٦ والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٢٦. ونسب في أساس البلاغة (لفّ) والكشاف ٢: ٤٩٤ إلى حسان، وعنهما في الديوان ١: ٥١٧. ويروى: يلف شملي بسُعْدى، وبسَلمى، وبهما يفوت الاستشهاد.

(٢) نسب البيت الأول لنُصيب في الكامل ١: ٢٣٦ ، ٦٨٧، والشعر والشعراء ١: ٣١٠ وعجزه فيه: أُوَصِّ بدَعدٍ مَن يَهيمُ بها بَعدي. وخطّأ صاحب الأغاني ٢٢: ١٩٤ - ١٩٥ من ينسبه لنصيب، وصحَّح نسبته للنمر بن تولب. والشاهد ثاني بيتين بلا نسبة في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٢٥. وانظر ديوان النمر ص ٥٦ - ٥٧.

(٣) البيت لكعب في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٢٥ وإيضاح الوقف والابتداء ١: ١: ٢٤٤، وليس في ديوانه. وهو مطلع قصيدة لهبيرة بن أبي وهب في السيرة النبوية لابن هشام ٢: ١٢٩، وفي المخطوطات: همٍّ عتيد. العميد: المؤلم الموجع. والعوادي: الشواغل.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٢٦. كلما ذرَّ شارق: كلّ يوم طلعت فيه الشمس. وقيل: الشارق: قَرن الشمس.

(٥) ينسب البيت لجرير ولعبيد الله بن قيس الرقيات. الاقتضاب ٣: ١٩٥ وملحق ديوان جرير ٢: ١٠٢١ وملحق ديوان عبيد الله ص ١٧٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣: ٢٤١ والكامل ١: ٤٠٨. التلفُّع: الاشتمال بالثوب والالتحاف فيه. والفضل: الزيادة. والمئزر: الإزار. والعلب: جمع عُلْبة، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب.

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ، ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

فجَمَعَ بين اللغتين الصرف وتركه في بيت واحد.

وأمّا القياسُ فصَرْفُهم نُوحًا ولُوطًا، وهما أَعجَميّان معرفتان لخِفَّتِهما، فكما قاوَمَتِ الخِفَّةُ أحدَ السببَين فيهما، فكذلك قاوَمَتْ أحدَ السببَين في هِنْد ودَعْد ونحوهما.

وأمّا ما ذهب إليه الفراء فإنه قال: إنما أَجْرَتِ العربُ هِندًا وجُمْلًا ودَعْدًا وهي مؤنثاتٌ على ثلاثةِ /أحرفٍ، ولم تُجْرِ فَيْدَ وأمثالَه لأنهم يُرَدِّدُونَ اسمَ المرأة على غيرها، [٦: ١٩٩/أ] فيُوقِعون هِنْدًا ودعْدًا وجُمْلًا على جماعةٍ من النساء، ولا يُرَدِّدون اسمَ المدينة على غيرها، فلَمّا لم تردَّد ولم تَكثُر في الكلام لَزِمَها الثِّقَلُ وتَركُ الإجراء، قال لَبيدُ بن رَبيعة(١):

مُرِّيَّةٌ حَلَّتْ بفَيْدَ ، وجاوَرَتْ أهلَ الحِجازِ ، فأينَ منكَ مَرامُها

وقال زهير(٢):

ثم اسْتَقَلُّوا ، وقالوا: إنَّ مَوْعِدَكُمْ ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أو رَكَكُ

وقال آخر(٣):

ما مِنْ أُناسٍ بينَ مِصرَ وعالِجٍ وأَبْيَنَ إلا قد تَرَكْنا لهم وِتْرا

---

(١) ديوانه ص ٣٠١. مرّية: من بني مرّة بن عوف. وفيد: قرية، وهي منزل في طريق حاجّ العراق.

(٢) الديوان ص ١٦٧ والمبهج ص ١٦٧. استمرّوا: استقاموا واستقام أمرهم فمرّوا. سلمى: أحد جبلي طيئ، وهما أجأ وسلمى. وآخره في ل: رك.

(٣) الزاهر ٢: ٣٨٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٤٧٢. وبعده بيت أنشده الفراء في معاني القرآن ٢: ٣٢١ وذكر أنَّ بعض بني عُقيل أنشده إياه. والبيتان في إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٧٤. عالج: موضع في البادية به رمل. وأبين: موضع في اليمن. والوتر: الجناية التي يجنيها الرجل على غيره من قتل أو نهب أو سبي.

وقال تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾[1].

والصحيحُ أنه لا فَرْقَ بينَ أسماءِ البلاد وأسماءِ النساء، فكما يَصرِفون اسمَ المرأة وإن لم يُرَدَّد في النساء ويَكْثُر نحو زُهْر اسم امرأة، فيقولون: قامتْ زُهْرٌ، نحو قوله[2]:

قلتُ إذْ أَقبلتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعاجِ الْمَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فكذلك يجوز صرف اسم البلدة وإن لم يَتَرَدَّد.

وهذانِ الوجهانِ مِنَ الصرفِ ومَنعِه مَبنيّانِ على أنه إذا سُمِّيَ مؤنَّثٌ بمؤنث ثُلاثيٍّ ساكنِ الوسطِ مجرَّدٍ مِنَ الهاء نحو قِدْر وشَمْس وعَيْن لا تلحقه الهاء حالة التسمية؛ أمّا إذا فرَّعنا على ما ذهبَ إليه بعضُهم أنه تلحقُ الهاء إذا سُمِّيَ به، فيقال في شَمْس اسم امرأة شَمْسة وقِدْرة ورِيْحة وعَيْنة، فإنه يتحتَّم المنع.

وقولُه **إلا أن يكون الثلاثيُّ أعجَميًّا فيتعيَّن منعُه** مثالُ ذلك حِمْصُ وماهُ وجُورُ[3]، وذلك أنَّ العَلَمَ الثلاثيَّ الخاليَ مِنَ العُجْمة المؤنثَ الساكنَ الوسطِ غيرَ المنقولِ مِنَ المذكر كان جائزَ الصرف؛ وكان القياس أن يَمتنع من الصرف للتأنيث والعَلَميّة، فلمّا انضاف إلى ذلك العُجْمة صار ما كان جائزًا واجبًا، فأفادتِ العُجْمة أنْ حَتَّمتْ مَنعَ الصرف.

وإنما جَعَلْنا العِلّةَ المانعةَ هي العَلَميّة والتأنيث، وجعلْنا العُجْمة شرطًا في تحتُّم المنع؛ لأنّا لا نجد شيئًا يَمتنع الصرفَ ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ للعُجْمة والتأنيث ولا لِلعُجْمة والعَلَميّة، بل ما سبيلُه هذا انصرف نحو نُوحٍ ولُوطٍ، فلمّا كان كذلك جعلْنا العُجْمةَ شرطًا في تحتُّم المنع لا أنه أحدُ عِلَّتَي المنع.

---

(١) سورة يوسف: الآية ٩٩.

(٢) تقدم البيت في ١٣: ١٧٠.

(٣) ماه وجور: بلدتان بفارس.

وقد حكى أبو طلحة بن فرقد[1] في (شرح الفصول) في المنع خلافًا، فالجمهورُ على المنع حتمًا، وبعضُ النحويين جعلَه كهِنْد، فيجوز صرفه ومنع صرفِه، ولم يجعل للعُجْمة تأثيرًا.

وقولُه **وكذا إن تحرَّك ثانيه لفظًا، خلافًا لابن الأنباريِّ في كونه ذا وجهين** مثالُ ذلك قَدَمٌ إذا سَمَّيتَ بها مؤنثًا، فيَمتَنِع الصرف وجوبًا على مذهبِ الجمهور لأنَّ حركة وسطه تتنزَّل منزلة الحرف الرابع من المؤنث، فكما أنك إذا سَمَّيتَ بضِفْدَعٍ /منعتَها الصرفَ للتأنيث والعَلَميّة فكذلك هذا. والدليلُ على أنَّ حركة الوسط تتنزَّل [٦: ١٩٩/ب] منزلة الحرف الرابع أنهم قالوا في النسب إلى جَمَزَى[2] جَمَزِيّ بحذف الألف كما حذفوها من حُبارَى ونحوها مما قبلَ الألف أربعةُ أحرف، فلو سكن الوسط لم يتحتَّم حذفُ الألف نحو حُبْلى، فإنه يجوز فيه في النسب حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ.

وقولُه **لفظًا** احترازٌ مِن دارٍ ونارٍ مسمًّى بهما، فإنهما متحركٌ ثانيهما تقديرًا لا لفظًا، وقد مرَّ الكلام في ذلك.

وأجاز أبو بكر بن الأنباريِّ في قَدَمٍ ونحوه مما سُمِّيَ به المؤنثُ الصرفَ وتَرْكَه، ولم يُنَزِّلْ حركةَ الثاني منزلةَ الحرف الرابع، بل جَعَلَه مِثلَ هِنْد ذا وجهين. ويقول: كونُه ثلاثيًّا قاوَمَ إحدى العِلَّتينِ لأنَّ الثلاثي خفيف البناء. وفي (البسيط): قَدَم وسَقَر ممنوع الصرف باتِّفاقٍ للتأنيث المعنويِّ والعَلَميّة.

وقولُه **وكذا إن كان مذكَّرَ الأصل، خِلافًا لعيسى في تجويزِ صَرفِه** وذلك نحو زَيْد اسم امرأة، فإنَّ المنقول من المذكَّر الذي لم يَغلِب عليه التأنيثُ بعد التسمية

---

(١) أحمد بن محمد بن عامر بن فَرْقَد أبو طلحة - وقيل أبو موسى - الأندلسي. أقام بمصر مدّة، ثم بالشام، ثم بحلب، ثم عاد إلى القاهرة، وهو معدود في أصحاب الشَّلَوبن، شرح الفصول لابن مُعْطٍ، مات سنة ٦٨٩هـ. بغية الوعاة ١: ٣٦٧

(٢) حمار جمزى: سريع.

به يتحتَّم منعُ صرفه إذا سُمِّيَ به المؤنث. والسببُ في ذلك أنه خَرج من الباب الأَخَفِّ - وهو باب التذكير - إلى الباب الأثقَل - وهو التأنيث - بخلاف ما إذا سَمَّيتَ رجلًا بشَمْسٍ، فإنك تَصرفه لأنه خَرج من الباب الأَثقَل إلى الباب الأَخَفّ.

وفي هذه المسألة خلافٌ كما أشار إليه المصنف: ذهبَ عبدُ الله بنُ أبي إسحاق وأبو عَمرو بن العلاء والخليلُ بن أحمد(١) ويونسُ بن حبيب وسيبويه(٢) والأخفشُ(١) والمازنيُّ(٣) والفراءُ(٤) وثَعلبٌ(٤) إلى أنه لا يجوز فيه إلا منعُ الصرف. واحتجَّ س بنحوٍ مما ذكرناه قبلُ، وهو أنَّ الأصل أن يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث، وأن يُسَمَّى المذكر بالمذكر، فلمّا كان نقلُ المذكر إلى المؤنث الذي لا يُلائمه خِلافًا لوضعِ كلامهم والمعتادِ من ألفاظهم ثَقُلَ، فعادَلَ ذلك نهايةَ الخِفّة التي لها صَرَفَ هِندًا مَنْ صَرَف، فلم يَجز فيه إلا منعُ الصرف.

وذهب عيسى بن عمر(٥) وأبو زيد الأنصاري(٦) وأبو عمر الجرمي(٧) وأبو العباس المبرد(٨) إلى جواز الصرف، وحكي(٧) عن يونس. واحتجُّوا لذلك بأن قالوا نحن نجيز صرف المؤنث إذا سَمَّيناه بمؤنث نحو شَمْس اسم امرأة، وإنما أَخرَجناه مِن ثِقَلٍ إلى ثِقَل، فالذي إحدى حالَتَيه حالُ خِفّة - وهو زيد اسم امرأة - أَحَقُّ بالصرف.

---

(١) المقتضب ٣: ٣٥١.

(٢) الكتاب ٣: ٢٤٢.

(٣) المقتضب ٣: ٣٥١. وذُكِرَت أسماءَ هؤلاء عدا الفراء وثعلبًا في الغُرّة ١: ق ١٢٩/ب.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١: ١٢٩.

(٥) الكتاب ٣: ٢٤٢. وذكرَ أسماءَ الأربعة ابنُ الدَّهّان في الغُرّة ١: ق ١٢٩/ب.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٩٢.

(٧) المقتضب ٣: ٣٥٢.

(٨) كذا في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٥٩. وذكر المبرد المذهبين في المقتضب ٣: ٣٥١ - ٣٥٢، ولم يرجح أحدهما، وأضاف: «وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء».

قال بعض أصحابنا: ولا أثرَ لهذا الذي احتَجُّوا به لأنَّ سببَ خِفَّتِه قبلَ التَّسمية به إنما هو التذكير؛ وقد ذهبَ بالتسمية، فذهبتْ تلك الخِفّة بذَهابه، وإنما ينبغي أن يُراعَى ما اجتَمع فيه بعد التسمية به مِنَ التعريف والتأنيث وعدم الملاءمة.

ووهِمَ أبو الفضل الصَّفّار في ادِّعائه أنه ممنوعُ الصرف بلا خلاف، ذكرَ ذلك في الشرح المنسوب إليه على كتاب س، /والمسألةُ فيها الخلاف كما ذَكَرْنا. [٦: ٢٠٠/أ]

ص: ولا اعتدادَ في منعِ الصرفِ بكونِ العَلَمِ مَجهولَ الأصل، أو مَختومًا بنونٍ أَصليّةٍ تَلي ألفًا زائدة، خِلافًا لِلفَرّاء في المسألتين.

ش: ذهبَ بعضُ النحويين إلى أنَّ العرب إذا سَمَّتْ بالاسم الْمجهول، أو بالاسمِ الذي ليس مِن عادتهم التسميةُ به، فإنه تُجريه مُجرى الأعجميِّ لِشَبَهِه به مِن جهةِ أنه غيرُ معهودٍ في أسمائهم؛ كما[١] أنَّ الأعجميّةَ ليستْ معهودةً في أسمائهم. وإلى هذا ذهبَ الفَرّاءُ. ونَقل أبو جعفرٍ الرُّؤاسيُّ[٢] عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «لم أُجْرِ سَبَأَ لأني لستُ أدري ما هو». قال الفَرّاءُ[٣]: «وقد ذهبَ مَذهبًا إذْ لم يَدْرِ ما هو لأنَّ العربَ إذا سَمَّتْ بالاسمِ المجهولِ تَركتْ إجراءه». قال الفَرّاءُ[٤]: «وقد سَمِعتُ العربَ تقولُه، منهم أبو السَّفّاحِ السَّلُوليُّ، قال: هذا أبو صُعْرورَ قد جاء[٥]، فلم يُجْرِه لأنه ليس مِن عادتهم التَّسميةُ به، والصُّعْرورُ شَبيهٌ بالصَّمْغ».

وما ذهبوا إليه مُوافقٌ لِما تقرَّرَ في هذا الباب مِن أنَّ العربَ تَجعلُ شِبهَ العِلّة عِلّةً؛ وما رَواه الرُّؤاسيُّ في سَبأ عن أبي عمرو ليس بمشهورٍ عنه، بل المشهورُ عنه أنه مَنَعَه

---

(١) كما أنَّ الأعجمية ليست معهودة في أسمائهم: سقط من ك.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٨٩.

(٣) معاني القرآن ٢: ٢٨٩.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٩٠. الفراء: ليس في ك.

(٥) تقدم تخريجه في هذا الجزء ق ١٩٣/ب من الأصل.

الصرف للتعريف والتأنيث لأنه ذهبَ به مَذهبَ القبيلة، ومَن صَرَفَه ذهبَ به مَذهبَ الحيّ. وقد اختَلفوا[1] لِمَ سُمِّيَ الحيُّ أو القبيلة بـ(سَبأ)، فقيل: هو اسمُ المرأة أُمّ القَبيل، وقيل: اسمُ مَوضعٍ سُمِّيَ القبيلُ به، والجمهورُ على أنه اسمُ رجُل، وهو أبو القَبيل[2] كلِّه. وقيل: هو سَبأ بنُ يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ.

وقولُه **في المسألتين** الأُولى هي التي ذكرْناها في أنه يُمنَع الصرف للعَلَميّة وجَهالةِ الأصل؛ والثانيةُ هي أنه يُمنَع الصرف للعَلَميّة وزيادةِ الألفِ بعدَ نُونٍ أَصليّةٍ نحو سِنان وبَيان تشبيهًا للنونِ الأصليّة بالنون الزائدة لكونها جاءت بعدَ ألفٍ زائدة. ومذهبُ البصريين مَنعُ هاتين المسألتين إلا ما نَقَلَه الرُّؤاسيُّ عن أبي عمرو في سَبأ، وقد مرَّ الكلام فيه.

ص: ولا اكْتِراثَ بإبدالِ ما لَولاهُ وجبَ منعُ الصرف.

ش: يريد بذلك مسألةَ أَراقَ وأُصَيْلانٍ إذا أَبدَلتَ مِنَ الهمزةِ هاءً، فقلت هَراقَ، وأَبدَلتَ مِن نونِ أُصَيْلانٍ لامًا، فقلت أُصَيْلال، ثم سَمَّيتَ بهما، فلا تُبالي بهذا البدل، بل تَمنَعُهما الصرف، أمّا في هَراقَ فلِوَزنِ الفعل والعَلَميّة، وأمّا في أُصَيْلال فلِزيادةِ الألفِ واللامِ التي هي بدلٌ مِنَ النونِ الزائدةِ التي زيادتُها مع الألفِ قبلَها مانعٌ مع[3] العَلَميّة من الصرف.

ومعنى قوله **بإبدالِ ما لَولاهُ وَجَبَ مَنعُ الصرف** أي: لولا كونُه بَدَلًا وَجَبَ مَنعُ الصرف، يعني أنه لو لم يكن هذا البدلُ لَوَجَبَ مَنعُ الصرف، فيجتمع في أَراقَ إذا سَمَّيتَ به وزنُ الفعل والعَلَميّة، وفي أُصَيْلان زيادةُ الألفِ والنونِ والعَلَميّةُ، فيَمتنعان لذلك من الصرف.

---

(١) الأقوال كلها في المحرر الوجيز ٤: ٤١٣.

(٢) ك: أبو قبيلة.

(٣) مع: سقط من ل.

وفي (الغُرَّة)[1]: «لا تصرف هَراق اسمَ رجُلٍ /خاليًا من الضمير كما لا تصرف [٦: ٢٠٠/ب] أَراقَ، لَمّا كانت الهاءُ مُنقلبةً عن الهمزة كان لها حُكمُها. وكذلك لو سَمَّيتَ بأُصَيْلال عند الأخفش، لم تصرف الكلمة لأنها مُنقلبةٌ عن النون، فلَها حُكمُها» انتهى.

وثبتَ في نسخةٍ عليها خَطُّ المصنفِ بَدَلَ قولِه **وَجَبَ مَنعُ الصرفِ**: **وَجَبَ الصرفُ**، وهي عكس هذه المسألة، وذلك أنك لو سَمَّيتَ بـ(حِنّانٍ) - وهو الحِنّاء أُبدلتْ همزتُه نونًا - لَصَرَفتَه؛ لأنَّ النون بَدَلٌ مِن حرفٍ أصليٍّ كما أنَّ اللامَ في أُصَيْلال بَدَلٌ مِن حرفٍ زائد؛ فلم يكن في حِنّان إلا سببٌ واحدٌ - وهو العَلَميّة - فلم تحفَل بالنون لأنها بَدَلٌ مِن أصلٍ كما لم تحفَل باللام لأنها بَدَلٌ مِن زائد.

* * *

---

(١) الغرة لابن الدهان: معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف: ق ١٢٢/أ مخطوط.

صرفُ أسماءِ القبائلِ والأَرَضِينَ والكَلِمِ ومَنعُه مَبْنِيّانِ على المعنيّ، فإن كان أبًا أو حَيًّا أو مكانًا أو لفظًا صُرِف، وإن كان أُمًّا أو قَبيلةً أو بُقْعةً أو كَلمةً أو سُورةً لم يُصْرَف.

ش: مثالُ ما كان منقولًا مِن اسمِ أَبٍ مَعَدٌّ وتَميمٌ وجُذامٌ ولَخْمٌ. ومثالُ ما يُرادُ به الحيُّ قُرَيشٌ وثَقيفٌ. ومثالُ ما يُرادُ به المكانُ بَدْرٌ وثَبِيرٌ[1]. ومثالُ ما يُرادُ به اللفظُ أن تقول: كتبَ زيدًا فأَجادَه، فتُضمر ضمير المذكر، كأنك قلتَ: [كتبَ][2] هذا اللفظَ فأَجادَه.

وظاهرُ قول المصنف أنه إذا كان المعنيُّ أبًا أو حيًّا أو مكانًا أو لفظًا صُرِف، وليس كذلك؛ ألا ترى أن تَغْلِبَ سواء أقصدتَ به القبيلةَ أم الحيَّ فإنه لا ينصرف، أمّا إن قصدتَ القبيلةَ ففيه ثلاثُ علل: التأنيث والتعريف ووزن الفعل، وإن قصدتَ الحيَّ فَعِلَّتانِ: التعريف ووزن الفعل[3]. وقد غَلِطَ الزَّجّاجيُّ[4]، فذَكَرَ أنَّ تَغْلِبَ إذا أردتَ به القبيلةَ مَنعتَه من الصرف، وإذا أردتَ به الحيَّ صَرَفتَه.

ومثالُ المنقول من أُمٍّ باهلةُ، وأمّا سَدُوس وسَلُول فهما منقولانِ مِن أَبٍ ومِن أُمٍّ، وقد ذهب س[5] إلى أنَّ سَدُوس اسمٌ مذكرٌ اسمُ أَبٍ، وقال: «تقول بنو سَدُوسٍ،

(١) ثبير: جبل بمكة.

(٢) كتب: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) إصلاح الخلل ص ٢٧٩.

(٤) الجمل ص ٢٢٤.

(٥) الكتاب ٣: ٢٤٩.

فتَصرِف». وغَلَّطَه المبردُ[1] في ذلك، وقال[2]: «إنما سَدُوسُ اسم امرأة»، فإذا قلتَ مِن بَني سَدُوسَ لم تَصرِف، وكذلك سَلُول، وقال الشاعر[3]:

إذا ما كُنتَ مُفتَخِرًا ففاخِرْ　　ببَيتٍ مِثلِ بَيتِ بَني سَدُوسا

وتابعَ الزَّجّاجُ[1] المبردَ في ذلك.

والصحيحُ ما ذكرناه مِن أنهما اسما أَبٍ وأُمٍّ، ففي كتاب (مختلف القبائل) لِمُحمدِ بْنِ حَبيبَ[4]: سَدُوسُ بن دارِمِ بن مالك، وسَدُوسُ بن ذُهْل بن ثَعْلَبة[5] بن عُكابة بن ربيعة[6] بن علي بن بكر بن وائل، وفي طَيِّئ[7] سُدُوسُ بن أَصْمَعَ بن أُبَيّ [ابن][8] عُبَيد بن ربيعة بن نَصر بن سعد بن نَبْهان.

وفي قَيس سَلُولُ بن مُرّة[9] بن صَعْصعةَ بن مُعاوية بن بَكر بن هَوازن، وفيهم يقول الشاعر[10]:/ [٦: ٢٠١/أ]

وإنّا لَقَومٌ ما نَرى القَتلَ سُبّةً　　إذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٧٠.

(٢) المقتضب ٣: ٣٦٤.

(٣) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٣٤٤.

(٤) مختلف القبائل ص ١٦٩، ١٧١. والنص في شرح الكتاب للسيرافي ١٢: ٧٠ - ٧١.

(٥) في مختلف القبائل: سدوس بن شيبان بن ثعلبة بن ذهل. وفي حاشيته أنَّ في إحدى النسخ حاشية نصّت على أنَّ الصواب: سدوس بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة.

(٦) في مختلف القبائل والسيرافي: صعب.

(٧) مختلف القبائل: في مذحج.

(٨) ابن: من مختلف القبائل والسيرافي.

(٩) ابن مرة: ليس في مختلف القبائل.

(١٠) تقدم البيت في ٣: ٩٩، وزد عليه شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٧١.

يريد عامِر بن صَعْصعة. وسَلُول بن مُرّة بن صَعْصَعة. وفي قُضاعةَ سَلُولُ بنتُ زبّان بن امرئ القيس بن ثَعْلبة بن مالك بن كِنانة بن القَين بن جَسْر[1]. وفي خُزاعةَ سَلولُ بن[2] كَعْب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة[3].

وذكر هشامُ بن محمدٍ الكَلبيُّ[4] في نسب بني تميم سَدُوس بن دارِمٍ فيمن عدّ مِن دارِمٍ.

ومثالُ ما يُرادُ به القبيلةُ مَجوسُ ويَهودُ وآدَم، وسيجيء الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

واسمُ الحيِّ والقبيلةِ إن كان منقولًا من أَبٍ وأُمٍّ فإن أَضفتَ إليه ابنًا كان ذلك الاسم على ما كان عليه لو لم تُضِفْ إليه ابنًا؛ فإن كان فيه مانعٌ مُنع، وإلا صُرف. وإن لم تُضِف فإمّا أن يكون على نِيّةِ الإضافة أو لا، إن كان على نِيّةِ الإضافة فحُكمُه حُكمُ المضاف إليه، إن كان فيه مانعٌ مُنع، وإلا صُرف، والحكمُ هنا في الأخبار والضمائر وغير ذلك يكون للمحذوف لا للملفوظ به، بخلاف حذف المضاف في غير هذا الباب، فإن الحكم للملفوظ به لا للمحذوف، مثالُ ذلك تقول: تَميمُ بنُ مُرٍّ ناصرون لي؛ لأنك أردتَ: أبناءُ تَميم بن مُرّ ناصرون لي، قال امرؤ القيس[5]:

تَميمُ بْنُ مُرٍّ وأَشياعُها وكِنْدةُ حَولي جميعًا صُبُرْ

(١) في المخطوطات: حمير. صوابه في مختلف القبائل والسيرافي.

(٢) في السيرافي: بنت.

(٣) الحديث عن سلول ورد في مختلف القبائل ص ٣٠٦.

(٤) جمهرة النسب له ص ١٩٧.

(٥) الديوان ص ١٥٤. ي: جميع.

فقال وأشياعُها لأنه يريد أبناء تميم بن مُرّ، فلذلك أعاد الضمير مؤنثًا، ولا تقول تميم بن مُرّ وأشياعُه، فتُجري الحكم على تميم كما أَجريتَ في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[1]، فإنه رُوعيَ هنا الملفوظُ به القائم مقام المحذوف، ولذلك أُعيد الضمير مؤنثًا في قوله (فيها).

وإن لم يكن على نِيّةِ الإضافة، وقَصدتَ به الحيَّ، صَرَفتَه إلا أن يكون فيه ما يُوجِب مَنْعَ الصرف، أو القبيلةَ مَنعتَه مِنَ الصرف إلا إن كان ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ غيرَ مضاف إليه عُجْمةٌ ولا منقولًا مِن مذكَّر ففيه لغتان الصرفُ وتَركُه؛ وذلك حسب ما أحكمناه في فصل المؤنث.

ومثالُ ما يُرادُ به البُقعةُ فارسُ وعُمان. ومثالُ ما يُرادُ به الكلمةُ قولُك: كتبَ زيدًا فأَجادَها، وذلك أنَّ الأسماءَ والأفعال والحروف يجوز تذكيرُها باعتبار اللفظ وتأنيثُها باعتبار الكلمة؛ فمتى أَنَّثتَها باعتبارِ الكلمة وانضافَ إلى ذلك ما يَمنع مع التأنيث الصرفَ امتنعتْ مِنَ الصرف، ومتى ذَكَّرتَ باعتبارِ اللفظ صَرَفتَ، ومِن تذكيرِ الحروف قوله[2]:

عَلِقَتْ لَوًّا تُرَدِّدُهُ إنَّ لَوًّا ذاكِ أَعْيانا

ومِن تأنيثها قولُه[3]:

ولَوٌّ أَهْلَكَتْ ناسًا كثيرًا وقَبْلَ اليومِ عالَجَها قُدَارُ

---

(١) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٢) النمر بن تولب. شعره ص ٣٩٣ والسيرافي ١: ١٩٧. وهو بلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ص ١١١ ولابن الأنباري ١: ٣٧٩ والسيرافي ١٢: ٨٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٨٧.

(٣) البيت بلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ص ١١١ ولابن الأنباري ١: ٣٨٠. قدار: قدار بن سالف عاقر ناقة صالح.

[٦: ٢٠١/ب] /وكذلك حروفُ الهجاء يجوز فيها التذكير والتأنيث. وزعمَ الفراء[١] أنَّ تذكيرها لا يكون إلا في الشعر. فمِن تَذكيرِها قولُ الراجز[٢]:

تَخالُ منه الأَرْسُمَ الرَّواسِما كافًا وسِينَينِ ومِيمًا طاسِما

فوَصَفَ مِيمًا بطاسِم، وهو مذكَّر. وقال الراعي في التأنيث[٣]:

أَشاقَتْك آياتٌ تَعفَّتْ رُسومُها كما بُيِّنتْ كافٌ تَلُوحُ ومِيمُها

ومثالُ السُّورة قولُك: هذه نُوحُ، وقرأت نُوحَ، وتَبَرَّكْتُ بِنُوحَ، فلا تَصرف للتأنيث والعَلَميّة، وسيجيءُ الكلام في أسماءِ السُّوَر إن شاء الله تعالى.

ص: وقد يَتَعَيَّنُ اعتبارُ القَبيلةِ أو البُقْعةِ أو الحَيِّ أو المكان.

ش: القبائل والأحياء على أقسام: قسم لا يكون إلا اسمًا للقبيلة، وذلك مَجُوسُ ويَهُودُ إذا جَعلتَهما عَلَمَين لهاتين القبيلتين، ويُستعمَلانِ إذ ذاك غيرَ مَصروفَين، قال الشاعر[٤]:

أُولئكَ أَولَى مِن يَهُودَ بِمِدْحةٍ إذا أنتَ يومًا قُلْتَها لم تُؤَنَّبِ

---

(١) المذكر والمؤنث ص ١١١.

(٢) البيتان في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٤٨ اللسان والتاج (موم). والثاني في الكتاب ٣: ٢٦٠ والمقتضب ٤: ٤٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ٤٥٠ والسيرافي ١: ١٩٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٨٢. شبه آثار الديار بحروف الكتاب. الأرسم: جمع رَسْم، وهو الأثر. والرواسم: جمع رَوْسَم، وهو لُوَيْح فيه كتاب منقور، والطابع يطبع به. وطاسم: دارس.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ٤٥٠. وليس في شعر الراعي. وهو بلا نسبة في المقتضب ١: ٢٣٧، ٤: ٤٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٨٢ وفيه تخريجه.

(٤) نسب البيت لكعب بن مالك في الجليس الصالح ٤: ١٧٢، يردّ على العبّاس بن مِرداس وكان قد مدح بني قُرَيظة. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣: ٢٥٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ٥٤٥. أولئك: يعني المسلمين من المهاجرين والأنصار. والتأنيب: الملامة.

وقال امرؤ القيس[1]:

أَصاحِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا ....

فأجابه التَّوءمُ اليَشْكُرِيُّ، فقال:

.... كَنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعارا

فإن لم تجعلهما عَلَمَينِ كانا جمعَ يُهوديّ ومَجُوسيّ كما تقول رُوميّ ورُوم وزَنْجيّ وزَنْج، ويجوز إذ ذاك دخولُ الألف واللام عليهما، فتقول: اليَهودُ والْمَجوس، كما تقول: الرُّومُ والزَّنْج.

وقسمٌ لا يكون إلا اسمًا للحيِّ[2]، وذلك[3]. وقسم يغلب عليه أن يكون اسمًا للقبيلة كجُذام وسَدوس. وقسم يغلب عليه أن يكون اسمًا للحي، وهو قُريش وثَقيف وكَلْب ومَعَدّ وعاد، فالأغلب عليها الانصراف، وقد لا تنصرف باعتبار القبيلة، قال[4]:

غَلَبَ الْمَساميحَ الوليدُ سَماحةً وكَفَى قُريشَ الْمُعْضِلاتِ وسادَها

وقال[5]:

عَلِمَ القَبائلُ مِن مَعَدَّ وغيرِها أنَّ الجَوادَ محمدُ بنُ عُطارِدِ

---

(١) ديوانه ص ١٤٧ والكتاب ٣: ٢٥٤. هبَّ وَهنًا: لمع وبدا بعد هدْء من الليل، والوهن: نحو من نصف الليل، أو بعد ساعة منه.

(٢) كذا! وقال ابن عصفور في هذا القسم: «وقسم الغالب عليه اسمًا للأب، وهو تميم، وقد يقصد به القبيلة، وحكي من كلامهم: هذه تميمُ بنتُ مُرّ» شرح الجمل ٢: ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٣) هاهنا بياض في المخطوطات.

(٤) هو عدي بن الرقاع يمدح. ديوانه ص ٥٣ والكامل ٢: ١٠٤٦ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٨٢ وتحصيل عين الذهب ص ٤٦٠ والطرائف الأدبية ص ٩٠. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٢٥٠. المساميح: جمع مسماح، وهو الكثير السماحة. والمعضلات: الشدائد.

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٢٥٠ والكامل ١: ٤٠٠ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٣٢٦.

وقال[1]:

لو شَهْدَ عادَ في زَمانِ عادِ   لابْتَزَّها مَبارِكَ الجِلادِ

وتقول العرب: هذه ثَقيفُ بنتُ قَيس[2]، فتمنع الصرف، وتَصفه بالمؤنث قصدًا للقبيلة.

وقسم يجوز فيه الأمران، وهو ثَمُودُ وسَبأُ، وقد قُرِئ في السَّبْعِ بِصَرْفِهما وبِعَدَمِ صَرفِهما[3].

[٦: ٢٠٢/أ] وأمّا أسماء الأماكن والبِقاع فما فيه منها علامةُ تأنيث وليست /فيه ألفٌ ولامٌ امتنعَ الصرف نحو مَكَّة وحُزْوَى؛ والذي فيه ألفٌ ولامٌ مصروفٌ نحو الرَّقَّة والبَصْرَة.

والذي عَرِيَ مِن علامة التأنيث على أقسام: قسم لا يُستَعمَل إلا مذكرًا، وذلك بدْر وثَبِير وفَلْج ونَجْد والحِجاز واليَمَن والشام والعراق. وقسم الغالبُ عليه التأنيث، وذلك فارِس وعُمَان. وقسم الغالبُ عليه التذكير، وذلك مِنى وهَجَر وواسِط وحُنَيْن ودابِق. وقسم يستوي فيه التذكير والتأنيث، وذلك حِراء وقُباء وبَغداد. وقسم لا يُستَعمَل إلا مؤنثًا، وهو ما بقي نحو دِمَشْق وجِلَّق[4].

ص: وقد تُسَمَّى القَبيلةُ باسْمِ الأَبِ، والحَيُّ باسْمِ الأُمِّ، فيُوصَفانِ بـ(ابْنٍ) و(بِنْتٍ).

ش: مثال ذلك في اسم الأبِ تَميمُ بنُ مُرٍّ، وتَمِيمُ بِنتُ مُرٍّ، فـ(تَميم) اسمُ أَبٍ سُمِّيَتْ به القَبيلة، فَمِنْ حيثُ هو اسمُ أَبٍ وَصَفته بابْن، ومِن حيثُ أُطلق على القبيلة وَصَفته بِبِنْت، وهو من التأنيث المجازي.

---

(١) تقدم البيت في ١٠: ٨١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٣٦.

(٣) انظر قراءات القراء السبعة في صرف ثمود وعدم صرفه في السبعة في القراءات ص ٣٣٧، وفي صرف سبأ وعدم صرفه ص ٤٨٠.

(٤) جِلَّق: دمشق نفسها أو غوطتها.

ومثالُ ذلك في اسم الأُمّ باهِلةُ بنُ أَعْصُرَ، وباهِلةُ بِنتُ أَعْصُرَ، فـ(باهِلةُ) اسمُ أُمٍّ سَمَّيتَ به الحيّ، فمِن حيثُ أُطلق على الحيِّ وَصَفتَه بابْن، وهو من التذكير المجازي، ومِن حيثُ هو اسمُ أُمٍّ وَصَفتَه ببِنْت.

ص: وقد يُؤَنَّثُ اسْمُ الأَبِ على حَذفِ مُضافٍ مُؤَنَّثٍ، فلا يُمنَعُ مِنَ الصَّرفِ.

ش: مثالُ ذلك قولُ الشاعر[1]:

سادوا البلادَ ، وأَصبَحُوا في آدَمٍ ... بَلَغُوا بها بِيضَ الوُجوهِ فُحُولا

فـ(آدَم) اسمُ أَبٍ، وهو على حذفِ مضافٍ مؤنث، كأنه قال: سادوا البلادَ وأَصبحوا في قبائلِ آدَمَ أو في أولادِ آدم ونحو ذلك مما يصلح أن يُقَدَّرَ بمؤنث؛ ثم أَنَّثَ آدَم بِعَودِ الضمير إليه مؤنثًا، وهو قوله: بَلَغُوا بها، ومع كونِه أَعادَ الضميرَ مؤنثًا لم يَمنَعه مِنَ الصرف لأنه راعى المضافَ المحذوف.

وقولُه **فلا يُمنَعُ مِنَ الصَّرفِ** إشعارٌ بأنه لا يَتَحَتَّمُ فيه الصرفُ لأنه يجوز أن يقول: وأَصبَحُوا في آدَمَ، فلا يصرفه، لكنَّ الوزن لا يُساعده لأنَّ آدَمَ نَقَلُوا أنه يُستَعمَل للقبيلة وإن كان اسمَ أَبٍ كما استَعمَلُوا تَميمًا؛ فمِن هذا الوجه يجوز أن يَرِدَ غيرَ مصروفٍ للتأنيث والعَلَميّة.

وكذلك أيضًا قولُه[2]:

تَميمُ بْنُ مُرٍّ وأَشياعُها ... .

فـ(تَميم) منصرف، وحُذفتْ نونُه لالتقاء الساكنين إذ الثاني باء ابْن صفة، وهو يُحذَف في نحو: زيدُ بنُ عمرٍو، فكذلك هذا، ولا تقول إنه حُذف لامتناعِ الصرفِ

---

(١) البيت في الكتاب ٣: ٢٥٢ وتحصيل عين الذهب ص ٤٦٣. بيض الوجوه: مشاهير الناس. والفحول: السادة. ل، ي: شادوا، وكذا فيما بعده.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٢٠١/أ من الأصل.

لأنه مذكَّر، ولذلك وَصَفَه بـ(ابْن)، فلم يَبقَ فيه إلا عِلّةٌ واحدة، وهو العَلَميّة، فلا يُمنَع، ومع ذلك أَعاد الضميرَ في قوله (وأَشياعُها) مؤنثًا.

وهذا الذي ذكرَ لا تحقيقَ فيه لأنَّ الضمير إنما عاد على ذلك المؤنث المحذوف؛ /لأنَّ التقدير كما قُلنا: في قَبائلِ آدَم، وقَبائل تميم، وقد تقدَّم[1] مِن قولنا أنه يُراعى الْمحذوفُ في هذا الباب في الإخبار وعود الضمائر[2] وغيرِ ذلك على ما قرَّرناه قبلُ. [٦: ٢٠٢/ب]

ص: وكذا قَرأتُ هُوْدًا ونَحوَه إن نَوَيتَ إضافةَ السُّورة.

ش: يقول إنَّ هُودًا ونحوه لا يُمنَع مِنَ الصرف إذا نَويتَ إضافةَ السُّورةِ إليه؛ لأنك إذا لم تَنْوِ إضافةَ السُّورةِ إليه تَحَتَّمَ مَنعُ صرفِه؛ لأنه قد انضافَ إلى العَلَميّة فيه العُجْمةُ في الثلاثيِّ الساكنِ الوسطِ المصاحبةُ للتأنيث، وانضافَ إلى تأنيثِ الثلاثيِّ الساكنِ الوسطِ في ذلك كونُه منقولًا مِن مذكرٍ لأنه في الأصل اسمٌ لِلنَّبيِّ، ثم سُمِّيتِ السُّورةُ به.

وقد اختصرَ المصنفُ الكلامَ في أسماءِ السُّوَرِ اختصارًا مُجْحِفًا كما اختَصرَ ذلك في أسماءِ القبائلِ والأماكن، ولا بُدَّ أن نَعقدَ في أسماءِ السُّوَرِ عَقْدًا، فنقول: أسماءُ السُّوَرِ ما سُمِّيَ منها بجملةٍ حُكِيَتْ نحو ﴿قُلْ أُوحِىَ﴾[3]، و﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[4]، وما سُمِّيَ منها بفعلٍ لا ضميرَ فيه أُعْرِبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ إلا ما في أولِه همزةُ وَصل، فتُقطَع ألفُه، وتُقلَب تاؤه هاءً في الوقف، وتُكتَب بالهاء على صورة الوقف، فتقول: قرأتُ إقْتَرَبَةَ، وإذا وقفتَ قلتَ: قرأتُ إقْتَرَبَهْ. أمّا الإعرابُ فلأنها قد صارتِ اسمًا، والأسماءُ مُعرَبَةٌ إلا إن كان فيها عِلّةٌ تُوجِبُ بناءَ الاسم. وأمّا قَطعُ همزةِ الوصلِ فلأنها

---

(١) تقدم في هذا الجزء ق ٢٠١/أ من الأصل.

(٢) الضمائر: سقط من ك.

(٣) سورة الجن: الآية الأولى.

(٤) سورة النحل: الآية الأولى.

لا تكون مِنَ الأسماء إلا في أسماءٍ معلومة، تُحفَظ، ولا يُقاسُ عليها. وأمّا قَلبُ تائها هاءً في الوقف فلأنَّ تاءَ التأنيث إذا كانت في الأسماء قُلِبَتْ هاءً في الوقف نحو حمزة وفاطمة على الأفصح في لسان العرب. وأمّا كَتْبُها هاءً فلأنَّ الخطَّ على حُكمِ الوقفِ غالبًا.

وما سُمِّيَ منها باسمٍ فإمّا أن يكون مِن حروف[1] الهجاء أو غيره، إن كان من حروف الهجاء فإمّا أن يكون بحرفٍ واحد أو بأكثر، إن كان مُسَمًّى بأكثرَ فإمّا أن يُوازِنَ الأسماءَ الأَعجميّةَ أو لا يُوازِنها، إن وازَنها نحو طاسِين وحامِيم فإمّا أن تُضيف إليها سُورة لفظًا أو تقديرًا أو لا تُضيف، فإن أَضَفتَ قال ابن عصفور[2]: فالحكاية. وقال الأستاذ أبو علي: إن أَضَفْتَ جازَ فيه وجهان: الحكايةُ لأنها حروفٌ مُقَطَّعة، والإعرابُ إعرابَ ما لا ينصرفُ لأنها وازَنَتْ هابِيلَ وقابِيلَ. ولا يجوز التركيبُ وجَعْلُ الاسمينِ اسمًا واحدًا مثل حَضْرَمَوْتَ فيمن جَعَلَهما اسمًا واحدًا؛ لأنَّ حَضْرَمَوْتَ كُلُّ منهما اسمٌ مُفردٌ له نظيرٌ في الأسماء المفردة، ولا يُوجد في الأسماء المفرَدةِ اسمٌ على حرفين الثاني منهما حرفُ لِين.

وقرأ بعضُ القُرّاء ﴿ياسينَ﴾[3] بنصبِ النون. ولهذه القراءةِ وَجهان:

أحدهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ، تقديره: أذكر ياسينَ، ومُنع الصرف لأنه عَلَمٌ أعجميّ.

والآخَرُ: أن يكون مبنيًّا على الفتح، وأعني بذلك أن يكون حرف (سين) مبنيًّا على الفتح لأنَّ الاسمين /رُكِّبا تركيبَ حَضْرَمَوْت، فقد مَنَعْنا ذلك. [٦: ٢٠٣/أ]

---

(١) من حروف ... فإما أن يكون: سقط من ك، ي.

(٢) شرح الجمل له ٢: ٢٤١، ولفظه: فالوقف.

(٣) سورة يس: الآية الأولى. والقراءة بغير نسبة في الكتاب ٣: ٢٥٨، ونسبها الفراء في معاني القرآن ٢: ٣٧١ لبعض العرب. ونسبها النحاس في إعراب القرآن ٣: ٣٨١ لعيسى بن عمر، وهي له ولابن أبي إسحاق في المحتسب ٢: ٢٠٣.

وإن لم تُضِفْ إليه سورة لا لفظًا ولا تقديرًا فيجوز فيه الوجهان المذكوران مِن إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف؛ ومِنَ الوقف على الحكاية.

وإن لم يُوازِنِ الأسماءَ الأعجميّة فإمّا أن يمكن فيه التركيبُ أو لا يمكن، إن أَمكَن نحو (طا سين ميم)، وأَضَفتَ إليه سورة لفظًا أو تقديرًا قال ابن عصفور[1]: فالوقف. وقال الأستاذ أبو علي: يجوز فيه وجهان: أحدهما الحكاية لأنها حروفٌ مقطَّعة، ويعني بالحكاية الوقف الذي ذكره ابن عصفور. والوجه الثاني: الإعراب على أن تجعل (طا سين ميم) اسمًا لهذه الحروف على الوجهين في حَضرَمَوت، إمّا مركبًا لأنه رُكِّبَ (طاسين) مع (ميم) ، فتَجعل الإعراب في الميم، وتكون النون مفتوحة، وإمّا مضافًا، فيكون الإعراب على ذلك في النون، و(ميم) مضاف إليها، مصروفة إن اعتُقد فيها التذكير، وغير مصروفة إن اعتُقد فيها التأنيث، كما يُفعل في مَعْدِي كَرِب فيمن أضاف.

وإن لم تُضف إليه سورة لا لفظًا ولا تقديرًا فيجوز فيه ثلاثة أوجه: الوقفُ على الحكاية، والبناءُ نحو خمسةَ عشرَ، وإعرابُ ما لا ينصرف.

وإن لم يمكن التركيب فالوقفُ ليس إلا، أَضَفتَ إليه سورة أو لم تُضِف نحو ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[2]، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾[3]، ولا يجوز فيه الإعرابُ لأنه لا نظير له في الأسماء المعربة، ولا تركيبُ المزج لأنه لا تركَّب أسماءٌ كثيرة تركيبَ المزج.

وأجاز يونس[4] في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أن يكون مفتوحًا كلُّه، والصادُ مضمومة. ووجه ذلك أن جعلَه اسمًا أعجميًّا، وأعرَبه وإن لم يكن له نظيرٌ في الأسماء المعربة؛ لأنَّ المعرَب قد جاء على عدد كثير نحو سَفَرْجَلٍ وفَرَزْدَقٍ، كما أُعرب إبراهيمُ وإسماعيلُ وإن لم يكن لهما نظيرٌ في الأسماء العربية، لكنَّهما جاءا على عددِ كثير منها نحو

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٤١.

(٢) سورة مريم: الآية الأولى.

(٣) سورة الشورى: الآيتان ١ - ٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٨٤، وفيه أنَّ المبرد نسب هذا ليونس.

اشْهِيبابٍ واحْرِنْجامٍ، وإنما الممنوع أن يكون اسمًا أعجميًّا ويُعرَب، ولا يكون على عددِ شيء من الأسماء المعرَبة نحو قولهم: (كاف ها يا عين صاد)، فلا يُجعل هذا كلُّه اسمًا واحدًا ويُعرَب؛ لأنه ليس على عددِ شيءٍ من الحروف العربية.

وإن كان مُسَمًّى بحرفٍ واحد من حروف الهجاء، وأُضيفت إليه سورة، قال ابن عصفور[1]: «كان موقوفًا لا إعراب فيه». وقال الأستاذ أبو علي: إذا كانت سورة مضافةً إليه لفظًا أو تقديرًا جاز فيه وجهان: أحدهما الحكاية، وهو الذي يعني ابن عصفور بالوقف. والوجه الثاني الإعراب. فالحكايةُ لأنها حروفٌ مقطَّعةٌ تُحكى كما هي. والإعرابُ أن تُجعَل أسماءً لحروفِ الهجاء. وإذا أُعربَت فأسماءُ الحروف تُذَكَّر وتؤنَّث، فمَن ذَكَّرَ صَرَفَ لأنه ليس فيه إلا عِلّة واحدة، ومَن أَنَّثَ أجازَ الوجهين الصرفَ وعَدَمَه لأنه كهِنْد.

[٦: ٢٠٣/ب] وإن لم تُضف إليه /سورة لا في اللفظ ولا في التقدير فثلاثةُ أوجه: الوقفُ على الحكاية، وإعرابُه[2] إعرابَ ما ينصرف إن قدَّرتَه منقولًا مِن مذكَّر، وإعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف إن قدَّرتَه منقولًا من مؤنَّث؛ لأنَّ أسماء الحروف يجوز فيها التذكير على معنى الحرف، والتأنيث على معنى الكلمة.

وقرأ بعضُ القراء ﴿قافَ والقرآنِ﴾[3] و﴿صادَ﴾[4]، ولهذه القراءة وجهان: أحدهما أن يكون (قاف) اسمًا للسورة منصوبًا بفعل مضمر، تقديره: أذكر أو أقرأ

---

(١) شرح الجمل ٢: ٢٤١.

(٢) وإعرابه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولًا من مذكر: سقط من ك.

(٣) سورة ق: الآيتان ١ - ٢. وهي غير منسوبة في الكتاب ٣: ٢٥٨. ونسبت في المحتسب ٢: ٢٨١ للثقفي، يعني عيسى بن عمر. مختصر في شواذ القرآن ص ١٤٤ والبحر ٢٣: ٥١٣.

(٤) سورة ص: الآية الأولى. وهي قراءة عيسى بن عمر. إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٤٩ والمحتسب ٢: ٢٣٠، وفي البحر المحيط ٢٢: ١٤١: «عيسى ومحبوب عن أبي عمرو».

قافَ. والآخر أن يكون (قافَ) و(صادَ) اسمين للسورة، ولكنهما غير متمكنين، فبُنيا على الفتح كـ(كيفَ). وهذا الوجه ذكرَه س[1]، وكأنه شَبَّههما بكيفَ وأينَ وحيثُ مِن جهةِ عدمِ تمكُّنِهما في الأسماء كما لم تتمكن تلك في الأسماء.

وإن كان مسمًّى باسمٍ، ولا يكون من حروف الهجاء، فإن كانت فيه الألف واللام انصرف[2]، نحو الأنفال والأعراف والأنعام، وإن لم تكن فيه امتنعَ الصرف إن لم تُضِفْ إليه سورة لفظًا ولا تقديرًا، تقول: هذه هُودُ ونوحُ، وقرأتُ هُودَ ونوحَ، وتَبَرَّكتُ بِهُودَ ونُوحَ. وإن أضفتَ إليه سورة في اللفظ أو التقدير بقيَ على ما كان عليه قبلُ، فإن كان فيه ما يُوجب منعَ الصرف مُنع نحو: قرأتُ سورةَ يُونُسَ، وإلا صُرِف نحو: قرأتُ سورةَ نُوحٍ وسورةَ هُودٍ.

* * *

---

(١) الكتاب ٣: ٢٥٨.

(٢) في الأصول: انجر. صوابه في الارتشاف ٢: ٨٨٧.

ما مُنع صرفُه دون عَلَميَّة مُنع معها، وبعدَها أيضًا إن لم يكن أفْعَلَ تفضيل مجردًا مِنْ (مِنْ) ، خلافًا للأخفش في مركَّب[1] تركيب حضرَمَوْت مختوم بمثل مَفاعِل أو مَفاعيل أو بذي ألف التأنيث، وله في أحد قوليه، وللمبرِّد في نحو هَوازِن وشَراحيل وأَحْمَر. وما لم يُمنع إلا مع العَلَميَّة صُرف منكَّرًا بإجماع.

ش: الذي مُنع صرفه دون عَلَميَّة، أي ليس أحدُ عِلَّتيه العَلَميّة، وذلك أفْعَل الصفة بشروطه، فإن امتنع للوزن والصفة، وفَعْلان بشروطه، فإنه امتنع لزيادة الألف والنون والصفة، وما مُنع مِن أُخَر ومِنَ المعدول في العدد، فإنه امتنع للعدل والصفة.

ويدخل أيضًا تحت قوله **دُون عَلَميَّة** ما امتنع لسبب واحد، وهو الجمع المتناهي، وذو التأنيث اللازم.

فالأنواع الثلاثة الأُول إذا سُمِّيَ بشيء منها امتنع الصرف:

أمّا في أفْعَل مطلقًا فلِوَزن الفعل والعَلَميّة.

وأمّا في فَعْلان فلزيادة الألف والنون والعَلَميّة، ولا يخصُّ إذ ذاك فَعْلان، بل كلُّ ما آخرُه ألفٌ ونون زائدتان وسُمِّيَ به فحُكمُه حُكمُ فَعْلان مُسَمًّى به، وقد تقدَّمَ الكلامُ[2] على ذلك.

وأمّا أُخَرُ والمعدولُ في العدد وفُعَلُ في التوكيد مُسَمًّى بها فسيأتي حكمها.

وأمّا الجمع المتناهي إذا سُمِّيَ به نحو مَساجِد فإنه امتنع الصرف للعَلَميّة وشبهِ العُجْمة بلا خلاف بين النحويين؛ لأنَّ شِبهَ العِلّة في هذه الباب عِلّة؛ ألا /ترى أنك [٦: ٢٠٤/أ]

---

(١) التسهيل: خلافًا للأخفش في معدول العدد وفي مركب. وفي حاشيته أنَّ قوله (معدول العدد وفي) سقط من بعض النسخ.

(٢) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٨٠/ب - ١٨٣/أ من الأصل.

إذا فَعلتَ ذلك أَدخَلتَ في أبنية الآحاد ما ليس منها، كما أنَّ الأعجميَّ دخلَ في كلام العرب وليس منها. وقد استَدلَلنا على صحة هذا الحكم بمنع شَراحيلَ الصرفَ، وهو اسمُ رجُلٍ سُمِّيَ بالجمع لأنَّ س[1] ذكر أنه عربيّ، وهذا المثال لا يكون في الآحاد العربية، فهو منقول من جمع.

وأمّا ذو التأنيث اللازمِ إذا سُمِّيَ به نحو حَمْراء وحُبْلى مُسَمًّى بهما فيمتنع الصرفَ كحاله إذا لم يُسَمَّ به؛ والتأنيثُ اللازم كافٍ في امتناع الصرف.

وقد وَهم الجُزولي في قوله في مثل حمراء إنه امتنع الصرف للصفة والتأنيث[2]، وفي مثل حَوَّاءَ اسمَ امرأة امتنع الصرف للعَلَميّة والتأنيث.

وقولُه **وبعدَها** أي بعدَ العَلَميّة، أي إذا نُكِّرَ بعد التسمية فإنه يمتنع الصرف، أمّا في مثل أَفْعَلَ الذي أصلُه وصفٌ غير منصرف غير باب (أفْعَل مِن) نحو أحْمَرَ وآدَرَ وآلَى[3] فإنه إذا سُمِّيَ بشيء منها امتنع من الصرف لِما ذكرناه، فإذا نُكِّرَ بعد التسمية ففيه مذاهب أربعة:

الأول: مذهب س[4] أنه لا ينصرف لوزن الفعل ولشبهه بأصله؛ لأنه الآن نكرة كحاله إذا كان وصفًا ممنوع الصرف، وشبهُ العلّة في هذا الباب علّة.

والثاني: ما حُكي عن المبرد[5]، وعن الأخفش[6]، واشتُهر[7] عنه، أنه يَصرفه لأنه ليس فيه إلا عِلّة واحدة، وهي وزن الفعل، وليس هو بوصفٍ لأنَّ معنى الوصف قد ذهبَ بالتسمية، وهو إنما نُكِّرَ بعد التسمية.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢٩.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٠٩.

(٣) رجل آدر: منتفخ الخصية. ورجل آلى: عظيم الألية.

(٤) الكتاب ٣: ١٩٨ وشرحه للسيرافي ١١: ١٩٠.

(٥) نصَّ المبرد على رأيه هذا في المقتضب ٣: ٣١٢.

(٦)المقتضب ٣: ٣١٢ وحاشية الكتاب ٣: ١٩٨ وما ينصرف ١١ والإيضاح العضدي ٣٠٣.

(٧) السيرافي ١١: ١٩٠ والتعليقة على كتاب سيبويه ٣: ١٦ وشرح الجزولية للشلوبين ٢: ٩٨٢ - ٩٨٣ وشرح الجمل لابن لابن عصفور ٢: ٢١١ ولابن الضائع ١: ٧٥٤ [رسالة].

وحكى أبو الحسن بن خروف عن الأخفش أنه لم يخالف س إلا في القياس لا في السماع، وادَّعى[1] أنَّ الأخفش قال في كتابه الأوسط: «وما كان مِن أفْعَلَ صفةً فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو آدَم وأحْمَر، وإنما يكون معرفةً إذا سَمَّيتَ به رجلًا، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة». قال[4]: «والقياسُ أن يُصرف». قال ابن خروف[2]: «وهذا نصٌّ بالسماع في ترك الصرف، فمن ادَّعى على الأخفش أنه يَصرف في النكرة بعد التسمية فقد أخطأ عليه، ولا يَصِحُّ أن يُخالف العرب ولو فعل لم يُسمع، ولم يُلتفت إليه».

وهذا الذي ذُكر أنَّ الأخفش قاله في الأوسط ليس بصحيح، بل قال الأخفش في باب ما لا ينصرف من الواحد في كتابه الأوسط ما نصُّه: «وأمّا ما كان على أفْعَل مما هو صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو آدَم وأخْضَر وأحْمَر وأصْفَر إلا أن تسمي به رجلًا، فإنك إذا سَمَّيتَ به رجلًا انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة». وقد نَصَّ أيضًا على ذلك في باب أفْعَل منك إذا سَمَّيتَ به، وهذا موافق لِما حكاه الناس عن الأخفش.

وُحكي عن المازني[3] قال: «سألت الأخفش عن صرف أحْمَر في النكرة، فقال: أصرفه[4]. فقلت: لِمَ؟ فقال: لزوال الوصف. فقلت له: /أتصرف أربع؟ فقال: نعم. [٦: ٢٠٤/ب] فقلت: لِمَ؟ فقال: مراعاة لأصله. فقلت له: فهلّا راعيتَ الأصل هناك والفرع هنا. فسكت»انتهى. وقد حُكي عن الأخفش الوجهان.

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٢: ٩٠٩ وتنقيح الألباب له ص ٢٩٠.

(٢) شرح الجمل ٢: ٩٠٩ - ٩١٠.

(٣) الحكاية عنه في مجالس العلماء ص ٩٢ - ٩٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١: ١٩٠ - ١٩١ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢: ٤٦١.

(٤) في المخطوطات: لا. والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ٢: ٤٦١.

والثالث: ما ذهبَ إليه الفَرّاءُ وابنُ الأنباريِّ من التفصيل، فزعمَ أنَّ أَحْمَر إذا سُمِّيَ به رجلٌ أَحْمَرُ لم يجر في معرفة ولا نكرة. وقيل: هذا سُمِّيَ بنعته، فجَرى الاسم مَجرى النعت في ذلك المعنى. وإن سُمِّيَ الأسودُ بأَحمَرَ والأَبيضُ بأَسْوَدَ جَرى أَسْوَدُ في النكرة، ولم يَجرِ في المعرفة لخلوص الاسميّة وذهابِ معنى النعت عنه، وهو في ذلك كأَحمد[1] وأَفْكَل[2] إذا سُمِّيَ بهما رجل.

والرابعُ: ما ذهب إليه الفارسيُّ في بعض كتبه مِن أنَّ أَحْمَرَ إذا نُكِّرَ[3] بعد التسمية جاز فيه وجهان[4]: الصرفُ وتَركُه؛ لأنَّ أَفْعَلَ هذا الذي هو صفةٌ في الأصل حين سَمَّتْ به العربُ تارةً اعتبرتْ أصلَه، فجَمَعَتْه جمعَ أَحْمَرَ الصفة، وتارةً اعتبرتْ ما آلَ إليه من الاسمية، فجَمَعَتْه جمعَ الأسماء، فقالوا في أَحْوَصَ العَلَم حُوصٌ[5] كما قالوا في أَحْمَرَ حُمْرٌ، وقالوا فيه أَحاوِصُ كما قالوا في أَحْمَدَ أَحامِد، والدليلُ على ذلك قولُ الشاعر[6]:

أتاني وَعيدُ الحُوصِ مِن آلِ جَعْفَرٍ   فيا عَبدَ عَمرٍو لو نَهَيتَ الأَحاوِصا

قال: فمن جمعه جمع الصفات ينبغي له ألّا يصرف، ومن جمعه جمع الأسماء ينبغي له أن يصرفه.

والصحيحُ من هذه المذاهب المذهبُ الأول، وهو مذهب س، ويَشهد له القياسُ والسَّماع، فالقياسُ هو ما تقرَّرَ في هذا الباب مِن أنَّ شبهَ العِلّة فيه عِلّة.

---

(١) ل: أحمر. ي: أحمد.

(٢) الأفكل: الرِّعدة.

(٣) إذا نكر: سقط من ك.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢١١.

(٥) ل: في أخوص العلم خوص.

(٦) هو الأعشى. الديوان ص ٢٨٥ والمسائل الحلبيات ص ٢٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢١١. الحوص: بنو الأحوص. ل: وعيد خوص ... الأخاوصا.

والثاني ما حكاه أبو زيد[1] قال: قلتُ لِلهُذَليّ: كيف تقولُ للرجل له عشرون عبدًا كلهم اسمه أَحْمَر؟ فقال: له عشرون أَحْمَرَ. قال: فقلت: فكيف تقول إذا كان يقال لهم أحمدُ؟ فقال: له عشرون أحمدًا[2]. فأَجرى أحمد، ولم يُجر أَحْمَر.

وأمّا مِثلُ سَكرانَ إذا سُمِّيَ به فإنه امتنع الصرف للعَلَميّة وزيادة الألف والنون؛ فلو نكرناه بعد التسمية ففيه خلاف:

مذهب س[3] أنه لا ينصرف لزيادة الألف والنون وشبهه بأصله مِن حيثُ إنَّ اللفظ في الحالين واحد؛ وإنه نكرة كما أنه قبل التسمية نكرة، ولولا شبهُه بأصله لَمَا كان فيه ما يُوجب مَنعَ صرفِه لأنَّ الألف والنون إذ ذاك لا تُشبه ألفي التأنيث لأنه نكرة كسِرْحان، والألف والنون في الأسماء النكرات لا تشبه ألفي التأنيث.

ومذهب الأخفش[4] أنه ينصرف كانصراف أَحْمَر منكرًا بعد التسمية.

والصحيحُ مذهبُ س لِما تقرَّر في هذا الباب مِن أنَّ شبهَ العِلّة عِلّة.

وأمّا أُخَرُ إذا نُكِّرَ بعد التسمية فينبغي أيضًا ألّا يُصرَف لأنه اجتمع فيه العَدل وشَبَهُه بأصله.

وأمّا ما عُدِلَ في العدد، وسُمِّيَ به، ثم نُكِّرَ بعد التسمية، ففيه خلاف: /مذهب [٦: ٢٠٥/أ] الجمهور[5] أنه لا يَنصرف بعد التنكير. وذهب الأخفش[6] إلى أنه ينصرف. واختلف

---

(١) حكاه في كتاب اللغات كما في تنقيح الألباب ص ٢٩١. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢١١.

(٢) ي: أحمد.

(٣) الكتاب ٣: ٢١٥.

(٤) نص في معاني القرآن ٢: ٢٧٧ على أنه لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة.

(٥) الكتاب ٣: ٢٢٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٤٣٤.

(٦) معاني القرآن ١: ٢٢٥.

عن أبي علي: فنقل النحاس عنه أنه ينصرف[1]، ونقل غيره[2] عنه أنه لا ينصرف للعدل وشبهِه بأصله، وذلك لأنه اسمٌ نكرة كما أنه قبل التسمية نكرة، والعربُ لم تَعدِله إلا في حالة التنكير، فهو يُشبه أصله.

وأمّا جُمَعُ[3] إذا نُكِّرَ بعد التسمية فإنه منصرف لأنه زالتْ منه العَلَميّة، ولم يُشبه أصلَه لأنه لم يُعدَل إلا في حال التعريف، فصار مثل عُمَرَ إذا نُكِّرَ بعد التسمية لأنه لم يُعدَل إلا في حال العَلَميّة.

وأمّا الجمعُ المتناهي إذا نُكِّرَ بعد التسمية به فإنه لا ينصرف لِشَبَهِه بأصله مِن جهةِ أنَّ لفظَه في الحالين واحد، وأنه نكرة كما أنه قبل التسمية كذلك. واختُلف فيه عن أبي الحسن: فذَكر عنه ابنُ السَّرّاج[4] والفارسيُّ في غير (الإيضاح) أنه لا يَصرفه لأنه على بناءٍ يمنعه الصرف، ولم يَزُلْ ذلك البناء حيث سَمَّيتَ به. وذَكر عنه السيرافيُّ[5] والفارسيُّ في (الإيضاح)[6] أنه يَصرفه لذهاب معنى[7] الجَمعيّة منه كما يَصرف أَحْمَر إذا نُكِّرَ بعد التسمية لذهاب معنى الوصف منه.

وذهبَ الفَرّاء أيضًا إلى أنه يَصرفه فَرقًا بين الواحد والجمع. والقياسُ عند المبرد[8] صرفه.

---

(١) ذكر ابن خروف في شرح الجمل ٢: ٩١٤ أنَّ ابن بابشاذ قال إنَّ الفارسي كان يصرفه.

(٢) شرح الجزولية للشلوبين ٣: ٩٨٦ وللأبذي: باب منع الصرف ص ٢٧٩ [رسالة] وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٧٨٩ [رسالة].

(٣) وأما جمع ... ولم يشبه أصله لأنه لم يعدل»: سقط من ل.

(٤) الأصول ٢: ٩٧ - ٩٨.

(٥) شرح الكتاب ١٢: ٣٥. وسبقه إلى هذا المبرد في المقتضب ٣: ٣٤٥.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٣٠٣.

(٧) معنى الجمعية ... بعد التسمية لذهاب: سقط من ي.

(٨) المقتضب ٣: ٣٤٥.

والصحيحُ مذهب س لأنَّ شبه العِلَة في هذا الباب عِلّة، وللسَّماع الوارد في ذلك؛ ألا ترى أنَّ الأكثر في سَراويلَ أنها مفردة نكرة، وقد مُنعت الصرف لشبهها بالجمع لفظًا، قال الشاعر[1]:

يُمَشِّي به ذَبُّ الرِّيادِ كأنَّهُ ... فَتًى فارِسِيٌّ في سَراويلَ رامِحُ

ولا يقال امتنعَتِ الصرف للتأنيث والعُجْمة - وإنْ ذهبَ إليه بعضهمُ - لأنَّ العُجْمة الجنسيّة لا تَمنع.

وأمّا ذو التأنيث اللازم إذا نُكِّرَ بعد التسمية فإنه لا ينصرف.

وقولُه **إن لم يكن أَفْعَلَ تفضيلٍ مُجَرَّدًا مِن (مِنْ)** فإنه ينصرف قولًا واحدًا؛ لأنه لا يُشبه أصلَه حال أن كان صفةً؛ لأنه لا يُستَعمَل إلا بـ(مِنْ) ظاهرة أو مقدَّرة.

أمّا إذا كانت فيه مِنْ، وسَمَّيت به، فإنه يُمنَع الصرف للوزن والعَلَميّة. فإن نَكَّرتَه امتنعَ الصرف قولًا واحدًا. ويسقط هنا خِلافُ الأخفش لأنه أَشْبَهَ أَصلَه أَيَّما شَبَه؛ ألا ترى أنَّ أَفْعَلَ مِن لا يكون أبدًا غيرَ صفة، وأنت إن لم تَلحظ أصلَه خَرجتَ عن كلام العرب بخلافِ أَحمر، فإنك إن لم تَلحظ أصلَه لم تخرجه؛ ألا ترى أنَّ أَفْعَل يكون اسمًا غيرَ صفة نحو أَفْكَل[2] وأَيْدَع[3]، وهنا يخرج، فيَقوَى هنا شبهُ الأصل.

وقولُه **خِلافًا للأخفشِ في مُرَكَّبٍ تَركيبَ حَضْرَمَوْتَ مختومٍ بمِثل مَفاعِلَ /أو مفاعيلَ أو بذي ألفِ التأنيث** مثالُ ذلك أن تُسَمِّيَ بـ(مَحاريب مَساجد) تجعلهما [٦: ٢٠٥/] اسمًا واحدًا كحَضْرَمَوت، أو بـ(عبد حمراء) و(عبد بُشرى) تجعلهما اسمًا واحدًا مثل

---

(١) هو ابن مقبل. والبيت في ديوانه ص ٤٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١٢: ٣٨ ومقاييس المقصور والممدود ص ٧٠ وفيه تخريجه. الذَّبّ: الثور الوحشي، ويسمى ذبّ الرياد لأنه يرود، أي: يجيء ويذهب، ولا يثبت في موضع واحد. ورامح: ذو رمح.

(٢) الأفكل: الرِّعدة.

(٣) الأيدع: الزعفران.

حَضْرَمَوت، فإنه لا ينصرف في المعرفة، فإن نَكَّرتَه فكذلك لا يَنصرف. قال الأخفش: وهذا ضعيف. وهو الذي اختار المصنف. وحُجّةُ مَن مَنع الصرف أنه قال: لم أَرَ شيئًا من هذا النوع مصروفًا في كلامهم.

وذهب الجمهور إلى أنه ينصرف إذا نُكِّرَ بعد التسمية لأنَّ المانع في مَساجدَ إنما كان بناءَ الجمع؛ وأنت الآن قد صِرتَ في منعه الانصراف إلى التركيب لأنك جَعلتَهما كحَضْرَمَوتَ، وحَضْرَمَوتُ إذا تَنَكَّرَ بعد التسمية انصرف، فكذلك هذا لأنَّ الثاني تنزل منزلة تاء التأنيث، فكما أنَّ صَياقلةً منصرف فكذلك هذا، ولأنَّ المانع أيضًا في (عبد حمراء) و(عبد بُشرى) إنما هو التركيب لا التأنيث اللازم، فإذا نَكَّرته بعد التسمية صرفتَه كما تَصرف المركَّب المنَكَّر بعد التسمية، وهذا هو الذي رَجَّحه الأخفش، وهو قول الجمهور كما تقدَّم.

وقولُه **وله في أحد قَولَيه، وللمبرِّد في هَوازِن وشَراحيل وأَحْمَر** هاتان مسألتان، وهما الجمعُ إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّر بعد التسمية، وأَفْعَلُ الممنوع الصرف وهو وصفٌ إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّر بعد التسمية، وقد استوفينا الكلام عليهما قبلُ، وأنَّ في نحو أَحْمَرَ مُنَكَّرًا بعد التسمية أربعةَ مذاهب، وفي مثل شَراحيلَ مُنَكَّرًا بعد التسمية مذهبان.

وقولُه **وما لم يُمنع إلا مع العَلَميّة صُرف مُنَكَّرًا بإجماع** الذي لا يُمَنع إلا معها هو زيادة الألف والنون في غير فَعْلان فَعْلى، ووزنُ الفعل في غير أَفْعَل فَعْلاء، وما حُمل عليه، والعدلُ في غير العدد، وأُخَرُ، وألفُ الإلحاق، وألف التكثير، والتركيبُ، والعُجْمة، والتأنيثُ، مثالُ ذلك: مررتُ بعثمانَ وعثمانٍ آخَرَ، وبأحمدَ وأحمدٍ آخَرَ، وبعُمَرَ وعُمَرٍ آخَرَ، وبأَرْطَى[1] وأَرْطًى آخَرَ، وبقَبَعْثَرى[2] وقَبَعْثَرًى آخَرَ، وبِمَعْدِي كَرِبَ ومَعْدِي كَرِبٍ آخَرَ، وبإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخَرَ، وبطَلحةَ وطَلحةٍ آخَرَ.

---

(١) الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به.

(٢) القبعثرى: العظيم الشديد.

وسببُ ذلك أنه امتنع الصرف لعِلَّتين إحداهما التعريف، فإذا زال التعريفُ لم يَبق إلا عِلّة واحدة.

وقال بعضُهم[1] في عُمَرَ إذا نُكِّرَ إنه لم يَبقَ فيه شيء من العِلَّتَين لأنَّ العَلَميّة زالت بالتنكير؛ وهو الآن ليس بمعدول لأنَّ العدل لم يَكن في حال العَلَميّة.

وهذا التنوين الذي لحق هذه الأسماءَ هو تنوين الصرف، ولا يُتَوَهَّم أنه تنوين التنكير كالذي[2] في مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخَرَ؛ لأنَّ تنوين التنكير هو الذي يلحق الأسماء المبنيّةَ فَرقًا بين معرفتها ونكرتها، وهذه الأسماء مُعْربة، فاللاحقُ لها تنوينُ الصرف لا تَنوينُ التنكير.

* * *

---

(١) شرح المفصل ١: ١٦٣ [دار سعد الدين].

(٢) كالذي ... لأن تنوين التنكير: سقط من ك.

[٦: ٢٠٦/أ] **يُنَوَّنُ في غير /النصب ما آخرُه ياءٌ تلي كسرةً من الممنوع الصرف، ويُحكَم للعَلَم منه عند يونسَ بحُكم الصحيح إلا في ظهور الرفع، فإن قُلبت الياءُ ألفًا مُنع التنوينُ باتِّفاق.**

ش: هذا الفصل ساقطٌ من بعض النسخ، وقد ثبَت في نسخة بهاء الدين أبي الرجاء سَلَمة الرَّقِّيّ[1] رحمه الله.

قولُه **في غير النصب** يعني في الرفع والجر، تقول: جاءت جَوارٍ، ومررتُ بِجَوارٍ، وهذا أُعَيْمٍ، ومررت بأُعَيْمٍ.

وقولُه **ما آخرُه ياءٌ تلي كسرةً** أَعَمُّ مِن أن يكون جمعًا مُتَناهيًا أو مصغَّرًا مثل جَوارٍ وأُعَيْمٍ، أو فِعلًا مُسَمًّى به نحو يَغْزٍ ويَرْمٍ.

وقولُه **من الممنوعِ الصرف** لأنَّ التنوين الذي دخلَه ليس تنوينَ الصرف، إنما هو تنوين العِوَض، وقد أَوضَحنا ذلك في (فصل التنوين)[2]، وذكَرْنا مِن أيِّ شيءٍ عُوِّضَ هذا التنوين والخلاف فيه.

وقولُه **ويُحكَم للعَلَم منه عند يونسَ بِحُكم الصحيح إلا في ظهور الرفع** يعني أنَّ مذهبه[3] أنَّ الفتحة تظهر في حالة الجر كما تظهر في حالة النصب، فتقول في جَوارٍ وأُعَيْمٍ ويغزو ويرمي إذا سَمَّيتَ بها في حالة الرفع: قام جَواريْ، وقام أُعَيْميْ،

---

(١) سَلَامة بن سليمان بن سلامة الرقي الرافقي بهاء الدين أبو الرجاء النحوي. كان من أجلِّ تلاميذ ابن مالك، توفي سنة ٦٨٠هـ. بغية الوعاة ١: ٥٩٢ - ٥٩٣. ك، ل: أبو المرجأ.

(٢) تقدم هذا في ١٤: ٣٨٩ - ٣٩١.

(٣) الكتاب ٣: ٣١٢.

وقام يَغزيْ ويرميْ، فلا يُنَوّن مطلقًا لا رفعًا ولا نصبًا ولا جرًا، ورأيتُ جَواريَ وأُعَيْميَ ويَغزيَ ويَرميَ، ومررتُ بجواريَ وأُعَيْميَ ويغزيَ ويرميَ.

ووافقَ يونسَ في مذهبه أبو زيد وعيسى بنُ عُمر والكسائيُّ وأهلُ بغداد[1]. وحُجَّتُهم في ذلك أنَّ انصرافَ جَوارٍ قبل أن يُسَمَّى به إنما سببُه نُقصان البناء؛ فإذا سَمَّيتَ به رجلًا امتنع الصرف للعَلَميَّة وشِبه العُجْمة، وإذا سَمَّيتَ به امرأة امتنعَ للتأنيث والتعريف. وإذا امتنعَ صرفُه وجبَ أن يذهب منه عَلَم الصرف، وهو التنوين، وإذا ذهب عادتْ إليه الياءُ التي كانت حُذفت بسببه. وكذلك إذا سَمَّيتَ امرأة بقاضٍ امتنعَ الصرفُ للتأنيث والتعريف. والياءُ ساكنةٌ في جميع ذلك في حالة الرفع لاستثقال الضمة فيها، وتتحرك في حالة الجرِّ لأنَّ علامة الجرِّ في غير المنصرف الفتحة، وهي لا تُستَثقَل في الياء.

واستَدَّل يونسُ على صِحّةِ ما ذهب إليه بقولِ الشاعر[2]:

قد عَجِبتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيا لَمَّا رأَتْني خَلَقًا مُقْلَوْلِيا

فمنعَ يُعَيْليَ الصرف في حال الجرِّ للتعريف ووزن الفعل، وحَرَّكَ الياء بالفتح لخفّتها.

وذهبَ س والخليلُ[3] وأبو عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين[1] إلى أنه يُنَوَّن رفعًا وجرًّا، وتُحذف ياؤه فيهما، ويتمُّ في النصب، ولا يُنَوَّن.

واستَدَلَّ س ومَن أخذ بمذهبه بأنَّ تَنوين جَوارٍ إنما هو تنوينُ عِوَضٍ لا تنوينُ صرفٍ لقِيامه /مَقامَ ما ليس بعَلَمٍ للصرف؛ وهو الياء، فلذلك ثبَت في جَوارٍ وقاضٍ [٦: ٢٠٦/ب]

---

(١) مذهب هؤلاء جميعًا هذا في الأصول ٢: ٩١.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣١٥، وفيه تخريجه، وينسب للفرزدق، وليس في ديوانه. الخلق: البالي، والمراد الذي ضعف لعلوّ سنّه. والمقلولي: الذي يتململ على الفراش حزنًا.

(٣) الكتاب ٣: ٣١٠.

مسمًّى بهما - وإن كانت فيه عِلَّتانِ تَمنعان من الصرف - كما ثبَت التنوين في أَذْرِعاتٍ وإن كانت فيه عِلَّتانِ تَمنعان من الصرف، وهو التأنيث والتعريف، بجعل العرب له في مقابلة النون من جمع المذكر السالم.

وكذلك قاضٍ مسمًّى به امرأة، حُذف منه تنوين الصرف للعَلَمية والتأنيث، وعادت الياء التي كانت حُذفت بسببه، ثم حُذفت الياء منه رفعًا وجرًّا كما حُذفت من جَوارٍ في الحالين قبل التسمية به؛ لأنَّ الياء من قاضٍ قد انضاف إلى ثِقَلها ثِقَلُ الاسم الذي أَوجَب له منعَ الصرف كما أنها من جَوارٍ كذلك؛ ثم عُوِّضَ منها التنوين بعد الحذف كما فعلوا ذلك بِجَوارٍ؛ لأنَّ الياء المحذوفة لثِقَلها وثِقَل الاسم الذي هي فيه إنما تُحذف بشرطِ أن يُعَوَّض منها التنوين؛ ألا ترى أنهم لا يحذفونها مِنَ الجواري ولا جَواريك لتعذُّر تعويضِ التنوين منها، وإظهارُهم الفتحةَ في الياء حالة الجر لخفّتها خطأٌ؛ لأنَّ العرب أَجْرَتْها مُجرى ما يُستَثقَل في الياء - وهي الكسرة - لَمّا كانت مِثلَها علامةَ خفض، فحذفوها لذلك. دليلُ ذلك أنهم لم يقولوا قبل التسمية مررتُ بجواريَ كما قالوا في النصب رأيتُ جَواريَ، ولو كانت الفتحة التي هي علامةٌ للخفض لا تحذف من الياء لخفّتها كما ذهبوا إليه لقالوا ذلك.

وما استدلَّ به يونس لا حُجّةَ فيه لأنه مِن قَبيل ما أُجريَ فيه المعتلُّ مُجرى الصحيح للضرورة كقول الكُمَيْت[1]:

خَريعُ دَواديَ في مَلْعَبٍ ... تَأَزَّرُ طَورًا ، وتُرْخي الإزارا

وقال الفرزدق[2]:

فلو كان عبدُ اللهِ مَوْلًى هَجوتُه ... ولكنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَواليا

---

(١) الديوان ص ١٥٠ [دار صادر] والكتاب ٣: ٣١٦، وفيه تخريجه. الخريع: الليّنة المعاطف. والدوادي: جمع دوداة، وهي آثار الأراجيح.

(٢) الكتاب ٣: ٣١٣، ٣١٣، وفيه تخريجه، وليس في ديوانه.

وزعمَ ابنُ الطَّراوة أنك إذا سَمَّيتَ بـ(يَغْزو) لم تقلب الواو ياء ولا الضمة قبلها كسرة، بل تقول: جاءني يغزو، ورأيتُ يغزوَ، ومررتُ بيغزوَ؛ لأنَّ العَلَم لا يُغَيَّر[1].

وهذا قولٌ مُخالفٌ لِما قَرَّره النحويون، ولو صَحَّ ما ذكَرَه لم يُعربه، ولم يُمنع ما سُمِّيَ به من الصرف إذا كان قبل أن يُسمَّى به منصرفًا؛ لأنَّ هذا على هذا الشكل كان قبل أن يُسَمَّى به. وقولُه «لأن العَلَم لا يُغَيَّر» مِن أينَ عرفَ هذا والمسألةُ قياسيّة؟ لم تُسَمِّ العرب بهذا فتقف على ما فَعلتْ، وإنما قاسه النحويون على ما سمعوا، قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا على القوانين المسموعة عنهم.

والخلافُ المذكور عن يونسَ إنما هو حالة التعريف. وصرَّح أبو عليٍّ أنَّ هذا مذهبُه ومذهبُ من ذكرَ معه في النكرة أيضًا، وقال[2]: «ويونس /وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تُحذف الياء، فقالوا: هنَّ جَواريْ، ومررت بجواريَ، فلم يُنَوِّنوا». وقال[3]: «لم يحذفوا لأنه لا موجب للحذف؛ لأنَّ ثبات الياء يُزيل التنوين، فلم يكن في الكلمة ما يوجب حذف الياء». [٦: ٢٠٧/أ]

قال بعض أصحابنا: هذا وهمٌ من أبي عليٍّ وخطأ، وما أظنُّه أخذ هذا[4] إلا من عموم ما حكاه عن كلام أبي عثمان من قوله[5]: «نظرَ يونس وأبو زيد والكسائي وعيسى بن عُمر إلى جواريَ وبابه»، فرآه في كل شيء. وهذا لا يَصِحُّ إذ هو مصادمة لكلام العرب ولغة القرآن في جَوارٍ وغَواشٍ، ولم يَقُل العرب في مَداعٍ ودَواعٍ ومَرامٍ وصَحارٍ في الرفع والخفض إلا هذا.

---

(١) لأن العلم لا يغير: سقط من ك.

(٢) الإغفال ٢: ٢٦٤ والتعليقة ٣: ١٢٠.

(٣) هذا معنى قوله لا لفظه. الإغفال ٢: ٢٦١ والتعليقة ٣: ١٢١.

(٤) ك: بهذا.

(٥) الإغفال ٢: ٢٦١ والتعليقة ٣: ١٢٠.

قال س[1]: «وسألتُ الخليلَ عن رجلٍ يُسَمَّى بجَوارٍ، فقال: هو في حالة الرفع والجر[2] بمنزلته قبل أن يكون اسمًا». قال[3]: «ولو كان من شأنهم أن يَدَعوا صرفَه لَتَرَكوا صرفه في النكرة». فهذا نصٌّ بأنهم لم يتركوا تنوينه في النكرة. ثم قال س[4]: «وأمّا يونس فكان يَنظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة»، وذكرَ مذهبَه.

وقال الزَّجّاج في شرح هذا الموضع: «يونس يرى أنَّ هذا الحذف والتعويض إنما يكون في الجمع لأنه يُستَثقَل فيه ما لا يُستَثقَل في الواحد». قال: «والفراءُ إذا سَمَّى بجَوارٍ لم يُنَوِّن في المعرفة». قال: ورَدَّ على الخليل بأنه يلزمه أن يَحذف ألفَ أَعمى. ورَدَّ عليه الزَّجّاج بأنها في تقديرٍ حركة، فكأنها حرفٌ متحرك.

ومعنى رَدِّه على الخليل أنه يَرى حذفَ الياء إذا سُمِّيَ وهو حينئذ مفردٌ غيرُ مُنَوَّن؛ فألزَمه أن يَحذف ألفَ أَعمى لأنَّ الألف كالياء، تُحذف للتنوين كما تُحذف الياء. فرَدَّ عليه الزَّجّاج على أصل مذهبه في أنه لا يُقَدّر في ياءِ جوارٍ حركة.

وللفراء أن يقول: والياءُ في جَوارٍ في تقديرِ حركة أيضًا، وأمّا تخطئةُ عبد الله بن أبي إسحاقَ الفرزدقَ في قوله:

.... مَوْلَى مَوالِيا

فليستْ بشيء؛ لأنَّ الشعراء تجيزه في هذا الموضع، أَجْرَوُا المعتلَّ مُجرى الصحيح في عدةِ أبيات، ولا يُعاب شيء استعملتْه العرب في أشعارها.

وقولُه **فإن قُلبتِ الياءُ ألفًا مَنعت التنوينَ باتِّفاق** مثالُ ذلك صحراءُ وصَحارَى وعَذراءُ وعَذارَى، وأصلُه صَحاريُّ وعَذاريُّ، قال الشاعر[5]:

---

(١) الكتاب ٣: ٣١٠.

(٢) الذي في المخطوطات: في حالة النصب والجر. وعبارة الكتاب: في حال الجرّ والرفع.

(٣) الكتاب ٣: ٣١٠، وهذا النص يلي النص الذي قبله بلا فاصل.

(٤) الكتاب ٣: ٣١٢.

(٥) الوليد بن يزيد. سر الصناعة ١: ٨٦، وفيه تخريجه. يغتال: يقطع بسرعة فائقة.

لقد أَغْدُو على أَشْقَـ ـرَ يَغْتالُ الصَّحارِيَّا

ومَن خَفَّفَ فإنه استَثقلَ الياء المشدَّدة في آخر هذا المجموع[1]، والتخفيفُ هو الذي كَثُرَ استعمالُه نحو قول الشاعر[2]:

وعَـذاريكُـمْ مُقَلَّصَـةٌ في دُعـاعِ النَّخِـل تَجْتَـرِمُـهْ

/واستعمالُها على الأصل غيرَ مخفَّفة قليلٌ، فإذا أَتَوْا بها على الأصل لم يُنَوِّنوها، [٦: ٢٠٧/ب] وإذا خَفَّفوا نَوَّنُوا رفعًا وجَرًّا، وفَتحوا نصبًا، فإذا قَلبوا هذه الياء ألفًا لم يُنَوِّنوا كما لم يُنَوِّنوا سكارى، قال الشاعر[3]:

وبَيتِ عَذارَى يومَ دَجْنٍ وَلَجْتُهُ يُطِفْنَ بِجَمّاءِ الْمَرافِقِ مِكْسالِ

* * *

---

(١) ك: في هذا الجموع.

(٢) تقدم البيت في ٢: ١٥٧.

(٣) امرؤ القيس. الديوان ص ٣٤. الدَّجن: إلباس الغيم السماء. ويُطِفْنَ: يُحِطْنَ. وجمّاء المرافق: كثيرة اللحم عليها. والمكسال: البطيئة عن التصرف لغضارتها ونعمتها.

قد يُضافُ صَدرُ المركَّب فيتأثَّرُ بالعوامل ما لم يَعتَلّ، ولِلعَجُز حينئذٍ ما لَه لو كان مفردًا، وقد لا يُصرَف (كَرِب) مُضافًا إليه (مَعْدِي)، وقد يُبنَى هذا المركَّبُ تَشبيهًا بِخَمسةَ عَشَرَ.

ش: **المركَّبُ** الألف واللام فيه للعهد، أي: المركَّبُ الذي يُضاهي لحاق هاء التأنيث على ما ذكر؛ لأنَّ المركَّب يقال باصطلاحات، وإنما يَعني المركَّب تركيبَ الْمَزْج.

وقولُه **فيَتَأَثَّرُ** أي الصَّدر **بالعوامل** مثالُه: هذه بَعْلُ بَكٍّ، ورأيتُ بَعْلَ بَكٍّ، ومررتُ بِبَعْلِ بَكٍّ.

وفي قوله **قد يُضاف** إشارةٌ إلى تقليل ذلك، ولم تُحْكَ الإضافةُ عن العرب من هذه الأسماء إلا في: حَضْرُ مَوتٍ، ومَعْدِي كَرِبٍ، وبَعْلُ بَكٍّ.

وأمّا (قالي قَلا) فلم يَحفظ فيه الأخفشُ الإضافةَ، ولذلك قال: مَن جَعل قالي قَلا اسمًا واحدًا مِن غير ضَمٍّ أحدِهما إلى الآخر قال في تصغيره قُلَيْقِل، وقُلَيْقِيل إن عَوَّضَ لأنه يَطرح الزوائد. ومَن جعلَ الأولَ مضافًا إلى الثاني قال قُوَيْلِي قَلا، وكذلك مَن جعلهما اسمين اسمًا واحدًا، فلو سَمع الأخفشُ إضافةَ قالي إلى قَلا لم يَجُز عنده أن يكون قالي قَلا اسمًا واحدًا.

وزعمَ السيرافيُّ أنك إذا أضفتَ قالي إلى قَلا، وجعلتَ قَلا اسمَ موضع، نَوَّنتَه، قال[1]: «والأكثرُ ترك التنوين». إلا أنه لم يُصَرِّح بأنَّ التنوين مسموعٌ من العرب، فاحتملَ أن يقول ذلك بالقياس.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٢.

وقولُه **ما لم يَعتَلّ** يعني فلا يتأثّر صدره بالعوامل نحو: قام مَعْدِيْ كَرِبٍ، ورأيتُ مَعْدِيْ كَرِبٍ، ومررتُ بِمَعْدِيْ كَرِبٍ، وهذه قالِي قَلا، وحللتُ قالِيْ قَلا، ومررتُ بِقالِيْ قَلا. وكذلك يكون أيضًا ساكنًا إذا أعرَبْتَه إعرابَ ما لا ينصرف بخلاف ما إذا كان صحيحًا؛ فإنه مبنيٌّ على الفتح. وإنما بَقيتِ الياءُ ساكنةً أَضَفتَ أو لم تُضِفْ، أمّا في حال ألّا تضاف فتَشبيهًا بياء دَرْدَبِيْس[1] لأنها صارت بالتركيب وسطًا، وزالت عن كونها حرفَ إعراب.

وفي (البسيط): «إن كان آخرُ الاسم الأول ياءً فيجوز فتحُها على الأصل كغازية؛ ومنهم من يُسكن، وهو الأكثر، شَبَّهَ الياءَ بياءِ عَنْتَرِيْس[2] وواوِ عَيْضَمُوز[3] لأنها في وسط كلمة، فتسكن، ويكون الاسمان في حكم الشيء الواحد. وقد يُسكن الصحيح تنبيهًا على هذا /كما في باذِنْجانة على رأيٍ، فتسكن النون» انتهى. [٦: ٢٠٨/أ]

وفي شرح س لأبي الفضل البَطَلْيَوسيّ، وقد ذكر مَعْدِيْ كَرِبَ وقالي قَلا، قال: «وإذا أَضَفتَ فَتَحتَ الياء في النصب، وسَكَّنتَها في حالتي الرفع والجرّ. وأمّا مَن رأى تسكينَها في حال الإضافة فقال: كان القياس أن تُفتح في حال النصب كما تُفتح في: رأيتُ قاضيَ المدينة، إلا أنهم لَمّا كانوا يُسَكِّنونها نَصبًا في الاضطرار تَشبيهًا لها بالألف مِن حيثُ كانت مُعَرّاةً مِنَ الحركة رَفعًا ونَصبًا في فصيح الكلام كما الألف مُعَرّاة منها أَلزَمُوها الإسكان في هذه الأسماء نصبًا؛ ولأنها لا تُفتَح حالة التركيب فكذلك لا تُفتَح حالة الإضافة تشبيهًا لفتحة الإعراب بفتحة البناء».

وقولُه **ولِلْعَجُزِ حينَئذٍ ما له لو كان مفردًا** أي: له مِنَ الصرفِ وعَدَمِه ومِن ظُهور الإعراب وتقديرِه الحُكمُ الذي له لو لم يكن مضافًا إليه شيء، فمثالُ المصروفِ مَوْتٌ مِن حَضْر مَوْتٍ، ومثالُ غير المصروف هُرْمُزُ من رام هُرْمُزَ.

---

(١) الدردبيس: الشيخ الهرم.

(٢) العنتريس: الناقة الوثيقة الخلق الصلبة.

(٣) العيضموز: الناقة الضخمة التي منعها الشحم أن تحمل. ل، ي: عيصمود.

وقولُه **وقد لا يُصْرَفُ كَرِب مضافًا إليه مَعْدي** إذا قلت مَعْدِيْ كَرِبَ بفتح الباء احتمل وجهين: أحدهما أن يكون كَرِب ممنوع الصرف، وإليه ذهب س[1] والفارسيُّ[2]. والوجه الثاني أن يكون مركبًا مبنيًّا على الفتح على لغةِ مَن بَنى هذا النوع من المركَّب. وإلى تجويز هذين الوجهين ذهب السيرافيّ[3].

والصحيحُ الوجهُ الثاني لأنَّ مَنْعَ صرفِ كَرِب لا يُتَصَوَّرُ إلا على أن تُضيف إليه الأول؛ ويكون كَرِب مؤنثًا، وما حُكي عن بعض العرب أنه يُضيف ويَصرف كَرِبًا يدلُّ على أنَّ كَرِبًا ليس مؤنثًا؛ إذ لو كان مؤنثًا لَمَا جاز صرفُه لأنه ثلاثيٌّ متحركُ الوسط.

ومَعْدي: مَفْعِل، وكان قياسه أن يقال مَعْدًى بفتح الدال لأنَّ مَفْعَلًا من نحو عَدا يَعْدُو إنما يكون بفتح العين نحو مَغْزًى ومَلْهًى في المصدر والزمان والمكان، فبناؤه على مَفْعِلٍ إنما هو على طريقة الشذوذ.

وقوله **وقد يُبْنَى هذا المركَّبُ تَشبيهًا بِخَمْسَةَ عَشَرَ** إذا بنيت هذا النوع فتحت آخر الجزء الأول وآخر الجزء الثاني، فتقول: هذه حَضْرَمَوْتَ، ورأيت حضرَموتَ، ومررت بحضرموتَ، إلا إن كان آخر الجزء الأول ياء فلا تظهر فيه الفتحة نحو مَعْدِي كَرِب.

وهذا الذي ذكرَ المصنفُ مِن بناء هذين الاسمين كبناء خمسةَ عشرَ فيه خلاف: ذهب جماعة من النحويين إلى أنه لا يجوز فيه البناء. والصحيحُ جوازه، حكى أبو سعيد السيرافيُّ[3] أنَّ العرب تبني مَعْدِيْ كَرِبَ، وأنشد الجوهريُّ[4]/: [٦: ٢٠٨/ب]

---

(١) الكتاب ٣: ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٣٠٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٢.

(٤) البيت للأعشى. الديوان ص ٩٣ والمسائل الحلبيات ص ٣٥٢ والصحاح (قدم) ٥: ٢٠٠٨، وفيه: شاهبورُ. به: أي بالحَضْر المذكور في البيت الذي قبله، وهو قصر كان بجبال تكريت بين دجلة والفرات بناه الضيزن، وهو رجل من قضاعة. وشاهبور: هو شاهبور بن هرمز، وهو مركب من شاه أي ملك، وبور أي ابن. والقدم: جمع القَدُوم، وهي التي يُنحت بها.

أَقامَ بِهِ شاهَبُورَ الجنو دَ حَولَينِ تَضرِبُ فيهِ القُدُمْ

فبنى شاهَبُورَ على الفتح، ولا فرقَ بين شاهَبُورَ ورامَهُرْمُزَ ومارَسَرْجِسَ.

والصحيحُ أنَّ بَعْلَبَكّ ومِثلَه من المركَّب الذي لم يَتَضَمَّن معنى الحرف، ولم يكن في موضع الحال كشَغَرَ بَغَرَ[١]، ولم يتركَّب مِن اسمٍ وصوتٍ كعَمْرَوَيْهِ، يجوز فيه ثلاثة أوجه: البناءُ تَشبيهًا بخمسةَ عَشَرَ، وبناءُ الأول وجعلُ الإعراب في آخرِ الثاني تَشبيهًا له بما في آخره تاءُ التأنيث، وإعرابُ الاسمين معًا وإضافةُ الأول إلى الثاني تشبيهًا بالمضاف والمضاف [إليه][٢].

وفي (البسيط): «قال الأخفش: ومِن العرب مَن يُضيف هذا كلّه. يريدُ أنَّ جَرَيان الإضافة فيها جَرى مَجرى منع الصرف. وأمّا س فلم يُطلِق. وأمّا البناء فليس مُطَّردًا عند عامّة البصريين والكوفيين لأنه لا مُوجِب له إلا تقديرُ الافتقار؛ وهو ضعيف. وقد قال س[٣]: «ونحو ذلك من كلامهم كثيرٌ» أشارَ إلى تركيب البناء مطلقًا. ومِنَ النحويين مَن جوَّزَ ذلك» انتهى.

وما كان مِن المركَّب غيرَ ما ذكرناه، وكان متصرفًا، يُستعمَل في موضعِ رفعٍ ونصب وجرٍّ كخَمسةَ عَشَرَ ونحوه من الأعداد المركَّبة؛ فإذا سَمَّيتَ به فلَكَ إقرارُه على تركيبه، ولك إعرابُه إعرابَ ما لا يَنصرف، فمَنَعته الصرف للتركيب والعَلَميّة، وإن نَكَّرتَه صَرَفتَه. ولك أن تُعرب كلًّا مِنَ الاسمين إعرابَ المضاف والمضاف إليه لِزوالِ مُوجِب البناء، وهو تَضَمُّنُ معنى الحرف بانتقاله إلى العَلَميّة في الحالين.

وإن كان المركَّبُ غيرَ مُتصَرفٍ بأن لَزِمَ حالةً واحدة كالنصب على الحال أو على الظرف لم يُلتَزَم فيه التركيب؛ بل بعضُ العرب يجعلُه بمنزلةِ اسمٍ واحد، وبعضُهم

---

(١) القوم فيها شغرَ بغرَ: أي متفرقين.

(٢) إليه: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) لم أقف على قوله بهذا اللفظ، والمسألة في الكتاب ٣: ٢٩٦ - ٣٠٧.

يُضيف الأول إلى الثاني، فإذا سَمَّيتَ بشيءٍ مِن هذا أَضَفتَ الأول إلى الثاني، ولم تُبْقِه على تركيبه، وذلك نحو بَيْتَ بَيْتَ، وصَباحَ مَساءَ، فتقول: جاءني بيتُ بيتٍ، وصباحُ مساءٍ، ورأيتُ[1] بيتَ بيتٍ، وصباحَ مساءٍ، ومررتُ ببيتِ بيتٍ، وصباحِ مساءٍ.

وفي (البسيط): «وإذا سَمَّيتَ بشيءٍ مِن ذلك فإنها تَرجع إلى الإضافة على رأيِ س[2] لأنها هي الأصل عند عدم الجارّ. ولا يَبعُد عندي التركيب والبناء، وذهبَ إليه بعضُ النحويين في كلّ هذه الأنواع» انتهى.

فرع: إذا كان المركَّب أعجميًّا نحو (فَنّ خُسْرُ) اسم عَضُد الدولة - وفَنًّا: الذهبُ، وخُسْرُ: القصب بلغة الدَّيْلَم - فقال بعض أصحابنا: يجوز فيه التركيبُ، وبناؤهُ كخمسةَ عشرَ، وإعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف، والإضافةُ. إذا أضفتَ ف(خُسْرٌ) منصرف؛ لأنَّ الأعجميَّ الثلاثيَّ مصروفُ إلا أن يكون على ما يختصُّ بالفعل كضُرِب، أو ما يَغلِب فيه كيَجِدُ، أو يكون فيه ثلاثُ عِلَلٍ ك(ماه) و(جُور). و(فَنًّا)[3] هذا الاسم في شعر المتنبي[4] /وغيره بالفتحِ على التركيب، والضمِّ اتِّباعًا [٦: ٢٠٩/أ] للعَجَم وتركِ اللفظة على استعمالهم. وهذا هو الوجه عند س[5] والأصل إلا أن يُستعمَل تغييره في لسان العرب، فيَتَّبعها في ذلك. وقولُ الحريري[6] في شَطْرَنْج: ينبغي

---

(١) ورأيت بيت بيتٍ وصباح مساءٍ: سقط من ي.

(٢) الكتاب ٣: ٣٠٣.

(٣) في المخطوطات: وقيد.

(٤) الفسر ٣: ٢٧١، وفيه قوله:

لَو أَنَّ فَنّا خُسْرَ صَبَّحَكُم ... وَبَرَزتِ وَحدَكِ عاقَهُ الغَزَلُ

وقال: أَبا شُجاعٍ بِفارِسٍ عَضُدَ الدَّوْ ... لَةِ فَنّا خُسْرو شَهَنشاها

الفسر ٣: ٧٦٣.

(٥) الكتاب ٣: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦) درّة الغوّاص ص ١٧٦ - ١٧٧. وفي الارتشاف ٢: ٨٦٧: الجرمي.

أن يُكسَر أوَّله ليكون كجِرْدَحْل[1]، وفي سُوْسَن[2] ينبغي أن يُفتح مثل كَوكب - خطأٌ وجهلٌ بما اعتمد عليه س. و(خُسْر)[3] منهم مَن أَنشَدَه بواوٍ بعد الراء، وكذا ضبطه أبو مروان بن حَيّان[4] بخطه: خُسْرُو. وقَيَّدَه الزُّبَيدي: خُسْرُهْ، بالهاء وضَمِّ الراء بلا واو.

* * *

(١) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٢) درّة الغوّاص ص ١٧١.

(٣) انظر القولين فيه في إسفار الفصيح ٢: ٦٢٧، وهو أصل كِسرى.

(٤) حيان بن خلف بن حسين أبو مروان القرطبي [٣٧٧ - ٤٦٩هـ] مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية، أديب مؤرخ محدّث نحويّ، كان فصيحًا بليغًا، من تصانيفه: المقتبس في تاريخ الأندلس. جذوة المقتبس ص ١٨٨ والصلة ١: ١٥٠ - ١٥١ وسير أعلام النبلاء ١٨: ٣٧٠ - ٣٧٢.

العدلُ المانعُ مع الوَصفيّة مَقصورٌ على أُخَرَ مُقابِلِ آخَرِين.

ش: أُخَرُ جمعُ أُخْرى تأنيثِ آخَرَ، وآخَرُ مِن باب أَفْعَلَ الذي للتفضيل، فقولُك مررتُ بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ فمعناه أنه أَحَقُّ بالتأخُّر مِن زيد في الذِّكر، وصار أحقَّ بالتأخُّر إذ كان الأول اعتُني به، فقُدِّم في الذِّكر. وكان حقُّه أن تلزمه مِنْ في حالة التنكير، ولا يُثَنَّى ولا يُجمَع، فيكون كأفْعَلِ التفضيل غيرِه إذا كان نكرة، لكنَّه لَمّا كان لا يُستعمل في ابتداء، لا يقال مررتُ برجلٍ آخَرَ كما تقول مررتُ بأفضلَ من زيدٍ، إنما يتقدَّمه شيء يصلح أن يكون بعده - استَغنى عن مِن، فحُذفت، ولَمّا حُذفت مِنه مِنْ صار مُشْبِهًا لِأفْعَلِ التفضيل الذي فيه الألف واللام؛ ألا ترى أنه إذا كانت فيه الألف واللام لا يؤتى بعده بـ(مِنْ)، وهذا يُثَنَّى ويُجمَع ويُؤَنَّث، فحُمل هذا عليه، وعُدِلَ عَمّا كان حقُّه أن يُلتَزَم فيه من الإفراد والتذكير، فقيلَ آخَرُ وآخَران وآخَرونَ وأَواخِرُ وأُخْرى وأُخْرَيانِ وأُخَرياتٌ وأُخَرُ، كما قيل في أفْعَلِ التفضيل إذا كانت فيه الألف واللام، فـ(أُخَرُ) على هذا معدولٌ عن اللفظ الذي كان المسمَّى أحقَّ به - وهو آخَرُ - وكان الإفرادُ أحقَّ لاطِّراده في نظائره، وهي كل أَفْعَلَ يُراد بها المفاضلة في حال التنكير.

وجرتْ عادة النحاة أن يقولوا في أُخَرَ إنها معدولة عن الألف واللام، يَعنون أنها حُكم لها بحُكم ما فيه الألف واللام من أفعل التفضيل من حيث إنها تُثَنَّى وتُجمَع وتؤنَّث كهي كما قدَّمناه؛ وإلا فكيف يقال إنها معدولة عن الألف واللام وهي نكرة، والذي فيه الألف واللام معرفة. فتحريرُ القول فيها أنها مُنعت الصرف للوصف والعدول عن لفظ آخَرَ لأنها نكرة، وأَفْعَلُ التفضيل إذا كان نكرةً التُزم إفراده على ما بيَّنّاه، ويكون إذ ذاك هذا العدل صحيحًا لِأنَّا عَدَلنا عن نكرة إلى نكرة.

وزعمَ الأخفشُ أنَّ آخَرَ ليس مِن باب أفْعَلِ التفضيل؛ لأنك إذا قلت مررتُ برجلٍ أفضلَ مِن زيد فقد /شاركَه في الفضيلة، وزادَ عليه أنه أفضلُ منه، وأنت إذا [٦: ٢٠٩/ب] قلتَ مررتُ بزيدٍ وبرجلٍ آخَرَ فلم يشارك الرجل زيدًا في التأخُّر وزاد عليه بأنه أكثر تأخُّرًا منه. قال: وإنما يُريد إذا قال مررتُ بزيدٍ ورجلٍ آخَر، أي: ورجلٍ ثانٍ، وكذلك إذا قلت: قام رجلانِ ورجلٌ آخَرُ، معناه: ورجلٌ ثالث، لكنه شُبِّهَ بأَفْعَلَ مِن جهة أنه لا يَستغني عن غيره كما أنَّ أفْعَلَ مِنْ لا يَستغني عن المفضول، فعُومل مُعاملتَه إذا دخلتْه الألف واللام، فثُنِّيَ وجُمع وأُنِّثَ كما فُعِلَ ذلك بأفْعَل المفاضلة إذا كانت فيه الألف واللام.

ومنع أُخَر من الصرف للوصف والعدل عن الألف واللام، وذلك أنه لَمّا أُجرِيَ مُجرى أفْعَلِ التفضيل وثُنِّيَ وجُمع وأُنِّثَ كان ينبغي له أن يُستَعمَل بالألف واللام إجراءً له مُجرى ما أشبهه؛ لكنَّهم عَدَلوا به عن ذلك ، واستَعمَلوه بغير ألفٍ ولامٍ لِيَتَبَيَّنَ أنه ليس مِن بابِ أفْعَل.

وقولُ المصنف **مُقابِلِ آخَرِينَ** احترازٌ مِن أُخَرٍ جَمع أُخْرَى بمعنى آخِرةٍ تأنيثِ آخِرٍ؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾[1]، فإنَّ جمع أُخرى هذه يكون أيضًا على أُخَرٍ، وهو مصروف لأنه غير معدول، ذكره الفراء.

والفرقُ بينهما أنَّ أُخْرى أُنثى آخَرَ لا تدلُّ على الانتهاء كما لا يدلُّ عليه مذكَّرُها؛ فلذلك يُعطف عليهما أمثالُهما في صنف واحد، فتقول: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ وآخَرَ وآخَرَ. وأُخْرى بمعنى آخِرة تدلُّ على الانتهاء كما يدلُّ عليه مذكَّرُها الذي هو آخِر، فيدلُّ على منتهى التأخُّر، ولذلك يُقابَلُ بالأوَّل، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[2]، و﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ أي: لآخِرِهم، ولا يمكن أن يُوضع هنا

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٣٨.

(٢) سورة الحديد: الآية ٣.

الآخَر مُقابِل الأَوَّل ولا الأُخْرى مؤنَّثُه لأنَّ المقصود هو الانتهاء، ولا يدل على ذلك لِما ذكرْنا مِن جواز العطف عليه وامتناعِ ذلك في آخرٍ وآخِرةٍ وأُخْرى التي هي بمعنى آخِرة.

ص: وعلى مُوازِن فُعَال ومَفْعَل مِن عشرة وخمسة فدونَها سماعًا، وما بينهما قياسًا، وفاقًا للكوفيين.

ش: هكذا ثبَت في بعض النسخ، وثبَت في بعضها «وعلى مُوازِن فُعَال ومَفْعَل مِن عشرة وواحِد إلى خمسة، ولا يُقاس عليهما إلى التسعة خلافًا للكوفيين» ففي النسخة الأولى وافقَ الكوفيين، وفي النسخة الأخرى خالفَهم.

وأفهمَ كلامُ المصنف أنَّ المسموع من ذلك عند الفريقَين عُشَارُ ومَعْشَرُ وخُمَاسُ ومَخْمَسُ ورُبَاعُ ومَرْبَعُ وثُلاثُ ومَثْلَثُ وثُنَاءُ ومَثْنَى وأُحَادُ ومَوْحَدُ، وأنه لم يُسمَع مِن ستة وسبعة وثمانية وتسعة شيءٌ مِن فُعَالَ ولا مَفْعَلَ، وأنَّ الكوفيين قاسُوا ما لم يُسمَع على ما سُمِع، فقالوا بالقياس سُدَاسُ ومَسْدَسُ وسُبَاعُ ومَسْبَعُ وثُمَانُ ومَثْمَنُ وتُسَاعُ /ومَتْسَعُ. [٦: ٢١٠/أ]

وللناس في هذا المعدول ثلاثة مذاهب[(١)]:

منهم مَن قال: نقتصر على مَورِد السماع، ولا نَقيس ما لم يُسمَع على ما سُمِع؛ لأنَّ في ذلك إحداثَ لفظٍ لم تتكلَّم به العرب، وهو مذهب البصريين.

ومنهم مَن قال: نَقيس ما لم يُسمَع على ما سُمِع مِن ذلك لوضوحِ طريقِ القياس فيه، وهو مذهب الكوفيين.

ومنهم مَن فصَّل، فأجازَ القياسَ على ما سُمع مِن فُعَال لكثرته، واقتَصر على ما سُمع من مَفْعَل، ولم يَقِس عليه لِقِلَّتِه.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١: ٩٥ - ٩٦ وحواشيه.

والصحيحُ أنَّ البناءين مَسموعانِ مِن واحد إلى عشرة، حكى أبو عمرو إسحاق بن مِرار الشَّيبانيُّ مَوْحَدَ إلى مَعْشَرَ، وحكى[1] أبو حاتم في (كتاب الإبل)، ويعقوبُ بن السِّكِّيت أُحَاد إلى عُشَار[2]، ولا التفاتَ إلى قول أبي عُبيدة في (الْمَجاز)[3]: «لا نَعلَمُهم قالوا فوقَ رُبَاع»، فمَن علِم حُجّة عليه، ومِمّا جاء مِن ذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[4]، وأنشدَ أبو عبيدة في كتاب (مقاتل الفرسان)[5]:

ولقد قَتَلتُهُمُ ثُناءَ ومَوْحَدًا ... وتَرَكْتُ مُرَّةَ مثلَ أمْسِ الدابِرِ

وقال الكُمَيت[6]:

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حتى رَمَيْـ ... ـتَ فوقَ الرِّجالِ خِصالًا عُشَارا

وقال الشاعر[7]:

هَنيئًا لِأَرْبابِ البُيوتِ بُيُوتُهُمْ ... ولِلآكِلِينَ التَّمرَ مَخْمَسَ مَخْمَسَا

وقال الهُذَليُّ[8]:

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٣٧٩.
(٢) كتاب الألفاظ ص ٤٣٦ عن أبي عمرو. وهو الشيباني.
(٣) مجاز القرآن ١: ١١٦.
(٤) سورة فاطر: الآية الأولى.
(٥) البيت لصخر بن عمرو بن الشَّريد السُّلَميّ أخي الخنساء. مجاز القرآن ١: ١١٥ وأدب الكاتب ص ٥٦٧، وآخره في المجاز: الْمُدْبِرِ.
(٦) الديوان ص ٢٢٧ [دار صادر] ومجاز القرآن ١: ١١٦ والخزانة ١: ١٧٠ - ١٧٢ [٢٢]. يستريثونك: يجدونك رائثًا أي بطيئًا. ورميت: زِدت.
(٧) لم أقف عليه في مصادري. (وقال الشاعر ... مخمسا) موضعه في ك بعد قوله الآتي (انتهى).
(٨) هو عمرو ذو الكَلْب. شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٧٠. ونسب البيت في مجاز القرآن ١: ١١٥ لصخر الغَيّ الهذليّ. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١: ٢٢٥، ٢: ٤٤٦ وشرح القصائد السبع ص ٣٧٤ وإيضاح الشعر ص ٥٦٦ والإغفال ٢: ١٥١. ويروى صدره: أَحَمَّ اللهُ ذلك من لقاءٍ. مَنَتْ لك: قدَّرت لك. والمنايا: الأقدار.

مَنَتْ لكَ أنْ تُلاقِيَني الْمَنايا أُحَادَ أُحَادَ في شَهرٍ حَلالِ

ويُروى: في الشَّهرِ الحلال[1]. وقال[2]:

تَرى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحتَ لَبانِهِ أُحَادَ ومَثْنَى أَصْعَقَتْها صَواهِلُهْ

وقال آخر[3]:

ضَرَبْتُ خُماسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ أَدارَ سُداسَ أَلّا يَسْتَقيما

وقال ساعدةُ بن جُؤَيَّة[4]:

وعاوَدَني دِيني ، فَبِتُّ كأنَّما خِلالَ ضُلوعِ الصَّدرِ شِرْعٌ مُمَدَّدُ

ولكنَّما أَهلي بِوادٍ أَنيسُهُ ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

وأَنشدَ خَلَفٌ الأحمرُ أبياتًا بَنى فيها قائلُها فُعَالًا من أُحَادَ إلى عُشَارَ، وهي[5]:

قُلْ لِعَمْرٍو يا بْنَ هِندٍ لو رأيتَ القومَ شَنَّا

لَرَأَتْ عَيناكَ مِنهُمْ كُلَّ ما كنتَ تَمَنَّى

إذْ أَتَتْنا فَيْلَقٌ شَهْـ ـباءُ مِنْ هَنَّا وهَنَّا

---

(١) في المخطوطات: الحرام، والتصويب من شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٧٠.

(٢) هو ابن مقبل يذكر فرسًا. الديوان ص ١٨٦ والحيوان ٧: ٢٣٣ وإصلاح المنطق ص ٢٠٥. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٢٥٥. ويروى: فُرادى ومَثْنى، وفُرادى وشَتَّى. النعرات: جمع النُّعَرة، وهو ذباب ضخم أزرق العين أخضر، له إبرة في طرف ذنَبه يَلسَع بها ذوات الحافر خاصّة. واللبان: الصدر أو وسطه. وأصعقتها: قتلتها. ك، ي: أضعفتها.

(٣) البيت بلا نسبة في الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٣٧٩.

(٤) تقدم البيتان في هذا الجزء ق ١٨٠/ب من الأصل.

(٥) الأبيات في درة الغوّاص ص ١٧٧، وعنه في الخزانة ١: ١٧٠ - ١٧١. شنّ: قبيلة. والفيلق: الجيش، وأنّثه باعتبار القبيلة. وهَنّا: اسم إشارة للقريب. ودوسر: كتيبة للنعمان بن المنذر. والملحاء: كتيبة أيضًا لآل المنذر.

وأَتَـــتْ دَوْسَـــرُ والْمَلْـــ ـــحاءُ سَـــيْرًا مُطْمَئنًّـــا

/ومَضـى القـومُ إلى القَـو مِ أُحَــــادًا وأُثُـــــنَّى [٦: ٢١٠/ب]

وثُلَاثًـــــا ورُبَاعًـــــا وخُمَاسًـــــا فاطَّعَنَّـــــا

وسُدَاسًـــــا وسُـــــبَاعًا وثُمَانًـــــا فاجْتَلَـــــدْنا

وتُسَـــــاعًا وعُشَـــــارًا فأَصَـــــبْنا وأُصِـــــبْنا

وصرفُ الشاعر فُعَالَ في جميع ذلك للضرورة، وتحريفُه ثُنَاءَ إلى أُثُنّا ضرورة أيضًا.

وفي (البسيط): «الألفاظُ المعدولة في العدد ثلاثةٌ: مَفْعَلُ وفُعَالُ وفُعْلان[١] نحو أُحَاد ومَوْحَد ووُحْدان، وقال[٢]:

.... قاموا إليه زَرافاتٍ ووُحْدانا»

انتهى.

وقولُ المصنف إنَّ المانع في هذا من الصرف العدلُ والوصفُ قد تقدَّم الكلام في معنى العدل؛ وتقدَّم أنَّ المانع في هذه من قول الفراء[٣] إنه التعريف والعدل، وقد أَبطَلْنا ذلك.

ولم يُستَعمل هذا المعدول في العدد إلا نكرةً خبرًا نحو قوله - ﷺ - (صلاةُ الليل مَثْنى مَثْنى)[٤]، أو صفةً كقوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٥]، أو حالًا نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٦].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١: ٩٦.
(٢) تقدم في ٩: ٣٣٩.
(٣) معاني القرآن ١: ٢٥٥.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوتر ٢: ١٢.
(٥) سورة فاطر: الآية الأولى.
(٦) سورة النساء: الآية ٣.

وقد جاءت فاعلةً مضافةً إلى معرفة، قال الشاعر[(١)]:

وخَيـــلٍ كَفاهـــا ، ولم يَكْفِهـــا   ثُنـــاءُ الرِّجـــالِ ووُحْـــدانُها

ومجرورةً نحو قول امرئ القيس[(٢)]:

....   بِمَثْنَى الزِّقاقِ الْمُتْرَعاتِ وبالجُزُرْ

وذلك قليل.

ص: ولا يجوز صرفُها مذهوبًا بها مذهبَ الأسماء، خلافًا للفرَّاء،[(٣)] ولا منكرة بعد التسمية بها خلافًا لبعضهم.

ش: ثبَت في نسخة «صَرفُهما مذهوبًا بهما على التثنية» يريد مَفْعَل وفُعَال، وتقدَّم مِن قول الفراء إنَّ هذه الأسماء التي هي في العدد معدولة أنها امتَنَعَت الصرفَ للعَدل والتَّعريف بِنِيّة الألف واللام؛ وأنَّ الذي مَنع من ظهور الألف واللام كونُها في نِيّة الإضافة؛ ولذلك عنده لا تَدخلها الألف واللام، ولا تضاف، فهي بخلاف ما عُدِلَتْ عنه، فإنها تَدخُلها الألف واللام، وتضاف، فيقالُ: الثَّلاثةُ والثَّلاثُ وثَلاثُ نِسوةٍ وثَلاثةُ رِجالٍ.

قال الفراء[(٤)]: «ومن جعلها نكرة، وذهب بها إلى الأسماء، أَجراها، تقول العرب: ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ، وثُلاثًا ثُلاثًا، وقال الشاعر[(٥)]/: [٦: ٢١١/أ]

---

(١) لم أقف عليه في مصادري.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ١٨١/أ من الأصل.

(٣) زيد هنا في التسهيل ص ٢٢٢ عن بعض النسخ: «ولا مسمًّى بها، خلافًا لأبي عليّ وابن بَرهان».

(٤) معاني القرآن ١: ٢٥٤.

(٥) البيت الأول في المحيط في اللغة (هيب) ٤: ٨٠ منسوبًا للعباس بن مرداس. وليس في ديوانه. وفيه: «فإن الغلام المستهاب». والمستهاب: المدعوّ بقتله يقولون يا لَفلان يكون عليه. وفي معاني الفراء: «بأربعة منهم ... وساد مع الإظلام». والبيتان في تنقيح الألباب ص ٣١٦، وفيه: لأربعة منكم ... مع الإظلام.

فإنَّ الغُلامَ الْمُسْتَهامَ بِذِكرِهِ قَتَلْنا بهِ مِن بينِ مَثْنَى ومَوْحَدِ
فأَربعةٌ منهم ، وآخَرُ خامِسٌ وسادٍ مع الأحلامِ في رُمْحِ مَعْبَدِ»

قال[1]: «ووجهُ الكلام ألّا تُجرى، وأن تُجعَل معرفة لأنها مصروفة». يعني بقوله (مصروفة) أي معدولة.

وقولُه **ولا مُنَكَّرةً بعدَ التسميةِ خلافًا لبعضهم** إنما امتنع الصرف عند الجمهور لِشَبَهِه بأصله مِن جهة أنَّ اللفظ في الحالين واحد، وأنه نكرة كما أنه قبل التسمية كذلك. ومَن صرف أَحمرَ إذا نُكِّر بعد التسمية به فقياس قوله أن يَصرف هذه الأسماء المعدولة في العدد إذا نُكِّرت بعد التسمية.

ص: والمانعُ مع شِبه العَلَميَّة أو الوَصفيّة في فُعَل توكيدًا.

ش: قولُه **والمانعُ** معطوف على قوله في أول الفصل: **العدلُ المانعُ مع الوصفيّة**، كأنه قال: والعدلُ المانعُ مع شِبه العَلَميّة أو الوَصفيّة.

وهذا الذي ذكرَه هو جُمَعُ وكُتَعُ وبُصَعُ وبُتَعُ، وهي جمعُ جَمْعاءَ وكَتْعاءَ وبَصْعاءَ وبَتْعاءَ.

فأمّا جِهةُ العدل فيها فلأنها مِن حيثُ مُذَكَّرُها أَفْعَلُ نحو[2] أَجْمَع وأَكْتَع وأَبْصَع وأَبْتَع ومؤنثها فَعْلاء قياسُها أن تُجمع على فُعْل؛ وكذلك مُذَكَّرُها لأنَّ قياس أَفْعَل فَعْلاء أن يُجمع مذكَّرُه ومؤنثه على فُعْلٍ نحو أحمرَ وحُمْرٍ وحَمْراءَ وحُمْرٍ، فكان قياس هذه جُمْعٌ وكُتْعٌ وبُصْعٌ وبُتْعٌ. ومِن حيثُ هي اسمٌ لا صفةٌ قياسُها أن تُجمع على فَعالَى كصَحارَى، فيقال جَماعَى وكَتاعَى وبَصاعَى وبَتاعَى. ومِن حيثُ إنَّ مُذَكَّرَها يُجمع بالواو والنون قياسُها أن تُجمع على فَعْلاوات؛ لأنَّ كلَّ ما جُمِع بالواو والنون مُذَكَّرُه فقياسُ مؤنَّثِه أن يُجمع بالألف والتاء.

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٥٥.

(٢) نحو: ليس في ل. وينبغي أن يكون: وهو.

فإن قلتَ: عن أيِّ شيءٍ هي معدولةٌ مِن هذه الأوجه الثلاثة؟

قلتُ: كلها مَقُولٌ منقول، فكونُها معدولةً عن فُعْلٍ هو قولُ الأخفش(١) والسيرافيِّ(٢) واختيارُ ابن عصفور، قال(٣): «لأنَّ العدل عن فَعالَى لم يَثبُت في موضعٍ من المواضع، وثبَت العدل عن فُعْلٍ إلى فُعَل، قالوا: ثلاثٌ دُرَعٌ(٤)، وهو جمع دَرْعاء(٥)، وكان القياس دُرْعًا». وكونُها معدولةً عن فَعْلاوات هو اختيار المصنف(٦).

والذي نختاره أنَّ جُمَعَ معدولٌ عن الألف واللام لأنَّ مذكَّره جمع بالواو والنون؛ فقالوا أَجْمَعون كما قالوا الأَخسَرُون(٧)، فقياسُه أنه إذا جُمع كان معرَّفًا بالألف واللام، فعَدَلوا به عمّا كان يَستَحِقُّه مِن تعريفه بالألف واللام، فهو في حال الجمع من بابِ أَفْعَلَ الذي مؤنثه الفُعْلى، وفي حال الإفراد من باب أَحْمَرَ وحَمْراء. وأَشْبَهَ أَجْمَعُ أَحْمَرَ حتى جعلوا مؤنثه على فَعْلاءَ مِن حيث لا يقال فيه: هو أَجْمَعُ من كذا.

[٦: ٢١١/ب] وأمّا جِهةُ /شبه العَلَميَّة أو الوَصفيّة فمِنْ حيثُ جُمع مذكَّره بالواو والنون كان شبيهًا بالعَلَميّة؛ ومِن حيثُ كان المؤنث على فَعْلاءَ والمذكرُ على أَفْعَلَ كان شبيهًا بالصفة لأنَّ ما هذه سبيلُه فهو صفة، فصار هذا النوع عند المصنف مما امتنعَ من الصرفَ للعَدل وشِبه العَلَميّة أو للعدل(٨) وشِبه الصفة.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٧٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٢: ٢٩.

(٣) شرح الجمل ١: ٢٧٣.

(٤) الغريب المصنف ١: ٣٥٢ وتهذيب اللغة (درع) ٢: ٢٠١ - ٢٠٢.

(٥) شاة درعاء: سوداء وفي صدرها شيء من بياض.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٧٥.

(٧) في تمهيد القواعد ٨: ٤٠٥٦: الآخرون.

(٨) وشبه العلمية أو للعدل: ليس في ك.

قال ابن عصفور[1]: «وأمّا جُمَعُ فامتنعَ من الصرف للعَدل والتعريف المشبِه لتعريف العَلَميّة؛ لأنَّ جُمَعَ لا يُتَصَوَّرُ أن يكون عَلَمًا لأنه جَمْعٌ، والجموعُ لا تكون أعلامًا، فلم يبقَ إلا أن يكون معرفة بِنِيّة الإضافة».

وقد اختلف الناس في تعريف أَجْمَعَ وبابِه[2] مما هو في التوكيد غير مضاف لضمير: فمنهم مَن جعلَ تعريفَها بالعَلَميّة، كأنه عَلَمٌ بمعنى الإحاطة لِما يَتبعُه. وإلى نحوٍ مِن هذا ذهب أبو سليمان السَّعديّ[3] من كبار أصحاب الإمام أبي الحسن بن الباذِش، قال: «تنزّلتْ منزلةَ الأسماء الأعلام المشتقّة في حال العَلَميّة كغَطَفانَ وسُعادَ، فأَجمعُ من الاجتماع، وأبْصَعُ من التَّبَصُّع - وهو السَّيَلان - وأَكْتَعُ من تَكَتَّعَ، أي: لَصِقَ» انتهى. وقال غيره: الذي يُثبِت العَلَميّة جمعُهم إياه بالواو والنون، وليس يُجمع من المعارف بهما إلا العَلَم.

ومنهم مَن جعلَ تعريفَها بنيَّة الإضافة، فإذا قلتَ قبضتُ المالَ أَجْمَعَ فكأنك قلتَ أجْمَعَه[4].

فإن قلتَ: هذا التعريف لا يَمنع الصرف لأنه ليس بتعريفِ عَلَميّة.

قلتُ: يَمنع لِشَبَهِه بتعريفِ العَلَميّة في كونه تعريفًا بغير أداة لفظية. وهذا ظاهر كلام س، فإنه سأل الخليل عن جُمَعَ وكُتَعَ، فقال[5]: «هما معرفة بمنزلة كلّهم». وهذا اختيار ابن عصفور وهذا المصنف، وإياه اختار أبو زيد السهيلي[4]، واعْتَلَّ لكونه لم يُلفظ بالمضاف إليه كما لفظوا في كلّه ونفسه وعينه بأنَّ أجْمَعَ وأَكْتَعَ لا يكون إلا تابعًا، فعُلم معنى الإضافة فيه بخلاف كلّ ونفس وعين، فإنها تكون تابعةً وغيرَ تابعة.

---

(١) شرح الجمل ١: ٢٧٣.

(٢) تقدم هذا في ١٢: ١٩٠ - ١٩١.

(٣) تقدمت ترجمته في ١٢: ١٩٠.

(٤) نتائج الفكر ص ٢٨٦.

(٥) الكتاب ٣: ٢٢٤.

وأظهرَ السُّهَيليُّ التعجبَ من النحاة حيث قالوا: امتنعَ أَجْمَعُ وأَكْتَعُ مِنَ الصرف لوزنِ الفعل والتعريف، قال[1]: «والتعريفُ المانع إنما هو تعريف العَلَميّة، وأَجْمَعُ ليس بعَلَمٍ، وإنما تَعَرَّفَ بمعنى الإضافة، فلم يكن لِيُنَوَّنَ وهو مضاف، ولم يكن لينخفض وهو غير[2] مُنَوَّن؛ لأنَّ ما لا يُنَوَّنُ من الأسماء لو خُفض لالتبسَ بما يُضيفه المتكلم إلى نفسه» انتهى. فهذا عند السُّهيليِّ ليس مِن بابِ ما لا ينصرف؛ لأنَّ العِلّة التي أبداها هنا ليستْ منَ العلل المانعة من الصرف؛ لأنَّ التنوين عنده إنما سقط للإضافة، وحركةُ الجرِّ لم تكن لئلا يَلتبس بما أضافه المتكلم لنفسه.

وقولُ المصنف **مع شِبْه العَلَميّة أو الوَصفيّة** أمّا أنَّ العدل يَمنع مع شِبه العَلَميّة فقد قاله بعض الناس، وأمّا أنَّ العدل يَمنع مع شِبه الوصفيّة في باب جُمَعَ فلا أعلم له فيه سلفًا من النحاة.

[٦: ٢١٢/أ] **ص: /ومع العَلَميَّة في سَحَرَ المُلازِمِ للظرفيّة.**

ش: نقول إنَّ سَحَرَ إذا كان مُعيَّنًا لا يتصرَّف ولا ينصرف، أمّا كونُه لا يتصرَّف فلأنه لَزِمَ الظرفيّة، وأمّا كونُه لا ينصرف فذكرَ أنه لا ينصرف للعَدل والعَلَميّة، وهذا بناء على أنه معرب، وقد ذكرْنا مذهب صدر الأفاضل[3] قبلُ أنه مبنيّ. وإذا قلنا بإعرابه فمِنهم مَن قال: هو على نِيّة الألف واللام، فلذلك لم يُنَوَّن كما لا يُنَوَّنُ السَّحَرُ، لا لكونه اجتمعتْ فيه عِلّتان فيكون من باب ما لا ينصرف، بل لكونه من بابِ ما فيه ألفٌ ولام، وكما رُوي عن العرب (سلامُ عليكم)[4] بغير تنوين على نيّة الألف واللام. وهذا ذكره أبو عبد الله الشَّلَوبينُ الصغير في شرحه للجُزُوليّة.

---

(١) سلف هذا القول في ١٢: ١٩١ ضمن نصّ طويل للسهيلي.

(٢) غير: سقط من ل، ي.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٧٩.

(٤) حكاه عنهم الأخفش كما في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٤٧.

ومِنهم مَن قال: هو على نِيّة الإضافة، فلذلك امتنعَ من التنوين كما امتنعَ أَجْمَعُ وأَكْتَعُ عند هذا القائل. وإلى هذا ذهب أبو زيد السُّهَيْليّ[1].

وعلى تقديرِ القولين لا يكون سَحَر مِن باب ما لا ينصرف في شيء.

ومِنهم مَن قال: امتنعَ الصرفَ للعدلِ وشِبه العَلَميّة بحيثُ كان بغير أداة في اللفظ وإن كان معرفةً بنِيّة الألف واللام. وإلى هذا كان يذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2].

ومِنهم مَن قال: امتنعَ الصرف للعدل والعَلَميّة. وهو الذي يقتضيه كلام المصنف.

ص: وفيما سمِّيَ به من المعدولات المذكورة ومن فُعَل المخصوصِ بالنِّداء.

ش: يعني أنَّ العدل يَمنع مع العَلَميّة فيما سُمِّيَ به من المعدولات المذكورة؛ والذي ذكَره هو أُخَرُ، وفُعَالُ ومَفْعَلَ في العدد نحو أُحَاد ومَوْحَد، وفُعَلُ في التوكيد نحو جُمَع.

ولا يدخل في قوله **وفيما سُمِّيَ به من المعدولات**[3] **المذكورة** سَحَرُ؛ لأنه قَسيمٌ لقوله «وفيما سُمِّيَ به مِن كذا»؛ لأنه قال: إنَّ العدل المانعَ منه ما هو مع العَلَميّة في سَحَرَ وفيما سُمِّيَ به مِنَ المعدولات المذكورة، فإذا كان قَسيمَه لم يَندرج تحته.

فأمّا أُخَرُ مسمًّى به فنَصَّ س[4] على منع صرفه للعَلَميّة وكونِه لفظَ المعدول، وقد استقرَّ في هذا الباب أنَّ شِبه العِلّة عِلّة.

---

(١) أجاز هذا، لكنه اختار مذهب سيبويه، وهو أنه معرَّف بالألف واللام. نتائج الفكر ٣٧٥.

(٢) شرح الجمل ٢: ٢٠٦ والمقرب ١: ٢٨٠.

(٣) من المعدولات المذكورة سحر لأنه قسيم لقوله وفيما سمي به: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ٢٢٤ - ٢٢٥.

وفي (البسيط): «وقد حُكي عن أبي الحسن[1] والكوفيين[2] أنه يصرف ما سُمِّيَ بـ(أُخَرَ) لأنَّ العدل قد زال لكونه مخصوصًا بمحلِّ الوصف؛ فلا يؤثر في غيره كما كان في سَحَر، وقد فرق بينهما بأنَّ أُخَرَ خرجت عن أصلها، فاستُعملت بمعنى المغايرة، وعن نظائرها، فكانت دون ألف ولام، فقوي العدل فيها بوجهين بخلاف سَحَر. وكذلك مذهبهم في كل ما عُدل من العدد والألف واللامِ. وأما إن صُغِّر فالعدل مرتفع لأن فُعَيْلًا لا يكون بناء لمحدود» انتهى.

وأمّا المعدول في العدد إذا سُمي به ففيه خلاف: الأصحُّ وقول الجمهور منعُ صرفه للعَلَميّة وبقاء لفظ العدل، فلا أثر لزوال معناه كما لا أثر لزوال معنى الجمعية من مَساجِدَ علمًا.

[٦: ٢١٢/ب] وذهب الأخفش[3] والفارسي[4] وطاهر بن بابشاذ[5] /وابن بَرهان[6] إلى أنه ينصرف لأنه ليس بمعدول في المعنى ولا في موضع يشبه الموضع الذي عدل فيه لأنه الآن معرفة؛ ولم تعدله العرب إلا في حال التنكير.

وما ذهبوا إليه خطأ لأنه اللفظ المعدول، ففيه العدل في اللفظ والعَلَميّة، ويلزمهم أن يصرفوا فُسَق الواقع في النداء إذا سُمِّيَ به رجل، وأن يصرفوا أُخَر مُسَمًّى به، وقد نَصَّ س على منع صرفه لأنه حالة التسمية لم يُعدل به، إنما عُدل به حالة التنكير. ويلزمهم أيضًا لزومُ إعراب لَكاع إذا سُمِّيَ بها لأنها الآن ليست بمعدولة، فلا تُشبه نَزالِ لأنَّ عدلها إنما كان حالة النداء.

---

(١) المقتضب ٣: ٣٧٧.

(٢) شرح الكافية للرضي ١: ١٨٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٩٧، وفيه مذهب الأربعة المذكورين.

(٤) كذا في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢: ٤٧٣، وفي المسائل المنثورة ص ٢٧٨ أنه لا ينصرف.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٤٧٣.

(٦) شرح اللمع ٢: ٤٤٧.

وأمّا فُعَلُ في التوكيد إذا سُمِّيَ به فمذهب س[1] أنه لا ينصرف، وحُكي عن الأخفش[2] صرفه في (البسيط) لأنَّ العدل إنما كان حالة التأكيد، وقد ذهب كما هو المعدول في النداء. وإن نكرتَه صرفتَه لأنه ليس له حالةٌ يَلتحق بها كما في أُخَرَ؛ لأنَّ هذا لم يُستَعمَل نكرة، فهذا إن نَقلتَه إلى التسمية مِن هذه الغاية، وأمّا إن نقلتَها مِن غايةٍ أُخرى كجُمَع جَمْع جُمْعة صرفت؛ ألا ترى كُتَعَ لو سَمَّيتَ بها مُنعت من الصرف لأنه ليس له نقلٌ إلا من هذا المحلّ.

والصحيحُ مذهب س، فتَمنعه الصرف للعَلَميّة ولأنه اللفظ المعدول، وهذا أَلزَمُ في المنع مِن ثُلاثَ ورُباع إذا سَمَّينا بهما لأنَّ جُمَعَ معرفةٌ نُقل إلى معرفة؛ فهو أَشبَهُ بأصله، والْمُراعَى في هذا الباب إنما هو شبهُ اللفظ، حتى إنا لو سَمَّينا ما لا يَعقل بِعُمَر منعناه من الصرف وإن كان لم يُعدَل إلا في حال أن يُسَمَّى به عاقل.

وقد تبيَّنَ بما ذكرناه أنَّ أُخَرَ، وثُلاثَ ومَثْلَثَ وأخواتِهما، وجُمَعَ وأخواتِه - إذا سُمِّيَ بشيءٍ منها امتنعت الصرف على الصحيح.

وقال ابن هشام: لا يُصرَف جُمَع وكُتَع إذا سُمِّيَ به معرفة ونكرة، ولا يُعلَم مَن قال بالصرف، وهو لازم على مذهب أبي الحسن لأنه زال عنه معنى العدل بالنقل، و(س) يَرى أنَّ اللفظ المعدول عِلّة كان على معناه إذا عُدل أو خارجًا عنه.

وأمّا سَحَرُ فإذا سُمِّيَ به انصرفَ قولًا واحدًا. والفرقُ بين سَحَر وغيرِه مِنَ المعدولات التي ذكرناها أنَّ سَحَر قد استعملتْه العرب معدولًا وغير معدول، وعَدلُه إنما هو بالإشارة إلى يومٍ بعينه، فإذا لم تُشِرْ إلى يوم بعينه فهو مصروف غير معدول، وأمّا إذا سَمَّيتَ به فلا إشارة ليومٍ بعينه، فهو أشبهُ بالمصروف، فيُصرف. وجُمَعُ ونحوه لم يُستَعمَل إلا معدولًا، فصار لفظها نصًّا في العدل، فرُوعِيَ الأصل.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢٤.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ص ٢٧٥.

وقولُ المصنف **ومِنْ فُعَل المَخصوصِ بالنِّداء** فُعَل المخصوصُ بالنداء مثالُه فُسَق وغُدَر وخُبَث ولُكَع، وهي ألفاظ تُحفظ، ولا يقاس عليها، وحُكمُها أنها معدولة عن فاسِق وغادِر /وخَبيث وألْكَع، وهي مختصّة بالنداء، فلم تُعدَل إلا في النداء، فإذا سَمَّينا بشيء منها امتنعَ الصرف للعَلَميّة ومُراعاةِ اللفظ المعدول. قال ابن خروف[1]: «ولا فرقَ بينه وبين أُحَاد وجُمَع، فإنَّ س[2] يمنعهما من الصرف عند التسمية؛ لأنَّ تلك إن كانت معدولةً في حال الوصف والتأكيد فكذلك هذه في حال النداء، ولا يزول حكم العدل إلا بزوال البناء، وكذلك فَعالِ في المؤنث» انتهى. [٦: ٢١٣/أ]

وزعمَ أبو محمد بن السِّيد[3] أنك إذا سَمَّيتَ بِفُسَق ونحوِه فهو مصروف على كل حال.

وفي كتاب اللُّباب[4]: «أمّا فُسَق وخُبَث فيُستَعمَل في النداء للمذكر خاصّة، وهو مبنيّ، فإن سَمَّيتَ به صرفتَه لأنه لم يُعدَل إلا في النداء». فهذا موافق لابن السِّيد.

وقد تبعَ ابنُ السِّيد في ذلك الأخفشَ، حكى ابنُ بابَشاذَ عنه أنه يَصرف جميع هذه المعدولات في التسمية إلا إن حدثت فيه علة أخرى، وهي التأنيث، أو تبقى علة متقدِّمة كالزيادة في مَفْعَلان.

وحكى أبو بكر بن السَّرَّاج[5] عن أبي العباس المبرِّد عن التَّوَّزيّ عن أبي عُبيدة أنه يقال للفرس الذكر لُكَعُ وللأنثى لُكَعة، قال ابن السَّرّاج[5] والسيرافيُّ[6]: «هذا

---

(١) معناه في شرح الجمل له ٢: ٩١٥.

(٢) الكتاب ٣: ٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ص ٢٧٥.

(٤) اللباب للعكبري ١: ٥١٤. ل: اللغات.

(٥) الأصول ٢: ٩٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٢: ٣٠.

ينصرف في المعرفة لأنه ليس المعدول الذي يقال للمؤنث منه[1] لَكاع، بل هو كحُطَم». فدلَّ كلامهما على أنَّ لُكَعَ المستعمل في النداء إذا سُمِّيَ به لا ينصرف، وإن كان س[2] قد مَنع أُخَرَ اسم رجُل ففُسَقُ أَحرى بالمنع لأنَّ العدل فيه أَظهَرُ منه في أُخَر.

ص: وفي فُعَل المعدولِ عن فاعِلٍ عَلَمًا، وطريقُ العِلم به سَماعُه غيرَ مصروفٍ عاريًا مِن سائر الموانع.

ش: قولُه **وفي فُعَل** معطوف على قوله **وفيما سُمِّيَ به**، وقد قدَّمْنا[3] الكلامَ على فُعَل العَلَم الممنوع الصرف عند قوله: **أو عَدْلٌ عن مِثالٍ إلى غيره**، وذكرْنا كيفيّة عَدله والأسماءَ التي حَفِظْناها ممنوعةَ الصرف من هذا النوع.

وقولُه **المعدولِ** احترازٌ مما ليس بمعدول، وذلك اسمُ الجنس كنُغَرٍ[4] وصُرَدٍ[5]، والصفةُ كحُطَمٍ ولُبَدٍ[6]، والمصدرُ كهُدًى وتُقًى، والجمعُ كغُرَفٍ.

وقولُه **عن فاعِلٍ** احترازٌ من فُعَلَ المعدول عن غير فاعِل كأُخَرَ وجُمَعَ.

وقولُه **عَلَمًا** احترازٌ مِن فُعَل المعدول عن فاعِلٍ في النداء، لكنَّه ليس بمعدول في حال كونه عَلَمًا، وذلك نحو فُسَق وغُدَر.

وأطلقَ المصنف في قوله **المَعدولِ عن فاعِلٍ عَلَمًا**، وليس كل هذا النوع معدولًا عن فاعِلٍ؛ ألا ترى أنَّ ثُعَلَ لا ينصرف، وهو معدول عن أَثْعَل.

---

(١) الذي في المخطوطات: للمؤنثة. والتصويب من الأصول.

(٢) الكتاب ٣: ٢٢٥.

(٣) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٩٢/أ - ١٩٢/ب من الأصل.

(٤) النُّغَر: البلبل، وفرخ العصفور.

(٥) الصُّرَد: طائر أكبر من العصفور ضخم الرأس والمنقار، يصيد الحشرات، كانوا يتشاءمون به.

(٦) الحُطَم: العسوف العنيف، والأكول الذي لا يشبع. واللُّبَد: الكثير.

وقولُه **عاريًا مِن سائر المَوانع** يعني أنه إذا وُجد عَلَمًا غيرَ مصروف، وقد عَرِيَ مِن بقية الموانع، أي: ليس فيه مانعٌ من الموانع التي تَمنع مع العَلَميّة - وهي التأنيث وشبهه والتركيب والعجمة والزيادة /والوزن - فيتعين أن يكون المانع مع العَلَميّة العدل، وذلك نحو عُمَرَ. [٦: ٢١٣/ب]

والضميرُ في قوله **وطريقُ العِلم به** عائدٌ على **فُعَل المعدولِ عَلَمًا**.

وفي قوله **مِن سائر الموانع** احترازٌ مِن أن يوجد بعض الموانع غير العدل في فُعَل العلم؛ وذلك نحو تُتَل اسم مِن أعلامِ أسماءِ التُّرْك، فإنه يمتنع صرفُه لِلعُجْمة والعَلَميّة عند مَن يَمنع صرفَه إذا كان ثلاثيًّا متحرِّكَ الوسط، ونحو طُوى فيمَن منعَه الصرف للعلمية والتأنيث.

وفي (الإفصاح): فُعَل إن وُجد عَلَمًا، ولم يُعلَم أَصرَفوه أم لا، فإنْ لم يُعلَم له اشتقاق، ولا قام عليه دليل - فمذهبُ س[1] صرفه حتى يَثبُت أنه معدول. وقال غيره: إذا وجدناه كذلك منعناه من الصرف لأنه الأكثر في كلامهم. وليس هذا بصحيح. فإن عُلم كونُه مشتقًّا، وجُهل في النكرات، فينصرف إلا أن يُسمَع تَرْكُ صرفه، وإن وُجد في النكرات صُرف إلا أن يُسمَع تَرْكُ صرفه.

ص: وفي حُكمِه عند تميم فَعَالِ مَعدولًا عَلَمًا لمؤنَّثٍ كَرَقَاشِ، ويَبنيه الحِجازيّون كَسْرًا، ويُوافِقُهم أكثرُ بني تميم فيما لامُه راءٌ.

ش: يقول في حُكم فُعَل المذكور فَعَال المعدول، أي: يُمنع الصرف إذا كان عَلَمًا لمؤنَّث، وذلك للعَدْل والعَلَميّة عند بني تميم، وإعرابُ فَعَال هذا إعرابَ ما لا ينصرف إجراءٌ له مُجرى عُمَرَ؛ لأنه معدولٌ عن عَلَمٍ كما أنَّ عُمَرَ كذلك، هذا مذهبُ س[2].

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢٢.

(٢) الكتاب ٣: ٢٧٧.

وزعمَ المبرِّدُ[1] أنَّ بَني تميم إنما أَعربوه كذلك ولم يَكسروا آخرَه لأنهم أَجرَوه مُجرى زينب وأمثاله؛ ولم يَذهبوا إلى العَدْل، ففيه العَلَميّة والتأنيث. ويدلُّ على ذلك أنهم إذا أرادوا العَدْل كَسروا الآخِر، فقالوا: يا فَسَاقِ أَقبلي، ويا خَباثِ اذهبي؛ لأنَّ هذا لا يكون إلا معدولًا.

والظاهرُ مذهبُ س لأنَّ حَذَام ونحوها على رأي المبرد تكون إذ ذاك أسماءً مرتجلة لا أصل لها في النكرات؛ والغالبُ على الأعلام أن تكون منقولة، وهي التي لها وضعٌ في النكرات، فيكون على رأي س لها أصولٌ في النكرات قد عُدلت عنها بعد أن صُيِّرت تلك الأصول أعلامًا على حد ما قرَّرناه في عُمَر أنه معدول عن عامِرٍ العَلَمِ المنقولِ مِن عامِرٍ الصفة.

وقولُه **معدولًا** احترازٌ مِن أن يكون اسمًا مفردًا نكرة نحو جَنَاح، أو مصدرًا نحو ذَهَاب، أو صفةً نحو جَوَاد، أو بينَه وبينَ مفرده التاء نحو سَحَاب. فإن سَمَّيتَ بشيءٍ مِن هذا مذكَّرًا انصرفَ قولًا واحدًا إلا إن كان منقولًا مِن مؤنَّث كعَنَاق[2]؛ وإن سَمَّيتَ بشيءٍ منها مؤنَّثًا امتنعَ للتأنيث والتعريف.

وقولُه **كَرَقَاشِ** هذا الضَّرب أيضًا مأخذُه السَّماعُ لِعَدم اطِّراده كما أنَّ باب عُمَرَ كذلك؛ فمنه حَذَام، مَعدولة عن حاذِمة[3]، وقَطَام عن قاطِمة أو قَطْمة[4]، وغَلَاب عن غالِبة، /ورَقَاش عن راقِشة[5]، وجميعها أعلام لنسوة. وسَجَاح[6] للمتنبِّئة. [٦: ٢١٤/أ]

---

(١) المقتضب ٣: ٣٧٥.

(٢) العناق: الأنثى من أولاد المعيز والغنم من حين الولادة إلى تمام حَول.

(٣) الحذم: الحذق بالشيء، والقطع، والخفة في كلام أو سير.

(٤) ي: قطيمة. القطم: العضّ، وقطع الشيء بمقدَّم الفم.

(٥) الرَّقْش: النقش والزخرفة، والتحسين والتزيين.

(٦) سجاح: امرأة من بني يربوع تنبَّأت في زمن مُسَيلمة. وجه أَسْجَح: حسن مستقيم الصورة.

وكَسَاب وخَطَاف لكلبتين. وحَصَاف وسَكَاب لِفَرَسَين. وعَرَار لبَقَرة. وظَفَار للبلد الذي يُنسب إليه الجَزْع، ومنه: مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ[1]. ومَلَاع لهضبة. ووَبَار لأرض. ولَصَاف لجَبَل، وما جاء نحو ذلك.

وقولُه **ويَبنيه الحِجازيّون كَسْرًا**[2] قال س[2]: «والحِجازيّة هي اللغة الأُولى والقُدْمى». انتهى. وإنما بَنَوه على الكسر إجراءً له مُجرى ما كان مِن فَعَالِ اسمَ فِعل لِشَبَهِه به في الوزن والعدل والتعريف والتأنيث. وهذا السبب - وهي مضارعةُ ما وقعَ مَوقِعَ المبني - قد عَدُّوه في أسباب البناء.

وقد ذهب الفارسيُّ إلى أنه لا يُبنى الاسم إلا لِشَبَهِ الحرف[3] أو تَضَمُّنِه معناه[4]؛ وحَذَامِ ليس فيه شيءٌ من هذين السببين، فكيف بُني؟ فله أن يأخذ في باب حَذَامِ بما ذهبَ إليه أبو الحسن الرَّبَعيُّ[5] مِن أنَّ حَذَامِ ونحوَها إنما بُنيتْ لِتَضَمُّنِها معنَى الحرف، وهو علامة التأنيث، لأنها معدولة عن حاذِمة، أو بما ذهب إليه المبرِّدُ[6] مِن أنها بُنيتْ لِتَوالي العِلَل عليها، وذلك أنها كانت ممنوعة الصرف قبل العَدْل للتأنيث والتعريف، فلما زادَ العَدلُ بُنيتْ إذ ليس بعدَ منعِ الصرف إلا البِناء.

وقولُه **ويُوافِقُهم أكثرُ بني تميم فيما لامُه راءٌ** أي: ويوافِقُ الحجازيِّين أكثرُ بني تميم فيما لامُه راء، فيَبنونه على الكسر، وذلك إجراء له مُجرى فَعَالِ التي هي اسمُ فِعل لِشَبَهِها بها وزنًا وعدلًا وتأنيثًا وتعريفًا، وذلك أنَّ مذهب بني تميم الإمالة، فإذا كسروا الراء وصلوا إلى الإمالة، وإذا رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها.

---

(١) الصحاح (ظفر) ومجمع الأمثال ٢: ٣٠٦. حَمَّرَ: تكلَّم بالحِمْيَرِيّة.

(٢) الكتاب ٣: ٢٧٨ وشرحه للسيرافي ١٢: ١٠٨.

(٣) المسائل العسكرية ص ٢٤٢.

(٤) كان يقول: «إنَّ نَزَالِ وبابه بُني لأنه ضُمِّنَ معنى الأمر» شرح الجمل لابن بابشاذ ١: ٣٦٥.

(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ١: ٣٦٥ ولابن عصفور ٢: ٢٤٤.

(٦) المقتضب ٣: ٣٧٤ والسيرافي ١٢: ١١١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٦١ - ٣٦٢.

فمِمّا جاء آخره راء ظَفَارِ، ووَبَارِ، وحَضَارِ اسم كوكب، وسَفَارِ اسم ماء، وهما مؤنثان، كأنَّ حَضَارِ اسمُ الكوكبة، وسَفَارِ اسمُ الماءة[1]، قال الفرزدق[2]:

متى تَرِدَنْ يومًا سَفارِ تَجِدْ بها   أُدَيْهِمَ ، يَرمي الْمُسْتَجيزَ الْمُعَوَّرا

وقولُه **أكثرُ بني تميم**[3] لأنَّ بعضهم يُعربه على أصله في حَذَامِ، قال الأعشى فجمعَ بين اللغتين[4]:

ومَــرَّ دَهــرٌ علــى وَبــارِ   فَهَلَكَــتْ جَهْــرةً وَبَــارُ

والقوافي مرفوعة، وأَوَّلُ القصيدة[5]:

أَلم تَــرَوْا إرَمًــا وعــادًا   أَوْدَى بِهــا اللَّيــلُ والنَّهــارُ

فبَنَى وَبَارِ أَوَّلًا على الكسر، وأَعرَبه ثانيًا إعراب ما لا ينصرف، فقال: «فهَلَكَتْ جَهْرةً وَبَارُ»، فرَفَعَ وَبار بهَلَكَتْ.

ويحتمل وجهًا آخر من الإعراب، /فلا يكون جمعًا بين اللغتين، بل يكون بناه في البيت، ويكون (وبارُوا) فعلًا ماضيًا؛ لأنَّ المعنى أنَّ الدهر أهلَكَ أهلَ وَبار، ولا يريد بذلك المكان، إنما المراد أهلُه، فأَعادَ الضمير في هلكتْ مؤنثًا على وَبارِ مُراعاةً لِلَفْظِ وَبار، ثم أَعادَ الضمير جمعًا على الأهل المحذوف، أي: وَبارَ أهلُها، أي: هَلَكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[6]، فـ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ نظيرة فهَلَكَتْ، [و]﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ نظير وبَارُوا. [٦: ٢١٤/ب]

---

(١) الكتاب ٣: ٢٧٩.

(٢) تقدم البيت في ١٣: ٤٨. وآخره آخره في ل، ي: المِغْوَرا.

(٣) قال سيبويه: «فأمّا ما كان آخره راءً فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متَّفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز». الكتاب ٣: ٢٧٨.

(٤) الديوان ص ٣٣١ والكتاب ٣: ٢٧٩.

(٥) الديوان ص ٣٣١.

(٦) سورة الأعراف: الآية ٤.

ويحتمل أن يكون الضمير في (وبارُوا) لا يعود على محذوف بل على ما يُفهَم مِن سياق الكلام، وهم: أهلُ وَبار، فيكون قد أَخبر بأنَّ البلد هَلَكَ بِخَرابه، وهَلَكَ أهلُه بموتهم وفَنائهم.

وفي (البسيط): «أهلُ الحجاز وبعضُ بني تميم يبنونه على الكسر، وبعضُ بني تميم يمنعه من الصرف على ما ذَكر الأخفش، وأمّا على ظاهر قولِ س فبنو تميم يُعربون من غير تبعيض إلا أن يكون في آخره راء، فإنَّ بني تميم أجازوا فيه الوجهين: الإعرابَ والبناءَ، والبناءُ أكثر، نحو حَضَارِ لِكَوكب وسَفَارِ لماء» انتهى.

ص: واتَّفَقُوا على كَسرِ فَعَالِ أَمْرًا، أو مَصدرًا، أو حالًا، أو صفةً جاريةً مَجرى الأعلام، أو مُلازمةً للنداء، وكلُّها معدولٌ عن مؤنَّث.

ش: الضمير في قوله **واتَّفَقُوا** ظاهرُه أنه يعود إلى الحجازيِّين والتميميِّين، فإن كان كذلك فيكون غيرُهم من العرب مسكوتًا عنهم، فلا يُدرى ما لغتُهم فيما ذكرَ مِن هذه الأصناف في هذا الكتاب. وإن عاد على العرب، أي: واتَّفَقَتِ العربُ، فليس كذلك لأنَّ بني أَسَدٍ[1] لا يَبنون مِثل نَزالِ على الكسر، إنما يَبنونه على الفتح، فيقولون نَزالَ.

وقولُه **أَمْرًا** مثالُ ذلك نَزَالِ ونَعَاءِ وحَذَارِ ونَظَارِ ومَنَاعِ وتَرَاكِ، وقولُهم للضَّبُع دَبابِ، أي: دِبِّي[2]، وقولُهم خَرَاجِ خَرَاجِ لِعْبة للصبيان، أي: اخْرُجوا. وهو كثير مُطَّرد مِن كل فعل ثلاثيٍّ مجرَّدٍ متصرِّفٍ تامٍّ، ولا ينقاس عند المبرِّد[3]، إنما يقتصر فيه على مَورِدِ السماع. وأمّا بناؤها مِن مزيد الثلاثيِّ فلم يجئ منه إلا دَرَاكِ من أَدْرَك، وبَدَارِ من بادَرَ، قال الراجز[4]:

بَـــدارِها مِـــن إبِـــلِ بَـــدارِها قد نَزَلَ الموتُ لَدى صِغارِها

---

(١) حكاه عنهم الكسائي كما تقدم في ١٤: ٣٣٧.

(٢) نَعاءِ فلانًا: انْعَه، أي: أظهِرْ خبر وفاته. وقيل للضبُع دباب لقلّة عدْوها كأنها تَدِبُّ.

(٣) تقدم هذا في ١٤: ٣٣٦.

(٤) تقدم في ١٤: ٣٣٣.

وقولُه **أو مَصدرًا** مثالُ ذلك فَجارِ وجَمادِ ويَسارِ وحَمادِ وعَبابِ وأَبابِ ومَساسِ وكَفافِ وبَوارِ وبَلاءِ، قال حُمَيْدٌ الأَرْقَط[1]:

فقلتُ : امْكُثِي حتَّى يَسارِ لَعَلَّنا نَحُجُّ مَعًا ، قالت: أَعامًا وَقابِلَهْ

كأنه قال: حتى الْمَيْسَرة. وقال المتلمِّس[2]/: [٦: ٢١٥/أ]

جَمادِ لها جَمادِ ، ولا تَقُولَنْ طَوالَ الدهرِ ما ذُكِرَتْ حَمادِ

يريد الدعاء على امرأة موصوفة بالجمود والبخل، كأنه قال: جَمْدًا لها لا حَمْدًا.

وقالوا للظباء إذا وَرَدَت الماء: فلا عَبابِ، وإذا لم تَرِد: فلا أَبابِ[3]. وقالوا: أنت لا مَساسِ، وقد قُرِئَ ﴿أن تقولَ لا مَساسِ﴾[4] معناه: لا تَمَسُّني ولا أَمَسُّك. وقالوا[5]: دَعْني كَفافِ، أي: دَعِ الْمُكافَّة، قال رؤبة[6]:

يا ليتَ حَظِّي مِن جَداكَ الضافي والفضلُ أنْ تَترُكَني كَفَافِ

ويقال[7]: نَزَلَتْ بَوارِ على الكُفّار، ونَزَلَتْ بَلاءِ على أهل الكتاب.

وفَعالِ هذا المصدرُ مأخذُه السَّماع، وهذا النوع معدولٌ عن مصدرٍ مؤنَّثٍ معرفة.

---

(١) نسب إلى حُميد بن ثَور. ولم ينسب في الكتاب ٣: ٢٧٤. وتخريجه في شرح المفصل ٤: ٨٦.

(٢) الديوان ص ١٦٧ والكتاب ٣: ٢٧٦ والكامل ٢: ٥٩٠.

(٣) الكشاف ٢: ٥٥١ والمفصل ص ١٥٠ وشرحه لابن يعيش ٤: ٨٧.

(٤) سورة طه: الآية ٩٧. وهذه قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي عبلة وقَعنَب. المحتسب ٢: ٥٦ والبحر المحيط ١٨: ٦٣١. وهي بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٩٠.

(٥) الكتاب ٣: ٢٧٥.

(٦) يخاطب أباه. ديوانه ١٠٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠. الجدا: العطاء. والضافي: الفائض.

(٧) المفصل ص ١٥٠.

واختلفوا في فَجَارِ من قول النابغة[1]:

أنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا فحَمَلْتُ بَرَّة ، واحتَملت فَجَارِ

فذهب س[2] والجمهورُ إلى أنها من قَبيل هذه المصادر. وذهب السيرافيّ[3] إلى أنَّ الأَشْبَهَ عنده أن تكون صفةً غالبة لأنه جعلَها نَقيض بَرَّةَ، وبَرَّة صفة، يقال: امرأةٌ بَرَّةٌ، ورجلٌ بَرٌّ، كأنه قال: فحملتُ الخَصْلةَ البَرَّة، واحتَمَلتَ الخَصلة الفاجرة.

وما ذهبَ إليه س أَولى لعدم ادِّعاء حذفِ موصوف، ولا دليلَ على أنَّ بَرَّةَ في البيت صفة، بل ينبغي أن يُحمل على أنه مصدر يُراد به المرّة الواحدة من البُرُور لأنَّ المعنى على ذلك؛ ألا ترى أنه عنى بالبَرَّة وَفاءَه بحلف بني أَسَد، وذلك فَعْلة واحدة.

وقولُه **أو حالًا** مثالُ ذلك بَدادِ من قول الجَعْديّ[4]:

وذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرْبةً والخيلُ تَعدو بالصَّعيد بَدادِ

قال السيرافيُّ[5]: «بَدادِ في موضع الحال».

وقولُه **أو صفةً جاريةً مَجرى الأعلام** مثالُ ذلك حَلَاقِ وجَبَاذِ لِلمَنيَّة، وضَرَامِ للحرب، وكَلَاحِ وجَدَاعِ وأَزَامِ للسَّنة الشديدة، وحَناذِ[6] للشمس، وطَمَارِ للمكان المرتفع، يقال: هَوى من طَمَارِ، وابنا طَمَارِ: ثَنِيَّتان، ولَزامِ، يقولون[7]: سَبَبْتُه سَبّةً

---

(١) الديوان ص ٥٥ والكتاب ٣: ٢٧٤ والكامل ٢: ٥٩٠. يخاطب زُرعة بن عمرو. الخطة: القصة والخصلة. قال هذا لأنَّ زرعة دعاه إلى الغدر ببني أسد، فأبى ذلك، ولزم الوفاء والبرّ.

(٢) قال: «ففَجارِ معدول عن الفَجْرة». الكتاب ٣: ٢٧٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٢: ١٠٥ - ١٠٦. السيرافي: سقط من ك.

(٤) يروى البيت أيضًا لحسان، ولعوف بن عطيّة. الكتاب ٣: ٢٧٥ وفيه تخريجه. المحلّق: قطيع إبل موسوم بالنار بمثل الحلق. والصعيد: وجه الأرض. وبداد: متبددة متفرقة.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٢: ١٠٥.

(٦) من الحَنْذ، وهو شدّة الحرّ وإحراقه.

(٧) الغريب المصنف ٢: ٥٣٩.

تكون لَزامِ، أي: لازمة، وكَرَارِ: خرزة تُؤَخِّذُ[1] بها النساءُ أزواجَهنَّ، فيَقُلْنَ: يا كَرَارِ كُرِّيه، إنْ أقْبَلَ فَسُرِّيه، وإنْ أَدبرَ فضُرِّيه. وبَلَالِ، يقال: لا تَبُلُّ فلانًا عندي بَلَالِ، أي: بالَّة. ووَقَاعِ، يقال[2]: كويتُه وَقَاعِ، وهي سِمة على الجاعِرَتَين[2]، وقيل: في طول الرأس من مُقَدَّمه إلى مُؤَخَّره، قال الشاعر[3]:

وكنتُ إذا مُنِيتُ بِخَصْمِ سَوءٍ   دَلَفْتُ لهُ فأَكْوِيهِ وَقَاعِ

وقَطَاطِ، قال الشاعر[4]:

أَطَلْتُ فِراطَهمْ حتَّى إذا ما   قَتَلْتُ سَراتَهم كانتْ قَطَاطِ

أي: كانت تلك الفَعْلة قاطَّةً لثأري، أي: قاطعة له. وصَمَامِ للداهية، قال /ابن أحمر[5]: [٦: ٢١٥/ب]

ورُدُّوا ما لَدَيكُمْ مِن رِكابي   ولَمّا تَأتِكُمْ صَمِّي صَمَامِ

كَنَى بها عن الداهية مِن هجائه لأنها تُصِمُّ الأسماع، وتكونُ على هذا من أَصَمَّ كدَراكِ مَنْ أَدْرَكَ، والأَجْوَدُ أن تكون مِن صَمَّ الكُوَّةَ بِحَجرٍ، والقارُورةَ: سَدَّ فَمَها، فتكون مَبنيّة من ثلاثيٍّ غير مزيد. وصَمَامِ أيضًا لِلْحَيَّة لأنها لا تَعمل فيها الرُّقى لخبثها، فلا تجيب، فكأنها صَمَّاء. وأمّا صَمامِ من قول الأَسْوَد بن يَعْفُر[6]:

فَرَّتْ يَهودُ ، وأَسْلَمَتْ جيرانَها   صَمِّي لِما فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ

---

(١) أي: تسحر.

(٢) الجاعرتان: لحمتان تكتنفان أصل الذنب.

(٣) البيت من قطعة لعوف بن الأحوص في النوادر ص ٤٣١، ونسب في تهذيب اللغة ٣: ٣٨ لقيس بن زهير، وهو بلا نسبة في الغريب المصنف ٢: ٥٣٩، وسقط من ي.

(٤) عمرو بن معدي كرب. شعره ١٣٦ والغريب المصنف ٢: ٥٤١. الفراط: الإمهال والتأنّي.

(٥) المعاني الكبير ٢: ٨٥٧ ومجمع الأمثال ١: ٣٩٦، وهو بيت مفرد في شعره ١٤٣.

(٦) تقدم البيت في ١٢: ٢٢٤.

فقيل: المراد بها الداهية، دعا عليها بالصَّمَم، كأنه قال: أَصَمَّ اللهُ سَمعَكِ يا داهية كما تُصِمِّين الأسماع. وقيل[١]: بل هي اسمُ فِعلٍ بمعنى صَمِّي، كأنه أراد: صَمِّي يا أُذُني صَمِّي، فأَبدَلَ صَمَامِ مِن صَمِّي.

ولا ينقاس شيء من هذه الصفات الجارية مَجرى الأعلام.

وقولُه **أو مُلازِمةً لِلنِّداء** مثالُ ما جاء من ذلك مختصًّا بالنداء: يا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، ويا لَكَاعِ، ويا رَطَابِ[٢]، ويا دَفَارِ، ويا خَضَافِ، ويا حَبَاقِ[٣]، ويا حَزَاقِ[٤]، لا تُستَعمَل في حال السعة إلا في النداء، ولا تجيء في غيره إلا ضرورة، قال الحُطَيْئة[٥]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ، ثُم آوِي ... إلى بَيتٍ قَعيدتُهُ لَكَاعِ

فاسْتَعمَلَه خبرًا للمبتدأ الذي هو قَعيدتُه.

واختُلف فيما جاء من هذا النوع هل يقاس عليه[٦]: فذهب الجمهور إلى أنه ينقاس. وعلَّل ذلك بعضُ أصحابنا، وقال: وإنما اطَّرَدَ ذلك في النداء لا في غيره. وقال بعضهم[٧]: لا ينقاس لِقِلّة ما وَرد منه، فلا تقيس يا قَبَاحِ على قولهم يا فَسَاقِ.

وهذه كلُّها إنما جاءت في الذَّمّ. وقولُ العرب لابْن الأَمَة ابنُ لَكَاعِ ليس من هذا الباب لدخول الألف واللام عليه؛ يقولون: ابنُ اللَّكَاعِ[٨]، ولو كان معدولًا لَمَا جاز فيه ذلك.

---

(١) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (هود) ٢: ٦٤.

(٢) رطاب: صفة ذمّ للأَمة، والمراد بها رطبة الفرج، وذلك مما تعاب به المرأة.

(٣) أي: يا نَتِنة. وخضاف: من الخَضْف، وهو الضَّرط، أي: يا ضارطة. ومثلها يا حباق.

(٤) هو من صفات الذمّ من معنى البخل.

(٥) تقدم البيت في ٤: ١٤٦، ١٤: ١٤.

(٦) انظر ما تقدم في ١٤: ١٠ - ١١.

(٧) التبصرة والتذكرة ١: ٣٥٤.

(٨) المخصص ١٣: ١٩٩.

وقد جاء شيءٌ مِن هذا يقال في النداء وغيره، وذلك قَثَامِ وجَعَارِ، يقال للضَّبُع: يا جَعَارِ؛ لكثرة جَواعِرِها، كما قال عنترة[1]:

.... جَواعِرُها ثَمانٍ ....

قال الجَعديّ[2]:

فقلتُ لها : عِيْثِي جَعَارِ ، وجَرِّري بِلَحْمِ امْرِئٍ ، لم يَشْهَدِ اليومَ ناصِرُهْ

ويقال لها أيضًا قَثَامِ لأنها تَقثُم كلَّ شيء تجده للأكل أي تَجمعه؛ لأنها لا تُعدَل إلا في حال تعريف، وهي في النداء معرفة، وفي غيره نكرة، إلا أن تَغلِب على شيء بعينه، وذلك لا ينقاس.

وقولُه **وكُلُّها مَعدولٌ عن مؤنَّث** أي: وكلُّ هذه الأقسامِ من فَعَالِ الأمر والمصدر والحال والصفة الجارية مجرى الأعلام أو الملازمة للنداء عُدِلَ عن مؤنث:

أمّا ما كان أَمْرًا نحو نَزَالِ فإنه مبنيٌّ على الكسر إمّا لوقوعه /موقع المبنيِّ، وإمّا لِتَضَمُّنِه معنى لام الأمر. وأمّا كونُه معدولًا عن مؤنَّث ففي ذلك خلاف: فمذهبُ المبرد[3] أنه معدولٌ عن مصدرِ فعلٍ موقوفٍ موضوعٍ في موضعه، فمَجازُه مَجاز المصادر التي يؤمَر بها نحو: ضَرْبًا زيدًا، إلا أنَّ المصدر المقدَّر الذي عُدل عنه مؤنَّثٌ معرفة. **[٦: ٢١٦/أ]**

---

(١) كذا! وهذه قطعة من بيت للأعلم الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٣٢٢، والبيت:

عَشَنْزَرَةٌ جَواعِرُها ثَمانٍ فُوَيْقَ زِماعِها خَدَمٌ حُجُولُ

عشنزرة: غليظة مُسِنّة. أراد بجعل جواعرها ثمانيَ أنَّ خَلْقها منتشر، وإنما هما جاعرتان، وهما لحمتان تكتنفان أصل الذَّنَب. والزَّمَعة: التي خلف الظِّلْف مثل الزيتونة. والخَدَم: واحدها خَدَمة، وهي مثل الخَلخال، لونٌ يُخالف لون رجليها. وحجول: جمع حِجْل، وهو الخَلْخال.

(٢) الكتاب ٣: ٢٧٣.

(٣) المقتضب ٣: ٣٦٨ - ٣٧١.

وظاهرُ كلام س[1] أنه معدولٌ عن فِعل الأمر، نَصَّ على ذلك في (باب ما جاء معدولًا عن حَدِّه من المؤنث كما جاء المذكر معدولًا عن حَدِّه)، إلا أنه ذَكَرَ[2] نَعَاءِ في بيت الكميت[3]:

نَعَاءِ جُذامًا غيرَ مَوتٍ ولا قَتْلِ ولكنْ فِراقًا لِلدَّعائمِ والأَصْلِ

في جملة المصادر الواقعةِ مَوقعَ أفعالها كما ذهب إليه المبرد.

قال بعض أصحابنا: «وهذا هو الصحيح»، يعني أن تكون معدولةً مِن مصدر معرفة، فتكون بمنزلة ما عُدل من فَعال في غير الأمر.

وأمّا ما كان مصدرًا فهو معدول عن مصدر مؤنث معرفة، وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المصدرَ المعرفةَ المؤنثَ الذي عُدل عنه؛ كما أنَّ مَشابِه ومَلامِح ومَذاكير[4] جمعٌ لمفرد لم يُستعمَل في الكلام.

وأمّا ما كان حالًا كبَدَادِ في قول الجَعديّ فعُدِلَ عن مصدرٍ مؤنَّثٍ معرفة، وقد فَسَّرَ بَدَادِ س في البيت، فقال[5]: «تَعْدُو بَدَدًا»، إلا أنَّ بَدَادِ ليست معدولةً عن بَدَدٍ لأنَّ بَدَدًا نكرة، وإنما هي معدولةٌ عن البَدَّة أو الْمُبادَّة.

وأمّا الصفاتُ الجاريةُ مَجرى الأعلام فإنها عُدلت عن صفاتٍ غَلَبَتْ، فصارت أسماءً، ك(نابِغة) من قوله[6]:

ونابِغةُ الجَعْديُّ بالرَّمْلِ بَيْتُهُ عليه صَفيحٌ مِن تُرابٍ مُنَضَّدُ

ألا ترى أنه نعتٌ في الأصل إلا أنه غَلَبَ حتى صار اسمًا، ولذلك لا يجوز في شيء منها أن تَتْبَعَ موصوفًا لأنها صارت لِغَلَبتِها تُشبه الأعلام؛ والعَلَمُ لا يُوصَفُ به.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٧٠ - ٢٧٢، وانظر ما تقدم في ١٤: ٣٣٦.
(٢) الكتاب ١: ٢٧٦.
(٣) تقدم البيت في ١٤: ٣٣٥.
(٤) في المخطوطات: ومذاكر. والتصويب من الكتاب ٣: ٢٥٦، ٦٣٧، ٤: ٢٣.
(٥) الكتاب ٣: ٢٧٥.
(٦) تقدم البيت في ٨: ١٣٧، وآخره ثَمَّ: وجَنْدَلِ.

وفي (الإفصاح): نَزَالِ عنده - أي عند س - عَلَمٌ معرفة على الجنس، وكلُّ ما عُدِلَ منها فهو معرفة، وكذلك فَجَارِ عَلَمٌ على المعنى كسُبْحانَ، ومِثلُه حَلَاقِ وجَمَادِ في اسم الْمَنِيَّة والسنة الْمُجْدِبة، وضَرَامِ للحرب. وقد يكون هذا المعدول عَلَمًا على الشخص كحَذَامِ ورَقَاشِ. ويرى س[1] أنَّ هذه الأشياء بُنيتْ حَمْلًا على نَزَالِ، ونَزَالِ بُني[2] حملًا على الفعل.

ص: **فإن سُمِّيَ ببعضها مذكَّرٌ فهو كعَناق، وقد يُجعل كصَباحٍ. وإن سُمِّيَ به مؤنَّثٌ فهو كرَقاشِ على المذهبَين.**

ش: يقول إذا سَمَّيت بِنَزَالِ أو جَمَادِ أو بَدَادِ أو حَلَاقِ أو فَسَاقِ أو نحوها مذكرًا فهو كعَنَاق؛ يعني أنه يُعرب إعراب ما لا ينصرف، كما إذا سَمَّيتَ المذكر بعَنَاق فتمنعه الصرف للتأنيث والعَلَميّة، ولا يُبنى لأنه لا يجيء /معدولًا عن مذكر فيُشَبَّهَ به ويُحمَلَ في البناء عليه. **[٦: ٢١٦/ب]**

وزعمَ ابن بابَشاذَ[3] أنه يجوز فيها الإعرابُ كما لا ينصرف، والبناءُ حملًا على الاسم المؤنث المعدول العَلَم. ووجهُه أنه شبيهٌ برَقَاشِ، وهو مؤنث عندهم، فكما أنَّ في رَقَاشِ وجهَين البناءَ والإعرابَ إعرابَ ما لا ينصرف، وذلك على اللغتين، فكذلك هذا الذي شُبِّهَ به. وهذا باطل لأنَّ رَقَاشِ مؤنث، وهذا مذكر.

وقولُه **وقد يُجعَل كصَبَاحٍ** يعني أنه يُعرَب إعرابَ المنصرف، فلا يُبنى، ولا يُمنَع الصرف، فتقول: قامَ نَزَالٌ، ورأيتُ نَزَالًا، ومررتُ بنَزَالٍ.

هذا الوجهُ الذي ذكره في المعدول مِن غير بابِ حَذَامِ - وهو ما التُزِمَ فيه في أصل وضعِه البناءُ عند جميع العرب مِن أنه يُعرَب إعرابَ صَباحٍ - لا أعرفه إلا عنه.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٤.

(٢) الكتاب ٣: ٢٧٠ - ٢٧٢.

(٣) شرح الجمل له ١: ٣٦٥.

وأمّا أصحابنا فيقولون[1]: إنه يُعرَب إعرابَ ما لا ينصرف فقط، وقد ذكرْنا مذهب ابن بابَشاذَ أنه يجوز فيه إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف والبناء. وما أَظُنُّ المصنف إلا قاس ذلك على رَقَاشِ وغَلَابِ إذا سُمِّيَ بهما مذكر، فإنَّ س قال[2]: «ومِنَ العرب مَن يَصرف رَقَاشِ وغَلَابِ إذا سَمَّى بهما مذكرًا، لا يَضعُه على التأنيث، بل يجعله اسمًا مذكَّرًا كأنه سَمَّى رَجُلًا بِصَباحٍ» انتهى. والفرقُ بينهما نذكره عند التعرُّض لِرَقَاشِ إذا سُمِّيَ بها مذكَّر.

وقولُه **وإن سُمِّيَ به مؤنَّثٌ فهو كرَقَاشِ** إذا سَمَّيتَ بفَعَالِ المعدولِ المبنيِّ الذي ليس من باب رَقَاشِ مؤنثًا جاز فيها وجهان: البناءُ والإعرابُ إعرابَ ما لا ينصرف كما ذَكر المصنف.

وقولُه **على المذهبَين** أي: مذهبِ أهل الحجاز ومذهب بني تميم، مِن بنائه على الكسر في لغة الحجاز، وإعرابِه إعرابَ ما لا ينصرف في لغة بني تميم، إلا إن كانت لامه راءً فعن تميم الإعرابُ كما لا يَنصرف، والبناءُ على ما أُحْكِمَ قبلُ.

وزعمَ المبردُ أنَّ لغة الحجاز أَقيَسُ لأنَّ فَعَالِ اسم، فإذا سَمَّينا بها لم نُغَيِّرها عن بنائها لأنَّا لم نُخرجها عن الاسمية كما فعلنا بانْطلاقٍ مُسَمًّى به؛ فلم نَقطع همزته لأنَّا نقلناه من اسمٍ إلى اسمٍ بخلاف افْعَلْ مُسَمًّى به، فإنَّا نعربه لأنَّا نقلناه عن بابه، وتُقطَع ألفُه للنَّقل.

وزعمَ س[3] أنَّ لغة تميم أقيسُ لأنَّ فَعَالِ المسمَّى بها إن كانت اسمَ فِعل نحو نَزالِ؛ فهي بمنزلة الفعل الذي تكون معدولة عنه؛ ألا ترى أنها مبنيَّة مثله، فكما إذا

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٢: ٩٥١ ولابن عصفور ٢: ٢٤٦.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٠.

(٣) الكتاب ٣: ٢٧٧.

سَمَّيتَ بالفعل الذي عُدلتْ عنه امرأةً تُعربه إعرابَ ما لا ينصرف نحو انْزِل اسم امرأة؛ فكذلك إذا سَمَّيتَها بها تُعربها إعراب ما لا ينصرف، بل هي في ذلك أقوى لأنها نقلُ اسم إلى اسم بخلاف الفعل، فنقلُه أَبْعَدُ. وإن كانت فَعَالِ المسمَّى بها غيرَ اسمِ فِعلٍ فتَمنعها الصرف للتأنيث والتعريف، /ولا تبقيها على بنائها لأنك إذا جعلتَها عَلَمًا لا [٦: ٢١٧/أ] تريد بها ذلك المعنى الذي كان لها قبل التسمية بها. قال[(١)]: «وأمّا أهلُ الحجاز فلَمّا رأوه اسمًا لمؤنثٍ، ورأَوا ذلك البناء على حاله لا يتغير، وهو معرفة كما كان قبل التسمية به، أَبقَوه على بنائه لأنَّ مِن كلامهم أن يُشَبِّهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثلَه في جميع الأشياء».

والأظهرُ ما ذهب إليه س لأنَّ فَعالِ إنما تُبنى إذا كانت اسمَ أَمرٍ لوقوعها موقع افْعَلْ؛ وهو مبنيّ، وإذا كانت معدولةً ولم تَكُنِ اسمَ أمرٍ فإنها تُبنى لِشَبَهِها بفَعَالِ التي هي اسمُ أمرٍ في التعريف والتأنيث والوزن والعَدل؛ وأنت إذا سَمَّيتَ بفَعَالِ المعدولة لم يكن إذ ذاك واقعًا موقعَ افْعَلْ ولا مُشْبِهًا لِما وقعَ موقعَه لذهاب معنى العَدل منها، فضَعُفَ لذلك بناؤها.

ونقلَ بعض أصحابنا[(٢)] عن المبرد أنَّ نَزَالِ إذا سُمِّيَ به ليس فيه إلا البِناء. واستَدَلَّ على ذلك بأنه يَبقى على ما كان عليه من البناء لأنه نُقل من اسم إلى اسم. وهذا التعليل يقتضي أنَّ ذلك عامٌّ في جميع فَعَالِ المعدول من غير باب حَذَامِ. قال[(٢)]: «كما أنك إذا سَمَّيتَ بـ(انْطِلاق) لم تَقطع الهمزة لأنه نقلتَه إلى بابه، ولو سَمَّيتَ بفِعلٍ قطعتَ همزته لأنه قد خَرج عن بابه.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٧٨ بتصرف.

(٢) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٢٤٦.

وما ذهب إليه المبردُ باطلٌ لأنَّ الإعراب ليس من باب همزة الوصل؛ ألا ترى أنَّ الفعل إذا سُمي به أُعرب، فإذا أُعرب الفعل لأجل التسمية به مع أنَّ بابه ألّا يُعرب فإنَّ إعراب هذا أَولى لأنَّ بابه الإعراب».

ولم يتعرض المصنف إلى تسمية المذكر بحَذَامِ وبابه.

فإن قلتَ: قولُه **فإن سُمِّيَ ببعضها** الضميرُ في **بعضها** عائدٌ إلى جميع فَعَالِ المعدولِ لا إلى قوله **واتَّفَقوا على كسر فَعَالِ أمرًا أو مصدرًا أو حالًا أو صفةً** إلى آخره؛ فقد اندرجَ التسمية بحَذَامِ في ذلك:

قلتُ: يأبى ذلك قولُه **وإن سُمِّيَ به مؤنَّثٌ فهو كرَقَاشِ**، فإذا كان رَقَاشِ بعضَ أقسام فَعَالِ المعدولِ فكيف يُحيله عليه ويقول **فهو كرَقَاشِ**.

وإذا سَمَّيتَ مذكرًا بنحو رَقَاشِ أُعرِبَ إعرابَ ما لا ينصرف، كان في آخره راءٌ أو لم يكن؛ لأنه إذ ذاك بمنزلة رجل سَمَّيتَه بعَقْرَب أو عَنَاق، ولا يبقى هذا على بنائه كما كان قبلَ أن تُسَمّي به الرجل لأنَّ كَسْرَتَه ليست للتأنيث وإلا كانت في عَقْرَب؛ ولا لبناء الصيغة على فَعَالِ لعدم ذلك في عَنَاق، ولكنه للتأنيث والتعريف والوزن مع معنى العدل، فإذا سُمِّيَ به زال ذلك المعنى، فجَرى مَجرى مؤنثٍ سُمِّيَ به مذكَّرٌ مما لم يُعدَل.

[٦: ٢١٧/ب] وقد ذكرْنا[1] عن س أنَّ مِنَ العرب مَن يَصرِفه. ووجهُ ذلك أنَّ رَقَاشِ /ونحوَه إنما كان مؤنثًا لإرادتك به ما عُدل عنه؛ وهو راقِشة، وأنت إذا سَمَّيتَ به مذكَّرًا ذهبَ معنى العَدل عنه، فذهب التأنيث بذهابه، وصِرتَ كأنك سَمَّيتَ المذكر باسمٍ ليس بمؤنث، فصَرَفتَه لذلك.

---

(١) ذكره قريبًا في ق ٢١٦/ب من الأصل.

وإنما جاز في رَقَاشِ مُسَمًّى به مذكَّرٌ وجهان: إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف، وصَرْفُهُ كجَناحٍ، ولم يَجز في غيرها من فَعَالِ المعدولةِ إلا وجهٌ واحد، وهو إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف - لأنَّ باب رَقَاشِ يجوز فيه قبلَ تسمية المذكَّرِ به البناءُ والإعرابُ إعرابَ ما لا ينصرف، والإعرابُ فيه أقيسُ كما قَرَّرْنا مِن مذهب س، وبابُ فَعَالِ المعدول غير باب رَقَاشِ يتحتَّم فيه البناء، فبابُ رَقَاشِ أوسَع، فلمّا سَمَّينا به المذكر انتقلَ من بابِ عَلَم التأنيث إلى باب عَلَمِ التذكير؛ فلم يَبعُد عن المؤنث بُعْدَ فَعَال غيره إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ غير المؤنث إذ لم ينتقل من عَلَميّة إلى عَلَميّة، فلمّا زال مُوجِب البناء في هذا، وكان اللفظ مؤنثًا - أُعرب إعرابَ ما لا ينصرف، ولَمّا سُمِّيَ ببابِ رَقَاشِ المذكَّرُ - وكلاهما عَلَمٌ - لم يكن لِيُبنى وهو عَلَمٌ لزوال مُسَوِّغ البناء، وهو الشَّبَه بِفَعَالِ أمرًا في التأنيث والوزن والعدل والتعريف؛ ألا ترى أنه نَقَص من وجوه الشَّبَه العدلُ والتأنيث لأنه بالتذكير زال، فأُعرب إعرابَ ما لا ينصرف كحاله حين كان عَلَمًا لمؤنث، وأُعربَ إعرابَ ما ينصرف لأنه بذهاب العَدل ذهب التأنيث، فلم يَبق إلا الوزن، فصار في الوزن كصَبَاحٍ، وصَبَاحٌ إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ صُرِف.

ص: وفتحُ فَعَالِ أَمْرًا لغةٌ أَسَديَّة.

ش: تقول بنو أَسَدٍ[1] نَزَالَ ودَرَاكَ، فتَبني فَعَالِ أمرًا على الفتح، وذلك أنَّ أصل البناء أن يكون على السكون، لكنه عَرَضَ في فَعَالِ التقاءُ الساكنين، فكُسر أحدهما للالتقاء، وأمّا بنو أَسَدٍ فبنوه على الفتح تخفيفًا ولمناسبة الألف قبل لام الكلمة.

وقولُه قبلُ[2] **واتَّفَقوا على كسرِ فَعَالِ أَمْرًا** وإذا كان بنو أَسَدٍ لا يكسرونه فكيف يقول **اتَّفقوا** إلا إن أراد بقوله **اتَّفقوا**: أهلُ الحجاز وبنو تميم، فيَسوغ لجريانهما

---

(١) حكاه عنهم الكسائي كما تقدم في ١٤: ٣٣٧.

(٢) تقدم هذا قريبًا في ق ٢١٤/ب من الأصل.

في الذِّكر قبلُ في بابِ رَقَاشِ، فلا يَندرج بنو أَسَدٍ ولا غيرُهم من العرب في ضمير **واتفقوا**، لكنْ كونُ فَعَالِ مصدرًا أو حالًا أو صفةً مبنيّة على الكسر مُشتَرِكٌ فيها كلُّ العرب؛ فلا فائدة في تخصيص الاتِّفاق من الحجاز وتميم على ذلك؛ إذ كلُّ العرب تَبني هذه كلَّها على الكسر غير ما ذكرناه مِن لغة أَسَدٍ في فَعَال أمرًا.

* * *

ص: فصل

يُصرَفُ مُصغَّرًا ما لا يُصرَفُ مُكَبَّرًا إن لم يكن مؤنَّثًا، أو أعجميًّا، أو مركَّبًا، أو مُضارعًا لِفَعْلاءَ مُكَبَّرًا ومُصَغَّرًا أو ذا شَبَهٍ بالفعل المضارِع سابِقٍ للتصغير أو عارِضٍ فيه، وقد يَكْمُل مُوجِبُ المَنع في التصغير، فيَمتنع مُصَغَّرًا /ما صُرِفَ مُكَبَّرًا. [٦: ٢١٨/أ]

ش: الذي لا يُصرَف مُكَبَّرًا ويُصرَف مُصَغَّرًا هو ما يزول بتصغيره سبب المنع؛ مثالُ ذلك عُمَيْرٌ تصغير عُمَرَ، وسُحَيْرٌ تصغير سَحَرَ، وشُمَيْمِرٌ تصغير شَمَّرَ، وعُلَيْقٍ تصغير عَلْقَى، وسُرَيْحِينٌ تصغير سِرْحانَ، وجُنَيْدِلٌ تصغير جَنادِلَ، وذلك أنه بتصغيرِ سَحَرَ وعُمَرَ زال العَدلُ لأنهما لم يُعدَلا إلا في حال التنكير، وبتصغيرِ شَمَّرَ زالَ وزنُ الفعل، وبتصغير عَلْقَى زالَ شَبَهُ ألفِ الإلحاق بألف التأنيث، وبتصغيرِ سِرْحانَ زالَ شَبَهُ زيادةِ الألف والنون بألِفَيِ التأنيث، وبتصغيرِ جَنادِلَ زال الجمعُ المتناهي.

وقولُه **إن لم يكن مؤنثًا** مثالُ ذلك زَيْنَبُ وسُعادُ، فإنك إذا صغَّرتَهما لم تَصرفهما لأنه لا يزول بالتصغير لهما شيءٌ مِن مانع الصرف؛ ألا ترى أنهما فيهما العِلّتانِ اللّتانِ كانتا فيهما حالة التنكير، وهما العَلَميّة والتأنيث.

وقولُه **أو أَعْجَمِيًّا** مثالُ ذلك إبراهيمُ وإسماعيلُ، فإنك إذا صَغَّرتَهما قلتَ فيهما بُرَيْهيمُ وسُمَيْعيلُ، أو أُبَيْرِهُ وأُسَيْمِعُ على مذهب مَن يرى تَصغيرهما كذلك، وعلى كِلا القَولَين تَمنعُهما الصرف. وكذلك يَعقوبُ وإسحاقُ، تقولُ فيهما يُعَيْقيبُ وأُسَيْحيقُ، فتَمنعُهما من الصرف.

وأطلقَ المصنفُ في كونه يُمَنَع الأعجميُّ مِنَ الصرف إذا صُغِّر، وليس كذلك لأنه إذا صُغِّر تصغيرَ الترخيم انصرَف، تقول في إبراهيمَ وإسماعيلَ بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ،

فتصرفُهما لأنَّ الأعجميَّ إذا كان رباعيًّا وأحدُ حروفه ياءُ التصغير انصَرف، فقد صار بهذا التصغير إلى هذا الوزن الخفيف، فانصرَف، وصار كأنه تصغيرُ بَرْهٍ وسَمْعٍ، وقد تقرَّر أنَّ الأعجميَّ إذا كان مِثلَ نُوحٍ ولُوطٍ انصرف. والدليلُ على ذلك من السماع قولُ النابغة(١):

فإن يَقْدِرْ عليكَ أبو قُبَيْسٍ ... تُمَطّ بِكَ المعيشةُ في هَوانِ

فقُبَيْس تصغيرُ قابُوسَ تصغيرَ الترخيم، وقابُوسُ أعجميٌّ مُنع الصرف للعُجْمة والعَلَميّة، قال النابغة(٢):

نُبِّئتُ أنَّ أبا قابُوسَ أَوْعَدَني ... ولا قَرارَ على زَأْرٍ مِنَ الأَسَدِ

وقولُه **أو مُرَكَّبًا** مثالُ ذلك بَعْلَبَكُّ ومَعْدِيْ كَرِبُ، فإنك إذا صَغَّرتَهما بقيَ فيهما مانع الصرف، وهو العَلَميّة والتركيب.

وقولُه **أو مُضارعًا لِفَعْلاءَ مُكَبَّرًا ومُصَغَّرًا** وذلك بابُ سَكْرانَ، فإنَّ الألف والنون فيه مضارعتان لأَلِفَيِ التأنيث في حال التكبير وفي حال التصغير، فلذلك لم يُصرف؛ ألا ترى أنك تقول في تصغيره سُكَيْرانُ، فلا يتغيَّر آخرُه كما لا يتغيَّر آخر حمراءَ إذا صَغَّرتَه، فإنك تقول /فيه حُمَيْراءُ. [٦: ٢١٨/ب]

وقولُه **مُكَبَّرًا ومُصَغَّرًا** احترازٌ مِن مِثل سِرْحان إذا سَمَّيتَ به، فإنَّ العَلَميّة صَيَّرتْه مضارعًا لِفَعْلاءَ مِن حيثُ إنها حَظَرَتْ دخول هاء التأنيث عليه كما لا تدخل على فَعْلاءَ؛ بخلاف حاله إذا كان مُنَكَّرًا، فإنه قابلٌ لتاء التأنيث، فإذا صُغِّر سِرْحانُ عَلَمًا قيل فيه سُرَيْحِينٌ، فتغيَّرَ آخرُه، فزالَ شَبَهُه بأَلِفَيِ التأنيث لأنَّ ما هما فيه لا يَتغيَّرُ آخرُه إذا صُغِّر، فلذلك انصرَف مُصَغَّرًا.

---

(١) تقدم البيت في ١٣: ٢٧٣.

(٢) الديوان ص ٢٦ والمنصف ١: ١٢٨. وأوّله في ل، ي: فليت. أبو قابوس: هو النعمان بن المنذر. وأوعدني: هدَّدني. وزأر الأسد: صوته.

وقولُه **أو ذا شَبَهٍ للفعلِ**[1] **المضارع** احترازٌ مما هو ذو شَبَهٍ للفعل الماضي نحو ما مَثَّلْناه قبلُ مِن شَمَّرَ، ونحو ضُرِبَ مُسَمًّى به، فإنك إذا صَغَّرتَهما صَرَفتَهما، تقول شُمَيْمِرٌ وضُرَيْبٌ لزوال أحد السببَين - وهو وزن الفعل - بالتصغير.

وقولُه **سابِقٍ للتصغير** مثالُه تَغْلِبُ ويَشْكُرُ، تقول فيهما تُغَيْلِبُ ويُشَيْكِرُ، فشَبَهُ المضارع في هذين الاسمين سابقٌ للتصغير. وكذلك أَحْمَدُ وأَحْمَرُ يمتنعان من الصرف مُكَبَّرينِ ومُصَغَّرينِ لأنَّ شَبَهَ المضارع فيهما سابقٌ على التصغير.

وقولُه **أو عارِضٍ فيه** مثالُ ذلك أَجادِلُ عَلَمًا، فإنه يمتنع الصرف للعَلَميّة وشِبهِ العُجْمة، فإذا صَغَّرتَه امتنعَ الصرف للعَلَميّة وشبهِ الفعل المضارِع، تقول فيه أُجَيْدِلُ، فصار على وزن أُبَيطِرُ، فعرَض فيه شبهُ الفعل المضارِع، فنحو هذا يَمتنع من الصرف مُكَبَّرًا ومُصَغَّرًا.

وقولُه **وقد يَكمُلُ مُوجِبُ المَنعِ في التصغير، فيَمتَنعُ مُصَغَّرًا ما صُرِفَ مُكَبَّرًا** هذا الذي ذكره على قسمين: قسمٍ صُرِفَ مُكَبَّرُه حتمًا واجبًا، وقسمٍ صُرِفَ مُكَبَّرُه جوازًا.

فالأولُ نحو تِحْلِئٍ[2] مُسَمًّى به، وأَلَنْدَدٍ[3] مُسَمًّى به، وتَوَسُّطٍ مُسَمًّى به، وتُرْتُبٍ[4] مُسَمًّى به، فهذه ونحوُها تنصرف في حالة التكبير، فإذا صَغَّرتَها انضاف إلى العَلَميّة شبهُ المضارِع، فكَمُلَ مُوجِب منع الصرف، فمَنَعْناه منه للعَلَميّة ووزن الفعل، فتقول فيها: تُحَيْلِئُ وأُلَيْدُّ وتُوَيْسِّطُ وتُرَيْتِبُ.

---

(١) كذا! وقد تقدم في الفص: بالفعل.

(٢) التحلئ: شعر وجه الأدىم ووسخه وسواده.

(٣) الألندد: الشديد الخصومة.

(٤) الترتب: الشيء المقيم الثابت، والأمر الثابت.

والقسمُ الثاني هو ما صُرف مكبَّره جوازًا لا وجوبًا نحو هِنْد، ففي هِنْد مُكَبَّرًا خلافٌ: منهم مَن يَصرفه، ومنهم مَن لا يَصرفه، وقد تقدَّمَ الكلام[1] في ذلك بما يُغني عن توجيه ذلك هنا. فإذا صَغَّرتَ هذا النوع دَخَلَتْه تاء التأنيث، فقالوا هُنَيْدة، فتَحَتَّمَ منعُ الصرف بعد أن كان جائزًا؛ لأنَّ ما فيه تاءُ التأنيث إذا انضافَ إليه العَلَميّة امتنعَ من الصرف؛ ألا ترى إجماع العرب على منعِ صرفِ هِبَة عَلَمًا ونحوه؛ لأنَّ تاء التأنيث في الثلاثي تتنَزَّل منزلة الحرف الرابع في المؤنث العاري منها، فكما أنَّ زَيْنَبَ يَمتنع من الصرف وجوبًا فكذلك هُنَيْدة.

* * *

---

(١) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٩٨/أ - ١٩٩/أ من الأصل.

يُصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة وإن كان أَفْعَلَ تفضيل، خلافًا لمن استثناه.

ش: مثالُ الصرف /للتناسب قولُه تعالى: ﴿سَلاسِلًا وأَغْلالًا وسَعيرًا﴾[1]، [٦: ٢١٩/أ] وقولُه تعالى: ﴿قواريرًا . قَوارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوها تَقْدِيرًا﴾[2]، وقرأَ سليمان ابن مهران ﴿ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُوَاعًا ولا يَغُوثًا ويَعُوقًا ونَسْرًا﴾[3]، لَمّا كان بعد ﴿سَلاسِلا﴾ قولُه ﴿وأَغْلالًا وسَعِيرًا﴾، وهما مُنَوَّنان، ولَمّا كان قبل ﴿قواريرا﴾ ﴿قَوارِيرًا﴾، وبعدهما ما فيه الراء منوَّنة، وقبل ﴿يَغُوثَ ويَعُوقَ﴾ وبعدهما مُنَوَّن - ناسبَ ذلك تنوين ﴿سَلاسِلًا﴾ و﴿قوارِيرًا. قَوارِيرًا﴾ و﴿يَغُوثَ ويَعُوقَ﴾، وهذا معنًى حسن، جاز له صرفُ ما لا ينصرف، وهو التناسبُ بما قبلَه وما بعده.

على أنَّ مِنَ النحويين مَن ذهب إلى أنَّ الجمع المتناهي يجوز صرفه، وسنَذكر ذلك عند تعرُّض المصنف له إن شاء الله تعالى، وأكثرُ النحويين لا يذكر أنَّ ما لا يَنصرف قد يُصرف للتناسب، إنما يذكرون أنه يُصرف للضرورة، وذلك نحو قوله[4]:

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٤. وهذه قراءة نافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ٦٦٣.

(٢) سورة الإنسان: الآيتان ١٥ - ١٦. وهذه قراءة نافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ٦٦٣ - ٦٦٤.

(٣) سورة نوح: الآية ٢٣. وسليمان بن مهران هو الأعمش. وقرأ بها أيضًا ابن مسعود والأشهب العقيلي. معاني القرآن للفراء ٣: ١٨٩ وإعراب القرآن للنحاس ٥: ٤١ والكشاف ٤: ١٦٤ والمحرر الوجيز ٥: ٣٧٦ وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٨٦. والبحر ٢٤: ٥٦٨ - ٥٦٩.

(٤) تقدم البيت في ٦: ٨٩.

تَبَصَّرْ خَليلِي ، هل تَرى مِن ظَعائنٍ سَوالكَ نَقْبًا بينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

وقال[1]:

فأَتاها أُحَيْمِرٌ كأَخي السَّهْـ ـمِ بِعَضْبٍ ، فقال: كُوني عَقيرا

وقد أطلقَ المصنف في قوله: **يُصرف ما لا يَنصرف للتناسب أو للضرورة،** وقيّد بعض أصحابنا[2] ذلك، فقال بأنه يُصرف ما لا ينصرف للضرورة إلا ما آخرُه ألفٌ مما لا ينصرف، فإنه لا يُصرف. وعلَّل منعَ ذلك بأنه لا فائدة فيه، قال[2]: «وذلك أنَّ صرفَ ما لا ينصرف إمّا أن يكون لزيادة حرف أو لأجل حركة، فزيادةُ الحرف نحو قوله في أُحَيْمِرُ أُحَيْمِرٌ كما تقدَّم. والذي يكون لأجل حركة نحو قوله[3]:

إذا ما غزا في الجيشِ حَلَّقَ فوقَهم عَصائبُ طَيرٍ تَهتدي بِعَصائبِ

فصرفَ عَصائب لأنَّ القوافي مخفوضة، فلو صَرَفْنا ما في آخره ألفٌ لم يكن في صرفه فائدة لأنه مُسْتَوٍ في الرفع والنصب والخفض، ولأنه إذا زِيدَ فيه التنوين سَقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدرِ ما يزيد».

وقد رَدَّ بعضُ شيوخنا هذا، وقال: «بل إذا صُرف ما في آخره ألفٌ مما لا يَنصرف كان في ذلك فائدة، وذلك أنه إذا صُرف فَنُوِّنَ أمكنَ أن يلتقيَ بساكنٍ بعده، فيُكسَر لالتقاء الساكنين، وقد يحتاج إلى ذلك لإقامةِ وزن؛ ألا ترى أنك تقول: مررتُ بفتًى انْطلق، فتكسر التنوين، فكذلك تقول: مررتُ بِسَكْرًى انْطلقتْ، فتَكسر التنوين، فيزداد حرفًا يقوم به وزنٌ في شعرٍ بحيث لو فُقد كسرُ التنوين لم يَتَّزِن البيت الذي فيه هذا».

---

(١) تقدم البيت في ١٢: ٥٠.

(٢) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٥٥٢.

(٣) هو النابغة. الديوان ص ٤٢.

وقولُه **وإن كان أَفْعَلَ تفضيل، خلافًا لمن استثناه** مَن استثناه مِن باب ما لا ينصرف هم الكوفيون[1]، زعموا أنَّ أَفْعَل /مِن لا يجوز صرفه للضرورة؛ لأنَّ التنوين [٦: ٢١٩/ب] عندهم إنما حُذف من أَفْعَلَ لأجل مِنْ، فلا يمكن أن يجتمع معها كما لا يجتمع التنوين مع الإضافة.

وصرفُه عند البصريين[2] جائز لأنَّ الذي منعَه عندهم من الصرف إنما هو وزن الفعل والصفة كأَحْمَرَ بدليلِ صرفِ: خيرٌ منك، وشَرٌّ منك[3]، وقد لَزِما مِنْ لِزَوال الوزن.

ص: ويُمنَع صرفُ المنصرف اضطرارًا، خلافًا لأكثر البصريين.

ش: ذهبَ أكثرُ أهل البصرة وأبو موسى الحامض[4] من شيوخ الكوفيين إلى أنَّ ذلك لا يجوز. وذهب الكوفيون غير الحامض وأبو الحسن الأخفش وأبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّ ذلك يجوز للضرورة[5]. واختاره المصنف. وهو الصحيح لكثرة ما وردَ من ذلك، وهو مِن تَشبيه الأصول بالفروع، وذلك أنَّ أصل الاسم الصرف، وعدمُ ذلك فرعٌ عنه، فشُبِّهَ ما ينصرف بما لا ينصرف، فهو مِن تشبيه الأصل بالفرع، وهذا موجود في لسانهم، وقد كثُر السماع بذلك، فوجب قَبوله، قال العباس بن مِرداسٍ[6]:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥: ٤٢ والإنصاف ٢: ٤٨٨ [المسألة ٦٩] والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٥٢.

(٢) الإنصاف ٢: ٤٨٨ [المسألة ٦٩].

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥: ٤٢ ونسبه للمبرد.

(٤) سليمان بن محمد. أخذ النحو عن ثعلب، وروى عنه أبو عمر الزاهد، ومن تصانيفه: خلق الإنسان، والمختصر في النحو. توفي سنة ٣٠٥هـ. بغية الوعاة ١: ٦٠١.

(٥) الإنصاف ٢: ٤٩٣ - ٥٢٠ [المسألة ٧٠] وشرح المفصل ١: ١٥٨ [دار سعدالدين].

(٦) تقدم البيت في ١٤: ٧٣.

فما كانَ قيسٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

وقال قيس الرُّقَيّات[1]:

ومُصْعَبُ حين جَدَّ الأَمْـ ـرُ أَكْبَرُها وأَطْيَبُها

وقال الكُميت[2]:

يَرى الراؤُونَ بالشَّفَراتِ منها وَقودَ أَبي حُباحِبَ والظُّبِينا

وقال دَوْسَرُ بن ذُهَيْل[3]:

وقائلةٍ ما بالُ دَوْسَرَ بعدَنا صَحا قَلبُه عن آلِ لَيلى وعن هِندِ

وقال الأخطل[4]:

طلبَ الأَزارِقَ بالكتائبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غائلةُ النفُّوسِ غَدُورُ

وقال ذو الإصبع[5]:

ومِمَّـــنْ وَلَـــدُوا عـــامِرُ ذُو الطُّـــولِ وذُو العَـــرْضِ

فمِرْداس ومُصْعَب وأبو حُباحِب ودَوْسَر وشَبيب وعامِر كلها أسماء منصرفة، وقد منعت الصرف للضرورة.

وقد ذكر أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري[6] أنَّ بعض البصريين[7] يتأوَّل قول ذي الإصبع «ومِمَّنْ وَلَدُوا عامِرُ»، فيقول: أراد به القبيلة،

---

(١) الديوان ص ١٢٤ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٠٤ والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٥.
(٢) تقدم البيت في ١: ٣٢٥.
(٣) الأصمعيات ص ١٥٠ [الأصمعية ٥٠] وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٠٦.
(٤) الديوان ٢: ٤٠٨ وضرائر الشعر ص ١٠٤. الغائلة: المهلكة.
(٥) الأصول ٣: ٤٣٨ والسيرافي ٢: ١٠٤ والتنبيه ص ١٥٢ وشرح المفصل ١: ١٥٩.
(٦) الإنصاف ٢: ٥٠١ - ٥٠٢، ولم ينسبه إلى بعض البصريين.
(٧) الأصول ٣: ٤٣٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٠٤ والتنبيه لابن جني ص ١٥٢.

فامتنعَ الصرف للتأنيث والعَلَميّة، وحُمل على المعنى لأنَّ الحمل على المعنى كثير في كلامهم، قال الشاعر[1]/: [٦: ٢٢٠/أ]

قامــتْ تُبَكِّيــهِ علــى قَــبْرِهِ ... مَـــنْ لِيَ بَعْـــدَكَ يـــا عـــامِرُ

تَـــرَكْتَني في الـــدار ذا غُرْبـــةٍ ... قـد ذَلَّ مَـنْ لـيس لـه ناصِرُ

فحَمل ذا على المعنى، كأنه قال: تَرَكْتَني إنسانًا ذا غُربة، والإنسانُ يَنطلق على الذكر والأنثى. فيقول له الكوفي: لو ذهب إلى القبيلة لقال: ذاتُ الطُّول، ولم يقل: ذو الطُّول. فيقول له البصري: قوله «ذو الطُّول» يَرجع إلى الحيّ. ونحوُ هذا في التنقل من معنًى إلى معنًى قولُ الشاعر[2]:

إنّ تَميمًـــا خُلِقَـــتْ مَلْمومـــا ... قومًـــا تَـــرى واحِـــدَهم صِـــهْمِيما

ص: لا اختيارًا، خلافًا لقوم.

ش: ممن ذهب إلى ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى، وأنشد[3]:

أُؤَمِّلُ أنْ أَعيشَ وإنَّ يَومِي ... بِأَوَّلَ أو بِأَهْوَنَ أو جُبَارِ

---

(١) هي امرأة من العرب كما في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٥١. والبيتان بلا نسبة في الأصول ٣: ٤٣٨ والسيرافي ٢: ١٠٦، والثاني في التنبيه ص ٣٥٧، وانظر تخريجهما في أمالي ابن الشجري ٢: ٤٢٥.

(٢) هو الْمُخَيَّس الأعرجي. مجاز القرآن ٢: ٧١ واللسان (صهم). والأول من أرجوزة لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٥ والتنبيه ص ١٥٢. المللوم: الجمع الشديد الكثير. والصهميم: الذي لا ينثني عن مراده، والسيد الشريف من الناس.

(٣) تقدم البيت الأول في ١٠: ٢٨٣. وزد على ما فيه الإنصاف ٢: ٤٩٧ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٥١١. وفي الزاهر أنَّ أبا العباس أي: - أحمد بن يحيى - أنشدهما. وهذه أعلام على أيام الأسبوع، فقد كانت العرب في الجاهلية تسمي السبت: شِياراً، والأحد: أولَ، والاثنين: أَهْوَنَ، والثلاثاء: جُباراً، والأربعاء: دُباراً، والخميس: مُؤنساً، والجمعة: عَروبة.

أو التالي دُبارَ ، فإنْ أَفُتْهُ فَمُؤْنِسَ أو عَرُوبةَ أو شِيارِ

فقيل له[1]: هذا موضوع لأنَّ مُؤنسًا ودُبارًا مصروفان، وقد تَرك صرفهما. فقال أبو العباس: هذا جائز في الكلام، فيكف في الشعر؟ فدلَّ هذا الجواب على إجازته اختيارًا.

ص: وزعمَ قومٌ أنَّ صرفَ ما لا يَنصرف مطلقًا لغةٌ، والأعرفُ قصرُ ذلك على نحو سَلاسِل وقَوارير.

ش: حكى أبو الحسن الأخفش أنَّ مِن العرب مَن يَصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، قال: وكأنَّ هذه لغةُ الشعراء لأنهم قد اضطُّروا إليه في الشعر، فجَرَتْ ألسنتهم في الكلام على ذلك.

وقولُه **والأَعرفُ قصرُ ذلك على نحو سَلاسِل وقَوارير** يعني أنَّ الأعرف أن يكون الصرف مخصوصًا بالجمع المتناهي، قال الأخفش: إنَّ بعض العرب يَصرفه. قال: سمعتُ ذلك منهم. وأجاز الأخفش أن يكون[2] ذلك على لغةِ مَن يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف. وذكرَ الأخفش أنَّ السبب في ذلك الجمع المذكور أنَّ العرب قد يجمعونه جمعَ سلامة نحو قول بعضهم[3]: «صَواحبات يوسف»، قال: وكثير منهم يقول: مَواليات[4]، يريد: الموالي، وقال الفرزدق[5]:

---

(١) قال له ذلك أبو موسى الحامض. شرح الكافية الشافية ٣: ١٥١١ - ١٥١٢.

(٢) أن يكون ذلك ... وذكر الأخفش: سقط من ك.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢: ٤١١ وإيضاح الشعر ص ١٦٩. وقد ورد هذا في حديث نبويّ في سنن ابن ماجه ١: ٣٨٩، ٣٩٠.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢: ٤١١.

(٥) الديوان ١: ٣٧٦ والكتاب ٣: ٦٣٣ ومعاني القرآن للأخفش ٢: ٤١١ وإيضاح الشعر ص ٤٦٢ وفيه تخريجه.

وإذا الرجالُ رأوْا يزيدَ رأيتَهُم خُضْعَ الرِّقابِ نَواكِسي الأَبصارِ

وقال الآخر(١):

جَذْبَ الصَّرارِيِّينَ بالكُرورِ

فأشبه لهذا الجمعُ عندهم الآحادَ، فصَرَفوه.

* * *

(١) العجّاج. الديوان ص ٢٢٨ وإيضاح الشعر ص ١٦٧ والخزانة ١: ١٦٦ - ١٧٠ [الشاهد ٢١]. الصَّراريّ: جمع صُرّاء، وهو جمع صارٍ بمعنى الملّاح. والكرور: الحبال، واحدها كَرّ.

ص: باب التسمية بلفظٍ كائنٍ ما كان

ش: قولُه **كائنٍ ما كان** معناه: هذا باب التسمية بلفظٍ أيٍّ لفظ كان، [٦: ٢٢٠/ب] /فـ(كائن) صفة لـ(لفظ)، و(ما) مِن قوله (ما كان) قيل: مصدرية، ولذلك تجيء بعد ما يعقل، تقول: لأضربنَّ زيدًا كائنًا ما كان، ولا تقول: كائنًا من كان؛ لكون (زيدًا) عاقلًا.

وقال أبو الطَّيِّب محمد بن طوسي القَصْريّ[1]: سألنا أبا علي - يعني الفارسي - عن قولهم: لأضربنَّه كائنًا ما كان، فقلت: **ما** أيُّ شيء هي في هذه المسألة؟ وأيّ شيء **كان**؟ أهي التي بمعنى وَقَعَ أم التي للزمان؟ فقال: «عندي فيما يقع إليّ الساعةَ أنّ **ما** و**كان** مصدر، وأنَّ **كان** هي التي بمعنى وَقَعَ، والتقدير: لأَضربَنَّه كائنًا كونَه، وكونُه يرتفع بكائن، وكائنًا حال منه - يعني من الضمير في لأضربنَّه - ويدلُّ على أنّ كان هي التي بمعنى وقع أنَّ المعنى: لأضربنَّه كائنًا حالُه، أي: واقعًا حالُه. ومعنى هذه المسألة: لأضربنَّه ذهبَ أو مَكث» انتهى جواب أبي عليّ.

ولا يصحُّ تقديره: كائنًا كونُه؛ لأنَّ كائنًا يدلُّ على المصدر، و(كونه) مصدر، ولا بُدَّ مِن مغايرة المحكوم به للمحكوم عليه، ولذلك امتنع: ضربٌ ضربٌ. ثم تقديره: (واقعًا حالُه) لا يُفهم له معنى، وإنما المعنى: لأضربنَّه على كلِّ حال، لكن تنزيل اللفظ على هذا المعنى فيه عسر، ويُتَكَلَّف له بأن تجعل ما موصولة بمعنى الذي، وتكون تقع على العاقل كما وقعت في قولهم: لا سيَّما زيدٌ، إذا رفعت؛ ألا ترى أنَّ التقدير: لا

---

(١) وقيل: محمد بن طوس، ومحمد بن طويس. من النحويين المعتزلة، أملى عليه الفارسيُّ المسائل القصريات، وبه سُمِّيت، مات شابًّا. معجم الأدباء ١٨: ٢٠٦ - ٢٠٧ والبغية ١: ١٢٢.

سِيَّ الذي هو زيدٌ، فقد أطلقت (ما) على مَن يعقل، وهو زيد، فكذلك هذا. ويكون (كائنًا) اسمَ فاعِلٍ من (كان) الناقصةِ، وفيه ضمير يعود على ذي الحال، و(ما) بمعنى الذي خبرٌ لقوله (كائنًا)، و(كان) صلةٌ لـ(ما) الاسمية الموصولة، وهي ناقصة، واسمُها ضمير يعود على ذلك، وخبر (كان) محذوف لفهم المعنى يعود على (ما)، كأنه قال: لأضربنَّ زيدًا كائنًا الشخصَ الذي كان زيدٌ إياه، أي: لأضربنَّه على كلِّ حال، أي: في حالِ كونه موجودًا من غير اعتبارِ حالٍ أُخرى مِن ضَحِكٍ أو بكاء أو إقبال أو إدبار أو غير ذلك من الصفات، بل يضربه بما وجده.

ويدلُّ على أنَّ (ما) موصولة وليست مصدرية كما ذهب إليه أبو عليٍّ أنك تقول: لأضربَنَّ هندًا كائنةً ما كانت، ولأضربَنَّ الزيدَينِ كائنَينِ ما كانا، ولأضربنَّ الزيدِينَ كائنينَ ما كانوا. ولا يمكن أن تكون مَصدريّة إذ لو كانت مصدريّة لكان اسم الفاعل قبلها مفردًا مذكرًا؛ لأنَّ ما المصدريّةَ ترتفع إذ ذاك بالحال، وهي تجري مجرى الفعل، فتقول: لأضربَنَّ هندًا دائمًا هجرُها، ولأضربنَّ الزيدَينِ دائمًا هجرُهما، ولأضربَنَّ الزيدِينَ دائمًا هجرُهم، فكونُه لا يقال: لأضربَنَّ هندًا كائنًا ما كان، ولا[1]: لأضربنَّ الزيدَينِ كائنًا ما كانا، ولا: لأضربَنَّ الزيدِينَ كائنًا ما كانوا - دليلٌ على أنها ليست مصدريّة.

ص: لِما سُمِّيَ به مِن لفظٍ يَتضمَّن إسنادًا أو عَمَلًا أو إتباعًا أو تركيبَ حرفين، أو حرفٍ واسم، أو حرفٍ وفعل - ما كان له قبل التَّسمية، ولا يُضاف /ولا يُصَغَّر. [٦: ٢٢١/أ]

ش: مثالُ ما تضمَّنَ إسنادًا تسميتُهم بتَأَبَّطَ شرًّا، وبَرَقَ نحرُه، وشابَ قَرْناها[2]، وذَرَّى حَبًّا، فهذا كلُّه قد تضمَّن إسنادًا. أمّا في بَرَقَ نحرُه وشابَ قَرناها فظاهرٌ لأنه

---

(١) ولا لأضربن الزيدين كائنًا ما كانا: سقط من ك.

(٢) ل، ي: ((وشاب قرناها تَصُرُّ وتَحلُبُ)): وهذه قطعة من بيت تقدم في حاشية ٣: ٩٠.

فعلٌ وفاعل، وأمّا في تَأَبَّطَ شَرًّا فإنَّ في تَأَبَّطَ ضميرًا مستترًا به استَقَلَّ جملة، ثم سُمِّيَ بها، فهذا كلُّه لا يتأثَّر للعوامل، فتقول: قام بَرَقَ نحرُه، ورأيتُ بَرَقَ نحرُه، ومررتُ بِبَرَقَ نحرُه، وكذلك إخوته.

وإنما لم يتأثَّر للعوامل لأنَّ الجملة قد عمل بعضها في بعض، فلو أَعمَلْنا فيها لأدَّى إلى إعمال عاملَين في معمول واحد، وذلك لا يجوز، وسواءٌ في ذلك أكان فاعلُ الفعل ظاهرًا أم مضمرًا نحو قامَ، وأنت تريد الضمير.

وقد أعربَ بعضُهم ما اتَّصَلَ به ضمير الفاعل نحو قُمْتُ، فيقول: هذا قمتٌ، ورأيتُ قُمْتًا، وأجازَ رَدَّ حركة الفاء، فيقول: هذا قُمْتٌ وقَمْتٌ، وبِعْتٌ وبَعْتٌ. ويؤيِّد هذا نِسبتُهم إلى كُنْتُ كُنْتِيّ.

وكذلك لو سَمَّيتَ زيدٌ قائمٌ لحكيتَه قياسًا على تَأَبَّطَ شَرًّا. وبالاستقراء لم نجدهم سَمَّوْا بمبتدأ وخبر في كلامهم، وإنما قيل ذلك. وجَوَّزه النحويون قياسًا على الجمل الفعلية.

وقولُه أو **عَمَلًا** إمّا أن يكون العمل رفعًا أو نصبًا أو جرًّا:

فإن كان رفعًا أو نصبًا فله الحكم الذي قبل التسمية، مثالُ ذلك أن تُسَمِّيَ بـ«قائمٌ أبوه»، أو أن تُسَمِّيَ بقولك «ضاربٌ زيدًا»، فإنَّ مثل هذا يتأثَّر للعوامل، وما بعدَه على حالة واحدة، فتقول: قامَ قائمٌ أبوه، ورأيتُ قائمًا أبوه، ومررتُ بقائمٍ أبوه. وكذلك أيضًا تقول: قامَ ضاربٌ زيدًا، ورأيتُ ضاربًا زيدًا، ومررتُ بضاربٍ زيدًا.

وإن كان الناصب حرفًا نحو: إنَّ زيدًا، فإنك تحكيه، فتقول: قام إنَّ زيدًا، ورأيتُ إنَّ زيدًا، ومررت بإنَّ زيدًا.

وإن كان العمل جرًّا فإمّا أن يكون الجرُّ بحرفِ جَرٍّ أو بإضافة، فإن كان بإضافةٍ تأثَّرَ الأول للعوامل، ولزمَ الثاني الخفضَ على الإضافة، فتقول: جاءني غلامُ زيدٍ، ورأيتُ غلامَ زيدٍ، ومررتُ بغلامِ زيدٍ.

وإن كان بحرف جرٍّ فإما أن يكون على حرفٍ واحد أو على أكثر، إن كان على حرفٍ واحد حَكَيتَه على لفظه، تقول: قامَ بِزيدٍ، ورأيتُ بِزيدٍ، ومررتُ بزيدٍ. وسببُ أنْ حَكيتَه على لفظه أنه لا يمكن جعله مضافًا ومضافًا إليه لأنه لا يكون اسم معرب على حرف واحد.

وأجازَ المبردُ[1] والزَّجّاجُ[2] الإعرابَ في ذلك، فأَجازا أن يقال في (بِزيدٍ): جاء بِيٌّ زيدٍ، ورأيتُ بِيَّ زيدٍ، ومررت بِيِّ زيدٍ، تزيد على الباء حرفًا من جنس حركتها، وهو الياء، لأنها كسرة، والياء مجانسة لها، ثم يُزاد على الياء حرف مثلها، فتجتمع الياءان، فتُدغم إحداهما في الأخرى. فأَجرَيا الباء مِن (بِزيدٍ) حالة التسمية مُجراها إذا سُمِّيَ بها مفردة؛ ألا ترى أنك إذا سَمَّيتَ بالباء من (بِزيدٍ) قلت: هذا بِيٌّ، ورأيت بِيًّا، /ومررتُ بِيٍّ. وحَمَلَهما على ذلك إجازةُ س[3] إذا سَمَّيتَ (مِن زيدٍ) فيه الإعرابَ في (مِن) كما تُعرَب لو سُمِّيَ بها وحدَها. [٦: ٢٢١/ب]

ومذهبُهما ليس بشيء لأنَّ قياس الحرف مع الاسم إذا سُمِّيَ بهما أن يُحكَيا، بدليل حكاية (أنت) إذا سَمَّيتَ به، وهو مركَّبٌ مِن اسمٍ وحرفِ الخطاب، فانبغى على هذا ألّا يجوز في التسمية بحرف الجر والمجرور إلا الحكاية[4]، لكنهم أَعرَبوا تشبيهًا بحرف الجرِّ مِن حيث كان خافضًا لِما بعده كالاسم المضاف[5] من حيث كان خافضًا لِما بعده، فكما جاز في هذا الإعرابُ جاز في ذلك. وإذا تبيَّن ذلك فلا يجوز في (بزيدٍ) إلا الحكايةُ؛ لأنه لا يُشبه المضافَ لأنَّ المضافَ لا يكون على حرفٍ واحد. وأمّا (مِنْ زيدٍ) ونحوه فيُشْبِهُه مِن حيث إنه قد يكون على حرفين نحو: يدُ زيدٍ.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٧٧. وفي المقتضب ٤: ١٤ أنه يقول بالحكاية.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٦٥ وشرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٧٧.

(٣) الكتاب ٣: ٣٢٩ - ٣٣٠ والسيرافي ١٢: ١٧٧، وقد ضبط مِن في الكتاب بسكون النون.

(٤) ك: والمجرور أنه بحكاية. ل، ي: لهذه الحكاية.

(٥) ك: بالأسماء فيضاف. ل، ي: بالاسم المضاف.

وإن كان على أكثرَ مِن حرفٍ واحد فسيأتي[1] عند تعرُّض المصنف له.

وقولُه **أو إتباعًا** مثالُ ذلك أن تسمِّيَ بمعطوف ومعطوف عليه نحو: زيدٌ وعمرٌو، أو بصفة وموصوف نحو: رجلٌ عاقلٌ، فتحكي فيه ما كان يجوز فيه حالة الإعراب، فإن تقدَّمه رافعٌ رُفع[2] أو ناصبٌ نُصب أو جارٌّ جُرَّ، فتقول: قام زيدٌ وعمرٌو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو، وقام رجلٌ عاقلٌ، ورأيتُ رجلًا عاقلًا، ومررتُ برجلٍ عاقلٍ.

وقولُه أو **تركيبَ حرفين** مثالُه أن تُسَمِّيَ بإنَّما وكأنَّما وإمّا وإلّا في الجزاء، ولعلَّ لأنَّ اللام عندهم زائدة، وكأنَّ لأنَّ كاف التشبيه دخلتْ على أنَّ، فجميعُ هذا يُحكى، فتقول: قام كأنَّما، ورأيتُ كأنَّما، ومررتُ بكأنَّما، بخلاف أَمَا في قولك: أَمَا واللهِ، وأمَّا في: أَمَّا بعدُ، وإلا في الاستثناء، فإنَّ هذه بَسائط. وظاهر قول س[3] أنه يشترط[4] في هذا الزائد أن يكون لمعنًى يُفيد مع الأول معنًى لم يكن له.

فإن كان زائدًا نحو (ما) في[5]:

.... ليتَما هذا الحَمام لنا ....

وفي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[6]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[7] ونحوه، وسُمِّيَ بشيء منها - فقيل: لا يُحكى، بل يُعرَب، ويُقَدَّر تقديرَ اسمين، فيُتَمَّم منهما ما يحتاج

---

(١) يأتي في ق ٢٢٦/ب - ٢٢٧/أ من الأصل.

(٢) ل، ي: رُفعا ... نُصبا ... جُرًّا.

(٣) الكتاب ٣: ٣٣٢.

(٤) ل، ي: أنه ليس يشترط.

(٥) هذه قطعة من بيت تقدم في ٢ : ٢٥٦ ، ٥ : ١٤٩، ٧: ٩٣، ١٣: ١٣٨.

(٦) سورة النساء: الآية ١٥٥.

(٧) سورة المؤمنون: الآية ٤٠.

إلى التمام، فتقول في عَمَّا: عَنُ ماءٍ، وفي بِما: بِيُّ ماءٍ. وقيل: يُحكى وإن كانت لِمَحْضِ الزيادة، وهو مفهومُ ابنِ طاهِرٍ مِن كلام س، والظاهرُ الأول.

وقولُه **أو حرفٍ واسم** مثالُ ذلك أن تُسَمِّيَ رجُلًا بـ(يا زيدُ)، أو (ثَوْرَ ما)، أو (مِثْلَما)، أو (أنت) فإنها مركَّبَة مِنَ الضمير مع تاء الخطاب، و(حيثُما) و(أَمَا) التي للاستفهام هي (ما) دخلتْ عليها الهمزة، و(كذا)، و(كأَيِّن)، و(هذا)، و(هؤلاء)، فجميعُ هذا كله يُحكى.

وقولُه[1] **أو حرفٍ وفعلٍ** مثالُ ذلك هَلُمَّ، فهذا تحكيه إذا لم تُضمِر فيه، فإن أضمرتَ صار مِن تركيب الإسناد، فتحكي أيضًا.

فإن كان للمركَّب من الحرف والفعل ما يُحمَل عليه مما يُشْبِهُه بزيادته، كتَسْمِيَتِك بـ(يَضربون) و(ضَربوا) في لغة أَكَلُوني /البَراغيثُ - فتُجريه مُجرى يَبْرِينَ[2] [٦: ٢٢٢/أ] عَلَمًا، فتقلب الواو إلى الياء، وتزيد النون، فيكون كالجمع، وهو قول س[3]، فيكون فيه الإعراب في الآخر[4] أو الإعراب بالحروف[5].

وقال الزَّجّاج: إذا جعلتَ الإعراب في النون فعلى رأي الخليل ويونس وس تقلب الواو إلى الياء؛ وغَلِطوا في حملهم هذا على الجمع، وليس كذلك. قال صاحب (البسيط): «لأنَّ الواو في الجمع ليس لها ثبوت في الأصل، بخلاف هذا، فإنه لا يتغير بحسب الأصل». قال الزجاج: فلا تنقلب إلى الياء، بل تبقي عليها، فتجرى حينئذ

---

(١) وقوله ... لم تضمر فيه: سقط من ي.

(٢) يبرين: رملة، واسم لعدة أماكن، منها بلدة من نواحي عَزَازَ شمالي حلب، هي مسقط رأسي، واسمها الآن: كَلْجِبْرِين.

(٣) الكتاب ٣: ٢٠٩ - ٢١٠ وشرحه للسيرافي ١١: ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٤) فتقول: هذا ضَرَبِينٌ، ورأيتُ ضَرَبِينًا، ومررت بضَرَبِينٍ.

(٥) فتقول: هذا ضَرَبُونَ، ورأيتُ ضَرَبِينَ، ومررت بَضَرَبِينَ.

مجرى زيتون، فتعتدّ بالواو، فتقول: هذا ضَرَبُونٌ، ورأيتُ ضَرَبُونًا قد جاء، مثل زيتون، ولا أعلمُ أحدًا قاله إلا محمدَ بن يزيد[(١)]، فإنه أنبأنا بهذا القياس[(٢)].

وتركَ المصنفُ من هذا الجنسِ الذي يُحكى أن يُسَمَّى بالموصول وصلته، نحو أن تسمي رجلًا: الذي رأيتُ، فهذا لا تُغَيِّره عمّا كان عليه قبل التسمية به، فتقول: قامَ الذي رأيتُ، ورأيتُ الذي رأيتُ، ومررتُ بالذي رأيتُ. وليس هذا شيئًا مما ذكرَه لأنه لم يتضمَّن إسنادًا ولا عملًا، أعني أنَّ الموصول لم يعمل في صِلته، ولا إتباعًا، ولا هو من تركيب حرفين، ولا تركيبِ حرفٍ واسم، ولا تركيبِ حرفٍ وفعل.

وقولُه **ما كان له قبلَ التَّسمية** إشارةٌ إلى أنه إن كان مما يُعرَب أُعرِب، أو مما يُحكَى حُكي.

فإن كان التركيب مرتجلًا، وهو مما لم تركِّبْه العرب نحو: عن لَوْ، ولَوْ ذا، ونحوه، أو ما نقصَ عن التقسيم نحو قامَ قامَ - فلا يكون على الحكاية؛ لأنَّ الحامل عليها مُراعاةُ الأصل المتقدِّم والأخذُ مِن غايةٍ محفوظة، ولا غايةَ هنا، فلا حِكاية، فيرجع إلى أصل الإضافة أو التركيب، ويجري على قياسه من التَّقسيم[(٣)] في الجزأين إن احتاج إلى ذلك.

وقولُه **ولا يُضاف ولا يُصَغَّر** يعني أنَّ جميع ما ذكره في هذا الفصل لا يضاف شيء منه ولا يصغَّر[(٤)]؛ وذلك لاعتبار أصله؛ لأنَّ هذا كلَّه إنما هو جملة أو شبه الجملة، والجملةُ لا يَصِحُّ إضافتها ولا تصغيرها، فكذلك هذه.

---

(١) المقتضب ٤: ٣٥.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٠ بتصرف.

(٣) ك: من التتميم.

(٤) ولا يصغر ... إضافتها: سقط من ي.

وكذلك لا يجوز تثنيته ولا جمعه ولا ترخيمه ولا نداؤه إن كان موصولًا فيه الألف واللام؛ نحو: الذي رأيتُ، فلو سَمَّيتَ بـ(الرجلُ منطلقٌ) جاز نداؤه مع إقرار الألف واللام في الرجل. والفرقُ بينهما أنَّ الموصول اسمٌ غير تامّ تَمامُه بالصلة، فهو يقوم مقام مفرد، فصار كـ(الرجل) و(الرجُلان) مُسَمًّى بهما، لم يَجُز فيهما النداء لأنهما قبل التسمية بهما لا يجوز نداؤهما. وأمّا الجملة فكلّ واحدٍ منهما[1] اسم تامّ.

ص: والمعطوفُ بحرفٍ دونَ متبوعٍ كالجُملة.

ش: يعني أنه تُحكى حاله قبل التسمية، فإذا سُمِّيَ بحرفِ عطف ومعطوف حُكي على حاله من الموضع الذي نَقَلْتَه منه؛ نحو أن تُسَمِّيَ (وَزيدٌ) أو (وَزيدًا) أو (وَزيدٍ)[2]، فتقول: قام وَزيدٌ، /ورأيتُ وَزيدٌ، ومررتُ بِوَزيدٌ، وكذلك قام وَزيدًا، ورأيتُ [٦: ٢٢٢/ب] وَزيدًا، ومررتُ بِوَزيدًا، وقام وَزيدٍ، ورأيتُ وَزيدٍ، ومررتُ بِوَزيدٍ.

ص: ويُعرَب ما سوى ذلك، فإن كان مُثَنًّى أو مجموعًا على حَدّه، أو جاريًا مَجرى أحدهما مطلقًا ـ أُعرب بما كان له قبل التَّسمية.

ش: جَرى مَجرى المثنَّى اثنان واثنتان، وجَرى مجرى المجموع على حَدّ المثنى عشرون وبابه. والمجموعُ الذي على حدّ المثنى هو ما آخره واو ونون رفعًا وياء ونون نصبًا وجرًّا.

وقولُه **مطلقًا** احترازٌ مِن نحو كِلا وكِلْتا، فإنهما ليسا كالمثنَّى من كل وجه؛ ألا ترى أنَّ ألفهما لا تنقلب إذا أضيفتا إلى ظاهر على أعرف اللغات، فإذا سَمَّيتَ بهما فلا يكون لهما من الإعراب ما قبل التسمية بهما، فعلى هذا إذا سَمَّيت رجلًا بِزَيدَينِ أعربتَه إعرابه لو لم يكن مسمًّى به، فتقول: جاء زَيدانِ، ورأيتُ زيدَينِ، ومررتُ

---

(١) واحد منهما: سقط من ك.

(٢) وزيدٍ ... وكذلك قام وزيدًا ورأيت وزيدًا: سقط من ي.

بزيدَينِ. وكذلك إذا سَمَّيت بزَيدِينَ أَعربتَه إعرابَه لو لم يكن مسمًّى به، فتقول: جاءني زَيدُونَ، ورأيتُ زَيدِينَ، ومررتُ بزَيدِينَ.

ص: أو جُعِلَ المثنَّى ومُوافِقُه كعِمْرانَ، والمجموعُ وموافِقُه كغِسْلِينٍ[1] أو هارُونَ.

ش: يعني أنه يجوز في المثنَّى وما جَرى مجراه المسمَّى به أن يلزَم الألف، ويُعرَب إعرابَ ما لا ينصرف للعَلَميّة وزيادة الألف والنون، فتقول: قام زيدانُ، ورأيتُ زَيدانَ، ومررتُ بزَيدانَ، ومنه قولُ الشاعر[2]:

ألا يا ديارَ الحيِّ بالسَّبُعانِ   أَلَحَّ عليها دائمُ الهَطَلانِ

وكذلك يجوز في الجمع المذكور وما جَرى مَجراه أن تُلتَزَم فيه الياء، ويُجعل الإعراب في النون، فتقول: قام زَيدِينٌ، ورأيتُ زَيدِينًا، ومررتُ بزَيدِينٍ. وإنما قَلبنا الواو ياء لأنه لا يوجد مفردٌ آخرُه واوٌ ونون، وأمّا زَيْتُون فَنونُه أصليّة بدليل قولهم[3]: أرضٌ زَتِنةٌ: إذا كان فيها زَيتون.

أو يُلتَزَم فيه الواو، ويُجعل إعرابُه في النون إعرابَ ما لا ينصرف، فتقول[4]: قام زيدُونَ، ورأيتُ زيدُونَ، ومررتُ بزيدُونَ. وإنما لم يَنصرف للعَلَميّة وشبهِ العُجْمة؛ لأنه

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ٢٢٥: أو حَمْدُون.

(٢) هو ابن مقبل. الديوان ص ٢٣٧ والكتاب ٤: ٢٥٩، وعجزه: أَمَلَّ عليها بالبِلى الْمَلَوانِ. وانظر الخزانة ٧: ٣٠٢ - ٣٠٩ [الشاهد ٥٣٥] ففيه أنَّ صدره وقع صدر بيت هو مطلع قصيدتين إحداهما لابن مقبل، والأخرى لشاعر جاهلي من بني عُقيل، ولم أقف على رواية أبي حيان للشطر الثاني. ونسب لابن أحمر. السبعان: اسم بلد. وأَمَلَّ عليها: تمادى وتكرر. والملوان: الليل والنهار. والهطلان: تتابع القطر المتفرق العظيم القطر.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٤ والممتع ١: ١٢٥.

(٤) فتقول ... لم ينصرف: سقط من ك.

لا يوجد في كلامهم في أبنية المفردات ما آخرُه واوٌ ونون مثل هاتين زائدتين، فأشبهَ إذ ذاك الأسماء الأعجمية، وعلى هذه اللغة جاء قولُ الشاعر(١):

طالَ لَيلي ، وبِتُّ كالْمَحْزُونِ   واعْتَرَتْني الهمومُ بالماطِرُونِ

وحُكي مِن كلامهم(٢): هذا ياسِمُونَ البَرِّ، ورأيتُ ياسِمُونَ البَرِّ، ومررتُ بياسِمُونَ البَرِّ.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ هذا الوجه ينقاس. وقال بعض أصحابنا(٣): «هذا شاذ لا يقاس عليه». و لم يذكر س سوى الوجهين الأَوَّلَين، أعني في الجمع المسمَّى به الذي على حدِّ التثنية، وهما حكايةُ إعرابه قبل التسمية، وقلبُ الواو ياء وجعلُ الإعراب /في النون. [٦: ٢٢٣/أ]

وتركَ المصنفُ وجهًا رابعًا ذكره أبو سعيد السيرافي(٤)، وذكر أنه ثابتٌ بالرواية الصحيحة من لسان العرب، وهو أن تلزم الواو وتفتح النون دائمًا رفعًا ونصبًا وجَرًّا، فتقول: قام زيدُونَ، ورأيت زيدُونَ، ومررت بزيدُونَ، وأنشد(٥):

ولها بالماطِرونَ إذا   أَكَلَ النَّملُ الذي جَمَعا

خِلْفةٌ حتى إذا ارْتَبَعَتْ   ذَكَرَتْ مِنْ جِلِّقٍ بِيَعا

---

(١) البيت مطلع قصيدة تنسب لأبي دَهْبَل الجمحي ولغيره. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤: ١٦٣ والخزانة ٧: ٣١٤ - ٣١٩ [عند الشاهد ٥٣٦]. الماطرون: قرية بالشام.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤: ١٦٣ والممتع ١: ١٥٨.

(٣) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ٤٧٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤: ١٦٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٤: ١٦٣. والشاعر هو يزيد بن معاوية، وقيل: الأحوص. الكامل ٢: ٤٩٨ وإيضاح الشعر ص ١٨٥ وفيه تخريجه. الخلفة: ما يطلع من الثمر بعد الثمر الطيب. وجِلّق: مدينة بالشام، وقيل: هي دمشق. والبِيَع: جمع بِيعة، وهي معبد النصارى.

قال بعض أصحابنا[1]: وهذا غير مُعَوَّل عليه لندوره وإن كان قد حُكي من كلامهم: هذا ياسِمونَ البَرّ، ورأيتُ ياسِمونَ البَرّ، ومررتُ بِياسِمونَ البَرّ.

فرع: إذا سميت بـ(ذَيْن) أو بـ(تَيْنِ) اسمي الإشارة حال التثنية جازت فيه حكاية التثنية؛ ومَن لم يَحكِ أَلزَمَهما الألف وصَرَفهما، فقال: جاءني ذانٌ، ورأيت ذانًا، ومررت بذانٍ؛ لأنه لا يكون في الأسماء المفردة ما آخرُه ياء ونون زائدتان قبلَهما حرف مفتوح، فلا بُدَّ من رَدِّه إلى مثال الأسماء، وهو أن تصير الياء ألفًا حتى يُشبه الأسماء المفردة. ويفيد بهذه المسألة قولهم في المثنى إذا سُمِّيَ به إنَّ فيه وجهين: أحدهما حكاية التثنية، والآخر إلزامه الألف ومنعه[2] الصرف.

ولم يتعرَّض المصنف هنا لذكر ما جُمع بالألف والتاء المزيدتين وسُمِّيَ به لأنه قد ذكرَه في (باب إعراب الصحيح الآخر)؛ فقال في ذلك الباب[3]: «وإن سُمِّيَ به فكذلك»، أي: يُعرَب إعرابَه لو لم يكن مُسَمًّى به، فتقول فيمن سُمِّيَ بـ(هِنْدات): قام هنداتٌ، ورأيت هنداتٍ، ومررت بهنداتٍ، ثم قال المصنف في ذلك الباب[4]: «والأعرفُ حينئذٍ بَقاءُ تَنوينه»، وذلك نحو ما مثَّلناه. والوجهُ الآخر أن تقول: قام هنداتُ، ورأيت هنداتِ، ومررت بهنداتِ، هذا مذهب البصريين، وهو ضمُّ التاء في الرفع، وكسرُها في النصب والجر، من غير تنوينٍ في الأحوال الثلاثة، ومِن ذلك قول امرئ القيس[5]:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتِ ، وأهلُها ... بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِي

---

(١) صدر هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٧٥.

(٢) ومنعه ... ما جُمع بالألف: سقط من ك.

(٣) التسهيل ص ٨، وتقدم هذا في ١: ١٥٣

(٤) التسهيل ص ٨، وتقدم هذا في ١: ١٥٣ - ١٥٤.

(٥) تقدم البيت في ١: ١٥٥.

ثم قال المصنف في ذلك الباب: «وقد يُجعل كأَرْطاةَ عَلَمًا»، يعني أنه يُمنع الصرف، وهو أنه يُضمُّ في الرفع، ويُفتح في النصب والجر، مِن غير تنوين في الأحوال الثلاثة، فتقول: قام هنداتُ، ورأيت هنداتَ، ومررت بهنداتَ.

وهذا[1] الذي قاله ليس مذهب البصريين، إنما هو شيء ذهب إليه الكوفيون، والذي صحَّت به الرواية هو مذهب البصريين، ويقتضيه القياس لأنَّ التاء في هندات بعد التسمية باقيةٌ على حكمها؛ ألا ترى أنها لا تُقلَب هاءً في الوقف كما كانت لا تُقلَب قبل التسمية؛ ولو كانت محكومًا لها بحكم فاطمة لَقُلِبَتْ هاءً في الوقف كما في فاطمة. وإذا ثَبَتَ أنها محكوم لها بِحُكم تاء الجمع /وجب أن تكون مكسورة نصبًا **[٦: ٢٢٣/ب]** وخفضًا كما أنَّ تاء الجمع كذلك.

وإنما شرحتُ كلام المصنف في ذاك الباب هنا لأنه فيه تَعَقُّب، وهو قوله «وقد يجعل كأَرْطاةَ علمًا»، وهذا شيء ذهبَ إليه الكوفيون لا البصريون.

ص: ما لم يُجاوِزا سبعةَ أحرف.

ش: أي: ما لم يُجاوِز المثنى والمجموع على حَدِّه سبعةَ أحرف، وذلك في جعل المثنى كعِمْرانَ، وذلك الجمعِ كغِسْلِينٍ أو هارُونَ؛ لأنه إن جاوَزَ سبعة أحرف، وأُعرب هذا الإعراب - صار الاسم بالزيادتين آخره على أكثرَ من سبعة أحرف، وأَقصى أبنية الأسماء أن تكون على سبعة أحرُف نحو اشْهِيباب، فلو ثَنَّيتَ اشْهِيبابًا مثلًا، فقلت اشْهِيبابانِ، وسَمَّيتَ به، وجَعلتَ الإعراب في النون، وأَلزَمتَه الألف في الأحوال كلها، قلت: جاءَ اشهيبابانُ، ورأيتُ اشْهيبابانَ، ومررتُ باشْهيبابانَ، كان هذا الاسم من قبيل المفردات لأنك أعربتَه إعراب المفردات، وصار بذلك على تسعة أحرف. وقياسُ الجمع المذكور قياسُ هذا المثنى.

---

(١) التسهيل ص ٨، وحرَّر أبو حيان القول في هذه المسألة في ١: ١٥٤ - ١٥٧.

وكذلك ذكرَ النحويون أنَّ خَليلانِ ونحوه، إذا سَمَّيتَ به، وأَعرَبتَه إعرابَ ما لا ينصرف - فإنه لا يجوز تثنيته، فلا يقال: قام خَليلانانِ؛ لِما يَلزم في ذلك من مجيء الاسم على أزيدَ من سبعة أحرف بالزيادة. وهذا أصلٌ كبيرٌ من أصول الأخفش.

ص: ويَجري نحوُ حاميم مَجرى هابيلَ.

ش: يعني أنه يُعرَب إعرابَ ما لا ينصرف ما[1] سُمِّيَ بحرفينِ مِن أوائل السور نحو حاميم وطاسين وياسين؛ فإنه صار على وزن هابِيلَ، فامتنعَ الصرف للعَلَميّة وشِبه العُجْمة؛ لأنَّ مِثل هذا الوزن لا يوجد في اللسان العربي، قال الشاعر[2]:

يُذَكِّرُني حاميمَ ، والرُّمْحُ شاجِرٌ ... فهلّا تَلا حامِيمَ قَبلَ التَّقَدُّمِ

وقد تقدَّمت الإشارة إلى هذه المسألة في (باب ما لا ينصرف)[3].

ص: وإن كان ما سُمِّيَ به حرفَي هجاءٍ ضُعِّفَ ثانيهما إن كان حرفَ لينٍ.

ش: مثالُ ذلك لَوْ وكَيْ، إذا سَمَّيتَ بهما تقول: جاءني لَوٌّ وكَيٌّ، ورأيت لَوًّا وكَيًّا، ومررت بلَوٍّ وكَيٍّ. وإنما احتيجَ إلى التضعيف لأنه لو لم تُضَعِّفه لَلَزِمَ أن يوجد اسمٌ مُعرَب آخرُه حرفُ لِين متحرِّك الآخر. وكان بعض العرب يهمز، فيقول لَوْءٌ[4].

وإذا سَمَّيتَ بـ(لا) فإنك تُضَعِّفُ ذلك بأن تزيد بعد الألف ألفًا أُخرى، فتنقلب هذه الألفُ المزيدة التي ضُعِّفَ بها همزةً، فتقول: جاءني لاءٌ، ورأيت لاءً، ومررت بِلاءٍ.

ومفهومُ كلامه أنه إذا لم يكن ثانيهما حرفَ لين نحو مِنْ وعَنْ كان الإعراب في آخره، ولم يُضَعَّف، تقول: قامَ مِنٌ وعَنٌ، ورأيتُ مِنًا وعَنًا، ومررتُ بمِنٍ وعَنٍ، ولذلك

---

(١) في الأصول: مما.

(٢) شريح بن أوفى العبسيّ أو غيره. المسائل الشيرازيات ١: ٥٩ - ٦٠، وفيه تخريجه.

(٣) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٢٠٢/ب - ٢٠٣/ب من الأصل.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٢.

قال النحويون: إذا سَمَّيتَ بـ(عَمَّ) - /وهو عَن الداخلة على ما الاستفهامية - فيجوز فيه [٦: ٢٢٤/أ] وجهان: أحدهما الحكاية، والآخر الإعراب، فتقول فيه: قامَ عَنُ ماءٍ، ورأيتُ عَنَ ماءٍ، ومررتُ بِعَنِ ماءٍ، وتُعربه إعرابَ المضاف والمضاف إليه، وذلك أنه لَمّا سَمَّيتَ به خرج (عَن) مِن حَيِّز الحرفية إلى حَيِّز الاسمية، وعادتْ (ما) الاستفهامية إلى أصلها، فرجعت الألف لأنَّ الموجِب لحذفها دخولُ حرف الجرِّ عليها؛ فلمّا خَرجت عن أن تكون حرفًا رَجعت الألف، ثم ضَعَّفتَها بأن زِدتَ عليها حرفَ لِين من جنسها، فانقلبتْ همزة كما قدَّمناه قبلُ.

وأَفهَمَ قولُه **وإن كان ما سُمِّيَ به حرفَي هِجاء** أنه يشمل أن تُسَمِّيَ بحرفي هِجاء[1] [ما] يكون كلمةً بنفسها كما مثَّلْناه، وبحرفين مقتطعين من كلمة كتسميتك بـ(رَبَ) مِن ضَرَبَ، وبـ(لَيْ) مِن لَيْتَ، فتقول: قامَ رَبٌ، ورأيتُ رَبًا، ومررتُ بِرَبٍ، وقامَ لَيٌّ، ورأيتُ لَيًّا، ومررتُ بِلَيٍّ، على ما قَرَّرناه فيما آخرُه حرفٌ صحيح أو حرفُ علّة .

ص: وإن كان حرفًا واحدًا كُمِّلَ بتضعيفِ مُجانِسِ حركتِه إن كان متحرِّكًا ولم يكنْ بعضَ كلمة.

ش: مثالُ ذلك أن تُسَمِّيَ بالتاء من ضَربتُ، أو بالكاف من ضربَكَ، أو بالتاء من ضربتِ، فتقول: جاء تُوٌّ وكاءٌ وتِيٌّ، ورأيتُ تُوًّا وكاءً وتِيًّا، ومررتُ بِتُوٍّ وكاءٍ وتِيٍّ، فإنَّ كُلًّا مِن هذين التاءين والكاف حرفٌ واحد، وليس بعضَ كلمة.

ص: وإن يَكُنْهُ وهو ساكنٌ فبِالحرفِ الذي قبلَه على رأي، وبهمزة الوصل على رأي. وإن كان متحرِّكًا فبالفاء إن كان عينًا، وبالعين إن كان فاءً، وبأَحدِهما إن كان لامًا، لا بالتضعيف المستعمَل فيما ليس بعضًا، خِلافًا لِمَن رآه.

ش: إذا كان المسمَّى به حرفًا واحدًا وهو بعضُ كلمة فإمّا أن يكون ساكنًا أو متحركًا، إن كان ساكنًا ففيه مذهبان:

---

(١) ك: بحرفين هجاء. ما: تتمة يلتئم بها السياق.

أحدهما مذهب س[1]: وهو أن تجتلب له همزة الوصل، فإن كان صحيحًا أعربتَه من غير زيادة، فتقول إذا سَمَّيتَ بالراء الساكنة من ضَرْبٍ: قام ٱرٌ، ورأيتُ ٱرًا، ومررتُ بِٱرٍ.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار على كتاب س: إن كان الحرف - يعني المسمَّى به - ساكنًا[2] غير منطوق به فلم يَذكر س له حكمًا، وحكمُه بيِّن[3]؛ ألا ترى أنك لو سَمَّيتَ بالباء من اضْرِبْ غير منطوق بها لَزِمَك أن تزيد حرف علّة ساكنًا، فيجتمع ساكنان، فتحرك الباء الأولى بالكسر على الأصل، ثم تَزيد حرفًا ثالثًا من جنس الثاني، فتقول بِيّ. فإن سَمَّيتَ بها منطوقًا بها حرَّكتها بالإعراب لأنك إذا نطقتَ بها قلت ٱبٌ، فإذا سَمَّيتَ بها قلت: ٱبٌ جاءَ.

ويرد فيه إشكالات: كيف ثَبتت الهمزة وما بعدها متحرك؟ وكيف بَقيتْ وَصلًا وقد انتقلتْ مِن باب إلى آخَر؟ وكيف بقيَ الاسم معربًا على حرفٍ عند سقوط الهمزة في الوصل.

[٦: ٢٢٤/ب] وإن كان /معتلًّا فحالُه كحال لَوْ وَكَيْ وما.

والمذهب الثاني[4]: أنك تزيد على الحرف الساكن الحرفَ الذي قبله، فتقول: قامَ ضَرٌّ، ورأيتُ ضَرًّا، ومررتُ بضَرٍّ.

وفي (البسيط): إن كان الساكن لا يَقبل الحركة زيدَ عليه حرف من جنسه ليحتمل الحركة، ويصير مع ألف الوصل على ثلاثة أحرف بمنزلة ابْن، فتقول في التسمية بالياء الساكنة من أَيْنَ: ٱيٌّ، وبالواو من لَوْ: ٱوٌّ.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٢١، ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥٥ - ١٥٧.

(٣) بيّن: سقط من ك.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ١٧٠.

ولقائل أن يقول: القياسُ كسر الهمزة، وإنما ضُمَّت لضرورة النطق، وأمّا الآن فأنت تُسمي، فترجع إلى أصلها، وتنقلب الواو ياء، فتقول ٱيٌّ، فتكون كالياء إذ لا يكون في الأسماء همزة وصل مضمومة.

وفيه نظر، ويجب عليه أنه إذا زالت هذه الألف أن ترجع إلى الواو لزوال الكسرة، فتكون في الوصل واو، وفي الابتداء ياء، ولا يوجد اسم يكون في الوصل على لفظ وفي الوقف على غيره.

وأمّا إن لم يَقبل إلا بالتضعيف كالألف فقيل: لا تَصِحُّ التسمية بها لأنه لا يُلفظ بها إلا محركة، وإذا حُرِّكت التقتْ همزتان مع الأولى، وهو مُستَثقَل عندهم لا يكون.

قلت: ولا يَندفع بهذا لأنه لا يَمنع أن تقلب الثانية ألفًا[1]، فتقول آءٌ، وقد قالتْه العرب، فإنه اسم لِشَجر، ويجري فيه ما جرى[2] في الواو، وإنما الذي يمنعه عندي أن تكون الألف بذاتها أصليّة في الاسم، ولا تكون.

وإن كان يَقبلها كالباء الساكنة فتقول ٱب، ولا تضعّف، وتقول في الوقف: ٱبْ، وفي الوصل: ٱبٌ يا فتًى، وإذا وَصلتَ قلت: قامَ ٱبٌ يا فتًى، فلا يَخْتَلّ[3] بهذا لأنهم قالوا مَنَ بٌ[4] في النقل، ولا يُنكَر ثبوتُ حرفٍ في الوقف وعدمُه في الوصل، فقد قالوا هَنْتٌ في الوصل وهَنَهْ في الوقف.

والأخفشُ والمازنيُّ على أصلهما في التفرقة بين المقتطع، فيرد دون غيره، ولا يجلبون ألف الوصل إلا إذا كان المردود هو الساكن المحتاج إليه، فيقول الأخفش في

---

(١) ل، ي: همزة.

(٢) ك: ما جرى وإذا الذي منعه.

(٣) ي: فلا يخل. ك: ولا يحيل. ل: فلا يخل. والتصويب من الكتاب ٣: ٣٢٤.

(٤) أصله: مَنْ أَبٌ. الكتاب ٣: ٣٢٤.

التسمية بالباء من اضْرِبْ: اَضْبٌ، وهل يَقطع همزة الوصل؟ فيه نظر، والظاهرُ عَدَمُه لأنه بمنزلة ابْن. والمازنيُّ يقول رِبٌ. ومَن رَدَّ الجميع قال إضْرِبْ، وقطعَ ألف الوصل لأنه تَسميةٌ بفِعْل[1].

وحُكي عن الفراء أنه منعَ التسمية بالساكن لأنه لا بُدَّ من تحريكه، فيكون على حرف واحد، ولا يكون في الأسماء. وهو يدلُّ على أنَّ مذهبه ألا يردّ، وهذه الحروف لم تُسَمِّ العرب بها.

وإن كان متحركًا[1]، وكان الحرف عينَ كلمة، فتُكَمّل بفاء الكلمة، فتقول: قامَ ضَرٌ، أو فاءَ كلمة فتُكَمّل بعين الكلمة، فتقول: قام ضَرٌ أيضًا، أو لامَ كلمةٍ فتُكَمّل بالفاء أو بالعين، فتقول: قام ضَبٌ أو رَبٌ.

وقولُه **لا بالتضعيف المستعمَل فيما ليس بعضًا، خلافًا لمَن رآه** مِنَ النحويين مَن يُكَمِّل هذه الحروف عَلَمًا بالتضعيف بمجانِس الحركة كما تقدَّم فيما ليس بعضَ كلمة، ولا يَرُدُّ شيئًا من حروف الأصل، فيقول إذا سَمَّى بالضاد المفتوحة من ضَرب: /قامَ ضاءٌ، ورأيتُ ضاءً، ومررتُ بِضاءٍ. وبالضاد المضمومة من ضُرب: قامَ ضُوٌّ، ورأيتُ ضُوًّا، ومررتُ بضُوٍّ. وبالضاد المكسورة من ضِرب: قامَ ضِيٌّ، ورأيتُ ضِيًّا، ومررتُ بِضِيٍّ. [٦: ٢٢٥/أ]

وفي (البسيط) ما مُلَخَّصُه: كلُّ واحد مِنَ الساكن والمتحرك إن سُمِّيَ به مُختَزَلًا مِن كلمةٍ مُعَيَّنةٍ؛ كالتسمية بالباء أو الراء من ضَرَبَ والباء من اضْرِبْ، أو غيرَ مُختَزَل، كالتسمية بباءٍ متحركة بالفتح أو ساكنة، فرأيُ الخليل و(س) في المتحرِّك في الصورتين أن يُزاد حرفٌ مِن جنسِ حركته، ثم يُضَعَّف، وإن كان ألفًا فتَنقلب همزة، فتقول: باءٌ وبُوٌّ وبِيٌّ.

---

(١) انظر أقوال النحويين في هذه المسألة في شرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٦٩ - ١٧٠.

وفرق الأخفشُ والمازنيُّ بين المقتطَع فردُّوا حرفًا مِن حروف الكلمة المعيَّنة، وبين غير المقتطَع فرَدُّوا حرفًا مِن جنس الحركة كمذهب الخليل؛ ثم اختَلَفا، فقال المازنيُّ: إن كان الحرفُ اللامَ أو الفاءَ رُدَّتِ العين، أو العينُ رُدَّتِ الفاء. وفرق الأخفشُ بين ما يكون من الاسم فكالمازنيّ، أو فعلٍ فالمردودُ[1] الفاء إن كانت التسمية باللام، واللامُ إن كانت بالفاء، وإن سُمِّيَ بالعين فتردّ الفاء. وغيرهم يردُّ الكلمة بأسرها. فإذا سَمَّيتَ بالباء من ضَرَبَ فعلى رأي س[2] والخليل تقول باءٌ، وعلى رأي الأخفش ضَبٌ، وعلى رأي المازني رَبٌ، وعلى رأي غيرهم ضَرَبٌ[3].

ص: ويُجعَل فُو فَمًا، وذُو المعرَبُ ذَوًا أو ذَوًّا، وتُقطَع همزةُ الوصل إن كان ما هي فيه فِعلًا.

ش: إذا سَمَّيتَ بـ(فُو) قلت فَمٌ كما ذَكر لأنَّ العرب حين أفردَتْه من الإضافة قالت فَمٌ؛ ولو لم تكن العرب قالت ذلك لَرَدَدْتَه إلى أصله، وقلتَ فَوْهٌ لأنَّ جَمعَه أفْواهٌ.

وكذلك إذا سميت بـ(ذُو) قلت ذَوًى مقصور كما تقول فَتًى؛ لأنك تقول: هاتان ذَواتا مال، فحينَ عُلم الأصلُ رُدَّ إلى أصله كما تكلَّموا به وإن لم ينطقوا بذَوًى، وكان الخليل[4] يقول إنَّ أصلها ذَوٌّ، على وزن فَعْلٍ، فعلى مذهبه تَرُدُّه إلى أصله فتقول: قام ذَوٌّ، ورأيتُ ذَوًّا، ومررتُ بِذَوٍّ. وأصلُ الذال على كِلا القولَين الفتحُ.

وتخييرُ المصنف في التسمية بـ(ذي) المعرَب ليس مذهبًا لأحد، بل ذلك مذهبان لـ(س) والخليل كما قلناه، فالذي يُجيز هذا يَمنع هذا، فلا تَخيير.

---

(١) زيد هنا في المخطوطات: غير.

(٢) الكتاب ٣: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٤، ١٥٥ وشرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٦٨ - ١٧٠.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٣.

وما ذهب إليه الخليلُ مِن قوله ذَوٌّ لا وَجْهَ له؛ لأنه إن ردَّ إلى الأصل - والأصلُ عنده فَعْلٌ - فينبغي أن يقول ذَيٌّ لأنَّ اللام ياء؛ ألا ترى أنَّ باب قُوَّة قليلٌ جدًّا، لا يكون أبدًا إلا مدغمًا. وإن ردَّ حرفًا آخر فالقياس يدفعه لأنَّ هذا له أصل، وينبغي أن يقول ذُوٌّ بالضم لأنه قد آثرَ ألّا يردّ إلى الأصل، فهو لم يوفّ عدم الردّ، ولا أصابَ القياس إن كان مذهبه الردّ.

وقولُه **وتُقطَع همزةُ الوصل إن كان ما هي فيه فِعلًا** فإذا سَمَّيتَ بمثل انْطَلَقَ تقول: يا إنْطَلِقُ، تَقطع الهمزة لأنَّ ما جاء من الأسماء فيه همزةُ الوصل قليلٌ /لا يقاس عليه؛ وقد أَخرجتَ هذا اللفظ من حَيِّزِ الأفعال إلى حَيِّزِ الأسماء، فكان حَمْلُه على الأكثر في الأسماء أَولى، وهو همزة القطع. والدليلُ على ذلك قولُ العرب إصْمِت[1]: اسم موضع، قَطَعوا فيه الهمزة لَمّا سَمَّوا به الموضع. [٦: ٢٢٥/ب]

زعمَ أبو عليّ[2] أنَّ الذي شَذَّ مِن ذلك من طريق السماع إِسْتَبْرَق، وهو مقطوعُ الهمزة منقولٌ من الفعل لأنه نوعٌ من الحُلَل، فمَعنى البَريق موجود فيه.

فإن قلت: هو أعجميّ، وأصله إسْتَبْرَهْ، وقد نقل الناس ذلك.

قلتُ: العُجْمة الجنسيّة جَرَت مَجرى العربي؛ ألا تراهم يَشتَقّون منه، ويُصَيِّرونه على أوزان كلامهم، فهذا جنس نكرة، فيلزم أن يكون على حَدِّ أبنية الأسماء، وليس في أبنية الأسماء ما هو على زنة إسْتَفْعَل، فلَزِمَ ألّا يكون هذا أَعجَميًّا، وأنَّ إسْتَبْرَه ليس من هذا إذ يَلزَم أن يكون على أوزان الأسماء، فثبَت أنه منقول من الفعل مقطوع الهمزة.

---

(١) المبهج ص ١٣.

(٢) أطال الكلام على إستبرق في المسائل الحلبيات ص ٣٥٤ - ٣٥٧ والحجة للقراء السبعة ٦: ٣٥٩ - ٣٦١.

بهذا استدلَّ الفارسيُّ، وهو صحيح جدًّا، قاله في الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار، ولا يَلزَم لكونه فيه العُجْمة الجنسيّة أن يكون على حَدِّ أبنية الأسماء العربية؛ ألا ترى أنَّ إبْرَيْسَمًا[1] فيه العُجْمة الجنسيّة وليس على حدّ أبنية الأسماء.

وفي قوله **إن كان ما هي فيه فعلًا** مفهوم الشرط، أنه إذا كان اسمًا لم تُقطَع همزة الوصل فيه لأنه كانت فيه وهو اسم؛ ولم يخرج عن الاسمية في الحالتين: حالة التسمية وقبل ذلك، وقد أشرْنا إلى طَرَف مِن هذا في (باب ما لا ينصرف)[2].

وزعمَ ابن الطَّرَاوة[3] أنك إذا سَمَّيتَ بـ(انْطِلاق) قَطَعتَ الهمزة لأنها إنما كانت وَصلًا بالجَرَيان على الفعل؛ وهذا عَلَمٌ، فتُقطع لأنَّ هذا بابٌ آخَر.

ورُدَّ عليه بأنَّ العرب إذا سَمَّتْ بما كان اعتلالُه بالجَرَيان على الفعل أَثْبَتَتْ ذلك الاعتلال، يدلُّ على ذلك أنَّ غِياثًا ونحوه إنما اعْتَلَّ بالحمل على غاثَ، وهم قد قالوا غِياث بن غَوث، وجِهَة وهِبَة إنما حذفتْ واوه بالحمل على فِعله، وهم قد قالوا (هِبَةُ الله) في اسم الرجل، فـ(س) نَسَجَ على مِنوالهم.

ص: ويُجبَر الفعلُ المحذوفُ آخِرهُ أو ما قبلَ آخِره، والمحذوفُ الفاءِ واللامِ أو العينِ واللامِ بِرَدِّ المحذوف، وتُحذف هاءُ السَّكْت مما هي فيه، ويُدغَم المَفكُوكُ للجزم أو للوقف.

ش: مثالُ جَبر المحذوفِ آخِرُه أنك إذا سَمَّيتَ من قولك لم يَرْمِ ولم يغزُ بـ(يَرْمِ) و(يَغْزُ) فإنك تَجبُر الفعلَ بِرَدِّ حذفِ آخِره، فتقول: يَرمي ويَغزو، فتقول: قامَ يَرْمٍ، ورأيتُ يَرميَ، ومررتُ بِيَرْمٍ، وكذلك قامَ يغزٍ، ورأيتُ يَغْزِيَ، ومررتُ بِيَغْزٍ، في يغزو؛ لأنه لا يوجد في لسانهم اسمٌ آخرُه واوٌ قبلَه ضمّة، فلذلك قُلبت الواو ياء والضمةُ قبلها كسرة في يَغزو.

---

(١) الإبريسم: الحرير.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ١٨٦/أ من الأصل.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ص ٨٢٨ [رسالة].

ومثالُ ما يُجبَر الذي حُذف ما قبل آخره أنك إذا سَمَّيت مِن قولك لم يَقُمْ ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ بـ(يَقُمْ) و(يَبِعْ) و(يَخَفْ) فإنك تقول: قام يَبيعُ /ويَقومُ ويَخافُ، ورأيتُ يقومَ ويبيعَ ويَخافَ، ومررتُ بِيَقومَ ويَخافَ ويَبيعَ. [٦: ٢٢٦/أ]

وكذا قياسُ ما كان على حرفين نحو قُلْ وبِعْ، فإذا سَمَّيتَ بهما قلتَ قُولٌ وبِيعٌ، وعلى رأي س[1] قِيلٌ لأنه اسم، فيَصير كبِيض. وخَيَّرَ بعضُهم بين هذا والتضعيف، فيقول قُمٌّ وبعٌّ.

وفي (البسيط): إن كان على أكثرَ من حرفين، وكان فيه ما حُذف لغير الجزم - لم يرجع كاسْتَعِذْ وما أَشبَهَه.

ومثالُ المحذوف الفاء واللام أن تُسَمِّيَ بـ(عِهْ)، فتقول: قامَ وَعٍ، ورأيتُ وَعِيًا، ومررتُ بِوَعٍ، فتَرُدّ ما حُذف منه، وهو الفاء واللام، وتَحذف الياء لالتقائها مع التنوين، فيصير مثل شَجٍ، ولذلك ثَبتَت الياء في النصب، هذا فيما كان على حرف واحد.

فإنِ انْحَذَفَتْ فاؤه ولامه، وكان على حرفين بحرف المضارعة نحو يَقِ ويَفِ من قولك لم يَقِ ولم يَفِ، فتقول: قامَ يقٍ ويَفٍ، ورأيتُ يَقِيَ ويَفِيَ، ومررتُ بِيَقٍ ويَفٍ، فلا تَرُدّ فاء الكلمة.

ومثالُ المحذوف العين واللام رَهْ، فإذا سَمَّيتَ بـ(رَهْ) فبعضُ النحويين[2] يقول إِرْأًى، ووجهه أنه رَدَّ المحذوفَين، وهما الهمزةُ التي هي عين الكلمة، والياءُ التي هي لام الكلمة، ولَمّا رَدَّه إلى أصله سَكنت الراء، فاجتُلب له همزة الوصل لأنه لا يُمكن النطق أولًا بالساكن، وصار مصروفًا لأنه صار افْعَلًا، فصار ارْأَيٌ، تحرَّكت الياء وانفتح ما

---

(١) كذا! وإنما ذهب س إلى هذا في التسمية بـ(قُيلَ) المبنيّ لما لم يُسَمّ فاعله في لغة من ضمَّ القاف. الكتاب ٣: ٣٠٩ والسيرافي ١٢: ١٦٠. وأمّا التسمية بـ(قُلْ) فنصَّ على أنك تقول فيها قُولٌ. الكتاب ٣: ٣١٩ والسيرافي ١٢: ١٦٤ - ١٦٥.

(٢) الكتاب ٣: ٣١٨.

قبلها فصار ارْأَى، ونُوِّن لأنه منصرف إذ لا مانعَ فيه للصرف. وبعضُ النحويين إذا سَمَّى بـ(رَهْ) قال راءٌ.

وفي (البسيط): تقول في رَهْ رَأَى[1] كعَصًا، تَحذف هاء السَّكت، وتَردّ الياء لزوال الجزم، فكان على حرفين يذهب أحدهما بالتنوين، فرُدَّت العين، ولا تَردّ الراء ساكنة كما كانت في الأصل فتقول ارْأَى لأنه يؤدي إلى التسهيل المعتبَر في الأصل؛ فيصير إلى المحذوف الذي فَرَرْنا منه، ولأنها قد ثبَت لها التحريك في أصل الفعل، وانتصبت من هذه الغاية، وصار لها أصل في الحركة، فلم يُرجع فيه إلى الأصل. وقيل بالرجوع إليه لأنَّ الهمزة إذا رُدَّتْ تكون متحركة، ولا تتحرك في هذه الكلمة في الأصل إلا مع سكون الراء فتَسكن، فتَدخل ألف الوصل، وفيه نظر.

ولا يقال هلّا زدتَ فيه حرفًا من جنس الحركة، ثم ضاعَفتَه كما صنعتَ بالتسمية بالاسم على حرف واحد وبالحروف؛ فتقول عِيٌّ - يعني في عِهْ - وراءٌ - يعني في رَهْ - وقد ذهب إليه بعضهم؛ لأنّا نقول: هذا إنما يكون إذا سَمَّيتَ بالحرف مُقتَطَعًا من الكلمة، وهنا سَمَّيتَ بالفعل. ولِعدم مراعاة هذا الفرق ذهب المازنيُّ وغيره إلى الرد في التسمية بالضاد من ضَرَبَ إلى الأصل كما في هذا، وأخذ على الخليل في الفرق بين الموضعين حيث ضَعَّف هناك ورَدَّ هنا، /والمبردُ وغيره رَدَّ في الجميع. [٦: ٢٢٦/ب]

وقال ابن طاهر: «لا يَبعُد عندي أن يقال عِيٌّ لزوال البناء فيثقّل، ولا يقال هلّا أجريتَه بالردّ مُجرى دَمٍ ويَدٍ لأنّا نقول: إذا سَمَّيتَ بهذا الفعل فالجزمُ ذاهب، واللام راجعة، ولا سبيل إلى حذفها لأنه ليس قياسًا بابُ يَدٍ ودَمٍ» انتهى.

فإن كان المحذوفُ العينِ واللامِ على حرفين بحرف المضارعة نحو يَرَ من قولك لم يَرَ فتقول: قام يَرَى، ورأيتُ يَرَى، ومررتُ بِيَرَى، ولا تردّ عين الكلمة، وتَمنعه من الصرف لأنَّ فيه العَلَميّةَ ووزنَ الفعل.

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥١.

ومثالُ ما فيه هاءُ السكت ارْمِهْ، فإذا سَمَّيتَ به حذفتَ الهاء، وقلتَ إرْمٌ، فتنوِّن حالة الرفع والجر، وتَقطع همزة الوصل، وتقول في حالة النصب: ضربتُ إرْمِيَ.

ومثالُ المفكوك للجزم أو للوقف يَرْدُدْ وارْدُدْ، فإذا سَمَّيتَ بهما أَدغمتَ، فقلتَ: جاءني يَرُدُّ، ورأيتُ يَرُدَّ، ومررتُ بِيَرُدَّ، وجاءني رُدٌّ، ورأيتُ رُدًّا، ومررتُ بِرُدٍّ، فتحذف همزة الوصل لأنَّ موجب المجيء بهمزة الوصل إنما هو الفَكّ، فإذا أَدغَمتَ لَزِمَ مِن ذلك تحريك ما قبل الدال الأولى حتى يَصِحَّ الإدغام، فإذا تَحرَّكت ذهبتْ همزة الوصل لأنَّ موجب مجيئها قد زال.

وما كان من الفعل لَزِمَ طريقةً في الاعتلال أو وجدت فيه - ولا يكون في الأسماء - فإنه يرجع إلى قياس اعتلال الأسماء لأنه انتقل إلى محلٍّ آخَرَ ونوعٍ مُغايِر، فجرى له حُكمه، كـ(قُوْلَ)، لو سَمَّيتَ به لقلتَ قِيلٌ على رأي س[1]. ولو سَمَّيتَ بِصَيِدَ وعَوِرَ لقلت في القياس صادٌ وعارٌ إلا أن تثبت في الأسماء، ولو سَمَّيتَ بِعاوِرٍ لقلتَ عائرٌ لأنه يصير كفاعِلٍ نحو قائم. ولو سَمَّيتَ بـ(اعْضَضْ) لقلت إعَضٌّ، قاله س[2].

قال الشارح[3]: لأنك نقلتَ إلى ما الألف فيه وَصْلٌ، فتقطع الهمزة، وتحرِّك آخره، فيلزم الإدغام لأنه لا يجوز في المضاعف أن تَظهر عينه ولامه مع تحريك الآخر؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا عربي يقول يَرْدُدُ.

وإن كان الفكُّ لغير جازم شذوذًا كأن يُسَمَّى بـ(أَلْبُب) مِن قوله[4]:

قد عَلِمَتْ ذاكَ بَناتُ أَلْبُبِهْ

---

(١) الكتاب ٣: ٣٠٩ والسيرافي ١٢: ١٦٠.

(٢) الكتاب ٣: ٣١٩.

(٣) أي الشارح لكلام سيبويه، ولم يعيّن المقصود، وفي تمهيد القواعد ٨: ٤١٠٦: «قال الشارحون لكلامه» ضمن نص أبي حيان.

(٤) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٨٧/أ من الأصل.

لم يُغَيَّر هذا اللفظ، لا يقالُ ينبغي أن يُغَيَّر لأنَّ العرب إنما شَذَّت فيه في موضعه؛ فإذا انتقلَ عن ذلك الموضع انْبَغى أن يُرجَع فيه إلى القياس لأنه اللفظ الذي عَزَمَتْ فيه العرب على الشذوذ؛ فبقيَ على حاله، فلو تَغَيَّرَ عنه كأن تُصَغِّرَه لأَدغمت، فقلت: أُلَيْبٌّ.

ص: وإعرابُ ما جَرَّ مِن حرفٍ وشِبهِه كائنٍ على أكثرَ مِن حرف وإضافتُه إلى مجرورِه مُعْطًى ما له مُسْتَقِلًّا بالتَّسمية أَجْوَدُ مِن حِكايتِهما.

ش: كان قد تقدَّم وعدُنا[1] بالكلام على المسمَّى بحرفِ جَرٍّ على أكثرَ مِن حرفٍ واحدٍ عند تَعَرُّضِ المصنف لذلك، وهنا تَعَرَّضَ له، فذَكر /في ذلك المصنفُ [٦: ٢٢٧/أ] وجهين:

أجودُهما أن يُعامَلا مُعاملة المضاف والمضاف إليه، فيتأثر الأول للعوامل، ويَنجَرّ الثاني بالإضافة، فتقول: جاءني مِنُ زيدٍ، ورأيتُ مِنَ زيدٍ، ومررتُ بمِنِ زيدٍ، وجاءني مُنذُ اليومِ، ورأيتُ مُنذَ اليومِ، ومررتُ بِمُنذِ اليومِ، فيصير كأنك سَمَّيتَ بالحرف مُستَقِلًّا وحدَه، فكما تقول: قامَ مِنٌ، ورأيتُ مِنًا، ومررتُ بمِنٍ، فكذلك إذا سَمَّيتَ بما دخلا عليه.

والوجهُ الآخَرُ[2]: أن تحكي فتقول: قامَ مِنْ زيدٍ، ورأيتُ مِنْ زيدٍ، ومررتُ بمِنْ زيدٍ، وجاءني مُنذُ اليومِ، ورأيتُ مُنذُ اليومِ، ومررتُ بِمُنذُ اليومِ.

ومنهم مَن أَوجَبَ الإضافة إذا كان الحرف ثلاثيًّا أو ثنائيًّا صحيحَ الآخِر. ولم يذكر س[3] في (مِنْ زيدٍ) وشِبهِه إلا الإعرابَ كغلام زيدٍ.

---

(١) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٢٢١/ب من الأصل.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) الكتاب ٣: ٣٢٩ - ٣٣٠.

وأطلق المصنف في جواز الوجهين فيما سُمِّيَ به مِن حرفِ جَرٍّ على أَزيَدَ مِن حرف وبمجروره؛ ويحتاج إلى تقييدٍ على مذهب الجمهور، وذلك أنه إذا كان الحرف ثانيه حرفٌ معتلٌّ نحو (في) فإنه لا يجوز فيه عندهم إلا الحكاية[1]؛ فتقول: قامَ في زيدٍ، ورأيتُ في زيدٍ، ومررتُ بِفي زيدٍ. وإنما لم يُسمَع إعرابُ هذا لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرفُ عِلّة إلا اسمين: فُوك، وذو مال، فلذلك لم يُقَسْ عليهما.

وذهب المبرد والزَّجّاج إلى جواز الإعراب[2]، فيقولان: قامَ فِيٌّ زيدٍ، ورأيتُ فِيَّ زيدٍ، ومررتُ بِفِيِّ زيدٍ. وقد تقدَّم تجويزهما[3] الإعراب أيضًا في (بِزيدٍ) إذا سَمَّيتَ به، فأَجْرَيا (الباءَ) و(في) مُجراهما إذا سُمِّيَ بهما مفردَين؛ ألا ترى أنك إذا سَمَّيتَ بالباء من (بِزيدٍ) قلتَ: هذا بِيٌّ، ورأيتُ بِيًّا، ومررتُ بِبِيٍّ، وكذلك (في). وحَمَلَهما على ذلك إجازةُ س[4] في (مِن زيدٍ) الإعرابَ في (مِن) كما تُعرَب لو سُمِّيَ بها وحدَها.

ومذهبُهما ليس بشيء لأنَّ قياس الحرف مع الاسم إذا سُمِّيَ بهما أن يُحكيا بدليل حكاية (أنت) إذا سَمَّيتَ به؛ وهو مركَّبٌ مِن اسمٍ وحرفِ الخطاب، فينبغي على هذا ألّا يجوز في التسمية بحرف الجر والمجرور إلا الحكاية، لكنَّهم أَعرَبوا تَشبيهًا لحرف الجر مِن حيثُ كان خافضًا لِما بعده بالاسم المضافِ من حيث كان خافضًا لِما بعدَه أيضًا؛ فكما جاز في هذا الإعرابُ جاز في ذلك. وإذا تبيَّن ذلك فلا يجوز في (بِزيدٍ) ونحوِه و(في زيدٍ) ونحوِه إلا الحكاية؛ لأنه لا يُشبه المضافَ لأنَّ المضاف لا يكون على حرفٍ واحد أصلًا، ولا على حرفين أحدُهما حرفُ عِلّة إلا ما شَذَّ مِن

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٧٢.

(٢) كذا! وهو مذهب الخليل وسيبويه. الكتاب ٣: ٣٣٠.

(٣) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٢٢١/أ من الأصل.

(٤) الكتاب ٣: ٣٢٩ - ٣٣٠ والسيرافي ١٢: ١٧٧، ١٧٩.

فِيك وذِي مال. وأمّا (مِنْ زيدٍ) ونحوُه فيُشبِهه مِن حيث إنه قد يكون على حرفين نحو: يَدُ زيدٍ، ودَمُ عمرٍو.

ولم يتعرض المصنف للتسمية بحروف المعاني دون ما تَدخل عليه، فنقول: ما كان منها على حرفٍ واحد فكَالمسمَّى به من الحرف الذي لغير المعنى، متحرِّكُه كمتحرِّكِه، وساكنُه كساكنِه، فإن سَمَّيتَ بالباء أو اللام قلتَ: بِيٌّ ولِيٌّ. وما كان ساكنًا كلام التعريف جَلبتَ لها ألفًا، فهل تُبقي لها ألفَها المفتوحة، أو تَجلب لها مكسورة، أو تُجريها مُجرى ما هو على حرفين لأنَّ العرب أَجرَتْها كذلك بمنزلة قد، فيه نظر. وأمّا على رأي الخليل[1] فهي بمنزلة قَدْ على حرفين.

وما كان على حرفين وثانيه صحيح أُجرِيَ مُجرى يَدٍ ودَمٍ، ولا يُردّ ما حُذف منه، نحو مُذْ فيمن جَرَّ بها، بل يُجرى مُجرى سَهٍ. وكذلك إن الخفيفة وعَنْ وهَلْ /وأَمْ، [٦: ٢٢٧/ب] فتقول: هذا أَمٌ.

وأجاز الفراء حكايتها، فتقول: هذا مِنْ، ومررتُ بِمِنْ، ونحوه. وأَطلَق بعضُهم الوجهين في كلِّ مَبنيٍّ سَمَّيتَ به. فأما[2]:

.... مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا

فـ(عن) اسم، ولم يغيَّر، واحتملَ أن يكون على مذهب الفراء، واحتملَ أن يكون تُؤُوِّلَ فيه معنى الاسم، ولم يُوضَع له عَلَمًا، فيكون اسمًا بالتأويل لا بالوضع.

وذكر في كتاب الخليل أنه يكون على التضعيف، تقول: هذا مِنٌّ، ورأيتُ مِنًّا. وأنكره الزُّبَيديُّ، ونَسبه لِلَّيث، وخَطَّأَه لِمُخالَفة ما حكى س، وهو أَثْبَتُ منه. وقد قال بعضهم: إنَّ الوجه في هذا كله التضعيف.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٢٥.

(٢) تقدم في ١١: ١٥١، وآخره: نَظرةٌ قَبَلُ.

وإن كان ثانيه معتلًا زيدَ ثالث، وكان من جنس الثاني، إلا إن كان الثالث محذوفًا فالقياس رَدُّه، نحو التسمية بـ(سَوْ)، فإنه - قيل - محذوفٌ مِن سَوْفَ. ففي التسمية بـ(لا) يُضعَّف ويُهمَز، وبـ(لَوْ) و(أَوْ) تقول: لَوٌّ وأَوٌّ. وقال س[1]: بعض العرب يهمز إذا كان المتحرك قبله مفتوحًا، فيقول لَوْءٌ، فَرَّ من التثقيل. وفي فِي وكَيْ: فِيٌّ وكَيٌّ.

وما كان على أكثر من حرفين صحيحًا أُعرب كالأسماء نحو ليتَ وإنَّ وثُمَّ، وإن كان ألفًا جري مجرى المقصور كالتسمية بـ(إلى) و(على).

وما كان على زِنة ما هو مؤنث حُكم على أنَّ ألفه للتأنيث كفِعْلى نحو إلَّا وإمَّا. وما كان قد يكون لغير التأنيث كفَعْلَى نحو هَلَّا فإن شئتَ جعلتَها للتأنيث، وإن شئتَ جعلتَها لغير التأنيث لأنَّ الحروف مؤنثة؛ ألا ترى أنَّ التاء تلحقها في رُبَّتَ وثُمَّتَ، إلا أن يَمنع مانعٌ مِن جعلِها للتأنيث كـ(لولا)؛ إذ لو كانت له لكانت من باب سُوس ودُود، ويقلّ ذلك في كلامهم، فتَجعلها أصليّة لأنَّ باب قَضْقاض وزلزال أكثر من باب الفَيْف[2]. ونحو ذلك (حاشا)؛ إذ لو كانت للتأنيث لكانت الألف منقلبة، ولا تنقلب عند لحوق ألف التأنيث؛ ألا تراهم قالوا حَيَدَى[3]، فهي لام.

وما كان منها ليس على مثال الأسماء نحو كأنَّ ولكنَّ أُجريت مُجرى الأسماء الأعجميّة.

وهذه الحروف فيها التأنيث والتذكير على معنى الكلمة والحرف، وإذا سَمَّيتَ بها أَنْفُسِها لم تَدخلها أل، قال س: هي كالأعلام في الجنس نحو سامٍّ أَبْرَصَ[4]. ومن التأنيث[5]:

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٢.

(٢) الفيف: الصحراء الواسعة المستوية.

(٣) حمار حَيَدَى: يحيد عن ظله لنشاطه.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٤. سامّ أبرص: دُوَيْبّة، وهي الوَزَغة.

(٥) تقدم في ٥: ٥٦.

.... ولَيْتٌ يقولها الْمَحْزُونُ

ومن التذكير[1]:

أُلامُ على لَوٍّ، ولو كنتُ عالِمًا بأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْني أَوائلُهْ

وأمّا إن أَخبرَتَ عنها فقيل بجواز الحكاية نحو: إنَّ تنصب الأسماء، وأنْ تنصب الأفعال. انتهى، وهو ملخص من (البسيط).

ص: ويُلحَق نحوُ أَسْلَمَتْ، وأَسْلَمَا ويُسْلِمانِ، وأَسْلَمُوا ويُسْلِمُونَ في لغة (يَتَعاقبون)[2] - بِمُسْلِمة، ومُسْلِمَينِ، ومُسْلِمِينَ، مُسَمًّى بها. ونحو فَعَلْنَ في تلك اللغة مُعْرَبٌ غير منصرف.

ش: إذا سَمَّيتَ بالفعل الماضي الذي لحقه تاءُ التأنيث غيرِ المتحمِّل ضميرًا فإنه يُعرَب إعراب طَلْحة، ويُمنَع /الصرف للعَلَميّة والتأنيث، فيقال: قام ضَرَبَةُ، ورأيت ضَرَبَةَ، ومررت بضَرَبَةَ. وإن كانت فيه همزة وصل قُطعت، ويُوقَف عليه في الأعرف بالهاء. [٦: ٢٢٨/أ]

وكذلك إذا سَمَّيتَ بـ(أَسْلَمَا) في لغة «أَكَلُوني البَراغيثُ» أَعربْتَه إعرابَ مُسلِمَينِ مُسَمًّى به، وأَتمَمْتَه بزيادة النون آخِره، فيجوز فيه الوجهان الجائزان في زَيدَينِ مُسَمًّى به.

وكذلك إذا سَمَّيتَ بـ(يُسْلِمانِ) في تلك اللغة، فتقول: جاءني يُسْلِمانِ ورأيتُ يُسْلِمَينِ، ومررتُ بِيُسْلِمَينِ. ويجوز: جاءني يُسْلِمانُ، ورأيتُ يُسْلِمانَ، ومررتُ بيُسْلِمانَ.

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٢٦٢ والمقتضب ١: ٢٩ وما ينصرف ص ٨٩ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ٣٨١ وتحصيل عين الذهب ص ٤٦٩ وشرح المفصل ٦: ٢٩.

(٢) التسهيل ص ٢٢٦: يتعاقبون فيكم ملائكة.

وكذلك أَسْلَمُوا ويُسْلِمونَ في تلك اللغة أيضًا، إذا سَمَّيتَ بهما يجريان مجرى زَيدِينَ مُسَمًّى بها، إلا أنك تُتَمِّم أَسْلَمُوا بزيادة نون آخره كما أَتمَمتَ أَسْلَما.

وقولُه **في لغة يَتعاقَبونَ** هذه اللغة هي التي يَذكر النحويون فيها لغة «أَكَلُوني البراغيثُ»؛ وذلك أنهم يُلحقون في هذه اللغة في الفعل الألفَ علامةً للتثنية، والواوَ والنونَ علامةً لِلجَمعَينِ، كما أَلحقَ جميعُ العرب التاءَ علامةً للتأنيث. وجَرَتْ عادةُ هذا المصنف أن يُسَمِّيَ ذلك بلغة (يَتَعاقَبُونَ فيكم)، وكأنه عَدَلَ عن لغة «أكلوني البراغيثُ» لِما فيها من الشذوذ، وهو أنه كان القياس في تلك اللغة: أَكَلَتْني البراغيثُ؛ لأنَّ البراغيث ليست مما تلحق في فعلها الواوُ لأنها لا تَعقل؛ لكنَّها شُبِّهت بما يَعقل، فكانت علامة الجمع فيها الواو على حكم الشذوذ، فلذلك - واللهُ أعلم - عَدَلَ المصنف إلى قوله **على لغة يَتعاقَبون فيكم**، ووهِمَ في ذلك لأنه ظنَّ أنَّ الواو في يَتعاقَبون علامةٌ للجمع لا ضمير، وغَرَّه في ذلك روايةُ ذلك في (الموطأ)، وهو (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار)، والواوُ في يتعاقبون إنما هي ضمير، وأَورَدَه مالكٌ مُختَصَرًا، ورواه البَزّارُ مُطَوَّلًا مُجَوَّدًا، فقال فيه: (إنَّ للهِ مَلائكةً يَتعاقَبون فيكم مَلائكةٌ بالليل ومَلائكةٌ بالنهار)، فملائكة على هذه الرواية بَدَلٌ مِنَ الضمير في يَتَعاقَبون، وفي آخِره: (وتَرَكْناهم وهم يُصَلُّون، فاغفرْ لهم اللَّهُمَّ يومَ الدِّين)، وليس هذا في حديث مالك، فدَلَّ على أنه مختصَر من ذلك الحديث، وقد نَبَّهْنا على ذلك في أَوَّلِ شَرحِ هذا الكتاب حيث ذَكر ذلك المصنفُ في أَوَّلِ ذِكْرٍ له[١].

وهذه المسائلُ هي مِن فُروع ما ذكرَ أَوَّلًا مما تركَّب من فِعل وحرف، وقد تَكَلَّمْنا على شيء من هذا عند قوله في أول الباب: **ومِن حرفٍ وفِعل**[٢]. والمسألةُ بعد هذا هي فرعٌ مِن هذا الأصل.

---

(١) تقدم هذا في ١: ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) تقدم هذا في ق ٢٢١/ب - ٢٢٢/أ من الأصل.

ولو سَمَّيتَ بـ(ذَوِي) و(أُولي) رَدَدتَ النون التي انحذفتْ منهما لأجل الإضافة.

ويدلُّ على ذلك أنَّ الكُمَيتَ لَمّا لم يُضِف أَتى بالنون، قال[1]:

.... ولكـــني أُريـــد بـــه الـــذَّوِينا

يريد ذُو يَزَنٍ /وذو رُعَيْنٍ وما أَشبَهَهُما. [٦: ٢٢٨/ب]

وقولُه **ونحوُ فَعَلْنَ في تلك اللغة مُعربٌ غير منصرف** يعني أنك إذا سَمَّيتَ بما اتصلتْ به نون الإناث من الأفعال على لغة «أَكَلُوني البَراغيثُ» فإنه يكون إذ ذاك مُعْرَبًا غير منصرف، وذلك للعَلَميّة وشِبه العُجْمة؛ لأنه لا يوجد في الأبنية العربية اسم على هذا الوزن، أعني أنَّ هذه الزيادة التي هي النون لا تلحق الأسماء على هذا الحدّ، فتقول: قام ضَرَبْنُ، ورأيت ضَرَبْنَ، ومررت بضَرَبْنَ.

وإنما قال **في لغةِ يَتَعاقَبُونَ وفي تلك اللغة** لأنَّ اللغة الشُّهْرَى الفُصْحَى أنَّ الفعل يَتَجَرَّد عن الألف والواو والنون إذا أُسنِد إلى الاسم الظاهر؛ فتقول: قام أَخَواك، وقام إخوتُك، وقام الهنودُ، فإذا اتصلتْ هذه بالفعل فإنما يكون ذلك عند إسناد الفعل لهذه، فتكون إذ ذاك ضمائر ،فتقول: أَخَواك قاما، وإخوتُك قاموا، والهنودُ قُمْنَ. فإذا سَمَّيتَ بالفعل وقد أُسند إلى الألف والواو والنون صار ذلك جملة، فتُحكَى على حالها، ولا تتأثَّر للعوامل كسائر الجمل المسمَّى بها.

ص: وإنْ سُمِّيَ مذكَّرٌ ببِنْتٍ أو أُخْتٍ صُرِفَ عند الأكثر، وتُرَدُّ هَنْتٌ إلى هَنَةٍ لفظًا وحُكمًا.

ش: احترَز بقوله **وإنْ سُمِّيَ مذكرٌ** مِن أن يُسَمَّى به مؤنث.

وقولُه **عند الأكثر** هو مذهبُ س[2] وجمهور النحويين، وإنما صَرَفتَهما لأنَّ تاءيهما ليستا للتأنيث، بل هما عند س[2] كتاء سَنْبَتةٍ[3] وتاء عِفْرِيتٍ للإلحاق بِفِعْلٍ

---

(١) تقدم في ١: ١٦٠.

(٢) الكتاب ٣: ٢٢١.

(٣) السنبتة: القطعة من الدهر كالمدّة.

وفُعْلٍ؛ ألا ترى أنَّ ما قبلَ هذه التاء ساكن، وما قبلَ تاء التأنيث لا يكون إلا متحركًا لفظًا نحو طَلحة، أو تقديرًا نحو حَصاة، وتاءُ التأنيث لا تثبت في الوقف إلا في لغة طَيِّئٍ[١]، بل تُقلب هاء، وتاءُ بِنْت وأُخْت تثبت في الوقف في جميع لغات العرب.

قال ابن السَّرّاج[٢]: ومِن أصحابنا مَن يقول إنها للتأنيث وإن كان الاسم قد بُني عليها. قال[٣]: «وقومٌ لا يُجرونهما في المعرفة» انتهى.

وفي (البسيط): يَصرفه س، ولا يَصرفه الفَرّاء، وجَعَله كطَلحة، وليست التاء للإلحاق فيه بدليل أنك تقول في الجمع بَنات، وفي التصغير بُنَيَّة، ولو صَغَّرتَ عِفْريتًا وسَنْبَتًا أو جمعتَ لثبَتَت التاء فيهما، فبانَ الفرق، وإنما صارت تاءً لسكون ما قبلها. وما ذَكَره لا يتعين فيه أن يكون بَنات جمعًا لبِنْت، بل هو جمعٌ لـ(ابْنة) كما جمعوا ابْنًا على بَنُون، وكذلك التصغير فـ(بُنَيّة)[٤] تصغير ابْنة كما صَغَّروا ابْنًا على بُنَيّ.

وقولُه **وتُرَدُّ هَنْتٌ إلى هَنَةٍ لفظًا وحكمًا** يعني أنك إذا سَمَّيتَ بِهَنْتٍ فلا تصرف، ويجب تحريك ما قبل الهاء بالفتح.

والفرقُ بين هَنْت وأُخْت أنك إذا وقفتَ على هَنْتٍ وقفتَ بفتح النون وإبدال التاء هاء؛ بخلاف أُخْت، فإنك لا تحرِّك ما قبل التاء، ولا تُبدِل /التاء هاء إذا وقفتَ. [٦: ٢٢٩/أ] وإنما رَجَعنا في التسمية إلى حالة الوقف لأنها القياس؛ لأنَّ مذكَّره هَنٌ، فقياسُ تأنيثه زيادةُ العلامة، فلمّا كان حال الوقف هو القياس، وهو أحد حالي المسمَّى به، ولا بُدَّ من تغليب أَحَدِ الحالين - وجبَ تغليبُ حال الوقف.

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٨٠، وحكاها سيبويه في الكتاب ٤: ١٦٧ عن أبي الخطاب غير منسوبة.

(٢) الأصول ٣: ٢٤٢، وهو القول الذي تبناه، ولم يذكر أنه قول لبعض أصحابه.

(٣) الأصول ٢: ٩٨.

(٤) ل، ي: كبنية.

وفي (البسيط): هَنْتٌ كناية، سَكَّنوها في الوصل، وقالوا في الوقف هَنَهْ، فخالَفوا بين الوقف والوصل، فإذا سَمَّيتَ به من حالة الوصل كان بمنزلة بِنْت، وتُجريه في الوقف على قياس بِنْت، وإن سَمَّيتَ من حالة الوقف كان كَثُبَة، تَمنعه وتُجريه على قياسه لأنه لا يكون اسمٌ متمكِّنٌ مختلِفٌ باختلاف الوقف والوصل. وعلى قول الفَرّاء تمنعه في الحالين، ولا تغيِّر كلَّ واحد عن حاله إذا سَمَّيتَ به.

وإذا سَمَّيتَ بـ(ذَيْتَ) جَرى مَجرى بِنْت على الخلاف، وهو مخفَّف مِن ذَيَّة، ولو سَمَّيتَ بـ(ذَيَّةَ) أَجريتَها مُجرى قُفَّة[1]. وكذلك كَيْتَ، لكنَّهم لم يتكلَّموا بالأصل في كَيْتَ.

ص: ويُنزَعُ مِنَ الأُلَى الألفُ واللام، وكذا مِنَ الذي والتي واللائي واللاتي، وتُجعَل الياءُ منهن حرفَ إعراب إن ثَبَتَتْ قبلَ التسمية، وإلا فما قَبلَها.

ش: يقول إذا سَمَّيتَ بشيء مما ذكرَ فإنك تَنزِع منه الألفَ واللامَ؛ لأنَّ الألف واللام عنده زائدتان بدليل أنه جاء حذفُهما وهما باقيان على موصوليَّتِهما؛ فقالوا لَذِي ولَذِينَ، ويُعرَبُ الاسمُ إذ ذاك لأنَّ الموجب لبنائه قد زال، وهو شَبَهُ الحرف في افتقاره إلى صِلته كافتقار الحرف إلى مُتَعَلَّقه، فلمّا زال الموجب للبناء أُعربتْ هذه الأسماء. وينبغي أن يُنبَّه على أنَّ الأُلَى إذا نُزعتْ منه الألف واللام نُوِّنَ لأنه يصير كهُدًى ويبقى مقصورًا تُقَدَّر فيه الحركات الثلاث.

فإن قلتَ: فُعَل إذا لم يُعلَم له أصلٌ في النكرات حُمل على أنه معدولٌ حتى يُسمَع فيه الصرف فيُعلَم أنه غيرُ مَعدول كأُدَدٍ[2]؛ وأُلَى لا يُعلَم له أصل، فينبغي أن يكون معدولًا ممنوع الصرف.

---

(١) القفّة: القَرعة اليابسة، وما يُتَّخَذ كهيئة القرعة من الخوص، يُشَبَّه بها الكبير.

(٢) أُدَد: أبو قبيلة من اليمن، وهو: أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

فالجواب: أنَّ أُلَى مُساوٍ للنكرة في الارتجال، وإن صار معرفة فلا يُدَّعى العدل فيه لأنَّ المعدول بابه النَّقل، وذلك المستعمَل ابتداءً عَلَمًا، وأمّا الذي والتي فإنك أيضًا تَنزِع منهما الألف واللام.

فإن كانت ياؤهما ثابتةً قَبل التسمية مخفَّفة كانا حرفي الإعراب، وكانا مِن بابِ المنقوص نحو شَجٍ وعَمٍ. وإن كانت مشدَّدة كانت من بابِ وَلِيٍّ وصَبِيٍّ.

وإن لم تكن ثابتةً قَبل التسمية بأن كانت الَّذِ والَّتِ أو اللَّذْ واللَّتْ، فسَمَّيتَ بهما والذال والتاء مكسورتين بغير ياء أو ساكنتين، فإنَّ الإعراب يكون في الذال والتاء، ويصير من باب يَدٍ ودَمٍ.

[٦: ٢٢٩/ب] فعلى الوجه الأول /تقول: قامَ لَذٍ[1] ولَتٍ، ورأيتُ لَذِيًا ولَتِيًا، ومررتُ بلَذٍ ولَتٍ. وقامَ لَذِيٌّ ولَتِيٌّ، ورأيتُ لَذِيًّا ولَتِيًّا، ومررتُ بِلَذِيٍّ ولَتِيٍّ. وعلى الوجه الثاني تقول: قامَ لَذٌ ولَتٌ، ورأيتُ لَذًا ولَتًا، ومررتُ بلَذٍ ولَتٍ.

ودخلَ تحت قوله **إنْ ثَبَتَتْ قَبلَ التَّسمية** الياءُ مخففةً ومُشَدَّدةً، وتحت قوله **وإلا فما قَبلَها** أن يكون ما قبلَها مكسورًا أو مُسَكَّنًا.

وفي (شرح الصَّفّار البَطَلْيَوْسيّ): نَزعُ الألف واللام مِنَ الذي والتي يكون على مذهب مَن يقول يُعَرَّف بأل؛ فلمّا صار عَلَمًا زالتْ لمكان التعريف بالعَلَميّة، وزالت الصلة لأنها كانت مُوَضِّحة[2]، والعَلَميّة صارت مُوَضِّحة، ومِن هذا يُسْتَرْوَحُ[3] أنَّ مذهب س[4] أنَّ تعريف الموصول بأل.

---

(١) لذ ... ولت وقام: سقط من ك.

(٢) ل، ي: توضحه. وكذا في الموضع الذي بعده.

(٣) ي: يُستدرج.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨١.

وأمّا الفارسيُّ[1] حيث ذهب إلى أنَّ تعريفها بالصلة وأل زائدة فينبغي عند التَّسمية ألّا تُزال؛ بل تُزال الصِّلة لأنَّ تعريف العَلَميّة أَغنَى عنها، هذا إن لم يُلحَظ فيه الوصف، فإنْ لُحِظَ لم يكن بُدٌّ مِن أل والصلة.

وقولُ س[2] «تَصرِفه وتَجعله بمنزلة عَمٍ» ليس على إطلاقه، بل إذا سَمَّيتَ به مؤنثًا مَنَعتَه الصرف كما لو سَمَّيتَ بـ(زيد) اسم امرأة، فيكون منقوصًا في الرفع والجر منونًا، ومُتَمًّا في النصب دون تنوين.

وأمّا اللائي واللاتي فإنَّ الياء إذا كانت ثابتةً قبلَ التسمية صارا من باب قاضٍ وغازٍ؛ وإن[3] كانت محذوفةً قبلَ التسمية صارا مِن بابِ نارٍ وعارٍ. فعلى الوجه الأول تقول: قامَ لاتٍ ولايٍ، ورأيتُ لاتيًا ولائيًا، ومررتُ بِلاتٍ ولايٍ. وعلى الوجه الثاني تقول: قامَ لاتٌ ولاءٌ، ورأيتُ لاتًا ولاءً، ومررتُ بِلاتٍ ولاءٍ.

وفي (البسيط): واللاتِ كذات أو كباب. وقد يقال: يجوز أن تكون كهِنْدات كما كان ذَيْنِ بمنزلة رَجُلَين. وقد يقال: لا يجوز لأنه لم يكن في أصله مُعرَبًا بما يعرب به الجمع مع أنها ليست بتاءِ جَمع، وهُما كهُدى، وهُنّ كَبُرّ، وأنتم وأنتنَّ وهذا وهؤلاءِ من المركَّب.

ص: وما ذكرَ مِن اسمِ حرفٍ فموقوف[4]، فإن صَحِبَ عاملًا اختيرَ جريُه مَجرى مُوازِنِه مسمًّى به. وقد يقال: هذا بًا. وقد يُحكى المفردُ المبنيُّ مسمًّى به، وكذا الفعلُ غيرُ المُسْنَد على رأي.

---

(١) تقدم الحديث عن معرَّف الاسم الموصول في ٢: ١١١ - ١١٢، وزد على ما فيه البسيط لابن العلج ١: ٣٢٩ - ٣٣٣.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨١.

(٣) وإن كانت محذوفة قبلَ التسمية صارا مِن بابِ نارٍ وعارٍ: سقط من ك.

(٤) ك: موقوف.

ش: مثالُ وقفِ حرفِ التَّهجِّي أن تقول: ألف. با. تا. ثا. جيم. إلى آخرها، وكذلك جاءت في القرآن ﴿الٓمٓ﴾[1]، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[2] ونحوهما.

وفي (البسيط): «وقد سُمع النقل في لام ألف كقوله[3]:

تُكَتِّبانِ في الطريق لامَ ٱلِفْ»

انتهى.

وما آخِرُه ألفٌ منها تَقصُره نحو با. تا. ثا، إذا تَهَجَّيتَ، فإذا أدخلتَ عاملًا على حرف الهجاء صار معربًا، وجرى مَجرى ما وازَنَه مُسَمًّى به، فتقول: كتبتُ ألفًا. وما آخِرُه ألفٌ ساكنةٌ تَمُدُّه إذ ذاك، فتقول: كتبتُ باءً؛ لأنك إذا سَمَّيتَ به كذلك تفعل. وإنما مَددتَ المقصور مِن حروف الهجاء إذا صَحِبَه عاملٌ لأنه لا يكون شيء منها على حرفين آخِرُهما حرفُ علّة.

[٦: ٢٣٠/أ] وحكى الفراء فيها الحكاية كحالها /قبل أن يَدخل عليها عامل، فتقول: كتبتُ با وتا؛ لأنها اسم لغير متمكن، فتكون مقصورة. انتهى.

والذي عليه كلام العرب الإعراب لأنه خارجٌ عن محلِّ البناء إلا إن كان اسمًا لذاتٍ من الذوات كما كان في الأصوات؛ فيجب أن يُتَمَّم على القياس، فلو سَمَّيتَ بها متمكنًا فالإعراب ليس إلا.

وفي الزاي لغتان[4]: إحداهما زَيْ نحو كَيْ، والأخرى زاي. فإن سَمَّيتَ بزاي أَبدلْتَ ياءها همزة، فقلت: قامَ زاءٌ، وإن سميت بِزَيْ ضعَّفتَ الياء، فقلت قامَ زَيٌّ.

---

(١) سورة البقرة: الآية الأولى.

(٢) سورة مريم: الآية الأولى.

(٣) هو أبو النجم. الديوان ص ٢٦٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٥١.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٦.

وكذلك إذا كانت حرفَ هجاء وصَحِبَ عاملًا، فتقول: كتبتُ زاءً، أو كتبتُ زَيًّا؛ لأنها تَجري مَجرى ما وازَنَها إذا سُمِّيَ به.

وقولُه **وقد يُقالُ هذا بًا** وكتبتُ بًا وتًا يعني أنه لا يُمَدُّ، فلا يقال: هذا باءٌ، بل يُعرَب، وهو مقصور، ويُنوَّن إذ ذاك. وهذا شاذٌّ لأنَّ حروف التهجي هي أسماءٌ لتلك الأشكال المعروفة، ومدلولُ كلٍّ واحدٍ منها هو شكلٌ مخصوص، فإذا لم تُرَكَّب مع عاملٍ جَرَتْ مجرى سائر الأسماء في كونها موقوفة كما تقول: زيدْ. عمرْو. جَعفَرْ. خالدْ، وإذا رُكِّبَتْ أُعرِبتْ، فكان قياسها أن تُجرى مُجرى سائر الأسماء غيرها، فقياسُ ما كان منها على حرفين أن يُضَعَّف آخِرُه، فيُزاد على مثل با ألفٌ أُخرى، ثم تُقلَب همزة كما فعلنا بـ(لا) إذا سَمَّينا بها، فإنا نقول لاءٌ لأنَّ الاسم المعرَب أَقَلُّ ما يكون على ثلاثة أحرف.

ونظيرُ قولك (هذا بًا) ما حكاه أبو بكر بن مِقْسَمٍ مِن قول العرب: «شَرِبتُ مًا»[1]، يريدون ماءً، فكذلك يكون قولهم هذا بًا، أصله باءٌ، ثم حذف الهمزة، وبقي على حرفين.

وكذلك إذا عَطفتَ حروفَ التَّهَجِّي بعضَها على بعض أَعرَبتَ لأنها قد أُخرجت من باب الحكاية؛ وذلك نحو أن تقول: ميمٌ وباءٌ وتاءٌ وثاءٌ وجيمٌ.

وقولُه **وقد يُحكى المفردُ المبنيُّ** في (البسيط): «ما كان على حرف واحد نحو صاد، وقاف، ونُون - يُحَرِّكه س[2] ولا يُنَوِّن، يجعله اسمًا للسُّورة، إمّا مرفوعًا على تقدير: هذه قافُ، أو منصوبًا على تقدير: اقرأْ. ويجوز صرفُها لسكون وسطها. ومَن نَوَّنَ جعله اسمًا للقول والكلام، ومَن سَكَّنَ جعلَه صوتًا، إمّا في موضع شيء على

---

(١) مجالس ثعلب ١: ٨٧ - ٨٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٨٦.

(٢) الكتاب ٣: ٢٥٨ - ٢٥٩.

قول بعضهم، أي: هذه سورة ما يُذكر فيه هذا الحرف، وإمّا على: اقرأْ هذا المعنى. وإمّا لا في موضع شيء، بل مجرد صوت على ما قيل إنها حروفٌ من كَلِمٍ على التقطيع، أو إنها تنبيهٌ على تألُّف السورة منه» انتهى. وتقدَّمت هذه المسألة[1] في (باب ما لا ينصرف) عند الكلام على أسماء السُّوَر.

وقولُه **وكذا الفعلُ غيرُ المسنَد على رأيٍ** مثالُ ذلك ما أَنشَدوا لِسُحَيْم بن وَثيل اليَربوعيّ[2]:/ [٦: ٢٣٠/ب]

أنا ابنُ جَلا وطَلّاعُ الثّنايا مَتى أَضَعِ العِمامةَ تَعرِفُوني

فحَكى (جَلا) لَمّا جعلَه اسمًا لأبيه. وقد تُؤُوِّلَ[3] هذا البيت على أنَّ (جَلا) فيه مُسنَد للضمير المستكنِّ، فحُكي لأنه جملة كما حَكى الآخر (يزيدُ) في قوله[4]:

نُبِّئْتُ أَخوالي بَني يَزيدُ ظُلْمًا علينا لهمُ فَديدُ

وقد حَمَلَه عيسى بن عمر[5] على أنه ليس مِن باب الحكاية، وليس فيه ضمير، ولكنَّه سَمّاه بلفظ الفعل، فامتَنع الصرف وإن كان الوزن مشترَكًا، وقد تقدَّم هذا المذهب[6] في (باب ما لا ينصرف).

ويحتمل تأويلًا آخر، وهو أن يكون مِن باب حذفِ الموصوف وإقامةِ الصفة مُقامه وإن كانت جُملة ولم يتقدمها تفصيل بـ(مِن)، والتقدير: أنا ابنُ رجلٍ جَلا، كما قال الآخر[7]:

---

(١) تقدمت في هذا الجزء ق ٢٠٢/أ - ٢٠٣/ب من الأصل.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ١٨٧/ب من الأصل.

(٣) هذا تأويل سيبويه. الكتاب ٣: ٢٠٧.

(٤) تقدم في ٢: ٣٠٨ وفي هذا الجزء ق ١٨٨/أ من الأصل.

(٥) الكتاب ٣: ٢٠٧.

(٦) تقدم في هذا الجزء ق ١٨٨/أ من الأصل.

(٧) تقدم البيت في ١٠: ٧٢.

والله مــا زيــدٌ بِنــامَ صــاحِبُهْ ولا مُخــالِطِ اللَّيــانِ جانِبُــهْ

يريد: برجلٍ نامَ صاحبُه. ومع هذه الاحتمالات لا يكون في الاستشهاد بهذا البيت حُجّة[1].

* * *

(١) آخر الجزء الخامس من الأسكوريال ذي الرقم (٥٥)، ورمزه (ي). وآخر الجزء السادس من نسخة كوبريلي التي رمزها (ك).

[٧: ١/ب] /ص: **باب إعراب الفعل وعواملِه**

يُرفَعُ المضارعُ لِتَعَرِّيه من الناصب والجازم لا لِوُقوعِه مَوقِعَ الاسم، خِلافًا للبَصريِّين.

ش: يعني المصنف بـ(**الفِعلِ**) المضارعَ إذْ لا يُعرَب من الأفعال عند البصريين غيره، خلافًا للكوفيين إذْ فعلُ الأمر عندهم مُعرَبٌ[١] على إضمارِ لامِ الأمرِ وحَذفِ حروفِ المضارعة. ويُبَيِّن مرادَه قولُه **يُرفَعُ المضارعُ**.

وذكر المصنفُ هنا في الرافع للمضارع مذهبين: أحدهما تَعَرِّيه من الناصب والجازم، والثاني وقوعُه مَوقعَ الاسم. واختار الأول، ولم يَعزُه إلى أحد، وعزا الثانيَ للبصريين.

وقد اختلف النحويون[٢] في رافع المضارع على مذهبين: أحدهما عَدَميّ، والآخَر ثُبوتي، فالعَدَميّ فيه مذهبان:

أحدهما: التَّعَرِّي من العوامل اللفظية مطلقًا، وهو مذهب جماعة من البصريين[٣]، ونُسِبَ في (الإفصاح) للفَرّاء وأبي الحسن.

والثاني: التَّجَرُّد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء[٤]. وقال الأَعْلَم[٥]: ارتفعَ بالإهمال. وهو قريبٌ من هذا القول.

---

(١) الإنصاف ٢: ٥٢٤ - ٥٤٩ [المسألة ٧٢].

(٢) الإنصاف ٢: ٥٥٠ - ٥٥٥ [المسألة ٧٤].

(٣) شرح المفصل ٧: ٢٥.

(٤) معاني القرآن ١: ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٧١ وشرح المفصل ٧: ٢٥. قال ابن مالك: «وهو قول حُذّاق الكوفيين». شرح الكافية الشافية ٣: ١٥١٩.

(٥) كذا! وفي المحرر الوجيز ٤: ٨٧ والتذييل ٣: ٢٤٦ - ٢٤٧ والبحر ١٩: ١١١ - ١١٢ أنَّ الأعلم ذهب إلى أنَّ المرفوع بالإهمال من العوامل هو نائب الفاعل ولم يذكرا الفعل المضارع.

وأمّا المذهب الثُّبوتيّ فهو على وجهين: أحدهما لفظيّ، والآخر معنويّ:

فاللفظيُّ هو ما ذهب إليه الكسائيّ[1] من أنه ارتفعَ بحرف المضارَعة، فإذا قلتَ أَقومُ فهو مرفوع بالهمزة، وتَقومُ فهو مرفوع بالتاء، ويَقومُ فهو مرفوع بالياء، ونَقومُ فهو مرفوع بالنون.

والمعنويّ اختلفوا فيه: فذهب جمهور البصريين[2] إلى أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم. وزاد بعضهم فقال: موقع الاسم المرفوع، فقال: وذلك نحو: زيدٌ يقومُ، فكونه وقعَ مَوقِعَ (قائم) هو الذي أَوجَبَ له الرفع. وذهب أحمد بن يحيى[3] إلى أنه ارتفع بنفس المضارعة. وذهب بعضهم إلى أنه ارتفع بالسبب الذي أَوجبَ له الإعراب؛ لأنَّ الرفع نوعٌ من الإعراب.

فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع، ذكرَ المصنف منها مذهبين: أحدهما مذهب الفراء، والثاني ما عزاه إلى البصريين.

وقد خَلَّطَ ابنُ المصنف في شرحه كلامَ أبيه في هذا الموضع، وكان قد شرعَ في أن يكتب على شيء من كتاب أبيه، فشرحَ مِن (باب إعراب الفعل) إلى أول قول المصنف «فصل: ها ويا حرف تنبيه»، وذلك نحوٌ مِن ورقتين ونصف ورقة مِن نسخة كتابي، إلا مواضعَ من الفصل الثاني من (باب عوامل الجزم) لم يشرحها، وكان - رحمه الله - جيّدَ الفهم قليلَ المحفوظ في هذا العلم، ونحن نَتَتَبَّع النقد على ما شرحَه لتحصل الفائدة بذلك ويتحرر البحث؛ لئلا يُتَوَهَّم أنَّ الذي تكلَّمَ به /في الشرح هو صحيح [٧: ٢/أ] لا اعتراضَ عليه ولا دَخَلَ فيه، فنقول: قال بدر الدين ابن المصنف[4]: «لا خلافَ

---

(١) السيرافي ٩: ٧٢ - وزاد: وأتباعه من الكوفيين - والإنصاف ٢: ٥٥١ وشرح المفصل ٧: ٢٥.
(٢) الكتاب ٣: ٩ - ١٢ والمقتضب ٢: ٥ والأصول ٢: ١٤٦ والسيرافي ٩: ١٧١.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ١٧١ والمقتصد ١: ١٢٢ - ١٢٣ وشرح المفصل ٧: ٢٤.
(٤) شرح التسهيل ٤: ٥.

أنَّ الرافع للمضارِع عاملٌ معنويّ». وليس كما ذكر إذ الخلافُ موجود أهو عَدَميّ أم ثُبوتي، والثُّبوتيّ أهو لفظيٌّ أم معنويّ، وقد ذكرْنا مذهب الكسائيِّ في أنه عاملٌ لفظيّ، وهو حروف المضارعة، فقولُه «لا خلافَ أنَّ الرافعَ للمضارِع عاملٌ معنويّ» ليس بصحيح.

وقال ابن المصنف[1]: «وقال الكوفيون: خُلُوُّه من الناصب والجازم». وليس كما ذَكر إذْ لم يَقُلْ به من الكوفيين إلا الفَرّاء، وقد ذكرْنا مذهبَ شيخِهم الكسائيِّ في ذلك ومذهبَ أبي العباس أحمدَ بنِ يحيى في ذلك أيضًا، وهما رأسا الكوفيين في عَصرَيْهما. والكلامُ على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال يَستدعي ضياعَ الزمان فيما ليس فيه كبيرُ جَدوى؛ لأنَّ الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حُكمٌ نُطْقيٌّ ولا مَعنًى كلاميٌّ[2]، والخلافُ إذا لم يَنشأ عنه حُكمٌ نُطقيٌّ ولا مَعنًى كلاميٌّ ينبغي أن لا يُتَشاغَلَ به.

وقد تكلَّمَ الناس على هذه المذاهب في المبسوطات، لكنّا في هذا الشرح نتكلَّم على ما اختاره المصنف، وسَلَّمَه ابنُه، وليس بمختار، وهو مذهب الفَرّاء، فنقول: احتُجَّ لهذا المذهب بأنه يَطَّرد ويَنعكس، فدَلَّ ذلك على السَّبَبيّة، فتقول: المرفوع من الأفعال هو ما لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازم، وتعكسه[3]، فتقول: كلُّ ما لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازم من الأفعال فهو مرفوع. قالوا: ولأنه إذا عَرِيَ من العوامل أشبهَ المبتدأ لِقُوّته.

وقد رُدّ على الفراء مذهبه بوجهين[4]:

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٦.

(٢) ولا معنى كلامي: سقط من ل. وكذا في الموضع الآتي.

(٣) وتعكسه، فتقول: كل ما لم يدخل عليه ناصب ولا جازم: سقط من ك.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ٧٢ وشرح المفصل ٧: ٢٥.

أحدهما: أنَّ التَّعَرِّيَ عَدَمٌ، والعَدَمُ لا يكون عاملًا.

والثاني: أنه يقتضي أن يكون أول أحواله التباسه بالعوامل[1]، وليس كذلك.

وأمّا تشبيهُهم له بالمبتدأ ففي الرافع للمبتدأ أقاويلُ كثيرة[2]، منها قولُ الكوفيين في مثل زيدٌ قائمٌ: إنهما مُتَرَافِعان. فعلى هذا العاملُ عندهم في نحو زيدٌ قائمٌ لفظيّ، وهو أنَّ المبتدأَ رفعَ الخبر، والخبرَ رفعَ المبتدأ، فلا يُمكن هنا تشبيهُ المضارع بالمبتدأ لأنَّ الرافع عند الفراء في المضارع عَدَميّ وفي المبتدأ ثُبوتيّ.

وأمّا إذا دخلت على المضارع السينُ أو سوف فمذهب الجمهور أنه معرب. وذهب أبو محمد بن دُرُسْتُوَيْهِ إلى أنه مبنيّ معهما، وكأنه إذا دَخلت عليه السين أو سوف لا يقع بعدهما موقعَ الاسم؛ فلا تكون تلك الضمة فيه حركة إعراب، وإذا لم تكن حركةَ إعراب كانت حركةَ بناء.

ص: ويُنصب بـ(أنْ) ما لم تَلِ عِلْمًا أو ظَنًّا في أحد الوجهين فتكون مخففةً من أنَّ ناصبةً لاسمٍ لا يَبرُز إلا اضطرارًا، والخبرُ جملةٌ ابتدائيّة، أو شرطيّة، /أو مصدَّرَة بـ(رُبَّ)، أو فعلٌ يَقترن غالبًا إنْ تَصرَّفَ ولم يكن دعاءً بـ(قد) وحدَها أو بعد نداء، أو بـ(لَوْ)، أو بحرفِ تَنفيسٍ، أو نَفي. وقد تَخلو من العِلم والظنّ فتَليها جملةٌ ابتدائيّة، أو مضارعٌ مرفوع؛ لكونها المخفَّفةَ أو محمولة عليها أو على (ما) المصدريّة. [٧: ٢/ب]

ش: لَمّا ذكرَ المصنفُ العاملَ في المضارع الرفعَ أخذَ يَذكر ما يَعمل فيه النصب، فبدأَ بـ(أنْ) لأنَّ أنْ هي أُمُّ الباب؛ ألا تَراهم قد اختلفوا في لَنْ وكَيْ وإذنْ على ما سيأتي إن شاء الله، فذكرَ أنَّ المضارع تَنصبه أنْ نحو: يُعجِبُني أنْ تقومَ.

---

(١) يعني النصب والجزم. شرح المفصل ٧: ٢٥.

(٢) تقدمت في ٣: ٢٥٧ - ٢٧٠.

واعلمْ أنَّ النصب في الفعل محمولٌ على النصب في الاسم، ولذلك لَزِمَ أن يكون العاملُ لفظيًّا لأنَّ عامل النصب في الاسم لفظيٌّ، وأمّا النصبُ بالمعنى كالنصب على الخلاف فليس مِن طريقة البصريين، وقد أَبطَلَه أصحابنا.

ولم يكن الناصب للفعل إلا حرفًا لأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل لأنه مثله، ولأنَّ الاسم لا يعمل فيه النصب إلا الفعلُ أو ما أُوِّل به، فتعيَّنَ الحرف.

ثم العاملُ إن كان مختصًّا فلا سؤال فيه لأنَّ أصل العمل بالاختصاص على رأي الأكثرين؛ وهذه مختصَّة، وهي مُشارِكة لـ(أنَّ) العاملةِ النصبَ في الاسم في المصدريّة؛ وفي أنها تكون معمولةً لِما قبلَها، فوجبَ أن تكون محمولةً عليها لأنها مختصَّةٌ بالفعل، وتخليصِه، ونقلِه مِن معنًى إلى معنًى، وأنها تعمل في واحد، ولِقُوَّتها عملتْ ظاهرةً ومضمرة، وسَبَكَتْ معنى الفعل إلى الاسم. وهذه طريقةُ أبي الحسن الرُّمّانيِّ مِن أنَّ أنْ تَنقُل الفعل نَقلَين: أحدهما إلى معنى الاسم، والثاني إلى الاستقبال في الجملة، وأنَّ أخواتِها في النصب محمولةٌ عليها.

ومذهبُ أبي علي أنَّ الجميع في درجة واحدةٍ كعوامل الجرِّ في الأسماء، فلا يعلل عمل بعضها ببعض لأنها قد اختصَّت بما دخلتْ عليه، ولم تَتَنَزَّل منزلة الجزء منه.

وأمّا (إذَنْ) فقد كان قياسها ألّا تعمل لأنها لم تَختصّ بالمضارع؛ ألا ترى أنها تدخل على غير المضارع، إلا أنَّ العرب أَعمَلتْها مُبتَدأةً في المضارع إذا كان بعدها مستقبلًا عَمَلَ أنْ - وإن كانت غير مختصّة به - لِشَبَهِها بها كما أعملَ أهلُ الحجاز (ما) إعمالَ ليس - وإن كانت غير مختصّة بالأسماء - لِشَبَهِها بها. ووجهُ الشَّبَهِ أنَّ كل واحد منهما حرفٌ آخِرُه نونٌ ساكنة قد دخلَ على مستقبل. وسيأتي في الكلام على (إذَنْ) أنَّ بعض العرب أَلغاها مُراعاةً لِعَدم الاختصاص كما أَلغى بنو تميم (ما)، فلم يُعملوها لعدم الاختصاص.

وهذه (أن) الناصبةُ للمضارِع هي التي توصل أيضًا بالماضي في نحو قوله: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾[1]، وبالأمر في نحو: كتبتُ /إليه أنْ قُمْ، وبالنهي في نحو: كتبتُ إليه أنْ لا تفعلْ. [٧: ٣/أ]

وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غيرُ التي تدخل على المضارِع، فتكون أنْ على مذهبه مشتركة أو متجوَّزًا بها. واستدلَّ ابن طاهر لمذهبه بأمرين:

أحدهما: تَخليصُها للاستقبال. قال: اتِّفاقًا من النحويين، وما كان كذلك فلا يدخل على الماضي[2] كالسين وسوف، وكذلك الأمر.

والثاني: أنّا لو فرضنا أنها دخلت على الماضي لوجب أن تصيِّره بصيغة المضارع كـ(لَمْ) لأنها عاملة؛ ألا تراها لَمّا دخلتْ على الماضي لتنفيَه قَلبتْ صيغته إلى المضارع لتعمل فيه.

وما ذكرَه من اتِّفاق النحويين على أنَّ (أنْ) تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال ليس بصحيح؛ بل ذهب بعضهم إلى أنه ربما تجيء غير مخلِّصة، وزعمَ أنَّ قول امرئ القيس[3]:

فإمّا تَرَيني لا أُغَمِّضُ ساعةً ... مِنَ الليل إلا أنْ أُكِبَّ فأَنْعَسا

مِن هذا لأنه لم يُرد أنَّ هذا - وهو الإكباب - سيكون منه، وإنما أراد إن تَعلميني على هذه الصفة التي تَبيَّنتْ لكِ لا أُغَمِّضُ إلا أنْ أُكِبَّ فأَنْعَسَ[4]:

فيا رُبَّ مَكروبٍ كَرَرْتُ وَراءَهُ ... .

---

(١) سورة القلم: الآية ١٤.

(٢) ل، ي: على المعنى.

(٣) تقدم البيت في ١٤: ٣٦٦.

(٤) الديوان ص ١٠٦، وعجزه: وطاعَنتُ عنهُ الخيلَ حتى تَنَفَّسا. وبينه وبين البيت السابق بيت.

فلا غَرْوَ في أنْ صَيَّرني المرضُ والداءُ الْمُغَلِّس[1] إلى هذا، وهو لا أُغَمِّضُ إلا أن أُكِبَّ فأَنْعَسَ؛ لأني قد كنتُ مِمَّن يُطاعِنُ ويُنَفِّسُ عن المكروبين.

وزعمَ القاضي أبو بكر بن الطيِّب[2] أنَّ كون أنْ تُخَلِّص للاستقبال يؤدي إلى القول بخلق القرآن؛ وذلك قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3]، فإن كان (أنْ يقول): سيقع، كان القرآن مخلوقًا، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضلال والبدعة.

وتخريجُ هذا البيت والردُّ على القاضي أبي بكر مذكور في (شرح أبي الفضل الصَّفَّار)، وفي آخره: «وخِلافُه - أي خلافُ القاضي أبي بكر - في اللسان غيرُ مُعتبَر».

وقولُه **ما لم تَلِ عِلمًا أو ظَنًّا في أحد الوجهين** لأنها إذا وَلِيَتْ عِلمًا لم تكن إذ ذاك الناصبةَ للمضارع. وقولُ المصنف **ما لم تَلِ عِلمًا** فيه قصورٌ إذْ لا خُصوصيّة بالعِلم، بل كان ينبغي أن يقول: ما لم تَلِ فِعلَ تَحقيق نحو عَلِمَ أو تَيَقَّنَ أو تَحَقَّقَ أو ما أشبهَ ذلك مما يدلُّ على التحقيق.

وقولُه **في أحدِ الوَجهين** هل يعود إلى العِلم أو الظنّ؟ ظاهرُ ما شَرَحَه به ابن المصنف[4] أنه يعود إلى الظنّ. ويَتَّجِهُ عندي عودُه إليهما:

---

(١) المغلِّس: الذي يأتي ليلًا في الغَلَس، وهو الظُّلْمة. وقد ذكر هذا في البيت الذي قبله، وهو:

تَأَوَّبَني دائي القديمُ فَغَلَّسا　　　أُحاذِرُ أنْ يَرْتَدَّ دائي فأُنْكَسا

(٢) أبو بكر محمد بن الطيِّب الباقِلّانيّ [٣٣٨ - ٤٠٣هـ] ولد في البصرة، وسكن بغداد وتوفي فيها، وهو المتكلم المشهور الذي ردَّ على الرافضة والمعتزلة والجهميّة وغيرهم، ولي القضاء. أرسله عضد الدولة سفيرًا إلى ملك الروم، فأحسن السفارة. صنف: إعجاز القرآن، والإنصاف، وغيرهما. إعجاز القرآن للباقلاني (مقدمة المحقق).

(٣) سورة يس: الآية ٨٢.

(٤) قال: «وإن عمل فيها فعل علم فهي المخففة من أنَّ ... وإن عمل فيها فعل ظنٍّ جاز أن تكون المخففة، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع، وهو الأكثر» شرح التسهيل ٤: ٧.

أمّا عَودُه إلى العِلْم فإنَّ الأكثر في لسان العرب أنَّ (أن) التي تَلي العِلْم لا تكون الناصبةَ للمضارع، ولكنَّها مخفَّفة مِن أنَّ الثَّقيلة، وقد جاءَ إجراءُ العِلْم مُجرى الظنّ، فيَسُوغ أن تَلِيَ أن الناصبةُ للمضارع المضارعَ مِنَ العِلْم وتَنصبه على ما سيأتي بيانُه عند تعرُّض المصنف إلى ذلك.

وأمّا عَودُه إلى الظنِّ فظاهر، ولا يُخَصُّ ذلك بلفظِ الظنِّ، /بل الذي قدَّره [٧: ٣/ب] أصحابُنا في هذا أنَّ الفعل المتقدم على أنْ إنْ كان فِعْلَ شَكٍّ فهي الناصبة للفعل، أو فِعْلَ يقين فهي المخفَّفة من الثقيلة، أو فِعلًا مستعملًا للشَّكِّ واليقين أو عاريًا عن استعماله لهما فيجوز إذ ذاك وجهان: أحدُهما أن تكون أنْ هي الناصبةَ للمضارع، والثاني أن تكون المخفَّفةَ من الثقيلة، وذلك نحو ظَنَنتُ وأَحْبَبتُ، فظَنَنتُ يُستَعمَل تارةً للترجيح وتارةً للتَّيَقُّن، وأَحْبَبتُ عاريةٌ مِن أن تكون لِشَكٍّ أو يَقين، ولذلك يجوز أن تقع بعدها أَنِ الناصبةُ للمضارع وأنَّ المشددة، فتقول: أَحبَبتُ أنْ يَخرجَ عبدُ الله، وأحببتُ أنَّ عبدَ الله خارجٌ.

وظاهرُ قولِ المصنف **في أحد الوجهين** أنهما وَجهانِ على السَّواء، وليس كذلك، بل الأكثرُ في لسان العرب إذا كانت بعد أفعال الشَّكِّ أن تكون أنِ الناصبةَ كقوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[1]، وأمّا كونُها المخفَّفةَ من الثقيلة فهو قليلٌ في كلامهم.

وقولُه **فتكون مُخَفَّفةً** أي: فتكون أنْ إذ ذاك في أحد الوجهين مخففةً **من أنَّ** يعني الناصبة الاسم.

وقولُه **ناصبةً لاسمٍ لا يبرزُ إلا اضطرارًا** أي: يكون دائمًا محذوفًا. وكان ينبغي أن يُقَيّد ذلك الاسم بكونِه ضميرَ أمرٍ وشأن؛ لأنَّ غيره من الأسماء لا يعمل فيه إلا في ضرورة، وإذ ذاك لا يجوز حذفه بحال.

---

(١) سورة العنكبوت: الآية الثانية.

وفي قوله **ناصِبةً لاسمٍ** يعني أنها إذا كانت مخفَّفةً مِن أنَّ الثقيلةِ فإنها تكون عاملةً النصب في اسمٍ لا يبرزُ.

وهذا الذي ذكرَه هو الذي ذهب إليه عامّةُ النحويين، وهو أنها إذا خُفِّفَتْ كان اسمها محذوفًا - وهو ضمير الأمر - بخلاف إنَّ المكسورةِ، فإنها إذا خُفِّفَتْ فإنَّ الأفصحَ فيها إبطالُ عملها، وما يوجدُ في كلامِ أبي موسى مِن أنها إذا خُفِّفَتْ فتارةً تعمل وتارةً تُلغى فإنما يعني بالإلغاء أنها لا يَظهر لها عملٌ في اللفظ لا أنها مُبْطَلَةُ العمل. يُبَيِّن أنَّ مراده ذلك قولُه بعد أن ذكرَ إلغاءَها: «وما بعدَها من الأفعال والأسماء في موضع خبرها»[1]، أي: ما بعدها من الجمل الاسمية والفعلية في موضع خبرها، «واسمُها محذوفٌ لفظًا مُرادٌ معنًى»[2]، أي: إنها ليست مُلغاةً إلا في اللفظ خاصّة، وأمّا في المعنى فَلا لأنَّ اسمَها مُضمَرٌ محذوف، والجملةُ بعدها في موضعِ رفعٍ على أنها خبرها، والْمُلْغَى حقيقةً من الحروف هو الذي ليس للجملة بعدها موضع من الإعراب، ولا هي عاملةٌ في اسمِ معنًى.

وذهب س إلى أنه يجوز أن تُلغى، فلا يكون لها عمل لا في اللفظ ولا في التقدير، قال س[3]: «ولو خَفَّفُوا أنَّ وأَبطلوا عملها في المظهَر والمضمَر وجعلوها كـ(إنَّ) لكانَ وَجهًا قويًّا». ثم قال[4]: «ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لَذُكر الفعل مرفوعًا بعدها كما يُذكَر بعد هذه الحروف». يعني ولو /كانت أنْ مُلْغاةً بمنزلة حروف الابتداء لم تَحتَجْ إلى فاصلٍ عوضًا مِن تخفيفها كما لا يكون ذلك في إنْ ولكنْ. فَقَوِيَ بهذا القولِ الوجهُ الأول وقَبُحَ القياسُ الثاني. [٧: ٤/أ]

---

(١) المقدمة الجزولية ص ١١٥.

(٢) المقدمة الجزولية ص ١١٥. وقال بعده: «هذا معنى الإلغاء فيها».

(٣) الكتاب ٣: ١٦٥ والسيرافي ١١: ١٠٦. وهذه عبارة السيرافي في تفسيره كلام سيبويه.

(٤) الكتاب ٣: ١٦٥.

وقد اختلفوا في العلّة التي جَعلت المفتوحة عاملةً في التقدير بخلاف المكسورة. ولا يَليق ذِكرُ ذلك بهذا المختصر، وقد ذكرْنا بعضَ ذلك في كتابنا المسمى (مَنْهَج السالك)[1]، فيطالع هناك.

وقولُه **لا يبرزُ إلا اضطرارًا** مثالُ بروزه في الضرورة قولُ الشاعر[2]:

فلَو أَنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني طَلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صَديقُ

وقولُ الآخر[3]:

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والْمُرْمِلُوَن إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ ، وهَبَّتْ شَمالا

بِأَنْكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ وأَنْكَ هُناكَ تَكونُ الثِّمالا

وقولُه **والخبرُ جملةٌ ابتدائيّةٌ، أو شَرطيّةٌ، أو مُصَدَّرةٌ بِرُبَّ، أو فعلٌ يَقترن غالبًا إن تصرَّف ولم يكن دعاءً بـ(قد) وحدَها، أو بعدَ نداء، أو بِلَوْ، أو بحرف التنفيس، أو نفي** شرحَ ابنُ المصنف[4] هذا الكلام ناقلًا شرحَه من شرح أبيه لهذا الفصل في (باب الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر). وقد تَكَرَّرَ ذِكرُ هذه المسائل هنا إذ قد ذكرَها المصنف في ذلك الباب، ولم يُنَبِّه ابنُ المصنف على تكرُّرها. قال في ذلك الباب[5]: «وتُخَفَّفُ أنَّ، فيُنوَى معها اسمٌ لا يَبرُز إلا اضطرارًا، والخبرُ جملةٌ اسميّةٌ مجرَّدةٌ أو مُصدَّرةٌ بِلا أو بأداةِ شرطٍ أو بِرُبَّ أو بفعلٍ يَقترن غالبًا إن تصرَّفَ ولم يكن دعاءً بِقَدْ أو بِلَوْ أو بحرف تنفيس أو نفي» انتهى كلامه في ذلك الباب، وهو موافق لهذا الذي في هذا الباب إلا في قوله: **أو مُصَدَّرةٌ بلا**، يعني أنها تكون اسميّةً مصدَّرة

---

(١) لم أقف فيه على شيء مما ذكره.

(٢) تقدم البيت في ٥: ١٦٠.

(٣) تقدم البيتان في ٥: ١٦١.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٨ - ١٠.

(٥) التسهيل ص ٦٥ - ٦٦.

بِلا نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[1]، وإلا في قوله: **بِقَدْ وحدَها** [نحو][2] ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[3].

وقولُه **أو بعدَ نداءٍ** نحو قوله: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[4]. ويحتمل هنا أن تكون أنْ حرفَ عبارة وتفسير. وقد شرحَ المصنف هذه المسائل شرحًا شافيًا في (باب إنّ وأخواتها)[5]، فأَغنى ذلك عن إعادته هنا.

وقولُه **وقد تَخلو مِنَ العِلم والظنِّ، فيَليها جملةٌ ابتدائيّة** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[6]:

رأيتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدى بعدَ مَوتِهِ فعاشَ النَّدى مِنْ بعدِ أنْ هو خامِلُ

وقولُه **أو مضارعٌ مرفوعٌ لِكَونِها المخفَّفةَ أو محمولةً عليها أو على (ما) المصدريّة** /ثَبَتَ في بعض النسخ عِوَضَ هذا: (لِكَونِها مُخَفَّفةً مِن أنَّ عند الكوفيين ومُشَبَّهةً بـ(ما) أُختِها عند البصريين). وقد شرحَ المصنفُ ذلك في (باب إنَّ وأخواتها)[7]، فأَغنَى ذلك عن إعادته هنا. [٧: ٤/ب]

ص: ولا يَتَقَدَّمُ مَعمولُ معمولِها عليها، خِلافًا للفَرّاء، ولا حُجَّةَ فيما استَشهَد به لِنُدوره وإمكانِ تقديرِ عاملٍ مضمر. ولا تَعمل زائدةً، خِلافًا للأخفش، ولا بعدَ عِلْمٍ غيرِ مُؤَوَّل، خِلافًا لِلفَرّاء وابن الأَنباريّ. ولا يَمتنع أن تُجرى بعد العِلم مُجراها بعد الظنِّ لتأوُّلِه به، ولا بعد الخَوْف مُجراها بعد العِلم لِتيَقُّن المَخُوف، خِلافًا للمبرد. ولا يُجزَم بها خلافًا لبعض الكوفيين.

---

(١) سورة هود: الآية ١٤.

(٢) نحو: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١٣.

(٤) سورة الصافات: الآيتان ١٠٤ - ١٠٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٤٠ - ٤٥.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٤٥، ٤: ١٠ وشرح الكافية الشافية ١: ٥٠٠.

(٧) شرح التسهيل ٢: ٤٤ - ٤٥.

ش: أنْ حرف مصدريّ، ومعمولُها صِلةٌ لها، ومعمولُ معمولِها من تمام صِلتها، فكما لا تَتَقَدَّمُ صِلتُها عليها، كذلك لا يَتَقَدَّمُ معمولُ صِلتها، وظاهرُ نَقلِ المصنف عن الفراء أنه أجاز تقديمَ معمولِ مَعمولِها عليها مطلقًا.

وقال أبو الحسن بن كَيْسان[1]: «إنَّ الكوفيين أجازوا تقديمَ بعض هذا في أماكن، فأجازوا: طعامَك أُريدُ أنْ آكل، وطعامَك عسى أنْ آكُل. وكأنّ أنْ عندهم مُحتَلَبة بأُريد وبِعَسى، وكأنَّ الكلام أصلُه: طعامَك آكُل فيما أَرى وفيما أُريد. ولا يجوز ذلك عند البصريين» انتهى كلامه.

وقولُه **ولا حُجَّةَ فيما استَشهَد به لِنُدوره** وذلك مثلُ قول الراجز[2]:

رَبَّيْتُــــهُ حــــتى إذا تَمَعْــــدَدا ... كــان جزائــي بالعَصــا أنْ أُجْلَــدا

وقال الشاعر[2]:

وإني امرؤٌ مِن عُصْبةٍ تَغْلِبيّةٍ ... أَبَتْ للأَعادي أنْ تَديخَ رِقابُها

فقولُه (بالعَصا) متعلق بـ(أُجْلَد)، و(للأعادي) متعلق بـ(تَديخ)، وكلاهما معمول للفعل المنصوب بأنْ. فهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه لقلته وبعده عن القياس.

وقوله **وإمكانِ تقديرِ عاملٍ مضمرٍ** يعني أنه يُفَسِّره هذا العامل، والتقدير: كان جزائي أنْ أُجلدَ بالعصا أنْ أُجْلَدَا، وكذلك: أَبَتْ أنْ تَديخَ للأعادي أنْ تَديخَ. وقد جاء نظيرُ ذلك في المصدر الصريح نحوُ قول الشاعر[3]:

وبعــضُ الحِلْــم عنــدَ الجهــ ... ــــلِ لِلذِّلّــــةِ إذْعــــانُ

قالوا: تقديره إذعان للذِّلّة إذعان. وكذلك أيضًا تأوَّلوا قول الآخر[4]:

---

(١) شرح التسهيل ٤: ١٢.

(٢) تقدم في ٣: ١٧٦.

(٣) تقدم في ٣: ١٣٨.

(٤) تقدم في ٣: ١٧٨.

أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحى الْمُتَقاعِسُ ....

أي: أبعلي هذا مُتقاعِسٌ بالرَّحى المتَقاعِس. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾[1]، ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[2]، و﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾[3] أي: إني ناصحٌ لكما، وكانوا زاهدينَ فيه، وإني قالٍ لعملكم.

وأيضًا فإنَّ هذا الذي استشهد به ليس مفعولاً به صريحًا، إنما هو جار ومجرور، [٧: ٥/أ] /وقد يُتسامح في الجار والمجرور ما لا يُتسامح في المفعول به الصريح. ومع هذا الاحتمال وندور ما ورد من ذلك لا ينهض أن يكون ذلك قانونًا كليًّا تبنى عليه القواعد.

وقولُه **ولا تَعمل زائدةً خلافًا للأخفش** أن الزائدة لا تَختصُّ لأنها زِيدتْ قبلَ فِعلٍ نحوُ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[4]، وقبلَ اسمٍ نحوُ قول الشاعر[5]:

.... كأنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

وما لا يَختَصُّ فأَصلُه ألّا يَعمل.

وقد أجاز ذلك أبو الحسن[6] حملًا لها على أن المصدريّة وقياسًا على الباء الزائدة؛ فكما أنَّ الباء الزائدة تَعمل في نحو ليس زيدٌ بقائمٍ كذلك أنْ. وقد ذكرْنا الفرق، وهو أنَّ (أن) الزائدة لا تَختَصُّ، والباء الزائدة تختصُّ بالاسم.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٢١.

(٢) سورة يوسف: الآية ٢٠.

(٣) سورة الشعراء: الآية ١٦٨.

(٤) سورة يوسف: الآية ٩٦.

(٥) تقدم الشاهد في ٥: ١٧٠.

(٦) معاني القرآن ١: ١٨٠، ٢: ٣٢٢. وقد حرَّرتُ القول في هذه المسألة في بحثي (أن الزائدة عند النحويين والمفسرين) المنشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية: العدد الأول من السنة الأولى: المحرم ١٤٢٧هـ - شباط (فبراير) ٢٠٠٦م، ص ١٣٧ - ١٤٥.

والذي استدَلّ به من السماع قولُه تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1]، زعمَ أنَّ أنْ زائدة، وأنّ التقدير: وما لنا لا نُقاتلُ. وكذلك ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2] أي: لا تنفقون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[3]، فهذه الجملة في موضع نصب على الحال، فلَزِمَ مِن ذلك زيادةُ أنْ.

ولا حُجَّةَ فيما استَدَلَّ به لأنه محتملٌ أن تكون فيه غيرَ زائدة، بل يكون ذلك على حذف حرف الجر[4]، والتقدير: وما لنا في ألّا نُقاتلَ في سبيل الله؟ كما تقول: ما لك في هذا الأمر؟ وإذا احتملَ ذلك، وكان فيه بقاء الحرف على الأصل مِن ألّا يكون زائدًا، سقط به الاستدلال.

وقولُه **ولا بعدَ عِلْمٍ غيرِ مُؤَوَّلٍ، خلافًا للفراء وابن الأنباريّ، ولا يَمتنع أن تُجرى بعد العِلْم مُجراها بعد الظنّ لِتَأَوُّلِه به** مذهبُ الفراء وابن الأنباريِّ أنه يجوز أن تليَ أن الناصبةُ للمضارع لفظَ العِلْم وما في معناه، فتقول: علمتُ أنْ يخرجَ زيدٌ، كما تلي أنَّ المشددةُ كقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ﴾[5]، والمخفَّفةُ منها كقولك: علمتُ أنْ لا تَقومُ.

واستدلَّ على ذلك بقراءة مَن قرأ: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعَ إِلَيۡهِمۡ﴾[6] بالنصب، وهي بمعنى: أَفَلا يَعلَمون، وبقولِ جرير[7]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤٦. معاني القرآن للأخفش ١: ١٨٠.

(٢) سورة الحديد: الآية ١٠.

(٣) سورة المائدة: الآية ٨٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ١٦٥ وللأخفش ٢: ٢٨٦.

(٥) سورة التوبة: الآية ٦٤.

(٦) سورة طه: الآية ٨٩. وقد قرأ بها أبو حيوة كما في مختصر في شواذ القرآن ص ٨٩، وعنه في البحر المحيط ١٨: ٦١٣، وزاد عن (الكامل): والزَّعفرانيّ وابن صَبيح وأبان والشافعيّ. ونسبت في شرح التسهيل ٤: ١٢ لمجاهد.

(٧) الديوان ١: ١٥٧ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٥٢٦ وشرح التسهيل ٢: ٤٥، ٤: ١٣.

نَرضَى عنِ اللهِ أنَّ الناسَ قد عَلِمُوا   أنْ لا يُدانِيَنا مِن خَلقِهِ بَشَرُ

ومذهب س[1] والأخفش وأبي علي[2] أنَّ العِلم إن بقيَ على موضوعه الأصليِّ لم يَجُز أن تَلِيَه أن الناصبة؛ بل تكون إذ ذاك المخففةَ من الثقيلة. وإذا أُوِّلَ بالظنِّ واستُعمل استعمالَه جازَ فيه ذلك، فأجازوا أن تقول: ما علمتُ إلا أنْ تقومَ[3]؛ لأنَّ المعنى: ما أشرتُ عليك إلا بأنْ تقومَ.

والدليلُ على أنَّ العِلم يُستعمَل ولا يُراد به العِلمُ القَطعيُّ قولُه تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾[4]؛ ألا ترى أنَّ العِلم في الآية إنما يُراد به الظنُّ القويُّ لأنَّ القطعَ بإيمانهن غيرُ مُتَوَصَّلٍ إليه؛ وقال الشاعر[5]:/ [٧: ٥/ب]

وأَعلَمُ عِلمَ حَقٍّ غيرَ ظَنٍّ   وتَقوَى اللهِ مِن خيرِ العَتادِ

وقال طَرَفة[6]:

وأَعْلَمُ عِلْمًا ليسَ بالظَّنِّ أنَّهُ   إذا ذَلَّ مَوْلَى الْمَرْءِ فَهْوَ ذَليلُ

فقولُه (غيرَ ظَنٍّ) و(ليس بالظَّنِّ) دليلٌ على أنَّ العِلْم قد يكون غيرَ ظَنٍّ، فدَلَّ على أنه قد تقول علمتُ وأنت تَظُنُّ.

وذهب أبو العباس[7] إلى أنَّ (أن) الناصبةَ للمضارع لا تقعُ بعدَ لفظِ العِلْم أصلًا. وهذا ليس بشيء لأنها إذا وقعتْ بعد العِلْم غيرِ المؤَوَّل بالظنِّ في بيت جرير

---

(١) الكتاب ٣: ١٦٦، ١٦٨ والسيرافي ١١: ١١٤.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٣٢.

(٣) الكتاب ٣: ١٦٨.

(٤) سورة الممتحنة: الآية ١٠.

(٥) المتلمس. الديوان ص ١٧٢ والحيوان ٣: ٤٧. العتاد: العُدّة.

(٦) الديوان ص ٨٤. المولى: ابن العمّ.

(٧) المقتضب ٢: ٣٠، ٣: ٧.

فلأَنْ تَقع بعد المؤَوَّل أَولَى. على أنَّ بعض أصحابنا قد زعمَ في بيت جرير أنَّ العِلْم فيه مُؤَوَّلٌ بالظَّنِّ[1].

وسببُ أنَّ (أَنْ) لا تقع بعد أفعال التحقيق هو أنّ (أنْ) حرف[2] إذا كانت المخفَّفةَ كان معناها التوكيد؛ فناسَبَ معناها معنى الفعل الذي يقتضي تأكيدَ الشيء وثُبوتَه واستقرارَه؛ و(أن) الناصبة للمضارع لا تدلُّ إلا على ما ليس بمستقرٍّ ولا ثابت لأنها إنما بابُها أن تدخل للاستقبال؛ ولذلك إذا دَخلتْ على المضارع خَلَّصَتْه للاستقبال، وإنما دَخلتْ على الماضي مِن جهةِ اجتماعِه مع المستقبل في أنه ليس بثابت في الحال[3] لِتَقَضِّيه؛ كما أنَّ المستقبل ليس بثابت لعدمِ وقوعه، فلم تقع لذلك معمولةً إلا للأفعال التي لا تقتضي الثبوت والاستقرار لهذه المناسبة التي ذكرناها.

وإنما امتنَع: علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ، وجاز: علمتُ زيدًا سيقومُ أو سوف يقومُ - وإن اشتركا في أنَّ الفعل تَسَلَّطَ فيهما على المستقبل - لأنَّ المعلوم إنما هو الخبر لا زيدٌ؛ لأنَّ في علمتُ زيدًا سيقومُ أعملت عَلِمتُ في زيد، وليس يُنافي علمتُ كما نافَتْه أنْ، وأمّا سيقوم فلم تَعمل فيه عَلمتُ، إنما هو[4] واقعٌ موقعَ ما هو الاسم الذي عملتْ فيه عَلِمتُ، وليس أنْ كذلك لأنها كانت تكون مفعولةً ومتعلِّقة بها، وكلُّ واحد كأنه يَدفع الآخَر، لأنَّ عَلمتُ تدلُّ على الثبوت والاستقرار، وأنْ تدلُّ على خلاف ذلك.

وجاز أيضًا علمتُ زيدًا قائمًا غدًا وهو في معنى سيقوم لأنَّ لفظه صالح للثبوت؛ وأنْ يَفعلَ لا يصحُّ فيه ذلك لأجل أنْ، وقد تقدَّمَ[5] لنا أنَّ الأفعال التي لا

---

(١) ذكر هذا ابن الأثير الجزري في البديع ١: ٤٤٥، وهو ليس من أصحاب أبي حيان.

(٢) حرف: ليس في ل.

(٣) في الحال ... ليس بثابت: سقط من ك.

(٤) إنما هو واقع موقع ما هو الاسم الذي عملت فيه علمت: سقط من ك.

(٥) تقدم في هذا الجزء ق ٣/ب من الأصل.

تدلُّ على الثبوت ولا الاستقرار يجوز أن تقعَ بعدَها أنَّ المشدَّدةُ والمخفَّفةُ منها وأَنِ الناصبةُ للمضارعِ؛ نحو يُعجبني ويَضُرُّني ويَسُرُّني، وقد ذكَرَ ذلك أبو عليٍّ الفارسيُّ، وسنزيد، ذلك إيضاحًا عند الكلام على العامل في أنْ آخِرَ الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

وقولُه **ولا بعدَ الخوف مُجراها بعد العلم لِتَيَقُّنِ المَخُوف** يجوز أن تقول: خَشيتُ أنْ لا تقومُ، وخِفتُ أنْ لا تكرمُني، بالرفع. قال س[1]: «لو قال: أَخشَى أنْ [لا][2] تفعلُ، يُريد أن يُخبره أنه يَخشى أمرًا استقرَّ عنده أنه كائن، جاز. وليس وجهَ الكلام».

[٧: ٦/أ] وقال الأخفش[3]: «وأمّا خشيتُ /أن لا تُكرمَني فنصبٌ، ولو رفعتَه على أنه قد استقرَّ عندك كأنك جرَّبتَه، فكان لا يُكرمك، فقلتَ: خشيتُ أنْ لا تكرمُني، كأنك قلتَ خشيتُ أنَّكَ لا تُكرمُني، جاز».

وقولُه **خِلافًا للمبرِّد** خِلافُه في المسألتين: مسألة العِلْم، وقد ذكرْنا ذلك، ومسألة الخوف هذه[4]. وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب، قال أبو مِحْجَن[5]:

إذا مِتُّ فادْفِنِّي إلى جَنْبِ كَرْمةٍ ... تُرَوِّي عِظامي بعدَ مَوتي عُروقُها

ولا تَدْفِنَنِّي بالفَلاةِ، فإنَّني ... أَخافُ إذا ما مِتُّ أنْ لا أَذوقُها

قال بعض أصحابنا: قد يجوز أن تقول: خِفتُ أن لا يقومُ عمرٌو، برفعِ يقومُ؛ لأنَّ خِفتُ قد يُستَعمَل بمعنى عَلِمتُ. ثم أنشدَ بيتَي أبي مِحْجَنٍ الثَّقفيِّ. فهذا يقول:

---

(١) الكتاب ٣: ١٦٧.

(٢) لا: من الكتاب.

(٣) معاني القرآن ١: ١٢٢ وشرح التسهيل ٤: ١٣.

(٤) المقتضب ٣: ٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ١٤٦ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٥٢٧ وشرح التسهيل ٤: ١٣ والخزانة ٨: ٣٩٨ - ٤١٣.

عَلِمَ استُعمل بمعنى خاف. والمصنفُ يقول: جازَ ذلك لِتَيَقُّنِ الْمَخُوف، أي لِتَيَقُّنِ وُجودِ الْمَخُوف[1]. وهما قولان متقاربان.

وثبَت بعد قول المصنف **خِلافًا للمبرِّد** في بعض النسخ التي عليها خَطُّه ما نصُّه: «**وأجازَ بعضُهم**[2] **الفصلَ بينَها وبينَ مَنصوبِها بالظرفِ وشِبهِه اختيارًا، وقد يَرِدُ ذلك مع غيرها اضطرارًا**». مثالُ ذلك: أريدُ أنْ عندي تَقعُدَ. وشِبهُ الظرف هو الجارُّ والمجرور، نحو: أريدُ أنْ في الدار تَقعُدَ. ووجهُ ذلك فيما يظهر لي أنَّ هذا الْمُجيز قاسَ أنْ على أنَّ[3] بجامعِ ما اشتَرَكا فيه من المصدريّة والعمل؛ فكما جاز ذلك في أنَّ كذلك يجوز في أنْ؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: علمتُ أنَّ اليومَ زيدًا سائرٌ، وأنَّ في الدار بكرًا جالسٌ، فكما جاز هذا جاز ذاك في أنْ.

وأمّا مذهب س[4] والجمهور فإنه لا يجوز شيء من ذلك، فلا يُفصَل بظرف ولا مجرور ولا قَسَمٍ ولا غيرِ ذلك.

ومِن غريب مذاهب الكوفيين في أنْ أنهم أجازوا الفصلَ بينها وبين معمولها بالشرط؛ وأجازوا أيضًا إلغاءها وتسليطَ الشرط على ما كان يكون معمولًا لها لولاه؛ فأجازَ الكسائيُّ والفَرّاءُ وهِشامٌ وغيرُهم من الكوفيين: أَردتُ أنْ إنْ تَزُرْني أَزُورَك، بالنصب والفصل بالشرط، وأَزُرْك بالجزم جوابًا للشرط وإلغاء أنْ. وقالوا: النصبُ بأنْ على تأخير الشرط، والجزمُ على أنه خبرٌ وقعَ مَوقعَ الجواب، فغَلَبَ عليه حُكمُه، وهو في النِّيّة منصوبٌ بأنْ. وأَبطَلوا دخولَ الفاء وأن يقال: أَردتُ أنْ إنْ تَزُرْني فأَزورَك، على أنَّ الفاءَ جوابٌ للشرط. وأجازوا: ظَنَنتُ أنْ إنْ تَزُرْني أَزُورَك بالنصب، وأَزُرْك بالجزم، وفأَزُورُك بالفاء والرفع.

---

(١) أي لتيقن وجود المخوف: سقط من ل.

(٢) هو الكسائي كما في شرح التسهيل ٤: ٢٢.

(٣) على أنّ: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ١٢ - ١٣.

وقولُه **وقد يَرِدُ ذلك** مع أنَّ الفصل بالظرف وشِبهِه **مع غيرها** أي: مع غير أن **اضطرارًا** مثالُ ذلك قولُ الشاعر(١):

لَنْ - ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتِلًا - أَدَعَ القِتالَ وأَشهَدَ الهيجاءَ

[٧: ٦/ب] /ففصلَ بين لَنْ وبين معمولها الذي هو أَدَعَ بـ(ما) الظرفية المصدريّة ومتعلَّقِها. وذلك عند أصحابنا مخصوص بالضرورة. وسنتعرض للفصل بين هذه الحروف ومعمولها عند ذكر كل حرف كما فعلنا ذلك في أنْ إن شاء الله.

وقولُه **ولا يُجزَم بها خِلافًا لبعض الكوفيين** قال الرُّؤاسيُّ(٢): «فُصحاءُ العربِ يَنصِبون بأنْ وأخواتها الفعلَ، ودونَهم قومٌ يَرفعون بها، ودونَهم قومٌ يَجزمون بها».

قال ابن المصنف(٣): «ومُستَنَدُ الرؤاسيِّ في ذلك ما جاء في الشعر من نحو قوله(٤):

لقد طالَ كِتماني عزيزةَ حاجةً مِنَ الحاجِ لا تَدري عزيزةُ ما هيا

أُحاذِرُ أنْ تَعلَمْ بها فَتَرُدَّها فَتَترُكَها ثِقْلًا عليَّ كما هيا»

قال(٥): «ولا حُجّةَ فيه لجواز كونه سكونَ وقفٍ للضرورة لا سكونَ إعراب». انتهى.

---

(١) الخصائص ٢: ٤١١ والمقرب ١: ٢٦٢ وضرائر الشعر ص ٢٠١ وشرح التسهيل ٤: ٢٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٤: ١٣. والرؤاسي هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة، أستاذ الكسائي والفراء، وهو أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو يقال له الفَيصَل. بغية الوعاة ١: ٨٢ - ٨٣.

(٣) شرح التسهيل ٤: ١٣.

(٤) البيتان من قصيدة لجميل بثينة برواية لا شاهد فيها، وهي: أَخافُ إذا أنبأتُها أنْ تُضيعَها. شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٣١ - ١٣٥ [الإنشاد ٣٣].

(٥) شرح التسهيل ٤: ١٤.

وما ذكرَه مِن أنه لا حُجّةَ في الاستدلال بهذا البيت صحيحٌ للاحتمال الذي ذكرَه؛ لكنه يَبعُد أن يكون مُستنَد الرؤاسي في ذلك هذا البيت لأنه قال: «ودُونَهم قومٌ يَجزمون»، فهذه حكايةُ لغةٍ لا استنباطٌ مِن بيتِ شِعر.

وقد حكى الجزمَ بها أيضًا اللِّحيانيُّ، وذكرَ أنَّ الجزم بها لُغة بني صُباح[1]. وحكى الجزمَ بها أيضًا أبو عُبيدة. وقد أنشدوا شاهدًا على الجزم قولَ الشاعر[2]:

إذا ما غَدَوْنا قال وِلْدانُ أَهلِنا تَعالَوْا إلى أنْ يَأْتِنا الصيدُ نَحْطِبِ

وقال آخر[3]:

وأنَّ بِبابِ الدارِ عِينًا وأن تُرَعْ حِذارًا لِتِلكَ العين أَهْنا وأَجْمَلُ

وإذا كان قد حكى الجزم بها بعضُ الكوفيين ومن البصريين اللِّحيانيُّ[4] وأبو عبيدة كان الأصحُّ جوازَ ذلك لكنه قليل. وقد انتهى القول فيما شرحناه من كلام المصنف في أنْ.

ونحن نتكلم على أماكنِ وقوعها على طريق التفصيل ليحصل بذلك تمام الفائدة، فنقول: لَمّا كانت أنْ مع معمولها في تقدير الاسم تَسَلَّطَ عليها العامل المعنويُّ والعامل اللفظيُّ:

فالمعنويُّ هو الابتداء، فتقع مبتدأةً نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[5]، وخبرَ مبتدأ نحو: الأمرُ أنْ تَفعلَ كذا، ولا يكون إذ ذاك المبتدأ إلا مصدرًا نحو ما مَثَّلناه، فإن وقعَ جُثّة فلا بُدَّ من التأويل.

---

(١) بنو صُباح: قوم من بني ضَبّة. الاشتقاق ص ١٩٨.

(٢) نسب لامرئ القيس. ديوانه ص ٣٨٩ والمحتسب ٢: ٢٩٥ وشرح أبيات المغني ١: ١٢٨ - ١٣١ [٣٢]. ولم ينسب في البصريات ١: ٢٩٥، وروي: إلى أن يأتِيَ، ولا شاهد فيه.

(٣) لم أقف عليه في مصادري، وعن التذييل أنشده ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٨: ٤١٣٦.

(٤) كذا! وهو في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين. طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٥.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٨٤.

وأمّا العاملُ اللفظيُّ فإمّا أن يكون حرفًا أو فعلًا:

إن كان حرفًا فإمّا أن يكون ناسخًا أو غيرَ ناسخ:

إن كان ناسخًا كان له أن يعمل فيها نحو: إنَّ عندي أنْ تخرجَ، وإنَّ الرأيَ أنْ تخرجَ، فلا بُدَّ أن يكون أحد الجزأين مصدرًا إلا في لعلَّ، فيجوز أن يكون جُثّة نحو: لعلَّ زيدًا أنْ يخرجَ، حَملاً على عَسى.

[٧/أ: ٧] قال/بعض أصحابنا: ولا يَصِحُّ أن تقع أنْ في موضع الاسم والخبر فيها، فلا تقول: إنَّ أنْ يقومَ زيدٌ، إلا في ليت فإنه يجوز ذلك فيها لتأويلها بأَتَمَنَّى، وقد حُملت لعلَّ عليها.

فهذا يقتضي أنه يجوز: ليتَ أنْ يقومَ زيدٌ، ولعلَّ أنْ يخرجَ عبدُ الله. ولا أحفظ ذلك إلا في أنَّ المشددة، فإنه يجوز أن تقول: ليت أنَّ زيدًا يقوم. وأمّا في لعلَّ فالأخفش أجاز[1] ذلك في أنَّ المشدَّدة قياسًا على ليت، فأجاز: لعلَّ أنَّ زيدًا قائمٌ، والسماعُ إنما وردَ في ليتَ في المشدَّدة، وهو خارجٌ عن القياس، فينبغي أن يُقتَصَر عليه، ولا يقاس عليه، وتقدَّم ذلك في (باب إنَّ وأخواتها)[2].

وإن كان الحرفُ غيرَ ناسخٍ وكان جارًّا فإنه يجوز ذلك مطلقًا، كان الفعل المتعلِّقُ به حرفُ الجر قَلبيًّا أو غيرَ قَلبيٍّ. ويَكثُر حذفُ الحرف إذا لم يُلبِس نحو: ما مَنَعَكَ أنْ تَأْتِيَنا، ولا تَلبَث أنْ تأتيَنا، وحكى س: أَنْعِمْ أنْ تَشُدَّه[3]، أي: مِن أنْ تَأتيَنا، وعن أنْ تأتِيَنا، وفي أنْ تَشُدَّه. وإنه أَهْلٌ أنْ يَفعلَ، ومُسْتَحِقٌّ أنْ يَفعلَ، وخَليقٌ أنْ يَفْعَلَ، وأصلُها اللام. وكذلك المفعولُ مِن أجله نحو ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[4] أي: لِأنْ تَضِلَّ.

---

(١) انظر ٥: ١٥٤.

(٢) تقدم هذا في ٥: ١٥٤ - ١٥٨.

(٣) الكتاب ٣: ١٥٥.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

وأمّا ما حُذف منه الحرف فانجرَّ بالإضافة فإنه يجوز فيه ذلك، نحو: إنه أَهْلُ أنْ يَفعلَ، ومَخافةَ أنْ يفعلَ، كما يُضيفون إلى أنْ كقولهم[1]: إنَّه لَحَقُّ أنَّه ذاهبٌ. وكذلك إضافةُ الظروف إليها نحو: أَجيءُ بعدَ أنْ تقومَ، وقبلَ أنْ تَخرج.

وزعمَ أبو الحسين بن الطَّراوة أنه لا يجوز أن يضاف إلى أنْ ومعمولها، قال: لأنّ أنْ معناها التَّراخي، فما بعدَها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنِّيّة في المضاف إثباتُ عينِه بِثُبوتِ عينِ ما أُضيفَ إليه، فإذا كان ما أُضيفَ إليه غيرَ ثابتٍ في نفسِه فأَن يُثبِت غيرَه مُحالٌ. ذكرَ ذلك ابنُ الطَّراوة في ترجمة س[2]: (هذا بابُ عِلم ما الكَلِمُ)، فإنه زعمَ أنَّ الرواية الثابتة عن س إنما هي تنوينُ (عِلم)[3]، قال: لكنَّه خطأٌ لأنه إذا كان منونًا كان مصدرًا لـ(أنْ) والفعلِ، وأنْ والفعلُ لا يُضاف إليه لأنَّ أنْ تُخَلِّص للاستقبال، فإذا كان الشيءُ لم يَقع فكيف يُضاف إليه شيءٌ على أن يتعرَّف به أو يَتَخَصَّص. قال: فالعِلْم هنا لا يُراد به علاجٌ بل نفسُ المعلوم، فلذلك يَصِحُّ إضافةُ الباب إليه.

قال أصحابنا: وهذا اعتراضٌ شديد. أعني ما ذكرَه ابن الطَّراوة مِن التعليل بأنَّ العِلْم لا يَصِحُّ تنوينُه لأنه إذ ذاك يَنْحَلُّ لـ(أنْ) والفعل، وأنْ والفعلُ لا يُضاف إليهما.

وقد رَدَّه الأستاذ أبو عليٍّ بأن قال: «العِلمُ له جِهتان من النظر مَرعِيَّتان، إحداهما تَقضي بثبوته، والأُخرى لا تَقضي بثبوته، فمِن هذه الجهة - وهي نظرُه بالنسبة إلى متعلِّمه - فالإضافة إليه غير جائزة لأنَّ[4] المتعلم قد يَعلم وقد لا يَعلم. ومِن الجهة الأخرى - وهي نظرُه مِن جِهةِ نفسِه وذاته - فالإضافة إليه جائزة لأنَّ العِلْم

---

(١) في الأصول: كقوله. والتصويب من الكتاب ٣: ١٥٧ لأنَّ المقصود فصحاء العرب.

(٢) الكتاب ١: ١٢.

(٣) انظر التعليقة على كتاب سيبويه ١: ٣ - ١٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٤٥ - ٥١.

(٤) لأن المتعلم ... إليه جائزة: سقط من ك.

[٧: ٧/ب] في نفسه ثابتُ العين. و(س) إنما نظره من جهة نفسه، فأضافه[1] إلى ثابتٍ /إضافةً صحيحة، وإذا صَحَّتْ لم تَمنع من تقدير أنْ إذِ المعنى يَطلبها. وأيضًا فإنَّ الإضافة لا تَبطُل إلا إذا كانت أنْ ظاهرةً، وقد وجدَ ما فيه تقدير والحكم له، وظُهورُه يُفسد معنى الكلام، وعَدَمُها لا يُفسده، وهذا غيرُ مَنكورٍ فيما انتَصبَ في الأجوبة الثمانية نحو: ما تأتينا فتحدِّثَنا. ثم إنَّ الإضافة لـ(أنْ) ملفوظًا بها قد حكاها الثِّقاتُ عن العرب في قولهم: مخافة أنْ يَفعلَ، فإذا كانت يضاف إليها جازت الإضافة في ترجمة س» انتهى كلامه.

وإن كان العاملُ فِعلًا فإمّا أن يكون داخلًا على المبتدأ والخبر أو غيرَ داخل:

إن كان داخلًا جاز أن يكون في موضع الاسم، وفي موضع الخبر، وفي موضع المفعول الأول، وفي موضع الثاني، فتقول: كان أنْ تَقعدَ خيرًا من قيامك، وتكون عقوبتُك أنْ أَعزلَك، وقال[2]:

إني رأيتُ مِنَ الْمَكارِمِ حَسْبَكُمْ   أنْ تَلْبَسُوا خُرَّ الثِّيابِ وتَشْبَعُوا

أي: حَسْبَكم لُبْسَ الثياب، وظننتُ أنْ تقومَ خيرًا مِن أنْ تَقعدَ. إلا في بعض أفعال المقاربة، فإنَّ[3] أنْ تَدخل في الخبر على ما مَرَّ في (باب أفعال المقارَبة)[4]، فأَغنَى عن إعادته هنا.

ولا تَسُدُّ أنْ مَسَدَّ الاسمِ والخبر في كان وأخواتها، وتَسُدُّ في ظَنَّ وأخواتها، وقد تقدَّم الكلام[5] على ذلك مع عَلِمَ وظَنَّ وأخواتهما.

---

(١) ل: فإضافته.

(٢) عبد الرحمن بن حسان. الكتاب ٣: ١٥٣ وتحصيل عين الذهب ص ٤٤٠. وهو لابنه سعيد في شرح أبيات سيبويه ٢: ١٦٨.

(٣)فإنَّ أنْ ... أفعال المقاربة: سقط من ك.

(٤) تقدم هذا في ٤: ٣٣٦ - ٣٥٥.

(٥) تقدم ذلك في ٦: ١١٦ وما بعدها.

وإن كان غيرَ داخل على[1] المبتدأ والخبر فإمّا أن يكون الفعلُ جَزمًا أو غيرَ جَزم: إن كان جَزمًا فإمّا[2] أن يكون قَلبيًّا أو غيرَ قَلبيٍّ:

إن كان قَلبيًّا لم يَجُز إلا بحرفِ جَرٍّ، فلا تقول: عَرَفتُ أنْ تقومَ، إلا على تقدير الجارّ، ويكون مفعولُ عرفتُ غيرَ أنْ والفعل.

وإن كان غيرَ قَلبيٍّ فلا تَصِحُّ أنْ فيه، لا تقول: فَعَلتُ أنْ أَقومَ، تريد: فعلتُ القيامَ، ولا: أعطَيتُك أنْ تَأمن، تريد: الأَمانَ.

وإن كان غيرَ جَزمٍ جاز ذلك فيها، نحو: طلبتُ منك أنْ تقومَ، وأردتُ أنْ تفعلَ، سواء أكان اعتقاديًّا أم طلبيًّا، نحو: بَدا لي أنْ أَقومَ.

ص: ويُنصَبُ المضارعُ أيضًا بـ(لن) مستقبلًا، بِحَدٍّ وغيرِ حدّ، خِلافًا لِمَن خَصَّها بالتأبيد، ولا يكون الفعلُ معها دعاءً، خِلافًا لبعضهم. وتقدمُ[3] معمولِ معمولِها عليها دليلٌ على عدم تركيبها من (لا أنْ)، خِلافًا للخليل.

ش: انتصابُ المضارع بـ(لَنْ) هو المشهور في لسان العرب، وتَنفيه إذ ذاك، وهي عاملةٌ فيه النصب بنفسها باتِّفاق؛ إذ فيها نَقْلانِ: أحدهما نَقلُ الفعل من الاحتمال إلى تخليص الاستقبال، والثاني نَقلُه من الإثبات إلى النفي. أو لأنها مركَّبة من (لا) و(أنْ) ، فلا تحتاج إلى إلحاق.

وقد حُكي[4] الجزم بها لغة، أنشد أبو الحسين بن الطَّراوة[5]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِن رجائكَ مَنْ   حَرَّكَ مِنْ دُونَ بابِكَ الحَلَقَهْ

---

(١) ك: في.

(٢)فإما أن ... كان قلبيًا: سقط من ل.

(٣) التسهيل: وتقديم.

(٤) ذكر في الارتشاف ٤: ١٦٤٣ أنَّ اللحيانيّ حكاه في نوادره.

(٥) البيت لأعرابي كما في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٦١ - ١٦٣ [الإنشاد ٤٦٤].

وأنشد غيرُه[1]:

.... فلَنْ يَحْلَ لِلعَيْنَينِ بَعدَكِ مَنْظَرُ

[٧: ٨/أ] /وقولُه **مستقبلًا** الدليلُ على أنَّ النواصب تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال هو أنَّ السين وسوف لا تجتمع واحدة منهما مع شيء من النواصب إذ كان يُخَلِّص للاستقبال كهما؛ فقد أَغنى عنهما، وقد قال ذلك س[2] وغيرُه من النحويين. وذكر الأستاذ أبو زيد السُّهَيليُّ أنَّ بعض المتأخرين خالفَ س في ذلك حتى أَلَّفَ في ذلك كتابًا.

وقولُه **بِحَدٍّ وبغيرِ**[3] **حَدٍّ** يعني أنَّ الفعل قد يكون استقبالُه محدودًا بوقتٍ وبغيرِ وقت، فإذا قلتَ لنْ أَخرُجَ فلا يدلُّ ذلك إلا على نفيِ الخروج في مستقبلِ زمان؛ أمّا أنه يدلُّ على نفيِ الفعل في جميع الزمان المستقبل فلا، ولذلك قَبِلَ التَّغْيِيةَ في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[4]، فلو كانت تقتضي استغراق الزمان لَمَا صَحَّ أن يُغَيَّا نفيُ البَراح إلى وقتِ الرجوع.

وقولُه **خِلافًا لِمَنْ خَصَّها بالتأبيد** هو الزمخشري، ذكرَ ذلك في (أُنْمُوذَجه)[5]، وهو كتاب لطيف، ذكر ذلك عن الزمخشريِّ المصنفُ[6] وابنُه بدرُ الدين[7].

---

(١) صدر البيت: أَيادي سَبَا يا عَزَّ ما كنتُ بَعدَكُمْ. وهو لكثيِّر عَزّة. الديوان ص ٣٢٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٩ - ١٦١ [الإنشاد ٤٦٣]، وفي المقصور والممدود للفراء ص ٦٩ أنَّ بعض الأسديين أنشده إياه، والرواية المشهورة فيه: فلم يَحْلَ.

(٢) الكتاب ١: ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) كذا في المخطوطات، والذي تقدم في الفص: وغير.

(٤) سورة طه: الآية ٩١.

(٥) الأنموذج ص ٣٢، ولفظه: ((ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد)).

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٣١.

(٧) شرح التسهيل ٤: ١٤.

وذكر الأستاذ أبو الحسن عن الزمخشريِّ ما يدلُّ على خلاف التأبيد، قال: «مذهب س وجمهور النحويين أنَّ لَنْ تنفي المستقبل من غير أن يشترط أن يكون النفي بها آكَدَ من النفي بـ(لا)». ثم قال: «وزعمَ الزمخشريُّ[1] أنَّ لن لتأكيد ما تُعطيه لا من نفي المستقبل». قال[2]: «تقول: لا أَبرحُ اليومَ مكاني، وإذا أكَّدتَ وشَدَّدتَ قلتَ: لن أَبرحَ اليوم مكاني، قال تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾[3]، وقال: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾[4]».

قال الأستاذ أبو الحسن: «وهذا الذي ذهبَ إليه دَعوَى لا دليلَ عليها، بل قد يكون النفي بـ(لا) آكَدَ من النفي بـ(لن)؛ لأنَّ المنفي بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم، نحو قولك: والله لا يقومُ زيدٌ، والمنفيُّ بلَنْ لا يكون جوابًا له، ونفيُ الفعل إذا أُقْسِمَ عليه آكَدُ منه إذا لم يُقسَم عليه» انتهى.

فقد اختلفَ النَّقلانِ عن الزمخشريِّ، المصنفُ يَنقل عنه أنها للتأبيد، وابن عصفور يَنقل عنه أنها للتأكيد، والنَّقلانِ عنه صحيحان، وذلك دليل على اضطراب رأيه في لن.

وذكر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنَّ أبا محمد عبد الواحد بن عبد الكريم[5] ذهبَ[6] إلى أنَّ لن تنفي ما قَرُبَ؛ ولا يَمتَدُّ معنى النفي فيها كما يمتدُّ في

---

(١) المفصل ص ٣١٢ [دار عمار].

(٢) يعني الزمخشري. المفصل ص ٣١٢ [دار عمار].

(٣) سورة الكهف: الآية ٦٠.

(٤) سورة يوسف: الآية ٨٠.

(٥) كمال الدين السماكيّ الدمشقيّ، عرف بابن الزَّمْلَكانيّ نسبة إلى زَمْلَكان قرية بغوطة دمشق، من مصنفاته: التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن. توفي بدمشق سنة ٦٥١هـ. مقدمة التبيان ص ١٠ - ١٧.

(٦) التبيان في علم البيان ص ٨٤.

(لا)[1]. قال[2]: «وسِرُّ ذلك أنَّ الألفاظ مشاكلة للمعاني، و(لا) آخرُها ألفٌ، والألفُ يكون امتداد الصوت بها بخلاف النون، فإنه - وإن طال اللفظ بها - لا يَبلغ طولَه مع لا، فطابَقَ كلُّ لفظٍ معناه».

واستدلَّ[3] على صحة ما ذَكره بأنَّ حرف الشرط في قوله تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾[4] لَمّا كان لا يخصُّ وقتًا دون وقت /قُوبل بـ(لا) لِيَعُمَّ جميعَ تلك الأوقات؛ وكأنه قال: متى زعموا ذلك وقيلَ لهم تَمَنَّوُا الموت لا يَتَمَنَّونه، ولَمّا كان حرف الشرط في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾[5] داخلًا على فعلٍ[6] أَمَدُه قريبٌ قُوبل بـ(لن) ، وكأنه قال: إن كان قد وجبتْ لكم الدارُ الآخرة عند الله فَتَمَنَّوُا الموتَ الآن.

[٧: ٨/ب]

قال[3]: «فإن قلتَ: قولُه (أبدًا) يَنفي ما ذكرته. قلتُ: قد يأتي لفظ الأَبَدِ في الزمن القريب تفخيمًا لأمره كقولك: زيدٌ يُصَلِّي أبدًا».

قال الأستاذ أبو الحسن رادًّا عليه: «وهذا الذي ذهبَ إليه باطل، بل كلُّ واحدٍ منهما يُستَعمَل حيثُ يمتدُّ معنى النفي وحيثُ لا يَمتدُّ، فمِمّا استُعمِلتْ فيه لن حيثُ يَمتدُّ معنى النفي قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[7]، وقولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[8]. ومِن استِعمالِه حيثُ لا يَمتدُّ معنى النفي قولُه تعالى:

---

(١) ذكر هذه المسألة مع أدلتها بلا نسبة السهيليُّ في نتائج الفكر ص ١٣٠ - ١٣٣.

(٢) يعني عبد الواحد، وهذا النص في كتابه التبيان في علم البيان ص ٨٤.

(٣) التبيان ص ٨٥.

(٤) سورة الجمعة: الآية ٦.

(٥) سورة البقرة: الآية ٩٤.

(٦) فتمنوا الموت داخلًا على فعل: موضعه بياض في ك.

(٧) سورة الجاثية: الآية ١٩.

(٨) سورة البقرة: الآية ٢٤.

﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[1]. ومِن استِعمالِ (لا) حيثُ يَمتدُّ معنى النفي قولُه تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾[2]. ومِن استعمالها حيثُ لا يَمتدُّ قولُه تعالى: ﴿لَّا تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً﴾[3]، وقولُه سبحانه: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾[4]» انتهى رَدُّ الأستاذ أبي الحسن.

وأبو محمد عبد الواحد هذا له كتاب «التِّبيان في علم البيان»، وذكرَ فيه هذا الذي حكاه عنه الأستاذ أبو الحسن. وما يذهب إليه أهل علم البيان ويختصُّون به ينبغي أن لا يُحكى مذهبًا لأنهم يَبنون قواعد على خيالات هذيانية واستقراءات غير كاملة؛ وحين وصل كتاب (التِّبيان) إلى المغرب نقضَه ابن رشيد[5] من المقيمين بتونس نَقضًا في كل قواعده على ما ذُكرَ لي؛ وقد نَقَدَ عليه أيضًا الكاتب أبو المطرف ابن عميرة[6]، وكان من البلاغة والتحقُّق بالعلوم المآلية والعقلية بحيث لا يُدانيه أحد من أهل عصره.

وقولُه **ولا يكون الفعلُ معها دعاءً** الفعلُ بعد لن إنما يكون خبرًا كحاله بعد حروف النفي غير (لا)؛ لأنه لم يُستَعمَل في الدعاء من حروف النفي إلا (لا) خاصّة، نحو قول النابغة[7]:

---

(١) سورة مريم: الآية ٢٦.

(٢) سورة طه: الآية ١١٨.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٣٤.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٤١.

(٥) محمد بن عمر أبو عبد الله السبتي الفهري، [- ٧٢١هـ]. أخذ العربية عن ابن أبي الربيع، وله مصنفات كثيرة، منها تلخيص كتاب القوانين في النحو. الوافي بالوفيات ٤: ١٩٩ - ٢٠٠.

(٦) اسمه: أحمد بن عبد الله بن عميرة المخزومي، أديب أندلسي [٥٨٠ - ٦٥٨هـ]. وكتابه المقصود هو: التنبيهات على ما في البيان من التمويهات. نفح الطيب ١: ٣١٣ وما بعدها.

(٧) يرثي النعمان بن الحارث. ديوانه ص ١٢١. والأول في الكتاب ٣: ٣٦. بصرى وجاسم: موضعان في الشام. والوسميّ: أول المطر. والوابل: أغزر المطر. منتهاه: قبره.

سَقَى الغَيثُ قَبْرًا بينَ بُصْرَى وجاسِمٍ   بِغَيثٍ مِنَ الوَسْمِيِّ قَطْرٌ ووابِلُ
ولا زالَ رَيحانٌ ومِسْكٌ وعَنْبَرٌ   على مُنْتَهاهُ دِيمَةٌ ثُمَّ هاطِلُ

وقال آخَرُ[1]:

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلَى   ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرعائِكِ القَطْرُ

وقولُه **خِلافًا لبعضهم** هو مذهبُ قوم، حكاه ابن السَّرّاج[2]، واختارَه ابنُ عُصفور، وحَملوا عليه قولَه تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3]، وقولَ الشاعر[4]:

لن تَزالُوا كذلِكُمْ ، ثُمَّ لا زِلْـ   ـتَ لهم خالِدًا خُلُودَ الجبالِ

[٧: ٩/أ] /ولا حُجّةَ في ذلك، أمّا الآيةُ فلأنَّ الدعاءَ لا يكونُ للمتكلم، لا يجوز أن تقول: لا أُسْقَى زيدًا، ولا سُقِيتُ زيدًا، على طريق الدعاء، وإنما يكون ذلك للمخاطَب وللغائب، أعني أنَّ فاعِلَ فِعلِ الدعاء إنما يكون مُخاطَبًا أو غائبًا، نحو: يا رَبِّ لا غَفَرتَ لزيدٍ، ونحو: لا غَفَرَ اللهُ لزيدٍ. وأمّا البيت فيحتمل قولُه (لن تَزالوا) أنْ يكون خبرًا، ومع احتمالِه ذلك سقطَ الاستِدلالُ به.

وقولُه **وتقدمُ معمولِ معمولِها عليها دليلٌ على عدمِ تَركيبِها مِن (لا أنْ)، خِلافًا للخليل**. اختلفَ النحويون في حقيقة لن:

فذهبَ س[5] والجمهور إلى أنها بسيطة لا تركيبَ فيها ولا إبدال.

---

(١) تقدم البيت في ٤: ١٢٢.

(٢) الأصول ٢: ١٧١.

(٣) سورة القصص: الآية ١٧.

(٤) تقدم البيت في ٤: ١٢٢. المعنى: لن تزالوا كذلكم مظفرين، وأبقاك الله لقومك خالدًا خلود الجبال. في المخطوطات: لا زلت لكم.

(٥) الكتاب ٣: ٥ وشرحه للسيرافي ١: ٨١.

وذهب الخليل[1] والكسائيُّ[2] إلى أنها مركبة مِن (لا) و(أنْ)، وأصلُها: لا أَنْ، ثُمَّ حُذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حُذفت في قولهم وَيْلُمِّه - والأصل وَيْلُ أُمِّه - ثُمَّ حُذفتْ ألفُ (لا) لالتقاء الساكنين - أعني ألف لا ونون أنْ - فصار لَنْ.

والحاملُ للخليل والكسائي على دعوى التركيب فيها مِن (لا أنْ) قُربُها في اللفظ مِن: لا أَنْ، ووجودُ معنى أنْ ولا فيها؛ ألا ترى أنها تَنفي المضارِع، وتُخَلِّصُه للاستقبال كما أنَّ (أنْ) تخلصه للاستقبال و(لا) تَنفيه.

وذهب الفراء[3] إلى أنها (لا) التي للنفي، أُبدل من ألفها نون. وحَمَلَه على ذلك اتِّفاقُهما في النفي وأنهما يَنفيان المستقبل. وجَعل لا أصلها لأنها أَقْعَدُ في النفي من لَنْ؛ لأنَّ لَنْ لا تنفي إلا المضارِع، و(لا) تنفي الاسم والفعل[4].

أمّا هذا المذهب - وهو مذهب الفراء - فهو فاسد من وجوه:

أحدها: أنه لو كان أصلها (لا) وأُبدل من ألفها نون لَمَا كانت مختصّة؛ وهي مختصّةٌ بالمضارع، و(لا) لا تختصُّ، بل تَدخل على الاسم والفعل الماضي والفعل المضارع، فكونُ لن اختصت بالمضارع دليلٌ على أنها ليس أصلها لا.

الثاني: أنها عَمِلَتِ النصبَ في المضارع في أشهرِ اللغات والجزمَ في بعض اللغات؛ و(لا) النافيةُ للمضارع لا تعمل لا نصبًا ولا جزمًا، لا يقال: إنه لَمّا أُبدل من ألفها نونٌ عَمِلَتْ؛ لأنَّ بَدَلَ حرفٍ مِن حرفٍ لا يُغَيِّرُ الحرفَ عن كونِه عاملًا أو غيرَ عامل؛ ألا ترى إلى (إنِ) الشرطيةِ و(إنَّ) الناصبةِ للاسم والرافعةِ للخبر حين أُبدل من همزتهما هاءٌ بَقِيا على عملهما؛ وألا ترى إلى (أَمَا) حين أُبدلَتْ همزتُها هاءً لم تَعمل، بل بَقِيتْ على ما استقرَّ فيها مِن عَدَمِ العمل.

---

(١) الكتاب ٣: ٥ وشرحه للسيرافي ١: ٨١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٩: ١٧٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ٨٣ وشرح المفصل ٨: ٢٠٣، ٢٠٤.

(٤) ولا تنفي الاسم والفعل: سقط من ل، ش.

الثالث: أنه لم يُعهَد في لسان العرب الإبدالُ من الألف نونًا، وإنما عُهد عكسُ ذلك في نحو: رأيتُ زيدَا، وإذَا، و(لَنسْفَعَا) إذا وقفتَ على: رأيتُ زيدًا، وإذنْ، و﴿لَنسْفَعًا﴾[1].

وأما مذهب الخليل فقد رُدَّ بوجهين:

أحدهما[2]: أنه لو كانت مركَّبة من (لا أنْ)، وعُمل بها ما عُمل كما ذكرَ، لَلَزِمَ مِن ذلك أن تكون أنْ وما بعدَها في تقدير مفرد - /وهو المصدر - وإذا كان كذلك لم يكن كلامًا، وقولُهم (لن يقومَ زيدٌ) كلام. [٧: ٩/ب]

فإن قلتَ: تكون في موضع رفع على الابتداء، ويكون الخبر ملتزَم الحذف كالخبر بعد المبتدأ الواقع بعد لولا، فإذا قلت لنْ يقومَ زيدٌ فالتقدير: لا قيامُ زيدٍ موجود، كما إذا قلتَ: لولا زيدٌ لأكرمتُك، فتقديره: لولا زيدٌ موجودٌ.

فالجواب: أنه يَلزم من ذلك أن تكون (لا) قد دَخلت على الجملة المنعقدة من المبتدأ والخبر ولم تتكرر؛ فصار نظير: لا زيد[3] في الدار، ومذهب الخليل و س والجمهور أنه لا بُدَّ مِن تكرارها، فتقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو.

وفي (الإفصاح) أنَّ أبا العباس يدّعي أنَّ (أنْ) والفعل في موضع رفع على الابتداء؛ والخبر محذوف، التقدير: لا أنْ يقومَ موجودٌ، أي: لا قيامُك موجودٌ. وضَعَّفه أبو عليٍّ بأنه لم يَظهر هذا الخبر قطّ.

والوجه الثاني: هو جواز تقديم معمول معمولها. ووجهُ الدلالة أنها لو كانت مركبة من (لا أنْ) لَمَا جاز تقديمُ معمولِ معمولها لأنّ أنْ حرف موصول، والفعل المنصوب بها صلة له، ومعمولُ الصلة من تمام الصلة، فكما أنَّ الصلة لا تتقدم على الموصول فكذلك معمولها، و (لن) يجوزُ تقديمُ معمول معمولها، فدلَّ ذلك على أنها

---

(١) سورة العلق: الآية ١٥.

(٢) نسب هذا الوجه للزجاج في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٢٥ [رسالة].

(٣) لا زيد في الدار ... من تكرارها، فتقول: ليس في ك. وقوله (نظير) ليس في ل، ش.

ليست مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة. وبهذا رَدَّ س[(١)] على الخليل لأنهما اتَّفقا على جواز تقديم المعمول للفعل، فتقول: زيدًا لنْ أضربَ. ونقل س أنَّ العرب تقول: أمّا زيدًا فلن أَضربَ، وهو ردّ حسن.

إلا أنَّ بعض النحويين زعم أنَّ ذلك لا يلزم الخليل، قال[(٢)]: «لأنه قد يَحدُث بالتركيب حُكمٌ لم يكن قَبلَه؛ ألا ترى أنَّ (هل) حرفُ استفهام، تَدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فإذا رُكِّبَتْ مع (لا) فقيل هَلّا لم تَدخل إلا على الفعل ظاهرًا أو مضمرًا. وكذلك (لو)، كان لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، لَمّا رُكِّبَتْ مع (لا) صار لا يليها إلا الاسم».

قال بعض أصحابنا[(٣)]: «وهذا عندي لا عُذر فيه للخليل لأنَّ التركيب إما أن يغيِّر المعنى أو لا؛ إنْ غَيَّر المعنى تَبِعَ ذلك تغيُّر الحكم؛ ألا ترى أنّ (هل) كانت استفهامًا، فلما رُكِّبَتْ مع (لا) صار المعنى على التحضيض. وكذلك (لو)، كانت لِما سيَقع لوقوعِ غيره، فإذا رُكِّبَتْ مع (لا) صارت حرف امتناعٍ لوجود. وأمّا (لن) فإن كانت مركَّبةً كما زعمَ الخليلُ مِن (لا أنْ) فـ(أنْ) كانت تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال، و(لا) تَنفي المستقبل، فلَمّا رُكِّبَتا بقيَ كلُّ واحد منهما على ما كان له من المعنى، فكان ينبغي ألّا يتغيَّرَ الحُكمُ عمّا كان عليه، فأنْ لم يُوجَد في لن حُكمُ أنْ دليلٌ على بُطلانِ ما ادَّعاه مِن التركيب» انتهى كلامه.

وقال بعض أصحابنا[(٤)]: «للخليل أن يقول: إنَّ المعنى قد تغيَّر من طريق آخَرَ خلاف ما أوردَه هذا الخصم، وهو أنَّ الكلام مع لا أنْ أَضربَ زيدًا كان غيرَ مستقلّ لأنه في تقدير المصدر، وقد صار/الآن مستقلًّا، وأيُّ تغيُّر أكثرُ مِن هذا» انتهى. [٧: ١٠/أ]

---

(١) الكتاب ٣: ٥.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٢٦ [رسالة]، وانظر علل النحو للورّاق ص ١٩٢ - ١٩٣ وأسرار العربية ص ٢٨٩ والإنصاف ص ٢١٣ ونتائج الفكر ص ١٣٠ وشرح المفصل ٨: ٢٠٤.

(٣) هو ابن عصفور كما في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٢٦ [رسالة].

(٤) هو الأبذي كما في شرح الجزولية ١: ٣٢٧ [رسالة].

وقد رد الأستاذ أبو عليٍّ دعوى التركيب بوجهٍ آخَرَ غير الوجهين السابقين، وذلك أنه قال: «اللفظ لا يُدَّعى أنه مركَّب حتى يكون ما رُكِّبَ منه موجودًا فيه في كلِّ حال أو في بعض الأحوال نحو لولا؛ ادَّعى النحويون فيها أنها مركَّبة من (لو) و(لا) لأنهما موجودان في لفظها. وكذلك أيضًا (إمّا) التي للشكِّ، ادَّعى النحويون فيها أنها مركَّبة من (إنْ) و(ما) وإن لم يكن لفظ إنْ ظاهرًا فيها لظهوره في بعض استعمالات إمّا، وذلك إذا حُذفت منها (ما) في الضرورة، وأُريدَ بعد الحذف ما كان يُراد قبلَه، نحو قول النَّمِر[1]:

سَقَتْهُ الرَّواعدُ مِنْ صَيِّفٍ ... وإنْ مِن خَريفٍ فلَنْ يَعْدَما

يريد: وإمّا مِن خَريف، فلمّا حَذف (ما) للضرورة ظَهر لفظُ إنْ، فدَلَّ ذلك على أنها مركَّبة من إنْ وما». قال: «ولنْ ليست كذلك لأنَّ (لا) و(أنْ) ليسا موجودين في لفظها، ولم يُستَعمَل أحدُ الحرفين دون الآخر وهم يريدون المعنى الذي كان يُراد قبل الحذف فيظهرَ بذلك صحةُ ما ادُّعي من التركيب كما كان ذلك في إمّا». انتهى كلامه.

وقولُ الأستاذ أبي عليٍّ في إمَّا إنَّ لفظَ إنْ ليس ظاهرًا في إمَّا ليس بشيء، بل هو ظاهرٌ إلا أنَّ النون أُدغمتْ لسكونها في الميم، وليستْ من الحروف التي تظهر ساكنة عند الميم، فلفظُ إنْ ظاهر، لكنَّ النون أُدغمتْ كما ذكرناه.

وإنما جازَ تقديمُ معمولِ معمولها وإن كانت حرف نفي، والنفيُ له صدر الكلام؛ ألا ترى أنَّ ما ضربَ زيدٌ عمرًا لا يجوز تقديمُ معمول الفعل فيه على حرف النفي؛ لأنهم زعموا أنَّ لن أضربَ نفيٌ لـ(سأَضرِبُ) أو (سوفَ أَضربُ)، و(لنْ) متصلة بالفعل عاملةٌ فيه، فحُمل النفيُ فيه على الإيجاب، فكما جاز: زيدًا سأَضرِبُ، كذلك جاز: زيدًا لن يضربَ عمرٌو.

---

(١) تقدم البيت في ١٣: ١٤٧.

وزعمَ الأَخْفَشُ الصغير[1] - وهو أبو الحسن عليُّ بن سُليمانَ البَغداديُّ - أنه لا يجوز تقديمُ معمولِ الفعل المنفي بِلَنْ؛ وكذلك عواملُ الحروف عنده لا يتقدَّمُ عليها معمولُها ولا معمولُ معمولِها، قال: «لضعفها». وقد طَرَدَه بعضُهم فيما لا يَعمل كالسين.

ولا يجوز الفصلُ بينها وبين الفعل لأنها محمولةٌ على سيَفعل، ولذلك لم يَجُز: زيدٌ لن يقعدَ ولا يَضربَ عمرًا - بنصبِ يَضرب - لأنَّ الواو كالعامل، وفَصلتَ بينها وبين معمولها بـ(لا) ، وأنت لا تقول: لنْ لا يَضربَ زيدًا، فكذلك هذا. ويدلُّ على أنهم يحملون لنْ يَفعلَ على سيَفعلُ أنهم لم يَربطوا بـ(لنْ) في القسم كما لم يَربطوا بالسين؛ فلا يجوز: واللهِ لنْ أَضربَ زيدًا، كما لا يجوز: واللهِ سأَضربُ زيدًا.

ولا يجوز[2] الفصلُ بمعمولِ معمولِها بينها وبين المعمول لأنها مختصّة بالأفعال عاملةٌ فيها؛ فلا تليها الأسماء، وقد تقدَّم ذِكرُ الفصلِ[3] بينها وبين الفعل بـ(ما) الظرفية المصدرية وإنشادُ/ البيت الذي هو شاهدٌ على ذلك. [٧: ١٠/ب]

وهذا الذي ذكرْناه مِن عدم الفصل بينَ لنْ والفعلِ[4] هو مذهب البصريين وهشام. وأجازَ الكسائيُّ الفصلَ بين لنْ ومعمولِها بالقَسَم ومعمولِ الفعل، نحو: لنْ واللهِ أُكرمَ زيدًا، ولن زيدًا أُكرمَ. ووافَقَه الفَرّاءُ على جوازِ الفصلِ بينهما بالقَسَم، وزاد أنه أجازَ الفصل بـ(أَظُنُّ) ، فأجاز: لن أظنُّ أزورَك.

وأصحابُ الفَرّاء[5] لا يَفْرُقون بين لن والفعل اختيارًا، وهو الصحيحُ لأنَّ لنْ وأخواتِها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إنَّ وأخواتِها من الحروف الناصبة للأسماء؛

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢: ٧٣٦.

(٢) ولا يجوز الفصل ... لأنها مختصة بالأفعال: سقط من ك.

(٣) تقدم هذا في هذا الجزء ق ٦/أ - ٦/ب من الأصل.

(٤) والفعل هو مذهب البصريين وهشام. وأجاز الكسائي الفصل بين لن: سقط من ك.

(٥)وأصحابُ الفراء لا يَفْرُقون بين لن والفعل اختيارًا، وهو الصحيح: سقط من ك.

فكما لا يجوز الفصلُ بين إنَّ واسمها، فكذلك لا يجوز الفصلُ بين لنْ وأخواتِها، بل الفصلُ بين عواملِ[1] الأفعالِ والأفعالِ أَقْبَحُ مِنَ الفصلِ بين عواملِ الأسماءِ والأسماءِ - أعني إنَّ وأخواتِها - لأنَّ عواملَ الأفعالِ أَضعَفُ مِن عوامل الأسماء.

وأجاز الفَرّاءُ الفصلَ بالشرط بينهما وإعمالَها في الفعل وإلغاءَها وجزمَ الفعل على أنه جواب الشرط؛ نحو: لن إنْ تَزُرْني أزورَك، بالنصب، وأَزُرْك، بالجزم. وأَبطلَ دخول الفاء على أزورك، فلم يُجز: لن إنْ تَزُرْني فأزورُك. وأَبطلَ هشامٌ ما أَجازَه الفَرّاء.

والذي وردَ به السماعُ حين فُصل بينهما بالظرف ضرورةً إنما هو العمل لا الإلغاء؛ وهو الذي يقتضيه القياسُ لأنَّ لن إنما عَملتْ في الفعل لاختصاصها، فبقيَ العملُ ببقائه.

ويَنبغي ألّا يجوزَ الفصلُ بالشرط ولا الإلغاءُ، أمّا امتناعُ الإلغاءِ فلِما ذكرْناه من الاختصاص، وأمّا امتناعُ الفصلِ بالشرط فلأنه لا يُحفَظ الفصل بينها وبين الفعل إلا بما هو معمول الفعل؛ ألا ترى أنَّ الشاعر إنما فَصل بين (أَدَع) وبينَ (لن) بقوله[2]:

..... ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتِلًا ....

وهو معمولٌ لـ(أَدَع) لأنه في موضعِ نصبٍ به على الظرف، وإذا ثبَت أنه معمولٌ له كان الذي يَلي لن في التقدير الفعل لأنَّ العامل متقدِّمٌ على معموله لفظًا أو نِيّة؛ فالفصلُ بالشرط لا يَجوز ولا بِأَظُنُّ ونحوِه مما ليس بمعمولٍ للفعل، بل إذا كان معمولًا له فإنما يجوز في الضرورة لا في الاختيار.

وإطلاقُ المصنف تقديمَ معمولِ المعمول ليس بجيِّدٍ لأنَّ مِن صُوَرِ ذلك التمييزَ؛ نحو: لنْ أَضيقَ ذَرْعًا، ولا يجوز: ذَرْعًا لن أَضيقَ، على مذهبِ س وجمهورِ البصريين[3].

---

(١) بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح من الفصل بين عامل: سقط من ك.

(٢) هذه قطعة من بيت تقدم في هذا الجزء ق ٦/أ من الأصل، وهو:

لَنْ ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتِلًا أَدَعَ القِتالَ وأَشهَدَ الهيجاءَ

(٣) انظر ما تقدم في هذه المسألة في ٩: ٢٥٨ - ٢٦٨.

ص: ويُنصب أيضًا بـ(كي) نفسها إن كانت الموصولة، وبـ(أنْ) بعدها مضمرةً غالبًا إن كانت الجارَّة، وتتعيَّن الأُولى بعد اللام غالبًا، والثانيةُ قبلها، وتترجَّح مع إظهار (أنْ) مُرادَفةُ اللام على مُرادَفة (أنْ). ولا يتقدَّم معمولُ معمولها، ولا يُبطِل عملَها الفصل، خلافًا للكسائيّ في المسألتين.

ش: كي: حرفٌ يقتضي في الجملة التعليلَ بالأصل أو بالكثرة في الفعل؛ وتعليلُها إذا دخلتْ على الفعل أَخَصُّ من تعليل اللام مع أن؛ لأنها إنما تدلُّ على العلّة الغائيّة، ولذلك دخلتْ على المستقبل دون غيره، وأمّا إذا دخلتْ على الاسم في نحو كَيْمَهْ فإنها تدلُّ /على العلّة مطلقًا، غائيّةً كانت أو غير غائية. ولها السَّبك في [٧: ١١/أ] المعنى، فإذا قلتَ اغتسلتُ كي أُحرمَ فمعناه اغتسلتُ للإحرام.

واختلفَ النحويون فيها[(١)]: فذهب س[(٢)] والأكثرون[(٣)] إلى أنها حرفٌ مشترك، فتارةً تكون حرفَ جرٍّ بمعنى اللام، وتارةً تكون حرفًا ينصب المضارع بعده. واختلَف هؤلاء: فمذهبُ س[(٤)] أنها تنصب بنفسها. ومذهب الخليل والأخفش[(٥)] أنَّ (أنْ) مضمرة بعدها.

وذهب الكوفيون[(٦)] إلى أنها مختصّة بالفعل، فلا تكون جارّة في الاسم.

وقيل أيضًا[(٧)]: تكون مختصّةً بالاسم، فلا تكون ناصبةً للفعل.

---

(١) تقدم هذا في ١١: ١٨٦ - ١٨٩.

(٢) الكتاب ٣: ٥، ٦.

(٣) نسب للبصريين في الإنصاف ٢: ٥٧٠ [٧٨].

(٤) الكتاب ٣: ٥ والمسائل البغداديات ص ١٩٥.

(٥) معاني القرآن ١: ١١٩ - ١٢٠. وهو مذهب الكوفيين. شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٤١، ١٤٢ ولابن الضائع ١: ٥٠٤ [رسالة].

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ١٧٨ والإنصاف ٢: ٥٧٠ [٧٨] وشرح المفصل ٩: ٢٧.

(٧) الكتاب ٣: ٦ والمقتضب ٢: ٩ وعلل النحو ص ١٩٢.

احتجَّ مَن قال إنها تكون حرفًا مشتركًا بأنه سُمع من كلام العرب: جئتُ لكي أتعلَّمَ، وجئتُ كي أتعلَّمَ، وسُمع من كلامهم: كَيْمَهْ[(١)]؟ فأمّا لكي أتعلمَ فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها، وليستْ فيه حرفَ جرٍّ لأنَّ حرف الجرّ لا يَدخل على حرف الجرّ. وأمّا كَيْمَهْ فهي فيه حرف جرٍّ بمعنى اللام، كأنه قال: لِمَهْ؟

ووجهُ الاستدلال من هذا اللفظ أنه قد تَقَرَّرَ مِن لسان العرب أنَّ (ما) الاستفهامية إذا دَخل عليها حرف الجرّ حُذفتْ ألفُها؛ فتقول: بِمَ؟ ولِمَ؟ وفِيمَ؟ وعَمَّ؟ فإذا وقفتَ عليها جازَ أن تُلحقها هاء السكت.

ويدلُّ أيضًا على أنها جارّة دخولُها على ما المصدرية كقوله[(٢)]:

إذا أنتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ ، فإنما يُرادُ الفتى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

فرفع الفعل على معنى: يُراد الفتى للضرر والنفع.

وأمّا جئتُ كي أتعلمَ فيحتمل عندهم أن تكون الناصبةَ بنفسها إذ قد ثبَت أنها تنصب بنفسها؛ فتكون بمعنى أنْ، واللامُ المقتضية للتعليل محذوفة كما تُحذف في: جئتُ أنْ أتعلمَ. ويحتمل عندهم أن تكون الجارّة، وتكون أنْ مضمرةً بعدها كما أضمروها بعد غيرها من الحروف على ما سيأتي بيانه.

ويَنبني على هذا المذهب فرعٌ، وهو أنه هل يجوز أن تدخل كي على (لا) أم لا يجوز؟ والجواب أنك إن قدَّرتَها الجارّةَ فلا يجوز دخولها على (لا) لأنَّ كي كاللام، فلو أدخلتَها عليها لوجبَ دخول أنْ كما تدخل مع اللام؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾[(٣)]. ولا يجوز أيضًا دخول اللام عليها لئلا يجتمع حرفا جرّ. وإن قدَّرتَها الناصبةَ جازَ دخولها على (لا)، فتقول: كيلا يقومَ، ويجوزُ دخول اللام عليها فتقول: لكيلا

---

(١) الكتاب ٣: ٦.

(٢) تقدم البيت في ١١: ١٨٦.

(٣) سورة الحديد: الآية ٢٩.

يقومَ؛ لأنها إذ ذاك موصولة كـ(أنْ)، ولذلك شَبَّه س إحداهما بالأخرى، ولذلك لا يكون الفصل ولا التقديم كـ(أنْ)، وإنما حُكم بالعمل لاختصاصها بمعناها المجموع من السبب والسَّبك بالفعل، والمختصُّ عامل، وبالحمل على أنْ /لأنها بمعناها من [٧: ١١/ب] السبك. ومَن رأى أنَّ العمل إنما يكون بالتأثير في المعنى فهي عاملة بنفسها أيضًا لأنها نَقَلَتِ الفعلَ إلى الاستقبال والسبب كما يقول الرُّمَانيُّ[(١)].

واستدلَّ الكوفيون على صحة مذهبهم بأنه قد دَخل عليها حرف الجرّ، فلا تكون جارّة، وأمّا كَيْمَهْ فهو محتملٌ لِما ذكره البصريون، ومُحتملٌ وجهًا آخر، فإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلال.

والوجهُ الآخَرُ الذي يحتمله هذا اللفظ أنه مبنيٌّ على كلامٍ متقدِّم، كأنَّ القائل قال: فعلتُ كذا، ولم يذكر عِلّة، أو ذكرَها ولم يَفهمها المخاطَب، فقلت: كَيْ ما؟ أي: كي تفعلَ ماذا؟ فتكون ما مفعولةً بالفعل المنصوب مبنيَّةً على الأول من الكلام، فكأنه قال: فَعلتُ كذا كي أَفعلَ كذا، فلم يَفهمه، فقال: كي تَفعلَ ماذا؟ كما يقول القائل: اضربْ زيدًا، فتقول: أَضربُ ماذا هل ضرب اللِّصَّ أو غيره؟ فجَرَتْ على بابها من المعنى، وهي عاملةٌ بنفسها لاختصاصها بالفعل، والمختصُّ عاملٌ، غايةُ ما فيها أن يقال في كَيْمَهْ: وليَ العاملَ في الفعل الاسمُ، ولا تكون كـ(أنْ)، وهذا لا يلزم لأنَّ الفعل محذوف بينهما. ولَزِمَ حذفُ هذا الفعل لأنه مفهومٌ لعمومه، ولا يُحتاج إليه إذ ليس له خُصوصيّة لا تُفهَم بدونه، وقُلبت الألف هاءً تشبيهًا لها بألف أنا[(٢)].

وأيضًا فإنّا لا نجد عاملًا واحدًا بمعنًى واحد يَعمل في الاسم والفعل لأنَّ العمل يقتضي الاختصاص؛ فينافي كونه للاسم والفعل، لكنها بمعنى واحد من السبب، فلا يكون ذلك، ولو قُدِّرَ الاختلاف بأمر زائدٍ لم يكن راجحًا لأنَّ الاشتراك خلاف

---

(١) شرح كتاب سيبويه ص ٧٧٧.

(٢) فقد قالوا في الوقف على أنا: أَنَهْ.

الأصل؛ فلا يُصار إليه إلا بعد النصّ الذي لا يحتمل الأصل، فعلى هذا تكون عاملةً النصب بنفسها، تابعةً لِما قَبلَها لأنها عِلَّتُه.

وقالوا: لا حُجَّة في كَيْمَهْ لأنهم قد يحذفون ألف (ما) الاستفهامية مع غير الجارّ، قال الشاعر[1]:

أَلَا مَ تَقولُ الناعياتُ ، أَلَا مَهْ أَلَا فانْعيا مَيْتَ النَّدى والكَرامَهْ

حَذَفَ ألفَها معَ أَلا التي للاستفتاح، فلا تَدُلُّ كَيْمَهْ على أنَّ كَيْ حرفُ جرّ.

وما ذهبَ إليه الكوفيون غير صحيح عند البصريين لِوُجوه:

أحدها: أنك إذا جعلتَ ما مفعولةً بفعلٍ محذوف لَزِمَ مِن ذلك حذفُ معمول الحرف؛ وهو لا يَصِحُّ حذفُه لأنه حرف، فلا يَقوى على البقاء وحده إذْ لا يَستَقِلُّ إذْ هو بمنزلة حروف الجرّ في الأسماء؛ ولو جازَ لكان في أنْ أَولى لأنها أصل الباب، ولقلتَ: أنْ مَهْ، ولَنْ مَهْ[2]، سؤالًا لِمَنْ قال[3]: لن أَقومَ، وأُريد أنْ أَقومَ، فلم تَفهمه، كما في: فعلتُ ذلك كي أَقومَ، ولا فرق.

[٧: ١٢/أ] /الثاني: أنه يَلزَم على مذهبهم في كَيْمَهْ تأخُّرُ الاستفهام عن صدر الكلام من غير تعليق، وذلك إنْ قَدَّرتَ العاملَ متقدِّمًا على ما.

فإن قلتَ: قد سُمع من كلامهم: نَفعل ما؟ فالجواب[4].

الثالث: أنه يَلزَم مِن ذلك وِلايةُ الحرفِ المختصِّ بالفعل للاسم، ولا يكون كأنْ ولن، وذلك إن قدَّرتَ العامل متأخرًا عن ما.

---

(١) تقدم البيت في ١١: ١٨٩.

(٢) ولن مه: سقط من ك، ل.

(٣) سؤالًا لِمَنْ قال ... كي أقوم: سقط من ل.

(٤) هذه الفقرة في ش، وسقطت من ك، ل. والكلام فيها ناقص كما ترى.

واحتَجَّ مَن ذهبَ إلى أنها لا تكون إلا حرفَ جرٍّ بأنها قد دَخلتْ على الاسم في قولهم كَيْمَهْ كما تقرَّر في حُجّة المذهب الأول؛ فإذا دَخلتْ على الفعل فهي الجارّة، فيُنصَب بإضمار أنْ كما في لامِ كَيْ ولامِ الجحود، ولامُ كي هي اللامُ التي بمعنى كي، فهي مُرادفة لها. قالوا: وإنما قلنا إنها الجارّة لأنه لا فرقَ بين أن تكون جارّةً أو ناصبة للفعل إلا بكونِ الناصبةِ يَنسَبكُ منها مصدر، وبالاختصاص بالعِلِّيّة، ولأنَّ كي لو دَلَّتْ على الانْسِباك والسَّبب لكانت أَقوى مِن أنْ، وقد وقعُ الاتِّفاقُ على أنَّ أنْ هي الأصل في هذا الباب، ولأنها تظهر أنْ بعدها في كثير من المواضع، فدلَّ على أنَّ النصب بأنْ، فَمِن ذلك قولُ جَميل[1]:

فقالتْ: أَكُلَّ الناسِ أَصبَحتَ مانحًا   لِسانَكَ كَيْما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

وقولُ الآخَر[2]:

أَرادت لِكَيْما أَنْ تَطيرَ بِقِرْبتِي   فَتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيداءَ بَلْقَعِ

وأمّا اختصاصُ كي بالعِلِّيّة فموجود فيها بالاستعمال العربيِّ لأنها لم تخرج عنه في موضع من المواضع؛ بخلاف أنْ، فإنها لا تكون فيها عِلِّيّة، وإنما تُفهَم العِلِّيّة من الحرف الداخل عليها لفظًا، نحو: جئتُ لِأنْ أقرأَ، أو تقديرًا، نحو: جئتُ أنْ أَقرأَ.

وقد أُجيبَ عن قولِ مَن خَصَّها بالاسم أنها لو نَصَبَتْ بنفسِها لَمَا جازَ إظهارُ أنْ بعدَها بأنَّ ذلك قليل؛ وما صَحَّ منه حُمل على التأكيد، وجازَ لأنه مِن غيرِ لفظِ الأول، ولأنه أَكثَر ما سُمع إذا تَغَيَّرَ لفظُ كي بزيادة ما.

وجوابُ الكوفيين أنه على التأكيد أيضًا، وقاسُوه، فتقول على رأيهم: جئتُ كي أنْ أزورَك. والعَجَبُ منهم كيف قالوا تَعمل النصب بنفسها، ثم جَوَّزوا ذِكرَ أنْ

---

(١) تقدم البيت في ١١: ١٨٦.

(٢) تقدم البيت في ١١: ٢٤١. أرادت: كذا في المخطوطات، وفي الموضع المتقدم: أردتَ.

بعدَها قياسًا. واحتَجُّوا بأنَّ العرب تؤكِّد إذا اختلَف اللفظ، كقولهم: لا إنْ ما رأيتُ كزيدٍ[١]، فجمعوا بين ثلاثة أحرف، قال[٢]:

قد يَجمَعُ المالَ الكثيرَ الجافي مِن غيرِ ما عَصْفٍ ولا اصْطِرافِ

فأكَّد (غير) بـ(لا).

وما ذهبوا إليه لا ينقاس لأنَّ الحرفين لمعنًى واحد لا يجتمعان، كانا مِثلَين أو مختلفين، غايةُ الأمرِ أنَّ المختلفَين في اللفظ أَمثَلُ قليلًا من المتَّفقَين فيه. ولا يقال: هذا يَلزَمكم في لِكَيْ ولِكَيْما[٣]؛ فإنَّ كي تدلُّ على السبب، وقد دخلتْ /عليها لامُ السَّبَب، ولا يكون إلا تأكيدًا مع أنه ليس قليلًا، فقَوِيَ قولُ الكوفيين بالقياس عليها لأنّا نقول إنَّ كي دالّة على السَّبَب والسَّبْك؛ فتارةً يُغَلَّب الحكم الواحد، فيَدخل حرف المعنى المرجوح، وتارةً يُغَلَّب الآخَر، فيَدخل حرفه تأكيدًا، لكنَّهم أكثر ما يُغَلِّبون جانب السَّبْك والعمل، فلذلك دَخَلَت اللامُ كثيرًا، ويَقِلُّ تَغليبُ السَّبَب لأنه لا يُنْكَر إلغاءُ مَعاني الألفاظ كما يُتَأَوَّل في الشيء ما لا يكون في أصله، وأمّا إلغاء العمل فلا يكون إلا فيما لا يكون[٤] أصله العمل، وهو سماعٌ في الأفعال، فأَحْرَى في الحروف إذْ لم يُلْغَ منها إلا ما كُفَّ.

[٧: ١٢/ب]

وأمّا حُجّةُ الخليل والأخفش ومَن وافَقَهما[٥] فإنهم لَمّا أَعمَلُوا الدَّليلَين - أَعني دليل الجرِّ ودليلَ النصب - وقالوا إنها إذا دخلتْ على الفعل لم تَعمل بنفسها، بل ما

---

(١) تقدم في ١١: ٢٤٢.

(٢) العجاج، وقد تقدم الشطر الثاني في ١٢: ١٧١. والشطران في الإنصاف ٢: ٥٨١، والأول ليس في الديوان. وهما محرفان في المخطوطات. الجافي: الغليظ.

(٣) ك: لكي لا.

(٤) إلا فيما لا يكون: ليس في ك.

(٥) ل، ش: الخليل والأخفش وس ومن وافقهم.

ظَهر من العمل بعدها إنما هو بإضمارِ أنْ، قالوا اختصاصُ معنى الحرف بالشيء لا يَلزَم منه أن يَعمل فيه إلا إذا كان ما به الاختصاصُ قويًّا، والمعنى الذي لأجله اختصَّت بالفعل هو السَّبْك، وهو ضعيف؛ بخلاف الاشتراك، فإنه يكفي فيه افتراقُ المعنَيَين بحسب الوضع بأمرٍ ما نِسبِيٍّ بخلاف العمل. وإنما كان ذلك ضعيفًا لأنه إحداثُ معنًى زائدٍ كالنَّفي والسَّبَب، فلا يكون قادِحًا في الاشتراك اللفظيِّ والمعنويّ. ويدلُّ على ضَعفه أنهم قد يَتَوَهَّمون زَوالَه، فيُدخلون لام الجرِّ كما تقدَّم، فضَعُفَ به الاختصاص، فكانت كالمشتركة في المعنى، فلا تَعمل إلا بإضمارِ أنْ من هذه الجهة. ويدلُّ عليه ظهورُ أنْ في بعض المواضع، والتأكيدُ خلافُ الأصل، ولا يقال بأنه لو كان النصبُ بأَنْ لَلَزِمَ إظهارُها في ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾[1] كما يكون مع لام كي؛ لأنّا نقول إنما امتنعَ هناك لاجتماع الْمِثلَين لفظًا، فلَمّا اختَلَفا جازَ اجتماعُهما.

وأجابَ بعضُ أصحابنا عمّا استَدَلَّ به الخليلُ والأخفش، وهو أنه لو كان معنى السَّبك ضعيفًا لَمَا كانت أنْ أصلَ الباب؛ لأنَّ ما دَلَّتْ عليه ليس إحداثَ معنى بل سبكٌ وزَوالُ إبهام، ولو سَلَّمْنا ضعفه لم نُسَلِّم أنه يجب إلغاء ذلك الضعيف، بل يكون لِضَعفه مُجَوِّزًا للأمرين، ولو سَلَّمْنا أنه يجب أحدُ الأمرين فَلِمَ قُلتُم إنه يجب ألّا تَعمل بنفسها، وعندنا ما يدلُّ على أنها تَعمل بنفسها، وذلك لوجوه:

الأول: اجتماعُ اللام معها لأنها حينئذٍ على معناها من غير زيادة، ولا يَجتمع الحرفان لمعنًى واحد، دليلُه أنْ واللام.

والثاني: أنها لو لم تكن عاملةً لكانت إمّا لازمةً لـ(أنْ)، فحينئذ لا تكون داخلةً على الفعل بل على الاسم لأنَّ الفعل معها أبدًا في تأويل الاسم؛ فتكون مختصّةً بالاسم، فتكون جارّةً أبدًا، وأنتم لا تقولون به، أو غيرَ لازمة لـ(أنْ)، فكان /يُرفع [٧: ١٣/أ] معها في موضع، لكنه لم يُسمع.

---

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

والثالث: أنه يلزم ألّا تعمل الجرَّ بنفسها أيضًا لأنها غير مختصّة، ولا قائلَ به في الجارّة. انتهى كلامه.

ويجوز أن تأتي بعد كي بـ(ما):

فإن كانت جارّةً فلا يَبعُد أن تَكُفَّها عن العمل كما تَدخل فتكفُّ الجارَّ نحو (بعدَ ما) و(مِمّا) كقوله[1]:

أَعلاقةً - أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعدَ ما   أَفْنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ الْمُخْلِسِ

وقال آخَر[2]:

وإنَّا لَمِمَّا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَرْبةً   على رأسِهِ تُلْقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

هكذا قال بعضُ أصحابنا[3]: إنَّ (ما) بعدَ (مِنْ)[4] وبعدَ (بَعدَ) كافّة، وفي ذلك خلاف، وكَما كَفَّتْ في ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾[5]، وكَما تَكُفُّ إنَّ وأَخَواتِها فكذلك: كَيْما يَقومُ، وقد يَصِحُّ أن تكونَ مصدريّة.

وأمّا إن كانت ناصبةً فقد يقال تَحتَمل الكَفَّ كـ(إنْ)، ولذلك ظهرتْ أَنْ معها للعمل. وقد يقال إنها زائدة تؤكّد معنى السبك لَمّا لم تظهر أنْ.

واعلمْ أنَّ كي إذا كانت ناصبةً فلا يُفهَم منها السَّبَبِيّة لأنها مع الفعل بعدَها بتأويل المصدر كما أنَّ (أنْ) كذلك؛ ولا تَتَصَرَّف تَصَرُّفَ (أَنْ)، لا تكون مبتدأةً ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام.

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١٥٥. وهو ليس في ك.

(٢) تقدم البيت في ١١: ١٣٥. وفي المخطوطات: «على الفم»، ولم أقف على هذه الرواية.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١.

(٤) الذي في المخطوطات: بعد من ما.

(٥) سورة الحجر: الآية ٢.

وفي (الإفصاح): «وقال أهل الكوفة: المعنى كي تَفعَلَ ماذا؟ فـ(ما) مفعولة عندهم بفعلٍ مضمر، والعربُ تقول: كان ماذا؟ وفعلتَ ماذا؟ تَستفهم، و(ماذا) كلمةٌ واحدة معمولة لِمَا قَبلَها.

وقيل: هذا شيء استُعمل مع (ماذا) وحدها، فيها معنى الاستفهام، وعمل فيها ما قبلها في هذا الموضع، ولا يكون ذلك في غيرها، وجَرَتْ مَجرى الْمَثَل.

والأَولى عندي أن تقدّر: كان أمرٌ ماذا كان؟ وفعلتَ شيئًا ماذا فعلتَ؟ و(ذا) موصول، وحُذفت صلته كقوله[1]:

بعــدَ اللَّتَيّــا .... والَّــتِي

وجَرى كالمثَل، فاستُعمِل استعمالًا واحدًا بحذف الفعل والصلة.

وفي قول الكوفيين تحذف كي والفعل، ولا تثبت جارّةً على قولهم، ويحذفون الصلة والموصول ولام الجرّ، أي: لكي تَفعل ماذا؟ واللام متعلِّقة بمحذوفٍ آخَر، أي: كان تَفعل ماذا فَعلتَ كذا؟ أي: لأيِّ شيء فعلتَ كذا؟ وقولُهم (فعلتُه لِكَيْ يقومَ) دليلٌ على أنها مصدرية، فلا يثبت خلافها لـ(كَيْمَهْ) لصحة تأويل ما تقدَّم.

ومما يُقَوِّي ذلك أنّا لم نجدها جارّةً في شيء من الأشياء، تقول: جئتك لإحسانك إليَّ، وأبْغَضتُك لِتَخَلُّفِك، فهي لامُ العِلّة، وهي الداخلة على الفعل المضمَر بعدَها أنْ، ولو قلت: جئتُ كي إحسانك، وأَبغَضتُك كي تخلُّفِك، لم يَجُز.

وهذا لا حُجَّةَ لِمَنْ يذهب به إلى إبطال الجارّة، فإنه يعكس عليه في المصدرية، لو قلتَ: جئتك بعدَ كي قام زيدٌ، لم يَجُز وأنت تقول: بعدَ ما قامَ زيدٌ، وبعدَ أنْ قامَ زيد، ولا تَصلُح هنا كَيْ.

فإن قال: لا تُستَعمَل بمعنى أنْ إلا بعد اللام.

---

(١) تقدم في ٣: ١٦٨.

[٧: ١٣/ب] /قيل له: فهذا كقولنا لا يُستعمَل حرفُ جَرٍّ إلا مع أن المضمرة.

والصوابُ أنَّ هذا من الاختصاص في الوجهين، فلم يجعلوها جارّةً إلا في الموضع الذي تكون فيه مَصدريّة، ولا مَصدريّةً إلا في الموضع الذي تكون فيه جارّةً، وهذا كجامع الحاجة، ولاتَ مع حِين، ولَدُنْ مع غُدْوة، وعسى مع أَبْؤُس في المثَل، وهذا الباب يتسع» انتهى.

وزعمَ الكوفيون[١] أنَّ (كما) تنصب بنفسها بمعنى كَيما. وذُكِرَ[٢] أنَّ المبرد وافَقَهم على ذلك. واستَدَلُّوا[٣] على ذلك بقولِ عمرَ بنِ أبي رَبيعة[٤]:

وطَرْفَكَ إمّا جِئتَنا فاصْرِفَنَّهُ ... كما يَحْسبُوا أنَّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ

وقال آخر[٥]:

اسْمَعْ حَديثًا كما يومًا تُحَدِّثَهُ ... عَن ظَهرِ غَيبٍ إذا ما سائلٌ سألا

فالنصبُ في (تُحَدِّثه) روايةُ المفَضَّل[٦]، وأمّا سائرُ الرواة فرَوَوْه بالرفع. وقال أبو النجم[٧]:

قلتُ لِشَيْبانَ : ادْنُ مِنْ لِقائِهْ ... كما نُغَدِّيْ القومَ مِنْ شِوائِهْ

فـ(نُغَدِّي) في موضع نصب بـ(كما) لأنها بتأويل كي، وسكنت الياء في نُغَدِّيْ على لغةِ مَن قال: رأيتُ جوارِيْك، [وقال الآخر][٨]:

---

(١) مجالس ثعلب ١: ١٢٧ والإنصاف ٢: ٥٨٥ [٨١]، وانظر ما تقدم في ١١: ٢٧٣.
(٢) شرح اللمع لابن الدهان ١: ق ٦٧/ب [مخطوط] والإنصاف ٢: ٥٨٥.
(٣) مجالس ثعلب ١: ١٢٧.
(٤) تقدم البيت في ١١: ٢٧٣.
(٥) عدي بن زيد العباديّ. الديوان ص ١٥٨.
(٦) الإنصاف ٢: ٥٩٢.
(٧) تقدَّم في ٥: ١٧٨، ١١: ٢٧١.
(٨) شرح اللمع لابن الدهان ١: ق ٦٨/أ [مخطوط] والإنصاف ٢: ٥٨٧، ٥٩١ والخزانة ٨: ٥٠٠ - ٥٠٣ [الشاهد ٦٥٧]. وقال الآخر: تتمة من الإنصاف.

لا تَظْلِمُوا الناسَ كما لا تُظْلَمُوا

ويُجَوِّز الكوفيون الرفعَ بعدَها إذا لم تكن بتأويلِ كيما. وأمّا وِلايةُ (كما) للاسم في قول هشام بن معاوية[1]:

وما زُرْتِني في النوم إلا تَعِلَّةً كما القابِسُ العَجْلانُ ، ثُمَّ يَغيبُ

فليست التي بمعنى كيما، بل الكاف حرف جر، و(ما) مصدريّة موصولة حُذفت صلتها في الضرورة، تقديره: كما يَزورُ القابِسُ العَجْلانُ.

وذهب البصريون[2] إلى أنَّ (كما) لا يُنصَبُ بها لأنَّ الكاف عندهم حرفُ تشبيه من عوامل الجرّ، وكُفَّت بـ(ما) كـ(رُبَّما)، فدَخلت على الفعل. وتَأَوَّلُوا قوله (كما لا تُظْلَمُوا) على الإفراد، والواو للإشباع. وأمّا (كما يومًا تُحَدِّثَه) فروايتُهم فيه الرفعُ، وإنْ صَحَّ النصبُ فيحتمل أن يكون الأصل كَيْما، فحَذف الياء لضرورة الشعر. وأمّا (كما نُغَذِّي) فهو مرفوع عندهم. وأمّا قول عمر (كما يَحْسبُوا) فيحتمل أن تكون النون حُذفت ضرورة، أو يكون الأصل فيه كيما، فحُذفت الياء ضرورة.

والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون لأنّا لا نُثبِت حرفًا ناصبًا بمحتملٍ قليل، ولو كانت (كما) ناصبةً لَكَثُرَ ذلك في لسان العرب نثرًا ونظمًا كما كَثُرَ النصبُ بغيرها من النواصب.

وقولُ المصنف **ويُنصَب أيضًا بـ(كي) نفسِها إن كانت الموصولةَ** يعني أنها إذا وُصلتْ بالمضارع كانت في النصب كـ(أنْ). **وبـ(أنْ) بعدَها مضمرةً غالبًا إن كانت الجارّةَ** لأنها /إذا كانت الجارّةَ للاسم لم تَكُنِ الناصبةَ للفعل لِما تقرَّر مِن أنَّ عوامل [٧: ١٤/أ] الأسماء لا تعمل في الأفعال؛ فلذلك كان النصب بـ(أَنْ) مضمرةً بعدَها. وإضمارُ أَنْ بعدَها على جهة الوجوب، فلا يجوز إظهارها على مذهب البصريين[3].

---

(١) تقدم البيت في ١١: ٢٥٩.

(٢) مجالس ثعلب ١: ١٢٧ والإنصاف ٢: ٥٨٥ [٨١].

(٣) الإنصاف ٢: ٥٧٩ [٨٠].

وقولُه **غالبًا** يُشعِر بأنها قد تظهر بعد كي، ويُشير إلى قولِ جَميل[1]:

.... كَيْما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

وهذا عند البصريين ضرورة، والمحفوظُ إظهارُ أَنْ بعدَ كي التي بعدَها ما، وأَمّا أنْ يوجَد في كلامهم جئتُ كَيْ أَنْ تُكْرِمَني فلا أَحفَظُه.

وقولُه **وتَتَعَيَّنُ الأُولى بعد اللام** مثالُه: جئتُ لِكَي أَتَعَلَّمَ، ويَعني بالأُولى الموصولةَ لأنه قد دخلَ عليها حرف الجرّ، فلا يجوز أن تكونَ الجارّةَ لِما قَرَّرناه مِن أنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخل على حرف الجرِّ إلا في ضرورة شعر، وقولُهم لِكَيْ أَتَعَلَّمَ مِن أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ﴾[2] و﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[3].

وقولُه **غالبًا** احترازٌ مما جاء بعد كي أنْ وقَبلَها اللام نحو قوله[1]:

أَرادت لِكَيْما أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِي ....

فإنَّ النصب هو بـ(أَنْ) هذه المظهَرة، وكَي حرفُ جَرٍّ تأكيد اللام.

وزعم بعض أصحابنا[4] أنَّ النصب في هذا البيت إنما هو بـ(كي) نفسِها، و(أَنْ) زائدة مؤكدة لـ(كي) لا عاملة. وذلك إقرارٌ لـ(كي) أنها ناصبة بعد اللام، واستبعادُ أن يؤكَّد حرفُ الجرِّ بحرفِ الجرِّ. ورأى أنَّ تأكيد ما ظهرَ عملُه في الفعل أَولى من تأكيدِ ما لم يظهرْ عملُه. وجَعل أنْ في البيت كـ(أَنْ) في قوله[5]:

أرادتْ لِئَلّا أنْ يكونَ كَمِثْلِها غَريب ، فأَخْطَتْ رأيَها أُمُّ علكدَا

---

(١) تقدم قريبًا.

(٢) سورة الحج: الآية ٥.

(٣) سورة الحديد: الآية ٢٣.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٦٠ وشرح الجزولية للأبذي ١ ٢٨١ [رسالة].

(٥) لم أقف عليه في مصادري.

أنشدَه أبو عليٍّ الفارسيُّ في (التَّذكرة) له. ولم يَستَدِلّ أحدٌ بهذا البيت على أنَّ انتصابَ الفعل بعد (لِئَلّا) بـ(أَنْ) هذه التي بعدَ لئلّا، بل أنْ في هذا البيت مؤكِّدة لـ(أَن) التي قبلها، وفي البيت السابق مؤكِّدة لـ(كي) من(لكي) لأنها بمعناها، فجُمِعَ فيهما بين حرفين في الشعر توكيدًا، أو يكون ذلك من قَبيل ما زيدتْ فيه أنْ في الشعر لا على طريق التوكيد للحرف الْمُلاقِيه في المعنى، فيكون كقول الشاعر(1):

جَمُومُ الشَّدِّ شائلةُ الذُّنابَى   وهاديها كأنْ جِذْعٍ سَحُوقِ

يريد: كَجِذْعٍ، فزادَ أَنْ بعد الكاف.

وقولُه **والثانيةُ قبلَها** يعني أنه يتعين أن تكون كي جارّةً إذا جاءت قبل اللام نحو: جئتُ كي لِأَقرأَ، فـ(كي) حرف جرّ، واللامُ تأكيدٌ لها، و(أَنْ) مُضمَرة بعدها. ولا يجوز أن تكون كي حرفَ نصبٍ لأنك قد فصلتَ بينها وبين الفعل باللام؛ ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بحرفِ الجرّ ولا بغيره. /ولا يجوز أن تكون كي زائدةً **[٧: ١٤/ب]** لأنَّ كي لم تَثبُت زيادتها في غير هذا الموضع فيُحمَلَ هذا عليه.

وهذا التركيب نادر، أعني المجيء بعد كي باللام، ومن ذلك قولُ الطِّرِمّاح(2):

كادُوا بِنَصرِ تَميمٍ كي لِتُلْحِقَهُمْ   فيهم ، فقد بَلَغُوا الأَمرَ الذي كادُوا

وقولُ حاتم(3):

---

(١) كذا بكسر الرويّ، وهو من قصيدة مضمومة الروي للمفضَّل النُّكْريّ في الأصمعيّات ص ٢٠٣ [٦٩]، وهو في المحكم ٤: ٣٧٢ واللسان (هدي)، وعليها فلا شاهد فيه لأنَّ كأنْ تكون كلمة واحدة مخففة من كأنَّ. وأوله في الأصمعيات: تَشُقُّ الأرضَ. يصف فرسًا. الجموم من الأفراس: الذي كلما ذهب منه جري جاءه جري آخر. والشَّدّ: العَدْو. وشائلة الذنابى: ترفع ذنَبَها في العدو. والهادي: العنق؛ لتقدمه. والجذع: ساق النخلة. والسحوق: الطويل.

(٢) الديوان ص ١٢٩ وشرح التسهيل ٤: ١٧.

(٣) ذيل الديوان ٢٨٧ وشرح التسهيل ٤: ١٧ وشرح أبيات المغني ٤: ١٥٩ - ١٦٢ [٣٠٤]، وفيه أنَّ البيت من قطعة للنميري ، وهي للنمري في حماسة أبي تمام ٢: ٣٣٤ [٧٥٦].

فأَوقَدتُ نارًا كي لِيُبْصِرَ ضَوءَها وأَخرَجتُ كَلبي وَهْوَ في البيتِ داخِلُهْ

وقال ابن قيس الرُّقَيّات[1]:

لَيتَنِي أَلْقَى رُقَيَّةَ في خَلْوةٍ مِلْعَيْنِ أو نَفَسِ

كي لِتَقْضِيْني رُقَيَّةُ ما وَعَدَتْني غيرَ مُخْتَلَسِ

وفي (الإفصاح): وقال أبو عليٍّ في (التَّذكرة) في قول ابن قيس (كي لِتَقْضِيني رُقَيَّةُ): إنَّ كي هنا بمعنى أنْ، ولا تكون الجارّةَ لأنَّ حرف الجرِّ لا يُعَلَّق. وإذا كانت الأُخرى كانت زائدةً كالتي في قوله[2]:

.... كأَنْ ظبيةٍ ....

وقولُه **وتَتَرَجَّحُ معَ إظهارِ أَنْ مُرادَفةُ اللامِ على مُرادَفةِ أنْ** مثالُ ذلك: جئتُ لِكَيْما أنْ تقومَ. إنما تَرَجَّحَ ذلك لأنَّ النصب إذ ذاك إمّا أن يكون بأنْ، فتكون إذْ ذاك كي حرفَ جرٍّ مؤكِّدةً لِلّام، وإمّا أن يكون بكي، وتكون أنْ مؤكِّدةً لها، تَرَجَّحَ الأولُ لأنَّ أَنْ هي التي وَلِيَتِ الفعل، وهي أُمُّ الباب، ولا يؤدي إلى الفصل بين الناصب والفعل ولأنَّ ما كان أصلًا في بابه لا يُجعَل تأكيدًا لِمَا ليس أصلًا، فـ(أَنْ) هي الناصبة، و(كي) توكيدٌ لِلّام، ولأنَّ اللامَ أصلٌ في باب الجرِّ، ولا يجوز أن تكون كي توكيدًا لـ(أَنْ) لأنَّ التوكيد في غير المصادر لا يتقدَّم على المؤَكَّد.

وقولُه **ولا يَتَقَدَّمُ مَعمولُ معمولِها** لم يَذكر على ماذا يَتَقَدَّم، ويُتَصَوَّرُ فيه ثلاثُ صور:

إحداها: أن يتقدَّم معمولُ المعمول على المعمول فقط، مثالُه: جئتُ كي النحوَ أتعلَّمَ.

---

(١) ديوانه ص ١٦٠ وتقدم الثاني في ١: ٢١٤. وآخر الأول في شرح أبيات المغني ٤: ١٥٩: من غير ما أَنَسٍ. وفي الغرة ١: ق ٦٧/أ [مخطوط]: من غير ما بأسٍ. مِلْعَين: مِن العين.

(٢) تقدم الشاهد في ٥: ١٧٠.

الثانية: أن يتقدَّم على كي فقط، نحو: جئتُ النحوَ كي أتعلَّمَ، تريد: كي أتعلَّمَ النحوَ.

الثالثة: أن يتقدَّم على المعلول، نحو: النحوَ جئتُ كي أتعلَّمَ.

فالصورةُ الأولى هي من مسائل الفصل بين كي ومعمولها، وستأتي.

والصورةُ الثانية هي مُراد المصنف، وهي التي وقعَ فيها الخلافُ بين النحويين:

فمذهبُ الجمهور أنه لا يجوز لأنَّ كي إنْ كانت حرفًا مصدريًّا فلا يتقدَّم معمولُ معمولها عليها لأنها إذ ذاك موصولة؛ ومعمولُ المعمولِ مِن تَمام الصلة، فكما لا يتقدَّم معمولُ صلةِ الاسم الموصول كذلك لا يتقدَّم معمولُ صلةِ الحرف الموصول؛ وينبغي أن يكون المنعُ آكَدَ في مسألة كي لأنها مؤثِّرة في الصلة. وإن كانت حرفَ جرٍّ فالنصبُ بعدها بإضمارِ أنْ، وذلك الفعلُ المنصوب صلةٌ لـ(أَنْ) المضمرة، ويَلزَم مِن تَقديمه على اللام تقديمُه على أَنِ المضمَرة، ولا يجوز /ذلك للعِلّة التي ذكرناها في كي؛ [٧: ١٥/أ] لأنَّ أَنْ أيضًا حرفٌ موصولٌ عاملٌ في صِلتِه.

والصورةُ الثالثة لا يجوز التقديم فيها عند الجمهور لأنه يَلزَم أنْ يتقدَّم على كي؛ وقد بَيَّنّا منعَ ذلك للعِلّة التي ذكرناها، ولا يَبعُد أن يجري فيه خلافُ الكسائيِّ، لكنِّي لا أَنقُله فيه.

وقولُه **ولا يُبْطِل عملَها الفصلُ، خِلافًا للكسائيّ في المسألتين** أمّا المسألة الأولى - وهي تقديم معمول المعمول عليها - فقد تقدَّم الكلام عليها. وأمّا المسألة الثانية - وهي مسألة الفصل بينها[1] وبين معمولها - فيظهر من كلام المصنف أنه يجوز الفصل بينهما، لكن لا يَبطُل العمل، بل تبقى مؤثِّرة النصب كحالها قبل الفصل.

وكذلك شرحَ هذا المكانَ ابنُ المصنف، قال[2]: «قد يُفصل بالمعمول أو بجملة شرطية، فيبقى النصب، من كلامهم: جئتُ كي فيك أرغبَ، وجئتُ كي إنْ تُحسنْ

---

(١) بينها ... الفصل: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ٤: ١٨.

أزورَك، بنصب أَرغب وأزورك. والكسائيُّ يُجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما» انتهى كلامه.

وهذا الذي اختاره المصنف وشرَحَه ابنُه موافقًا عليه هو مذهب ثالث لم يتقدَّم إليه على ما نبيِّنه؛ فنقول: أجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ(لا) النافية كقوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾[1]، وبـ(ما) الزائدة كما فُصل بها بين الجار والمجرور في نحو ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم﴾[2]، ومن ذلك قولُ قيسِ بنِ سعدِ بنِ عُبادة[3]:

أَرَدتُ لِكَيْما يَعْلَمَ الناسُ أنَّها ... سَراويلُ قَيسٍ ، والوُفودُ شُهودُ

وقولُ الآخَر[4]:

تُرِيدِينَ كَيْما تَجْمَعيني وصاحبي ... ألا ، .... صاحبي ، وذَريني

وقد يُفصَل بهما[5] أعني بـ(ما) الزائدة و(لا) النافية، أنشدَ أبو العباس ثَعْلَب[6]:

أَردتَ لِكَيْما لا ترى ليَ عَثْرةً ... ومَنْ ذا الذي يُعطَى الكَمالَ فيَكْمُلُ

وقد تجعل العرب (ما) اللاحقةَ لها كافَّةً كهي في نحو ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾[7]، وذلك نحو قول الشاعر[8]:

---

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

(٢) سورة النساء: الآية ١٥٥، وسورة المائدة: الآية ١٣.

(٣) تقدم البيت في ١١: ١٨٧. ل: أرادت. والموجود منه في ش هو: «قيس والوفود شهود».

(٤) تقدم البيت في ١١: ١٨٨.

(٥) ك: بينهما.

(٦) تقدم البيت في ١١: ١٨٨، ٢٤١. وأوله في المخطوطات: أرادت.

(٧) سورة الحجر: الآية ٢.

(٨) تقدم في ١١: ١٨٦ وفي هذا الجزء ق ١١/أ من الأصل.

.... يُرَجَّى الفتى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

وقد تقدَّم[1] ذِكرُ ذلك.

وأمّا الفصلُ بغير ما ذكرَ ففيه خلاف: مذهبُ البَصريين وهشام ومَن وافَقَه من الكوفيين أنه لا يجوز. وذهب الكسائيُّ إلى جواز الفصل بينهما بمعمولِ الفعل الذي دَخَلَتْ عليه وبالقَسَم، فيَبطُل عملُها، فتقول: أَزورك كي - واللهِ - تزورُني، وأُكرمك كي غلامي تُكرمُ. ويَبطُل عملُها أيضًا عند الكسائيِّ إذا لاصَقَها الشرط نحو قولهم: أَزورُك كي إنْ تكافئْني أُكرِمْك، فلا عملَ لـ(كي) في الشرط وجوابه.

والصحيحُ أنَّ الفصل بينهما في حال الاختيار لا يجوز كما لا يجوز ذلك في أنْ. والعِلّةُ المانعة من الفصل بينهما هي العِلّة المانعة من الفصل بين أنْ ومعمولها، وقد تقدَّم تبيينُها[2].

فإن فُصل بينها وبين /معمولها في حال الاضطرار لم يَبطُل عملها لأنَّ عِلّة عملها هو الاختصاص؛ وهو باقٍ لم يَبطُل. وما ذهبَ إليه الكسائيُّ مِن مُلاصَقة الشرط وإبطالِ عملِها غيرُ محفوظ من كلام العرب. [٧: ١٥/ب]

فإن قلتَ: الدليلُ على أنَّ الفصل بين كي والفعلِ يُبطِل عملَها ما أَجمعَ الرُّواةُ[3] عليه مِن رفعِ الفعل في قول عَدِيِّ بن زيد[4]:

اسْمَعْ حَديثًا كما يومًا تُحَدِّثُهُ ....

ألا ترى أنَّ المعنى: كيما يومًا تُحَدِّثُه، فقد فصلَ بالظرف، وأبطلَ عمل كي إذ رفعَ تُحَدِّثُه.

---

(١) تقدم في هذا الجزء ق ١١/أ من الأصل.ك: وتقدم.

(٢) انظر ما تقدم في هذا الجزء ٧: ق ٦/أ - ٦/ب من الأصل، ولم يذكر فيه العلة، وانظر أيضًا ١٠/أ - ١٠/ب من الأصل حيث ذكر العلة المانعة من الفصل بين لن ومنصوبها.

(٣) زيد هاهنا في ك: إلا الفصل. ل: للفصل. ش: ما اجتمع الرواة للفصل.

(٤) تقدم في هذا الجزء ق ١٣/ب من الأصل.

قلتُ: لا حُجَّةَ في ذلك لوجهين:

أحدُهما: أنه يحتمل أن تكون كما ليس أصلها كيما، بل هي كما التي بمعنى لعلَّ، مركَّبة من الكاف ومن ما، فصارت بمنزلةِ حرفٍ واحد، ومِن ذلك قولُ العرب[1]: انْتَظِرْني كما آتيك، أي: لَعَلِّي آتيك.

والوجهُ الآخَر: أن يكون أصلُها كيما، فحُذفت الياء، لكنَّه ارتَفع الفعل لأنَّ (ما) كافّة لها عن العمل لا لأجلِ الفصل بقوله يومًا، فصار البيت نظيرَ قوله:

.... يُرادُ الفتى كيما يَضُرُّ ويَنفَعُ

وقد تقدَّم الكلام[2] في كما وأنَّ البَصريين لا يُثبِتونها حرفَ نصب، وتَأَوَّلوا ما وردَ مِن ذلك، وأنَّ الكوفيين قالوا إنها حرفُ نصب.

واتَّفَقَ الكوفيون على إجازة النصب والرفع بعدها في نحو: أَزورك كما تَزورُني، وتزورَني، فالنصبُ عندهم بـ(كما) إذا كانت بتأويلِ كي، والرفعُ عندهم من وجوه[3]:

أولها: أن تكون الكاف للتشبيه، و(ما) مصدرية، كأنه قال: كزيارتك لي.

والثاني: أن تكون (كما) وقتًا، ولا عملَ لها في الذي بعدها، بمنزلتها في: ادخلْ كما يُسلِّمُ الإمام، أي: في ذا الوقت، وتَنصرف كما يجلسُ الوزير، يذهب فيها إلى الوقت.

والثالث: أن تفيد التشبيه، ولا تنضمُّ (ما) إلى الذي بعدها وتَختلط به كما يقال: أنا عبدُكَ كما كنتَ عبدي، وكقوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[4]، فـ(كما) بجملتها مفيدةٌ للتشبيه، و(ما) غيرُ مختَلِطة بما اتَّصَلَ بها مِن بعدها، وهي كما

---

(١) الكتاب ٣: ١١٦.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ١٣/ب من الأصل.

(٣) انظر ما تقدم في ١١: ٢٧٠ - ٢٧٣.

(٤) سورة الأعراف: الآية ١٣٨.

في ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾[1]، والفعلُ بعدها مرفوعٌ معنويٌّ بأنها غيرُ مُختلطة، أي: ليست مصدريّة، وإنما هي كافّة.

ومِن أحكامِ كَيْ أنه لا يمتنعُ تأخُّرُ معلولها، فيجوز أن تقول: كي تُكرمَني جئتُك، سواء أكانت كي الناصبةَ بنفسها، أو الجارّةَ والنصبُ بإضمار أنْ بعدها. وسببُ ذلك أنها في المعنى مفعولٌ من أجله، فكما يجوز التقديم في نحو: ابتغاءَ إحسانِك زُرتُك، كذلك يجوز ذلك مع كي، قال الكُمَيْت[2]:

طَرِبْتُ، وما شوقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ ....

فقدَّمَ شوقًا وهو مفعولٌ من أجله.

وثبَتَ في نسخةِ البَهاءِ الرَّقِّيِّ[3] بعد قوله **وتَتَعَيَّنُ الأُولى بعدَ اللام** ما نصُّه: «**وهو على رأيٍ، ومطلقًا على رأيٍ، وتَتَعَيَّنُ الثانية مطلقًا على رأيٍ، وقد تظهر /أنْ بعدها مفردةً، ومقرونةً باللام، ورُبَّما تَلَتْها اللامُ، ولا يُقَدَّمُ عليها مَعمولُ مَعمولِها**». [٧: ١٦/أ]

فقولُه **وتَتَعَيَّنُ الأُولى بعدَ اللام على رأيٍ** يعني أنه يَتَعَيَّنُ أن تكون ناصبة، وذلك بعد اللام، وهذا الرأيُ هو مذهب س والجمهور.

وقولُه **ومطلقًا على رأيٍ** يعني أنها هي الناصبة مطلقًا، سواء أكانت قبلها لامٌ أو لا، وهذا هو مذهب الكوفيين.

وقولُه **وتَتَعَيَّنُ الثانيةُ** أي: يَتَعَيَّنُ أن تكون حرفَ جرٍّ **مطلقًا على رأيٍ**، هو مذهب قوم من النحويين، وهو أنها حرفُ جرٍّ على كلِّ حال، سواء أكان قبلها اللامُ أم بعدَها أم لم يَكن.

وقولُه **وقد تظهرُ أنْ بعدها** مثالُ ذلك:

---

(١) سورة الحجر: الآية ٢.

(٢) تقدم في ٧: ٢٤٦.

(٣) التسهيل ص ٢٣٠ [الحاشية ١].

وقولُه **ومَقرونةً باللام** مثالُ ذلك قوله:

أرادت لِكَيْما أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِي ....

وقولُه **وقد** في هاتين المسألتين مُشعِرٌ بالتقليل، وهو عند البصريين لا ينقاس.

وقولُه **ورُبَّما تَلَتْها اللامُ** مِثالُه قولُ حاتم:

فأَوقَدتُ ناري كي لِيُبْصِرَ ضَوءَها ....

وقد تقدَّم قِلّة مثل هذا، قال الفراء: كثيرٌ في كلام العرب: أَرَدتُ لِكَيْ أَقصدك، وقليلٌ في كلامهم: أَرَدتُ كي لِأَقصدك، بتقديم كي على اللام.

وهذا الفصلُ الذي ثَبَتَ في نسخة البَهاء وشَرَحْناه هنا قد تقدَّمَ الكلامُ[1] على مسائله مُشْبَعًا، فأَغنى ذلك عن إعادته هنا.

وقد يتصل بـ(كي) فعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ مرفوع، فيُعلم أنَّ أصلها كيفَ، وحُذفت الفاء في الضرورة، أنشدَ الفَرّاء[2]:

مِنْ طالِبَينِ لِبُعْرانٍ لنا شَرَدَتْ كي ما يُحِسّانِ مِنْ بُعْرانِنا أَثَرَا

وأنشدَ غيره[3]:

كي تَجنَحُونَ إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ، ولَظَى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ

يريد: كيف؟

---

(١) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ١٣/ب وما بعدها من الأصل.

(٢) البيت لابن أحمر. ديوانه ص ٧١ واللسان (بغى). وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٣: ٢٧٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١١٥، ٢: ١٦٤، والمسائل البغداديات ص ٣٤٩ وآخره فيه: خبرا، وشرح التسهيل ٤: ١٩ والخزانة ٧: ١٠٢ - ١٠٨ [الشاهد ٥١٥].

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٣٤ وشرح التسهيل ٤: ١٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٤٨ - ١٥٢ [٣٠٠]. تجنحون: تميلون. وثأرتُ القتيل: طلبت دمه وقتلت قاتله.

ص: ويُنصَبُ غالبًا بـ(إذَنْ) مُصَدَّرةً إن وَلِيها، أو وَلِيَ قَسَمًا وَلِيَها، ولم يكن حالًا، وليستْ أنْ مُضمَرةً بعدها، خلافًا للخليل. وأجازَ بعضُهم فصلَ منصوبِها بظرفٍ اختيارًا، وقد يَرِدُ ذلك مع غيرها اضطرارًا. ومعناها الجزاءُ والجواب. ورُبَّما نُصِبَ بها بعدَ عطفٍ أو ذي خبَر.

ش: اختلفَ النحويون في حقيقة إذَنْ:

فذهبَ الجمهور إلى أنها حرفٌ بسيط.

وذهب بعضُ الكوفيين[١] إلى أنها اسمٌ بسيط ظرف، وهو (إذا) لَحِقَها التنوين، ونُقلتْ إلى الجزائيّة، فبقي فيها معنى الرَّبْط والسَّبَب، وذلك نحو (على) الحرفيّةِ والفِعليّة إذ بقيَ فيها معنى العُلُوّ، وأصلُها أن تقول: إذا جِئتَني أَكرَمتُك، فحُذف ما تضاف إليه إذا، وعُوِّضَ منه التنوين كما عَوَّضوا في حينَئذٍ، وحُذفت الألف للساكنين. واستُدِلَّ على أنها نونُ تنوين أنها يُوقَفُ عليها بالألف في الوقف، /وذلك بخلافِ أنْ ولَنْ. **[٧: ١٦/ب]**

وهذا المذهب فاسد لأنَّ الاسم إذا كان عاملًا النصبَ لم يَعمل إلا إن كان بمعنى الفعل؛ و(إذَنْ) ليس فيها معنى الفعل. وأيضًا فإنه لا يوجدُ اسمٌ يَعملُ النصبَ في الفعل.

وذهبَ الخليلُ فيما حكى عنه غيرُ س[٢] إلى أنها حرفٌ مركَّبٌ من (إذْ) و(أَنْ)[٣]، وغلبَ عليها حُكم الحرفيّة، ونُقلتْ حركةُ الهمزة إلى الذال، وحُذفتْ، والتُزِمَ

---

(١) قال اللورقي: «وقال بعض الكوفيين: هي اسم منوَّن» المباحث الكاملية ١: ١٥٨.

(٢) الذي في الكتاب ٣: ١٦ أنَّ بعضهم ذكر لسيبويه أنَّ الخليل قال: «أنْ مضمَرة بعد إذنْ». ويأتي في ق ١٨/ب من الأصل أنَّ أبا عبيدة هو الذي حكى عنه إضمار أنْ بعدها.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٦٣ وشرح الجمل لابن بابشاذ ١: ٤٠٣، ٤٠٤ وشرح المقدمة المحسبة ص ٢٣٢. والمذهب بلا نسبة في الغرة ١: ق ٦٨/أ.

هذا النقل[1]، فكأنَّ المعنى إذا قال القائل: أَزورُك، فقلتَ: إذْ أَنْ أزورَك، قلتَ: حينئذٍ زيارتي واقعة، ولا يُتَكَلَّمُ بهذا.

وذهبَ الأستاذ أبو عليٍّ عمرُ بنُ عبدِ المجيدِ الأَزْديُّ الرُّنْديُّ - وهو من تلاميذ الأستاذ أبي القاسم السُّهَيليِّ، وله شرحٌ على جُمل الزَّجّاجيِّ، وهو مِن مُقرئي كتاب س - إلى أنها مركَّبة مِن (إذا) و(أَنْ) لأنها تُعطي ما تُعطي كلُّ واحدة منهما، فتُعطي الربطَ كـ(إذا) والنصب بـ(أَنْ)، ثم حُذفتْ همزةُ (أنْ)، ثم أَلِفُ (إذا) لالتقاء الساكنين.

والصحيح أنها غير مركَّبة لوجوه:

أحدُها: أنه يَبطُل عملُها بخلاف أنْ.

الثاني: وقوعُ الاسم بعدها، نحو: إني إذن قائم، و(أَنْ) لا تكون إلا بالفعل.

الثالثُ: أنَّ فِعلَ الحال يَليها، نحو أن يقول القائل: أُحِبُّك، فتقول: إذن أَظُنُّك صادقًا، و(أنْ) إذا وَلِيَها المضارعُ تَخَلَّصَ للاستقبال.

الرابعُ: ولايةُ اللام لها نحو قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ﴾[2]، ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهِۭ﴾[3]، ولا يكون ذلك في أَنْ.

الخامسُ: تقدُّمُ ما هو مِن جوابها عليها نحو: ما أَزُورُك إذنْ. لا يقال إنها بالتركيب حدثَ فيها معنًى لا يكون في التفصيل للجواب الذي تقدَّم ذكرُه[4] عند ذِكرنا مذهبَ الخليل في لَنْ أنها مركَّبة مِن (لا) و(أَنْ).

---

(١) النقل: ليس في ك. ل، ش: الفعل. صوابه في الارتشاف ٤: ١٦٥٩ وتمهيد القواعد ٨: ٤١٦٢.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٧٥.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٩١.

(٤) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٩/ب - ١٠/أ من الأصل.

وقولُه **ويُنصَبُ غالبًا بإذَنْ** أي: يُنصَب المضارِع غالبًا. واحتَرز بقوله **غالبًا** مما رواه عيسى بن عمر[1] مِن أنَّ بعض العرب مع استيفاء شروطِ النصبِ عند غيرهم فيها يُلغيها ولا يُعمِلها. وتَلَقَّى البصريون[1] حكايةَ عيسى هذه اللغة بالقبول.

وأمّا الكوفيون فاختلفوا، فأجاز ذلك أحمد بن يحيى، ولم يُجز ذلك أحدٌ من الكوفيين لا الكسائيُّ ولا الفراء ولا غيرهما إلا أحمد بن يحيى كما ذكرنا، وروايةُ الثقة مقبولة، ومَن حَفظ حُجّة على مَن لم يَحفظ إلا أنها لغةٌ نادرة جدًّا، ولذلك أَنكَرها الكسائيُّ والفراء على اتِّساع حفظهما وأخذِهما بالشاذّ والقليل.

وإنما أُلغيتْ لِضَعفها؛ ألا ترى أنه يجوز بعدها الابتداءُ والخبر، فتقول: إذن أنا فاعلٌ، فارتفعَ الفعل لأنه موضع الاسم، فحُكم لها بحكم الإلغاء في المكان الذي لها فيه العمل كما فُعل ذلك بـ(أَنْ) في بعض المواضع لِشَبَهِها بـ(ما) المصدريّة.

وزعمَ أبو بكر بن طاهر أنَّ ما رواه عيسى بالرفع فإنما جاز ذلك فيه لأنه فعل /حال لا مستقبَل، ولم يكن ليلتبس مثل هذا على س فيَزعم أنَّ ذلك لغة. [٧: ١٧/أ]

وقولُه **مُصَدَّرةً** احترازٌ مِن أن تكون متأخرةً أو متوسطة، فإن كانت متأخِّرةً لم تَعمل سواء أتأخرتْ عن حال أو مستقبل. والسببُ في إلغائها أنها لم يُؤتَ بها مَبنِيًّا عليها الكلام، بل أُتِيَ بها بعد أن استأنفتَ الكلام كما تأتي بـ(أُرى) عَقيبَ الجملة، فتقول: أكرمتك إذن، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ أُرى. وأيضًا فلو أَعمَلتَها وهي متأخرةٌ لم يَجُز لأنَّ الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه، ولا أَعلم خلافًا في إلغائها وهي متأخِّرة.

وإن كانت متوسطةً فإمّا أن يَفتقر ما بعدَها إلى ما قبلَها أو لا، فإن افتَقرَ فإمّا أن يكون افتقارَ الشرط لجزائه، أو افتقارَ القَسَم لجوابه، أو افتقارَ الخبر للمُخبَر عنه:

---

(١) الكتاب ٣: ١٦.

فإن كان الأول لم تَعمل، بل يَنجزم ذلك الفعل جوابًا، نحو: إنْ تَزُرْني إذنْ أُكرمْك.

وإن كان الثاني لم تَعمل أيضًا، تقول: واللهِ إذنْ لَأُكْرِمَنَّك، قال الشاعر[1]:

لَئنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَني منها إذنْ لا أُقيلُها

فـ(لا أُقيلُها) جوابُ القسم المحذوف الذي دلَّتْ عليه اللامُ الموطِّئة في لَئنْ.

وإن كان الثالث فسيأتي حكمه عند قول المصنف[2]: **ورُبَّما نُصِبَ بها بعد عَطفٍ أو ذي خبر**.

وإن لم يَفتَقر ما بعدها إلى ما قبلَها ـ وذلك بأن يتقدَّمها حرفُ عطف ـ فما بعدَها إمّا أن يكون معطوفًا على ما له محل من الإعراب أو على ما لا محلَّ له من الإعراب:

فإن كان الأول فالإلغاء نحو قولك: إنْ تزرْني أَزُرْك وإذن أُحْسِنْ إليك، بجزمِ أُحسنْ. ولا يجوز غيرُ ذلك إذا قدَّرتَ أنها مع ما بعدها عطفٌ على جواب الشرط. وكذلك: زيدٌ يقومُ وإذنْ يُكرمُك، إن عطفتَ على الخبر أَلغيتَ إذ يصير مثل: زيدٌ إذنْ يكرمُك؛ لأنَّ المعطوف على الخبر خبر.

وإن كان الثاني بأن تكون قد عطفت على الجملة المتقدمة من الشرط والجزاء ومن المبتدأ والخبر جاز إذ ذاك الإلغاء رعيًا لحرف العطف؛ والإعمالُ لأنَّ المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف.

وقال بعض أصحابنا: إن عطفتَ على الجملة المتقدمة أَعمَلتَ، وصار لها حُكمُها إذا ابْتُدِئَتْ بتقدُّم كلام. وهذا مخالفٌ لِما قدَّمناه من جواز الإلغاء والإعمال فيها إذا قَدَّرتَها قد عطفتْ على ما لا محلَّ له من الإعراب.

---

(١) تقدم البيت في ١١: ٤٠٢.

(٢) يأتي ذكره في ق ٢١/ب من الأصل.

وإنما جعلنا هذه غيرَ مفتقرة إلى ما قبلها وإن كانت في أحد التقديرَين - وهو العطف على ما له محلٌّ من الإعراب - كالمفتقرة لأنه لا ضرورةَ إلى ذكر المعطوف، بخلاف جواب الشرط والقَسَم، فإنه لا بُدَّ منه.

وفي (الإفصاح): «واعلمْ أنَّ قول النحويين في هذا [إنه][1] إلغاء تَجَوُّزٌ لأنَّ الإلغاء في الحقيقة تركُ العمل /مع التسليط؛ ولذلك جاز العمل في كلِّ ما يُلغى حقيقةً لِتَسَلُّطِه في المعنى والحكم نحو: زيدًا قائمًا ظننتُ، فأمّا إنَّ زيدًا إذنْ يُكرِمُك فـ(يُكرِمُك) خبر إنَّ، وما دخلتْ عليه إذنْ محذوفٌ كجواب إنْ في قولك: زيدٌ إنْ قمتَ يقومُ؛ لأنَّ ما يَطلب جوابًا لا بُدَّ له منه لفظًا أو تقديرًا؛ فكيف يَصِحُّ أن تقول أُلغِي عنه وهو لم يَدخل عليه ولا تَوَجَّهَ حُكمُه عليه؟ لكن تجوَّز النحويون في ذلك فسمَّوه إلغاءً من حيث دخلَ على فعلٍ قد يَعمل فيه في موضعٍ ما على وجهٍ ما، فلم يَعمل فيه. [٧: ١٧/ب]

ومما يدلُّ على هذا أنك إذا قلتَ أنا أُكرِمُك إذنْ كيفَ يَصِحُّ تَسَلُّطُ إذنْ على ما قبلها؛ وإنما حذفوا جوابها لدلالة ما تقدَّم عليه كما تقول: أنا أُكرِمُك إنْ تَقُمْ، وأنا مُكرِمٌ لك لو وافَقْتَني، وإني أَكرَمتُه لَمّا جاءني، فـ(إذنْ) هنا كسائر أدوات الجزاء لأنها جزاء، ولذلك جاز فيها: إذنْ - واللهِ - أكرمَك، بالنصب، وليس مِن نَواصبِ الفعل ما يُفصَلِ بينه وبين معموله بالقَسَم سواها. وجازَ في إذنْ مِن حيث هي طالبةُ جواب، وشأنُ طالِبَي الجواب إذا اجتَمعا أن يُعامَل الأول، ويُستَغنَى بجوابه عن جواب الثاني، فقلت: إذنْ - واللهِ - أُكرِمَك، كما قلتَ: إنْ تقمْ واللهِ أُكرِمْك، فإنْ عَكَستَ قلتَ: واللهِ إذنْ لَأُكرِمَنَّك، فـ(إذنْ) ليست مُلغاة، وإنما حُذف جوابُها كما حُذف جواب القَسَم في العكس المتقدم».

وقولُه **إنْ وَلِيَها** مثالُ ذلك: إذنْ أُكرِمَك.

---

(١) إنه: من تمهيد القواعد ٨: ٤١٦٥ ضمن نص الإفصاح. ل، ش: الإلغاء.

وقولُه **أو وَلِيَ قَسَمًا وَلِيَها** مثالُه: إذنْ واللهِ أُكرِمَك. واحترَزَ بقوله **إنْ وَلِيَها** مِن أَلَّا يَلِيَها، مثالُ ذلك: إذنْ زيدٌ يُكرمُك، فهنا قد تَصَدَّرَتْ وأُلغِيتْ لأنَّ الابتداء بعدها بمنزلة التعليق في ظَننتُ؛ لأنه قد عُلم أنها لا يُفصَل بينها وبين معمولها، فالقصدُ إلى الابتداء بعدها قصدٌ للكَفِّ والتعليق؛ إذ لو عَملتْ لَبَقيَ المبتدأ بلا خبر.

ولا يجوز أن يُفصَل بينهما فيَبقى عملُها إلا بالقَسَم و(لا) النافيةِ خاصّة؛ لأنَّ القَسَم تأكيدٌ لِرَبطِ إذنْ، قال الشاعر(١):

إذنْ - واللهِ - نَرْمِيَهُمْ بِحَربٍ ... تُشيبُ الطِّفلَ مِن قَبلِ الْمَشيبِ

ولأنَّ (لا) لم يُعتَدّ بها فاصلةً في أنْ فكذلك لا يُعتَدّ بها فاصلة في إذنْ.

وزعمَ أبو الحسن طاهرُ بن بابَشاذ أنه يجوزُ الفصل بينهما بالنداء والدعاء، نحو: إذنْ - يا زيدُ - أُحْسِنَ إليك، وإذنْ - يَغفرُ الله لك - يُدخِلَك الجنة. ولا ينبغي أن يُقْدَمَ على ذلك إلا بسماعٍ من العرب.

ولو فَصَلتَ بمعمولِ الفعل بينها وبين الفعل لم يَصِحّ، ولَرَجَعتَ إلى الابتداء إن كان مما يَصِحُّ فيه الابتداء، هذا مذهب البصريين.

وذهبَ الكسائيُّ وهشامٌ إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل، فيكون إذ ذاك في الفعل وجهان: النصب والرفع، والاختيارُ عند الكسائي النصب، والاختيارُ عند هشام الرفع، نحو: إذنْ فيك أَرغبُ، وأَرغَبَ، /ونحو: إذنْ صاحبَك أُكرمُ، وأُكرمَ. [٧: ١٨/أ]

فلو قَدَّمتَ معمولَ الفعل على إذنْ نحو: زيدًا إذنْ أُكرم، فذهبَ الفراءُ إلى أنه يَبطَل عملُها، قال الفراء: إذا سَبق إذن المفعولُ أو ما جَرى مَجراه بَطَلت، فيقال: صاحبَك إذنْ أُكرِمُ.

وأجازَ الكسائيُّ إذ ذاك في الفعلِ الرفعَ والنصب.

---

(١) في المقاصد النحوية ٤: ١٨٩١ [١٠٩٠] أنه نسب لحسان بن ثابت، وهو بيت مفرد في ديوانه ١: ٤٤٦. وهو بلا نسبة في شرح أبيات المغني ٨: ١٠٨ [٩٣٤].

ولا نَصَّ أَحفَظه عن البصريين في ذلك، بل يَحتمل قولهم إنه يُشتَرَط في عملها أن تكون مُصَدَّرةً ألّا تَعمل والحالةُ هذه لأنها لم تَتَصَدَّر إذ قد تقدَّم عليها معمول الفعل؛ ويحتمل أيضًا أن يقال إنها تَعمل لأنها وإن لم تَتَصَدَّر لفظًا فهي مُصَدَّرة في النِّيَّة لأنَّ النِّيَّة بالمفعول التأخير.

ولقائلٍ أن يقول: لا يجوزُ تقديمُ معمولِ الفعل بعد إذنْ لأنها إن كانت مركَّبة من (إذْ) و(أَنْ) أو من (إذا) و(أَنْ) فلا يَجوز تقديمُ المعمول كما لا يجوز في أنْ؛ وإن كانت بسيطةً وأصلُها (إذا) الظرفيّةُ ونُوِّنتْ فلا يجوز أيضًا لأنَّ ما كان في حَيِّزِ (إذا) لا يجوز تقديمه عليها؛ وإن كانت حرفًا محضًا فلا يجوز أيضًا لأنَّ ما فيه من الجزاء يَمنع أن يتقدَّم معمولُ ما بعدَها عليها. ولَمّا كان مِن مذاهب الكوفيين جوازُ تقديمِ معمولِ فعلِ الشرط على أداةِ الشرط أجازوا ذلك في إذنْ كما أجازوا ذلك في إنْ نحو: زيدًا إنْ تَضربْ أَضربْه.

وقولُه **ولم يكن حالًا** لأنه إن كان حالًا لم تَنصبه لأنَّ الناصب يُخَلِّص المضارعَ إلى الاستقبال؛ والفرض أنَّ هذا حال، فلا تَعمل فيه إذنْ.

وقد رأيتُ في كلام ابن المصنف ما يقتضي جواز التقديم وإبطال العمل في ذلك؛ لأنه ذَكر[1] أنها إذا توسَّطتْ بين شرطٍ وجَزائه، أو مُخْبَرٍ عنه وخبرِه، أو منصوبٍ وناصِبِه، أُلْغِيَتْ، ومَثَّلَه بقوله: زيدًا إذنْ أضربُ. لكنَّا لا نَعْتَدُّ كلام المصنف وابنه مذهبًا للبصريين إلا إن كانا يَنُصّانِ على ذلك.

وقولُه **وليستْ أنْ مُضْمَرةً بعدَها خِلافًا للخليل** أكثرُ النحويين على أنها حيث تَنصِبُ تَنصبُ بنفسها. أمّا مَن قال بأنها مركبة مِن إذْ وأنْ أو مِن إذا وأنْ فظاهر، وأمّا مَن لم يقل بالتركيب فلأنها نَقَلَتِ المضارع إلى الاستقبال والسبب، فكان لها نَقْلانِ على رأي الرُّمّانيّ[2].

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٢١.

(٢) تقدم رأيه في هذا الجزء ٧: ق ١١/ب من الأصل.

وذهب أبو إسحاقَ الزَّجّاجُ[1] وأبو عليٍّ الفارسيُّ[2] إلى أنها لا تَنصب بنفسها، وهو الذي ذكَره المصنفُ عن الخليل. واستَدَلُّوا على أنها لا تَنصب بنفسها بدليلَين:

أحدُهما: أنها لو نَصَبَتْ بنفسها لم تكن مُلْغاةً لِتَوَفُّرِ العمل مِن غير كفٍّ ك(إنما)، ولأنها أُلغيتْ في موضع الحال دون الاستقبال لأنَّ (أَنْ) لا تدخل فيه.

والثاني: أنها لا تَختَصُّ، بل تَدخل على الجمل الابتدائية، فتقول: إذنْ عبدُ الله يأتيك، فتليها الأسماءُ مَبنيّةً على غير الفعل.

[٧: ١٨/ب] وقد رُدَّ مذهبُ مَن زعمَ أنَّ أصلَها /إذْ أنْ بأنه يلزم أن تكون إذْ أُضيفت إلى المفرد لأنَّ (أَنْ) وصلتَها في تقدير المفرد؛ ولا تضاف إذْ إلا إلى الجمل المستقلّة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر[3]، وامتناع أن تقع صفةً أو حالًا أو خبرًا، و(إذْ) يجوز ذلك فيها كما يجوز في سائر الظروف، وبأنها قد أُلغِيتْ ودَخلتْ على فعلِ الحال وعلى الابتداء والخبر، ولا يجوز شيء من ذلك في أنْ.

وظاهرُ كلام المصنف يدلُّ على أنَّ أنْ تُضمَر بعد إذنْ بتمامها، ولا يقتضي التركيبَ مِن إذْ وأنْ ولا مِن إذا وأنْ. ورَدَّ س[4] على الخليل بأنَّ أَنْ لا تُضمَر إلا بعد حرفِ عطف أو حرفِ جر، وإذنْ ليست واحدة منهما، فلا يَصِحُّ إضمارُ أنْ بعدها.

وروى أبو عبيدة[5] عن الخليل أنه لا يَنتصب شيء من الأفعال إلا ب(أَنْ) ظاهرةً أو مُضمَرةً في حتى ولنْ وإذنْ وغير ذلك. وللخليل في إذن ثلاثة أقوال: أحدها

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٦٣ - ٦٤ وقد نصَّ على أنَّ أنْ مقدَّرة بعد إذنْ.

(٢) كذا! وقد ردَّ ما ذهب إليه الزجاج من أنَّ أنْ مقدَّرة بعد إذنْ. الإغفال ٢: ١٥٩ - ١٧٢.

(٣) والمبتدأ والخبر: ليس في ك.

(٤) الكتاب ٣: ١٦.

(٥) السيرافي ١: ٨٤. ونصَّ سيبويه على أنَّ بعضهم ذكر له ذلك. الكتاب ٣: ١٦.

ما حكى عنه أبو عبيدة من أنّ أنْ مضمرة بعدها. والثاني ما سَمع منه س[1] أنها الناصبة بنفسها. والثالث[2] أنَّ أصلها إذْ أنْ، فاجتَمَعتِ العربُ على تسهيلها.

وقولُه **وأَجازَ بعضُهم فَصْلَ مَنصوبِها بظرفٍ اختيارًا** ذهبَ إلى إجازةِ ذلك الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور[3]، ووافَقَه شيخُنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[4]. قال ابن عصفور: وقد يجوز الفصلُ بين إذنْ ومعمولها بالظرف كما فُصِل بينهما بالقَسَم، فتقول: إذنْ غَدًا أُكرِمَك، تريد: إذنْ أُكرِمَك غدًا، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب، لا يجوز أن تقول: لن يومَ الجمعةِ أَخرجَ، تريد: لن أخرجَ يومَ الجمعة.

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز لأنه لم يُسمع، ولا ينبغي أن يُقاسَ الظرفُ على القَسَم لأنَّ القَسَم هو تأكيدٌ لمضمون الجملة؛ بخلاف الظَّرف لأنَّ فيه تَقييدًا للعامل لا تأكيدًا له، وإذا كان الفاصل يُفيد التأكيد فكأنَّه لا فاصل؛ ألا ترى أنهم فَصَلوا بالقَسَم بين الجارِّ والمجرور في النثر نحو: اشتريتُه بِوَاللهِ ألفِ درهمٍ[5]، وبين المضاف والمضاف إليه نحو قولهم: هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ، حكاه الكسائي[6] عن العرب، ولم يَفصلوا بالظرف أو الجارِّ والمجرور بين المضاف والمضاف إليه، ولا بين حرف الجرِّ والمجرور إلا في ضرورة الشعر.

وقولُه **وقد يَرِدُ ذلك مع غيرها اضطرارًا** قد تقدَّمَ الكلام[7] على ذلك في آخِرِ الكلام على أنْ لِثُبوت هذا هناك في بعض النُّسَخ التي عليها خَطُّ المصنف، وأنشدْنا شاهدًا على ذلك ما أنشده النحويون مِن قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣: ١٢ - ١٦.

(٢) تقدم هذا قريبًا في ق ١٦/ب من الأصل.

(٣) المقرب ١: ٢٦٢، والنص الآتي ليس فيه.

(٤) شرح الجزولية له ١: ٣٣٢ [رسالة].

(٥) حكاه ابن كيسان عن الكسائي. شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧١، وانظر ١١: ٣٢٧.

(٦) شرح التسهيل ٤: ٢٠، وتقدم هذا المثال في ١١: ٣٢٧.

(٧) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٦/أ من الأصل.

لن - ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتِلًا -   أَدَعَ القِتالَ وأَشْهَدَ الهيجاءَ

وقولُه **ومعناها الجزاءُ والجواب** هذا الذي ذكره هو مذهب س[(١)]، وهو أن معناها الجواب والجزاء. فأمّا الفارسيُّ[(٢)] ففَهِمَ مِن ذلك أنها تارةً تكون للجواب فقط، [٧: ١٩/أ] /وتارة تكون للجواب والجزاء، فمعناها اللازمُ لها هو الجواب، وأمّا الجزاء فتارةً يوجد معها، وتارةً لا يوجد، فمثالُ ما تَجَرَّدَتْ فيه عن الجزاء وكانت جوابًا محضًا قولُ القائل: أُحبُّك، فتقول: إذنْ أَظُنّك صادقًا، فهذا لا يُتَصَوَّرُ فيه هنا الجزاء إذْ لا يتقدَّر: إذا أَحببتَني أَظُنُّك صادقًا. وأمّا ما كانت فيه للجزاء مع الجواب فذلك هو الكثير فيها نحو قوله: أَزورُك، فتقول: إذنْ أُحسنَ إليك، فكأنَّ المعنى: إذا زُرتَني أحسنتُ إليك. فحمل الفارسيُّ قول س على ما ذكرناه. ونظيرُ ذلك ما قال س[(٣)] في نَعَمْ إنها عِدَةٌ وتصديق، وإنما ذلك باعتبارِ حالَين، فتكون عِدَةً في المستقبل وتصديقًا في الماضي.

وأمّا الأستاذ أبو عليّ[(٤)] ففهم من ذلك أنها تتقدر بالجواب والجزاء، وأنك إذا قلتَ للمخاطب أَزورُك، فقال لك: إذن أُكرِمَك، فمعنى كلامه: إنْ تَزُرْني أُكرِمْك. وتكلَّف ذلك فيها في كل موضع، ولا يُتَصَوَّرُ التقدير بالشرط والجزاء في نحو: إذنْ أَظُنُّك صادقًا، ولا يجوز أن تقول إذنْ قام زيدٌ ابتداءً من غير أن تجيب بذلك أحدًا، فأمّا قولُه تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[(٥)] فينبغي أن يُحمل على أنه أجابَ بذلك قولَه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[(٦)]، يريد: من

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣٤.

(٢) الإغفال ٢: ١٦٧ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٢٨ [رسالة] ورصف المباني ص ١٥١.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٤.

(٤) التوطئة ص ١٤٥ وشرح المقدمة الجزولية له ٢: ٤٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠.

(٥) سورة الشعراء: الآية ٢٠.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٩.

الكافرين لِأَنْعُمِنا، فقال: لم أَفعلْ ذلك كُفرًا لِنعمتِك كما زَعمتَ، بل فعلتُها وأنا جاهلٌ بأنَّ الوَكْزةَ تَقضي عليه. ويؤيد ذلك قراءةُ مَن قرأ: ﴿وأنا مِنَ الجاهِلِينَ﴾[1].

وأمّا الأستاذ أبو علي[2] فتكلَّفَ تخريج الآية على الشرط والجزاء ، كأنه قال: إن كنتُ فعلتُ ذلك كافرًا بأَنْعُمِك كما زَعمتَ فأنا ضالٌّ، ولم يُثبت بذلك لنفسه كُفرًا ولا ضلالًا لأنه لم يَفعل ذلك وهو كافرٌ كما زَعم فيَلزَمَ أن يكون من الضالّين؛ بل فَعَلَها - أَعني الوَكْزةَ - ولم يَقصد بها قَتْلَه. ولم يَحمل[3] الكافرين على كُفران النعمة، ولا الضلالَ على الجهل، قال: لأنَّ الضلالَ والكُفر لا يُستَعمَلانِ بذلك المعنى إلا مُقَيَّدَينِ، فيقال: كافِرٌ بالنعمة، وضالٌّ عن الشيء، وأمّا قول الشاعر[4]:

ارْدُدْ حِمارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوضتِنا إذَنْ يُرَدَّ وقَيدُ العَيرِ مَكْرُوبُ

فهذا عند النحويين جوابٌ لِكَلامٍ مُقَدَّر، كأنه قَدَّرَ أنَّ المأمور بالردِّ قال: لا أَرُدُّه، فأجابه بذلك، وحَذف لفهم المعنى.

وظاهر كلام ابن المصنف أنَّ معنى إذن الجواب والجزاء معًا، قال في شرحه كلام أبيه في هذا الموضع[5]: «لا تَصحب - يعني إذنْ - إلا جملةً هي جوابُ شرطٍ مذكورٍ كقولهم: إنْ تأتني إذنْ آتِك، أو مقدَّرٍ بإنْ إلا ما فيه اللام، قال الفراء[6]: (إذا رأيتَ بعد إذن اللام فقَبْلَها لو مقدَّرة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ /إِذًا [٧: ١٩/ب]

---

(١) نسبت لعبد الله - يعني ابن مسعود - في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧٩، وله ولابن عباس في مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠ - ١٧١ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣) يعني الشلوبين.

(٤) عبد الله بن عَنَمة الضَّبِّيّ. الكتاب ٣: ١٤ والمفضليات ص ٣٨٣ [١١٥] والخزانة ٨: ٤٦٢ - ٤٧٣ [٦٥٠]. مكروب: شديد الفتل.

(٥) شرح التسهيل ٤: ١٩ - ٢٠.

(٦) معاني القرآن ١: ٢٧٤، ٢: ٢٤١ بتصرف.

لَّذَهَبَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾[2]، وقوله: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾[3]، التقدير: لو كان معه آلهةٌ لَذَهَبَ، ولو فَعلتَ لاتَّخذوك خَليلًا، ولو رَكَنْتَ لَأَذَقناك).
ولا تَلزَم صدرَ الجواب، بل تأتي وسطًا وآخرًا، نحو: أنا إذنْ أفعلُ، وأنا أَفعَلُ إذنْ».

قال بعضُ أصحابنا ما مُلَخَّصُه: إذنْ وإن دلَّت على أنَّ ما بعدَها مُتَسَبَّبٌ[4] عمَّا قبلَها على وجهين:

أحدهما: أن تدلَّ على إنشاء الارتباط والشرط بحيث لا يُفهَم الارتباط من غيرها في ثاني حال؛ فإذا قيل: أَزورُك، فقلتَ: إذنْ أَزورَك، فإنما تريد أن تجعل الآنَ فِعلَه شرطًا لفِعْلك. وإنشاءُ السببية في ثاني حالٍ مِن ضرورته أنها تكون في الجواب، وبالفِعليّة، وفي زمان مستقبل، وليس بمنزلة قولك: إنْ زُرْتَني أَزُرْك؛ لأنك فَهمتَ السبب من الأول، وبَنَيتَ عليه كلامك. وفي هذا الموضع تكون عاملةً، بخلاف الحال، ولها شرطان: أحدهما أن تكون في أوَّل الجملة. والثاني أن تَلِيَ الفعل، إلا إنْ فُصل باليمين أولًا فلا يُعدّ ذلك فصلًا.

والوجه الثاني: أن تكون مؤكِّدةً لجوابٍ ارتبطَ بمتقدِّم أو منبِّهةً على مُسَبَّب حصل في الحالين. وهي في الحالين غير عاملة لأنَّ المؤكدات لا يُعتَمَد عليها، والعامل يُعتَمَد عليه، فصارت في تأكيد الارتباط بمنزلة (إنْ) بعد (ما)، و(أَنْ) بعد (كي)، نحو: إنْ أَتَيتَني إذنْ آتِك، وواللهِ إذنْ أَفعل؛ ألا ترى أنك لو أَسقَطتَ إذنْ من الكلام لَفُهِمَ الارتباطُ والشَّرط من الأول.

وكذلك: إذنْ أَظُنُّك صادقًا، لِمَن حدَّثك، أي: وقعَ الصدقُ وحصلَ لأجل حديثك، ولا تُريد مجرد الإخبار بأنه صادق ولا إنشاءً له بحصوله، بل إعلامًا بأنه

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ٩١.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٧٣.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٧٥.
(٤) ك، ل: متسببًا. ش: على ما بعدها متسبَّبًا.

حاصلٌ لأجل ذلك، فضَعُفَ عن الإنشاء، وصارت كالمبين لِما تَحصَّل، فأَشبَه التأكيد، فلم تَعمل.

وإذا كانت في هذا النوع غير مُعتَمَد عليها فهي تدخل على الجملة الصريحة؛ فتقول: إنْ يَقمْ زيدٌ إذنْ عمرٌو قائمٌ. قال: وقد يقال: لا يكون لأنها كيف كانت فأصلُها أن تكون للشرط، والشرطُ لا يدخل على الجملة الاسمية وإن ضَعُفَ إلا أن يكون خبرها فعلًا. أو يقال: إذا أُلغيتْ جاز دخولها على ما لم تَدخل عليه حالة الإعمال كما في أنْ، فتَدخل على الاسم كما دخلتْ أنْ على الفعل، وهو الظاهر.

وقولُه **ورُبَّما نُصِبَ بها بعد عطفٍ** إنما قال **ورُبَّما** لأنَّ إعمالها بعد حرف العطف قليلٌ، والأكثرُ في لسان العرب إلغاؤها، قال تعالى: ﴿**فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾[2]. وقرأ بعضُ القُرّاء ﴿فإذَنْ لا يُؤْتُوا الناسَ﴾[3]، ﴿وإذَنْ لا يَلْبَثُوا خِلافَكَ﴾[4] بحذف النون على الإعمال. فمَنْ أَلغاها راعَى تَقَدُّمَ حرف العطف، ومَن أَعمَلَها راعَى كونَ ما بعدَ حرفِ العطف جملةً مُستأنَفة.

وقد يُتَصَوَّر في بعض الأفعال الداخلةِ عليها إذنْ أن يُنصَب ويُرفَع /ويُجزَم، [٧: ٢٠/أ] وذلك نحو: إنْ تأتِني أُكرِمْك وإذنْ أُحْسِن إليك، يَحتمل أن يكون إنشاءً، فيجوز النصب والرفع لأجل الواو، ويحتمل التأكيد فيُجزَم، ويَحتمل الحال فيُرفَع، فصار للرفع

---

(١) سورة النساء: الآية ٥٣.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٧٦.

(٣) هي قراءة ابن عباس وابن مسعود. معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٣ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٨٤ - ٨٥ والمحرر الوجيز ٢: ٦٧ والبحر المحيط ٩: ٤٣٥ - ٤٣٦.

(٤) الكتاب ٣: ١٣. وقد نسبت في مختصر في شواذ القرآن ص ٧٧ والكشاف ٢: ٤٦٢ لأبيّ. وفي المحرر الوجيز ٣: ٤٧٦ أنها في مصحف عبد الله بحذف النون. وانظر البحر المحيط ١٧: ٥١٦. وقرأ بعض القراء ﴿فإذن لا يُؤْتوا الناس﴾ ﴿وإذن لا يلبثوا خلافك﴾: ليس في ك.

اعتباران: أحدهما لكون الفعل حالًا، والثاني لكونه تقدَّمَه حرف العطف وإن كان إنشاءً.

وقولُه **أو ذي خبر** أي: يَقِلُّ أن يُنصَب بها بعد اسمٍ ذي خبر، مثالُ ذلك: زيدٌ إذنْ يُكرمَك. وهذه المسألة هي التي سبقَ الكلام(١) بالوعد عليها حين تكلَّمْنا على كون إذنْ تتوسط.

وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهبًا للبصريين، بل مذهبُهم(٢) أنه يتحتَّم الإلغاء كما تَحَتَّمَ إذا توسَّطتْ بين الشرط وجزائه والقَسَمِ وجوابه.

وللكوفيين في إذنْ إذا وقعت قبل ذي خبر تفصيل: فإذا وقعت بعد مبتدأ نحو: زيدٌ إذنْ يكرمك ،فأجازَ هشامٌ الرفع والنصب(٣). وإذا وقعتْ بعد اسمِ إنَّ نحو: إنَّ عبدَ الله إذنْ يَزورك، فأجاز الكسائيُّ والفراء(٤) إبطالَها وإعمالها. وإذا وقعتْ بعد اسمِ أنَّ فإنْ كان الفاتح الظنَّ أو ما يُشبِهه نحو: ظننتُ أنَّ عبدَ الله إذنْ يزورك، فيجوز عند الفراء الإبطالُ والإعمال، وإن كان غيرَ الظنِّ نحو: يُعجِبُني أنَّ عبدَ اللهِ إذنْ يَزورك، لم يَجُز في يَزورك عند الفراء إلا الرفعُ، ولا يَمتنع إعمالُها فيه على قياس قولِ الكسائيِّ. وإذا وقعتْ بعدَ اسمِ كان نحو: كان عبدُ الله إذنْ يُكرمك، فمذهبُ الفراء أنه يَبطُل عملُها، ولا يجوز النصبُ عنده إلا في ضرورة الشعر، وقال الكسائيُّ: الرفعُ والنصب في ذلك صواب. وإذا وقعتْ بعد المفعول الثاني لِظَننتُ نحو: ظننتُ زيدًا إذنْ يُكرمك، فقال الفراء: يَبطُل عملُها. وقياسُ قول الكسائيِّ الإبطالُ والإعمال. ومَوردُ السماع في النصب قبلَ خبرِ إنَّ، قال الشاعر(٥):

---

(١) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٧/أ من الأصل.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٥٨٨ [رسالة].

(٣) والفراء يوجب إبطالها. معاني القرآن ١: ٢٧٣.

(٤) معاني القرآن ١: ٢٧٣، ٢: ٣٣٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٤، ٢: ٣٣٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٨٦ والإنصاف ١: ١٧٧ والخزانة ٨: ٤٥٦ - ٤٦٢ [٦٤٩]. الشطير: الغريب.

لا تَتْرُكَنِّي فيهمُ شَطِيرا إنِّي إذنْ أَهْلِكَ أو أطيرا

فبنى على هذا الكوفيون المسائل، وتأوَّلَه البصريون[1] على حذف الخبر، كأنه قال: إني لا أَقدِر على ذلك، ثم استأنَف بإذنْ، فنصبَ.

وقد انتهى القول في إذنْ، وبقي الكلام على كَتْبِها، وهل تُكتَب بألفٍ أو بالنون، وسيأتي ذلك في (باب الهجاء) آخِرَ الكتاب حيث تعرَّضَ له المصنف إن شاء الله.

ونَواصبُ المضارع لا يجوز أن يُحذف معمولُها وتَبقى هي لا اقْتِصارًا ولا اختصارًا؛ فلو قيل: أَتُريد أن تَخرج؟ لم يَجُزْ أن تُجيب بقولك: أُريدُ أنْ، وتَحذف أَخرج[2]. ووقع في كتاب البخاري في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[3]: (فيَذهَب كيما فيَعود ظَهرُه طَبَقًا واحدًا)[4]، يريد: كيما /يَسجد. قال [٧: ٢٠/ب] بعضُ أصحابنا: «هذا كقولهم :جئتُ ولَمّا». وليس مثلَه لأنَّ حَذْفَ الفعل بعدَ لَمّا إذا دَلَّ على حذفِه الدليلُ جائزٌ منقولٌ في فصيح الكلام، ولم يُنقَل من نحو هذا شيءٌ في كلام العرب.

* * *

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٥٩٠ [رسالة].

(٢) الذي في المخطوطات: تخرج.

(٣) سورة القيامة: الآيتان ٢٢ . ٢٣.

(٤) في صحيح البخاري: (فيَذهَب كيما يَسجُدَ فيَعود ظَهرُه طَبَقًا واحدًا) بالتصريح بالفعل ، ولم أقف على رواية أبي حيان في مصادري من كتب الحديث. وانظر فتح الباري ١٣: ٤٢٨.

ص: فصل

يُنصَبُ الفعلُ بـ(أَنْ) لازمةَ الإضمار بعد اللام المؤكِّدة لنفيٍ في خبرِ (كان) ماضيةً لفظًا أو معنًى؛ وبعدَ (حتى) المرادِفةِ لـ(إلى) أو (كي) الجارَّةِ أو (إلا أَنْ)، وقد تظهر (أَنْ) مع المعطوف على منصوبها.

ش: قولُه **لازمةَ الإضمار** لأنَّ أَنْ لها حالان إذا أُضمرت:

إحداهما: أن تكون جائزة الإضمار، وسيأتي ذلك.

والثانية: أن تكون لازمة الإضمار، وذلك بعد نوعين من الحروف: أحدهما ما هو حرفُ جرّ. والآخر ما هو حرفُ عطف. فبدأَ المصنف بحروف الجرّ، فذكر منها اللام التي يُسميها النحويون لامَ الجُحود.

وقد اختلف النحويون[1] في ناصب الفعل بعد لام الجحود: فذهبَ البصريون إلى أَنَّ الناصب هو أنْ مضمرة وجوبًا بعد اللام. وذهب الكوفيون إلى أَنَّ الناصب هو لام الجحود نفسها. وذهب أحمد بن يحيى[2] إلى أَنَّ اللام هي الناصبة لقيامها مَقام أَنْ.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بأنها لامُ الجرِّ، وما كان عاملًا في الاسم لا يكون عاملاً في الفعل، فلذلك ذهبوا إلى أنَّ الفعل منصوب بإضمارِ أنْ حتى يَنْسَبِكَ منها مع الفعل مصدرٌ يكون في موضعِ جرٍّ باللام. ولم يَجز إظهارها لأنَّ إيجابه: كان زيدٌ سيقوم، فجُعلت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أن يُجمَع بين أن الناصبة وبين السين أو سوف، فكذلك كرهوا أن يَجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ. و يدلُّك

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٧٦ - ١٨٠ والإنصاف ٢: ٥٩٣ - ٥٩٧ [المسألة ٨٢].

(٢) الذي نصَّ عليه النحويون أنه ذهب هذا المذهب في لام التعليل. السيرافي ٩: ١٧٧.

على المقابلة أنه لا يجوز: ما كان زيدٌ سيقوم، ولا: سوف يقوم، استغناءً بقولهم: لِيَقوم. وقد أجازَ ذلك بعض أصحابنا، ويحتاج جوازُه إلى سماعٍ من العرب. ولا يجوز أيضًا: ما كان زيدٌ للقيام - تريد: لِيَقوم - وإن كانت أنْ والفعل بتأويل المصدر؛ لأنهم جعلوا اللام بمنزلة السين وسوف، فلم يَجعلوا بعدها صريحَ المصدر لأنه لا يكون كذلك بعد السين أو سوف. وسألَ محمدُ بن الوليد[1] ابنَ أبي مُسْهِر - وكانا قد قرأا كتابَ س على المبرد، ورأى ابن أبي مُسْهِر أن قد أتقنه - لِمَ أجاز س[2] إظهار أنْ مع لام كي ولم يُجز ذلك مع لام النفي؟ فلم يُجب بشيء.

وفي قول المصنف **لازمةَ الإضمار** دليل على أنَّ أنْ لا تظهر على حالٍ من الأحوال. وأجاز بعض النحويين[3] حذفَ اللام وإظهارَ أنْ نحو: ما كان زيدٌ أنْ يقوم، تريد: ما كان زيدٌ لِيقومَ. واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[4] أي: لِيُفْتَرى، وقولِ الشاعر[5]:/ [٧: ٢١/أ]

وفَقْدُ بَني أُمٍّ تَفانَوا ، ولم أَكُنْ ... خِلافَهُمُ أنْ أَستَكينَ وأَخْشَعا

وقد اضطرب في ذلك أبو الحسن بن عصفور، فمرة منع من ذلك[6]، ومرة أجاز. والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز، ولا حُجّةَ فيما استدلَّ به، أمّا الآية فتتخرَّج على أنّ أنْ وما بعدها في تأويلِ المصدر، والقرآنُ أيضًا مصدر، فأُخبرَ بمصدر عن مصدر. وأمّا البيتُ فـ(أنْ أَستكين) بتأويل المصدر، وأُخبر به عن الضمير الذي في (أَكُنْ) على

---

(١) تقدمت ترجمته في ٦: ١١١.

(٢) الكتاب ٣: ٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٤. وقال أبو حيان في النكت الحسان ص ١٤٦: ((وقد أجاز بعض البصريين تعاقب لام الجحود وأنْ ... واختاره ابن أبي الربيع)).

(٤) سورة يونس: الآية ٣٧.

(٥) متمم بن نُويرة. المفضليات ص ٢٦٨ [٦٧] والكامل ٣: ١٤٤٠ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٧٥٣ ومنتهى الطلب ٦: ٣٨٦. خلافهم: بعدهم. ويروى آخره: وأَضْرَعا، وأجزَعا.

(٦) المقرب ١: ٢٦٢ وشرح الجمل ٢: ١٤٠.

طريق المبالغة كما تقول: زيدٌ إقبالٌ وإدبار، فإن لم تُرِد المبالغة فلا يجوز أن تقول: ما كان زيد أن يقوم:[1]، كما لا يجوز: ما كان زيدٌ قيامًا، إذا لم تُرِدِ المبالغة.

ولا يجوز في نفي كان زيدٌ سيفعل أن تقول: ما كان زيدٌ يَفعل، فتُسقط اللام. وقد أجاز ذلك بعض النحويين على قِلّة. ولا حُجَّة له على ذلك، فأمّا قولُ الشاعر[2]:

ما كان يَرضَى رسولُ اللهِ فِعلَهُما   والعُمَرانِ أَبو بَكْرٍ ولا عُمَرُ

وقولُ الآخر[3]:

....   ما كان يَقتُلُنا الوَحيدُ الْمُفْرَدُ

وقولُ الآخر[4]:

وما كنتُ أَخشى أنْ تَكونَ وَفاتُهُ   بِكَفَّيْ سَبَنْتَى أَزْرَقِ العَينِ مُطْرِقِ

وقولُ الآخر[5]:

ما كنتُ أَخْدَعُ لِلخَليلِ بِخُلّةٍ   حتى يَكونَ لِيَ الخليلُ خَدُوعا

وإنما يقال كانَ زيدٌ سيَفعلُ إذا أُريدَ الإخبار بأنَّ زيدًا فيما مضى كان عازمًا على إيقاع الفعل فيما يستقبل؛ ومِن ذلك قول امرأة من العرب[6]:

---

(١) أن يقوم ... في نفي كان زيدٌ: سقط من ك.

(٢) تقدم البيت في ١: ٢٢٨.

(٣) هو أخو ربيعة بن الْمُكَدَّم. وصدر البيت: قُلْ لابْنِ غاديةَ الْمُتاحِ لِقَتْلِنا. الكامل ٣: ١٤٥٩. الوحيد المفرد: هو أُهْبان بن غادية الخزاعيّ قاتل ربيعة بن مكدَّم.

(٤) نسبت القطعة التي منها هذا البيت لجزء بن ضِرار يرثي عمر بن الخطاب - ﷺ - في طبقات فحول الشعراء ١: ١٣٣، وللشماخ في حماسة أبي تمام ١: ٥٤١، ولمزرِّد بن ضرار في البيان والتبيين ٣: ٣٦٤. السبنتى: النمر، عنى به أبا لؤلؤة المجوسي قاتل عمر. وأزرق العين: من صفة النمر، والعرب تعد كل أزرق العين لئيمًا يتشاءمون به. والمطرق: المسترخي العين خلقة، والإطراق صفة من صفات الأفاعي. وآخر البيت في المخطوطات: أطرق.

(٥) البيت في التفسير البسيط للواحدي ٥: ٣٥١ والبحر المحيط ٧: ٤٣٢.

(٦) تقدم البيت في ١١: ٢٩٥.

يـــا مـــوتُ لـــو تَقبَـــلُ افْتِـــداءً كنـــتُ بِنَفسِـــي ســـأَفْتَدِيهِ

[1]فإنما هو نفيُ كان زيدٌ يفعلُ الذي هو في معنى كان زيدٌ سيَفعل؛ لأنَّ يَفعَلُ قد يكون للاستقبال.

واستَدَلَّ الكوفيون على صحة مذهبهم بأنَّ اللام هي الناصبة بنفسها وأنَّ أنْ لا تكون مُضمَرةً بعدها بأنَّ إضمارَ أَنْ وهي مخفوضة شاذٌّ قبيح؛ لا يحسُن أن يقال: أَمَرتُ بِتُكرِمَ، تريد: بأنْ تُكرِمَ، فلَمّا جاء الفعل منتصبًا بعدها في فصيح الكلام دَلَّ ذلك على أنها ليست حرفَ جرٍّ؛ وإذا بَطَلَ أن تكون اللامُ حرفَ جَرٍّ لِما ذكرناه كان النصب بها نفسِها في المضارع لأنها لَزِمَتْه.

واستَدَلُّوا أيضًا بجوازِ تقديمِ معمولِ الفعلِ الواقعِ بعد اللام على اللام، فلو كانت أنْ هي الناصبةَ للفعل لَمَا جاز تقديم معمولِ معمولها عليها لأنَّ أنْ عند البصريين هنا موصولة. والدليلُ على جواز ذلك قولُ الشاعر[2]:

لقد عَذَلَتْني أُمُّ عَمرٍو ، ولم أَكُنْ مَقالَتَها ما كنتُ حَيًّا لِأَسْمَعا

/ف(مَقالتها) منصوب بقوله أَسْمَع، وإنما اللام لمجرد التوكيد، ولذلك لا تتعلق[3] بشيء، فأَشبَهَت الحرف الزائد في نحو ليس زيدٌ بضاربٍ عمرًا، فإنه يجوز تقديم المعمول هنا على قوله بِضارِب. [٧: ٢١/ب]

واختُلف عن الكوفيين في زيادة أنْ بعد هذه اللام:

فنُقل عن بعضهم أنه يجوز إظهار أنْ بعد هذه اللام توكيدًا كما جاز ذلك في كي؛ فتقول: ما كان زيدٌ لِأَنْ يقوم.

---

(١) زيد هنا في ك: الذي استدل به الكوفيون.

(٢) البيت في شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٧٩ والإنصاف ٢: ٥٩٣ والبديع ١: ٦٠٩ وشرح المفصل ٧: ٥٣ وشرح التسهيل ٤: ٢٣ والخزانة ٨: ٥٧٨ - ٥٧٩ [الشاهد ٦٧٤].

(٣) تتعلق بشيء ... بضاربٍ عمرًا فإنه: سقط من ل، ش.

وقال ابن الأَنباريّ: «العربُ تُدخل أنْ في موضع لام الجحود، فيقولون: ما كان عبدُ الله أنْ يَظلِمَك، ولم يكن محمدٌ أن يَهتَضِمَك، فتَنصب المستقبل وتَحرس الاستقبال كما حَرَسَتْه وحَصَرَتْه لامُ الجحود، ولا موضعَ لـ(أَنْ) من الإعراب لأنها أَفادَت ما أفادتْه اللام. ولا يجوز: ما كان عبدُ الله لِأَنْ يَزورَك، بإظهارِ أَنْ بعد اللام عند كوفيٍّ ولا بَصريٍّ. أمّا الكوفي فيُبطِل هذا لأنَّ لام الجَحد لا تحتمل مذهب الإضافة كما احتملتْ لامُ كي تأويلين؛ فحَصَرَتْها أنْ على أحدهما، فإذا كانت لام الجحد لها معنًى واحد لا تحتمل غيره أَغْنَتْ عن أنْ بعدها، فلم تُستَعمَل، ولم تُذكَر. والبَصريُّ يُبْطِلُها محتجًّا بأنّ أنْ هنا لا يُستَعمَل إظهارُها لأنَّ اللام تكفي منها» انتهى كلام ابن الأنباري.

فأما البيت الذي استَدَلَّ به الكوفيون فحَمَلَه البصريون على الشذوذ، وصار نظيرَ ما جاء شاذًّا في قوله[1]:

كان جَزائي بالعَصا أَنْ أُجْلَدا

وتأَوَّلَه بعضُهم[2] على أن يكون التقدير: ولم أَكُنْ لِأَسمعَ مَقالتَها ما دمتُ حيًّا لِأَسْمَعا، فحَذَفَه لِدلالةِ ما بعدَه عليه.

وأمّا ما جوّزه الكوفيون من إظهار أنْ بعدها على طريق التأكيد فغير مسموع، فينبغي ألّا يجوز.

وأمّا ما ذهب إليه أحمد بن يحيى من أنَّ اللام[3] هي الناصبة لقيامها مقام أنْ فليس بصحيح؛ لأنَّ القائم مقام عامل والنائب عنه يجوز أن تأتي بذلك الذي قام عنه ذلك العامل، ولا يجوز هنا أن تحذف اللام وتأتي بأنْ فتقول: ما كان زيدٌ أنْ يَخرج.

---

(١) تقدم في ٣: ١٧٦ وفي هذا الجزء ق ٤/ب من الأصل.

(٢) هو ابن عصفور. شرح الجمل ٢: ١٤٢.

(٣) هي الناصبة لقيامها مقام أنْ فليس بصحيح لأن القائم مقام: سقط من ك.

وقولُه **في خبر كان** اختلفَ النحويون في هذا الفعل الواقع بعد هذه اللام:

فذهب الكوفيون إلى أنه خبرُ كان، واللام للتوكيد. وهو الذي صرَّح به هذا المصنف. ويترَكَّب من قوله مذهبٌ لم يَقل به أحد؛ لأنه زعمَ أنَّ أَنْ لازمةُ الإضمار وأنَّ النصب بها، وزعمَ أنَّ الفعل خبر. وهذا ليس بقولِ بَصريٍّ ولا كوفي.

وذهب البصريون إلى أنَّ خبر كان محذوف، وأنَّ هذه اللام متعلِّقة بذلك الخبر المحذوف، فالفعل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك مِن أَنْ المضمَرة والفعلِ المنصوب بها في موضع جرّ.

وأمّا في مذهب الكوفيين فإنَّ الفعل في موضع نصب على أنه خبر. وقد نَصَّ على ذلك أبو المعالي الْمَوصِلِيُّ[1] في (شرح الدُّرّة)، وذَكَرْنا ذلك في (النُّكَت الحِسان في شرح غاية الإحسان)[2] /من تأليفنا. [٧: ٢٢/أ]

وقد أحسَّ بذلك بدر الدين بن المصنف حين شرحَ كلام أبيه في هذا الموضع، فقال[3]: «سُمِّيَتْ مؤكِّدةً لصحّةِ الكلام بدونها إذ تقول في ما كان زيدٌ لِيفعلَ: ما كان زيدٌ يفعل، لا لأنها زائدةٌ؛ إذ لو كانت زائدةً لَمَا كان لِنَصبِ الفعلِ بعدها وجهٌ صحيح، وإنما هي لامُ اختصاصٍ دخلتْ على الفعل لقصدِ: ما كان زيدٌ مقدِّرًا، أو هامًّا، أو مستعِدًّا لِأنْ يفعلَ. وكذا قال س[4]: (إنك إذا مَثَّلتَ قلتَ: ما كان زيدٌ لِأنْ يفعلَ، أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعل)، فلامُ الجرِّ مختصّةٌ بالأسماء» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه البصريون يَلزم منه حذفُ الخبر في هذا التركيب، وكأنَّ المعنى يدلُّ عليه، ففي مذهب الكوفيين يتسلَّط النفي على الفعل المنصوب بعد اللام

---

(١) تقدم في ٣: ٢٨٤.

(٢) النكت الحسان ص ١٤٦.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٢٣.

(٤) الكتاب ٣: ٧.

كما أنك إذا قلتَ ما كان زيدٌ يقومُ كذلك. وفي مذهب البصريين يتسلَّط على ذلك الخبر المحذوف، فينتفي بانتفائه متعلَّقه، ففي مثل قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ﴾[1]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[1]، التقدير: مُريدًا لِكذا، وإذا انتفتْ إرادة الله لكذا انتفى وقوعُ متعلّقها ضرورة.

والدليلُ على صحّةِ ما قَدَّره البصريون أنه قد جاء مصرَّحًا به في بعض كلام العرب، قال الشاعر[2]:

سَمَوتَ ، ولم تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو ‏ ‏ ‏ ولكنَّ الْمُضَيَّعَ قد يُصابُ

فصرَّحَ بالخبر الذي هو قوله أَهْلًا مع وجود اللام والفعل بعدها وصحّة أن لو قال: سَمَوتَ ولم تكنْ لِتَسْمُو.

وقولُه[3] **لِنَفيٍ في خبرِ كان** ظاهرُه مطلق النفي، وليس كذلك، بل لا يُستعمل من حروفه إلا (ما) و(لم) دون (إنْ) و(لَمّا)، فلا يجوز: إنْ كان زيدٌ لِيخرجَ، ولا: لَمّا كان زيدٌ لِيخرجَ.

وهذا الذي ذكرَه من خُصوصيّة النفي والفعل الذي يَدخل عليه حرف النفي هو المشهور من مذاهب النحويين والمنصورُ في لام الجحود.

وذهب بعضُ النحويين إلى أنها تَدخل في كلِّ فعلٍ مَنفيٍّ تقدَّمَه فعلٌ نحو: ما جئتُ لِتُكرمَني. وهذا فاسدٌ لأنها هذه لامُ كي، والفرقُ بينهما مِن وجوهٍ كثيرةٍ سيأتي ذكرها عند كلام المصنف على لامِ كي إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٧٩.

(٢) البيت بلا نسبة في تفسير الطبري ١٢: ٢٦٣ [عند تفسير الآية ٨٨ من سورة يونس] وتهذيب اللغة ١٥: ٤٠٨. وقد ورد صدره صدرًا لبيت لنعمة بن عتاب التغلبي في التذكرة الحمدونية ٥: ١٦٣، وعجزه: ولكنْ دَهرُنا دهرُ انقلابِ.

(٣) الذي في المخطوطات: وفي قوله.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ لام الجحود أيضًا تكون في أخوات كان قياسًا عليها؛ فتقول: ما أَصبحَ زيدٌ لِيضربَ عمرًا، ولم يُصبِحْ زيدٌ لِيضربَ عمرًا. وزعمَ بعضهم أنها تكون في ظَنَنتُ وأخواتها، نحو: ما ظننتُ زيدًا لِيضربَ عمرًا، ولم أَظُنّ زيدًا لِيضربَ عمرًا. وهذا كلُّه تركيبٌ لم يُسمَع من العرب، فوجبَ مَنعُه.

ومِن أَغرَبِ المنقولات ما نقلَه بعضُ أصحابنا عن أبي البقاء مِن أنَّ اللام في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[1] هي لامُ كي. وهذا نظيرُ مَن سَمَّى اللام في ما جِئتُك لِتُكرِمَني لامَ الجحود، بل قولُه هذا أَشبَهُ لأنَّ اللام جاءت بعد جَحد لغةً وإن كان ليس الجحدَ المصطَلَحَ عليه في لام الجحود؛ وأمّا أن /تُسَمَّى هذه [٧: ٢٢/ب] لامَ كي فسَهْوٌ مِن قائله.

وقولُه **ماضيةً لفظًا** مثالُه: ما كان زيدٌ لِيقومَ. **أو معنًى** مثالُه: لم يَكُنْ زيدٌ لِيقومَ.

وقولُه **وبعدَ حَتَّى**[2] أي: تكون أنْ لازمةَ الإضمار بعدَ حتّى كما كانت بعدَ لام الجحود. وهذا الذي ذكرَه يقتضي ألّا تكون إلا جارّة، وهو مذهب س[3] والبصريين.

واختلفَ الكوفيون في ذلك:

فذهب الفراء[4] إلى أنها ناصبةٌ بنفسها، وليست الجارّة. ونقل بعضُ أصحابنا عنه أنَّ الجرَّ بعدها إنما هو لِنِيابتها مَنابَ إلى.

وذهب الكسائيُّ إلى أنها ناصبةٌ بنفسها أيضًا، وأنها جارّةٌ بإضمار إلى. وهذا عكس مذهب البصريين لأنهم زعموا أنها جارّة، والنصب بمقدَّر، والكسائيّ زعمَ أنها

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٣.

(٢) انظر الخلاف في حتى في الإنصاف ٢: ٥٩٧ - ٦٠٢ [٨٣].

(٣) الكتاب ٣: ٥ - ٦، ١٧.

(٤) معاني القرآن ١: ١٣٢.

ناصبة، والجرّ بمقدَّر، إلا أنَّ الكسائيَّ أجازَ إظهارَ هذا المقدَّر بعد حتى، فقال: الجرُّ بعد حتى يكون بـ(إلى) مُظهَرةً ومُضمَرةً.

وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنها ناصبةٌ بنفسها كـ(أَنْ)، جارَّةٌ بنفسِها أيضًا لِشَبَهِها بـ(إلى).

ومع قول الكوفيين إنها ناصبةٌ بنفسها أجازوا إظهار أنْ بعدها، قالوا: لو قلتَ: لَأَسيرَنَّ حتى أنْ أُصَبِّحَ القادسيةَ، جاز، وكان النصب بـ(حتى)، و(أنْ) توكيد، كما أجازوا ذلك في لام الجحود.

استَدَلَّ البصريون على صحة مذهبهم بوجوه:

أحدها: وجودُ الجرِّ في الأسماء بعدها كثيرًا، فوجبَ نسبة العمل إليها، ويدلُّ على ذلك حذفُ ألف (ما) الاستفهامية بعدها كما تُحذف بعد حروف الجر؛ ومِن كلامهم: حَتَّامَ تَفزَعُ ولا تَنفَعُ[1]؟ وإذا ثبَت كونها جارّةً للاسم انتفى أن تكون ناصبة للفعل لِما تقرَّرَ مِن أنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال؛ لأنَّ ذلك يَنفي الاختصاص.

فإن قلتَ: لِمَ لا تكون مثلَ كي جارّةً وناصبةً بنَفسِها؟

قلتُ: النصبُ بـ(كي) أكثرُ من الجرّ، ولم يُمكن تأويلُ الجرِّ كما تقدَّم، فحُكِمَ به، و(حتى) ثبَتَ جرُّ الأسماء بها، وأَمكنَ حملُ ما انتصبَ بعدها على ذلك بما قَدَّرنا من الإضمار، والاشتراكُ خلاف الأصل، ولأنها بمعنًى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي، فإنها سبكت في الفعل، وخَلَّصت للاستقبال.

والثاني: أنها لو عملتْ بنفسها النصبَ لَلَزِمَ أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا لِحَمْلِها على أنْ ولن، ولا يَلزَم ذلك.

---

(١) كذا في المخطوطات، ولم أقف عليه بهذا اللفظ، ومن الأمثال: حتّامَ تَكرَعُ ولا تَنقَعُ. الأمالي ٢: ٦٦ ومجمع الأمثال ١: ٢٠٩ [١١١٢]. كرعَ الماءَ: تناوله بفيه من غير أن يشرب بكفّه ولا بإناء. ونَقَعَ: رَوِيَ.

والثالث: أنهم يَعطفون الفعلَ المنصوب على المجرور، فتقول: مشيتُ صَدْرَ النهارِ حتى الزوالِ وتَشتَدَّ الهاجرةُ، أي: واشتدادِ الهاجرة، ومنه قولُ الشاعر[1]:

.... حتى الْمَصيفِ وتَغْلُوَ القِعْدانُ

يريد: وأنْ تَغلوَ. وإنما كان ذلك لأنَّ حرف العطف لا يَجمع بين مختلِفَي الحدّ حتى يكون أحدهما في معنى الآخر ومؤوَّلًا به.

واستَدَلَّ مَن قال بأنها ناصبةٌ بنفسها بأنه قد كَثُرَ نصبُ الفعل بعدها، وقلَّ الجرُّ بالنسبة إليه، فكان الحكم له. فأمّا النصب بنفسها فقد أبطَلْناه، /وأمّا إضمار (إلى) بعدها فباطلٌ مِن وجوه: [٧: ٢٣/أ]

أحدها: أنه يَلزَم منه إضمارُ حرف الجرِّ وجوبًا، وذلك لا يجوز، وإجازةُ الكسائيِّ إظهارَ (إلى) بعدَ (حتى) ليس بمسموعٍ من كلام العرب.

الثاني: أنَّ معنَى (حتى) و(إلى) يتَّحدان في كثير من المواضع، فلا تَدخل إحداهما على الأخرى كالحروف المتَّفقة في المعنى.

الثالث: أنَّ حتى لا تَجُرُّ إلا ما يكون جزءًا مما قَبلَها أو مُلابِسًا له، ولا يكون ذلك في (إلى) إلا نادرًا.

الرابع: أنَّ حتى غايةٌ في الْمَحالِّ بخلاف إلى، فلا تقول: قدمَ الناسُ حتى زيدٍ، تريد: حتى إلى زيدٍ.

وبهذه الأوجُهِ غير الأول يَبطُل مذهبُ الفراء، ويَبطُل أيضًا مذهبُه ومذهبُ الكسائيِّ بأنَّ العرب تقول: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، فما بعد حتى داخلٌ في حُكمِ ما قبلَها ،فهو مضروبٌ مع القوم، فلو قلت (إلى زيدٍ) لم يكن زيد داخلًا مع القوم في الضرب، فتَدافُعُ معنى حتى وإلى فيما ذَكرنا يدلُّ على فساد مذهبيهما.

---

(١) صدر البيت: داوَيتُ عَينَ أبي الدُّهيقِ بِمَطْلِهِ. وهو في الإنصاف ٢: ٥٩٩. المطل: التسويف في قضاء الحاجة. والقعدان: جمع قَعُود، وهو من الإبل ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد والمتاع. وغلا: أسرع وارتفع فجاوزَ حُسنَ السير.

وأمّا ما ذهبَ إليه بعضُ الكوفيين مِن أنها ناصبةٌ كـ(أَنْ) جارّةٌ بنفسِها لِشَبَهِها بـ(إلى) فهو فاسدٌ لأنه لا يوجد عاملٌ واحد بمعنًى واحدٍ يَعمل في الاسم والفعل.

وقولُه **المرادفةِ لـ(إلى) أو (كي الجارّةِ) أو (إلا أنْ)** إنما قال المرادفة لكذا احترازًا من حتى التي تكون حرف ابتداء، فإنها إذ ذاك لا تُرادف شيئًا مما ذكر. ومثالُ المرادفة لـ(إلى) قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1]، فهي هنا حرف غاية. ومثالُ المرادِفة لـ(كي): أَسلَمتُ حتى أَدخُلَ الجنّة، فهي هنا حرف تعليل. ومثالُ المرادفة لـ(إلا أنْ) ما أنشده المصنف مستشهدًا به على أنَّ حتى بمعنى إلا أنْ قول الشاعر[2]:

ليس العطاءُ مِنَ الفُضولِ سَماحةً   حتى تَجودَ وما لَدَيكَ قَليلُ

والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى إذا انتصب ما بعدها أنها تكون للغاية أو التعليل؛ فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين.

وأمّا أن تكون بمعنى (إلا أَنْ) فتكون للاستثناء فذكرَه هذا المصنف، وقد أغنانا ابنُ المصنِّف عن الرد على أبيه في ذلك، قال[3]: «وأرى أنك لو جعلتَ إلى أنْ مكان حتى - يعني في البيت الذي أنشده والده - لم يكن المعنى فاسدًا» انتهى. وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أنَّ حتى بمعنى إلا أنْ.

وقال ابن هشام في حديث (كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرة)[4] بعد بحث كثير، قال: «وعندي أنه يجوز أن يكون (على الفِطرة) حالًا من الضمير، و(يُولَدُ) في موضع

---

(١) سورة طه: الآية ٩١.

(٢) هو المقنَّع الكِنديّ. الحماسة ٢: ٣٥٩ [٧٧٩] وشرح التسهيل ٤: ٢٤ وشرح أبيات المغني ٣: ١٠٠ - ١٠٤ [١٨٩].

(٣) شرح التسهيل ٤: ٢٤.

(٤) (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ ...) مسند أحمد ١٤: ٢٣٣، وأخرجه البخاري ومسلم، لكن ليس في روايتيهما (حتى يكون).

الخبر بسبب هذه الإفادة، و(حتى) بمعنى (إلا أن) المنقطعة، كأنه قال: إلا أنْ يكون أبواه يُهوِّدانه أو يُنَصِّرانه، والمعنى: لكنْ أبواه يُهَوِّدانه أو يُنَصِّرانه.

وقد ذكرَ النحويون هذا المعنى في /أقسام حتى، ومنه قول امرئ القيس[1]: [٧: ٢٣/ب]

واللهِ لا يَذهبُ شَيخي باطِلا حتى أُبيرَ مالِكًا وكاهِلا

المعنى إلا أنْ أبير، وهو منقطع بمعنى: لكنْ أُبير.

وقال س[2]: «وأمّا قولُهم: واللهِ لا أفعلُ إلا أنْ تَفعلَ، فأَنْ تَفعلَ في موضع نصب، وليس بمبتدأ، والمعنى حتى تَفعل، وكأنه قال: أو تَفعلَ»، وقد بين أنَّ أو تَفعل إذا نصبت الفعل بعدها بمعنى إلا أنْ، فهذا بيانٌ من كلامهم» انتهى.

وقولُه **وقد تظهرُ أنْ مع المعطوف على منصوبها** مثالُ ذلك ما أَنشدَه النحويون[3]:

حتى يكونَ عَزيزًا مِن نُفوسِهِمُ أو أنْ يَبِينَ جميعًا وهو مُختارُ

وفي هذا أيضًا دليلٌ على ما ادَّعاه البصريون من أنَّ (أَنْ) مُضمَرةٌ بعد حتى، ولذلك ظَهرت في المعطوف لأنَّ الثَّوانيَ تَحتمل ما لا تَحتمل الأوائل.

ص: وتُضمَر أيضًا (أَنْ) لُزومًا بعد (أو) الواقعةِ مَوقِعَ (إلى أَنْ) أو (إلا أَنْ).

ش: لَمّا فَرَغَ مِن إضمارِ أنْ لزومًا بعد حرفي الجر - وهما لام الجحود وحتى - أخذَ يَذكر ما أُضمِرتْ بعده لزومًا من حروف العطف، وذلك أو، والفاء والواو اللتان سنذكرهما بعدُ إن شاء الله تعالى.

---

(١) تقدم في ١٠: ٣٣٥.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤٢.

(٣) البيت ليزيد بن حمار السَّكونيّ. الحماسة ١: ١٧٥ [٩٥] والتنبيه ص ١٣٦.

فأمّا أَوْ فذكرَ المصنف أنَّ أَنْ تُضمَر بعدها على جهة اللزوم إذا وقعتْ مَوقِعَ إلى أَنْ أو إلا أَنْ. واحترَز بذلك مِن أن يَقع بعدها المضارع منصوبًا على إضمار[1] أنْ لكنه ليس بلازم الإضمار لأنها لا تكون إذ ذاك بمعنى إلى أنْ ولا بمعنى إلا أنْ؛ بل تكون إذ ذاك قد عَطَفَتْ في التقدير اسمًا على اسمٍ ملفوظ به، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

ولولا رِجالٌ مِنْ رِزامٍ أَعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَما

يريد: أو سَوءُك عَلْقَما، فهذا معطوف على قوله رِجال.

ثُمَّ (أو) إذا وقعَ بعدها المضارع منصوبًا مِن غير أن يُعطف على مضارعٍ منصوبٍ لَزِمَ أن يكون مخالفًا لحكم الأول؛ ومِن حصول هذه المخالفة بين الأول والثاني اضطربَ النحويون في التعبير عن معنى (أو): فمِنهم مَن جعلَ ذلك غاية، أي: إنه تكون الملازمة في نحو: لَأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِيَني حَقِّي، أي: إلى قضاءِ الحقِّ. ومِنهم مَن جعلَ ذلك عِلّة، أي: تكون الملازَمةُ بسببِ قضاءِ الحقِّ.

وقدَّر س[3] ذلك بالاستثناء، فجعلها بمعنى إلا أنْ، وهو استثناءٌ من الأزمان؛ لأنه إذا قال أَلْزَمُك أو تَقضِيَني حَقِّي فمعناه أَلزَمُك دائمًا إلا أنْ تَقضِيَني حَقِّي؛ قال الشاعر[4]:

فقلتُ له : لا تَبْكِ عينُك ، إنما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَموتَ فنُعْذَرا

---

(١) إضمار: سقط من ك.

(٢) الحصين بن الحُمام المرّيّ. المفضليات ص ٦٦ [١٢] والكتاب ٣: ٥٠ وسر صناعة الإعراب ١ ٢٧٤. رزام: هو رزام بن مالك بن ثعلبة. وسبيع: هو سبيع بن عمرو من بني ثعلبة. علقم: مرخم علقمة، وهو علقمة بن عُبيد.

(٣) الكتاب ٣: ٤٧.

(٤) امرؤ القيس. الديوان ص ٦٦ والكتاب ٣: ٤٧ والخزانة ٨: ٥٤٤ - ٥٥١ [٦٦٧].

وقال آخَرُ[1]:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فما انْقادَتِ الآمالُ إلا لِصابرِ

/التقدير: إلا أنْ نموتَ فنُعْذَرا، وإلا أنْ أُدْرِكَ المنى. ويحتمل أيضًا في هذين [٧: ٢٤/أ] البيتين الغاية، أي: نُحاولُ الملكَ إلى وقتِ الموت، وأَستَسهِلُ الصعبَ إلى إدارِكِ المنى.

وقد زعمَ بعض أصحابنا أنَّ تقديرها بمعنى كي أو بمعنى إلى أنْ لا يَطَّرِد فيها؛ ونقضَ ذلك بقولِ زيادٍ الأَعْجَم[2]:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ ... كَسَرتُ كُعوبَها أو تَستَقيما

ألا ترى أنه لا يَصِحُّ تقديرُ ذلك: كَسَرتُ كُعوبَها كي تَستقيم، ولا: كَسرتُ كُعوبَها إلى أنْ تَستَقيما، وإنما يَصِحُّ التقدير: إلا أنْ تَستَقيما. وبقولِ الآخَر[3]:

لأجْدِلَنَّكَ أو تَمَلَّكَ فِتْيتي ... بِيَدَيْ صَغارٍ طارِفًا وتَليدا

يريد: إلا أنْ تَتَمَلَّكَ. وزعمَ أنَّ المطَّرِدَ[4] فيها أنْ تُقَدَّر بمعنى إلا أنْ كما فعلَ س. وهذا منقوض أيضًا بقولهم: لَأُطيعَنَّ اللهَ أو يَغفِرَ لي، فلا يَصِحُّ تقديرُ هذا بـ(إلى أنْ) ولا بـ(إلا أَنْ) ، بل يتعيَّنُ أن يكون المعنى على كي، أي: لَأُطيعَنَّ اللهَ كي يَغفِرَ.

قال هذا الزاعم: «وساغَ جَعلُها بمعنَى إلا للتقارب الذي بينهما في المعنى، وذلك أنك إذا قلتَ جاءني القوم إلا زيدًا فاللفظ الأول قد أوجبَ دخول زيد في

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٠ وشرح التسهيل ٤: ٢٥ وشرح أبيات المغني ٢: ٧٤ [٩٧].

(٢) الكتاب ٣: ٤٨. وشرح أبيات سيبويه ٢: ٦٨ - ٧٤ [٩٦]. الغمز: العصر باليد. والقناة: الرمح. والكعب: الناشز في أطراف الأنابيب. هكذا رواه سيبويه بالنصب، وهو من قطعة له تستقيم بالرفع، وفيها إقواء في هذا البيت وفي غيره.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤١. جدله: ألقاه على الجدالة، أي الأرض. والصغار: الذلة والهوان. والطارف من المال: المستحدث. والتالد: المال القديم.

(٤) ش: وزعم ابن المطرز.

القوم لأنه منهم، فإذا قلتَ إلا زيدًا[1] فقد أخرجتَ ما أَوجَبَه الأول. وكذلك إذا قلتَ جاءني زيدٌ أو عمرٌو فقد وجبَ المجيء لزيد في اللفظ قبل دخول أو، فلما دخلتْ بطَل ذلك[2] الوجوب.

وإنما نَصَبوا لَمّا ضَمَّنوا أو هذا المعنى لأنَّ الاستثناء يكون في الأسماء لا في الأفعال؛ ألا ترى أنَّ قولك لَأَلْزَمَنَّك إلا تَقضيَني حَقِّي لا يجوز إلا أن تقول: إلا أن تَقضيَني حَقِّي» انتهى كلامه.

وهذه التقادير التي قدَّروها لا حاجة إليها، وهي تفسيرُ معنًى لا تفسير إعراب، وتفسيرُ الإعراب ينجرُّ معه تفسيرُ معنَى أو، فلا حاجة إلى تلك التقديرات. ومعنَى أو في هذه المسائل هو معناها المستقرُّ لها في العطف من كونها لأحد الشيئين، و(أنْ) مضمرة بعدها، فهي عاطفةٌ مصدرًا مقدَّرًا على مصدر متوهَّم، فهذا من العطف على التوهم، ولذلك اشترطَ أن يكون قبلها فعلٌ أو اسمٌ في معنى الفعل أو ظرفٌ أو مجرورٌ حتى يدلَّ على المصدر المتوهَّم، فإذا قلتَ لَأَلْزَمَنَّك أو تَقضيَني حَقِّي فالتقدير: لَيَكُونَنَّ مني لُزومٌ لك أو قضاءٌ منك لِحَقِّي، فقد جاءتْ أو لأحدِ الشيئين، وهو المعنى الذي استَقَرَّ لها في العطف.

ومما يدلُّ على صحّة قولنا إنه لا يحتاج إلى تلك التقديرات قولُ الشاعر[3]:

فَسِرْ في بلادِ الله ، والْتَمِسِ الغِنى   تَعِشْ ذا يَسارٍ أو تَموتَ فتُعْذَرا

ألا ترى أنك لو قدَّرت تَعِشْ ذا يسارٍ كي تموت، أو: إلى أنْ تموت، أو: إلا أنْ تموتَ، لم يكن المعنى صحيحًا؛ إذ لا يَلزَم من التماس الغنى عيشةٌ في يَسارٍ إلا أن يقع

---

(١) فاللفظ الأول ... فإذا قلت إلا زيدًا: سقط من ك.

(٢) ذلك: ليس في ك.

(٣) هو عروة بن الورد أو غيره. شعر عروة ص ٨٨، والحماسة البصرية ١: ٣٣٦ [٢٣١] وفيه تخريجه. والبيت في المسائل البصريات ٢: ٨٥٤.

الموت. ولا /إلى أن يقع الموت، وأمّا التعليلُ فظاهرُ البطلان، وإنما المعنى: والتَمِس [٧: ٢٤/ب] الغنى يكنْ لك عيشٌ في يسارٍ أو موتٌ قبل إدراك اليسار فتُعذرا، ولم يكن منك عجزٌ وتقصير، فهي هنا لأحد الشيئين، فهذا عطف على مصدرٍ متوهَّمٍ سُبِكَ من قوله (تَعِشْ ذا يَسارٍ)، ولو عطف على تَعِشْ ذا يَسارٍ فجزمَ وقال أو تَمُتْ[١] لكان المعنى صحيحًا، وكان يكون من عطف الفعل على الفعل لا من عطف الاسم على الاسم.

وزعمَ بعضُ أصحابنا[٢] أنَّ النصب في هذا البيت ضرورة، وبَنى ذلك على أنَّ النصب بعدَ أو لا يكون إلا إن تقدَّرت بـ(إلا أنْ)، وهنا لا تتقدَّر، فلا يجوز ذلك. وقد بيَّنَّا نَقْضَ ذلك فيما تقدَّم.

ثم (أو) هذه لا يُشتَرَط أن يكون ما قبلها غير موجب، بل يكون ذلك في الموجب وغيره، فمِمّا جاء في الخبر:

كَسَرتُ كُعُوبَها أو تَستَقيما

وما تأتينا أو تَسْتَشْفِعَ لنا.

فإن كان قبلها مضارع جاز التشريك، وجاز الاستئناف، نحو قوله:

.... نُحاول مُلكًا أو نموتَ فنُعْذَرا

يجوز (أو نموتُ) بالرفع عطفًا على (نُحاولُ)، ويجوز القطع، أي: أو نحن نموتُ، قال ذلك س[٣].

وتقول: هو قاتلي أو أفتدي منه، فيجوز نصبه عطفًا على المصدر المتوهَّم، ويجوز رفعه على الاستئناف، كأنه قال: أو أنا أفتدي منه، قال طَرَفة[٤]:

---

(١) ك: فجزم وقال تمت. ل: فجزم بأو قال تمت.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٥.

(٣) الكتاب ٣: ٤٧.

(٤) الديوان ص ٤٠ والكتاب ٣: ٤٩. المولى هنا: ابن العمّ.

ولكنَّ مَولايَ امْرُؤٌ هو خانِقِي   على الشُّكرِ والتَّسْآلِ أو أنا مُفْتَدِ

وقد خُرِّج قوله تعالى ﴿أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾[(١)] على وجهَي العطف والقطع[(٢)]. والفرقُ بين أن تكون للعطف أو للقطع من جهة المعنى أنك في العطف قصدتَ إلى إثبات أحد الشيئين، كأنه قال: إلى قومٍ يكون منهم أحدُ أَمرَين إمّا المقاتلة وإما الإسلام. وأمّا في الاستئناف فإنك قصدتَ إلى إثباتِ ما قبلَ أو، ثم بعدَ استِقرارِ هذا القصد استأنَفتَ بـ(أو)، فقلت: أو هم يُسلمون، فلا يكون القتال. هكذا ذكرَ بعض أصحابنا[(٣)]. ولا يظهر هذا الفرق ظهورًا بيِّنًا لأنَّ أو على كلِّ حال لأحد الشيئين، إلا أنها في الاستئناف لا يكون ذلك من عطف مُتَّفِقَي الحد؛ بخلافها إذا كانت في غير الاستئناف، فإنها تَعطف مُتَّفِقَي الحدِّ، فتقديره (أو هم يُسلمون) مِن بابِ عطفِ جملةٍ اسميّة على جملةٍ فعلية، وفي غير الاستئناف مِن بابِ عطفِ فعلٍ على فعل. فهذا الفرق بينهما من جهة الصناعة. وأمّا مِن جهة المعنى فلا يَظهر لي في ذلك فرق.

ومثالُ ذلك في الأمر: الْزَمْه أو يَقضِيَك، واضْرِبْه أو يَستقيمَ. وفي النهي: لا تَترُكْه أو يَقضِيَك، ولا تَعْجَلْ أو يَفتحَ الله، أي: لِيَكُنْ منك لُزومٌ وثبوت، فهذا عطفٌ على المعنى إذ ليس على معنًى لا يقع أحد الأمرين.

ولا يَصِحُّ التشريكُ في الأمر والنهي: أمّا الأمر فلِلَّفظ والمعنى: أمّا لأجل اللفظ فلأنه مبنيٌّ لا معرب، فلو جَزمتَ لم يكن بُدٌّ مِن إدخال لام الأمر على الأول، [٧: ٢٥/أ] /فتقول: لِتَخْرُجْ أو أَقُمْ، أو على الثاني فتقول: اخْرُجْ أو لِتَقُمْ، ولا يجوز أن تقول أو تَقُمْ إلا في ضرورة نحو قوله[(٤)]:

---

(١) سورة الفتح: الآية ١٦. ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾.

(٢) الكتاب ٣: ٤٧.

(٣) هو الأبذي. شرح الجزولية ١: ٣١٦ - ٣١٧ بتصرف [رسالة].

(٤) هو متمم بن نُويرة. الكتاب ٣: ٨ - ٩ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٩٨. البعوضة: ماءة معروفة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة. وحر الوجه: ما أقبل عليك منه، أو هو الخدّ.

على مِثْلِ أَصحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي		لكِ الوَيلُ حُرَّ الوَجهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكى

وله تأويلان: أحدهما[1] إضمار اللام، أي: أو لِيَبْكِ مَن بكى. والثاني[2] الحملُ على المعنى لأنَّ معنى اخْمُشي لِتَخْمُشي. وأمّا لأجل المعنى فلأنَّ الصيغة التي بعدَ أو ليست صيغة أمر. وأمّا في النهي فللمعنى.

وأمّا الشرط فقياسه أن يجوز فيه نحو: إنْ تأتِ أو تجلسَ أضربْ زيدًا. وكذلك في الجواب نحو: إنْ تأتِ أضربْ زيدًا أو يستقيمَ. ويجوز الرفع على القطع كقوله[3]:

إنْ تَرْكَبُوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا		أَوْ تَنزِلُونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

تقديره: أو أنتم تنزلون، هكذا خرَّجه يونس[4]. وخرَّجه الخليل[4] على العطف على المعنى، كأنه قال: أتركبون؟ لأنَّ الشرط كالاستفهام في كونه غير واجب. وخرَّجه السيرافيُّ[5] على تقدير أنَّ الشرط بإذا، فأَجرى إنْ مُجرى إذا تقديرًا، فرَفع. وهذا أَولى مِن قول الخليل لأنَّ فيه إجراءَ أداةِ شرط مُجرى أداة شرط، والاستفهامُ مخالفٌ للشرط، والحملُ على الموافِقِ أَولى من الحمل على المخالِف.

وما ذكره المصنف من أنَّ النصب بعد أو[6] إنما هو على إضمار أنْ هو مذهب البصريين، ولذلك لا يتقدَّم معمولُ[7] الفعل عليها، ولا يُفصَل أيضًا بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف. وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أنَّ الفعل انتصب بالخلاف. وذهب الكسائيُّ وأصحابه والجَرميُّ إلى أنَّ الفعل انتصبَ بِأَوْ نفسِها. وذهب بعض النحويين إلى أنَّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه؛ لأنه وقع موقع إلا أنْ

---

(١) الكتاب ٣: ٩.
(٢) المقتضب ٢: ١٣٣.
(٣) الأعشى. ديوانه ص ١١٣ والكتاب ٣: ٥١ والخزانة ٨: ٥٥٢ - ٥٥٤ [٦٦٨].
(٤) الكتاب ٣: ٥١.
(٥) شرح الكتاب ١٠: ٥٤.
(٦) انظر الخلاف في هذه المسألة في شرح المفصل ٧: ٣٩ - ٤١ وحواشيه.
(٧) ش: معمول معمول. ل: معمول لمعمول.

أو إلى أنْ أو كي، فانتصب كنصبه. وهذا ضعيف جدًّا. والمذاهبُ الثلاثة الأول جارية في الفاء والواو في الأجوبة الثمانية[1].

وفي الفاء والواو أيضًا مذهبان:

أحدهما: ما ذهب إليه أحمد بن يحيى من أنهما نَصبا لأنهما دلّا على شرط؛ لأنَّ معنى هل تزورُني فأُحَدِّثَك: إنْ زُرتَني أُحَدِّثْك، فلَمّا نابتْ عن الشرط ضارعتْ كي، فلَزِمَت المستقبل، وعَمِلَت عملَه.

والمذهب الثاني: ما ذهب إليه هشام من أنه لَمّا لم يُعطَف على ما قبله[2] لم يدخله الرفع ولا الجزم؛ لأنَّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين، ولَمّا لم يُستأنف بطَل الرفع أيضًا، فلَمّا لم يَستقم رفعُ المستقبل[3] معها ولا جزمُه لانتفاء موجبيهما لم يَبْقَ له إلا النصب.

استدلَّ البصريون على صحة مذهبهم بأنَّ أو قد ثبَت أنها من حروف العطف، وقد أمكن ذلك فيها هنا، فوجبَ القول بذلك دفعًا للاشتراك، ولأنها لو لم تكن للعطف لَدَخل عليها حرف العطف كواو القسم، فأنْ لم تدخل عليها واو العطف دليلٌ على أنها /للعطف، وإذا ثبَت أنها للعطف لم تكن العاملة للنصب. [٧: ٢٥/ب]

واستدلَّ الفراء ومَن أخذ بمذهبه على أنَّ النصب بالخلاف، يريدون بذلك مخالفةَ الثاني للأول مِن حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه؛ فهو عندهم نظيرُ: لو تُرِكتَ والأسدَ لَأَكَلَك، نَصبتَ لَمّا لم تُرِدْ عطفَ الأسد على الضمير؛ إذ لا يُتَصَوَّر أن يكون التقدير: لو تُرِكتَ وتُرِك الأسدُ؛ لأنَّ الأسد لا يُقدَر عليه فيُترَك. وكذلك عندهم: زيدٌ أمامَك وخلفَك؛ إنما انتصبَ بالخلاف لأنَّ الظرف خلاف المبتدأ، فلذلك لم يُرفَع كما يُرفَع قائم من قولك: زيدٌ قائمٌ.

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في شرح المفصل ٧: ٣٩ - ٥١ وحواشيه.

(٢) ما قبله: سقط من ك.

(٣) رفع المستقبل: ليس في ك.

وما ذهبوا إليه من النصب بالخلاف فاسدٌ لأنَّ الخلاف إذا كان موجِبًا للنصب لم يكن الثاني أَولى بالنصب من الأول؛ لأنَّ كلَّ اسم منهما يخالف الآخر. وكذلك أيضًا في الفعلين في نحو: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا. هكذا رَدَّ عليهم البصريون.

ولهم أن يقولوا: لم تتحقَّق المخالفة إلا بالثاني، وذلك بعد مُضِيِّ الأول على ما يَستَحِقُّه من الإعراب، فالذي ظهرت فيه المخالفة وتحقَّقت إنما هو الثاني، فلذلك كان النصب له.

ورُدَّ عليهم أيضًا بقول العرب: ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو، وقام زيدٌ لا عمرٌو، فسَوَّتْ بين الإعرابين مع مخالفة كلِّ اسمٍ للآخَر.

وتُسمَّى هذه الحروف أيضًا عند الفراء[1] ومَن قال بقوله حروفَ الصَّرْف بمعنى أنها صَرَفَتْ ما بعدَها عن إعراب ما قبلَها.

وقد يرفعون أيضًا على المخالَفة كقوله[2]:

على الحَكَمِ المأتِيِّ يومًا إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لا يَجورَ ويَقْصِدُ

قال الفراء[3]: هو مرفوع على المخالفة.

واستدلَّ الجَرميُّ على أنَّ النصب بهذه الحروف أنفسِها - وإن كان أصلها من حروف العطف - بأنه[4] اقترنتْ بها قرينة جعلتْ ما بعدها مُخالِفًا لِما قبلها؛ فغيَّرَتْه عن الجَرَيان على الأول في معناه، فأَشبهتْ أنْ ولن وأخواتهما في التغيير، فعَمِلتْ للاختصاص.

---

(١) معاني القرآن ١: ٣٣ - ٣٤، ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) البيت لعبد الرحمن بن أمّ الحكم في الكتاب ٣: ٥٦. ونسبت القصيدة التي منها الشاهد في الخزانة ٨: ٥٥٥ - ٥٦٠ [٦٦٩] لأبي اللحّام التغلبي، واسمه حُرَيْث.

(٣) معاني القرآن ١: ٢٧.

(٤) الذي في المخطوطات: لكنه.

وما ذهبَ إليه فاسدٌ لوجوه:

الأول: لا نُسَلِّمُ أنها هي المغيِّرة، بل ما دخلَ عليها هو المغيِّر، أعني مِن معنَى النفي والتخصيص وغيره.

والثاني: أنه إما أن تكون حروفَ عطف أو لا تكون حروفَ عطف، فإن كانت حروفَ عطف فلا سبيل إلى النصب بها؛ إذ لو وجبَ لها ذلك مِن حيث هي حروفُ عطف لَوَجَبَ أن تنصب في كلِّ موضع، ولا ذاهبَ إلى ذلك، ولا قائلَ به. وإن لم تكن حروفَ عطف فَلْيَجُزْ أن تدخل عليها حروف العطف، فتقول: لا تأكلْ سَمَكًا وتَشربَ لبناً ووتأكلَ تَمرًا، وما تأتينا فتحدِّثَنا وفنُكرمَك، ولَأَلْزَمَنَّك أو تَقضيَني حَقِّي وأو تَموتَ، ولا أحدَ من العرب يقول ذلك، فثبَت أنها حروف عطف.

وإذا بطَل النصب بالخلاف والنصب بالأحرف أنفُسِها لم يبقَ من المذاهب إلا ما ذهب إليه البصريون مِن أنَّ النصب بإضمار أنْ بعد هذه الحروف؛ لأنه لم يَستَقِرّ إضمارُ ناصبٍ /غير أنْ. وإذا كانت أنْ مُضمَرةً انْسَبَكَ منها مع الفعل بعدَها مصدر، ولم يكن قبلَها مصدرٌ ملفوظ به فيُعطَف[1] عليه، فاحْتَجْنا إلى تَوَهُّمِ مصدرٍ يُسبَك من الفعل أو ما جَرى مجراه مما قبلَ هذه الحروف حتى يَصِحَّ العطف عليه. [٧: ٢٦/أ]

ونظيرُ العطف على التوهُّم قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[2]، ثم قال بعد ذلك: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى﴾[3]؛ لأنَّ معنى ذلك: أرأيتَ كالذي حاجَّ إبراهيم، وقولُ الشاعر[4]:

أَجِدَّكَ لن تَرى بِثُعَيْلباتٍ ولا بَيْداءَ ناجِيةً ذَمُولا

ولا مُتدارِكٍ والليلُ طِفْلٌ بِبَعضِ نَواشِغِ الوادي حُمُولا

---

(١) فيعطف: سقط من ك.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٨.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٤) تقدم البيتان في ٤: ٣١٧.

فقولُه (ولا مُتَدارِك) عطفٌ على معنى: لن تَرى بِثُعَيْلباتٍ، كأنه قال: أَجِدَّكَ لستَ بِراءٍ ولا مُتَدارِكٍ.

فإن قلتَ: الحملُ على مثل هذا لا ينقاس لأنه عطفٌ على التَّوَهُّم، بخلاف العطف على الموضع؛ فإنه إذا اجتمعتْ شرائطه كان منقاسًا.

قلتُ: اطَّرَدَ ذلك في الأجوبة وفي أو لتعذُّرِ العطف إذ لم تُرِدْ أن يكون الثاني شريك الأول في المعنى؛ ولِتَعَذُّرِ القطع إذْ لم تُرِدْ معنى الاستئناف.

فإن قلتَ: يَلزَمُك مِن حيث هي حروفُ عطف التشريكُ في المعنى لأنك عَطَفتَ مصدرًا مقدَّرًا على مصدر مُتَوَهَّم.

قلتُ: قد وجدناهم قد يُشَرِّكون في الإعراب بالحرف الذي أصلُه أن يُشَرِّك في الحكم؛ ثم قد يخرج عن أصله في بعض المواضع، فيكون قد أُشرِكَ صورةً لا معنًى، تقول العرب: لو تُرِكَ زيدٌ والأسدُ لأَكَلَه، فالأسدُ مُشَرَّكٌ مع زيد في الإعراب وإن كان بينهما اختلافٌ في المعنى مِن حيثُ إنَّ أحدهما ممنوع والآخر ممنوع منه؛ فكذلك لَمّا لم يُريدوا أن يجعلوا الثانيَ شريك الأول في الحكم عَدَلوا عن الأصل؛ وصَيَّروا العطف من قَبيل عطف المفردات.

وإنما لَزِمَ إضمارُ أنْ لأنهم لو أَظهَروها لكان محكومًا لها بحكم الأسماء؛ فكان يَظهر بظهورها أنها مِن باب عطفِ اسمٍ على فعل، وأمّا إذا لم يَظهر فكأنه في اللفظ عطفُ فعلٍ على فعل وإن كان في الحقيقة إنما هو عطفُ اسم على اسم؛ لكنَّ المعطوف عليه مُتَوَهَّمٌ والمعطوف مقدَّر، وبينهما قَدْرٌ مُشتَرَك، وهو عدمُ اللفظ بكلٍّ واحد منهما، فلذلك ناسَبَ التزام إضمار أنْ.

وثَبَتَ في بعض النسخ التي عليها خطُّه بعد قوله «**وتُضمَر أيضًا أَنْ لُزومًا بعد أَو الواقعةِ مَوقِعَ إلى أنْ أو إلا أنْ**» ما نَصُّه: «**ولا يُفصَل الفعل مِن حتى ولا أَوْ ب(إذَن)، ولا بشرطٍ ماضي اللفظ، خِلافًا للأخفش. وقد تُعَلَّقُ قَبلَ الشرطِ الآخِذِ حَقَّه حتى وِفاقًا له، وكي وِفاقًا للفراء**» انتهى ما ثَبَتَ في هذه النسخة زيادةً على ما في كتابي.

وثَبَتَ عِوَضَ هذا في نُسخةِ البَهاءِ الرَّقِّيِّ ما نَصُّه: «**ولا يُفصَلُ الفعل من حتى ولا أَوْ بِظَرفٍ**[1] **ولا شَرطٍ ماضٍ، خِلافًا للأخفش وابن السَّرّاج**» انتهتْ زيادةُ البَهاء الرَّقِّيِّ. ونحن نَشرح ذلك، فنقول:

[٧: ٢٦/ب] قولُه **ولا يُفصَلُ الفعلُ مِن حتى ولا أَوْ بإذَنْ** هكذا /ثَبَتَ في تلك النسخة، وظاهرُه أنه تصحيف، فإنه لا محلَّ لدخول إذَنْ بين[2] حتى والمنصوب بعدَها، ولا بينَ أَوْ والمنصوبِ بعدها، وإنما هو بـ(أَنْ)، أي: لا يُفصَلُ بين حتى والفعلِ ولا بينَ أَوْ والفعل بـ(أَنْ). وذلك أمَّا على مذهب البصريين فـ(أَنْ) واجبةُ الإضمار بعدهما، فلا تظهر أَنْ بعدهما. وأمّا على مذهب الكوفيين فلِأَنَّ حتى بنفسها تنصب، فلا يُناسب المجيء بـ(أَنْ) بعدها. وأمّا (أو) فالناصبُ عندهم الخلافُ على ما تقرَّرَ قبلُ، فلا معنًى لدخول أَنْ بينها وبين الفعل، لكنْ قد حكى أبو بكر بن الأنباريِّ أنه يجوز في قول الكوفيين: لَأَسِيرَنَّ حتى أنْ أُصَبِّحَ القادسيةَ، على أنَّ (أَنْ) تؤكِّد حتى، قال: كما أَكَّدَتْ كي، ولا موضعَ لها من الإعراب. يعني أَنْ، وذلك لأنها زائدةٌ عندهم لا مَصدريّة. وإن لم يكن قوله (إذنْ) تَصحيفًا فتمثيلُ المسألة: أَصحَبُك حتى إذنْ أَتَعَلَّمَ، وأَلزَمُك أو إذنْ تَقضِيَني حَقِّي.

وقولُه **ولا بِشَرطٍ ماضي اللفظ** مثالُه: أَصحَبُك حتى إنْ قَدَّرَ اللهُ أَتَعَلَّمَ العلمَ، ولَأَلْزَمَنَّك أو إنْ شاءَ اللهُ تَقضيَ حَقِّي. وإنما قال **بشرطٍ ماضٍ** لأنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ إذ الفعلُ منصوبٌ بعد حتى وأَوْ، وجوابُ الشرط إذا كان محذوفًا يقتضي مُضِيَّ الشرط على ما سيأتي بيانُه إن شاء الله.

وقولُه **خِلافًا للأخفش** لا أَدري أهذا الخلاف للأخفش راجعٌ إلى المسألتين، أعني مسألة الفصل بين حتى والفعل وأو والفعل بأنْ، ومسألة الفصل بين كل واحدة

---

(١) بظرف ... من حتى ولا أو: سقط من ك.

(٢) في المخطوطات: بعد.

منهما والفعل بالشرط، أَم إلى المسألة الأخيرة، وهي الفصل بالشرط. وينبغي ألّا يُقْدم على نسبة ذلك للأخفش إلا بوضوحِ نَقلٍ أَبْيَنَ مِن هذا النقل.

وقولُه **وقد تُعَلَّقُ قَبلَ الشرطِ الآخِذِ حَقَّه حتى وِفاقًا له** أي للأخفش. ومثالُ ذلك: أَصحَبُك حتى إنْ تُحسِنْ إليَّ أُحسِنْ إليك. ويعني بالتعليق هنا إبطال العمل، وذلك كما أجاز الكسائيُ ومَن أخذَ بمذهبه ذلك في كي، نحو: جئتُ كي إنْ تُكافئْني أُكافِئْك. وقد تقدَّمَ الرَّدُّ على الكسائيِّ، وبه يُرَدُّ على الأخفش في مسألةِ حتى.

وقولُه **وكي وفاقًا للفراء** قد ذكَرْنا أنه مذهبُ الكسائيِّ، وقد تقدَّمَ الردُّ عليه.

ويَعني بقوله **قبلَ الشرطِ الآخِذِ حَقَّه** أنه استَوفى جوابَه، فتَسَلَّطَ على الفعل الذي لولا أَخْذُه جوابًا له لكان منصوبًا بعد حتى وكي.

وأمَّا ما ثبَتَ في كتاب البَهاء الرَّقِّيِّ مِن قوله **ولا يُفصَل الفعلُ مِن حتى ولا أو بظَرف** فمثالُه أن تقول: أَقعُدُ حتى عندك يَجتمعَ الناسُ، تُريد: حتى يجتمعَ الناسُ عندك، وأَضربُك أو اليومَ تستقيمَ، تريد: أو تستقيمَ اليومَ، فهذا لا يجوز.

وأجازَ هشامٌ الفصلَ بين حتى والفعلِ بالجارِّ والمجرور، فإجازتُه بالظرف أَسهَل، أجازَ: أصبر حتى إليك يجتمعَ الناسُ، ويجتمعُ الناسُ، قال: والرفعُ أَصَحُّهما. وقد تقدَّمَ إجازتُه ذلك في إذنْ، وأنه أجاز: أنا إذنْ فيك أرغبُ، /وأرغبَ، قال: وإنما [٧: ٢٧/أ] خُصَّ هذان الحرفان بالتفرقة بينهما وبين الفعل لأنَّ عملهما يَبطُل في قولهم: سِرتُ حتى صَبَّحتُ القادسيةَ، وإذنْ عبدُ الله مقبلٌ. يعني أنهما لم يَلزَما المضارع، بل وَلِيَهما غيرُه من الفعل الماضي والجملة الابتدائية، وهما إذا وَلِيَهما ذلك لم يكونا ناصبين، فكذلك يَبطُل عملُهما إذا وَلِيَهما الظرفُ وما أَشبَهَه.

وقولُه **ولا شَرطٍ ماضٍ، خِلافًا للأخفش وابنِ السَّرَّاج** قد تقدَّم تمثيلُ هذه المسألة وعلةُ اشتراط المضيِّ في الشرط الفاصل، وهذا مُوافقٌ للزيادة المذكورة في النسخة التي عليها خَطُّه إلا أنَّ ابن السَّرّاج[1] وافقَ الأخفشَ على ذلك.

---

(١) الأصول ٢: ١٦٥، ١٦٦.

ص: وتُضمَرُ أيضًا لُزومًا بعد فاءِ السَّبَبِ جوابًا لأمرٍ أو نَهيٍ أو دُعاءٍ بفعلٍ أصيلٍ في ذلك، أو لاستفهامٍ لا يتضمَّن وقوعِ الفعل، أو لِنَفيٍ مَحضٍ أو مُؤَوَّل، أو عَرْضٍ، أو تَحضيضٍ، أو تَمَنٍّ، أو رَجاءٍ. ولا يتقدَّم ذا الجوابُ على سَبَبِه، خلافًا للكوفيين. وقد يُحذَف سببُه بعد الاستفهام، ويُلحَقُ بالنفيِ التشبيهُ الواقعُ مَوقِعَه، ورُبَّما نُفي بـ(قد) فنُصب[1] الجواب بعدها.

ش: قد تقدَّمَ ذِكرُ الخلاف في الناصب للمضارع بعد هذه الفاء، وأنَّ إضمار أنْ واجبٌ بعدها، وأنَّ أنْ هي الناصب عند البصريين، وعلى هذا المذهب أحكامُ مسائلِ الفاء في الجواب والتفريع.

وقولُه **وتُضمَرُ أيضًا لُزومًا بعد فاءِ السبب** أصلُ معنى الفاء هو التعقيب، ثم قد تدخل في التَّسبيب، وهو أَخَصُّ من التعقيب، وقد يَرِدُ في الأسماء نحو: جاء المطرُ فالربيعُ، وفي الأفعال: ضربتُ زيدًا فبكى.

فأمّا في الأسماء فمِن حيثُ اللفظُ يكون على صورة العطف، ومِن حيثُ المعنى يختلف:

ففي الموجب إن أردتَ مجرَّدَ العطفِ كان المعنى: جاء مطرٌ وجاءَ ربيعٌ بِعَقِبه، وإن لاحظتَ السببيّة فكان كالوصف وكالحال، كأنَّ المعنى: جاء المطرُ الحاصلُ عنه الربيعُ، فيَحصل بالفاء ربطٌ بالأول بحيثُ لا يُستَغنَى عنه كالصفة والحال.

وفي غير الموجب إن أردتَ مجرَّدَ العطف كان المعنى الأول موجودًا في الثاني مِن حيثُ المعنى؛ فإذا قلتَ: هلّا كان إتيانٌ فحديث، فمعناه: هلّا كان حديثٌ بِعَقِبه. وإن لاحظتَ السببيّة تعلَّقَ المعنى بالأول مقيَّدًا بالثاني، فإذا قلتَ: لِيَكُن منك إتيانٌ فحديثٌ، فالمعنى: إتيانٌ لازمٌ عنه الحديث، حتى لو فعل وحده لم يحصل المطلوب.

---

(١) التسهيل ص ٢٣١ وتمهيد القواعد ٨: ٤٢١٩: فينصب.

وكذلك في البواقي إلا النفي، فتكون فيه على معنيين لأنَّ النفي المقيَّد بأمرٍ تارةً يكون بنفيِ المجموع، وتارةً يكون بنفيِ أحدِ الأمرين، فينفي المجموع. وما عَداه مِنَ الطلب والتحضيض والاستفهام فعَلى معنًى واحدٍ لأنها إذا كانت عن مجموعٍ لا يَلزم أن تكون عن جزئه. وقد يجيء النفي لا على احتمال المعنيين بل على تعيين أحدهما.

وأمّا الفاء في الأفعال ففي الموجب نحو: أَتَيتُ فحَدَّثتُ، فمُجرَّدُ العطفِ ولحظ التَّسبيب سائغان، أي: أَتيتُ وأيضًا /حَدَّثتُ بِعَقِب الإتيان، أو: أَتَيتُ محدِّثًا. ويجوز معنًى ثالث، وهو ألّا يكون معطوفًا بل جملة مستأنفة، أي: أتيتُ ومِن شأني أني حَدَّثتُ، لا تريدُ أنك فعلتَ الأمرين معًا، ولا يكون هذا المعنى في الأسماء إلا على تأويلِ فعلٍ آخَرَ مقصودٍ مكرَّرٍ. والمضارعُ كذلك نحو: آتي فأُحَدِّثُ، ولو خالفتَ على المجاز نحو أَتيتُ فأُحَدِّثُ فكذلك، ويَقوى القطع للاختلاف. وكذلك لو تقدَّمت جملة اسمية نحو: هو مِنّا فيَنصرنا، لكان القطع. [٧: ٢٧/ب]

وأمّا في غير الموجب فإنْ لم تُرِدِ السببَ فكالموجب من العطف أو القطع ما لم يَمنع من العطف مانع؛ وذلك بكون الأول مخالفًا للثاني بكونه اسمًا أو فعلًا مختلف الصيغة، أو بكون الثاني لا يتسلَّط عليه معنى الأول، نحو: لا تَقُمْ فيَضربك عمرٌو.

وإن أردتَ معنى السبب والارتباط بالأول ففي النفيِ ذانِكَ المعنيان، وفي غيره المعنى الواحد، لكنَّ العرب في الفعل خالَفوا بينه وبين الاسم في غير الموجب، فلذلك لم يَعطفوا الفعل على الفعل كما في الواجب، بل غيَّروهما إلى عطف الأسماء لضرورة المخالفة؛ إذ لا يَصِحُّ عطفُ مختلِفَي الحدِّ إلا بتأويل أحدهما إلى معنى الآخر، وذانِك[1] تغييران: لفظيٌّ، وهو نصب المضارع بعد الفاء، ومعنويٌّ، وهو سَبكُ اسمٍ من الأول بغيرِ حرفٍ سابِك، وكِلا التغييرين له نظائر، أمّا اللفظيُّ فكثير، وأمّا المعنويُّ فمِنه إضافةُ ظرف الزمان إلى الفعل، وهو في الحقيقة إلى المصدر، ومنه وقوعُ الفعل في

---

(١) في المخطوطات: وذلك.

باب التسوية، والمرادُ المصدر، فقد انْسَبَكَ في هاتين المسألتين من غيرِ حرفٍ سابك، فكذلك هذا.

وقولُه **جَوابًا لِأَمرٍ** مثالُه: اضربْ زيدًا فيَستقيمَ، وذلك إذا كان الأمرُ بصريحِ الفعل، فإنْ دُلَّ على الأمر بخبرٍ أو اسمِ فعلٍ ففيه خلافٌ سنتعرض له عند ذِكر المصنف إيّاه. ولا نَعلم خِلافًا في نصبِ الفعل جوابًا للأمر إلا ما نُقِلَ عن العَلاء بن سَيّابة[1] - قالوا: وهو مُعَلِّمُ الفَرّاء - أنه كان لا يُجيز ذلك. وهو محجوجٌ بِثُبوته عن العرب، أنشد س لأبي النَّجم[2]:

يا ناقَ سِيري عَنَقًا فَسيحا إلى سُليمانَ فنَستَرِيحا

إلا أن يتأوَّلَه ابنُ سَيّابة على أنه من النصب في الشعر، فيكون مثلَ قوله[3]:

سأَترُكُ مَنزلي لِبَني تَميمٍ وأَلحَقُ بالحِجازِ فأَستَرِيحا

ولا يَبعُد هذا التأويل. ولِمَنْعِه وجهٌ من القياس، وهو إجراءُ الأمر مُجرى الواجب، فكما[4] لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر. ومِن إجراءِ الأمر مُجرى الواجب بابُ الاستثناء، فإنه لا يجوز فيه البدلُ كما لا يجوز في الواجب، وذلك بخلاف النفي والنهي، فإنه يجوز فيهما ذلك.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونَ﴾[5] على قراءة مَن نصبَ فظاهرُه أنه نصب في جواب الأمر. فأمّا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٧٩.

(٢) تقدَّم الشاهد في ١٤: ١٨.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٢٠٢.

(٤) فكما ... مجرى الواجب: سقط من ك.

(٥) سورة مريم: الآية ٣٥. ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾. والنصب قراءة ابن عامر. السبعة ص ٤٠٩.

﴿فَيَكُونَ﴾[1] /فخرَّجَ[2] على أنَّ ﴿فَيَكُونَ﴾ ليس جوابًا للأمر، ولكنه معطوف [٧: ٢٨/أ] على قوله ﴿أَن نَّقُولَ﴾ لا أنه متسبَّب عن محكيِّ ﴿أَن نَّقُولَ﴾ وهو ﴿كُن﴾.

ورُدَّ بأنه يلزَم أن يشرك ﴿أَن نَّقُولَ﴾ في كونه خبرًا، فيكون المعنى: إنما أمرُه[3] الكونُ، وأمرُه ليس بالكون، إنما أمرُه القول، فلا بُدَّ مِنَ الرفع على الاستئناف كما زعم س[4]. انتهى.

وأمّا في قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾ فخرَّجَه الأستاذ أبو عليٍّ على أنه من النصب في الواجب - وإن كان ضعيفًا - لكن ابن عامر رواه، فأخذ به، ولا يكون على ﴿كُن﴾ بل على تقدير: فيقول فيكونَ. وهذا فيه نظرٌ لأنَّ س ذَكر[4] أنه في الشعر.

والذي يَظهر لي أنه يتخرَّج على أن يكون من المنصوب بعد الفاء بعد جواب الشرط؛ لأنه تقدَّمَه ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾، ف﴿إِذَا قَضَىٰٓ﴾ شرط، و﴿فَإِنَّمَا﴾ جوابه ، وصار نظيرَ قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرَ﴾[5] في قراءة مَن نصب. وإنما فَرَّ النحويون مِن حَملِ هذا على أن يكون جواب قوله تعالى ﴿كُن﴾ لأنَّ ﴿كُن﴾ هنا ليس أمرًا على الحقيقة؛ لأنَّ المعدوم لا يَصِحُّ خطابه، وإنما جَرى ذلك على معنى سرعة التكوين، كأنه قال - تعالى - في الآية

---

(١) سورة النحل: الآية ٤٠. والنصب قراءة ابن عامر والكسائي. السبعة ص ٣٧٣. وأولها في المخطوطات: (إنما أمرنا).

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٠٠ وللزجاج ٣: ١٩٨، وأجاز الزجاج أن يكون جواب كن.

(٣) يبدو لي أنَّ أبا حيان قد جمع بين الآية ٤٠ من سورة النحل والآية ٨٢ من سورة يس، وهي: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، ولذلك استعمل كلمة (أمر) في الشرح. وتكون العبارة مستقيمة إذا جعلنا حديث أبي حيان عن آية يس لا عن آية النحل.

(٤) الكتاب ٣: ٣٩.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٨٤. ونصب ﴿فيغفر﴾ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة. الكتاب ٣: ٩٠ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٣٥٠ وشواذ القراءات للكرماني ص ١٠٦ والبحر ٦: ٦٢١.

الأولى: إنما شأنُنا مع المقدورات أن تتعلَّق قُدرتنا بها فتكون بغير تأخير لأنه على مذهب أهل الحق، لا لفظ هناك ولا نطق يعبِّر بالقول عن التعلُّق، وكأنه قال في الآية الثانية: إذا قَضى أمرًا تعلَّقتْ قُدرته به، فيكون بغير تأخير.

وقولُه **أو نَهيٍ** مثالُه قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[1]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[2]، ولا يجوز هناك التَّشريك لأنه لا يتسلَّط عليه النهي. وقالوا: لا تمددْها فتَشُقَّها، فهنا يجوز النصب والتَّشريك، فعلى التشريك نهاه عن المدّ وعن الشَّقّ، وعلى النصب نهاه عن مَدٍّ مُشَقّق، فامتِثاله ألّا يقع الأمران، أو يقع المدّ دون الشقّ. وقال امرؤ القيس[3]:

فقلتُ لهُ : صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّهُ فَيُذْرِكَ مِن أَعلَى القَطاةِ فَتَزْلَقِ

فعَطف والمراد التسبيب. ولو رفعتَ (فتَشُقّها) لجاز على القطع وعلى الاستئناف.

وأمّا قوله تعالى ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾[4] فهو على القطع من كلام آخَر، وليس راجعًا إلى قوله تعالى ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾، أي: فهم يتعلَّمون بكفرهم، ولا يريد: فيتعلَّمون غيرَ كافرين. وقال الشاعر[5]:

لا يَخدَعَنَّكَ مَوتورٌ وإنْ قَدُمَتْ تِراتُهُ فيَحيقُ الحَزَنُ والنَّدَمُ

---

(١) سورة طه: الآية ٦١.

(٢) سورة طه: الآية ٨١.

(٣) ديوانه ص ١٧٤، ونسب لعمرو بن عمّار الطائيّ ولعبد عمرو. الكتاب ٣: ١٠١ وشرح أبياته ٢: ٦٢. والبيت في معاني القرآن للفراء ١: ٢٦، ٢: ١٤٦، ٢٢٩. ويأتي في ق ٣٥/أ من الأصل. له: أي للغلام الراكب الفرس. وصوِّب: خذ القصد في السير. ويُذريك: يُلقيك. والقطاة: مقعد الردف من ظهر الفرس.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٠٢. ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٤. وَتَرَ فلانًا يَتِرُه تِرةً: قتل حميمه. وأدركه بمكروه.

وشرطُ نصبِ الجواب في النهي ألّا يُنقَض بإلا قبل الفاء نحو: لا تضربْ إلا عمرًا فيغضبُ، فإنك إن نَقَضتَه ارتفعَ الفعل نحو ما مَثَّلْناه ، وإن نَقَضتَه بعد إلا الفاء كان جوابًا نحو: لا تضربْ زيدًا فيغضبَ عليك إلا تأديبًا.

وقولُه **أو دُعاءٍ بفِعلٍ أَصيلٍ في ذلك** مثالُه /قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾(١) ، وقولُ الشاعر(٢): [٧: ٢٨/ب]

فيا رَبِّ عَجِّلْ ما نُؤَمِّلُ مِنهمُ ... فيَدْفأَ مَقرورٌ ، ويَشْبَعَ مُرْمِلُ

وقولُ الآخَر(٣):

ربِّ وَفِّقني فلا أَعْدِلَ عَنْ ... سَنَنَ الساعِينَ في خَيرِ سَنَنْ

واحتَرز بقوله **بِفِعلٍ** مِن أن يكون الدعاء بالاسم، نحو: سَقيًا لك ورَعيًا. واحتَرز بقوله **أَصيلٍ** مِنَ الدعاء المدلول عليه بلفظِ الخبر، نحو: رَحِمَ اللهُ زيدًا فيُدخِلُه الجنة، وسيأتي الكلام عليه عند ذِكر المصنف إيّاه.

ثم الأمرُ والدعاء إن كانا بغير لام الأمر والدعاء فلا يجوز التَّشريك إلا على رأي الكوفيين؛ لأنه عندهم مُعرب وحُذفت منه اللام. وإن كانا باللام جاز التَّشريكُ نحو: لِتأتِني فأُحَدِّثْك. ويجوز القطع أيضًا، تقول: ائتِني فأُكرمُك، بالرفع(٤). فإذا رفعتَ فعلى وجهين: أحدهما على القطع، أي: فأنا أُكرمُك، أي(٥): إنْ أَتيتَني فأنا أُكرمُك. والثاني على الاستئناف، أي: فأنا أُكرمُك أَتيتَني أو لم تأتِ، أي: من شأني ذلك.

وشرط في الدعاء ألّا يكون الأول دعاء عليه والثاني دعاء له أو بالعكس، فإنَّ النصب لا يجوز، وذلك: لِيَغفرِ اللهُ لزيدٍ فيَقطَعَ يدَه، لا يجوز لأنَّ اللام الأولى تجزم

---

(١) سورة يونس: الآية ٨٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٤ وشرح التسهيل ٤: ٢٩. والمرمل: الذي نفد زاده.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٥ وشرح التسهيل ٤: ٢٩. والبيت ليس في ش.

(٤) أيضًا ... بالرفع: كتب عوضًا منه في ك: أي فأنا أخدمك أي إن أتيتني فأنا أكرمك بالرفع.

(٥) أي فأنا أُكرمُك أي: كتب بدلًا منه في ك: أيضًا تقول.

على معنى الدعاء له، والثانية تجزم، وليَكُنْ قطع على معنى الدعاء عليه، فلم يجز النصب ولا الجزم، وإنما يكون مُقتطَعًا، ويُعلم أنه دعاءٌ بقرينة، وهو أنه لا يمكن أن يكون خبرًا.

وقولُه **أو لِاستفهامٍ** النصبُ في جواب الاستفهام يكون تارةً بعد أداةِ الاستفهام من الحرف نحو الهمزة وهل؛ وتارةً بعد أداته من الاسم ظرفًا وغير ظرف، فأمّا بالحرف فنحو قوله تعالى: ﴿**فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ**﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

هل تَعرفونَ لُباناتي فأَرجُوَ أَنْ ... تُقْضَى فيَرْتَدَّ بعضُ الرُّوحِ في الجسَدِ

فإذا قلت: أَتقومُ فأُكرمك؟ فالرفعُ على الاستئناف أو العطف، والنصبُ على الجواب.

وإذا تقدَّمَ اسمٌ غير اسمِ استفهامٍ وأُخبرَ عنه بغيرِ مشتقٍّ نحو: هل أخوك زيدٌ فأُكرمُه؟ فالرفع، ولا تنصب. فإن تقدَّمَه ظرفٌ أو مجرور نحو: أفي الدار زيدٌ فنُكرمَه؟ جاز النصب لأنَّ المجرور نابَ مَنابَ الفعل.

وأمّا بالاسم فنحو قوله: مَن يدعوني فأَستجيبَ له؟ أين بيتُك فأَزورَك؟ ومتى تَسيرُ فأُرافِقَك؟ كيف تكونُ فأَصحَبَك؟

وإذا كان بالاسم قُدِّرَ مصدرٌ مما تتضمَّنه الجملة، ففي مثل: أينَ بيتُك فأَزورَك: لِيَكُنْ منكَ تعريفٌ ببيتِك فزيارةٌ مني، وكذلك: لِيَكُنْ منكَ تعريفٌ بسيرٍ فمُرافقةٌ مني؛ لأنَّ معنى أينَ بيتُك: عَرِّفْني بمكان بيتك، ومعنى متى تسيرُ: عَرِّفْني بِوقتِ سَيرِك.

[٧: ٢٩/أ] وزعم بعض النحويين أنَّ الاستفهام إذا كان عن /المسنَد إليه الفعل لا عن الفعل فلا يَصِحُّ النصبُ بعد الفاء على الجواب، ومَنع النصب في نحو: أَزيدٌ يُقرِضُني فأَسأله؟ وقال: لا يَصِحُّ ههنا الجواب.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٥ وشرح التسهيل ٤: ٢٩. اللُّبانة: الحاجة من غير فاقة.

وهو محجوج بقراءةِ مَن قرأ في السبعة ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾[1] بالنصب. ووجهُ الدلالة من هذه الآية أنَّ الفعل وقعَ صِلة، فليس مُستفهَمًا عنه، ولا هو خبرٌ عن مُستفهَم عنه، بل هو صِلةٌ للخبر، وإذا جاز النصب بعد ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ﴾ لكونه في معنَى مَنْ يُقرض؟ فجَوازُه بعدَ مَنْ يُقرض؟ وأَزيدٌ يُقرِضُ فأَسأله؟ أَحرى وأَولى.

وقولُه **لا يَتَضَمَّنُ وقوعَ الفعل** قيدٌ في الاستفهام، فإن تَضَمَّنَ وقوع الفعل لم يَجز النصب نحو: لِمَ ضربتَ زيدًا فيُجازيك؟ لأنَّ الضرب قد وقع. وهذا الشرط الذي ذكرَه في الاستفهام لم أَرَ أحدًا من أصحابنا يَشترطه، بل إذا تعذَّرَ سَبكُ مصدرٍ مما قبلَه إمّا لِكَونه ليس ثَمَّ فعلٌ ولا ما في معناه ينسبك منه، وإمّا لاستحالةِ سَبكِ مصدرٍ مُرادٍ استِقبالُه لأجلِ مُضِيِّ الفعل، فإنما يُقَدَّرُ فيه مصدرٌ مقدَّرٌ استقبالُه مما يدلُّ عليه المعنى، فإذا قال: لِمَ ضربتَ زيدًا فنَضربَك؟ قُدِّرَ[2]: لِيَكُنْ منك تعريفٌ بسببِ ضربِ زيدٍ فضَربٌ مِنّا.

قال ابن المصنف[3]: «واقتَدى - يعني والده المصنف - في هذه المسألة بما ذَكره أبو عليٍّ في (الإغفال)[4] رادًّا على قول أبي إسحاقَ الزَّجّاج في قوله تعالى ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾[5]: (لو قال: وتَكتُموا الحقَّ، لجاز على معنى: لِمَ تَجمعون بين ذا وذا؟ ولكنَّ الذي في القرآن أَجوَدُ في الإعراب)[6]» انتهى.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤٥. وهي قراءة عاصم. وقرأ ابن عامر ﴿فيُضَعِّفَه﴾. السبعة ص ١٨٥.

(٢) الذي في المخطوطات: أي. والتصويب من الارتشاف ٤: ١٦٧٢.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٣٠.

(٤) الإغفال ٢: ١٣٠ - ١٣٢.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٧١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٢٨.

وردُّ أبي عليٍّ على أبي إسحاقَ في هذا غيرُ مُتَّجِهٍ لأنَّ قوله تعالى ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ﴾ ليس نصًّا على أنَّ المضارع أُريدَ به الماضي حقيقةً؛ إذ قد يُنْكَرُ المستقبل لتحقُّقِ صدورِه لا سِيَّما على الشخص الذي تقدَّمَ منه وجودُ أمثاله؛ ولو فرضْنا أنه ماضٍ حقيقةً فلا ردَّ فيه على أبي إسحاقَ؛ لأنه كما قَرَّرْنا قبلُ أنه إذا لم يُمكن سَبكُ مصدرٍ مستقبَلٍ من الجملة سَبَكْناه مِن لازِمِ الجملة.

وقد حكى أبو الحسن بن كَيْسان[1] نصبَ الفعل في جواب الاستفهام حيث الفعلُ المستفهَمُ عنه مُحَقَّقُ الوقوع، نحو: أينَ ذهبَ زيدٌ فنَتَّبِعَه؟ وكذلك في: كم مالُك فنَعرفَه؟ ومَنْ أبوك فنُكرمَه؟ لكنَّه يَتَخَرَّجُ على ما سَبق ذِكرُه مِن أنَّ التقدير: لِيَكُنْ منك إعلامٌ بذهابِ زيدٍ فاتِّباعٌ منّا، وليَكُنْ منك إعلامٌ بِقَدْرِ مالِكَ فمَعرفةٌ منّا، وليَكُنْ منكَ إعلامٌ بأبيك فإكرامٌ منّا له.

وقولُه **أو لِنَفيٍ مَحْضٍ** مثالُه قوله تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[2] وحروف النفي [قسمان][3]:

مختصّ بالفعل، وذلك لن ولم ولَمّا.

وتكون الفاءُ للسبب وغير السبب، فقولك: لن تقومَ فتضربَ زيدًا، فيجوز النصب من وجهين: الجواب والتشريك، والرفعُ على القطع، وقولك: لم تَقُمْ فتُجبنا، لا يجوز فيه النصب لمضيِّ الفعل، هكذا قال بعض أصحابنا، لكنه قد جاء /منصوبًا في قول الشاعر[4]: [٧: ٢٩/ب]

لم أَلْقَ بَعدَهُمُ حَيًّا فأَخْبُرَهُمْ ... إلا يَزيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٣٠.

(٢) سورة فاطر: الآية ٣٦.

(٣) قسمان: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٢٤٨، ٤: ١٩.

ويجوز العطف فيُجزَم، والقطعُ فيُرفَع، قال[1]:

غَيرَ أَنّا لم تأتِنا بِيَقينٍ فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأْميلا

أي: فنحن نُرَجِّي.

وغيرُ مختصٍّ، وذلك إنْ وما ولا، نحو: ما تأتينا فتُحَدِّثنا، ولا تأتينا فتُحَدِّثنا، قال الشاعر[2]:

ولا ذا بَئِيسٍ يَتْرُكَنْ لِبُؤُوسِهِ فيَنْفَعهُ شَكْوٌ إليه إنِ اشْتَكى

فيَصِحُّ النصب من وجهين، والرفعُ من وجهين. وما أنت هنا فتَنصُرَنا، ولا رجلَ عندنا فنَستَعينَ به، فالنصبُ على تَوَهُّمِ كون سابق، أي: ما لك كَونٌ فينا فنُصْرةٌ، ولا لرجلٍ كَونٌ عندنا فاسْتِعانةٌ به. ويجوزُ القطع في غير السبب.

وإذا دخلتْ ما ولا فتارةً يكون الفِعلانِ مُستَقبَلَين، وتارةً ماضيين، وتارةً مختلفَين:

فإذا كانا مُستَقبَلَين جاز في الثاني على غير السبب الرفعُ بوجهيه من العطف والقطع، وفي السبب النصب، فمِن الأول قولُه تعالى ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[3] أي: فلا يعتذرون، أو: فهم لا يعتذرون، وهو أبلغُ لأنه لم يُفِد اعتذارُهم، أو لأنهم استغنوا بما هم فيه من العذر. وقولُه تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، فهذا من النصب على السبب، فيحتمل هذا وجهي النصب في السبب.

وقد يجيء في مواضعَ لا يحتمل الأمرين بحسب القصد كقولهم: لا يَسَعُني شيءٌ فيَعجِزَ عنك[4]، على معنى: لا يَسَعُني شيء هو عاجزٌ عنك، أي: لا يَسَعُني شيءٌ

---

(١) البيت لبعض الحارثيين. الكتاب ٣: ٣١، ٣٣ والخزانة ٨: ٥٣٨ - ٥٣٩ [٦٦٥].

(٢) تقدم البيت في ١٤: ٣٦٨.

(٣) سورة المرسلات: الآيتان ٣٥ - ٣٦.

(٤) الكتاب ٣: ٣٢.

إلا لم يَعجِزْ عنك، ولا يَصِحُّ هنا التشريك لأنه لا يريد: ولا يَعجِزُ عنك، ولا معنى: فكيف يَعجِزُ عنك، وإنما معناه: لا يَسَعُني شيء عاجزًا عنك.

ومن الثاني: ما أَتَيتَنا فحَدَّثتَنا، فالوجهُ الحمل على الماضي، ويجوز فيه السبب وغيره.

ومن الثالث - وهو المختلفان - ما أَتيتَنا فتُحَدِّثَنا[1]، فيجوز العطف على تأويل أحدهما بالآخر، فيكون بمعنى: فحَدَّثتَنا، وليس بالوجه. ويجوز القطع على الحال، ويجوز النصب على التأويل، وهو أحسن من العطف لحصول المخالفة لفظًا ومعنى، ولو عكستَ قلتَ: ما تأتينا فحَدَّثتَنا.

وقولُه **أو مُؤَوَّلٍ** يعني أنَّ النفي لا يكون خالصًا، بل تكون صورته صورة النفي، وهو مؤوَّل بغير النفي، وذلك إذا دخلتْ على النفي أداة الاستفهام، نحو: ألم تأتنا فتُحَدِّثَنا[2]، فإنه يكون تقريرًا، وفي الفعل يجوز وجها الرفع ووجها النصب والجزم، ومِن النصب قول الشاعر[3]:

أَلَمْ تَسأَلْ فتُخبِرَكَ الرُّسومُ ... على فِرْتاجَ، والطَّلَلُ القَديمُ

وقال الراعي[4]:

أَلَمْ تَسْأَلْ فتُخْبِرَكَ الدِّيارا ... عنِ الحيِّ الْمُفارِقِ أينَ سارا

[٧: ٣٠/أ] /ومن الرفع قولُ الآخر[5]:

---

(١) الكتاب ٣: ٣١.

(٢) الكتاب ٣: ٣٤.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٤. ونسب في شرح أبياته ٢: ١٥٢ - ١٥٣ للبُرج بن مُسهِر. فرتاج: موضع في بلاد طيئ.

(٤) الديوان ص ١١٢ ومنتهى الطلب ٦: ١٨، وصدره فيهما: ألم تسأل بِعارمةَ الديارا.

(٥) عجز البيت: وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيداءُ سَمْلَقُ. وهو لجميل بثينة. ديوانه ص ٩١ [دار صادر] وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٠١ والخزانة ٨: ٥٢٤ - ٥٣١ [٦٦٣]. ولم ينسب في الكتاب ٣: ٣٧. الربع: المنزل. والقواء: القفر. والسملق: التي لا شيء بها من نبت ولا غيره

أَلَمْ تَسأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ ....

ومنه قولُك: أَلَسْتَ قد أَتيتَنا فتُحَدِّثُنا[1].

ومِن النفي المؤوَّل بغيره نقضُه بـ(إلا)، ودخولُها إما أن يكون قبل الفاء أو بعدها: فإن كان قبل الفاء لم تكن الفاء جوابًا، فلا يجوز إذ ذاك النصب، نحو: ما ضَرب زيدٌ إلا عمرًا فيَغضبُ. وإن كان بعد الفاء جاز النصب، نحو: ما ضربتُ زيدًا فيَغضبَ إلا تأديبًا، وما تأتينا فتُحَدِّثَنا إلا بخير، قال س[2]: «لا تأتينا فتُحَدِّثَنا إلا ازدَدْنا فيك رغبةً، النصب هنا كالنصب في: ما تأتيني فتُحَدِّثَني، إذا أردتَ: فتكون مُحَدِّثًا». ويجوز الرفع على التشريك لأنَّ المعطوف على المنفيِّ منفيٌّ. ولا يجوز على الاستئناف لاستلزامه التفريغ في الإيجاب؛ لأن المعنى يصير: فأنت تُحَدِّثُنا إلا بخير، وذلك لا يجوز لدخول إلا في الإيجاب، وأنت لا تقول: زيدٌ يضربُ إلا عمرًا، وهو يمرُّ إلا بخالد. ومِن النصب قولُ الشاعر[3]:

وما حَلَّ سَعْديٌّ غَريبًا بِبَلدةٍ فيُنْسَبَ إلا الزِّبْرِقانُ لهُ أَبُ

وقولُ الآخَر[4]:

وما قامَ مِنّا قائمٌ في نَدِيِّنا فيَنطِقَ إلا بالتي هي أَعْرَفُ

قال ابن المصنف[5]: «ويجوز أن يكون معنى قول المصنف **أو نفيٍ مَحضٍ** يريد به ما وقع بمجرد النفي كـ(ما) و(لا) و(ليس). ومعنى قوله **أو مُؤَوَّلٍ** ما دلَّ عليه مما[6]

---

(١) الكتاب ٣: ٣٥، والمراد: فحدَّثْتَنا.

(٢) الكتاب ٣: ٣٢.

(٣) تقدم في ٩: ٦٠، ٦٢.

(٤) الفرزدق. الديوان ٢: ٥٦١ والكتاب ٣: ٣٢ والخزانة ٨: ٥٤٠ - ٥٤٣ [٦٦٦]. الندي: النادي، وهو مجلس القوم ومتحدثهم.

(٥) شرح التسهيل ٤: ٣٢ - ٣٣ بتصرف.

(٦) في المخطوطات: بما. صوابه في شرح التسهيل.

له مسمًّى يَقرب من معنى النفي، فيُقام مُقامَه نحو غير، فإنها اسم مخالف، وقد يُقصَد به النفي، فيكون له جوابٌ مقرون بالفاء، نحو: غيرُ قائمٍ الزيدانِ فنُكرمَهما[١]، ذكرَه ابن السَّرّاج[٢]، ثم قال: (ولا يجوز هذا عندي).

وقال المصنف[٣]: (هو عندي جائز). وحُجَّتُه في ذلك جوازُ ذِكر لا مع المعطوف على المضافة هي إليه كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٤]، وصِحةُ إعمال الصفة للاعتماد على غير، كما في قوله[٥]:

غـــيرُ مأســـوفٍ علـــى زَمَـــنٍ ... يَنقَضِـــي بــــالهَمِّ والحَـــزَنِ»

انتهى كلام ابن المصنف.

ولا يَصِحُّ أن يُفَسَّر قولُ المصنف بهذا التفسير الثاني - أعني أنه يكون معنى قوله **مؤولٍ** يريد به مسألة: غيرُ قائمٍ الزيدانِ فنُكرمَهما - لأنَّ هذا لا يُسَمَّى نَفيًا مؤوَّلًا، بل هو موجب مؤوَّلٌ بالنفي؛ لأنَّ التأويل هو صرفُ الكلام عن ظاهره وما لَه إلى غيرِ ما وُضع له بحقِّ الأصالة؛ وإنما يَصدُق النفيُ المؤوَّلُ على مسألة التقرير ومسألة النَّقض بـ(إلا) السابقتين.

وشرحَ المصنفُ ما أراد بالْمَحْض، فقال[٦]: «معنى نَصَع - يعني في قوله في الكافية[٧]: أو نَفيٌ نَصَعْ - أي: خَلَص». قال[٦]: «أَشَرتُ بذلك إلى أنَّ النفي الذي

---

(١) هذا مثال ابن مالك في شرح الكافية الشافية، ومثال ابن السراج: أنت غيرُ قائمٍ فتأتيَك.

(٢) الأصول ٢: ١٨٤ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٥.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٧.

(٥) تقدم في ٣: ٢٧٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٧.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥١٧.

ليس نَفيًا خالصًا /لا جوابَ له منصوبٌ، نحو: ما أنت إلا تأتينا فتُحَدِّثُنا، وما تزالُ [٧: ٣٠/ب] تأتينا فتُحَدِّثُنا، وما قامَ زيدٌ فيأكلُ إلا طعامَه». قال[١]: «ومنه قول الشاعر[٢]:

وما قامَ مِنّا قائمٌ في نَدِيِّنا فيَنْطِقُ إلا بالتي هيَ أَعْرَفُ»

فأمّا المسألتان الأُولَيانِ فصَواب، وأمّا ما قامَ زيدٌ فيأكلُ إلا طعامَه فخطأ لأنه يجوز النصب، وعلى النصب أَنشد البيتَ سِيبَوَيْهِ، فمتى وقعتْ إلا بعد الفعل الداخلِ عليه الفاءُ جاز النصبُ فيما بعد الفاء سواء[٣] كان ما بعد إلا معمولًا للفعل الذي قبل الفاء أو للفعل الذي بعد الفاء.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفَّار: خالَفَنا الكوفيون في غير، فأجازوا بعدها النصب لأنَّ معناها النفي، وذلك: أنا غيرُ آتٍ فأُكرِمَك؛ لأنَّ معناه: ما أنا آتٍ فأُكرِمَك. وهذا لا يجوز لأنَّ غيرًا مع المضاف إليها اسمٌ واحد، فلا يسوغ أن يُقَدَّرَ بعدها ما أُضيف إليه مصدرٌ لأنها لا يَصِحُّ لها معنًى إذ ذاك، بخلاف لامِ الأمر و(ما) لأنك تُقَدِّرُ بعدها المصدر، فتقول: لِيَكُنْ كذا، وما يكون كذا، و(غير) لا يُتَصَوَّرُ فيها ذلك لأنها مع ما بعدَها اسم، فلا يُفصَل منها ويحذف[٤] بشيء آخَرَ لأنَّ في ذلك إبطالًا لِوَضعها.

ويَرِدُ على قول المصنف **أو مُؤَوَّلٍ** مسألةٌ يَصدُق عليها أنها نفيٌ أُوِّلَ بغيره، ولا يَنتصب ما بعد الفاء جوابًا لها، وذلك مسألة: ما زالَ زيدٌ يأتينا فنُكرِمُه، فهذا نفيٌ في الصورة، ومعناه الإيجاب، تقديرُه: زيدٌ يأتينا كثيرًا فنُكرِمُه، فلا يجوز نصبُ ما بعد الفاء، وكذلك باقي الأفعال التي صورتُها أنها مَنفيّة، وهي موجبة مِن حيثُ المعنى،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٧.

(٢) تقدم البيت قريبًا.

(٣) سواء كان ... الفعل الذي بعد الفاء: سقط من ك.

(٤) ويحذف: سقط من ك.

والفاءُ إذا دخلتْ على الفعل وفيه مضمرٌ يعود على ما قبلها فإنْ عادَ إلى ما ينفى الفعل في حقِّه نُصب[1] أو إلى ما أُوجبَ في حقّه رُفع، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فأُكرمه، إن كانت الهاء لـ(أحد) نَصبتَ، كأنه قال: ما جاءني أحدٌ فأُكرمَه، وإن كانت لـ(زيد) لم تَنصب لأنَّ المعنى: جاء زيدٌ فأُكرمه، وهذا لا يجوز.

وما قبل الفاء إن كان له معمول فأخَّرتَه إلى ما بعدها نحو: ما ضربتُ فأُهِينه زيدًا، فخلاف:

الْمُجيز يقول: لم يُفصل إلا بمعطوفٍ على الفعل، بخلاف: إنْ تضربْ فهو مُكرمٌ زيدًا، هذا لا يجوز باتِّفاق لأنك فَصلتَ بما ليس بمعمولٍ للفعل الأول ولا معطوفٍ عليه؛ لأنَّ الجواب ليس محمولًا على الشرط، ولو كان معطوفًا عليه لَشَرِكَه في المعنى.

والمانع يقول: الفعلُ الذي قبل الفاء في تأويل المصدر، ولهذا صَحَّ النصب، والمصدرُ لا يُفصَل بينه وبين معموله بشيء.

قال أبو بكر: والصحيح أنه لا يجوز[2] على هذا إزالةُ شيء عن موضعه لأنَّ لمنعِ النصب لَحْظًا ولإجازته لحظًا؛ فلو كان القياس لا يَقبَل مَنعَ النصب لَأَجَزْناه، لكنْ لا نقول به إلا إن سُمع.

واعلمْ أنَّ التقليلَ المرادَ به النفيُ كالنفي في نصب ما بعد الفاء، وذلك قولك: قَلَّما تأتينا فتُحَدِّثَنا، كما كان ذلك في مسألة حتى، نحو: قَلَّما سِرتُ حتى أَدخُلَها.

[٧: ٣١/أ] وقولُه **أو عَرْضٍ** مثالُه /ما رُوي من كلامهم: ألا تقعُ الماءَ فتَسبحَ[3]، يريد: في الماء، فحَذف الحرف، وعدَّى الفعل، وقال الشاعر[4]:

---

(١) نصب: سقط من ك.

(٢) ك: قال أبو بكر إنها يجوز.

(٣) الكتاب ٣: ٣٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٥ وشرح التسهيل ٤: ٣٣.

يا بْنَ الكِرامِ أَلَا تَدنُو فتُبْصِرَ ما   قد حَدَّثوكَ ، فما راءٍ كَمَنْ سَمِعا

وقولُه **أو تَحضيضٍ** نحو قولهم: هَلاَّ أَمَرتَ فتُطاعَ، وقال الشاعر[1]:

لولا تَعُوجينَ يا سَلمى على دَنِفٍ   فتُخْمِدي نارَ وَجْدٍ كادَ يُفْنيهِ

والعَرْضُ والتحضيض متقاربان، والجامعُ بينهما التنبيه على الفعل، إلا أنَّ التحضيض فيه زيادةُ تأكيدٍ وحَثّ على الفعل، وكلُّ تحضيض عرضٌ لأنك إذا حَضَضتَه على فِعل فقد عَرَضتَه عليه، ولذلك يقال في هلّا عرض إذ لا يخلو منه، وأَلَا مخففة لمجرد العرض، وقد يكون معه التحضيض مثل أن تقول أَلَا تجلسُ وأنت تريد ذلك وتبتغيه، وقد تَعرِضه عليه، ولا تَحُضُّه عليه لأنك لا تُريده.

ومما يَقرُب مِنَ التحضيض وفيه معنى الدعاء قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[2]، ودخلَه معنى كي لاختلاف الفاعل، ولا يَبعُد تَقريرُه على الأصل، كأنه قال: هَلّا وقعَ تأخيرٌ أتصدقُ فيه وأكون من الصالحين.

وقولُه **أو تَمَنٍّ** مثالُه قوله تعالى ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾[3]، وقرأَ بعض القُرّاء ﴿فأَفُوزُ﴾[4] بالعطف، على معنى: يا ليتني أكونُ معهم فأَفوزُ؛ لأنَّ الماضي في التمني محكومٌ عليه بالاستقبال من جهة[5] أنه لا يُتَمَنَّى إلا ما لم يكن، والماضي فائتٌ لا يَدخل فيه التمني. ويجوزُ رفعُه أيضًا على الاستئناف، وقال الشاعر[6]:

يا ليتَ أُمَّ خُلَيْدٍ واعَدَتْ ، فَوَفَتْ   ودامَ لي ولها عُمرٌ فنَصْطَحِبا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٦. الدنف: الذي براه المرض حتى أشفى على الموت.

(٢) سورة المنافقون: الآية ١٠.

(٣) سورة النساء: الآية ٧٣.

(٤) هي قراءة الحسن ويزيد النحوي. المحتسب ١: ١٩٢.

(٥) ك: حيث.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٤٦ واللمحة ٢: ٣٢٦ وآخره فيه: معها عمر فنصطلحا.

وقال كُثَيِّر[1]:

ليتَ التَّحِيّةَ كانت لي فأَشْكُرَها ... مكانَ يا جَمَلًا حُيِّيتَ يا رَجُلُ

وقال الآخَر[2]:

أَلَا رَسولَ لنا مِنّا فيُخْبِرَنا ... ما بُعدُ غايتِنا مِن رأسِ مُجْرانا

ووَدِدتُ لو تأتينا فتُحَدِّثَنا، وفي بعض المصاحف ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُوا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

فلو نُبِشَ المقابِرُ عن كُلَيْبٍ ... فيُعْلَمَ بالذَّنائبِ أيُّ زِيرِ

جعلَ لو للتَّمَنِّي.

وقولُه أو رَجاءٍ الرجاءُ قريبٌ مِنَ التَّمَنِّي. واختَلف النحويون[6] هل له جوابٌ فيَنتصبَ الفعل بعد الفاء: فذهبَ البصريون إلى أنَّ الترجي في حُكم الواجب، وأنه لا يُنصب الفعل بعد الفاء جوابًا له. وذهبَ الكوفيون[7] إلى جواز ذلك، وزعموا /أنها إذ ذاك تكون استفهامًا. [٧: ٣١/ب]

قيل: وجوازُ النصب بعد لعلَّ هو الصحيح لثبوت ذلك في النثر والنظم، قال تعالى ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[8]، وقال تعالى ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ

---

(١) تقدم في ١٣: ٢٧٦. ك: بِشر.

(٢) أمية بن أبي الصلت. الديوان ص ٥١٧ والكتاب ٣: ٣٣.

(٣) سورة القلم: الآية ٩. الكتاب ٣: ٣٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٦٧.

(٥) تقدم في ٣: ١٦١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٥: ١٤٩ وشرح التسهيل ٤: ٣٣ - ٣٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣: ٩، ٢٣٥.

(٨) سورة عبس: الآيتان ٣ - ٤. والنصب قراءة عاصم. السبعة ص ٦٧٢.

ﭐلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[1] في قراءة من نصب فيهما، وقال الشاعر[2]:

عَلَّ صُروفَ الدهر أو دُولاتِها ... يُدِلْنَنا اللَّمّةَ مِن لَمَّاتِها

فتَستَريحَ النَّفسُ مِن زَفْراتِها

وأمّا أنها تكون استفهامًا بمعنى هل فليس بصحيح؛ ألا ترى أنَّ المعنى على الترجّي في قوله ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[3] إذ ليس المعنى ابْنِ لي صرحًا هل أَبلُغ الأسباب، فيَستفهم فرعونُ هامانَ هل يَبلُغ الأسبابَ أم لا يَبلُغها[4].

ويمكن أن تُتَأَوَّلَ الآيتان الكريمتان وقولُه «فتَستَريحَ النفسُ» على ألّا يكون ذلك جوابًا؛ بل يكون معطوفًا على التوهُّم، وذلك أنَّ خبر لعلّ - وإن كان اسْمُها جُثَّةً - كَثُرَ في لسان العرب دخولُ أنْ عليه، نحو قول الشاعر[5]:

لَعَلَّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عليكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا

وإذا تقرَّرَ هذا فيحتمل أن يكون قوله ﴿فَتَنفَعَهُ﴾ معطوفًا على توهُّم دخول أنْ في الخبر؛ وكأنه يقدَّر: لعلَّه أنْ يَزَّكى أو يَذَّكَّر فتَنفعَه. وكذلك: لعلِّي أنْ أبلغَ الأسبابَ فأطَّلعَ. وكذلك: عَلَّ صُروفَ الدهر أو دُولاتها أنْ يُدِلْنَنا فتَستريحَ، فيكون ذلك عطفًا على توهُّمِ دخول أنْ في الخبر كما جاء ذلك في الجزم في قوله ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[6]، كأنه توهّم أنَّ الفاء لم تدخل، فعَطف على

---

(١) سورة غافر: الآيتان ٣٦ - ٣٧. والنصب قراءة عاصم في رواية حفص. السبعة ص ٥٧٠.

(٢) تقدم الشطران الأول والثاني في ٥: ١٨١، والثالث في ٢: ٥٥.

(٣) سورة غافر: الآية ٣٦.

(٤) هذه الفقرة موضعها في ك بعد قوله الآتي: ولا تكون كأنّ أبدًا إلا للتشبيه.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٣٤٩، ٥: ١٥٧.

(٦) سورة المنافقون: الآية ١٠.

المنصوب مجزومًا كما عَطف هنا على المرفوع منصوبًا، وقد جاء في شعر المتَلَمِّس دخولُ أنْ على الخبر والعطفُ عليه بالفاء ثم بالواو بعدها، قال المتَلَمِّس[1]:

لَعَلَّكَ يومًا أنْ يَسُرَّكَ أنَّني ... شَهِدتُ وقد رَمَّتْ عِظامِيَ في قَبْري

فتُصْبِحَ مَظلومًا تُسامُ دَنِيَّةً ... وتُمسي على مِثلي فقيرًا إلى نَصْري

ويَهجُرَكَ الإخوانُ بَعدي ، وتُبْتَلَى ... ويَنصُرني منكَ الإلهُ وما تَدري

وإذا احتملَ هذا التأويلَ لم يكن فيما استَدَلَّ به للكوفيين دليل.

وزعمَ الكوفيون أنَّ كأنَّ إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء، وذلك: كأنِّي بزيدٍ يأتي فنُكرمَه، فهذا معناه: ما هو إلا يأتي. وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون، ولا تكون كأنَّ أبدًا إلا للتشبيه.

وقولُه **ولا يتقدَّم ذا الجوابُ على سببه خلافًا للكوفيين** إنما امتنعَ مِن ذلك البصريون لأنَّ الفاء عندهم للعطف، فإذا قلتَ: ما زيدٌ يأتينا فنُكرمَه، فمعناه: لم يكن من زيدٍ إتيانٌ /فإكرامٌ مِنّا، فهو معطوف على التوهُّم، وإذا كان معطوفًا لا على التوهُّم[2] بل على صريح الأسماء لم يَجُز التقديم، لو قلت: قامَ فَعَمرٌو زيدٌ، لم يَجُز، فأَحْرَى إذا كان معطوفًا على التوهُّم، وإذا كان العطف على الموضع يُشتَرَط فيه في الأصحِّ مِن مذاهب النحويين تقدُّمُ الجملة بكمالها - وهو أَقوى من العطف على التوهُّم - فأَنْ يُشتَرَطَ ذلك في العطف على التوهُّم يكون أَحْرَى وأَولى. [٧: ٣٢/أ]

وأمّا الكوفيون فأجازوا: ما زيدٌ فنُكرمَه يأتينا، ومتى فآتيَك تَخرج؟ ولمْ فأَسيرَ تَسِرْ، وذلك عندهم على التقديم والتأخير. وعِلَّتُهم في ذلك أنَّ الفاء عندهم ليست للعطف، ولا معطوفَ هنا، وإنما هو جوابٌ تقدَّمَ على سببه مع تقدُّمِ بعض الجملة، فلم يتقدَّم على جميع الجملة. ومِن مذهبِهم جوازُ تقدُّمِ جواب الشرط على الشرط

---

(١) ديوانه ص ١٩٨ - ١٩٩، يخاطب بهذا ابنه. يهجرك: يترك كلامك.

(٢) وإذا كان معطوفًا لا على التوهم: سقط من ك.

بكماله، وإذا جَوَّزوا ذلك في الشرط فلَأَنْ يُجَوِّزوه هنا مع بقاء بعض الجملة صدرًا أَحرى وأَولى.

والسَّبَبُ إما أن يتأخَّر له معمولٌ بعد الفاء والمنصوب أو لا يتأخَّر:

فإن تأخَّر نحو: ما زيدٌ يُكرِمُ فنُكرِمُه أخانا، يريد: ما زيدٌ يُكرِمُ أخانا فنُكرِمُه، فلا يجوز النصب عند أكثر النحويين. وسببُ ذلك أنَّ ما بعد الفاء معطوفٌ على مصدرٍ متوهَّم من قولك يُكرِم، فكما لا يجوز أن يُفصَل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يُفصل بين يُكرِم ومعمولِه؛ لأن يُكرِم في تقدير المصدر. وأجاز الكوفيون ذلك لأنه لا عَطفَ عندهم ولا مصدرَ متوهَّم كما ذهب إليه البصريون.

وإن لم يتأخَّر له معمول فإمّا أن تكون الجملة السابقة فِعليّةً أو اسميّة: فإن كانت فِعليّةً جاز فيما بعد الفاء الرفع بمعنيَيه والنصب بمعنييه، وإن كانت اسميّةً نحو: ما زيدٌ قادمٌ فيُحَدِّثُنا، فذهب ابن السَّرّاج وأكثرُ النحويين إلى أنه لا يجوز النصب، وذهب طائفة من النحويين إلى أنه يجوز. استدلَّ ابن السراج بأنه إذا كانت الجملة اسمية لم يكن معناها يدلُّ على المصدر.

والصحيحُ جوازُ ذلك بشرطِ أن يقوم مَقام الفعل ظرفٌ أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول ليدلَّ ذلك على المصدر المتوهم؛ نحو: ما أنت عندَنا فنُكرمَك، وما أنت منا فنُحسِنَ إليك، وما زيدٌ مُكرِمٌ لنا فنُكرمَه، وما زيدٌ مُكْرَم فنُكرمَه. فإن كان[1] اسمًا لا دلالة فيه على المصدر نحو ما أنت زيدٌ فنُكرمُه فلا يجوز النصب؛ فيتعيَّن إذ ذاك القطع أو العطف، والقطعُ أحسنُ لأنَّ العطف ضعيفٌ لعدم المشاكَلة مِن حيثُ إنك عطفتَ جملةً فعليّة على جملة اسميّة.

ويدلُّك على أنَّ الجارَّ والمجرور وما أَشبَهه من الظرف يَجري مَجرى الفعل في الدلالة على المصدر أنَّ العرب نصبتْ بعد الجار والمجرور؛ وجزمتْ بعد الظرف،

---

(١) فإن كان اسمًا لا دلالة فيه على المصدر نحو ما أنت زيد فنكرمه: سقط من ك.

ووصلت الموصول، وأدخل الفاء في خبر ما الموصولة بالمجرور كما أدخلها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل، قال الفرزدق[١]:/ [٧: ٣٢/ب]

فما أنتَ مِن قَيسٍ فتَنْبَحَ دُونَها ... ولا مِن تَميمٍ في اللَّها والغَلاصِمِ

وقال الآخَر[٢]:

وقَولي كُلَّما جَشأتْ وجاشَتْ ... مَكانَكِ تُحْمَدي أو تَستَريحي

وقال تعالى ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[٣]. فهذه عدة مسائل لم يُلِمّ المصنف بشيء منها.

وقولُه **وقد يُحذَف سببُه بعد الاستفهام** وذلك للدلالة عليه، قال الكوفيون: العربُ تَحذف الأول مع الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام؛ فيقولون: متى فأسيرَ معك؟ يريدون: متى تسيرُ فأسيرَ معك؟ وينبغي أن يكون ذلك في استفهامِ الاستثبات بأن يقول القائل: أَسيرُ، فتقول له: متى؟ فإنك لو اقتصرتَ على قولك متى جاز، بخلاف أن يكون ابتداءَ استفهام، فإنه لا يجوز، فإذا كان كذلك كان الفعل مدلولًا عليه بسابقِ الكلام، فكأنه ملفوظٌ به، فيجوز ذلك لهذا المعنى.

وقولُه **ويُلحَقُ بالنَّفيِ التَّشبيهُ الواقعُ مَوقِعَه** مثالُ ذلك: كأنَّكَ والٍ علينا فتَشتُمَنا، تقديره: ما أنتَ والٍ علينا فتَشتُمَنا. وهذا الذي ذكرَه هو شيء قاله الكوفيون. قال ابن السراج[٤]: «وليس بالوجه».

---

(١) ديوانه ٢: ٨٥٦ والكتاب ٣: ٣٣، وآخره في الديوان: في الرؤوس الأعاظم. اللها: جمع لهاة، وهي مدخل الطعام في الفم. والغلاصم: جمع غَلصمة، وهي رأس الحلقوم. ويكنى باللها والغلاصم عن أعالي القوم وجِلّتهم.

(٢) عمرو بن الإطنابة. الأمالي ١: ٢٥٨ والخصائص ٣: ٣٥. جشأت وجاشت: يعني نفسه، أي: نهضت وارتفعت من شدّة الفزع. مكانك: اثبتي.

(٣) سورة النحل: الآية ٥٣.

(٤) الأصول ٢: ١٨٥.

وقولُه **ورُبَّما نُفِيَ بـ(قد) فنُصب الجواب بعدها** ذكر ذلك أبو الحسن بن سِيْده[1]، وحَكى عن بعض الفصحاء: قد كنتَ في خير فتعرفَه، بالنصب، يريد: ما كنتَ في خير فتعرفَه.

* * *

(١) المحكم ٦: ١١٥ [تحقيق عبد الحميد هنداوي].

وتُضمَرُ أَن الناصبةُ أيضًا لُزومًا بعد واوِ الجمع واقعةً في مواضع الفاء، فإن عُطف بهما أو بـ(أو) على فِعلٍ قَبلُ أو قُصِدَ الاستئنافُ بَطَلَ إضمارُ أَنْ. ويُمَيِّزُ واوَ الجمعِ تقديرُ (مَعَ) مَوضعَها، وفاءَ الجوابِ تقديرُ شَرطٍ قَبلَها أو حالٍ مكانَها.

ش: قد تقدَّمت المذاهبُ[1] الخمسة في الناصب للفعل بعد هذه الواو، وأنَّ ما ذكره المصنف مِن أنَّ ذلك بـ(أَنْ) واجبة الإضمار هو مذهب البصريين.

وقولُه **بعدَ واو الجمع** أصلُ الواو تشريكُ الثاني مع الأول في الحكم، والتشريكُ تارةً يكون بالمعيّة في الزمان، وتارةً يكون بالتفاوت فيه بتقدُّم الأول وتأخُّر الثاني، وبالعكس، ولَمّا كان الجمع في الزمان أحدَ محتملاتها - بل زعمَ بعضُهم أنه أظهرُ فيها، ثم قد يتعين الجمع ولا يحتمل الانفراد في بعض أحوالها نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو - قَصدوا ذلك في هذه المواضع التي وقعتْ فيها الفاء منصوبًا بعدها الفعل. والفرقُ بين الجمع وغيره أنَّ الواو إذا كانت للجمع ونفي يكفي نفي واحد، وإذا كانت لغير الجمع احتاج إلى نفيين في مذهب س، خلافًا لأبي العباس.

وقولُه **واقعةً في مواضع الفاء** مواضعُ الفاء قد تقدَّمتْ[2]، فمثالُ وقوع الواو في الأمر قولُ /الشاعر[3]: **[٧: ٣٣/أ]**

فقلتُ: ادعي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوتٍ أنْ يُناديَ داعِيانِ

---

(١) تقدمت في هذا الجزء ق ٢٤/أ - ٢٦/أ من الأصل.

(٢) تقدمت في هذا الجزء ق ٢٧/أ وما بعدها من الأصل.

(٣) اختلف في نسبة هذا البيت كثيرًا، وهو في الكتاب ٣: ٤٥ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٩١ - ٣٩٢ وفيه تخريجه.

ولا يكون التشريك هنا، ويجوز القطع. ومنه: دَعْني ولا أعودَ، يريد تحتُّم نفي العَود، لا يريد الجمع.

ومثالُ النهي قولُه تعالى ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[1]، ويحتمل العطف، وقال أبو الأسود[2]:

لا تَنْهَ عن خُلُق وتأتِيَ مثلَه ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

ويجوز في النهي العطفُ نحو قوله[3]:

فلا تَخْذُلِ الْمَولَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ ... فإنَّكَ إنْ تَفعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

ويجوز القطع.

ومثالُ ذلك في الدعاء: يا رَبِّ اغفرْ لي وتُوَسِّعَ عليَّ في الرزق.

ومثالُ ذلك في الاستفهام ما أنشده بعض النحويين، ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع[4]:

أَتَبيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ من الكَرى ... وأَبيتَ مِنكَ بِلَيلةِ الْمَلْسُوعِ

ومثالُ ذلك في النفي المحض قولُه تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[5] أي: ولَمّا يجتمع عِلمٌ بالجهاد وعِلمٌ بالصبر. وقال أبو طالب[6]:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٤٢.

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت كثيرًا لأنه وجد في عدة قصائد، وهو في الكتاب ٣: ٤١ - ٤٢ والارتشاف ٤: ١٦٧٨ وفيه تخريجه.

(٣) نسب البيت في الكتاب ٣: ٤٢ لجرير، وعنه في ملحق ديوانه ٢: ١٠٣٦. المولى هنا: ابن العم. والأذاة: الأذى. وتسفَّه: تُنسب إلى السفه، وهو الجهل وخفة الحلم.

(٤) قيل إنه للشريف الرضي، وللشريف بيت قريب من هذا في قصيدة عينية. شرح أبيات مغني اللبيب ٨: ٣١ - ٣٤ [٨٩٩].

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٤٢.

(٦) السيرة النبوية لابن هشام ١: ٢٧٥. نُبزَى محمدًا: نُسلَبه ونُغلَب عليه، والتقدير: لا نُبزَى. ونناضل: نرامي بالسهام. والحلائل: الزوجات.

كَذَبْتُمْ ، وبيَتِ اللهِ نُبْزَى محمدًا ولَمّا نُطاعِنْ دُونَه ونُناضِلِ
ونُسْلِمَه حتى نُصَرَّعَ حولَهُ ونَذهَلَ عن أبنائنا والحلائلِ

وقال حسّان[1]:

فإنْ لم أُصَدّقْ ظَنَّهُمْ بِتَيَقُّنٍ فلا ....
ويَعلَمَ أَكْفائي مِنَ الناس أَنَّني أَنا الحافِظُ الحامي الذِّمارَ الْمُراوِدُ

وقال دُرَيْد بن الصِّمّة[2]:

قَتَلتُ بعبدِ اللهِ خيرَ لِداتِهِ ذُؤابًا ، فَلَمْ أَفخَرْ بذاكَ وأَجْزَعا

وقد يتقدَّم الاسم، فيَحسُن النصب كالفاء، نحو: ما أنتَ مِنّا وتَبخَلَ، أي: يجتمع عليك أنك لَستَ مِنّا مع البخل، قال كعبٌ الغَنَويّ[3]:

وما أنا للشيء الذي ليس نافِعي ويَغضَبَ منه صاحِبي بِقَؤُولِ

أي[4]: ما [أنا][5] للكلام الذي لا ينفعُ ويَغضبَ صاحبي منه بقَؤُول، أي: لا أَجمع في كلامٍ عدمَ نفعي وغضبَ صاحبي. ويَصِحُّ القطع.

ومثالُ ذلك في النفي المؤوَّل قول الحُطَيئة[6]:

أَلَمْ أَكُ جارَكم ويكونَ بيني وبَينَكُمُ الْمَوَدّةُ والإخاءُ

وقال آخَرُ[7]:

---

(١) الديوان ١: ٤٩، عجز البيت الأول: فلا سَقَتِ الأَوصالَ مِنِّي الرَّواعِدُ. وآخر الثاني: المناجد.

(٢) الكتاب ٣: ٤٣ والكامل ٣: ١٤٠٨. عبد الله: أخو دريد. اللِّدة: التِّرب. وذؤاب: ذؤاب الأسديّ قاتل عبد الله.

(٣) الكتاب ٣: ٤٦ والأصمعيات ص ٧٦ [١٩].

(٤) أي ... بقؤول: سقط من ك.

(٥) أنا: تتمة يقتضيها السياق.

(٦) ديوانه ص ٥٤ [دار صادر] والكتاب ٣: ٤٣.

(٧) المحكم ١٠: ٥٣١ [ط. العلمية]، وصدره فيه: أَلَمّا يَئِنْ لي أنْ تُجَلّى عَمايتي. أَنَى: حان.

أَلَمْ يَأْنِ أَنْ تُقضَى لَدَيكِ صَبَابتي وأُقْصِرَ عن ليلى ، بلى قد أَنَى لِيا

/ومثالُه في العَرْض: أَلَا تَنزلُ وتُصيبَ خيرًا، أي: أَلَا تجمَع بين النزولِ وإصابةِ [٧: ٣٣/ب] الخير. ومثالُه في التحضيض: هَلَّا تأتينا وتُكْرِمَنا، أي: هَلَّا تجمَع لنا بينَ إتيانِنا وإكرامِنا. ومثالُه في التمني قولُه تعالى ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[١] في قراءةِ مَن قرأ بنصبِ ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾، ونصبِ ﴿وَنَكُونَ﴾ مع رفع ﴿وَلَا نُكَذِّبُ﴾، وقُرئ بالرفع. ومثالُه في الرجاء: لَعَلِّي سأُجاهدُ وأَغْنَمَ. ولا أَحفظ النصب جاء بعد الواو في الدُّعاءِ والعَرْض والتحضيض والرجاء، وينبغي ألّا يُقْدَمَ على ذلك إلا بسماع.

وفي قول المصنف **واقعةً في مواضعِ الفاءِ** يعني به مطلق المواضع المذكورة، ولا يريدِ خُصوصيّةَ كل مكان مكان[٢] إذ لا يَطَّرِدُ ذلك، فمثالُ ما تدخل فيه الفاء ولا تدخل الواو ما كان فيه الأول سببًا للثاني على التعيين، نحو قولك: لا تَدْنُ من الأسد فيأكُلَك، ولا يجوز أن تقول: لا تَدْنُ من الأسد ويأكُلَك، على الجمع. وأمّا ما لا يكون الأول سببًا للثاني على التعيين فتدخل الواو حيث تدخل الفاء، نحو: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، وما تأتينا وتُحَدِّثَنا.

ومثالُ ما تدخل الواو ولا تدخل الفاء إذا لم يمكن الأول[٣] أن يكون سببًا للثاني، نحو قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبَنَ؛ لأنَّ أَكْلَ السمك لا يكون سببًا لِشُرب اللبن.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٢٧. نصبَ ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ حمزة، وعاصم في رواية حفص، وابن عامر في رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن ابن عامر. ونصبَ ﴿وَنَكُونَ﴾ ابن عامر في رواية هشام ابن عمار بإسناده. ورفعَ الاثنين ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ٢٥٥.

(٢) مكان: ليس في ك.

(٣) إذا لم يمكن الأول ... في مواضع الفاء: سقط من ك.

وعمومُ قول المصنف **في مواضع الفاء** يدلُّ على جواز ذلك مع التشبيه الواقعِ موقعَ النفيِ ومع (قد) المنفيِّ بها، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب.

وقولُه **فإن عُطف بهما** أي: بالفاء والواو **أو بأَوْ على فِعلٍ** احترازٌ مِن أن يُعطَف على اسم، فإنها في المواضع التي تُضمَر فيها أَنْ لُزومًا عاطفة على اسم متوهَّم؛ وسيأتي موضع يعطف بها[١] على اسم صريح ولا يَبطُل إضمار أنْ فيه. ويعني بقوله **قبلُ** أي قبلَ الفعل الذي وَلِيَ الفاءَ أو الواوَ أو (أو).

وقولُه **أو قُصد الاستئناف** أي: القطعُ عن الفعل الذي قبله، فيكون إذ ذاك الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف.

وقولُه **بَطَلَ إضمارُ أنْ** لأنَّ العطف يُشَرِّكِ الثانيَ مع الأول في رفعه أو نصبه أو جزمه؛ والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزمٌ في الإخبار، وإن كان بعد أو ففيها نوعٌ ما من الإضراب؛ لأنك إذا قلتَ: الْزَمْ زيدًا ويقضيك حقَّك، وجعلتَه مُستَأنَفًا، فالمعنى: أو هو يَقضيك حقَّك، أي: يَقضيكَه على كل حال، سواء أَلَزِمْتَه أَم لم تَلزَمه، فكأنه قال: بل يَقضيك حقَّك. وإذا عُطف ما بعد الفاء والواو على ما يَصِحُّ عليه العطف من الفعل قبلَها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب؛ فإذا قال: ما تأتينا فتُحَدِّثُنا، بالرفع على معنى العطف على تأتينا، فكلُّ واحد من الفعلين مقصودٌ نفيُه، وكأنَّ أداة النفي منطوقٌ بها بعد الفاء[٢]. وإذا قلتَ: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، بالنصب كان انتفاءُ الحديث مُسَبَّبًا عن انتفاء الإتيان.

وذهب الكوفيون إلى أنك إذا عَطفتَ فقد يكون ذلك على معنى النصب؛ وجعلوا من ذلك قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣]، قالوا: رفع (يعتذرون) بالنَّسق

---

(١) ل، ش: بهما.

(٢) بعد الفاء: سقط من ك.

(٣) سورة المرسلات: الآية ٣٦.

على (يُؤْذَنُ)، وفيه معنى /النصب والجواب، وتأويلُ (فيعتذروا) بسقوط النون على أنَّ [٧: ٣٤/أ] الفاء جواب الجحد، تُفيد ما أفادته الفاء في قوله تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[(١)].

وقال الفراء[(٢)]: «إنما أُوثر الرفع على النصب في ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ لأنَّ أواخر الآيات أَتَتْ بالنون، فكان التوفيق بين رؤوس الآيات أَخَفَّ على الألسن وأحسنَ في الانتظام والاتِّساق» انتهى كلام الفراء.

قالوا: وحكى الفراء عن العرب: أفلا يَخرجُ إلى مكةَ فيأجرُه الله ويصيبُ حاجته من المشي؟ فرفع يأجرُ ويصيبُ بالنسق على يخرجُ، وفيهما معنى النصب بالفاء على جواب الجحد والاستفهام.

وتبع الكوفيين في مقالتهم هذه من أصحابنا أبو الحجاج الأعلم، قال[(٣)]: «تَرفع الفعل فيما ذكرنا وأنت تريد معنى النصب، وذلك قليل، وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعيًا للأكثر[(٤)] في كلام العرب». قال[(٣)]: «والدليلُ على أن الرفع يجوز على معنى النصب قولُه تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، والمعنى: لو أُذن لهم اعتذروا، فالاعتذار واجب منهم لولا أنَّ امتناع الإذن مانعٌ منه، فهو كقوله تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، أي: لو قُضي عليهم لماتوا، فرفع (يعتذرون)، ونصب (يموتوا)، والقصد بهما واحد». قال[(٣)]: «وأيضًا فإنَّ النفي يدخل على لفظ الإيجاب، فلا يُغَيِّر إعرابه وإن نقضَ معناه، تقول: زيدٌ قائمٌ، وما زيدٌ قائمٌ، وقام زيدٌ فعمرٌو، وما قام زيدٌ فعمرٌو، إذا أوجبتَ قيامَهما متواليين، فنَفيتَ على ذلك الحدّ، أو نَفيتَ أن يكون من عمرو قيامٌ البَتَّةَ إذا أوجبَه المخبر بعد قيام زيد، فعلى هذا يقول القائل: أنا

---

(١) سورة فاطر: الآية ٣٦.

(٢) معاني القرآن ١: ٢٢٩، ٣: ٢٢٦، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٠١ - ٣٠٢ [رسالة].

(٤) رعيًا للأكثر ... يجوز على معنى النصب: سقط من ك.

آتيك فأُحَدِّثُك، أي: أنا آتيك مُحَدِّثًا لك، فتُدخل النفيَ على لفظه، وتقول: ما تأتينا فتُحَدِّثُنا كما زعمتَ، ولكنك تأتي ولا تُحَدِّث، فكأنك إنما نفيتَ اجتماعَ الأمرين فقط، وإذا نَفيتَ اجتماعَهما فقد أَوجَبتَهما مُفترِقَين كما كان ذلك في قولك: ما قام زيدٌ فعمرٌو، إذا أَردتَ لم يَتبع ذا ذا في القيام، ولكن قيام أحدهما دون الآخر، وقيامًا[1] في زمانين متباعدين، فهذه معانٍ كما ترى صحاح إلا أنها عارضةٌ داخلة على المعاني المعلومة البَيِّنة، فعلى هذا يجوز ما ذكرتُ لك، فتَدَبَّرْه تجدْه صحيحًا» انتهى كلام الأعلم.

ورَدَّ عليه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وهو الذي نَقَلَ عنه هذا المذهب، ولم يَحفظه عن الكوفيين، والأعلمُ تَبَعٌ لهم فيه، قال الأستاذ أبو الحسن[2]: «والصحيحُ عندي أنَّ ما أجازه مِن أنَّ الرفع يجوز على معنى النصب باطلٌ، وما ذكرَه من التسوية بين الاثنين وأنَّ القصد بهما واحد ليس كذلك؛ لأنَّ الإذن والاعتذار مَنْفِيّان بالقصد، والموت منكور عليهم مع نفي القضاء عليهم الذي هو سبب الموت؛ فانتفاءُ الموت لازمٌ عن إنكاره، ولم يُقصد نفيُه كما قُصد نفي الاعتذار. وأيضًا فلو وقعَ القضاء عليهم لَماتُوا؛ لأنَّ القضاء عليهم /هو سبب الموت، والكلامُ مُضَمَّنٌ معنى: لو قُضي [٧: ٣٤/ب] عليهم لَماتوا، كما تقدَّم، وليس الإذنُ في النطق سببًا للاعتذار؛ إذ لو أُذن لهم لم يَعتذروا، بخلاف الآية الأخرى.

وأمّا استدلالُه على أنه قد يجوز أن تقول: ما تأتينا فتُحَدِّثُنا، بالرفع إذا أردت: ما تأتينا مُحَدِّثًا، بل تأتينا ولا تُحدِّثُ، فغير صحيح؛ لأنك إذا قَصدتَ بقولك: ما تأتينا فتُحَدِّثُنا - بالرفع - نَفْيَ قولِ مَن قال: آتيك فأُحَدِّثُك، أي: أَجمَعُ لك مع الإتيان التحديث، فإنَّ نَفيَ ذلك يُتَصَوَّرُ بأن تُثبت له إتيانًا ولا تُثبت له حديثًا، وبأن

---

(١) ل، ش: وقاما.

(٢) النص بلا نسبة في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٠٢ - ٣٠٤ [رسالة].

لا تُثبِت له إتيانًا ولا حديثًا، وبأن تُثبِت له إتيانًا وحديثًا إلا أنَّ الحديث قبل الإتيان، وبأن تُثبِت له إتيانًا وحديثًا إلا أنَّ بينهما مُهلةً من الزمان، فقولُك ما تأتينا فتُحَدِّثُنا يحتمل جميعَ ما ذكرنا.

وإذا قلتَ: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، بالنصب على معنى: ما تأتينا مُحَدِّثًا، فليس يُعطي أكثرَ من إثباتِ الإتيان ونفيِ الحديث، والكلامُ مُضَمَّنٌ معنى: إن أتيتَ لم تُحَدِّثْ، وليس الكلام في الرفع مُضَمَّنًا ذلك المعنى، لذلك فمتى استوى معنى الرفع والنصب على هذا؟

ومِنَ النصب على معنى الحال قولُ اللَّعين[1]:

وما حَلَّ سَعْديٌّ غَريبًا بِبَلدةٍ فيُنْسَبَ إلا الزِّبْرِقانُ لهُ أَبُ

كأنه قال: وما حَلَّ سَعديٌّ غريبٌ ببَلدةٍ منسوبًا لغير الزِّبْرِقان بل لِلزِّبْرِقان[2].

ومِنَ النصب على معنى كيفَ قولُ الفرزدق[3]:

فما أنتَ مِن قَيسٍ فتَنْبَحَ دُونَها ولا مِن تَميمٍ في اللَّها والغَلاصِمِ

كأنه قال: ما أنتَ منها فكيف تَنبَح دونها؟» انتهى كلامه.

وزعم الكوفيون[4] أنك إذا قلتَ: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن، فجزمت تشرب، يكون جزمه من وجهين:

أحدهما: إيجاب الإبهام في الواو، يعنون بذلك أنه تحتمل الواو إذ ذاك أنه نهاه عن الجمع بينهما، أو نهاه عن كلٍّ واحد منهما، ويَلزم من النهي عن الجمع بينهما تسويغُ كل واحد منهما على انفراده. وهذا الوجه هو قول البصريين.

---

(١) تقدم في ٩: ٦٠، ٦٢، وفي هذا الجزء ق ٣٠/أ من الأصل.

(٢) ك: غريب ببلدة فيُنسب إلا للزبرقان.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ٣٢/ب من الأصل.

(٤) ذكر في الارتشاف ٤: ١٦٨٠ أنه أخذ هذا من (الموضح).

والوجه الثاني: أن يكون للمجزوم معنى المنصوب، فغلبَ الجوار والسَّبق، فعَطفت الواو ما بعدها على ما قبلها وفيه معنى الصرف والنصب، كما قالوا: لو تُرك عبدُ الله وعقلُه لضاع، فعطفوا العقل على عبد الله وفيه معنى النصب والخلاف، قال الشاعر[(١)]:

فلا تَخْذُلِ الْمَولَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ ....

فجَزم تَبلغْ بالعطف على تخذلْ[(٢)] على أنَّ في تبلغ معنى النصب على الصرف. وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون في الجزم شبيهٌ بما ذهبوا إليه مِن أنَّ الرفع في نحو قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[(٣)] بمعنى النصب، وقد رَدَّ ذلك الأستاذ أبو الحسن بما ذكرناه عنه.

وأما قوله:

[٧: ٣٥/أ] فلا تَخْذُلِ الْمَولَى وتَبْلُغْ /أَذاتَهُ ....

فإنه محتمل النهي عن الجمع والنهي عن إيقاع كل واحد من الخذلان ومن بلوغ الأذاة؛ فليس نصًّا على الجمع فيكون المجزوم في معنى المنصوب.

وقد خَلَّطَ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في نقل هذه المسألة، فنَقل عن الفراء ما نصُّه[(٤)]: «وزعمَ الفراءُ أنَّ العرب قد تجزم ما بعد الفاء في الجواب وإن لم تحذف الفاء، واستدلَّ على ذلك بقوله[(٥)]:

فقلتُ له : صَوِّبْ ، ولا تَجْهَدَنَّهُ فَيُدْنِكَ مِن أَعلى القَطاة فتَزْلَقِ

---

(١) تقدم قريبًا في هذا الجزء ق ٣٣/أ من الأصل.

(٢) على تخذل: ليس في ك.

(٣) سورة المرسلات: الآية ٣٦.

(٤) النص في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٠٦ [رسالة].

(٥) تقدم في هذا الجزء ق ٢٨/أ من الأصل.

كأنه قال: لا تَجْهَدَنَّه يُدْنِكَ مِن أعلى القَطاة فتَزلَق».

وإنما يريد الفراء[1] أنَّ هذا المجزوم هو معطوف على الفعل المنهيِّ عنه، وفيه معنى المنصوب، كما قال في قوله:

فلا تَخْذُلِ الْمَولَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ ....

فلم يَفهم عنه ابن عصفور.

ثم أخذ ابن عصفور يردُّ على الفراء، فقال[2]: «وذلك باطلٌ لأنَّ الفاء تَحول بين ما بعدها من الفعل وبين ما قبلها، فلا يُتَصَوَّرُ عمله فيه، وإنما يجزم يُدْنِك[3] وتَزْلَق على اللفظ، كأنه قال: فلا يُدْنِك من أعلى القطاة فلا تَزْلَقْ، ويكون قولُه (فلا يُدْنِكَ) مِن قَبيل ما يُوَجَّهُ فيه النهي على غير المنهيِّ؛ لأنَّ الفعلَ للفَرَس والنهيَ للمخاطَب، فيكون مثل قولهم: لا أَرَيَنَّكَ ههنا[4]، الفعلُ للمتكلم، والنهيُ للمخاطَب، والمعنى: لا تَكُنْ بحيثُ أَراك. وكذلك المعنى في البيت: لا تَتَعَرَّضْ لِأَنْ[5] يُدْنِيَك» انتهى ردّ الأستاذ أبي الحسن.

وهو تخريجٌ للبيت على أنَّ يُدْنِكَ معطوف على النهي، ولا جوابَ للنهي في البيت، وأنه إذا تُصُوِّرَ أن يكون الإدناء مَنهيًّا عنه على التوجيه الذي ذكرَه بَطَلَ مذهب الفراء مِن أنه مجزوم بالعطف على النهي ويراد به الجواب؛ وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقطَ به الاستدلال.

ويُروى[6]: فيُدْرِكَ. وخَرَّج البيتَ بعضُهم على زيادة الفاء، ويكون يُدْرِكَ جوابَ مجزومٍ على مذهب الكسائي في: لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك. ولا يستقيم أن يكون جوابًا على مذهب البصريين لأنه لا يصح: إلا تَجْهَدْه يُدْرِكْ، بل: إنْ تَجْهَدْه يُدْرِكْ.

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٦ - ٢٧، ٢: ٢٢٩ - ٢٣٠.
(٢) النص بلا نسبة في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٠٦ - ٣٠٧ [رسالة].
(٣) يدنك وتزلق على اللفظ كأنه قال: سقط من ك.
(٤) الأصول ١: ٧٤.
(٥) في المخطوطات: أن. والتصويب من شرح الجزولية للأبذي.
(٦) معاني القرآن للفراء ١: ٢٦، ٢: ١٤٦، ٢٢٩.

ويُروى[1] أيضًا فيُذْرِيك بالياء، وهو جوابُ النهي، والياءُ مَنويٌّ فيها الفتحة كما قال[2]:

رَدَّتْ عليه أَقاصِيْه ....

ويكون قوله فتَزْلَقِ معطوفًا على موضع فيُذْرِيك على مذهب الكسائيّ.

وزعم بعضُهم[3] أنه مرفوع على القطع، فيكون قوله فتَزْلَقِ معطوفًا على قوله: ولا تَجْهَدَنَّه، أي: فلا تَجْهَدَنَّه فلا تَزْلَق.

وقولُه **ويُمَيِّز واوَ الجمع تقديرُ مَعَ موضعها** لَمَّا ذكرَ اشتراك الواو والفاء فيما ذكرَ من الأحكام ذكرَ ما به تتميَّز كل واحدة من صاحبتها، فذكرَ أنَّ الواو يُمَيِّزها تقدير مَعَ موضعها، ويعني بتقدير موضعها أنَّ ذلك على جهة التحتُّم لا على جهة الجواز، وإلا فمِن محتملات الواو أن تكون بمعنى مع، وكون الواو هنا جامعةً بمعنى مَعَ هو مذهب الجمهور.

وتَلَخَّصَ مِن كلامهم أنَّ قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا إنما هو على جهة المجاز لا على جهة الحقيقة؛ /لأنها إذا كانت بمعنى مَعَ لا تكون جوابًا، ولا يَنعقد [٧: ٣٥/ب] مِن قبلها إن تضمَّن شرطًا وجزاء؛ ألا ترى لا تأكُلِ السمك وتشربَ اللبن لا ينتظم منه ذلك؛ إذ ليس المعنى على: إنْ تأكلِ السمك تشربِ اللبن، ولا على: إلا تأكلِ السمك تشربِ اللبن، وذلك بخلاف الفاء، فإنها في جواب غير النفي أو في جواب النفي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير يَنتظم منه شرط وجزاء؛ لأنَّ ما بعدها متسبّب عمّا قبلها؛ ألا ترى أنَّ معنى قوله تعالى ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٠٧ [رسالة].

(٢) تقدم في ١: ٢١٣، وقافيته: في التَّأَدِ.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٠٨ [رسالة] بلا نسبة.

بِعَذَابٍ﴾[1] : إن افترَيتم أَسحَتَكم. وكذلك (فتَستَريحَ) في قول أبي النجم[2]، أي: إن تَسيري نَسْتَرِحْ. وكذلك: ليتني لي مالًا فأُنفِقَ منه، معناه: إنْ وجدتُ مالًا أُنفِقْ منه. وكذلك[3]:

أَلَمْ تَسأَلْ فتُخبِرَكَ الرُّسومُ ....

معناه: إنْ تسألْ تُخبرْك. وكذلك قوله[4]:

كأنَّكَ لم تَذْبَحْ لِأَهلِكَ نَعْجةً فَيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِناءِ إهابُها

فمعناه: إنْ ذَبحتَ أَصبَحَ. ويدلُّك أيضًا على أنه جوابٌ لِما قبلها قراءةُ مَن قرأ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[5]، فلولا أنَّ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ جوابٌ لَمَا جاز ذلك.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ النصب بعد الواو على معنى الجواب، وتكلَّفَ ذلك، فقال: معنى لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ: إنْ أَكلتَ السمك فلا تشربِ اللبن، وإنْ شربتَ اللبنَ فلا تأكلِ السمك، وتقديره: إن لم تأكلِ السمك فاشربِ اللبن. وكذلك أيضًا: لا يَسَعُني شيءٌ ويَعجِزُ عنك[6]، معناه عندنا أنه لا يَصِحُّ أن لا يجتمع في شيء واحد بأن يَسَعَني شيءٌ ويَضيقَ عليك، أي: نحن مشتركان فيما يضيق ويتَّسع. ولو رفعتَ لكان المعنى: لا يَسَعُني شيء ولا يَضيقُ عليك، وهو عكس المعنى. وتقديره عند هذا الذي ذكرَ أنها بمعنى الجواب: إنْ لم يَسَعْني شيءٌ لم يَسَعْك.

---

(١) سورة طه: الآية ٦١.

(٢) تقدم في ٢: ٥٥ وفي هذا الجزء ق ٣١/أ.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ٢٩/ب من الأصل، وقافيته: القديمُ.

(٤) البيت لسويد بن الطويلة في شرح أبيات سيبويه ٢: ١٥٠، ونسب لرجل من بني دارم في الكتاب ٣: ٣٥، ولم ينسب في المقتضب ٢: ١٨. الإهاب: الجلد ما لم يُدبَغ.

(٥) سورة المنافقون: الآية ١٠. ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾. وهذه قراءة السبعة ما عدا أبا عمرو. السبعة ص ٦٣٧.

(٦) ويعجز عنك ... بأن يسعني شيء: سقط من ك.

وقولُه **وفاءَ الجواب** أي: ويُمَيِّزُ فاءَ الجواب من الواو **تقديرُ شرطٍ قبلها أو حالٍ مكانها** قد تقدَّم تقدير الشرط، وذلك أنَّ هذه الفاء تقع إمّا قبل مُسَبَّب انتفى سببه، فيَصِحُّ حينئذ أن يُقَدَّر شرطٌ قبل الفاء، كما إذا قصدتَ الإخبار بنفي الحديث لانتفاء الإتيان قلت: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، فيَصِحُّ أن يقال: ما تأتينا وإنْ تأتِنا تُحَدِّثْنا، وإمّا بين أمرينِ أُريدَ نفيُ اجتماعهما، فيَصِحُّ أن تُقدَّر حالٌ مكانها، فإذا قصدتَ أن تنفيَ اجتماع الحديث والإتيان فقلت: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، صح أن يقال فيه: ما تأتينا، فالنفيُ الداخلُ على الفعل المقيَّدِ بالحال لم يَنفِه مطلقًا، إنما نَفاه بقيد حاله، فهو ينفي الجمع بينهما، وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنَيَيْه.

ص: وتنفرد الفاءُ بأنَّ ما بعدها في غير النفي يُجزم عند سقوطها بما قبلها لِما فيه من معنى الشرط لا بـ(إنْ) مُضمرةً؛ خلافاً لِمن زعم ذلك. ويُرفَع مقصودًا بهِ الوصف أو الاستئناف.

والأمرُ المدلولُ عليه بخبرٍ أو اسمِ فعلٍ كالمدلول عليه بفِعله في جزمِ الجواب لا في نصبه؛ خلافًا للكسائيِّ فيه وفي نصبِ جوابِ الدعاءِ المدلول عليه بالخبر، ولبعض أصحابنا /في نصب جواب «نَزالِ» وشبهه. فإن لم تَحْسُنْ إقامةُ (إنْ تفعلْ) و(إن لا تفعلْ) مُقام الأمر والنهي لم يُجزم جوابهما، خلافًا للكسائيّ. [٧: ٣٦/أ]

ش: **قولُه في غير النفي** وذلك أنَّ غير النفي مِن سائر ما أُجيبَ بالفاء هو طَلَبٌ أو مُتضمِّنٌ للطلب؛ وهي شبيهة بالشرط لاشتراكهما في أنَّ الفعل فيها غير واجب، وعلى تقدير الوجوب لا يَبعُد أن يكون سببًا في أمر، فجُعل لها جوابٌ كالشرط، وذلك إذا كان الثاني مُسَبَّبًا عن الأول على تقدير حصوله كما في الشرط، ولم يكن ذلك في النفي لأنه خبرٌ محقَّق، كقولك: ما تأتينا تحدثُنا، فقد استقرَّ عدمُ

الإتيان، فإن قدَّرته سَبَبًا فلا يَصِحُّ لِتَقَرُّرِهِ ووجودِهِ، ويكون نقضًا لأنَّ عدمَ الإتيان لا يَنشأ عنه الحديث.

وقد أطلقَ بعض النحويين[1]، فقال: إنَّ كلَّ ما يُنصب فيه بالفاء يُجزم، وأَدخلَ النفيَ. وقال بعضهم: يُختار الرفع في النفي، ويجوز الجزم. وعن أبي القاسم الزَّجّاجيِّ أنه أجاز الجزم في النفي، فأجاز: ما تأتينا تحدثْنا، قاسَ الجزم على النصب بعد الفاء في الأشياء التي انتصبَ الفعلُ بعد الفاء جوابًا لها والجزم عند عدمها. ولم يَرِدْ به سماع، ولا يَقبله قياس، والصحيح أنَّ الجزم بعد النفي لا يجوز لِمَا ذكرناه ولأنه لم يَرِدْ به سماع من العرب.

واندرجَ في قول المصنف **في غير النفي** التشبيهُ الواقعُ مَوقعَ النفيِ والنفيُ بـ(قد) أيضًا.

وقولُه **يُجزَم عند سُقوطها** أي: عند سقوط الفاء، فتقول: ائْتِني أُكرمْك، ولا تَعْصِ اللّهَ يُدخلْك الجنة، ويا رَبِّ وَفِّقْني أُطِعْك، وهل تزورُني أَزُرْك، وأَلَا تنزلُ تُصِبْ خيرًا، وليتَ لي مالًا أُنفقْ منه.

وجزمُه بعد الترجِّي غريب جدًّا، والقياسُ يَقبله، قال الشاعر[2]:

لعلَّ الْتِفاتًا منك نَحوي مُيَسَّرٌ يُمِلْ منك بعدَ العُسْر عِطفَيك لليُسْرِ

وإذا كان الفعل بعد النفي لا يُجزم فيُرفع على الحال أو الصفة حيث يجوزان أو الاستئناف.

---

(١) الجمل للزجاجي ص ٢١٠.

(٢) كذا في شرح التسهيل ٤: ٣٩ عن شرح إكمال العمدة لابن مالك. وهو في شرح العمدة ص ٣٤٧ وعجزه: يَمِلْ بكَ مِن بعدِ القساوة للرُّحمِ. وتمهيد القواعد ٨: ٤٢٣١، وعجزه: يَمِلْ بكِ بعد العسر نحوي لليُسْرِ. والمقاصد الشافية ٦: ٧٣: يُمِلْ منكِ بعد العُسر لليُسر جانبا. وشرح أبيات المغني ٣: ٣٨٨ - ٣٨٩ [٢٥٦] كما في شرح العمدة. الرحم: الرحمة.

ومِن قَبيل ما جُزم عندنا على جواب الأمر قولُه تعالى ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1]، ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[2]، و﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[3]. ومعمولُ القول عندنا محذوف لدلالة المعنى عليه، تقديره: قُل أقيموا الصلاة، وقولوا التي هي أحسن، وغُضُّوا أبصاركم.

وصحةُ الشرط فيه متوقِّفةٌ على إرادة الخصوص من هذا العام؛ لأنه لا يَلزم مِن القولِ الامتثالُ في كلِّ مَن أُمر، وإنما يكون ذلك في الطائعين لأنَّ من كان مُطيعًا امتَثل، فكأنه: وقلْ لعبادي المطيعين فإنك إنْ تَقُلْ لهم ذلك امتَثلوا. وقيل: عبّر بالإقامة والغض عن لزوم ذلك، أي: يَلزَمهم الإقامة والغَضُّ والحفظ.

[٧: ٣٦/ب] وزعم الفراء[4] والمازني[5] والزجاج[6] والسيرافي[7] أنَّ ﴿يُقِيمُوا۟﴾ وشِبهَه /مبنيٌّ لوقوعه موقع أَقيموا؛ وهو معمول القول. وشُبهتُهم أنه لا يَلزم من القول لهم فِعلُهم ذلك، فلا يَصِحُّ أن يكون جوابًا. وقد بَيَّنَّا أنَّ ذلك من وضع العام موضع الخاص.

وذهب بعض النحويين[8] إلى أنَّ ﴿يُقِيمُوا۟﴾ وشِبهَه مجزوم على جواب أمر محذوف، تقديره قبله: أَقيموا يُقيموا. وهذا ليس بشيء لأنك لا تقول: اضْرِبْ يَضربْ.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣١.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٥٣.

(٣) سورة النور: الآية ٣٠.

(٤) معاني القرآن ٢: ٧٧.

(٥) المسائل الحلبيات ص ١٠٧.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٦٢.

(٧) شرح كتاب سيبويه ١٠: ١٢٨.

(٨) المقتضب ٢: ٨٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٧٠ والكشاف ٢: ٣٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٧٧ - ٤٧٨.

وأمّا قوله تعالى ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ ﴾[١] فليس أمرًا في الحقيقة لأنه بمعنى التحذير؛ وأُجري مُجرى الأمر، فجزم جوابه كما نصب بعد الفاء في قول بعض أصحابنا في قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونَ ﴾[٢].

وأمّا قوله تعالى ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾[٣] ثم قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[٤] فزعمَ الفراء[٥] والزجاج[٦] أنَّ ﴿يَغْفِرْ﴾ مجزوم لأنه جواب لقوله ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾[٧]، وهو في معنى آمِنوا، فهو خبرٌ معناه الأمر، وامتَنَعا مِن جعله جوابًا للاستفهام لأنه يَلزم من الدلالة على التجارة المنجية من العذاب الأليم الغفران.

ورُدَّ مذهبُهما بأنه كان يلزم بناء ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ لوقوعه موقع آمِنوا كما ذهبا إليه في ﴿يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾.

والصحيح عندنا أنَّ جَزْمَه على أن يكون جوابًا للاستفهام، إما أن يكون حقيقة، ويكون ثَمَّ حذفٌ، كأنه قال: إنْ دَلَلْتُكم وفَعَلتُم يَغفرْ لكم، كما تقول: أَطِعِ اللهَ يَغفرْ لك، التقدير: إنْ تُطِعْه وقَبِلَ طاعتَك يَغفرْ لك. وإما أن يكون استفهامًا على طريق الإرشاد، كأنه قال: اتَّجِروا هذه التجارةَ يَغفرْ لكم.

وأمّا قوله[٨]:

---

(١) سورة الحجر: الآية ٣.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٥. وقد تقدمت هذه القراءة في هذا الجزء ق ٢٧/ب - ٢٨/أ من الأصل. كن فيكون وأما قوله تعالى: ليس في ك.

(٣) سورة الصف: الآية ١٠.

(٤) سورة الصف: الآية ١٢.

(٥) معاني القرآن ٣: ١٥٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥: ١٦٦.

(٧) سورة الصف: الآية ١١.

(٨) الكتاب ٣: ٩٥ والخصائص ١: ٧٣ والمنصف ٢: ١٩١. الكريّ: المكتري والمكترى منه، وهو الذي يكريك دابّته، والكراء: الأجر. الكري: سقط من ك.

مَتَى أَنامُ لا يُؤَرِّقْني الكَرِيْ

فرُوي بالجزم، أي: إن كان نومٌ فلا يُؤَرِّقْني الكَرِيُّ، وكأنه لم يجعل نومه مع التأريق نومًا.

وقد أشمَّ بعضُهم الضمّ[١]، فيكون حالًا، أي: غيرَ مؤرَّق. وقيل[٢]: لأنه لا يصح [إلا][٣] تسكينُه؛ لأنه يخرج من مُسْتَفْعِلُنْ إلى مُتَفاعِلُنْ، ولا يجوز إلا العكس، وهو الخروج من مُتَفاعِلُنْ إلى مُسْتَفْعِلُنْ.

وقولُه **بِما قبلَها** يعني من الأمر والنهي وسائرها. ثم عَلَّل عملَ تلك الجزمَ بأنَّ فيها معنى الشرط. قال المصنف في (شرح الكافية)[٤]: «ضُمِّنَ فعلُ الطلب معنى إنْ كما ضُمِّنَ في أسماء الشرط نحو: مَنْ يأتِنِي أُكرمْه، فأَغنى ذلك التضَمُّنُ عن تقدير لفظها بعد الطلب». قال: «وهذا مذهب الخليل وس» انتهى كلامه.

وتعلَّق في قوله إنه مذهب الخليل وس بقول س[٥]: «فأمّا الجزم بالأمر فقولُك: ائْتِنِي آتِك. وأمّا الجزم بالاستفهام فكقولك: أَلَا تأتيني أُحَدِّثْك؟ وأمّا الجزم بالتمني فكقولك: ليته عندنا يُحَدِّثْنا. وأمّا الجزم بالعَرْض فكقولك: أَلَا تَنزلُ تُصِبْ خيرًا. وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتِنِي بإن تأتني». ثم قال[٦]: «وزعمَ الخليلُ أنَّ هذه الأوائلَ[٧] كلَّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب».

---

(١) الكتاب ٣: ٩٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٠: ١٢٥ والخصائص ١: ٧٣ والمنصف ٢: ١٩١.

(٣) إلا: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥١ بتصرف.

(٥) الكتاب ٣: ٩٣.

(٦) الكتاب ٣: ٩٤.

(٧) الذي في المخطوطات: الأقاويل. والتصويب من الكتاب وشرح السيرافي ١٠: ١١٨.

وقد ردَّ ابنُ المصنف هذا المذهب، وقال[1]: «تضمين هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف لأنَّ التضمين زيادةٌ بتغيير /الوضع، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير، فهو [٧: ٣٧/أ] أسهل، ولأنَّ التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط لأنه يدلُّ عليه بالالتزام، فلا فائدة في تضمينه لمعناه» انتهى.

ورَدَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور هذا المذهب أيضًا، فقال[2]: «التضمين يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع» انتهى.

وأقول: إنَّ التضمين لا يجوز أصلًا لأنَّ المضمَّن شيئًا يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم تكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي؛ فإذا قلت مَنْ يأتِني آتِه فـ(مَنْ) ضُمِّنَتْ معنى الحرف، ودَلَّتْ على مدلولها من الاسم، فصارت لها دلالتان: دلالة مجازية، وهي معنى إنْ، ودلالة حقيقية، وهي مدلول الشخص العاقل. وأمّا في هذه المسائل فإنَّ قولك ائْتِني أُكرِمْك تكون قد ضمنت ائتني معنى إنْ تأتِني، فضُمِّنتْ معنى إنْ ومعنى الفعل المعمول لها، وذلك معنًى مركَّب، ودلَّت على معناها الأصلي من الطلب، وهو دلالته الحقيقية، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنًى واحد، ولا يقال: إنه تضمَّن معنَى إنْ وحدها لأنَّ فعل الطلب ليس قابلًا لتضمُّن معنى إنْ لتنافيهما مِن حيث إنَّ فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب، وإنْ يقتضي معناها أن يكون الفعل خبرًا، ولا يكون الشيء الواحد طلبًا خبرًا.

وقولُه **لا بـ(إنْ) مُضمَرة، خِلافًا لِمَن زعمَ ذلك** قال ابنُ المصنِّف[3]: «هذا مذهب الأكثرين، زعموا أنه مجزوم بشرط مقدَّر دالٍّ عليه ما قبله». وقال المصنف[4]: «أكثر المتأخرين ينسبون الجزم لـ(إنْ) مقدَّرة».

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٤٠.

(٢) شرح الجمل ٢: ١٩٢، وما فيه هو: «لأنَّ العامل لا يوجد جملة في موضع» فقط. وانظر شرح الجمل لابن الضائع ١: ٦٦٩ [رسالة].

(٣) شرح التسهيل ٤: ٤٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥١.

وقد ترك المصنفُ ذِكر مذهب ثالث، وهو أن يكون الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين، بل على جهة أنها نابت منابَ الشرط، ويعني به أنه حُذفت جملة الشرط، وأُنيبت هذه منابها في العمل. ونظيرُ ذلك قولُهم: ضَرْبًا زيدًا، فإنه منصوب بـ(ضَربًا) على أصحِّ القولين، ونابَ «ضَربًا» عن «اضربْ» الناصب له، لا أنه ضُمِّنَ المصدر معنَى فِعل الأمر، بل ذلك على طريق النيابة. وكذلك: زيدٌ في الدار أبوه، ارتفع (أبوه)[1] بالجار والمجرور لأنه نابَ منابَ (كائن) لا أنه ضُمّن معنى (كائن)، فيكون جزمه إذ ذاك لنيابته مناب الجازم لا للتضمُّن للجازم؛ لأنَّ الجازم بطريق التضمُّن جازم بحقِّ الأصل، ولذلك تقول: الجازم في مَنْ يأتني آتِه هو لفظ اسم الشرط. وصحَّحَ ابن عصفور[2] هذا المذهب، وقال أستاذنا أبو جعفر: «هو مذهب الفارسيِّ[3] والسيرافيِّ[4]، وقال بالتَّضمين ابنُ خَروف[5]» انتهى.

والذي نختاره هو إضمار الشرط بعد هذه الأشياء لدلالة معنى الكلام عليه؛ ويبقى الجزم على ما استقرَّ فيه من أنه يكون بالشرط، وكما أنه يجوز حذف الجواب لدلالة الكلام عليه في نحو: أنت ظالمٌ إن فعلتَ، كذلك يجوز حذف الشرط /لدلالة الكلام عليه، بل هذا أَحرى لأنه بقيَ له ما يدلُّ عليه، وهو الجزاء المجزوم[6] به، فقَوِيَ الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده، ولا حاجة إلى التضمين ولا إلى النيابة.

[٧: ٣٧/ب]

---

(١) ارتفع أبوه: سقط من ك.

(٢) شرح الجمل ٢: ١٩٣.

(٣) المسائل المنثورة ص ١٥٦. ولم ينص في الإيضاح ص ٣٢٢ على الجازم.

(٤) كذا! والذي نصَّ عليه في شرح الكتاب ١٠: ١٢٢ أنه مجزوم بإضمار شرط. وقال ابن الضائع: «وزعم السيرافي أنَّ الصحيح تقدير الشرط» شرح الجمل ١: ٦٦٩ [رسالة].

(٥) شرح الجمل له ١: ٨٦٣ ولابن الضائع ١: ٦٦٩ [رسالة].

(٦) ك: والجزم.

وقد حكى بعض أصحابنا مذهبًا رابعًا، وهو أن يكون مجزومًا بلامٍ مقدَّرة، فإذا قال أَلَا تَنزلُ تُصِبْ خيرًا فمعناه: لِتُصِبْ خيرًا. وهذا ليس بشيء لأنه لا يَطَّرد في مواضع الجزم إلا بتجوُّز كبير.

وقولُه **ويُرفع مقصودًا به الوصفُ أو الاستئناف** يعني أنه يُرفع إذا لم يُرَدْ بما قبله شرط. ولا يريد بالوصف هنا النعت بل أَعَمّ، وإنما يريد النعت أو الحال، أي: إن كان قبله ما يحتاج أن يُنعَت ارتفع على النعت، وإن كان قبله ما يكون حالًا منه ارتفع على الحال، فإذا قلت: ليت لي مالًا أُنفقُ منه، فرفعت، كان ذلك على النعت للمال، وإذا قلت: ليت زيدًا يقدَم يزورُنا، كان يزورُنا على الحال، كما قال الشاعر[1]:

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرونهما ... كما تَكُرُّ إلى أوطانها البَقَرُ

وقال آخر[2]:

فكُونوا كَمَنْ آسَى أخاه بنفسِهِ ... نَعيشُ جميعًا أو نُموتُ كِلانا

وقال تعالى: ﴿**فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ**﴾[3]، يحتمل الحال، ويحتمل الاستئناف، أي: غيرَ خائف، أو: فإنك لا تخاف.

وقولُه **والأمرُ المدلولُ عليه بخبر** شمل قولُه **بخبر** الاسمَ نحو: حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ[4]؛ لأنَّ معناه: اكْفُفْ يَنَمِ الناسُ، والفعلَ نحو قولهم: اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه[5]، معناه: لِيَتَّقِ اللهَ امرؤ.

---

(١) الأخطل. الديوان ص ٢٠٦ والكتاب ٣: ٩٩. كروا: ارجعوا. والحرّة: أرض ذات حجارة سود نخرة، وحرّة بني سُليم هي أم صبّار.

(٢) البيت في الكتاب ٣: ٩٦ - ٩٧ منسوبًا لمعروف. وفي شرح أبياته ٢: ١٠٤ لصفوان بن محرث الكناني.

(٣) سورة طه: الآية ٧٧.

(٤) تقدم مع أقوال النحويين فيه في ٣: ٢٨٦.

(٥) الكتاب ٣: ١٠٠.

فأمّا حَسبُك يَنَمِ الناسُ فقيل: حسبُك مبتدأ، وخبره محذوف، أي: حسبُك السكوت، ولم يظهروا الجملة متضمنة معنى اكْفُفْ. وزعمتْ جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر؛ لأنَّ معناه اكففْ، فلم يُخبَر عنه لأنه في معنى ما لا يُخبَر عنه. قال بعضُ أصحابنا: «ولو قيل: هو اسمُ فعلٍ مبنيّ، والكاف للخطاب، وضُمَّ[1] لأنه قد كان معربًا فحُمل على قبلُ وبعدُ ويا حَكَمُ، لم يبعد عندي» انتهى.

وقوله تعالى ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[2]، ثم قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[3] أي: آمِنُوا.

وقولُه **أو اسمِ فِعلٍ** اسمُ الفعل تارةً يكون خبرًا وتارةً يكون طلبًا، فإذا كان خبرًا فلا يُجزَم الفعل لأنه لا جواب له، وإذا كان طلبًا جُزم، نحو نَزالِ أُكرمْك، وعليك زيدًا يُحسنْ إليك، ومكانَكَ تَسْتَرِحْ، قال الشاعر[4]:

وقَولي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشتْ   مَكانَكِ تُحْمَدي أو تَسْتَرِيحي

وقولُه **في جزمِ الجواب** أي: إنه في ذلك مثل الأمر، فكما أنَّ الأمر يجزم الفعل /في الجواب كذلك ما كان في معناه من الخبر واسم الفعل. [٧: ٣٨/أ]

وقال بعض أصحابنا: «الفعلُ الخبريُّ لفظًا الأمريُّ معنًى لا ينقاس، إنما هو موقوف على السماع». قال: «والمسموع: اتَّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه» انتهى.

وقوله **لا في نصبه، خِلافًا للكسائي** أجاز الكسائيُّ: حَسبُك من الحديث فينامَ الناسُ، وصَهْ فأُحَدِّثَك، ونَزالِ فأَنْزِلَ. وقياسُ قول البصريين يأبى ذلك لأنَّ المنصوب عندهم بعد الفاء منصوبٌ بإضمار أنْ، والفاء عاطفة على مصدر متوهَّم، وحَسْبك وصَهْ وما أشبهَهُما لا دلالةَ لهما على المصدر لأنهما ليسا بمشتَقَّين منه،

---

(١) الذي في المخطوطات: وضمت. واخترت ما في الارتشاف ٣: ١٦٨٥.

(٢) سورة الصف: الآية ١١.

(٣) سورة الصف: الآية ١٢.

(٤) تقدم في هذا الجزء ق ٣٢/ب من الأصل.

بخلاف اضربْ زيدًا فيغضبَ؛ لأنَّ اضربْ له دلالة على المصدر لاشتقاقه منه. وأمّا على مذهب الكسائي فمُنقاسٌ لأنه ليست الفاء عنده عاطفة، بل هي العاملة.
والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنه غير مسموع من كلام العرب، وإنما قال ذلك بالقياس، فكما جاز الجزم جاز عنده دخول الفاء والنصب.

وزعمَ الأعلم أنه لا خبرَ له لأنه مهمل، والإهمالُ عنده يرفع الاسم، قال: «ولَمّا استُعمل استعمال ما لا يحتاج إلى خبر - وهو اكْتَفِ - لم يحتج إليه». وهذا فاسدٌ لأنَّ (حَسْبُكَ) وحده يَتِمُّ منه كلام، وكلامٌ تامٌّ مِن جزءٍ واحدٍ غيرُ موجود.

وقولُه **وفي نصبِ جوابِ الدعاءِ المدلولِ عليه بالخبر** مثالُه: غَفَرَ اللهُ لزيدٍ فيُدخِلَه الجنّةَ.

وقولُه **ولِبَعضِ أصحابنا في نصبِ جوابِ نَزالِ وشِبهِه** هذا هو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]، زعمَ[2] أنَّ ما كان مثلَ نَزالِ مِن أسماءِ الأفعال فإنه يجوز أن يُنصب بعد الفاء الفعلُ في جوابه. وحَمَلَه على ذلك كونُه رآه مشتقًّا، فـ(نَزَالِ) مشتقٌّ من النزول، و(دَرَاكِ) مشتقٌّ من الإدراك.

قال ابن المصنف[3] رادًّا على ابن عصفور: «وليس في كونه مشتقًّا ما يُسَوِّغُ تأوُّلَه بالمصدر، فإنَّ المصحِّحَ للنصب في نحو انْزِلْ فأَنْزِلَ هو صحةُ تأوُّلِ فعلِ الأمر بالمصدر؛ مِن قِبَلِ أنَّ فعل الأمر يَصِحُّ أن يقع في صلةِ أنْ مصدرًا، كما في نحو: أَوعَزتُ إليه بأَنِ افْعَلْ، ولا يَصِحُّ ذلك في اسمِ الفعل المشتقِّ من المصدر كما لم يَصِحّ في غير المشتقّ، فلا فرقَ بينهما في امتناع نصب الجواب» انتهى كلامه.

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز لأنه غير مسموع من كلام العرب.

---

(١) شرح الجمل ٢: ١٥٠.

(٢) زعم ... فإنه يجوز أن ينصب: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٤٢.

وقال ابن هشام: «وأجازَ ابنُ جِنِّيْ النصبَ بعد نَزَالِ وشِبهِه، ولا فارقَ عندي إلا السماع في الجميع» انتهى. فيكون ابن عصفور قد اتبع ابنَ جِنِّيْ فيما أَجازَه من ذلك.

وقولُه **فإن لم يَحسُن إقامةُ إنْ تفعلْ وإلا تَفعَلْ مقامَ الأمر والنهي لم يُجزَم جوابُهما، خِلافًا للكسائيّ** هذا فيه لَفٌّ ونَشْر؛ لأنَّ قوله **إنْ تفعلْ** راجعٌ إلى الأمر، **وإلا تَفعَلْ** راجعٌ إلى النهي. وقد ثَبَتَ في نسخة عليها خَطُّ المصنف مبينًا، قال: **فإن لم يَحسُنْ إقامةُ إن تَفعلْ مقامَ الأمر، وإلا تَفعَلْ مقامَ النهي.**

[٧: ٣٨/ب] ومثالُ الأمر الذي لا يَحسُن فيه إنْ تفعلْ قولُك: أَحسِنْ إليَّ لا أُحْسِنُ /إليك، يُرفَع على الاستئناف، ولا يجوز جزمُه لأنك إن قَدَّرتَه إنْ تُحسِنْ إليَّ لا أُحْسِنْ إليك لم يُناسِب أن يكون شرطًا وجزاء؛ لأنَّ مُقتَضى الإحسان لا يترتَّب عليه عدم الإحسان.

ومثالُ النهي الذي لا يَحسُن فيه إلا تفعلْ: لا تَقْرَب الأسدَ يأكُلُك، يُرفَع، ولا يجوز الجزم في هذا لأنك إن قدَّرتَه إلا تَقرَب الأسد يأكلْك لم يَصِحّ المعنى؛ لأنَّ انتفاء القُرْبان لا يترتَّبُ عليه ولا يتسبَّبُ عنه أكلُ الأسد إيّاك. وسببُ أَلّا يجوز ذلك أنَّ النهي هو في المعنى طلبُ عدمِ الشيء، فأداةُ الشرط يُشتَرَط فيها أن تدخل أيضًا على عَدَميّ، كما أنَّ الأمر طلبُ إيجاد الشيء، فدخلتْ أداة الشرط على فعلٍ ثُبوتيّ. وهذا الذي ذكرناه هو مذهب س[١] وأكثر البصريين.

وقولُه **خِلافًا للكسائيِّ** ظاهرُ كلامه أنَّ ذلك راجع إلى المسألتين معًا، أعني مسألة الأمر ومسألة النهي، وأنه يجوز الجزم في مسألة الأمر وأن تقدَّر بالفعل المنفيّ، وفي مسألة النهي وأن تقدَّر بالفعل الثبوتيّ، فيجوز عنده: أَحسنْ إليَّ أُبغضْك، على معنى: إلا تُحسنْ إليَّ أُبغضْك، ولا تَدْنُ من الأسد يأكلْك، أي: إن تَدْنُ من الأسد يأكلْك.

---

(١) الكتاب ٣: ٩٧ - ٩٨.

فأمّا مسألة الأمر فلا أعلم أحدًا ذكرَها غيرَ ما يدلُّ عليه ظاهر كلام هذا المصنف؛ بل كلُّ مَن قَدَّرَ شرطًا بعد الأمر إنما يقدِّره داخلًا على فعلٍ ثُبوتيّ.

وقد أجازَ الأخفشُ الجزمَ في النهي على غير ما أجازه الكسائي، وسيأتي شرح مذهبه، فكذلك على قياسه يجوز الجزم في مسألة الأمر هنا.

وأمّا مسألة النهي فالمشهور أنَّ ذلك يجوز عند الكسائيّ[1]. ونسبَه ابنُ عصفور[2] للكوفيين، ونسبَه بعض أصحابنا للكسائيِّ وبعض المتأخرين. وذكر أبو عمر الجرميُّ في (الفَرْخ) له أنه يجوز على رداءةٍ وقُبح.

وفيه مذهب ثالث، وهو أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حملًا على اللفظ، فيُجزَم لأنَّ الأول مجزوم. وإلى هذا ذهب الأخفش.

واستُدِلَّ للكسائيِّ بالقياس والسماع:

أمّا القياس فهو أنَّ المنصوب بعد الفاء في الجواب يَصِحُّ أن يكون جوابًا للنهي، نحو قوله تعالى ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾[3]، فكذلك إذا حذفت الفاء يكون جوابًا لأنَّ المعنى: إنْ تَفتَرُوا على اللهِ كَذِبًا يُسْحِتْكم بعذاب. وأيضًا فإنَّ الشيء يَدُلُّ على نقيضه كما يدلُّ على مُقابِله. واحتَمَلوا ذلك لدلالة معنى الكلام عليه. وعلى هذا الذي ذَكَرَه إذا كان الكلام يَسوغ في تقديره أن يكون فعل الشرط المقدَّر ثُبوتيًّا، ويَسوغ أن يكون عَدَميًّا، لا يُجوِّزه الكسائيُّ لأنَّ معنى الكلام لا يدلُّ على أن يكون ثبوتيًّا، نحو: لا تَقُمْ يَقُمْ عمرٌو.

وأمّا السماع فقيل: من كلام العرب: لا تسألوه يُجِبْكم بما تكرهون[4]، وما روي من قول أبي طلحة لرسول الله ﷺ: (لا تَتَطاوَلْ يُصِبْكَ سَهْمٌ)[5]، ويرْوى: (لا

---

(١) إصلاح الخلل ص ٢٦٣.

(٢) شرح الجمل ٢: ١٩٣.

(٣) سورة طه: الآية ٦١.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٤٤ [رسالة]، ولفظه: لا تسألونا نُجِبْكم بما تكرهون.

(٥) أمالي السهيلي ص ٨٥ - ٨٦.

[٧: ٣٩/أ] تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ)[١]، وما جاء في بعض الروايات من قوله /عليه السلام: (فلا يَقْرَبْ مساجدَنا يُؤْذِنا برائحة الثوم)[٢]، وقوله عليه السلام: (لا تَرجِعُوا بعدي كُفّارًا يَضرِبْ بعضُكم رِقابَ بعض)[٣]. فهذه مسموعاتٌ لا يَصِحُّ أن يُقَدَّرَ فعلُ الشرط فيها مَنفِيًّا، بل المعنى على نقيضه، التقدير: إن تَسألوه يُجِبْكُم، وإن تَتَطاوَلْ يُصِبْكَ، وإن يَقْرَبْ يُؤْذِنا، وإنْ تَرجِعوا يَضرِبْ بعضُكم.

وما ذهب إليه الكسائيُّ فاسد، أمّا قياسه الجزم على الفاء فليس بصحيح؛ ألا ترى أنَّ الفاء تكون في النفي، ولا يكون فيه الجزم. ويدلُّ على الفرق بينهما أنَّ الفاء دخولها في الجواب على جهة التوسُّع لا على جهة التأصل لوجهين:

أحدهما: أنَّ مآل تقديره إلى عطفِ اسمٍ على اسم، فإذا قلت: لا تَدْنُ من الأسد فيأكلَك، أي: لا يكنْ منكَ دُنُوٌّ من الأسد فأَكْلٌ منه. ويدلُّ على عطفِ الاسم إضمارُ أنْ، ولا يَصِحُّ ذلك في الجزم، أَعني تقدير العطف. فقد بانَ الفرق بين الجملتين، أعني الجملةَ التي انتصبَ الفعل بعد الفاء فيها والجملةَ التي انجزم الفعل فيها.

والثاني من الوجهين: أنَّ تقدير الشرط في الجزم احْتِيجَ إليه لِيُبَيَّنَ به التعليل المقصود في المعنى، ولا يُحتاج إليه في الفاء لأنها تدلُّ على التعليل لكونها سببيّة، وليست موضوعةً فيه لجواب الشرط.

---

(١) رواية الجزم في فتح الباري ٧: ٣٦٢ وعمدة القاري ١٦: ٢٧٣، ورواية البخاري: (يُصيبُك): كتاب مناقب الأنصار: باب مناقب أبي طلحة ٤: ٢٢٩، وكتاب المغازي: باب ﴿إذْ هَمَّتْ طائفتانِ مِنكُم أنْ تَفْشَلا﴾ ٥: ٣٣. ورواية مسلم في صحيحه ١٤: ٤٣: (لا يُصِبْك).

(٢) موطأ مالك ١: ١٧ والرواية فيه (يؤذينا).

(٣) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في مواضع كثيرة في صحيحه، ومسلم في موضعين، والرواية في المواضع كلها برفع (يضربُ). ورواية (يَضربْ) بإسكان الباء حكاها عياض عن بعضهم كما في عمدة القاري ٢٣: ٢٧٥.

وأمّا ما ذكرَ مِن أنَّ الشيءِ يُحمَل على نقيضه كما يُحمَل على مُقابِله فإنْ عُنيَ به أنَّ النهي ضُمِّنَ معنى الشرط الثُّبوتيِّ كما ذَهب إلى ذلك في غير النهي بعضُ النحويين فلا يَصِحُّ؛ إذ الشيء لا يُضَمَّنُ نَقيضَه لأنَّ التضمين كالمداخلة في الشيء، فصارَ مِن حيثُ هو نهيٌ يَدُلُّ على طلب العَدَم، ومِن حيثُ ضُمِّنَ معنَى فعلٍ ثُبوتيٍّ يدلُّ على شرطيته ثُبوتيًّا في أكل الأسد إيّاه، وذلك متناقض. وإن عُني به أنه غيرُ مُضَمَّن بل محذوفٌ لدلالة الحال[1] وفهمِ المعنى حتى يصيرَ كأنه كلامٌ آخَرُ فذلك جائز، لكنَّ حذفَ مثلِ هذا إنما يَكثُر عند القرينة الحاليّة نحو: زيدًا، لِمَن أشالَ سَوْطًا[2]، ويأكلك الأسد، لِمَن دَنا مِن خِيسِه[3]. وأمّا أن يُحذَف لدلالةٍ لفظيّةٍ لكونه نقيضًا نحو لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُك فإنه لم يُحفَظ فيه عن العرب إلا الرفع.

وأمّا ما استدلَّ له به من السماع فقد خُرِّجَ ذلك كله على البدل؛ لأنَّ الفعل يُبدَل من الفعل كما يُبدَل الاسم من الاسم؛ فكأنه قال: لا يُجبْكم بما تكرهون، ولا يُصِبْك سهم، ولا يُؤْذِنا، ولا يضربْ بعضُكم، وكأنه في: لا يُجِبْكم، ولا يُصِبْك، مِن باب: لا أَرَيَنَّك هاهنا، أي: لا تَتَعَرَّضوا له بالسؤال، ولا تَتَعَرَّضْ لهم بالتطاول، فالنهي مُنْصَبٌّ إلى شيء ومُرادٌ به غيرُه.

ويحتمل أيضًا أن يكون (يَضربْ بَعضُكم) مِن باب الإدغام لالتقاء الْمِثلَين والأول متحرك، وهو جائز فيه الإدغام[4]، نحو: ويَجْعَل لَّكُمْ، أي: ويَجْعَلُ لَكُمْ، فيكون مرفوعًا ذهبتْ حركته لأجل الإدغام، مع أنَّ الأشهر في الرواية رفع (يُؤذينا) و(يَضرِبُ بعضُكم) . وروي أيضًا (فيؤذينا)[5] بالفاء.

---

(١) الحال ... مثل هذا وإنما: ساقط من ك.

(٢) أشالَ السوطَ: رفعه.

(٣) خيس الأسد: موضعه.

(٤) الممتع ٢: ٦٥٠ - ٦٥١.

(٥) غرائب مالك بن أنس ص ٦٥.

[٧: ٣٩/ب] ويحتمل أن يكون الجزم فيه من /لحن الرواة إذ كثيرٌ من رواة الحديث لحّانون؛ ليسوا عربًا بالطبع، ولا اكتسبوا العربية بتعلُّم علم النحو، فوقع اللَّحن في كلامهم كثيرًا، وهم لا يعلمون ذلك.

وأمّا ما ذهب إليه الأخفش من أنه يجوز فيه الجزم حملًا على اللفظ فيُجزم لأنَّ الأول مجزوم فنَظَّرَه بقوله تعالى ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾[1]؛ زعمَ أنه جُزم[2] ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ وهو خبر حملًا على لفظ الأمر معطوفًا عليه.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه لا يَصِحُّ أن يكون معطوفًا على قوله (اطْمِسْ) و(اشْدُدْ) لأنهما مبنيّان؛ فليسا بمجزومين فيُعطف عليهما المجزوم، ولا يتخرَّج ذلك إلا على رأي الكوفيين حيث زعموا أنَّ فعل الأمر مُعرَب. ولأنه لا يتعيَّن أيضًا أن يكون ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ مجزومًا، بل يَصِحُّ أن يكون منصوبًا بعد الفاء في جواب الأمر، وإذا احتملَ الجزم على مَن يُجيز ذلك، واحتملَ النصب، سقطَ الاستدلال به على جواز الجزم في: لا تَدْنُ من الأسد يأكلك. ولأنه يحتمل أن يكون مجزومًا من غير الجهة التي ذهب إليها الأخفش، وهو أن يكون دعاء معطوفًا على دعاء، ولا يشترط في ذلك الموافقة في الإعراب أو البناء؛ ألا ترى أنك تقول: اغفرْ لي ولا تعذِّبْني، لكن ذلك فيه بُعدٌ لأنه لا يُدْعَى بعدم الإيمان. وهذا التخريج قاله بعض أصحابنا.

ولو قلنا في الآية بأنَّ ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ عطف على قوله ﴿اطْمِسْ﴾ و﴿اشْدُدْ﴾ لم يَجُز ذلك في مسألتنا - وهي لا تَدْنُ من الأسد يأكلك - لأنها ليست عطفًا. وأيضًا فالحملُ على اللفظ إنما يُوجَد في التوابع كمسألة الخفض على الجوار، إلا أن يقال الجزم في الجواب حُمل على الجوار، وليس ذلك مذهبًا للبصريين. وأيضًا فالحملُ على اللفظ ممنوع إلا حيث سُمع.

---

(١) سورة يونس: الآية ٨٨.

(٢) كذا! وفي معاني القرآن ٢: ٣٤٨ ما نصه: ((فنصبها لأنَّ جواب الدعاء بالفاء نصب)).

وإذا بَطَلَ مذهب الكسائيِّ ومذهب الأخفش فما ذهبَ إليه س والجمهور هو الصحيح، وبه وردَ السماع، قال س[1]: «سمعتُ عربيًّا موثوقًا بعربيَّته يقول: لا تذهبْ به تُغلَبْ عليه»، أي: فإنك تغلب عليه. وقال س[2]: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْك قبيحٌ إن جَزمتَ، وليس وجهَ كلام الناس». ويعني بقبيح أنه غير جائز، ويعني بالناس العرب.

ولم يتعرض المصنف لمسألة الاستفهام الداخل على النفي وإن كانت ينبغي أن تُذكَر مع مسألة النهي؛ وذلك أنَّ جميع ما ذكروا أنه يُجزَم على جهة الجواب فيه إنما يكون لتضمُّن الكلام معنى الشرط؛ فالسابقُ إن كان إثباتًا كان فعل الشرط إثباتًا، وإن كان نفيًا كان نفيًا، والنهيُ إن صُيِّر شرطًا صار خبرًا، ولا يُشبهه من قسم الخبر إلا النفي، فلا بُدَّ من تقدير الفعل المنهيِّ عنه منفيًّا يُنفى بتعليل الفعل والدلالة عليه، وكذلك الاستفهام عن المنفيّ، فأمّا أن تُقَدِّرَ الكلام تقديرًا يُضَمَّن معنى الشرط /فإذ [٧: ٤٠/أ] ذاك تُقَدِّر فعل الشرط غير منفيٍّ؛ لأنَّ التقدير لا يكون نفيًا في المعنى؛ ألا ترى أنَّ معنى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[3] قد شَرَحْنا لك صدرَك. وإن قَدَّرتَه استفهامًا محضًا وضُمِّنَ معنى الشرط فإذ ذاك تُقَدِّر فعلَ الشرط منفيًّا.

وقال الأَعلَم في (النُّكَت)[4] في قول الشاعر[5]:

أَلَا تَنتَهي عنّا مُلوكٌ وتَتَّقي ... مَحارِمَنا لا يَبُؤِ الدَّمُ بالدَّمِ

«لفظُه لفظُ الاستفهام، ومعناه مَعنى الأمر، كأنه قال: لِتَنْتَهِ عنّا مُلوكٌ إنْ تَنْتَهِ عنّا لا يَبُؤِ الدَّمُ بالدَّم. ومعنى لا يَبُؤِ الدمُ بالدم: لا يُقتَل واحدٌ بآخَر، يريد أنَّ الملوك

---

(١) الكتاب ٣: ٩٨.

(٢) الكتاب ٣: ٩٧.

(٣) سورة الشرح: الآية ١.

(٤) النكت ٢: ٧٤٧ - ٧٤٨. وهذا القول أصله للسيرافي في شرح الكتاب ١٠: ١٢٥.

(٥) جابر بن حُنَيٍّ التغلبيّ. الكتاب ٣: ٩٥ والمفضليات ص ٢١١ [٤٢].

إن قَتلوا منّا قَتَلْنا منهم. ولو حُمل هذا على طريق الاستفهام فَسَدَ المعنى على لفظِ الجواب وحقيقةِ لفظِ الاستفهام؛ لأنَّ الألفَ للاستفهام و(لا) لِلجَحد، فيكون الشرطُ المقدَّرُ بحرفِ الجَحد، فيصير التقدير: إلّا تَنْتَهِ عنّا لا يَبُؤِ الدمُ بالدمِ، وهذا ضِدُّ المعنى المراد» انتهى كلامه.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]: «إن قدَّرتَه في البيت استفهامًا محضًا كان التقدير: إن لم تَنتَهِ عنّا مُلوكٌ ولم تَتَّقِ مَحارِمَنا فلا يَرجعُ الدمُ بالدم، وإن قَدَّرتَه تقريرًا كان التقدير: إن تَنتَهِ مُلوكٌ عنّا وتَتَّقِ مَحارِمَنا لا يَبُؤِ الدمُ بالدم». قال: «وتكون (لا) إذ ذاك زائدةً مِثلها في قوله[2]:

ولا أَلُوم البِيضَ أن لا تَسْخَرا

يريد: أن تَسخر، وقولِه[3]:

.... وقد عَلاكَ مَشيبٌ حِينَ لا حِينِ

أي: حينَ حينٍ. وكأنه قال: إنْ تَنتَهِ يَبُؤِ الدمُ بالدم».

وقد انعكسَ على ابن عصفور التقديرُ في البيت لأنه جَعل لا زائدةً على تقدير الشرط ثبوتيًّا؛ ورجوعُ الدم بالدم كنايةٌ عن ذهاب الدَّم بالدم كما قال: بُؤْ بِشِسْعِ نَعلِ كُلَيْبٍ[4].

---

(١) هذا القول والذي بعده بلفظهما في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٤٣ [رسالة] بلا نسبة.

(٢) لأبي النجم. الديوان ص ١٧٩ والخصائص ٢: ٢٨٣.

(٣) صدر البيت: ما بالُ جَهلكَ بعدَ الحِلمِ والدِّينِ. وهو لجرير يهجو الفرزدق. ديوانه ٢: ٥٥٧ والكتاب ٢: ٣٠٥.

(٤) قال هذا مُهلهِلٌ حين قَتَلَ بُجيرَ بن الحارث بن عُباد. الكامل ٢: ٧٧٥، ٣: ١٤٣٨. الشسع: أحد سيور النعل، وهو الذي يدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام.

يعني أنَّ قَتْلَ هذا المقتولِ إنما ذهبَ بِشِسْعِ نَعلِ كُلَيْبٍ فقطْ لا بِقَتْله لأنَّ كُلَيْبًا لا يُقتَل به واحد؛ بل هذا الواحدُ قائمٌ مَقامَ شِسْعِ نَعلِ كُلَيْبٍ فقط، فكأنه قال على تقديره: إن تَنْتَهِ الملوكُ عنّا ذهبَ الدم بالدم، فعلَّق على الانتهاء القتلَ وذهابَ دمٍ بدم، وهو غير مقتضاه، ولذلك فسَّرَه الأَعلَمُ بقوله: إنْ تَنتَهِ عنّا لا يُقتَلْ واحدٌ بآخَرَ. فلم يَجعل لا زائدةً كما جعلها ابن عصفور، بل مُرادًا بها النفي، وجعل ابن عصفور[1] لا غير زائدة على تقدير الشرط منفيًّا، كأنه قال: إن لم تَنتَهِ لا يذهب الدمُ بالدم، أي: لا يُقتَل واحدٌ بآخَرَ، فعلَّق على نفيِ الانتهاء نفيَ القتل، وهو غير مقتضاه، بل يترتَّب على نفي الانتهاء وجودُ القتل، ولذلك قال الأعلم في المفهوم الذي فَهِمه ابن عصفور: إنه ضِدُّ المعنى المراد.

وأمّا جعلُ ابن عصفور[2] لا زائدة في قوله:

وقد عَلاكَ مَشيبٌ حِينَ لا حِينِ

وأنَّ التقدير حِينَ حِينٍ ففي غاية القَباحة لأنه يصير المعنى: وقد عَلاكَ مَشيبٌ وَقتَ وقتٍ، وإنما (لا) غير /زائدة، والمعنى على ذلك، كأنه قال: وقد عَلاكَ مَشيبٌ حِينَ غيرِ وَقتِ المشيب، أي: أَسرَعَ إليك الشَّيبُ قَبل أَوانه، وعَلا رأسَكَ قَبلَ زمانِه. [٧: ٤٠/ب]

ص: وتُضمَر[3] (أَنِ) الناصبةُ بعد الواو والفاء الواقعتَين بين مجزومَيْ أداةِ شرطٍ أو بعدَهما أو بعدَ حصرٍ بـ(إنَّما) اختيارًا، أو بعدَ الحصر بـ(إلا) والخبرِ المُثْبَتِ الخالي من الشرط اضطرارًا. وقد يُجزَمُ المعطوفُ على ما قُرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزمُ. والمنفيُّ بـ(لا) الصالحِ قبلَها (كي) جائزُ الرفع والجزم سماعًا عن العرب.

---

(١) بل مرادًا بها النفي وجعل ابن عصفور: سقط من ك.

(٢) ذهب إلى زيادتها قبله سيبويه. الكتاب ٢: ٣٠٥.

(٣) التسهيل ص ٢٣٢ وشرحه ٤: ٤٤ وتمهيد القواعد ٨: ٤٢٣٩: وقد تضمر.

ش: لَمَّا فرغ من أحكام الفاء والواو بعد الأمر وباقي الثمانية ذَكر أيضًا أنَّ أنْ تُضمَر في هذه المواضع التي ذَكرها هنا؛ فذَكر أنَّ الفعل يُنصَب بإضمار أنْ إذا وقع بين مجزومَيْ أداة شرطٍ بعد الفاء والواو. وزادَ بعضُهم بعد أو. وزاد الكوفيون[1] أيضًا بعد ثُمَّ. والأحسنُ التشريك في الجزم. مثالُ ذلك: إنْ تأتِني فتُحَدِّثَني أُحسنْ إليك، ومَنْ يأتِني ويُحَدِّثَني أُحسنْ إليه، وإن تَزُرْني أو تُحْسِنَ إلي أُحْسِنْ إليك. ومثالُه في ثُمَّ قراءةُ الحسن - وبها استَدَلَّ الكوفيون على مذهبهم - ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

ومَنْ يَقترِبْ مِنّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... ولا يَخْشَ ظُلْمًا ما أَقامَ ولا هَضْما

وقال الآخر[4]:

ومَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً ... فَيُثْبِتَها في مُستَوى الأرضِ يَزْلَقِ

وقال[5]:

ومَنْ لا يَصُنْ قَبلَ النَّوافذِ عِرضَهُ ... فَيُحْرِزَهُ يُعْرَرْ به ويُخَرَّقِ

وزعمَ المصنف أنَّ قوله (فَيُثْبِتَها) ليس فيه شاهد على النصب بعد الفاء بين فعل الشرط والجزاء؛ قال[6]: «لأنَّ الفعل المتقدِّمَ على الفاء منفيّ، وجوابُ النفي يُنصَب في المجازاة وغيرها». يعني أنه يحتمل أن يكون قوله (فَيُثْبِتَها) جوابًا للنفي الذي

---

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٣٦١.

(٢) سورة النساء: الآية ١٠٠. المحتسب ١: ١٩٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٠٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦١ وشرح أبيات المغني ٧: ١٩٦ [٨٠١].

(٤) زهير. ديوانه ص ١٧٨، ونسب لابنه في الكتاب ٣: ٨٨ - ٨٩ وشرح أبياته ٢: ١١٣.

(٥) زهير. الديوان ص ١٨٠. النوافذ: كلمات الهجاء والمذمة. والعُرّ: الجَرَب.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٠٦.

في قوله: ومَنْ لا يُقَدِّمْ، فيكون إذ ذاك في البيت جوابان: أحدهما جواب الشرط وهو تَزْلَق، والثاني جواب النفي، وهو لا يُقَدِّم، فيكون الشرط إذ ذاك قد دَخل على نفيٍ قد أُجيبَ بالفاء. وما ذَكره المصنف في البيت فيه نَظَرٌ.

وإنما كان التشريك في الجزم أحسنَ لأنَّ العطف إذ ذاك يكون على ملفوظ به، وهو الفعل السابق، والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهَّم من الفعل السابق، قال زهير[1]:

ومَنْ لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ الناسَ نَفْسَهُ ... ولا يُغْنِها يومًا مِنَ الدهرِ يُسْأَمِ

فعَطف (ولا يُغْنِها) على (ومَنْ لا يَزَلْ).

والنصبُ أيضًا في هذا الشرط دون النصب /في النفي وباقي الثمانية لأنَّ [٧: ٤١/أ] الشرط مُشْبِهٌ للواجب؛ لكنه بما فيه من عدم الوقوع أَشْبَهَ غيرَ الواجب.

ويجوز رفعُ ما بعد الواو على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: إنْ تأتِني وأنتَ تُحَدِّثُني أُحسنْ إليك. وذلك فيه ضعفٌ إذ حَذْفُ الواو إذا أَردتَ الحالَ أَحسَنُ.

وقولُه **بينَ مَجزُومَيْ أَداةِ شَرطٍ** لا يختصُّ ذلك بأن يكون الجزم ظاهرًا، بل لو كانا ماضيين لفظًا جاز ذلك. ولا يلزم أيضًا أن يقع بين مجزومَين مذكورَين، بل قد يكون الجزاء محذوفًا للدلالة عليه، فيجوز النصب، نحو قوله[2]:

فلا يَدْعُني قَومي صَريحًا لِحُرَّةٍ ... لئنْ كُنتُ مَقتولًا ويَسْلَمَ عامِرُ

فقولُه (ويَسْلَمَ) ليس واقعًا بين فِعلين مذكورين بل بين مذكور وبين محذوف، التقدير: لئن كنتُ مقتولًا ويَسلَمَ عامِرٌ فلا يَدْعُني قومي، وحذفُه لدلالةِ ما قبلَه عليه نحو قولهم: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ. فقول المصنف **بين مجزومين** لا يريد ظاهِرَيِ الجزم

---

(١) الديوان ص ٣٧.

(٢) البيت لقيس بن زهير أو لأخيه ورقاء، وقد تقدم في ١١: ٤٠٣، وزد عليه معاني القرآن للفراء ١: ٦٧ وشرح أبيات الكتاب ٢: ٢٠٣ - ٢٠٤. عامر: هو عامر بن الطفيل.

ولا ظاهِرَيِ البَين، وهذا كلُّه إجمالٌ من المصنف وقصورٌ في اللفظ. وكذلك أيضًا يشمل قولُه **أداة شرط** سائر الأدوات من الحرف والاسم.

وقولُه **أو بعدَهما** أي: بعدَ فِعلَيِ الشرط، ولا يريدُ خُصوصيّةَ الفعل بل بعدَ الشرط والجزاء. وإنْ كان الجزاءُ بالجملة الاسميّة أو بالفعليّة الداخلِ عليها الفاءُ فحُكمُها حُكمُ الفعل.

ويجوز أيضًا في ذلك الفعل الجزمُ على العطف على فعلِ الجواب أو مَحَلِّه؛ والرفعُ على الاستئناف، قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[1]، قُرِئَ (فيَغْفِر) بالنصب والجزم والرفع. وقال النابغة[2]:

فإنْ يَقْدِرْ عليكَ أبو قُبَيْسٍ ... تُمَطَّ بكَ المعيشةُ في هَوانِ
وتُخْضَبَ لِحيةٌ غَدَرَتْ وخانَتْ ... بأَحْمَرَ مِن نَجيعِ الجَوفِ قانِ

فنصب تُخْضَبَ، ويجوز جزمُه ورفعُه على ما تقدَّم تفسيره.

وأنشدَ س[3]:

ومَن يَغتَرِبْ عن قَومِه لا يَزَلْ يَرَى ... مَصارِعَ مَظلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبَا
وتُدْفَنَ منه الصالحاتُ ، وإنْ أَسَأْ ... يَكُنْ ما أَساءَ النارَ في رأسِ كَبْكَبَا

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٤. الرفع قراءة عاصم وابن عامر، والجزم قراءة بقية السبعة. السبعة ص ١٩٥ والنصب روي عن ابن عباس والأعرج وأبي حيوة. إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٥٠ والبحر المحيط ٦: ٦٢١. والنصب بلا نسبة في الكتاب ٣: ٩٠.

(٢) تقدم البيت الأول في ١٣: ٢٧٣ وفي هذا الجزء ق ٢١٨/أ من الأصل. والثاني بعده في الديوان ص ١١٣ وآخره فيه (آني)، وكذا في مجاز القرآن ٢: ٢٤٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٣١٣، أي: مدرك. والبيتان له في الجمل المنسوب للخليل ص ٢١٦. النجيع: الدم.

(٣) البيتان للأعشى. الديوان ص ١٦٣ والكتاب ٣: ٩٢ - ٩٣. كبكب: جبل بمكة.

فنَصب تُدْفَن. وقال عمرو بن كُلثوم[1]:

متى نَعْقِدْ قَرِينَتنا بحبلٍ   نَجُذَّ الحبلَ أو نَقِصِ القَرينا

ونُوجَد نحنُ أَمْنَعَهم ذِمارًا   وأَوْفاهُم إذا عَقَدُوا يَمينا

ففي (نُوجَد) النصبُ على العطف على المصدر المتوهَّم، والرفعُ على الاستئناف، والجزمُ على العطف على (نَجُذّ). وقال تعالى: ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ﴾[2] قرئ (ويُكَفِّر) بالرفع، والنصب، والجزم على موضع ﴿فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾.

وقال تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ /فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾[3] بالجزم والرفع. ولم يذكر س[4] النصب هنا، فلعلَّه منعه لضعفه في الأصل، وهو أنْ يكون فعلُ الجزاء مجزومًا فأحرى هنا. والرفعُ وجهُ الكلام لأنَّ المعطوف عليه ليس مجزومًا. ولا يَقبل لفظُه الجزم. وكذلك لو كان فعلُ الجزاء معمولًا لغير الجزاء فالرفعُ يَحسُن، نحو: إنْ تأتِني فلن آتِيَك وأَجفوك، وإنْ أَتيتَني لم آتِكَ وأجفوك، ويجوز الجزم والنصب. [٧: ٤١/ب]

ومما جاء مقطوعًا قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[5]، وقولُه ﴿قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[6].

---

(١) شرح القصائد السبع ص ٤٠٨ وجمهرة أشعار العرب ١: ٤٠٦ - ٤٠٧. القرينة: التي تُقرَن إلى غيرها. ونجذّ: نقطع. ونقص: ندقّ عنقه. والذمار: حريم الرجل وما يجب عليه أن يحميه.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧١. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، ﴿ونُكَفِّرُ﴾، ورواها أبو خليد عن نافع، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿ونُكَفِّرْ﴾، ورواها الكسائي عن أبي بكر عن عاصم. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص: ﴿ويُكَفِّرُ﴾. السبعة ص ١٩١.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨٦. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿ونَذَرُهم﴾. وقرأ أبو عمرو وعاصم: ﴿ويَذَرُهم﴾. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ويَذَرْهم﴾، ورواها هُبَيرة عن حفص عن عاصم. السبعة ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٤) الكتاب ٣: ٩٠ - ٩١.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١١١.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٢٩.

ومما جاء مجزومًا قول حُجْر بن خالد[1]:

متى تُنْعَ يُنْعَ البأسُ والجودُ والنَّدى   وتُصْبِحْ قَلُوصُ الحربِ جَرْباءَ حائلا

وإذا نَصبتَ الفعلَ بعد فعل الجزاء وعَطفتَ فِعلًا آخرَ فَلَكَ أيضًا فيه الرفعُ والنصب والجزم؛ مثاله: إنْ تأتِني أُحسنْ إليك وأَزورَك وأُكرم أخاك، فيجوز في (أُكرم) الأوجهُ الثلاثة: أمّا النصب فظاهرٌ عطفًا على وأَزورَك. وأمّا الرفع فعلى الاستئناف. وأمّا الجزم فعلى موضعِ وأَزورَك؛ لأنه يجوز فيه أن يكون مجزومًا، أنشدَ الفَرَّاء في كتاب المعاني[2]:

فإنْ يَهْلِكِ النُّعمانُ تُعْرَ مَطِيُّهُ   وتُخْبأَ في جَوفِ العِيابِ قُطوعُها

وتَنْحِطْ حَصانٌ آخِرَ الليلِ نَحْطةً   تَقَضَّبُ منها أو تَكادُ ضُلوعُها

فنَصب وتُخبأَ، وجَزم وتَنْحَط، والنَّحْط: الزَّفير.

وقولُه **أو بعدَ حَصْرٍ بإنَّما** مثالُه قراءةُ ابن عامر ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾[3] بنصب ﴿فَيَكُونَ﴾. قال ابن المصنف[4]: «وهذا نادر لا يكاد يُعثَر على مثله إلا في ضرورة الشعر» انتهى.

وقد جعله بعضهم جواب الأمر الذي هو ﴿كُن﴾ وإن لم يكن أمرًا في الحقيقة؛ عامَلَه معاملةَ الأمر الحقيقيِّ لَمّا كان على صورته كما جاء قوله تعالى

---

(١) الحماسة ٢: ٢٩٩ وشرحه للمرزوقي ٤: ١٦٤٢.

(٢) البيتان للنابغة. الديوان ص ١٠٧. وهما بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٨٧ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦٠٥. النعمان: هو النعمان بن الحارث الأصغر. وتعرى: تهمل. والعياب: جمع عَيْبة، وهي وعاء من أَدَم يكون فيه المتاع. والقطوع: أداة الرحل كالطنافس ونحوها. والحصان: المرأة العفيفة. وتقضب: تقطع.

(٣) سورة البقرة: الآية ١١٧. السبعة ص ١٦٨.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٤٦.

﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ ﴾[1]، فجزم ﴿يَأۡكُلُواْ﴾ على جواب الأمر - وهو ﴿ ذَرۡهُمۡ ﴾ - وإن كان ليس أمرًا حقيقةً؛ لأنَّ معناه التحذير والتهديد لهم، فلَمّا كان على صورة الأمر الحقيقيِّ عامَلَه مُعامَلتَه في جزم الجواب. وقد سَبق الكلام[2] لنا على قوله: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[3]، وعلى هذه الآية الأخرى، فأَغنى عن إعادته.

وجعلَ المصنف في (شرح الكافية) مِن مسألةِ (إنما) قولَ العرب[4]: إنما هي ضربةٌ من الأسد فتَحْطِمَ ظَهرَه، قال[5]: «وعليه قراءة ابن عامر ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ ﴾». ورَدَّ ذلك ابنُه عليه، فقال[6]: «فأمّا قولهم: إنما هي ضربةٌ من الأسد فتَحطِمَ ظهرَه، فمِنَ النصب بإضمار أنْ جوازًا لِعطَفِ مصدرٍ مؤوَّلٍ على مصدرٍ صريح لا مِن بابِ قراءةِ ابن عامر».

والصحيحُ تخريجُه على ما ذكرَه ابنُه، فيكون مِثلَ قول الشاعر[7]:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ... ما كُنتُ أُوثِرُ إترابًا على تَرَبِ

/وفي شرح الصَّفّار ما معناه: أجاز الكوفيون النصب بعد إنَّما، وذلك قولُك: [٧: ٤٢/أ] إنما هي ضربةٌ من الأسدِ فتَحْطِمَ ظهرَه، أي: ما هي إلا ضَربةٌ فحَطْمُه. قال: والنصب عندنا لا يجوز لأنَّ الكلام موجب؛ ألا ترى أنَّ إلا قد دخلتْ.

---

(١) سورة الحجر: الآية ٣.
(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٢٧/ب - ٢٨/أ من الأصل.
(٣) سورة النحل: الآية ٤٠.
(٤) الأصول ٢: ١٨٥.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٥.
(٦) شرح التسهيل ٤: ٤٦.
(٧) البيت لرجل من طيئ في شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٨ وشرح التسهيل ٤: ٤٩. المعترّ: الذي يُعَرِّض بالمسألة ولا يصرِّح بها. والإتراب: الغنى. والترب: الفقر.

وقولُه **اختيارًا** لا يعني أنَّ النصب مختار على غيره من الرفع أو الجزم حيث يجوز؛ إذ قد تقدَّم لنا في مسائل الشرط ما يكون التشريك فيه أحسنَ، وما يكون فيه الرفعُ يَحسُن. وإنما يَعني بقوله **اختيارًا** ما يُقابِل الاضطرار، كأنه يقول: يَجوز ذلك لا في الضرورة بل في الكلام. وقد نَصُّوا على أنَّ النصب فيه ضَعفٌ، وبَيَّنَّا وجهَ الضعف، وإن كان الفَرّاءُ قد ذهبَ إلى أنَّ النصب جائز عنده مِن غير ضَعف، وذلك على قياسِ قولِه بأنَّ النصب بالخلاف لا بالعطف على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ كما يقوله البصريون.

وزادَ بعضُ أصحابنا مِن مواضع النصبِ بعدَ الفاء والواو النصبَ بعدهما بعدَ جوابِ القَسَم؛ قال: لأنَّ القَسَمَ غيرُ واجب، وجوابُه كجوابِ الشرط، فما جازَ فيه كان في هذا. قال: فتقول: أُقْسِمُ لَتَقُومُ فتَضربَ زيدًا، ولَتَقُومَنَّ فتَضرِبَ فلانًا. قال: ولم يَذكُر س القَسَم، وقياسُ قولِه في الشرط يَقتَضيه على ضَعفِه.

وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز لأنه لم يُسمَع من كلام العرب على كثرة الأقسام على ألسنتهم؛ بل المسموعُ أنك إذا عَطفتَ على جواب القسم كان حكمُه حكمَ الجواب، فما جاز في الجواب جاز في المعطوف.

وذهب بعض النحويين[1] إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشكّ، تقول: حَسبتُه شَتَمني فأَثِبَ عليه، وذلك أنَّ الفعل غيرَ الْمُحَقَّق قريبٌ من النفي، فكما يُنصَب بعد النفي فكذلك يُنصَب بعد أفعال الشكّ.

وقد اضطربَ في هذه المسألة الأستاذ أبو الحسن بن عُصفور، فقال في (شرح الجمل الكبير): «هذا عندنا لا يجوز، فإن وُجد من كلام العرب: حَسِبتُه شَتَمَني فأَثِبَ عليه، فهو عندنا مِن قَبيل النصب بعد الواجب الذي لا يُقاسُ على ما جاء منه»[2].

---

(١) نصَّ أبو حيان في الارتشاف ٤: ١٦٨٧ على أنه سيبويه. الكتاب ٣: ٣٦ والتعليقة للفارسي ٢: ١٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٥، ويأتي هذا قريبًا.

(٢) كذا! وقد أجازه في هذا الكتاب ٢: ١٥٥.

وقال في (شرح القانون)[1]: «وأمّا الفاء والواو في الأجوبة الثمانية أو ما جرى مجراها». ثم قال: «وأَعني بما جَرى مَجراها الفعلَ المشكوكَ فيه نحو قولك: حَسِبتُه شَتَمَني فأَثِبَ عليه؛ لأنَّ الفعل إذ ذاك غير مُثْبَت كما أنه كذلك إذا نَفَيتَ أو استَفهَمتَ أو تَمَنَّيتَ» انتهى.

والصحيحُ جوازُ ذلك، وإليه ذهب س، قال س[2]: «وتقول: حَسبتُه شَتَمَني فأَثِبَ عليه، إذا لم يكن الوثوبُ واقعًا، ومعناه: أنْ لو شَتَمَني لَوَثَبتُ عليه. وإن كان الوثوبُ قد وقع فليس إلا الرفعُ؛ لأنَّ هذا بمنزلة قوله: أَلَستَ قد فَعَلتَ فأَفعلُ».

وقولُه **أو بعدَ الحَصْرِ بإلا** مَثَّلَه ابنُ المصنف: ما أنت إلا تأتينا فتحدِّثَنا[3].

وقولُه **والخبرِ المُثْبَت الخالي مِنَ الشرط اضطرارًا** يعني الخالي من أداة الشرط، مثالُه قول الشاعر[4]:

سأَتْرُكُ مَنزلي لِبَني تَميمٍ ... وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَرِيحا

/وقال طَرَفة[5]: [٧: ٤٢/ب]

لنا هضبةٌ لا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها ... ويأوي إليها الْمُسْتَجيرُ فيُعْصَما

وقال الأعشى[6]:

ثُمَّتَ لا تَجزُونَني بعدَ ذاكُمُ ... ولكنْ سَيَجزيني الإلهُ فيُعْقِبَا

---

(١) يعني شرح المقدمة الجزولية. وهذا القول والقول الذي بعده في شرح الجزولية للأبذي ١: ٢٩٤، ٢٩٥ بلا نسبة.

(٢) الكتاب ٣: ٣٦. قال س: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٤٦.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٠٢.

(٥) الديوان ص ١٩٤ والكتاب ٣: ٤٠. يُعصَم: يُمنع.

(٦) الديوان ص ١٦٧ والكتاب ٣: ٣٩.

قال س[1]: «وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُه في الاضطرار من حيث انتَصب في غير الواجب، وذلك أنك تَجعل أن العاملةَ» انتهى. يعني أن المضمَرة.

وهذه الأبياتُ التي أنشدها س وغيرُه من النحويين[2] دليلًا على النصب بعد الفاء في الجواب تحتمل وجهًا آخَرَ من التأويل؛ وهو أن يكون دخلتْها نونُ التوكيد في الواجب في غير القسم، فتكون إذ ذاك الألفُ بدلًا من النون في الوقف، وتكون الحركة فيما قبلها إذ ذاك حركةَ بِناءٍ لا حركةَ إعراب نصبًا بإضمار أنْ.

وقولُه **وقد يُجزَمُ المعطوفُ على ما قُرِنَ بالفاء اللازمِ لِسُقوطِها الجزمُ** قد تقدَّم لنا الكلام[3] على شيء من هذا، وذكرْنا قراءةَ مَن قرأ: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ وَيُكَفِّرْ﴾[4]، و﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرْهُمْ﴾[5]، و﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[6] بالجزم.

وقولُه **اللازمِ لِسُقوطِها الجزمُ** يشمل مسألتين:

إحداهما: أن تكون الفاء قد دخلتْ على نفس المضارع فارتفَع، فلو حذفت الفاء لانجزمَ الفعل على الجواب.

والثانية: أن تكون الفاء قد دخلتْ على ما لا يَقبل الجزم، لكنْ لو حَلَّ مكانه ما يَقبل الجزمَ لجُزِم، نحو ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ وَيُكَفِّرْ﴾[4].

وهذا الجزمُ الذي ذكره في المعطوف هو حملٌ على التوهُّم، كأنه توهّم أنه لم ينطق بالفاء، وأنه نطق مكانها بمجزوم.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٩.

(٢) من النحويين ... تحتمل وجهًا آخر: سقط من ك.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ٣٥/ب، ٤١/أ - ٤١/ب من الأصل.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

(٥) سورة الأعراف: الآية١٨٦.

(٦) سورة المنافقون: الآية ١٠.

قال ابن المصنف[1]: «ونَظَّر س الجزمَ فيه بالنصب في قوله[2]:

.... فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا»

ويعني بالتنظير أنه قد أَشبَهَه مِن حيثُ إنه يجوز حذفُ الفاء والجزم كما يجوز حذفُ الفاء والنصب.

واحتَرَز بقوله **اللازمِ لِسُقوطِها الجزمُ** مِن صورتين: إحداهما لا يَلزَم لسقوطها الجزمُ بل يجوز. والثانية لا يَلزَم بل يَمتنع؛ لأنَّ مُقابِلَ اللزوم الجوازُ والامتناع.

فالصورةُ الأولى: إذا نَصَبتَ ما قُرن بالفاء بعد فِعل الشرط قبلَ فِعل الجزاء، وكان الفعل المنصوب بعد الفاء قريبًا مِن معنَى فِعل الشرط، فإنك إذا حَذَفتَ الفاءَ جازَ الجزمُ على البدل مِن فِعلِ الشرط، وجازَ الرفعُ على أن يكون الفعل في موضع الحال، مثالُ ذلك: إنْ تأتِني فتَمشيَ إليَّ وتُحسِنَ إلى خالد أُحْسِنْ إليك، فلا يجوز في (وتُحسن إلى خالد) الجزمُ؛ لأنه لو سَقطَت الفاء مِن (فتَمشيَ إليَّ) لَمَا تَعَيَّنَ الجزمُ في تمشي؛ إذ يجوز فيها الجزم على البدل كما قلنا، ويجوز الرفع على الحال.

والصورة الثانية: إذا كان ذلك الفعل ليس قريبًا من معنى فعل الشرط فإنك إذا حذفتَ الفاء فلا يجوز فيه الجزم؛ مثالُ ذلك: إنْ تركبْ /إليَّ فتَضحكَ وتَقرأَ أُحْسِنْ [٧: ٤٣/أ] إليك، فلا يجوز الجزم في (وتَقرأَ) لأنك لو حَذفت الفاء مِن (فتَضحَكَ) لم يَجُز الجزم، بل يَرتفع الفعل على أنه في موضع الحال، كأنك قلت: إنْ تركبْ إليَّ ضاحكًا وقارئًا أُحْسِنْ إليك.

وقولُه **والمنفيُّ بـ(لا) الصالحِ قبلَها (كي) جائزُ الرفع والجزم سماعًا عن العرب** قال ابن المصنف[3]: «تقول العرب: رَبطتُ الفَرَسَ لا يَنفَلِتُ، وأَوثَقتُ العبدَ

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٤٧.

(٢) تقدم في ٨: ٣٤٤.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٤٨.

لا يَفِرُّ، حَكى الفَرّاء أنَّ العرب تَرفع هذا وتَجزِمه، قال[1]: (وإنما جُزِمَ لأنَّ تأويله: إن لم أَربطْه فَرَّ، فجُزم على التأويل)، وأَنشد لرجل مِن عُقَيل[2]:

وحتى رأينا أَحسَنَ الفِعلِ بينَنا   مُجامَلةً لا يَقْرِفِ الشرَّ قارِفُ

ولآخَر[3]:

لو كنتَ إذْ جِئتَنا حاوَلتَ رؤيتَنا   أَتيتَنا ماشيًا لا يُعْرَفِ الفَرَسُ

بجزم يقرفْ ويُعْرَف ورَفعِهما» انتهى.

وابنُ المصنف نقلَ كلام أبيه في شرح أرجوزته المسمّاة بالكافية[4] على عادته[5]:

بَصْريّة قد وافَقَتْ بَصْرِيّا

ولم يذكر المصنف ولا ابنه الشارح خلافًا في هذه المسألة، وادَّعيا أنَّ العرب تُجيز الجزم والرفع في مثل هذا، وقد خالَفا في ذلك الخليل وس وسائر البصريين، فكان ينبغي أن ينبّه على خلاف هؤلاء، وإذا كان خلاف هؤلاء لا يُنقَل ويُزعَم أنَّ العرب تقول مثل هذا اغترَّ بذلك مَن ليس له اطِّلاعٌ على مذاهب العرب ولا على خلاف أئمة العربية؛ ولكن حُسنُ الظنِّ يَسَعُهما، أمّا ابنُ المصنف فلِقِلَّة محفوظِه، وأمّا أبوه المصنِّفُ فلِقِلَّة اعتنائه بكتاب س، قال س[6] - رحمه الله - «وسألتُه - يعني الخليل رحمه

---

(١) معاني القرآن ٢: ٢٨٣.

(٢) البيت لمزاحم العقيلي في شرح الحماسة للأعلم ٢: ٨٥٠. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٨٣ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٦. قرَف الشرَّ: اكتسبه.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٨٤ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٦ - ١٥٥٧.

(٥) الشطر لعُذافر الفُقَيميّ، وأصله: بَصريّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا. إصلاح المنطق ص ٢٨٨ والمحتسب ٢: ١٢٤ وتهذيب الإصلاح ص ٦٢٢.

(٦) الكتاب ٣: ١٠١.

الله - عن: آتي الأميرَ لا يَقطعُ اللِّصَّ، قال: الجزاءُ هاهنا خطأٌ، لا يكون الجزاءُ أبدًا حتى يكون الكلامُ الأول غيرَ واجب إلا أن يُضطرَّ الشاعر، ولا نعلم هذا جاء في الشعر البَتّةَ))، يعني لا يكون الجزاء أي لا يكون الجزم، وذكرَ أنَّ الجزاءَ خطأٌ فصرَّحَ بأنه خطأٌ، ثم قال: ((إلا أن يُضطرَّ الشاعر)). ثم قال: ((ولا نعلم هذا جاء في الشعر))، ونَفى عن نفسه أن يحفظ مثل هذا في الشعر، هذا على سعة عِلم الخليل وحِفظه ومعرفته، فكيف يَدَّعي مُدَّعٍ أنَّ العرب تَجزم مِثل هذا؟

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في (شرحه الصغير للجمل) وقد ذَكر ما يُجزم على طريق الجواب: ((وأجاز الكوفيون جزمه جوابًا للفعل الواجب إذا كان سببًا للمجزوم نحو: زيدٌ يأتي الأميرَ لا يَقطعُ اللِّصَّ، وهذا عندنا يَجب رفعه، ولا يُجزم إلا ضرورة، وقولُه[1]:

قد طالَما حَلَّأْتُماها لا تَرِدْ

يجوز أن يكون (لا تَرِدْ) مجزومًا على ذلك على مذهبهم، وعندنا سُكِّنَ للوقف)).

وقال الأستاذ أبو الحسن أيضًا في (شرح القانون) بعد كلامٍ ذَكَرَه: ((ولذلك لم يُضَمِّنُوا الإيجابَ الْمَحْضَ معنى الجزاء إلا /في ضرورة شعر لأنه ليس بموافقٍ لفعل [٧: ٤٣/ب] الشرط))، يعني أنَّ فِعل الشرط غيرُ واجب. قال: ((فلم يقم لذلك مقامه، ومما جاء مِن جزم الجواب في الإيجاب ضرورةً قولُه))، ثم أَنشد البيتين السابقين، إلا أنه جَعل مَكان (مجامَلة) (مُساكَنة)، ومَكان (أَتيتَنا) (أو جِئتَنا)، ثم قال: ((التقدير: إن نَتَساكَنْ لا يَقْرِفِ الشَّرَّ قارِف، وإن جئتَنا ماشيًا لا يُعرَف الفَرَسُ، إلا أنَّ ذلك جاء ضرورة، وهي من القِلّة بحيثُ لا يقاس عليها في الشعر)) انتهى.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٨٤ وجمهرة اللغة ٢: ١٠٩٥ وتهذيب اللغة ٥: ٢٣٧. حلَّأتُ الإبل عن الماء: حبستها عن الورود.

وهذا الذي ذهبَ إليه ابن عصفور مِن أنَّ الجزم جاء في الشعر ضرورةً فيه إثباتٌ لِمَجيء ذلك ضرورة.

ويُمكن تخريج البيتين اللَّذَين استَدَلَّ بهما المصنفُ وابنُه على جواز الجزم في السَّعة، وابنُ عصفورٍ على مجيئه في الضرورة، على وجهٍ غيرِ ما ذَكروه، وهو أن تكون (لا) فيه ناهية[1]، وهو أن يكون من باب قولهم: لا أَرَيَنَّكَ هاهنا، وقول النابغة[2]:

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حورًا مَدامِعُهُ ....

فكأنه قال: لا تَتَعَرَّضْ فأَراك هاهنا، وكذلك لا تَتَعَرَّضوا للقتال فأَعرفَ رَبْرَبًا، فكذلك تُقَدّر هنا لا تَتَعَرَّضْ لغيرِ الْمُجاملة فيَقرِفَ الشرَّ قارِف، أي: فيَكتَسِبَ الشرَّ مكتسبٌ، ولا تَتَعَرَّضْ للركوب فيُعرَفَ الفَرَسُ فتُفتَضَح. وإذا كان احتمل أن يكون من باب ما صُورتُه النهي، ويرادُ به النهيُ عن غيره وانتفاؤه هو، لم يكنْ في ذلك دليلٌ على جواز الجزم على المعنى الذي ذهبَ إليه الفراء والكوفيون؛ ووافَقَهم المصنفُ وابنُه عليه، وحَمَلَه ابنُ عصفور عليه. ويؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُ الخليل: «ولا نَعلم هذا جاء في الشعر البَتّة»، فانظرْ تَفاوُتَ ما بين كلام المصنف وكلام الناس، هو يقول: العرب تقول كذا، والخليل يقول: هو خطأ، والأستاذ أبو الحسن يقول: هو ضرورة لا يقاس عليها في الشعر. ويعني بقوله (لا يُعْرَفُ الفَرَسُ) من باب[3]:

على لاحِبٍ لا يُهتَدَى بِمَنارِهِ ....

أي: لو جئتَ ماشيًا لم يكنْ معكَ فَرَسٌ فيُعرَف، فنَفى عِرفانَ الفَرَس، والمقصودُ نفيُ الفَرَس.

---

(١) ك: نافية.

(٢) عجزه: كأنَّ أبكارَها نِعاجُ دُوّارِ. ديوانه ص ٧٥ والكتاب ٣: ٥١١ وشرح أبيات المغني ٥: ٣ - ٥ [٤٠٢]. الربرب: القطيع من بقر الوحش، شبَّه النساء به. والمدامع: العيون. والأبكار: الصغار، أراد بها الجواري من النساء. والنعاج: إناث البقر. ودُوّار: ما استدار من الرمل.

(٣) تقدم في ١١: ٦٢.

وقال بعض أصحابنا: «آتي الأميرَ لا يَقطعُ اللِّصَّ: لا يكون إلا الرفع لأنه موجب، وإن كان الإتيان غير واقع لكونه مستقبلًا فلا يخرجه عن الإيجاب، قال الخليل[1]: (الجزاء هنا خطأ، لا يكون إلا في الشعر)، ولذلك أيضًا لم يكن النفي هنا لأنه خبر محقق كقولك: ما تأتينا تُحَدِّثُنا» انتهى.

وقولُ المصنف **والمَنفيُّ بـ(لا) الصالحِ قبلَها كي** لا يختصُّ ذلك بأن يكون منفيًّا بـ(لا) عند الكوفيين، بل متى كان الفعل الموجَب سببًا للمجزوم، والمجزوم أعمّ من أن يكون منفيًّا بـ(لا)، أو مثبتًا، نحو: يأتي زيدٌ الأميرَ يَفلِتِ اللِّصُّ، [تقديره][2]: إنْ يأتِه يَفلِتِ اللِّصُّ، لكنَّ المصنف لَمّا رأى تمثيل الفراء بالفعل[3] منفيًّا بـ(لا) والشاهد الذي أنشده منفيًّا بـ(لا) اعتقدَ أنَّ شرطَ جواز الجزم أن يكون الفعل منفيًّا بـ(لا)، وليس ذلك بشرط عندهم، لكن قوله **الصالحِ /قبلَها كي** ينبغي أن يقال: [٧: ٤٤/أ] «الصالح قبل الفعل كي»، وهو معنى قول الكوفيين أن يكون الفعل الموجب سببًا للمجزوم، إلا أن يكون المصنف أَحدَثَ قولًا ثالثًا خالفَ فيه البصريين والكوفيين؛ لأنَّ البصريين قالوا: ذلك خطأ، والكوفيون أجازوه ولم يشرطوا فيه أن يكون منفيًا بـ(لا)، والمصنف شرطَ ذلك، فهذا قول ثالث لم يتقدَّمه إليه أحد.

ولم يبين المصنف وجه جواز الرفع ولا وجه جواز الجزم في هذه المسألة، وقد ذكرنا وجه جواز الجزم على مذهب مَن أجازه، وأنه لوحظ فيه على قولهم معنى الشرط والجزاء وإن لم يكن ذلك بأداة ولا من الأشياء التي تقدَّم ذكرها.

وأمّا وجهُ الرفع فلم أر أحدًا تعرَّض له، ومعنى الكلام يقتضي أنه متعلِّق بما قبله تعلقًا لا يمكن انفصاله منه لأنَّ الكلام في قوة الجملة الواحدة، وليس جملتين

---

(١) الكتاب ٣: ١٠١ بتصرف.

(٢) تقديره: من الارتشاف ٤: ١٦٨٨.

(٣) بالفعل: سقط من ك.

مستقلتين؛ لأنَّ المعنى[1] ليس على الإخبار بأنه يأتي الأميرَ زيدٌ ثم أَخبر بعد ذلك أنَّ الأمير لا يَقطع اللصّ، وإذا لم يكن الكلام جملتين مستقلتين فالجملة الثانية هي في قوّة المفرد، وإذا كانت كذلك فلا يمكن أن تكون في موضع الحال لفساد المعنى؛ لأنه لا يريد ربطتُ الفرسَ غيرَ منفلت، ولا: زيدٌ يأتي الأميرَ غيرَ قاطع اللصّ، وإنما المعنى: إني[2] ربطتُ الفرسَ لئلّا يَنفلت، وإنَّ زيدًا يأتي الأميرَ لئلّا يَقطع اللصَّ، فهو مفعول من أجله، حُذفت منه اللام، فبقي: رَبَطتُ الفرسَ أن لا يَنفلت، وزيدٌ يأتي الأميرَ أن لا يَقطع اللصَّ، وزيدٌ يأتي الأميرَ أن يَفلِت اللصُّ، ثم اتَّسَعَتِ العرب في ذلك، فحَذفتْ أنْ، فارتفعَ الفعل على حدِّ ارتفاعه بعد حذفِ أنْ في قول الشاعر[3]:

ألا أيُّهذا الزاجِرِيْ أَحْضُرُ الوَغى ....

وقولهم[4]: مُرْهُ يَحفرُها، وقد رويَ يحفرْها بالجزم على الجواب، وبالنصب على إضمار أنْ، وبالرفع على ما ذكرناه، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في آخر الفصل بعد هذا الفصل.

* * *

(١) لأنَّ المعنى ... جملتين مستقلتين: سقط من ك.

(٢) إني: سقط من ك.

(٣) تقدم البيت في ١: ٥٦.

(٤) الكتاب ٣: ٩٩.

تُظهَر أنْ وتُضمَر بعدَ عاطفِ الفعل على اسمٍ صريح، وبعدَ لامِ الجرِّ غير الجُحوديّة، ما لم يَقترن الفعلُ بـ(لا) بعد اللام، فيَتَعيَّنُ الإظهار. ولا تَنصِبُ (أنْ)[1] محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلا نادرًا، وفي القياس عليه خلاف.

ش: لَمّا كانت أن الناصبة للمضارع بالنسبة للإضمار لها ثلاثة أحوال: حالة وجوب، وحالة جواز، وحالة امتناع، وكان قد ذَكر حالة الوجوب أخذَ يَذكر الحالتين الباقيتين.

وقولُه **بعدَ عاطفِ الفعل** العاطفُ هو الواو والفاء وأو وثم ، ولا يجوز ذلك في غيرها، لا يجوز: عَجبتُ مِن قيامِك بل تَقعدَ، تريد: بل أنْ تَقعدَ. فمثالُ الواو قول الشاعر[2]:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَينِي ... أَحَبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفوفِ

ومثالُ الفاء قولُ الآخَر[3]:

/لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيَهُ ... ما كُنتُ أُوثِرُ إتْرابًا على تَرَبِ [٧: ٤٤/ب]

ومثالُ أو قولُه تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾[4] في قراءة من نصب، وقولُ الشاعر[5]:

---

(١) الذي في المخطوطات: «ولا ينصب بأن» وآثرت ما يأتي في الشرح وما في التسهيل.

(٢) ميسون بنت بحدل الكَلبيّة زوج معاوية. سر الصناعة ١: ٢٧٣، والخزانة ٨: ٥٠٣ - ٥٠٨ [٦٥٨]، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣: ٤٥. الشفوف: ثياب رقاق تصف البدن.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٨ وشرح التسهيل ٤: ٤٩. المعترّ: المتعرّض للسؤال بلا تصريح. والإتراب: الغنى. والترب: الفقر.

(٤) سورة الشورى: الآية ٥١. وهي قراءة السبعة ما عدا نافعًا وابن عامر. السبعة ص ٥٨٢.

(٥) هو الحصين بن الحُمام المرّيّ. الكتاب ٣: ٤٩ - ٥٠ والمفضليات ص ٦٦ [١٢].

ولولا رجالٌ مِن رِزامٍ أَعِزَّةٌ   وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسوءَكَ عَلْقَما

ومثالُ ثُمَّ قولُ الشاعر[1]:

إنِّي وقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّورِ يُضْرَبُ لَمّا عافَتِ البَقَرُ

وفي قول المصنف **بعدَ عاطفِ الفعلِ** تجوُّزٌ لأنه ليس فيه عطفُ فعلٍ لأنه منصوب بـ(أنْ)، وهو مقدَّر بالاسم، فهو مِن بابِ عطفِ الاسم على الاسم إذ الفعل ليس معطوفًا.

وقولُه **على اسمٍ** يشمل المصدر، ويشمل الاسمَ غير المصدر كقوله: (أو أَسوءَكَ)، فإنَّ العطف فيه على قوله:

ولولا رجالٌ مِن رِزامٍ أَعِزَّةٌ   وآلُ سُبَيْعٍ ....

وليس مصدرًا.

واحترَز بقوله **على اسمٍ** مِن أن يكون معطوفًا على فعلٍ كقولِه تعالى: ﴿ **مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ** ﴾[2] عَطف عليه ﴿**ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ**﴾ في قراءة مَن نَصب، وقولِه تعالى: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ**﴾[3] في قراءة من نصب، وقولِه تعالى: ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ** ﴾[4]، وقولِهم: إمّا أنْ تَنطقَ بالحق أو تَسكُتَ، وأنشدوا[5]:

---

(١) هو أنس بن مُدْركة الخثعميّ. الحيوان ١: ١٨. والبيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٥٨ وشرح التسهيل ٤: ٤٩. سليك: هو سُليك بن السُّلَكة.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٧٩. ﴿ **مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ** ﴾. والنصب قراءة الجمهور. البحر المحيط ٧: ٤٧٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٢. والنصب قراءة السبعة عدا حمزة. السبعة ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٦.

(٥) البيت في الكتاب ٣: ٥٤ لبعض الحجازيين. وهو لعروة بن حزام. الشعر والشعراء ٢: ٦٢٢ والخزانة ٣: ٢١٤، ٨: ٥٦٠ - ٥٦٤ [٦٧٠].

وما هو إلا أنْ أَراها فُجاءةً فأَبْهَتَ حتى لا أَكادُ أُجيبُ

رفعًا ونصبًا.

وقولُه **صريحٍ** مثالُه الأبياتُ السابقة في التمثيل.

واحتَرَز بقوله **صريحٍ** من العطف على المصدر المتوهَّم، فإنَّ ذلك يجب فيه إضمار أنْ كما تقدَّم.

وفرقٌ آخَرُ مِن جهة تقدير الإعراب، وهو أنه حيث أضمرت أنْ وجوبًا بعد الفاء والواو وأو فإنَّ ذلك الاسمَ المتوهَّمَ يكون إعرابه رفعًا دائمًا، فالمصدرُ المنسبكُ مِن أنْ والفعلِ مرفوعٌ أيضًا، بخلاف هذا العطف حيث يجوز [إضمار][1] أن بعد هذه الأحرف الأربعة، فإنه يكون ذلك الاسم المعطوف عليه متصرفًا بوجوه الإعراب، فكذلك يكون ذلك المصدر المنسبك.

وقولُه **وبعدَ لامِ الجرِّ** مثالُ ذلك: جئتُ لِأُكرِمَك، فالفعلُ منصوبٌ بعد هذه اللام بـ(أنْ) مضمرة، ويجوز إظهارها، فتقول: جئتُ لِأنْ أُكرِمَك، وتُسَمَّى هذه اللامُ لامَ كي بمعنى أنها للسَّبَب كما أنَّ كي للسبب[2]، يَعنون إذا كانت جارّة؛ لأنها - كما تقدَّم من مذهب البصريين - تكون جارّة، وتكون ناصبة بمعنى أنْ، ولا يَعنون بذلك أنَّ كي تُقَدَّر بعدها، فيكون النصب بإضمارِ كي لا بإضمار أنْ وإن كان يجوز أن يُنطَق بـ(كي) بعدها، فتقول: جئتُ لِكَي أُكرِمَك؛ لأنَّ كي لم يَثبُت إضمارها في غير هذا الموضع فيُحمَلَ هذا عليه، وإنما ثَبَتَ إضمارُ أنْ، /فلَزِمَ أن يكون المضمَر هنا أنْ. [٧: ٤٥/أ]

وزعم أبو الحسن بن كَيسان وأبو سعيد السِّيرافيُّ أنه يجوز أن يكون المضمَر أنْ، ويجوز أن يكون كي. وحَمَلَهما على ذلك ما ذكَرْناه مِن أنَّ العرب أَظهَرتْ بعدها أنْ تارةً وكي تارة.

---

(١) إضمار: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) كما أن كي للسبب: سقط من ك.

والصحيحُ أنه لا يجوز ذلك لِما ذكرْناه مِن أنه لم يَثبُت إضمارُها في موضعٍ فيكونَ هذا محمولًا عليه؛ وإنما ثَبتَ إضمارُ أنْ خاصّة؛ ألا ترى أنها هي المضمَرة بعد حرف العطف السابق قبلَ هذا نحو:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَينِي ....

بدليل جواز: وأنْ تَقَرَّ عَينِي، وامتناع: وكي تَقَرَّ عَينِي، ولأنَّ كي محمولة في عمل النصب على أنْ كما حُمل عليها لن وإذنْ، فكما لا يجوز إضمارهما كذلك لا يجوز إضمارها.

وفي قول المصنف **وبعدَ لامِ الجرِّ**[1] هذا مذهب البصريين، وهو أنَّ اللام لام جرّ، والنصب بعدها بـ(أنْ) ظاهرة أو مضمرة. وزعمَ أهل الكوفة أنَّ النصب في الفعل بهذه اللام نفسِها كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدِّمِ ذِكرُها، وأنَّ ما ظهرَ بعدها مِن أنْ أو كي هو مؤكِّد لها، وليستْ لامَ الخفض التي تعمل في الأسماء، لكنَّها لامٌ تشتمل على معنى كي، فإذا رأيتَ كي مع اللام فالنصبُ لِلّام، وكي مؤكِّدة، وإذا انفردتْ كي فالعملُ لها، وإن جاءت أنْ مظهَرةً بعد كي فهو جائزٌ فصيحٌ عندهم، فيقال: جئتُ لِكَيْ أنْ أُكرِمَك، قالوا: ولا موضعَ لـ(أنْ) لأنها مؤكِّدة لِلّام كما أكَّدَتْها كي. قالوا: وكثيرٌ في لسان العرب: جئتُ لِكي أَقصدَك، وقليلٌ: كي لِأَقصدَك، والسببُ في كثرةِ ذاك وقِلّةِ هذا أنَّ اللام لها مَعنَيانِ مختلفان: أحدهما أن تكون خافضةً للأسماء، والثاني أنها ناصبةٌ للأفعال، فاستَحسَنُوا دخولَ كي بعد اللام لِتَحصرها على أحد المعنيين وتُزيل عنها المعنى الآخر؛ واستَقبَحوا دخول اللام بعد كي إذْ كانت كي لا تتضمَّن إلا معنًى واحدًا، فأَغنَتْ بنفسها عن اللام، فإنْ أَتَتِ اللامُ بعدَها لم يكن ذاك مُحالًا، وتكونُ اللامُ إذ ذاك توكيدًا لها.

---

(١) انظر الخلاف بين الفريقين في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ١٧٦ - ١٧٨ الإنصاف ٢: ٥٧٥ - ٥٧٩ [المسألة ٧٩].

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون مِن أنها لام الجرِّ بدليلِ حذفِ ألفِ ما الاستفهامية معها في نحو: جئتَ لِمَهْ؟ إذا سمعتَه يقول: جئتُ لِتُكرِمَني، فلم تَفهم ما بعد اللام، ولامتناعِ أن يقولوا: أنْ مَهْ؟ ولن مَهْ؟ وإذنْ مَهْ؟ إذا لم يَفهم المستفهِم ما بعد هذه الحروف من الأفعال لأنه إنما يَسأل عن مصدر، ودلالةُ الأفعال بعد هذه الحروف على المصدر سواء، وقد تقدَّمَ طرفٌ مِنَ الكلام على ذلك عند ذِكر كي ولامِ الجحود.

وزعمَ ثعلبٌ[1] أنَّ اللام بنفسها تنصب الفعل كما ذهب إليه الكوفيون، إلا أنه قال: لقيامها مقام أنْ. وذلك باطلٌ لأنه قد ثبَت كونها من حروف الجرّ، وعواملُ الأسماء لا تَعمل إلا في الأسماء، ولا تَدخل إلا عليها أو على ما يُقَدَّرُ بها.

وقولُه **غيرِ الجُحوديّة** قد تقدَّم الكلام على لام الجحود، ودلَّ كلام المصنف أنَّ لام /الجرِّ إذا لم تكن للجحود جازَ إظهارُ أنْ بعدها وإضمارها؛ واللامُ غيرُ [٧: ٤٥/ب] الجُحوديّة هي اللام التي بمعنى كي، أي: الدالّة[2] على السببية كما مَثَّلْنا في نحو: جئتُ لِأُكرِمَك، وقد بَيَّنَّا معنى قولهم: بمعنى كي.

وزعمَ الفرّاء[3] أنَّ العرب تجعل لامَ كي في موضعِ أنْ في أَرَدتُ وأَمَرتُ، قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[4]، ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ﴾[5] و﴿أَن يُطْفِئُوا ﴾[6]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[7]، وقال الشاعر[8]:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ١٧٧.

(٢) أي الدالة ... بمعنى كي: سقط من ل.

(٣) معاني القرآن ١: ٢٦١ - ٢٦٢.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٦.

(٥) سورة الصف: الآية ٨.

(٦) سورة التوبة: الآية ٣٢.

(٧) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

(٨) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٠٨ من قصيدة لامية، وآخره: بكلِّ سَبيلِ، وتخريجه في ص ١١٦. وروي آخره: بكل مكانِ.

أُرِيدُ لِأَنسَى ذِكْرَها ، فكأَنَّما تَخَيَّلُ لي ليلَى بِكُلِّ طَرِيقِ

وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾[١]، و﴿أَنْ أُسْلِمَ﴾[٢]. قال: «وإنما عَمِلَتا لأنهما معًا للمستقبل، ولا يَصلحان للماضي» يعني اللام التي تَمَحَّضَتْ بمعنى كي والتي وقعتْ في موضع أنْ. وإلى ما ذهبَ الفراءُ ذهبَ الكسائيُّ.

وردَّ ذلك أبو إسحاق، فقال[٣]: «لو كانت اللام بمعنى أنْ لم يجز اجتماعها مع كي لأنّ أنْ لا تدخل على كي»

وذهب س[٤] وأصحابه إلى أنَّ اللام دخلتْ هنا لإرادة المصدر، كأنه قيل: الإرادة للبيان، وإرادتي لهذا.

وكِلا مذهب الفراء ومذهب س ضعيف: أمّا مذهب الفراء فمبناه على أنَّ اللام عاملة النصب لوقوعها موقع أنْ، وقد أبطلْنا ذلك، وأنها لام الجر[٥].

وأمّا مذهب س فلوجهين:

أحدهما: أنه سَبك مصدرًا من غير حرفٍ سابِكٍ مع الفعل؛ ألا ترى أنه قدَّرَ أُريد بـ(إرادتي)، وليس مع أُريد حرفٌ يَنسبك به مع الفعل مصدر.

والثاني: أنه لو كان كما ذهب إليه لجاز: ضربتُ لِزيد، على معنى: الضربُ لزيد، وهذا لا يجوز إلا على التقديم، فدلَّ على أنَّ اللام ليست على معنى: الضربُ لزيد، وإنما هي في نحو: لِزيد ضربتُ، حيث جازت على معنى تَقوية الفعل لضعفه بالتأخير عن العمل.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٧١.

(٢) سورة غافر: الآية ٦٦. ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٣.

(٤) الكتاب ٣: ١٦١.

(٥) وأنها لام الجر: سقط من ك.

وزعمَ ابن المصنِّف[1] أنَّ اللام في نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ﴾[2] زائدة. ذَكَرَ ذلك في الكلام على هذه اللام حينَ شَرح كلام أبيه، وأنَّ أنْ مضمرة بعدها. ودعوى الزيادة على خلاف الأصل.

والصحيحُ أنَّ اللام في هذين الفعلين كهي مع غيرهما من الأفعال، وإنما حَمل الفراءَ وس وابنَ المصنف على ما ذهبوا إليه كونُهم لم يجدوا مفعولا لـ(أرادَ)، فجَعلوا ما دخلت عليه اللام منصبًّا عليه الفعل السابق، فادَّعى الفراءُ أنَّ اللام وقعتْ مَوقعَ أنْ، ولاسيما وقد وُجد ذلك مُصَرَّحًا به في نحو ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ﴾[3]، و﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾[4]، فتأوَّل الحرف. وس تأوَّل الفعل بأنْ جعلَه بمعنى المصدر، وأنه في موضع رفع بالابتداء. وابنُ المصنف تأوَّل الحرف بأنه زائد.

والذي نختاره ما اختاره بعضُ أصحابنا مِن أنَّ مفعول (يُريد) محذوف، ومتعلَّق (أُمِرَ) محذوف، وتقديره: يُريدُ الله ما يُريد لِيُبَيِّنَ لكم، وأُمِرْنا بما أُمِرْنا لِنُسْلم. ولا يتعيَّن أن تكون أنْ والفعل متعلّق الفعل السابق على /جهة المفعول، أعني في قوله [٧: ٤٦/أ] ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ﴾ إذ يحتمل أيضًا حذف المفعول، وأنّ أنْ مضمَر قبلها حرفُ الجرّ لأنَّ حرف الجرِّ يُضمَر قبلها كثيرًا، وكأنَّ التقدير: يريدون ما يريدون من الكفر والمكر أن يُطفئوا، أي: لِيُطفئوا، فتكون إذ ذاك لامَ العلة. وكذلك ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ﴾، أي: أُمرتُ بما أُمرتُ أنْ أُسْلِمَ، أي: لِأُسْلِمَ، فيكون المعْنَيانِ في ذِكر اللام وحَذفِها سواءً، وحذفُ المفعول لدلالة المعنى عليه واللفظ أيضًا كثيرٌ شائع، وهو أحسنُ من تأويل الفعل أو تأويل الحرف.

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٤٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٦.

(٣) سورة غافر: الآية ٦٦.

(٤) سورة التوبة: الآية ٣٢.

وزعمَ ابنُ المصنِّف[1] أنَّ اللام التي يجوز إضمار أنْ بعدها تكون للعاقبة، ذكرَ ذلك في الكلام على شرح هذه اللام في كلام أبيه في هذا الكتاب، وجعلَ مِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[2]، وتُسَمَّى أيضًا لامَ الصيرورة ولام المآل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾[3]، وقولُ العرب: إنما نَلِدُ للموتِ ونَبني لِلخَراب، قال الشاعر[4]:

.... فَلِلْمَوتِ ما تَلِدُ الوالِدَهْ

ألا ترى أنَّ الحامل على التقاط موسى ليس كونه يكون لهم عدوًّا، وإنما هو شيءٌ صارَ إليه.

وهذا الذي ذكره ابن المصنف ليس مذهبًا للبصريين، وإنما هو مذهب الكوفيين، وقد عزاه بعضُهم إلى الأخفش، وتأوَّلَ البصريون ذلك على أنها لام السبب على جهة المجاز؛ لأنه لَمّا كان ناشئًا عن التقاطه كونُه صار عدوًّا صار كأنه التُقط لذلك وإن كان التقاطُه في الحقيقة إنما كان لأنْ يكونَ لهم حبيبًا وابنًا. وهذا أحسنُ لأنه إذا تعارضَ المجاز ووضعُ الحرف لمعنًى متجرّد كان المجازُ أَولى لأنَّ الوضع يؤول فيه الحرف إلى الاشتراك، والمجاز ليس كذلك.

وقد تقدَّم لنا شرحُ لام الجحود، ولَمّا كان بينها وبين لامِ كي قَدْرٌ مشترَك من كونِهما حرفَي جرٍّ، وكونِهما تُضمَر أنْ بعدَهما - وإن اختلفتْ جَهتا الإضمار - ففي لام

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٤٩.

(٢) سورة القصص: الآية ٨.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٣.

(٤) هذا مثل سائر وُجد في أبيات لسِماك بن عمرو الباهلي، وصدره: أُمَّ سِماكٍ فلا تَجْزَعي. وفي أبيات لشُتَيْم بن خُويلد الفَزاريّ أو لغيره، وصدره: فإنْ يَكُنِ القتلُ أفناهُمُ. الزاهر ١: ٣٢٩ وحاشيته ومجمع الأمثال ١: ١٢٨ وسمط اللآلي ٣: ٩٢ والخزانة ٩: ٥٣٣ - ٥٣٤.

الجحود ذلك على جِهة الوجوب، وفي لامِ كي على جهة الجواز في موضعٍ والامتناعِ في موضعٍ على ما سيأتي بيانه، أَرَدْنا أن نَذكُر ما بينهما من الفَرق لِيَنْجَرَّ بذلك ذِكْرُ أحكامٍ يُنتَفَعُ بها:

فمِن ذلك ما ذكرْناه مِن حُكم إضمارِ أنْ.

ومنها أنَّ فاعِلَ فِعلِ لامِ الجُحود لا يكون غيرَ مرفوعِ كان، فلا يجوز: ما كان زيدٌ لِيَذهبَ عمرٌو، ويجوز ذلك في لامِ كي، فتقول: قام زيدٌ لِيَذهبَ عمرٌو.

ومنها أنه لا يَقع قبلَها فعل مستقبل، فلا تقول: لن يكونَ زيدٌ لِيَفعلَ، ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي، فتقول: سأَتُوبُ لِيَغفرَ اللهُ لي.

ومنها أنَّ الفعل المنفيَّ لا يكون مُقيَّدًا بظرف، فلا يجوز: ما كان زيدٌ أمسِ لِيَضربَ عمرًا، أو يومَ كذا لِيَفعلَ، ويجوز ذلك في الفعل قبلَ لامِ كي، فتقول: جاءَ زيدٌ أمسِ لِيَضربَ عَمرًا.

ومنها أنه لا يُوجَبُ الفعل معها، فلا يجوز: ما كان /زيدٌ إلا لِيَضربَ عَمرًا، **[٧: ٤٦/ب]** ويجوز ذلك مع لامِ كي، فتقول: ما جاءَ زيدٌ إلا لِيَضربَ عَمرًا.

ومنها أنها لا تَقع موقعَها كي، لا تقول: ما كان زيدٌ كي يَضربَ عَمرًا، ويجوز ذلك في لام كي، فتقول: جاءَ زيدٌ كي يَضربَ عَمرًا.

ومنها أنَّ المنصوب بعدها لا يكون سببًا فيما قبلَها، وهو كذلك بعد لامِ كي.

ومنها أنَّ النفيَ مُتَسَلِّط مع لام الجحود على ما قبلَها، وهو المحذوف الذي تتعلَّق به اللام، فيَلزمه مِن نَفيِه نَفيُ ما بعد اللام، وذلك على مذهب البصريين، وقد تقدَّمَ الكلام على ذلك عند الكلام على لام الجحود، وفي لامِ كي يَتَسَلَّطُ على ما بعدَها، نحو: ما جاءَ زيدٌ لِيَضربَك، فينتَفي الضرب خاصّة، ولا يَنتَفي المجيء إلا بقرينةٍ تَدُلُّ على انتفائه.

ومنها أنَّ لام الجحود لا تتعلَّق إلا بمعنَى الفعلِ الواجبِ حَذفُه، فإذا قلت: ما كان زيدٌ لِيَقومَ، فكأنك قلت: ما كان زيدٌ مَستَعِدًّا للقيام، يُقَدَّر في كلِّ موضعٍ ما يَليق به على حسب مَساق الكلام، ففي نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[1] تُقَدِّره: مُريدًا لإطْلاعكم على الغيب. وأمّا لامُ كي فإنها متعلِّقة بالفعل الظاهر الذي هو مَعلولٌ للفعل الذي دخلتْ عليه اللام.

ومنها أنَّ لامَ الجحود تقعُ بعدَ ما لا يَستَقِلُّ أن يكون كلامًا دونها، ولام كي لا تقعُ إلا بعد ما يَستَقِلُّ كلامًا، فأمّا قولُ الشاعر[2]:

فما جَمعٌ لِيَغلِبَ جَمْعَ قَومي　　　مُقارَنةً ولا فَرْدٌ لِفَرْدِ

فظاهرُه أنَّ لامَ كي دخلتْ بعدَ ما لا يَستَقِلُّ كِلامًا لأنه لم يَتَقَدَّمْها إلا قولُه «فما جَمْعٌ»، وليس بكلام.

وتأوَّلَه الفراءُ على أنَّ لامَ كي دخلتْ على اسمٍ لا فِعلَ له لأنَّ الاسم مأخوذٌ مِنَ الفعل ودالٌّ عليه، والتقديرُ عنده: فما قومٌ يجتمعون لِيَغلِبوا، فأَدَّى «جَمْعٌ» هذا المعنى.

وهذا التأويل ليس بجيد لأنَّ لامَ كي مع ما بعدَها مِنَ الفَضلات وما قبلَها لا يكون كلامًا مستقلًّا، ولو صرّح بقوله «فما قومٌ يجتمعون» لم يكن أيضًا كلامًا.

وتأوَّلَه بعضُ أصحابنا على أنَّ اللام فيه لام الجحود، و(كان) مُضمَرة لدلالة المعنى عليه، التقدير: فما كانَ جمعٌ لِيَغلبَ جَمْعَ قومي. قال هذا المتأوِّل: ونظيرُ ذلك قولُ أبي الدَّرْداءِ في الرَّكعتَين بعد العصر: (ما أنا لِأَدَعَهما)[3]، أي: ما كنتُ لِأَدَعَهما، فأضمرَ (كان)، فانفَصلَ الضمير الذي كان اسمَها.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٧٩.

(٢) عمرو بن معدي كرب. الديوان ص ١٠١ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٨٤ - ٢٨٦ [٣٤٦].

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ١٤٦ - ١٤٧.

وقولُه **ما لم يَقتَرِنِ الفعلُ بـ(لا) بعدَ اللامِ، فيتعيَّنُ الإظهارُ** مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾[1]، و(لا) هنا زائدة[2]، لا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلا بـ(لا) النافية أو الزائدة. وإنما ساغَ ذلك لأنها حرفُ جرّ، و(لا) قد يُفصَل بها بين الجارِّ والمجرور في فصيح الكلام، نحو: غَضبْت مِن لا شيءٍ، وجئت بِلا زادٍ. ويَلزَمُ إذ ذاك إظهارُ أنْ لِيَقَعَ الفصلُ بين المتماثِلَين؛ لأنهم لو قالوا /جئت لِلَا تَغضَبَ كان في ذلك قَلَقٌ في اللفظ ونَبْوةٌ في النُّطق، [٧: ٤٧/أ] فتَجَنَّبوه بإظهارِ أَنْ.

ويحتمل قولُه **ما لم يقترن الفعل بِ(لا)** أن تكون نافيةً وأن تكون زائدة.

وقولُه **ولا تَنْصِبُ (أَنْ) محذوفةً في غيرِ المواضعِ المذكورةِ إلا نادرًا** الأصلُ في (أَنْ) ألّا يجوز حذفُها لأنها مختصّةٌ بالعمل في الفعل، فهي كحرفِ الجرِّ وحرفِ الجزم، ولأنها مع الفعل يَنسَبِكُ منهما مصدرٌ فكأنها بعضُ كلمة، لكنَّها لَمّا أَشبَهتْ عاملَ النصب في الاسم، وكان يَنقسم إلى واجبِ الإظهار وواجبِ الإضمار وجائزِ ذلك؛ انقَسَمتْ أحوالُها كذلك، ثُمَّ لَمّا كان العامل في الاسم لا يجبُ حذفُه إلا أن يكون شيءٌ بَدَلَه أو ما هو في حُكمه كان ذلك في أنْ؛ يُجعل كالعِوَض منها حتى وكي الجارّة ولام الجرّ والفاء والواو وأَوْ، ولا يُمكن ادِّعاءُ العمل لهذه الحروف، وقد تَقَرَّرَ ذلك قبلُ، وحيث لا يكون شيءٌ كالعِوَض لكنَّها يكون معناها مفهومًا كان الحذف جائزًا، وذلك لِفَهم المعنى، وهو في العطف على المصدر وبعد لام كي على ما مَضى تفسيرُه، وحيثُ لا تكون أنْ واجبةَ الإضمار ولا جائزتَه كانت واجبةَ الإظهار، وهو فيما عدا المواضع السابق ذِكرُها. هذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين، وعلى هذا متأخِّرُو أصحابِنا.

---

(١) سورة الحديد: الآية ٢٩.

(٢) ولا هنا زائدة: ليس في ل.

وذهبَ جماعةٌ مِنَ النحويين إلى أنه يجوز حَذفُها في غير المواضع المذكورة، ثم اختَلف هؤلاء:

فذهبَ أكثرُهم إلى أنه يجب رفعُ الفعل إذا حُذفت، وهذا مذهب أبي الحسن[1]، وجَعل منه قولَ الشاعر[2]:

على الحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يومًا إذا قَضى ... قَضِيَّتَهُ أَلّا يَجورَ ويَقصِدُ

يريدُ: وأنْ يقصدَ. وقال الآخَر[3]:

وما راعَني إلا يَسيرُ بِشُرْطةٍ ... وعَهْدي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ

يريدُ: أنْ يَسيرَ. وقال طَرَفة[4]:

ألا أيُّهذا الزاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى ... .

يريد: أنْ أحضُرَ. وقالت العرب: مُرْه يَحفِرُها، رفعًا[5]. وقيل[6]: منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[7]، أي: أنْ أَعبُدَ، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾[8]، أي: أن لا تَعبدوا إلا الله. وفي هذه الشواهد دليلٌ على جواز الحذف، ولأنَّ الحذف مع لام كي وفي العطف على الاسم إنما هو للدلالة على الناصب، فكذلك في هذه المواضع، لأنَّ العامل إذا تسلَّط على الفعل وليس من عوامله عُلم أنه لا يعمل فيه، فاحتِيجَ إلى سابِقٍ لذلك الفعل إلى الاسم، فجاز الحذف لهذا المعنى.

---

(١) معاني القرآن ١: ١٢٦.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٢٥/ب من الأصل.

(٣) تقدم في ١ : ٥٥، ٤: ٣٦٤، ٦: ١٧٤. وسقط هذا البيت من ل.

(٤) تقدم في ١: ٥٦، ١٣: ٢٨٧.

(٥) الكتاب ٣: ٩٩ والمقتضب ٢: ٨٤.

(٦) الكتاب ٣: ١٠٠.

(٧) سورة الزمر: الآية ٦٤.

(٨) سورة البقرة: الآية ٨٣.

وأمَّا توجيهُ وجوبِ الرفع بعد حذف أنْ فلِأَنَّ العامل إذا نَسخ عاملًا وحُذف رجع الأول؛ لأنَّ لفظه هو الناسخ إلا أن يكون قويًّا في العمل، /فيكون له ذلك مع [٧: ٤٧/ب] الحذف؛ ألا ترى ظَننتُ لَمَّا نَسخَت ثُمَّ حُذفَت كيف رجع الابتداء، ولأنَّ عَمَلَ أنْ ضعيفٌ ليس بأصل فلا تُحذف ويبقى العمل، ولأنَّ حرف الجرّ إذا حُذف تسلَّط على الاسم الفعلُ وإن كان حرفُ الجرِّ أَقوى مِن أنْ.

وذهب أبو العباس(١) إلى أنه إذا حُذفت أنْ بقي عملها، قال: لأنَّ الإضمار لا يُزيل العمل كما كان ذلك في رُبَّ وأكثرِ العواملِ. وأمَّا مثلُ: مررتُ زيدًا، و(٢):

أَستَغفِرُ اللّهَ ذَنْبًا ....

فإنما ذلك لكونِ وجودِ عاملٍ آخَرَ هو أقوى من المحذوف، فليس مثل ما قدَّمناه مما حُذف فيه العامل.

وأمَّا قوله «أَلّا يَجورَ ويَقصدُ» فقد تقدَّم قولُ الفراء(٣) فيه إنه ارتفع على المخالفة. وأمّا قوله تعالى ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾(٤) فيؤوَّل على أنه جوابُ قَسَمٍ محذوف، كما تقول: حلفته لا يقوم(٥)، حكاية على المعنى. وأمّا ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾(٦) فيؤوَّل على أنَّ معناه: أَفَأَعبُدُ غيرَ الله؟

واستُدِلَّ لمذهب أبي العباس بقولِ طَرَفة:

أَلا أيُّهذا الزاجِري أَحْضُرَ الوَغَى ....

---

(١) نسب المبرد هذا لبعض النحويين من غير البصريين. المقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦.

(٢) تقدم في ٧: ١٩، ٩: ٢٠٥ .

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ٢٥/ب من الأصل.

(٤) سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٥) ك: خلفته. فقط.

(٦) سورة الزمر: الآية ٦٤.

وبقولِ الآخَر[1]:

وهَمَّ رِجالٌ يَشْفَعُوا لي فلَم أَجِدْ شَفيعًا إليه غيرَ جُودٍ يُعادِلُهْ

وبقولِ الآخر[2]:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُباسةَ واحِدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعدَ ما كِدْتُ أفعَلَهْ

وحُكي من كلام العرب: خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَك[3]، ومُرْهُ يَحفِرَها[4]، وقرأ الحسن[5]: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدَ﴾، وقرأ الأعرج: ﴿ويَسْفِكَ ٱلدِّمَآءَ﴾[6]، أي: أنْ أَحْضُرَ، وأنْ يَشفَعُوا، وأَنْ أَفْعَلَه[7]، وأنْ يَأخُذَك، وأنْ يَحفِرَها، وأنْ أَعْبُدَ، وأنْ يَسْفِكَ.

وقولُه **وفي القياس عليه خلاف** يعني أنَّ النحويين اختلفوا في النصب بأنْ محذوفة في غير المواضع السابقِ ذِكرُها؛ فقاسَ بعضُهم على ما سُمع من ذلك، وهو مذهب الكوفيين ومَن وافقَهم من البصريين.

والصحيحُ قَصْرُ ذلك على السماع لأنه لم يَرِدْ منه إلا ما ذكرناه، وهو نَزْرٌ لا يَنبغي أن يُجعل ذلك قانونًا كليًّا يُقاس عليه، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبًا ولا مرفوعًا، ويُقتَصَر في ذلك على مَورِدِ السَّماع.

* * *

---

(١) لم أقف عليه في مصادري.

(٢) تقدم في ٢: ١٦٣.

(٣) مجالس ثعلب ص ٣١٧ وإيضاح الشعر ص ٤٤٠، ٥٣٧.

(٤) الكتاب ٣: ٩٩.

(٥) القراءة بلا نسبة في مختصر ابن خالويه ص ١٣١ والكشاف ٣: ٤٠٧ والبحر ٢٢: ٣٦٠.

(٦) سورة البقرة: الآية ٣٠. إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٠٧ ومختصر ابن خالويه ص ٤ والبحر المحيط ٢: ٢٤.

(٧) تقدم في ٢: ١٦٣: «يريد أفعلها»

تُزاد (أنْ) جوازًا بعدَ (لَمَّا)، وبين القسم و(لو)، وشذوذًا بعد كاف الجرّ. وتُفيد تفسيرًا بعد كلامٍ بمعنَى القولِ لا لفظِه، وتُفيده (أيْ) غالبًا فيما سوى ذلك، وتقع بين مشترِكَين في الإعراب، فتُعدّ عاطفةً على رأيٍ.

وإن وَلِيَ (أنِ) الصالحةَ للتفسير مضارعٌ معه (لا) رُفع على النفي، وجُزم على النهي، ونُصب على جعل أنْ مصدريَّة. ولا تُفيد (أنْ) مُجازاةً، خلافًا للكوفيين، ولا نفيًا، خلافًا لبعضهم.

ش: لَمَّا فرغَ مِن أحكام أنِ الناصبةِ للمضارع، وكان لفظُها مشتركًا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب/إليه بعضهم - أخذ يذكر بقية **[٧: ٤٨/أ]** مواضعها.

فبدأ بالزائدة، فذكر أنها تُزاد بعد (لَمَّا). وقيَّدَ ذلك ابنُ المصنِّف[1] بالحِينيَّة، يعني التي تكون ظرفَ زمان، وسيأتي ذكرُ الخلاف في (لَمَّا) التي للوجوب إن شاء الله. ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[2]. والزائدةُ حرفٌ بسيط مركَّب من الهمزة ومن النون فقط، فهو حرف ثنائيّ، ولذلك ذهبوا إلى أنك إذا سمَّيتَ به قلت: قام أَنٌ، ورأيتُ أَنًا، ومررتُ بأَنٍ. فإذا صغَّرتَه قلت قام أُنَيٌّ، فتزيد عليه حرف علّة، وتُدغم فيه ياء التصغير، بخلاف إذا صغَّرت أَنِ المخففةَ من الثقيلة بعد التسمية، فإنك تقول فيه: قام أُنَيْنٌ، فتردّ المحذوف، وهو النون.

وقد ذهب بعضُ النحويين إلى أنَّ أنِ الزائدة هي المثقَّلة، خُفِّفَتْ، فصارت مؤكِّدة، ولا تُفيد عندنا غير التأكيد.

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٥١.

(٢) سورة يوسف: الآية ٩٦.

وزعمَ الزمخشريّ أنه يَنجرُّ مع التأكيد معنًى آخرُ، فقال في قوله تعالى ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[1]: ((دخلت أنْ في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ﴾[2] تنبيهًا وتأكيدًا في أنَّ الإساءة كانت بعقب المجيء، فهي مؤكِّدة للاتِّصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس جواب فيه كالأول))[3].

وقال الأستاذ أبو عليّ فيما نقله عنه صاحب (كتاب الإغراب)[4]: ((إنما كانت دالّةً ومنبهة على السبب وأنه وقعَ بعقبه الإساءة؛ لأنها تكون للسبب في قولك: جئتُ أنْ تعطيني، أي: للإعطاء، فلما كانت هنا مفعولًا من أجله دخلتْ هناك تنبيهًا على أنَّ الإساءة كانت لأجل المجيء. وكذلك في قولهم: أَمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لفعلتُ، أكَّدتْ أنْ ما بعد لو[5]، وهو السبب في الجواب الذي غلبتْ[6] عليه لو)).

وهذا الذي ذهب إليه الزمخشريُّ والأستاذ أبو عليٍّ لا يعرفه أكثر النحويين.

وقولُه **وبينَ القَسَم ولَوْ** هذا الذي ذكرَه من زيادتها بعد القَسَم هو موافقٌ لِما ذهب إليه س وغيره من النحويين أنها زائدة.

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٣٣.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٣١. ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾.

(٣) في الكشاف ٣: ٢٠٥ معنى هذا القول لا لفظه.

(٤) أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن، ابن عذرة الأنصاري الخَضراوي. واسم الكتاب: الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب، تلميذ ابن عصفور، كان حيًّا سنة أربع وأربعين وستمئة. البحر المحيط ٤: ٤٦٥ وبغية الوعاة ١: ٥١٠. والذي في المخطوطات: كتاب الإعراب.

(٥) في المخطوطات: الواو. صوابه في تمهيد القواعد ٨: ٤٢٧٦.

(٦) غلبت: سقط من ك، ل.

وقد وقع لابن عصفور في (المقرَّب) ما يخالف ذلك، قال[1]: «وأمّا الحروف التي تَربط المقسَم بالمقسَم عليه فـ(أَنْ) إذا كانت الجملة الواقعة جوابًا (لو) وما دخلتْ عليه، نحو قوله[2]:

أَمَا واللهِ أَنْ لو كنتَ حُرًّا ....»

فجعلَ أنْ حرفًا يَربط جملةَ القسَم بجملة المقسَم عليه.

والذي ذهب إليه س وغيرُه من النحويين أنها في ذلك زائدة، قال س وقد ذكر أقسام أنْ[3]: «فأمّا الوجه الذي تكون فيه لَغْوًا فنحو قولك: لَمّا أنْ جاء، وأَمَا واللهِ أنْ لو فَعَلْت» وقال س أيضًا في باب عدة ما يكون عليه الكَلِم[4]: «وأمّا أنْ فتكون بمنزلة لام القسم في قوله: أَمَا واللهِ أنْ لو فَعَلْتَ. وقد بَيَّنّا ذلك في موضعه»

فكأنَّ ابنَ عُصفور اغترَّ بظاهر هذا الكلام لَمّا ذكرَ س أنها تكون في ذلك بمنزلة لام القسم؛ فاستَنبَط من ذلك أنها تكون رابطةً لجملةِ القَسَم بالمقسَم به، ولم يتصفَّح ما ذكرَ س بعد ذلك، فإنه قال[4]: «وتكون توكيدًا أيضًا في قولك: لَمّا أنْ فَعل، كما كانت توكيدًا /في القَسَم، وكما كانت إنْ مع ما» يعني أنها تكون زائدة للتأكيد كما كانت في القسم في قولك: أَمَا واللهِ أنْ لو فَعَلتَ، وكما كانت إنْ مع ما في نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، يعني زائدة. وإنما يعني س بلام القسم اللامَ الموطِّئة، وذلك نحو: واللهِ لئنْ خَرجتَ لأَخرُجَنَّ، فاللام الأولى زائدة موطِّئة للجملة أن تقع جوابًا للقسم لا جوابًا للشرط، فليست الرابطةَ للجواب بالقسم، وسيأتي الكلام على الجواب في هذه المسألة في الفصل الأول من باب عوامل الجزم من هذا الكتاب عند تعرُّض المصنف لذلك. [٧: ٤٨/ب]

---

(١) المقرب ١: ٢٠٥.

(٢) تقدم في ١١: ٣٦٩.

(٣) الكتاب ٣: ١٥٢.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٢.

وقولُه **وشُذوذًا بعد كاف الجرِّ** مثالُ ذلك قولُ الشاعر[1]:

ويومًا تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأَنْ ظَبيةٍ تَعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

فزاد أنْ بين الكاف وبين ظَبية.

وقولُه **وتُفيد تفسيرًا بعد معنَى القول لا لَفظِه** أمّا كونُ أنْ حرفَ تفسير ففيه خلاف: مذهبُ البصريين إثباتُ ذلك، وذهب الكوفيون إلى أنَّ ذلك ليس من معانيها، وهي عندهم الناصبةُ للفعل. وليس ذلك بصحيح لأنها غير مفتقِرة إلى ما قبلها، ولا يصحُّ أن تكون المصدريّةَ إلا بتأويلات بعيدة، نحو ما يتأولون[2] في قوله تعالى ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ﴾[3]، فتجعلها إذ ذاك مبتدأة، وتُضمر الخبر.

والكلام في (أَنِ) التفسيرية على مذهب البصريين، فنقول: أُجرِيَتْ أنْ في التفسير مُجرى أيْ، لكنَّ أنْ لا تَدخل على مفرد كأَيْ، تقول: ما رأيتُ رجلًا أَيْ: صالحًا، ولا يجوز: مررتُ برجلٍ أنْ: صالحٍ. وكأنهم أَبقَوا عليها ما كان لها من الجملة، وهي في هذا غيرُ مختصّة بالفعل، بل تكون مُفَسِّرةً للجملة الاسمية والجملة الفعلية، كقولهم: كتبتُ إليه أَنِ افعلْ، وقولهم: أَرسِلْ إليه أنْ ما أنت وذا؟ على رأي الخليل[4]، كأنه قال: أَرسِلْ إليه فقُلْ له قولًا أيْ ما شأنُك وهذا، وقال تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾[5]؛ ألا ترى أنَّ قوله ﴿أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ تفسيرٌ للنداء، أي: نُودُوا بأنْ قيلَ لهم تِلكُمُ الجنّةُ. ويحتمل أن تكون المخففةَ من الثقيلة.

---

(١) تقدم في ٥: ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٠: ٣٠١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٩.

(٣) سورة ص: الآية ٦.

(٤) الكتاب ٣: ١٦٣.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٤٣.

وقد رَدَّ ابن الطَّراوة على س في زعمه أنَّ أنْ في قوله أنْ ما أنت وذا يجوز أن تكون مخففةً من أنَّ، قال: «لأنَّ أنْ لا يكون خبرها من الجمل ما لا يحتمل الصدق والكذب» انتهى. وقد خَصَّها بعضهم بالجملة الأَمْرِيّة.

ولـ«أَنِ» التفسيريّةِ شرطان:

أحدهما: أن تكون مُفَسِّرةً لِمَا يتضمَّنُ القولَ أو يَحتمله، لا لقولٍ مُصَرَّحٍ به أو محذوفٍ أو فِعلٍ متأوَّلٍ بمعنى القول، فإنْ صُرِّحَ بالقول خَلَصتِ الجملةُ للحكاية دون أنْ، وكذلك إن كان القول مَنْويًّا أو تقدَّم فعلٌ تأوَّل به، لكنه إذا لم يتأوَّل كانت أنْ داخلة للتفسير، بخلاف المصرَّح والمقدَّر، فإنها تجيء بعده أنْ.

وذكر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في (شرح الجمل الصغير) أنَّ أنْ تأتي تفسيرًا بعد صريح القول.

وفي (البسيط): «اختُلف في تفسير صريح القول، فأجازَه بعضُهم، وحملَ عليه قوله تعالى ﴿إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[1]. ومنهم مَن يَمنع في الصريح، ويُجيز في /المضمَّن كقولك: كتبتُ إليه أنْ قُمْ» انتهى. [٧: ٤٩/أ]

والشرط الثاني: ألّا تتعلق بالأول لفظًا، فلا تكون معمولةً ولا مبنيَّةً على غيرها، ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[2]؛ لأنها واقعةٌ خبرًا للمبتدأ، ولا في قولهم: كتبتُ إليه بأنْ قُمْ؛ لأنها معمولةٌ لحرف الجر، فإن لم تأت بحرف الجر جاز الوجهان، ولذلك أجازَ س[3] في أمرتُه أنْ قُمْ أن تكون المصدرية، ويكون التقدير: بأنْ قُمْ، وأن تكون المفسِّرة.

وتفسيرُ أنْ على ضربين:

---

(١) سورة المائدة: الآية ١١٧.

(٢) سورة يونس: الآية ١٠.

(٣) الكتاب ٣: ١٦٢.

أحدهما: أن يكون الشيء مُبهَمًا في نفسه لا يُفهَم مِن لفظه، فيكون إذ ذاك التعلُّق قويًّا جدًّا كقوله تعالى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾[1].

والثاني: أن يكون محتمِلًا لأمرٍ وليس مُبهَمًا كقوله تعالى ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ ﴾[2].

ومِنَ الفرق بين أنِ المصدريّةِ والمفسِّرةِ أنَّ المصدريّةَ يجوز أن تتقدَّم على الفعل لأنها معمولة، وإذا كانت مفسِّرةً لم يَجز أن تتقدَّم لأن المفسِّر لا يتقدم المفسَّر.

وقولُه **وتُفيدُه أيْ غالبًا فيما سوى ذلك** ظاهرُ كلام المصنف أنَّ أيْ لا تكون تفسيرًا لِما تضمَّن معنى القول لأنه قال: **فيما سوى ذلك**. وليس كذلك، بل تكون أيضًا مع ما تضمَّنَ معنى القول، فتقول: كتبتُ إليه أيْ قُمْ، وناديتُه أي اضربْ زيدًا، لكنه قليل. وتكون أيْ تفسيرًا للقول أيضًا، فتقول: قالَ زيدٌ قولًا أي اضربْ عبدَ الله، وتكون تفسيرً للمفرد والجملة، وذلك لاحتمال لفظٍ أو غَرابتِه أو حَذفٍ منه.

وقولُه **غالبًا** لأنَّ الإنسان قد لا يُفَسِّرُ ما أَجْمَلَه، أو لأنَّ ثَمَّ لفظًا آخَرَ يفسّر به، وهو لفظه، أعني لكنْ أَغنى عامله بخلاف أيْ.

وقولُه **وتقعُ بين مشتركَين في الإعراب، فتُعَدُّ عاطفةً على رأيٍ** تكرَّرتْ للمصنف هذه المسألة؛ لأنه قد تقدَّمَ له ذِكرُها في (باب العطف)، قال هناك حين ذكر حروفًا لا تكون للعطف[3]: «ولا أيْ خِلافًا لصاحب المستوفى».

وذكرَ ابنُه في شرحِه[4] هذا الموضعَ أنَّ قولَ المصنف **على رأيٍ** هو رأيُ صاحب (المفتاح)[5]. وقد جَهِلا أنَّ ذلك هو رأي الكوفيين، وإذا كان ذلك مذهبًا للكوفيين فلا حاجة إلى أن يُعزى إلى صاحب (المستوفى)[6] أو صاحب (المفتاح).

---

(١) سورة المائدة: الآية ١١٧.

(٢) سورة ص: الآية ٦.

(٣) التذييل والتكميل ١٣: ٥٧، ٦٨.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٥٢.

(٥) هو يوسف بن أبي بكر السكاكي [- ٦٢٦هـ]. وهذا الرأي في كتابه مفتاح العلوم ص ١١٨.

(٦) التذييل والتكميل ١٣: ٦٩.

قال ابن المصنف[1] ناقلًا كلام أبيه في (باب العطف): «وليس بمَرْضِيٍّ - يعني هذا الرأي - لأنه يجوز الاستغناء عنها، وحرف العطف لا يُستغنى عنه».

وخرَّجَ ذلك والدُه[2] على أن يكون ذلك عطفَ بيان، فإذا قلت هذا الغَضَنْفَرُ أي الأسدُ فالأسدُ عنده عطف بيان. ويقال له أيضًا: لم نَرَ عطف بيان يتوسَّط بينه وبين ما بيّن حرفٌ، فعدمُ النظير لازمٌ في كونه معطوفًا عطفَ نسقٍ أو معطوفًا عطفَ بيان.

وقولُه **وإنْ وَلِيَ أنِ الصالحةَ للتفسير مضارِعٌ معه (لا) رُفِعَ على النَّفي** مثالُه: أَشَرتُ إليه أنْ لا تفعلُ، فتكون إذ ذاك أنْ تفسيرًا، أي: لا تفعلُ.

وقولُه **وجُزم على النهي** فتكون إذ ذاك أيضًا أنْ تفسيرًا، أي: لا تفعلْ.

وقولُه /**ونُصب على جعل أنْ مصدرية** ثَبَتَ في بعض النسخ[3] التي عليها [٧: ٤٩/ب] خطُّه «ونُصب على النفي وجعل أنْ مصدريّةً» كأنه قال: أشرتُ إليه بعدم الفعل، فيكون لها محلٌّ من الإعراب، وتتعيَّن في هذا الوجه للمصدرية، وفي الوجهين السابقين قد تحتمل على بُعد أن تكون المصدريّةَ، أمّا مع الرفع فتكون أنْ إذ ذاك مُلْغاةً على قراءة من قرأ ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[4] بالرفع. وأمّا مع الجزم فلاحتمال أن تكون المخففةَ وإن كان ذلك يَبعُد فيها.

وإنما قال المصنف **مضارعٌ معه لا** لأنه إذا كان بغيرِ لا مُثْبَتًا نحو: أوحيتُ إليه أن يفعل، كان فيه الرفع على أن تكون أنْ حرف تفسير، وجاز فيه النصب على أن تكون أنْ مصدريّة.

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٥٢.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٣٤٧.

(٣) التسهيل ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٣. ذكر في البحر المحيط ٦: ٣٥ أنَّ النحويين نسبوا الرفع إلى مجاهد.

وقولُه **ولا تُفيد أنْ مُجازاة خِلافًا للكوفيين** جعلَ الكوفيون من ذلك قولَ الشاعر[1]:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهارًا ، ولم تَغضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خازِمِ

قالوا: لِصِحّةِ وقوعِ إنْ مَوقِعَها، كأنه قال: أَتَجْزَعُ إنْ أُذْنا قُتَيبةَ حُزَّتا؛ إذ لا جائز أن تكون الناصبةَ لأنه لا يُفْصَل بينها وبين الفعل، فلا يجوز: أنْ زيد قام خيرٌ مِن أنْ يَقعد، ولا المخففةَ من الثقيلة لأنه لم يتقدَّم عليها فعلُ تحقيق ولا شكٍّ، فتعيَّنَ أن تكون للجزاء.

وقد تأوَّلَ الخليلُ[2] ذلك على أنها الناصبة للفعل، قال: لأنه يَضعُف حَملُها على الشرطِ لكونِ الجوابِ المقدَّم مستقبلًا والشرطِ ماضيًا.

وتأوَّل المبرِّد[3] ذلك على أنها المخفَّفةُ من الثقيلة، والتقدير عنده: أَتغَضبُ مِن أجل أنْه أُذنا قُتَيبةَ حُزَّتا، ثم حذفَ الجارّ وخفّف.

وفي (البسيط): «أَنِ الخفيفة المصدرية لا تكون شرطًا بمعنى أن يكون ما قبلها سببًا لِما بعدها؛ لأنها مع ما بعدها مصدر، والمصدرُ ليس بشرط، فإذا قلتَ: أنْ يَميلَ الحائطُ تُعِدُّ الخشبة، فليس على معنى أنَّ مَيلَه سببٌ في الإعداد، بل على معنى: أما تُعِدُّها مِن أجل أنْ يَميل. وقد جعلَها بعضُهم بمعنى إنْ، وحكي عن الأصمعي» انتهى.

وقولُه **ولا نَفْيًا خِلافًا لبعضهم** لم يشرح ابنُ المصنف هذا، ولم يُمَثِّله. وقد ذكرَ أبو الحسن الهَرَويُّ[4] أنَّ أنْ تكون بمعنى لا في مذهب بعض النحويين، كقوله تعالى:

---

(١) تقدم البيت في ٧: ٢٣٣.

(٢) كذا! وهذا خلاف ما في الكتاب ٣: ١٦١ وشرحه للسيرافي ١١: ٩٦.

(٣) الانتصار لسيبويه من المبرد ص ١٩٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١١: ٩٦، ٩٧.

(٤) الأزهية ص ٧٠.

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[1]، قالوا: معناه: لا يُؤتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتُم[2].

وقال آخرون: المعنى لا تؤمنوا[3] بأنْ يُؤتَى أحدٌ مِثلَ ما أُوتيتُم إلا لِمَنْ تَبِعَ دينَكم. قالوا: وقوله ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراضٌ بين الفعل والمفعول. انتهى ما نقله أبو محمد بن السِّيد[4] عن الهَرَويّ.

وتَلَخَّصَ مِن نَقلِ المصنف أنَّ أنْ لها أربعةُ مَحامل: زائدة، وتفسيرية، ومجازاة، ونافية، وتقدَّمَ كونها مصدريّةً، فصارت خمسة.

وتركَ المصنفُ لها أربعةَ مَحاملَ ذكَرَها الناس:

أحدها: قالوا: أنْ تكون مخفَّفةً من الثقيلة، وقد تقدَّمَ الكلام عليها في (باب إنَّ وأخواتها)[5]. والعُذرُ للمصنِّف في تركِ ذِكرها /أنه تكلَّمَ في أنِ التي هي مركَّبةٌ مِن حرفين، وأنِ المخفَّفةُ أصلُها ثلاثة أحرف؛ لأنَّ نونها مشدَّدة، فخُفِّفَتْ بالحذف. [٧: ٥٠/أ]

الثاني: أن تكون بمعنى إذْ مع الفعل الماضي. قيل: ومع الفعل المضارع. وجُعل[6] من ذلك قولُه تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾[7]، وقولُه تعالى ﴿أَن

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧٣. ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾.

(٢) نسبه الهروي للزجاج، ونسبه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٣١ لبعض النحويين، وقال: «وإنما المعنى: أن لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أي: لِأَنْ لا يؤتى، فحذف لا لأنَّ في الكلام دليلًا عليها».

(٣) أي: لا تُقِرُّوا. وفي المخطوطات: لا تؤمنون. والتصويب من الأزهية.

(٤) إصلاح الخلل ص ٣٨٧.

(٥) تقدم هذا في ٥: ١٥٨ - ١٦٨.

(٦) الأزهية ص ٦٧.

(٧) سورة ق: الآية ٢. ل: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾. وهذا من الآية الرابعة من سورة ص.

﴿تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾[1] أي: إذْ آمنتم. وهذا ليس بشيء، بل أنْ في الآيتين مصدريّة، والتقدير: بل عَجِبوا لِأنْ جاءهم مُنذرٌ منهم. وكذلك: يُخرجون الرسولَ وإيّاكم لِأَنْ تُؤمنوا باللهِ رَبِّكم.

الموضع الثالث[2]: أن تكون بمعنى لِئلّا، كقولك: رَبَطتُ الفَرَسَ أنْ يَنْفَلِتَ، وكقوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾[3]، وكقول عَمرِو بنِ كُلْثوم[4]:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضيافِ مِنّا فعَجَّلْنا القِرى أنْ تَشْتِمُونا

أي: لئلّا يَنفَلتَ، ولئلّا تَضِلُّوا، ولئلّا تَشتِمُونا.

والصحيحُ أنَّ أنْ هنا ليست بمعنى لئلّا لأنه يَلزَم مِن ذلك وقوعُ الفعل المثْبَتِ مَنفيًّا؛ ألا ترى أنَّ قولنا «أَنْ يَنْفَلِتَ» فِعلٌ مُثْبَتٌ، لكنه لَمّا لم يَصِحّ أن يُجعل عِلّةً للرَّبط، ولا الضَّلالُ عِلَّةً للبيان، ولا الشَّتمُ عِلَّةً لِتَعجيلِ القِرى؛ لأنه لا يُعَلَّلُ الشيء بما لا يَقتَضيه ولا يَتَسَبَّب عنه، يتعذَّر[5] إبقاء أنْ على حالها، ويكون ذلك على حذفِ مضافٍ، تقديرُه: رَبَطتُ الفَرَسَ مَخافةَ أَنْ يَنفَلِتَ، ويُبَيِّنُ اللهُ لكم كَراهةَ أَنْ تَضِلُّوا، وفَعَجَّلْنا القِرى مَخافةَ أَنْ تَشتِمُونا[6]، ويكون ذلك كلُّه مفعولًا مِن أَجلِه.

والرابع: ما ذكره أبو عليٍّ الفارسيُّ[7] مِن أنها تكون بمعنى أَنِ المخفَّفةِ من الثقيلة، تقول: إنْ كان زيدٌ لَعالِمًا، فإذا أَدخلتَ على إنْ هذه فِعلًا ناسخًا فَتَحتَها،

---

(١) سورة الممتحنة: الآية ١. ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾.

(٢) شرح القصائد السبع ص ٤٢٠ والأزهية ص ٦٤ - ٦٦ وإصلاح الخلل ص ٣٨٦.

(٣) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٤) شرح القصائد السبع ص ٤٢٠ والأزهية ص ٦٦.

(٥) ل: لكنه يتعذر. ك: يتصور.

(٦) شرح القصائد السبع ص ٤٢١.

(٧) المسائل البغداديات ص ١٨٢ - ١٨٥.

نحو: علمتُ أنْ كان[١] زيدٌ لنائمًا. وإنما وجبَ فتحُها مع اللام - وإن كانت لا تُفتَح في قولك ظننتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ - مِن جهةِ أنَّ هذه اللامَ الداخلةَ في خبر إنَّ هي لامُ الابتداء، أُخِّرت إلى الخبر كراهة اجتماعِها مع إنَّ وهما للتأكيد، فكما أنَّ لام الابتداء تَقطَع ما قبلَها عمّا بعدها، وتُعَلِّقُه عنه في نحو: ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ، فكذلك تَقطعُ لامُ أَنْ ما قبلَها عمّا بعدَها وتُعَلِّقُه عنه.

وأمّا الداخلة بعد إنِ المخففة من الثقيلة فليست لامَ الابتداء، وإنما هي فارقةٌ بينها وبين إنِ النافية. واستدلَّ أبو علي[٢] على أنها ليست لامَ الابتداء بأنَّ الفعل الذي قبلها يعمل فيما بعدها، نحو: إنْ كان زيدٌ لعالِمًا، فـ(عالم) منصوب بالفعل الذي قبل اللام، وهو كان، ولامُ الابتداء لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها. وأيضًا فلامُ إنْ تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضيًا، وعلى الاسم إذا تأخَّر، وهذه تدخل على الفَضلات التي ليست في الأصل مبتدأً وخبرًا، نحو قول الشاعر[٣]:

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا   حَلَّتْ عليكَ عُقوبةُ المتَعَمِّدِ

/فدلَّ على أنها ليست لامَ الابتداء، فإذا لم تكن لامَ الابتداء لم يَكن للفعل [٧: ٥٠/ب] الذي قبلها مانعٌ[٤] مِن فتحها، فلذلك وجبَ عندهم أن تقول: علمتُ أنْ كان زيدٌ لَعالِمًا، فتَفتح، ولا تَلزم اللام إذ ذاك لأنَّ دخولها إنما كان للفَرق، وإذا فُتحت لم يُحتج إلى فَرق، فوجب أن تكون أنْ هذه قسمًا برأسها لأنها ليست بزائدةٍ ولا مفسِّرةٍ ولا ناصبةٍ للفعل؛ لأنها مفتوحةٌ مخفَّفةٌ من أنَّ، والمخفَّفةُ من الثقيلة لا تعمل في الفعل، فكذلك هذه. ولا هي أيضًا أَنِ المخفَّفةَ من الثقيلة؛ لأنَّ تلك إذا دخلتْ على الفعل

---

(١) كان: سقط من ك.

(٢) تقدم هذا في ٥: ١٣٥.

(٣) تقدم في ٥: ١٣٦، ١٤٠، ١٤١.

(٤) ل: لم يكن الفعل الذي قبلها مانعًا.

كان في موضعِ رفعٍ بها على أنه خبر لها، واسمُها مُضمَر فيها، وأنْ هذه ليست بعاملةٍ للدليل الذي ذكرْناه مِن أنها مفتوحةً مِن أنِ المخفَّفِةِ من الثقيلة؛ وتلك مُلْغاة إذا دخلتْ على الأفعال، فكذلك ما هو مغيَّر منها، فثبَتَ أنها قِسمٌ برأسِه.

وهذا الذي ذهب إليه الفارسيُّ مِن أنه تُفتح أنْ في نحو علمتُ أنْ كان زيدٌ عالِمًا غيرُ مُتَّفَقٍ عليه[1]، بل ذهبَ أبو الحسن عليُّ بن سليمانَ وغيرُه إلى أنه يجب الكسرُ في إنْ هذه، وقد اختلفَ هو وأبو الحسن المذكور في الحديث المشهور[2]: (قد عَلِمْنا إنْ كنتَ لمؤمنًا)، فقال أبو الحسن: لا تكون فيه إلا مكسورة. وقال أبو عليٍّ: لا تكون إلا مفتوحة. وكذلك اختَلف فيها كُبَراءُ أهلِ الأندلس: أبو عبد الله بن أبي العافية وأبو الحسن بن الأخضر، فقال أبو عبد الله بقول أبي عليٍّ، وقال أبو الحسن بقول أبي الحسن. وهذا الخلافُ يَنبني على خلافهم في اللام أهي مُجتَلَبَةٌ للفَرق أم هي لامُ الابتداء لَزِمَتْ للفرق.

قال أبو الفتح[3]: «قال - أي[4] أبو علي الفارسي- ظننتُ أنَّ فلانًا نحويٌّ مُحسِنٌ حتى سَمِعتُه يقول: اللامُ التي تَصحَب أَنِ الخفيفةَ هي لام الابتداء. فقلت له: أكثرُ نَحْوِيِّي بَغدادَ على هذا» انتهى.

وقد نَصَّ على أنها هي الواقعةُ بعد المكسورة أبو الحسن الأخفش في (كتاب المسائل الكبير)، ونصَّ س على ذلك، فهي عندهما لامُ الابتداء لَزِمَتْ للفرق، قال س في (باب عِدّة ما يكون عليه الكلم) قال[5]: «و(إنَّ) توكيدٌ لقولك: زيدٌ منطلقٌ، فإذا

---

(١) انظر ما تقدم في ٥: ١٣٥ - ١٤٠.

(٢) تقدم تخريجه في ٥: ١٣٨.

(٣) تقدم هذا القول في ٥: ١٣٧.

(٤) ك: لي.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٣ وتقدم هذا في ٥: ١٣٨.

خُفِّفَتْ فهي كذلك تُؤَكِّدُ ما تكلّم به، وتُثبت الكلام، غير أنَّ لام التوكيد تَلزَمُها عِوَضًا مما حُذف منها»، ولامُ التوكيد عند س عبارة عن لام الابتداء.

وقد احتجَّ أبو عبد الله بن أبي العافية على أنها لامٌ اجتُلبتْ للفَرق بقريبٍ مما احتجَّ به أبو عليّ الفارسي، وهو أنها لام تدخل على الماضي، فتقول: إنْ زيدٌ لقامَ، وعلى الجملة الفعلية والفَضلة المتأخرة، قال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1]، وبأنَّ إنَّ إذا خُفِّفَتْ فهي حرفُ ابتداءٍ بِلا خِلاف بمنزلة إنما وكأنما ولعلَّما وسائرِ حروفِ الابتداءِ الداخلةِ على الجملتين؛ ولا شيءَ منها تدخلُ عليه لامُ الابتداء، فكذلك إنْ هنا.

ويمكن أن يُذهب هنا في هذه المسألة إلى مذهبٍ ثالث، وهو أَنَّ (إنْ) إنْ دخلتْ على مبتدأ وخبر كانت اللامُ لامَ الابتداء /لَزِمَتْ للفرق، وإن دخلتْ على [٧: ٥١/أ] جملةٍ فعليّةٍ فلامٌ أُخرى جيءَ بها لِلفَرق. وهذا يَظهر من كلامِ الأستاذ أبي عليٍّ، قال الأستاذُ أبو عليٍّ: إذا قلتَ إنْ كنت لَقائمًا أَشْبَهَ النفيَ، ولم يمكن سوقُ لامِ الابتداء لأنَّ هذا ليس مِن مواضعها، فأَتَوْا بلامٍ فارقة.

وهذا الذي ذَكرناه مِن أنَّ هذه اللامَ هي لامُ الابتداء لَزِمَتْ لِلفَرق أو لامٌ اجتُلِبتْ لِلفَرق هو على مذهب البصريين.

وأمّا على مذهب الكوفيين[2] فاللامُ عندهم بمعنى إلا، و(إنْ) نافيةٌ لا حرفُ توكيد، فعَلَى مذهبِهم لا يجوز في نحو (قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِنًا) إلا كسرُ إنْ لأنها عندهم حرفُ نفي، التقدير: قد عَلِمْنا ما كُنتَ إلا مؤمنًا.

وقد طَوَّلْنا الكلامَ في هذه اللام وإن كان المصنِّفُ قد تَعَرَّضَ لشيءٍ مِن ذلك في (باب إنَّ وأخواتها) لأنه لم يُمْعِنِ الكلامَ فيها.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٠٢.

(٢) تقدم هذا في ٥: ١٤١ - ١٤٤.

ص: فصل

المنصوبُ بعد حتَّى مُستَقبَلٌ أو ماضٍ في حُكمه، وعلامةُ ذلك كونُ ما بعدَها غايةً لِما قَبلَها أو مُتَسَبِّبًا عنه. وإن كان الفعلُ حالًا أو مُؤَوَّلًا به رُفِع، وعلامةُ ذلك صلاحيةُ جعلِ الفاءِ مكانَ حتَّى وكونُ ما بعدَها فَضْلةً مُتَسَبِّبًا عمّا قبلَها ذا مَحَلٍّ صالحٍ للابتداء، فإنْ دَلَّ على حَدَثٍ غيرِ واجبٍ تَعَيَّنَ النصبُ، خلافًا للأخفش.

ش: لَمَّا ذكرَ النصبَ بعد الواوِ والفاء وأو وبعد لامِ كي ولامِ الجُحود أخذَ يَذكُر المواضعَ التي يَنتصب بعد حتَّى فيها المضارع؛ فذكرَ أنه يكون مستقبلًا أو ماضيًا في حُكم المستقبل، فمِثالُ المستقبل: لَأَسيرَنَّ حتَّى أُصَبِّحَ القادِسيّةَ. ومثالُ الماضي في حكم المستقبل: سرتُ حتى أَدخلَ المدينةَ، فهذا مُؤَوَّلٌ بالمستقبل نَظَرًا إلى أنه غايةٌ لِما قبلَ حتَّى، فهو مستقبَلٌ بالإضافة إليه.

وقولُه **وعلامةُ ذلك كونُ ما بعدَها غايةً لِما قبلَها** أي: وعلامةُ الاستقبال أو المضيِّ في حُكم الاستقبال غائيّةُ ما بعدَها لِما قبلَها أو تسبُّبُه عنه.

ذكرَ النحويون أنَّ المنصوب بعد حتَّى فيه حتَّى على أحد معنيين: إمّا الغاية وإمّا التعليل. وتارةً يقولون: إمّا بمعنى إلى أنْ وإمّا بمعنى كي.

ثم النصبُ إمَّا أن يكون واجبًا، وإمَّا أن يكون جائزًا، ولم يتعرض المصنف لذلك، بل ذكرَ أنَّ النصب بعد حتى يكون على معنى الغاية أو السبب فقط، وفي ذلك تفصيلٌ وخلاف، والذي تكلَّم فيه المصنف أَوَّلًا هو أن يكون الفعل قبل حتى واجبًا، وفيه نتكلم نحن لأنَّ غير الواجب تعرَّضَ له المصنف آخر الفصل، ونحن نتكلم عليه هناك إن شاء الله، فنقول الآن:

إذا كان ما قبلَ حتى واجبًا فإمّا أن يكون ما قبلَها سببًا لِما بعدها أو غير سبب؛ فإن كان غيرَ سبب نحو سِرتُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ وجبَ النصب على الغاية؛ كأنك قلتَ: سِرتُ إلى أنْ تَطْلُعَ الشمسُ، ولا يُتَصَوَّر النصب على معنى كي لأنَّ /سَيرَك لا يكون سببًا لطلوع الشمس. [٧: ٥١/ب]

وأجاز الكوفيون[1] في هذا الرفعَ، وحَكَوْا[2] مِن كلام العرب: سِرْتُ حتى تَطْلُعُ الشمسُ بِزُبالةَ، بالرفع.

ورَدَّ أصحابُنا هذا، وقالوا[1]: تُمكن السببية في هذا لأنَّ طلوع الشمس بهذه البقعة يكون سببُها جِدَّ السير أو ضَعفَه. وقالوا أيضًا: لا حُجّةَ فيما حكى الكوفيون من قول العرب: سِرتُ حتى تَطْلُعُ الشمسُ بِزُبالةَ؛ لأنَّ السير سببٌ لطلوع الشمس بهذا الموضع.

وهذا الرَّدُّ خَلْفٌ لأنَّ الشمسَ تَطْلُعُ بِزُبالةَ سواء أسارَ زيدٌ أم لم يَسِرْ، وليس السير سببًا لطلوع الشمس بهذا الموضع، فهذه مُكابَرة مِن أصحابنا للكوفيين.

واستدلَّ الكوفيون أيضًا بما حكاه الكسائيُّ[3] مِن قولهم: إنّا لَجُلوسٌ فما نَشعرُ حتى يَسقُطُ بيننا حَجَرٌ، بالرفع. قال أصحابنا[4]: ولا حُجَّةَ لهم فيه لأنَّ جلوسهم سبب لسقوط الحجر بينهم.

قال الكوفيون[5]: فإن أدخلتَ (لا) اعتدلَ النصب والرفع إن صَلحتْ (ليس) موضع (لا)؛ نحو قولك: إنَّ الرجلَ لَيُصادِقُك حتى لا يَكتُمك سرًّا؛ لأنه يَصلُح أن

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٦٧.

(٢) حكاه الكسائي. معاني القرآن للفراء ١: ١٣٤. زبالة: منزل بطريق مكة من الكوفة بين واقصة والثَّعلَبيّة.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٤.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ١: ٢٨٨ [رسالة].

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٥. وهذه الفقرة والتي بعدها في شرح الجزولية للأبذي ١: ٢٨٨.

تقول: إنَّ الرجلَ لَيُصادِقُك حتى ليس يَكتُمُك سرًّا. فإن لم تَصلُح مكانها (ليس) لم يَجُز إلا النصب.

فإن كان الفعل الذي بعد حتى مستقبلًا وافَقُونا على أنه لا يجوز إلا النصب؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1].

وفَصَّل الكوفيون[2] أيضًا في غير السببي، فقالوا: لا يخلو الفعل الذي بعد حتى من أن يكون حادثًا أو غيرَ حادِث، فإن كان حادثًا فالنصب نحو: سِرتُ حتى تَطلُعَ الشمسُ؛ لأنَّ طلوع الشمس حادِث. وإن كان غيرَ حادِث قالوا فالرفع، نحو: سِرتُ حتى يَعلَمُ اللهُ أني كالٌّ، فلا تُتَصوَّرُ هنا الغاية لأنَّ عِلمَ الله بِكَلالِك لم يَحدث عن سَيرك فيكونَ غايةً له، ولا يُتَصَوَّرُ هنا أيضًا السببُ لأنَّ المعنى ليس على السبب، فـ(حتى) عندهم هنا عاطفة، كأنهم قالوا: سرتُ فعَلِمَ اللهُ أني كالٌّ.

ورَدَّ أصحابُنا هذا عليهم، وقالوا[2]: «عِلْمُ الله أنه كالٌّ حادثٌ عن سَيره؛ لأنَّ الله تعالى لا يعلم أنه كالٌّ إلا إذا كان كالًّا في الحال، فتَعَلُّقُ العلم هنا حادِث، وسببُه سيرُك، فلذلك كان مرفوعًا لا لِما قالوا مِن أنَّ رَفْعَه لأجلِ أن ليس حادثًا.

وامتنعَ النصبُ على الغاية لأنَّ المعنى يَبطُل؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: سِرتُ حتى يَعلمَ الله أني كالٌّ، فهو الآنَ كالٌّ، واللهُ يَعلمُ الآنَ أنه كالٌّ، فلو قدَّرتَه إلى أنْ يَعلمَ لكان هذا مستقبلًا، فلَمّا تناقَضَ ذلك لم يكن.

وامتنعَ النصبُ على معنى كي لأنه يَستحيل أن يكون المعنى: سِرتُ كي يعلمَ اللهُ أني كالٌّ؛ لأنك لم تَقصد أنَّ الحامل لك على السير هو عِلمُ الله بِكَلالك» انتهى رَدُّ أصحابنا، ودَلَّ كلامُهم على أنه رُفع قولُهم يَعلمُ الله أني كالٌّ لِكَونِه فِعلَ حالٍ وأنه ليس مستقبلًا.

---

(١) سورة طه: الآية ٩١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٦٨.

وإن كان ما قبلَها سَبَبًا لِما بعدَها فإما أن تكون حتَّى وما بعدها وقعتْ في موضعِ خبرٍ أو لا: فإن كانت وقعت في موضع خبر فالنصب، ولا يجوز الرفع نحو: سيري حتى أَدخُلَ المدينة، وكان سيري /حتى أَدخُلَ المدينة، ولا يجوز الرفع لأنَّ حتى [٧: ٥٢/أ] إذ ذاك تكون استئنافَ كلام، فيبقى المخبَرُ عنه دون خبر، وأيضًا فإنها إذ ذاك تُعامَل معاملة الفاء لاتِّفاقِ مَعنَيَيْهما، والفاءُ لا تدخل على الخبر.

فإن قلتَ كان سَيري أَمسِ حتى أَدخُل المدينة جاز الرفع إن جَعلتَ أَمسِ في موضع الخبر؛ وإن جَعلتَه مِن صلةِ سَيْري وجبَ النصب ليكون حرفُ الجرِّ الذي هو حتى وما دخلتْ عليه في موضع الخبر.

ويَعنُون بقولهم أن يكون ما قبلَ حتى سببًا هو أن يكون فاعلُ الفعل الذي بعد حتى هو فاعل الفعل الذي قبلَها؛ أو سببيٌّ يُشعر به اللفظ السابق؛ نحو: سرتُ حتى تَدخلَ راحلتي، و[1]:

.... حتى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ

فإن قلتَ حتى يَدخل عبدُ الله فلا يكون سببًا إلا أن يكون من أتباعك وداخلًا في ضمنك.

وإن لم تكن حتى وما بعدها في موضعِ خبرٍ جاز النصب على معنى كي إن لحظتَ معنى السببية؛ وعلى معنى إلى أنْ إنْ لم تَلحظها، مثالُ ذلك: أُلازِمُك حتى أتعلَّم، فيحتمل أن يكون التقدير: أُلازِمُك كي أتعلَّمَ، أو أُلازِمُك إلى أنْ أتعلَّمَ. وسواء كان ما قبلَ حتى مُتطاوِلًا أو غيرَ مُتطاوِل، فإن كان مُتَطاوِلًا جاز النصب على المعنيين، وإن كان قَصيرًا جاز النصب على معنى كي، نحو قولك: وَثَبْتُ حتى آخُذَ بحَلقِه، أي: كي آخُذَ بِحَلقِه.

---

(١) تقدم في ٧: ٣٢١، ١١: ٢٥٠.، وأوله: سَرَيتُ بهم.

وذهبَ الفراءُ[1] إلى وجوب الرفع في المضارع بعد حتى إذا كان الفعل الذي قبلها غير متطاول - وهو الذي لا يمتدُّ - نحو: قمتُ حتى آخُذ بشَعرِ رأسِك، ووَثَبتُ حتى آخُذ بحُلْقومه، وزعمَ أنه لم يَسمَع فيه إلا الرفع. فإن كان ما زعمَ حقًّا فَعِلَّتُه أنَّ الذي سَمِع ذلك منه أرادَ به المضيَّ، أي: قمتُ فأخذتُ، ووثبتُ فأخذتُ، أو جَعله حالًا، وأمّا إذا أُريد الاستقبال فلا يَمتنع النصب على معنى كي، ولا مانعَ منه وإن كان يمتنع ذلك على الغاية لأنَّ الفعل لا يَمتدُّ، فليست له غاية.

ثُمَّ السببُ إنْ قَلَّلتَه ولم تُرِد به النفيَ المحض جاز النصب والرفع، والنصبُ أحسن، أو مرادًا به النفيُ فسيأتي حُكمُه إن شاء الله تعالى. وإنْ كَثَّرتَه جازا معًا، والرفعُ أحسن، نحو قولهم: كَثُرَ ما سِرتُ حتى أَدخُلُها. ويُفيد التقليلَ والتكثيرَ غيرُ قَلَّما وكَثُرَ ما مما يجري مجراهما، فمِمّا يجري مجرى التقليل إنَّما في أحدِ وَجهَيها لأنها تكون للحصر، فتقول: إنَّما سِرتُ حتى أَدخُلَها، أي: إنَّ سَيري لم يكن إلا لهذه الغاية، فتجري مجرى تقليل السبب من هذا الوجه، فيكون الرفع معها قويًّا والنصب ضعيفًا. وكذلك أيضًا وصفُ المصدر بِقَليلٍ أو بضعيف، نحو: سِرتُ سَيرًا قليلًا أو ضعيفًا حتى أَدخُلَها، يجري مجرى التقليل الذي لا يُراد به النفي. وكذلك: رُبَّما سِرتُ حتى أَدخُلَها. ويجري مجرى التكثير وصفُ المصدر بكَثيرٍ وشَديدٍ ونحوِهما نحو: سِرتُ[2] سَيرًا شديدًا أو كثيرًا حتى أَدخُلُها.

وذهبتْ طائفةٌ[3] من القدماء إلى أنه لا يجوز الرفع في قولك: رُبَّما سِرتُ حتى أَدخُلَها، ولا: طالَمَا /سِرتُ، وقَلَّما سِرتُ، وكَثُرَ ما سِرتُ؛ لأنَّ السير لَمّا لم يكن سَيرًا واحدًا، وكان مجهولَ العددِ غيرَ معلومِ المرّات، صار بمنزلةِ ما ليس بواجب، فلم يَجُز عندهم الرفع. [٧: ٥٢/ب]

---

(١) معاني القرآن ١: ١٣٤.

(٢) ل، ش: كثر ما سرت.

(٣) الكتاب ٣: ٢١.

وعارضَهَم س[1] بقولهم: سِرتُ غيرَ مَرّةٍ حتى أَدخلُها؛ لأنهم كانوا يُجيزون الرفع في هذه المسألة، وفيه (غير مرّة) الذي مِن أجله صار السيرُ عندهم ليس معلومًا، وأَلزَمَهم في مذهبهم التناقض. ثم ذَكر س[1] أنه سألَ العربَ عن الذي مَنَعوا فيه الرفع، فرَفَعوه، فصارُوا معَ فَسادِ قياسِهم وتَناقُضِ اعتلالِهم إلى خلافِهم العربَ وإبطالِ كثيرٍ مِن كلامهم المستعمَل.

وإذا لَحِقَ الكلامَ عَوارضُ الشكِّ نحو: سارَ عبدُ الله حتى يَدخُلها بَلَغَني، وسارَ حتى يَدخُلها أَرى أو أَظُنُّ أو أَحسَبُ، جازَ الرفعُ والنصبُ على حسب المعنى الذي تريده، خلافًا لقوم من القدماء، فإنهم يجعلون اعتراضَ الشكِّ مُبطِلًا للرفع كما يُبطِله النفي. فإنْ كان الشكُّ قبل حتى نحو: سَيري أَرى حتى أَدخُلَ المدينةَ، لم يُتَصَوَّر الرفع لأنك لم تُثبت سيرًا يكون سببًا؛ إنما جَعلتَ السيرَ فيما تَرى. وأمّا إذا أَخَّرتَه بعد حتى فإنك كنتَ بَنَيتَ الكلامَ على اليقين، فمَضى الحرفُ مُعْمَلًا، هكذا قال بعض أصحابنا[2].

وقال أبو محمد بن السِّيد ما يخالف هذا، قال وقد سرد مسائل مما تأخَّرَ فيها الشكُّ بعد حتى والفعل[3]: «ويجوز أن يكون ما قبل حتى المرفوع ما بعدها من باب أرى وأفعال الظنِّ والْمَحْسبة لأنَّ القلوب تنعقد على ذلك وإن كان فيه بعض عوارض الشك كانعقادها على العلم واليقين، ويكون اللفظ عليه كما يكون في الخبر اليقين، وذلك قولك: أَرى عبدَ الله سار حتى يدخلُها، وأظنُّ عبدَ الله سار حتى يدخلُها».

وهذا الذي ذكره ابن السِّيد هو رأي س[4] لأنه ثابتٌ بعضَ الثبوت، نحو: ظننتُ زيدًا سار حتى يَدخلُها. وما ذهب إليه بعض أصحابنا من التزام النصب وَجهُه

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٦٦.
(٣) إصلاح الخلل ص ٢٥٣.
(٤) الكتاب ٣: ٢٠.

أنه لم يتحقق، فهو بمنزلة نفي السبب، فلا يجوز إلا النصب. وسَوَّى س[1] بين تقدُّم الشكِّ وتأخُّرِه، والفرقُ ظاهرٌ مِن حيثُ إنه مع التأخُّر يكون مَبنَى الكلام أَوَّلًا على اليقين، ثم قد يَلحقه الشك، بخلافه إذا تقدَّم.

وقال أبو سعيد[2]: «إذا مضى الكلام على جحدٍ عَقيبَه استثناءٌ يَرُدُّه إلى الإيجاب فهو كالإيجاب، كقولك: ما سرتُ إلا يومًا، أو ما سِرتُ إلا قليلًا حتى أَدخُلُها؛ لأنه بمنزلة: سِرتُ قليلًا حتى أدخلُها، والسيرُ القليل يؤدي إلى الدخول كما يؤدي إليه السير الكثير».

ومما وقعَ فيه الخلاف لبعض القدماء[3] مسائلُ جوازِ القلب وامتناعِه، فإذا حَسُنَ القلب أجازوا في الفعل الرفع والنصب، وإذا امتنعَ القلب لم يجز الرفع. وعندنا لا يُعتَبر القلب. فمِمّا جاز فيه القلب فجاز فيه الوجهان: سِرتُ حتى أدخلُها، وأدخلَها، رفعًا ونصبًا؛ لأنك لو قَلَبتَ سرتُ الذي هو سبب الدخول والمؤدي إليه إلى آخِرِ الكلامِ، فقلت: حتى أَدخَلُها سرتُ، لحسُن. وإذا قلتَ: قد سِرتُ حتى أَدخُلَها، لم يَجز الرفع لأنه لا يَحسن: قد حتى أَدخُلُها /سِرتُ. [٧: ٥٣/أ]

وقد رَدَّ عليهم س ذلك، وقال: إنَّ اعتبار القلب مذهبٌ ضعيف وقياسٌ غير صحيح؛ لأنهم زعموا أنَّ سِرتُ حين كانت سببًا للدخول شُبِّهتْ بـ(إذنْ) و(أَظُنُّ) في أنهما متى قُدِّما لم يكن من إعمالهما بُدّ، ومتى[4] أُخِّرَ الظنُّ جاز إعماله وإلغاؤه، فكانوا يَنْوُون بـ(سِرتُ) التأخيرَ، ويُلغونه كما يفعل ذلك [في قولك][5]: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، وأنا أُكرِمُك إذنْ، غير أنَّ إذنْ تُلغَى إذا كانت متأخِّرةً على كلِّ حال.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٠.

(٢) شرح الكتاب ١٠: ١٣ - ١٤.

(٣) الكتاب ٣: ٢١ والسيرافي ١٠: ١٤ والمسألة مفصلة في إصلاح الخلل ص ٢٥١ - ٢٥٣.

(٤) في المخطوطات: وما. صوابه في إصلاح الخلل.

(٥) في قولك: من إصلاح الخلل.

وفَرَّق س بين إذنْ والظنِّ وبين سِرتُ مِن حيثُ إنَّ إذنْ والظنَّ يَعملان فيما بعدهما؛ فهما يعملان مرة ويُلغَيان مرة على حسب الأسباب الموجبة لذلك، وأمّا سِرتُ ونحوُه مما يكون سببًا للفعل الواقع بعد حتى فلا يَعمل شيئًا - وإن كان سببًا - لأنَّ الفعل لا يَعمل في الفعل، وإذا كان لا يَصِحُّ له عملٌ لم يَصِحّ أن يوصف بالإلغاء، وإنما يُوصَف بأنه يُلغى ما كان يَعمل مرةً ولا يَعمل أُخرى.

وقولُه **وإن كان الفعلُ حالًا أو مُؤَوَّلًا به رُفع** لَمّا ذَكر أنَّ المضارع ينتصب على وجهين على الغاية وعلى التعليل أخذَ يذكر على ما يرتفع؛ فذكر أنه إذا كان حالًا ارتفعَ، يعني أنه يكون ما قبلَها سببًا لِما بعدَها، ولا يكونان مُتَّصِلَي الوقوع فيما مضى، بل ما قبلَ حتى وَقعَ ومضى، وما بعدَها في حال الوقوع، نحو قولهم: مرضَ زيدٌ حتى لا يرجونه، أي: فهو الآن لا يُرجَى، وقولِهم: ضُرِبَ أَمْسِ حتى لا يَستطيع أن يتحرك اليوم، ورأَى مني عامًا أَوَّلَ شيئًا حتى لا أَستطيعُ أنْ أُكَلِّمَه العامَ بشيء.

ويعني بقوله **أو مُؤَوَّلًا به** أي: مُؤَوَّلًا بالحال، فيُرفع، فيكون ما بعد حتى لم يقع، لكنَّكَ مُتَمَكِّنٌ مِن إيقاعه في الحال، نحو: سِرتُ حتى أَدخُلُ المدينةَ، أي: فأنا الآنَ مُتَمَكِّنٌ مِن دخول المدينة لا أُمنَعُ مِن ذلك.

وقد أهملَ المصنفُ أحدَ وجهي الرفع، وذلك أنهم ذكروا أنَّ الرفع على وجهين:

أحدهما: أن يكون ما بعد حتى مشروعًا فيه، وهو الحال، أو مُتَمَكَّنًا منه غير ممنوع منه، وهو المؤَوَّل بالحال.

والوجه الثاني: أن يكون ما قبلَها سببًا لِما بعدها، ويكونان مُتَّصِلَي الوقوع فيما مضى، لا مُهلةَ بينهما، بل الثاني واقعٌ عَقِبَ الأول، نحو: سِرْتُ حتى أَدخلُ المدينةَ، أي: سِرتُ فدخلتُ المدينةَ، فيكون معناها كمعنى الفاء.

وما ذكره النحويون مِن أنه إذا كان ما بعدها حالًا ارتفع هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائيُّ[1] إلى أنه إذا كان حالًا متسبَّبًا عما قبله جاز نصبه، فأجاز في قول حَسَّان[2]:

يُغْشَوْن حتى ما تَهِرّ كِلابُهم لا يَسألون عن السَّواد الْمُقْبِلِ

نصب «تَهِرّ». وهذا فاسد لأنه لم يَرِدْ به سَماع، ولا يَقبله قياس لأنَّ النواصب مِن مُخَلِّصات المضارِع للاستقبال، ومعنى هذا المضارع على الحال، فتَناقَضا.

وقولُه **وعلامةُ ذلك** - أي كونه حالًا أو مؤوَّلًا به - **صَلاحيةُ جعلِ الفاءِ مكانَ حتَّى** حتَّى - وإن كانت بمنزلة الفاء في المعنى - /فإنما هي حرفُ ابتداء، وليست العاطفةَ [٧: ٥٣/ب] لأنها لا تَعطف إلا المفردات، ولا تَعطف الجمل، هذا مشهورُ مذهبِ النحويين.

وذهب أبو الحسن إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلتْ على الماضي أو على المستقبل على جهة السبب، فهي بمعنى الفاء، نحو: ضربتُ زيدًا حتى بكى، ولَأَضربَنَّه حتى يبكي.

وإنما جَوَّز فيها ذلك لأنها خرجتْ عن أصلها - وهو الغاية - إلى السبب بمعنى كي، فلا يَبعُد أن تخرج إلى معنى الفاء مع أنها قد أُدخلت في حروف العطف، والفاء منها. وامتنع ذلك عند الأكثرين لأنَّ استعمالها بمعنى الفاء يُخرجها عن أصلها من كلِّ وجه، لأنها يلزم ألّا تكون غايةً ولا جارّة، بخلافِ كونِها سببية لوجود الجر، وكونِها عاطفة لوجود الغاية.

وقولُه **وكونُ ما بعدها فَضْلة** لأنَّ ما بعدها إن لم يكن فضلة، بل كان واقعًا موقع خبر المبتدأ أو خبر كان أو نحوها، فإنه لا يرتفع، بل ينتصب لأنه لو ارتفع لكانت حرف ابتداء، فيبقى المخبَر عنه بلا خبر، وقد تقدَّم ذلك.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٦٨.

(٢) الديوان ١: ٧٤ والكتاب٣: ١٩. السواد: الشخص.

وقولُه **مُتَسَبَّبًا عمَّا قبلها** لأنه إذا لم يكن متسبَّبًا عمَّا قبلها كانت للغاية، ويلزم إذ ذاك النصب، وقد تقدَّم ذكرُ خلافٍ في ذلك.

وقولُه **ذا محلٍّ صالح للابتداء** وذلك إذا لم يُجعل ما بعدها غايةً لِما قبلها؛ لأنَّ الغاية هي حرفُ جرّ، وحرفُ الجرّ لا يَليه المبتدأ والخبر، فلا يَليه الفعل المرفوع.

وقولُه **فإن دَلَّ على حَدَثٍ غيرِ واجبٍ تعيَّنَ النصبُ، خلافًا للأخفش** مثالُ ذلك: ما سِرتُ حتى أَدخلَ المدينةَ، وقَلَّما سِرتُ حتى أَدخلَها، إذا أردتَ بقَلَّما النفيَ المحض، وأَسِرْتَ حتى تَدخلَ المدينةَ؟ وإنما لم يَجُز الرفع لأنَّ الرفع هو على معنى السببية للأول في الثاني، وما قَبلَ حتى مَنفيٌّ لم يَقع، فلا يكون نَفيُ السبب مُوجِبًا لوجود مُتَسَبَّبِه.

وأجازَ أبو الحسن[1] الرفعَ في هذا قياسًا، فقيل: المسألةُ مسألةُ خلافٍ بين س والأخفش. وقيل: ليست مسألةَ خلافٍ لأنَّ الوجهَ الذي منعَ س الرفعَ به غيرُ الوجه الذي جَوَّزَ الأخفشُ الرفعَ به، فالوجهُ الذي منعَ س به هو أنَّ نَفيَ السير لا يكون سببًا للدخول، والوجهُ الذي جَوَّزَ به الأخفش هو أن يكون أصل الكلام واجبًا، وهو: سِرتُ حتى أدخل المدينةَ، ثم أَدخلتَ أداة النفي على الكلام بأَسْرِه، فتَنفي أن يكون عنك سيرٌ كان عنه دخول، فكأنك قلت: ما وقعَ السير الذي كان سببًا لدخول المدينة.

وقد اختلفَ قولُ الأستاذ أبي الحسن بن عصفور في تصحيح قول الأخفش هذا؛ فمَرَّةً قال[2]: لا مانعَ مِن هذا المعنى الذي أراده الأخفش، وذلك أنَّ النفي يكون جوابًا، فإذا قيل: قد سِرتَ فدَخلتَ، قلتَ: ما سِرتُ فدَخلتُ، وإذا قيل: قد سِرتَ فأنتَ داخلٌ، قلتَ: ما سِرتُ فأنا داخلٌ الآنَ. قال: فهذا الذي قاله الأخفش

---

(١) إصلاح الخلل ص ٢٥١.

(٢) شرح الجمل ٢: ١٦٥.

[٧: ٥٤/أ] جيِّد، /وينبغي ألا يُعْتَدَّ هذا خلافًا لأنَّ س إنما مَنَعَ الرفع بتقديرِ أنَّ السير يكون عَدَمُه سببًا للدخول، ولم يتكلَّم في هذا.

ومَرَّةً قال الأستاذ أبو الحسن: ما ذهبَ إليه الأخفشُ غلطٌ لأنَّ حتى إذا ارتفعَ الفعل الذي بعدها كانت حرفَ ابتداء؛ فإذا دخلتْ أداةُ النفي على ما قبلها لم يشرك في ذلك ما بعدها لأنه مستأنَف غير معطوف عليه؛ واتفقوا على أنَّ الرفع غير مسموع في ذلك، وإنما أجاز ذلك الأخفشُ ومَن تَبِعَه بالقياس.

وفي (الإفصاح): ما سِرتُ حتى أَدخلها، وما سِرتَ حتى تَدخلها، لم يَرَ س فيه إلا النصب لأنك قد نَفَيتَ السير الذي تتعلَّق به حتى، فلا يكون سببًا لأنَّ السبب أمرٌ ثابتٌ عنده يجب به ما بعد حتى؛ ولا سببَ ولا مُسَبَّب، والحالُ لا تكون إلا مُسَبَّبةً ثابتةً بسببٍ ثابت.

وقال أبو الحسن: هذا شيء يجوز، فتُقِرُّ السببَ والمسبَّب، وتحكيهما على حدِّ الإيجاب. وهذا أيضًا جائز على القياس إن سمع، كما تقول: ما جاء زيدٌ مسرعًا ولا بطيئًا، أي: لم يقع منه مجيء، فلم يقع منه ما يَلزَم المجيء.

قال أبو إسحاق: إجازةُ أبي الحسن لهذا على أنه نفيٌ لِمَنْ قال سِرتُ حتى أَدخل لم يَقصده س، ولو تكلَّم عليه أجازه، وإنما أَحالَه مِن حيثُ يُدَّعى الدخول ولم يقع شيء بِوجهٍ.

قال ابن هشام: قد أَعْلَمَنا س في غيرِ موضعٍ أنَّ النفيَ جوابٌ لا يجاب في اللفظ أو التقدير؛ ويَبعُد أن يتكلَّم على النفي من حيث هو نفيٌ ويغفل عنه جوابًا، وهو عنده لا يكون إلا جوابًا. والصحيحُ ما قدَّمتُه مِن مذهبه، ويَعضده عدم السماع مع كثرة ما تتكلَّم العرب بهذا لأنها محتاجة إلى النفي في هذا الباب كاحتياجها إلى الإثبات وإن لم يكن إلا جوابًا لكل إيجاب.

وقال أبو عمر في (الفَرْخ): سمعتُ موسى يقول: إنَّ مِن العرب مَن ينصب بحتَّى في كل شيء. فهذا وجهٌ آخَرُ ولغةٌ شاذّةٌ لا يُبنى الكلام عليها.

وقد قال س هنا[1]: «وتقول: قَلَّما سِرتُ حتى أَدخُلَها، نصبًا إذا عَنيتَ غيرَ سيرٍ»، يريد إذا نَفَيتَ السير. قال[1]: «وكذلك: أَقَلُّ ما سِرتُ حتى أَدخُلَها[2]، مِن قِبَلِ أنَّ قولك قَلَّما نفيٌ لقولك كَثُرَ ما» ثم قال[]: «كما أَنَّ ما سِرتُ نَفيٌ لقولك سِرْتُ؛ ألا ترى فيه أنه قبيح أن تقول: قَلَّما سِرتُ فأَدخُلَها، كما يَقبُح: ما سِرتُ حتى أَدخُلُها، إذا أردتَ معنًى: فإذا أنا داخِلٌ».

وقد أجاز أبو علي والرماني وجماعة الرفع بعد قَلَّ إذا أردت بها التقليل لا النفي. وقد منع س الرفع في التقليل كما منعه في النفي، قال[3]: «وتقول: إنما سِرتُ حتى أَدخُلَها، إذا كنتَ محتقرًا لسيرك [الذي أَدَّى][4] إلى الدخول؛ لأنك لا تجعله سيرًا يؤدي إلى الدخول وأنت تَستَصغره». قال[5]: «وهذا قول الخليل، وإن لم تجعله غايةً ولم تحتقره رَفَعتَ».

وقد قال أبو علي هنا: لم يجز بعد (إنما) إذا حَقَّرتَ إلا النصبُ لأنه تقليلٌ بحرف، فضارَعَ النفي، وقَلَّما فِعلٌ بمنزلةِ كَثُرَ ما، فجاز الرفعُ إذا قَلَّلْتَ.

وقال غيره: إذا قَلَّلْتَ تَقليلًا لا يؤدِّي إلى الدخول نَصَبتَ، ولك أن تَرفَع - وإن /قَلَّلتَ - إذا أَردتَ أنه مع قِلَّتِه أَدَّى إلى الدخول. وهذا كله تأويلٌ ممكنٌ يَحتمله كلامُ س، وظاهرُه أنه يمنع في التقليل كما يمنع في النفي لِقُربِ ما بينَهما، وكأنه لم يسمع سوى ذلك. [٧: ٥٤/ب]

---

(١) الكتاب ٣: ٢٢.

(٢) حتى أدخلها ... كما أن: سقط من ك.

(٣) الكتاب ٣: ٢٢ - ٢٣، وفيه اختصار.

(٤) الذي أدّى: من الكتاب.

(٥) الكتاب ٣: ٢٣، وبعض هذا القول في الحاشية آخر قول لأبي الحسن.

قال أبو محمد بن السِّيد[1]: «الأسباب المانعة من الرفع ستة، أربعة مُتَّفَقٌ عليها، واثنان مختلف فيهما، فأمّا الأربعةُ المتَّفَقُ عليها فنَفْيُ الفعل الموجِب للدخول، ودخولُ الاستفهام عليه، كقولك: أَسِرتَ[2] حتى تَدخُلَها، والتقليلُ الذي يُرادُ به النَّفْيُ، كقولك: قَلَّما سِرتُ حتى أَدخُلَها، وأنْ تقعَ حتّى مَوقِعًا تكون فيه خبرًا، كقولك: كان سَيري حتى أَدخُلَها. فإن كان الاستفهام عن فاعلِ الفعل ولم يكن عن الفعل نفسه جاز الرفع، كقولك: مَنْ سار حتى يَدخُلها؟ وكذلك إن كان التقليل على غير جهة النفي جاز الرفع، ويجري التحقير مجرى النفي في منعِ الرفع إذا قلتَ مُحَقِّرًا لفعله: إنما سِرتَ حتى تَدخُلَها، كأنك لم تَعْتَدّ بسيره ولم تَرَه شيئًا، كما تقول للرجل: ما تَكَلَّمْتَ، وقد تَكَلَّمَ، إذا أَنزَلتَ كلامه منزلة العدم.

فهذه الأسبابُ المانعةُ مِن الرفع المتَّفَقُ عليها، إلا أنَّ الأخفش كان يقول: إنَّ الرفع في النَّفْي جائز في القياس إلا أنَّ العرب لم تستعمله. وهذا خطأ عند أصحابه، وقد أبطله الأخفش بقوله: إنَّ العرب لم تستعمله، وإذا كان مُعتَرِفًا بأنَّ العرب لم تستعمله لم يجب أن يُلتَفَت إليه لأنّا إنما نتكلَّم بما تكلَّمتْ به العرب، ولسنا نُحْدِث لغة ثانية.

وأمّا الاثنان المختَلَفُ فيهما فأحدُهما الامتناعُ من جواز التقديم والتأخير، والثاني أن يَلحَق الكلامَ عوارضُ الشَّكِّ» انتهى كلام أبي محمد. وقد تقدَّم لنا أكثرُ هذا الكلام فيما شرحْناه قبلُ.

وقد تكلَّمَ بعض أصحابنا[3] على حتى كلامًا طويلًا بالنسبة إلى سائر أحوالها من كونها جارّةً للاسم؛ وداخلةً على الفعل، وعاطفةً، وابتدائيةً، ونحن نُلَخِّصُ مِن

---

(١) إصلاح الخلل ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(٢) أسرت ... يراد به النفي: سقط من ك.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢: ٩٠١ - ٩١٠.

كلامه ما يَليق بمسائل هذا الشرح مِن كونها تَدخل على الفعل غايةً أو سَبَبِيّةً تَصلُح مكانَها كي؛ أو سَبَبِيّةً بمعنى الفاء في الأكثر، أو غيرَ سَبَبِيّةٍ، ورُبَّما انْجَرَّ مع ذلك مسائلُ من كونها جارّةً أو عاطفةً، على ما سيأتي إن شاء الله.

فأمّا إذا كانت غايةً - وهو النوع الأول - فنقول: تارةً يَنقطع الفعل السابق نحو: سِرتُ حتى تَطلُعَ الشمسُ، وتارةً لا يَنقطع نحو: أُحِبُّ زيدًا حتى أُحِبَّ غلامَه. ثُمَّ حتى هذه يَلزمها خمسة لَوازِم:

أحدها: أن يكون ما بعدَها مِن صفةِ ما قبلَها إمّا في النوع كقولك: أُكرمه حتى أُكرِمَ غلامَه، وإمّا في الجنس نحو: سِرتُ حتى تَطلُعَ الشمس؛ لأنَّ ما بعدها في تأويل الزمان الذي دَلَّ عليه الفعلُ لو صُرِّحَ به، ولو قلتَ أسلمتُ حتى أَدخُلَ الجنةَ لم تكن غايةً لأنَّ دخول الجنة ليس مما قبلَها لا نوعًا ولا جنسًا؛ وإذا احتملَ الأمرُ كونَها غايةً وغيرَ غاية نحو أَعطَيتُه حتى يَرضى إنْ أَردتَ إلى وقتِ أن يَرضى فغاية، وإلا فغير غاية.

اللازم الثاني: أن يكون ما بعدَها غايةً للأول يقف عنده أو به، فيَنقطع /إن [٧: ٥٥/أ] كان مِن شأنه أن يَنقطع، أو يَثبُت على حاله إن كان لا يَنقطع:

فأمّا المنقطعُ فتارةً يكون نفسَ الفعل الأول نحو: سِرتُ حتى أَدخُلَ المدينة، فالسيرُ قد انقطع، وتارةً يكون شَخصَه لا جنسَه، وذلك في الدائم على ما يأتي نحو: هو يُطعم المسكينَ حتى لا يَذَرَه جائعًا، فهذا إنما ينقطع إطعامٌ مخصوص لا جنسُ الإطعام. وتارةً يكون انقطاعَ قَيدٍ له وصفة نحو: أَضربك قائمًا حتى يجيءَ فلان، تريد: فأَضربك غيرَ قائم، ومنه قولُك: إنَّ الصَّبِيَّ لينشأ على العِفّة حتى يُخالِطَ مَن لا خيرَ فيه، فيحتمل أن يكون غايةً لمحذوف، كأنه قال: فيستمرّ على ذلك؛ لأنه يجوز حذف الفعل الأول على ما نذكره، ويحتمل أن يكون غاية للقيد، كأنه قال: ينشأ بهذه الصفة، ومنه قوله عليه السلام - (كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرة حتى يكون

أبواه)[1] الحديث، وهذا إن أُريدَ به الانقطاع عُلِّقَ على غايةٍ ممكنة، وإن لم يُرَدْ به الانقطاع عُلِّقَ على غايةٍ مُستَحيلةٍ عَقلًا أو عادةً كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾[2]، فيصير في المعنى بمنزلة الفعل الأبديّ، ومنه قولهم: لا أَفعَلُ هذا حتى يَشيبَ الغُرابُ[3].

وأمّا إن كان غيرَ منقطع فنحو: أَحبَبتُه حتى أُحِبَّ غلامه، أي: انتهى الأمر إلى هنا من غير قطع للمحبة، وكذلك: أَعطَيتُه حتى طال عليه الأخذ، كأنك قلت: حتى ملَّ الأخذ، ولا يَدُلُّ على القطع، ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾[4].

اللازم الثالث: ألّا يكونَ ما قبلها سببًا لِما بعدها، إمّا بأنه لا يَصلُح للسببيّة نحو: سِرتُ حتى تَطلُعَ الشمس، أو يكون سببًا لكنه لا يُقصد ذلك نحو: سِرتُ حتى أَدخُلَ المدينة.

اللازم الرابع ـ قاله الفراء[5] ـ: أن يكون ما قبلها طويلًا وما في حكمه إن كان فاعلُ ما بعده كما مثّلنا ولم يكن في ذلك معنى الشرط؛ فإن كان له لم يشترط نحو: قُمتُ إليه حتى أَجُزَّ بلِحيته، ووَثَبتُ حتى آخُذَ بِرأسِه. وكذلك نحو: إن تأتِني حتى أَعلَمَ أنَّكَ مُحِبٌّ آتِك، وفي معناه قولك: لا تَقتُلْ حتى تَتعَرَّضَ، أي: إن تَعَرَّضتَ فاقْتُلْ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ﴾[6].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢: ١٠٤ وغيره، ومسلم في ٤: ٢٠٤٧. وتتمته كما في البخاري: (فأَبَواه يُهَوِّدانِه أو يُنَصِّرانِه أو يُمَجِّسانِه ...).

(٢) سورة الأعراف: الآية ٤٠. ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٢٨٦ والحيوان ٣: ٤٢٧.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٤٤.

(٥) معاني القرآن ١: ١٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٦٧.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٩١. وهذه قراءة حمزة والكسائي. السبعة ص ١٧٩.

اللازم الخامس: أن يكون ما بعدها ماضيًا في المعنى أو مستقبلًا؛ لأنها تَلتزم ألّا تدخل على الحال إن كان ماضيًا، فيَلزَم أن يكون ما قبلَه كذلك لأنَّ الغاية الماضية لا تكون إلا للماضي، وكذلك في المستقبل، سواء كان الفعل معها خبرًا نفيًا أو إثباتًا أم طلبًا أو نهيًا أو غيرهما كالتمني والاستفهام؛ نحو: ليتَه جاءنا حتى يَدخلَ دارَنا، وهل أَقومُ حتى تَنصرفَ؟ وما قامَ زيدٌ حتى يخرجَ عمرٌو، ولا يقومُ فلانٌ حتى يَقدَمَ فلان، واضربْه حتى يَرجِعَ. فإذا كان الأولُ إثباتًا كانت غايةً للفعل نفسه، وإذا كان نفيًا أو نهيًا والفعلُ بعد حرفِ النفي لا يكونُ ذا غايةً، نحو: لا أَقومُ حتى تَقومَ، وإنما لم يكن ذا غايةً لِعَدَمِه -كان حتى غايةً لفعلٍ يَتَضَمَّنُه عدمُ ذلك الفعل، /كأنه قال: أَنتَظِرُك [٧: ٥٥/ب] حتى تَقومَ.

وقيل: حتى هنا بمعنى إلا أنْ، فالمعنى: لا أَقومُ إلا أنْ تَقُومَ، ومعناه: لا أَقومُ في زَمَنٍ إلا زَمَنَ أنْ تَقومَ فيه. والصحيحُ ما بَدأْنا به.

فأمّا قوله[١]:

والله لا يَذهَبُ شَيخي باطِلَا ... حتى أُبِيرَ مالِكًا وكاهِلَا

فهو في المعنى ثبوت، كأنَّ المعنى: يبقى غيرَ باطل شيخي؛ لأنَّ الذهاب نفيٌ في المعنى، ثم نفاه بـ(لا)، فصار للثبوت، ولولا ذلك كان المعنى ثبوت ذهابه باطِلًا، أي: باطل من مالك وكاهل، ولا يكون ذلك.

أو يكون على إضمار فعل، كأنه يُقسِم بأنه لا يذهب، فعُلم أنه يطلب الثأر، فأضمره، كأنه قال: أَطلُبُ ثأرَه حتى أُبيرَ مالكًا.

أو يكون الفعل ذا غاية، كانت حتى غايةً له، ويكون النفي داخلًا على الإثبات كقولك: ما سِرتُ حتى أَدخلَ المدينة، فيحتمل أنه لم يَسِرْ أصلًا، أو سار ولم يَدخلها، ولا يكون غايةً لنفي الفعل كالأول.

---

(١) تقدم في ١٠: ٣٣٥ وفي هذا الجزء ق ٢٣/ب من الأصل. ك: حتى أبيد. وكذا فيما بعده.

وأمّا إن كانت الغاية بالمستقبل فما قبلها لا بُدَّ أن يكون مستقبلًا كما ذكرنا؛ لكنه إمّا أن يكون مترقّبًا[1] منتظرًا لجملته أو لا: إن كان الأول كان ما قبلها وما بعدها على صيغة المستقبل، ولزمَ النصب فيما بعدها اتفاقًا، نحو: لَأُقيمَنَّ بباب الأمير حتى يَصِلَ إليه خبري، قال تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾[2]. وإن كان الثاني، وذلك بأن يقع مَبْدأً للفعل، ولا يكون إلا فيما يَطول وقد شُرِع فيه، نحو: أنا أُقيمُ ببابِ الأمير حتى يَصِلَ إليه خبري، فيكون غايةً للاستمرار المفهوم، وكأنه قال: أَستَمِرُّ على الإقامة حتى يَصل إليه الخبر، فيكون فيه ما كان في الأول، ويَنصبه البصريون والفراء على أنه مستقبل.

وإن كانت الغاية للماضي فإمّا أن يكون الأول من الماضي المتصل أو المنقطع؛ ونعني بالمتَّصل ما يَتَّصل أمثالُه، وهو الدائم، وبالمنقطع ما لا يَتصل أمثاله[3]. فإن كان منقطعًا لزم كونه على صيغة الماضي، ولا يؤتى به على المضارع، وما بعد حتى حينئذ يجوز فيه الأمران.

قال الفراء: إن كان الأول منقطعًا من الثاني - يريد ألَّا يكون الفعل الأول يجتمع مع ما بعده في المعنى - نحو: أَنفقتُ حتى نَفِدَ ما عندي، وأَحبَبتُه حتى مات، وما عَلَّمتُه حتى عَلَّمَني، أو في العُرف والعادة، نحو: أَحبَبتُه حتى أَبغَضَني، وصاحَبتُه حتى عاداني - لَزِمَ كونُ الثاني على صيغة الماضي.

وإن كان متصلًا بالأول - وهو نقيضُ ما ذكَرْنا - جاز أن يكون بصيغة الماضي والمضارع، نحو: أَحبَبتُه حتى أُحِبُّ عَبدَه، وسِرْتُ حتى أَدخلُ المدينة، وأَبغَضتُه حتى أُبغِضُ غلامه، وحَلُمتَ حتى شَتَمَك كلُّ أحد، وتَواضَعتَ حتى بلغَ منك الضعيف.

---

(١) ل: متوقفًا.

(٢) سورة التوبة: الآية ٢٤.

(٣) وهو الدائم، وبالمنقطع ما لا يتصل أمثاله: سقط من ك.

ولا يقال إنك تقول: ما قمتُ حتى قام زيد، فهو منقطع، ومع ذلك فيجوز المضارع لأنَّا نقول هو متصل في المعنى لأنه غايةٌ لعدم الفعل، كأنك قلتَ: انتَظرتُه حتى قام، أي: اسْتَصْحَبْتُ عَدَمَ القيام إلى أن قام.

ثم هذا المضارع هو بمعنى الماضي كما قال[1]:

ولقد أَمُرُّ على اللَّئيمِ ....

/أي: لقد مَررتُ، كما كان الماضي بمعنى المستقبل في الشرط. لكنِ البصريون [٧: ٥٦/أ] ينصبونه لكونه في حُكم المستقبل لفظًا ومعنًى، أمّا المعنى فلأنه مستقبلٌ حالَ الشروع، فيُنصب على ذلك، فإذا قلت: سِرتُ حتى أَدخلَ المدينةَ، فلِأَنَّ المعنى: كان سيري حتى أَدخلَ المدينة. وكذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾[2] بالنصب. ومَنْ يرى أنَّ أنْ تعمل في غير المستقبل - وهو الماضي - لكنه امتنعَ لعدم قبوله، فتكون هنا عاملةً لأنه في معنى الماضي، وهو قابلٌ بمنزلة لم على أحد الرأيين. ولا يجوز الرفع علىٰ ظاهر قول البصريين إلا أن يكون ما بعدها للحال الْمَحكيّة في السبب بمعنى الفاعل على ما نذكره بعدُ؛ فيكون منقطعًا من الأول، فيكون حينئذ في تقدير صار وإن وليس ونحوه مما يَحسُن به انفصاله عن الأول.

وأمّا الفراء[3] فيُجيز النصب حُكمًا بظاهر اللفظ على أحد الوجهين المتقدمين؛ ويُجيز الرفع باعتبار معناه من المضيِّ لا باعتبار الحال المحكيّة؛ لأنه لا يُعَلّل الارتفاع إلا لكونه في معنى الماضي لأنَّ أنْ لا تَعمل مع المضي، فهي مُلْغاة عن العمل، فيرتفع الفعل حينئذ كما يرتفع عند حذفها في المستقبل. قال[4]: «وكان

---

(١) تقدم في ١: ١٠٩، ١٣: ٢١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢١٤. ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾.

(٣) معاني القرآن ١: ١٣٢ - ١٣٣.

(٤) معاني القرآن ١: ١٣٣ بمعناه.

الكسائي يختار الرفع، ويقرأ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[1] حتى أنشدتُه أبياتًا بالنصب، واستنشدتُ له الأعراب، فصار إلى النصب» انتهى.

وقد ذهب بعضُهم لِما ذهب إليه الكسائيُّ حتى قال: إذا لم يجز في المعنى إلا المضيُّ فلا يكون إلا الرفع، نحو: سِرتُ عامَ أَوَّلَ حتى أَحُجُّ، وعلى هذا فتارةً يَحسُن الرفع عند الفراء، وهو إذا كان لفظُ الماضي أَحسَنَ مِنَ المضارع مثل أن يكون فاعل ما بعدها هو فاعل الأول؛ نحو: سِرتُ حتى صَبَّحتُ القادسيةَ، وإذا قلتَ حتى أُصَبِّحُ فالرفعُ أحسن. وكذلك: جئتُ حتى أَكونُ قريبًا منك. وتارةً يَحسُن النصب، وذلك إذا كان المضارع أَحسَنَ، وذلك إذا كان في الكلام معنى الدوام، نحو: طالَما جئتُ حتى أَنزِلَ بكم، وما أكثَرَ ما جئتُ حتى يَنزِلَ شخصي بكم، ولقد كنتُ أُلازِمُك حتى أُشْهَرَ بك؛ لأنَّ الماضي بمعنى الدائم لا يَصِحُّ فيه فَعَلَ، قال: ألا ترى أنك لو قلتَ: طَفِقْتُ أَفْعَلُ، لشيءٍ فعلْتَه لم يَجُز: طَفِقْتُ فَعَلْتُ، وكذلك: جَعَلتُ أَقولُ لك. قال: ومِنَ الدائم الذي لا تتكلَّم به العرب إلا نصبًا أو لا تكادُ قولُهم: جَعَلتُ أتكلَّمُ حتى أُسْمِعَ الناسَ، وطَفِقْتُ وأَقْبَلْتُ ونحوه، فإن أَرَدتَ بما بعدها المرَّةَ الواحدة حسُن الرفعُ لِقَطعِ الدوام، كأنك أردتَ: كي أُشْهَر بك مَرَّةً، ولا يكون الرفع على رأي البصريين إلا على الحال المحكيّة.

وأمّا إن كان الماضي من الدائم، وهو مما يصير من الأفعال كالخصال والطباع مما يُمدَح بها ويُذَمُّ، نحو: فُلان يُطعِم المسكين حتى لا يَذَره جائعًا، ولقد يُكْرِمُ الناسَ حتى يُكْرِمَ غُلامَهم، لا يريد أنه قد انقطعَ هذا لأنه يُمدَح به كما[2] كان، ويتصل أمثاله، فيُعَبَّر عن هذا بصيغة الاتصال في الأول /والثاني، ومن هذا النوع قولُه[3]: [٧: ٥٦/ب]

(١) وهي قراءة نافع أيضًا. السبعة ص ١٨١ - ١٨٢.
(٢) ك: مما.
(٣) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٥ وشرح المفصل ٩: ٨٣.

أُحِبُّ لِحُبِّها السُّودانَ حتى أُحِبّ لِحُبِّها سُودَ الكِلابِ

فعلى رأي الفراء يجوز في مضارعه الرفعُ والنصب، وسُمع البيتُ[1] من العرب رفعًا ونصبًا، والنصبُ أحسن. قال: وقد يفتح الماضي فيها فلا يكون إلا النصب نحو: نتكلم حتى يمَلَّنا، وكقوله[2]:

ونُنْكِرُ يومَ الرَّوعِ أَلوانَ خَيلِنا مِنَ الطَّعنِ حتى تَحْسبَ الجَونَ أَشْقَرا

قال: ومِن أمثالهم: إنَّه لَيَكذِبُ حتى يَصْدُقَ فما يُقْبَلُ منه[3]، نصبًا، لم تَقُل العرب غيرَه لأنَّ فَعَلَ لا يَحسُن هنا. وأمّا على رأي البصريين فلا يكون هنا الرفعُ إلا على ما ذكرناه. وقد جَوَّزَ بعضُهم الرفع في المثل على ذلك.

وإذا تقدَّم حتى فِعْلانِ فإن كانت الغايةُ مُرَتَّبةً عليهما كانت حتى غايةً من المعنى الحاصل من المجموع؛ وإن لم تَكن واتَّفَقا في المضيِّ أو الاستقبال حَمَلتَ على أَيِّهما كان له ما بعد حتى؛ وإن صَلَحَ حَمَلْتَه على أَيِّهما شئتَ، ولا يَختلف الأمرُ فيما بعد حتى. أو اختلفا وهما بحرفِ عطفٍ حَمَلتَ ما بعد حتى على ما يُناسِبُه، وعامَلْتَه بما يَقتضيه، نحو: ضارَبتُه وشاتَمتُه حتى صَرَعتُه. وإن صَلَحَ لكلٍّ واحدٍ منهما، نحو: قد كنتُ أخاك وأُعلم بذلك الناس حتى تبغض[4]، وكذلك: قد خَدَمتُك ولا تَعلَمُ حتى أُشهَرَ بك. قال الفراء: أنت بالخيار. أو أحدهما من تمام الآخر، فإن كان الأول توطئة للثاني حَمَلتَ ما بعد حتى على الثاني، نحو: كان زيدٌ يَضربُ عَمرًا حتى يُكرِمَ أصحابه، وكذلك أخوات كان لأنها إنما تدخل لمعنًى بين الاسم والخبر. وكذلك:

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٥.

(٢) النابغة الجعدي. الديوان ص ٧٠ [تحقيق د. واضح الصمد] ومعاني القرآن للفراء ١: ١٣٤ والأصول ٢: ١٦٧ وشرح أبيات سيبويه ١: ٢٤١.

(٣) حكاه الكسائيّ عن العرب. الأمثال لأبي عبيد ص ٤٨.

(٤) كذا في المخطوطات! ولم أهتدِّ إلى معناه.

ظَننتُ زيدًا أَكرَمَه عمرٌو حتى أَكرمَ أباه، وشَرَعتُ أَضرب زيدًا حتى يَرجعَ، وجَعلتُ أُنادي حتى أُسْمِعَ الناس، إلا أن يكون في الكلام ما يقتضي الأول، نحو: ظَنَنتُ زيدًا يُكرمُ الناسَ حتى عايَنتُه. وأمّا الثاني فقولك: جئتُ لِأُكرِمَك حتى تَرضى، فَلِأَيِّهما كان المعنى غلّبته، فإن جازَ لهما كنت مُخَيَّرًا.

وإن أتيتَ بعد حتى بفِعلَين فإن كان المجموع هو الغايةَ جَرى كلُّ واحدٍ بِحَسبه كما في الأول؛ نحو قولهم[1]: إنَّ الرجلَ لَيَكذبُ حتى يَصدُقَ فما يُقبَلَ منه؛ لأنَّ معناه: حتى يَصدُقَ فيما يَصدُق فيه.

وإن لم يكن المجموعُ الغايةَ فإن كان بالعطف واتَّفقا لم تَختلف الحال فيما بعدَ حتى؛ نحو: سِرتُ حتى أَدخلَ الدار وأُكَلِّمَ زيدًا. وكذلك لو كانت بـ(أو) لأنه مِثله إلا أن تأتي بما يُناقض فلا يجوز. وإن خالَفَه في اللفظ ولم يُخالف في المعنى جَرى المضارع على ما تقدَّم، نحو: سرتُ حتى وردتُ العراقَ أو أَسألَ الأمير حاجة. وكذلك لو أَتيتَ بما يُوجِب الأول ويحققه، نحو: سِرتُ حتى أَدخلَ المدينة فَبِتُّ فيها.

وإن خالَفَ في المعنى ولم يُناقض، نحو: سرتُ حتى وَرَدتُ العراقَ أو أُقارِب، فالنصبُ على رأي البصريين. وأمّا الفراء فقال: أَختارُ الرفعَ لأنَّ المقارَبة قد وَجَبَتْ.

[٧: ٥٧/أ] قال: /وأمّا الذين نَصبوا - يريد بمن يَرى رأيه في التفصيل المتقدِّم - فإنهم تَوَهَّموا أنه لم يَجب ما بعدَها لأنَّ المعنى: أو أُقارِب الدخول. وكذلك: جئتُ حتى آخُذُ بِشَعره أو أَكاد. قال: يرفعون آخُذُ، لا يختلفون فيه، ويختلفون في أكاد. قال الفراء: ولو أنهم نَصَبوهما على أنهما لم يكونا لجاز، ولو عَكَستَ فقلتَ: سِرتُ حتى أَدخُلَ المدينةَ أو قارَبتُ، لنَصَبتَ لأنَّ الدخول لم يَقع على رأي الفراء. ولو أَتَيتَ بما يَنقُض لم يَصِحّ، نحو قولك: سرتُ حتى أَدخُلَ المدينةَ فبِتُّ خارجًا منها؛ لأنه نَقَضَ الأول. وتقول: جئتُ حتى أَنزلَها فأُخطِئَها، لم يَجز أيضًا، إلا أن تَجعل أنَّ ذلك كلَّه في ظَنِّك، كأنك

---

(١) حكاه الكسائي عن العرب. الأمثال لأبي عبيد ص ٤٨.

ظَنَنتَ أنك نَزَلتَها، فترفعهما لأنَّ النزول واجبٌ في ظَنِّك، ثم أَخبرتَ بأنك أَخطأتَها، فأَخرجتَه عن حتى، وهو قول الفراء.

وأمّا إن كان بغيرِ حرفِ عطف، وكان أحدُهما تامًّا، نحو: جئتُ حتى أَكادُ آخُذُ برأسه، ونحوه، فقال الفراء: يَرفعون آخُذُ، لا يختلفون فيه، وفي أكاد الوجهان، والرفعُ أَحسَنُ لأنه قد وَجَب؛ ألا ترى أنه في معنى كِدتُ.

وقد تكون الغايةُ المجموعَ، نحو: خالَفَ حتى يُوافقَ فما يُلتَفَتَ إليه، ومنه الْمَثَل: إنه لَيَكذِبُ حتى يَصْدُقَ فما يُقْبَلَ منه، ومعناه: إلى أن لا يُقْبَلَ منه ما يَصدُقُ فيه.

وقد يحذفون الفعلَ الأولَ لِقُوَّةِ دلالةِ الكلام عليه، نحو: كِدتُ حتى عَزَمَ عليَّ، أي: كِدْتُ أَفعَلُ، قال الشاعر[1]:

وما كاد حتى أَثْقَلَ الغُرمُ ظَهرَهُ ... مُعاوِيَ ، أو كادتْ تَزِلُّ رَكائبُهْ

وتقول: قد بَلَغتُ السِّتِّينَ، فتقول: أمّا حتى أَبلُغَ المِئة، تريد: لا أَضعُفُ حتى أَبلُغَ المِئة. وتقول: إذا شئت حتى أَقومَ معك، أي: فلا تفعل، وتقول: لو قَدِمَ فُلان لَفَرِحتُ، فتقول: أمّا حتى يَقدَمَ، ومعنى ذلك: مهما يكنْ مِن شيء فلا أَفْرَحْ حتى يَقدَمَ فلان، أو يكون المعنى: فلا يَتَوَقَّف فَرَحي حتى يَقدَمَ فلان. وكذلك إذا أردت وإذا عرفت، تريد: فلا تَفْعَلْ حتى أَقومَ معك، ونحوه.

النوع الثاني: وهي السَّبَبيّةُ بمعنى كي، وهي الجارّةُ الداخلةُ على الأفعال الناصبةُ بإضمارِ أنْ، وهي الجارّةُ في الأسماء. كما كانت الغائيَّةُ الناصبةُ في الأفعال هي الغائيَّةَ الجارّةَ في الأسماء، والسَّبَبِيّةُ الجارّةُ في الأسماء لَمّا كانت فرعًا عن الغائيّة لَزِمَتْ أن تكون للسبب الغائيِّ بمعنى كي لا بمنزلة اللام في العموم؛ لكنَّها تَنقُص درجةً عن كي لأنها لا تكون سَبَبِيَّةً في الأسماء إلا وقبلَها ماضٍ، فيقال: فعلتُ كذا، فتقول: حتى

---

(١) لم أقف عليه.

مَهْ؟ ولا تكون بعد افْعَلْ بخلاف كي، واسْتَقْراه بعضُهم من كلام س. وإن ذُكر يَفعَلُ قبلَها فهو بمعنى الماضي، كقوله[١]:

ولقد أَمُرُّ على اللَّئيمِ ....

ويَلزَم ما بعدَ حتى هذه أن يكون فِعلًا مُسَبَّبًا لِما قبلَها، وأن يكون مُستَقبَلًا حقيقةً أو حُكمًا؛ لأنَّ السببَ الغائيَّ لا يكون إلا للمستقبَل، والحقيقيّ ما يكون مُتَرَقَّبًا ولم يقع، نحو: أَسلَمتُ حتى أَدخُلَ الجنّةَ، وكَلَّمتُه /حتى يَأمُرَ لي بشيء. والحُكْمُ [٧: ٥٧/ب] أن يُخبر عمّا مضى، نحو: جئتك حتى تُكرِمَني، إذا كان الإكرام قد وقع. ويكون مُوجَبًا ومَنْفِيًّا بلا خاصّة، ويَلزَم النصب في كِلَيهما. ويَلزم ما قبلَها أن يكون مِن شأنه أن يكون سَبَبًا لِما بعدَها، فسِرْتُ حتى تَطلُعَ الشمسُ لا تكون فيه سَبَبِيّة.

وهل يَلزَم ما قبلها أن يكون ماضيًا حملًا على أصلها في الأسماء أو لا يُشتَرط حَملًا على كي لأنها بمعناها؟ قيل: يَلزم. وقيل: لا، وهو ظاهرُ رأيِ الفراء، فتقول: اقْدمْ حتى يَفرَحَ بك أهلُك، وسواءٌ كان على هذا طَلَبًا أم خبرًا أم غيرهما، نحو: لَيتَه جاءنا حتى نُكْرِمَه. وإن كان خبرًا صَحَّ أن يكون ماضيًا ومستقبلًا وحالًا.

وهل يَلزَم أن يكون ما قبلَها مُتَحقّقَ السَّبَبِيّةِ أو لا يكون نَفيًا ولا مُسْتَفْهَمًا عنه كما كان ذلك في السببيّة الرافعةِ الداخلة على الحال على مَن يَشترطها في نحو: سِرتُ حتى أَدخُلَ المدينةَ؛ على ما نَذكره، أو لا يلزم ذلك؟ قيل: يَلزَم لأنَّ حتى في الموضعين فرعٌ عن الغاية، فلم تَقْوَ قُوّةَ كي لِعَدَم أَصالتِها في السببيّة، فجُعل تحقُّق السببيّة فيها جائزًا للنقص والضعف، فإذا لم تَتَحَقَّق رَجعتْ إلى أصلها. ويُستقرى من كلام س لأنه قال[٢] في حتى الرافِعةِ إنها إن كان ما قبلَها نَفْيًا أو مُسْتَفهَمًا عنه على ما نذكره انتصبَ على الغاية، فلم يُجَوِّز النصب على السبب مطلقًا، فعَدَمُ تَحَقُّقِ السبب يرفع السببيّةَ لا الحال. وقيل: لا يَلزَم ذلك هنا.

---

(١) تقدم في ١: ١٠٩، ١٣: ٢١٠، وفي هذا الجزء ق ٥٥/ب من الأصل.

(٢) الكتاب ٣: ٢٤.

والفرقُ بين هذه وتلك أنَّ تلك داخلةٌ على الحال، فضَعُفَ فيها معنى السببيّة إذ لا يَصلُح أن تدخل كي هناك، فجُعل لها تَحَقُّقُ ما قبلها كالدالِّ على السببيّة وكالجابر لِما اختلَّ فيما بعدها. وحتى هنا داخلةٌ على الاستقبال، وهو موضعٌ تَصلُح فيه كي، فلم يَلزَم فيه ما لَزِمَ هناك. وما ذَكَرَه س ليس نصًّا إذ لم يَحصُر الأمرَ في ذلك، بل ذَكَرَه مِثالًا لِما يَخرج، ويَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿**لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟**﴾[1]، وحتى هنا بمعنى كي مع أنَّ ما قبلها نَهي، والنَّهيُ كالنَّفي. وفيه نَظَرٌ لأنَّ النَّهيَ في المعنى أَمرٌ بخلافِ النَّفي. ولا يُشتَرَط فيما قبلها أن يكون طويلًا على ما ذُكر في الغاية؛ لأنَّ ذلك الطُّول كما ذكرْنا عِوَضٌ مِنَ الامتداد أو الكثرة التي في الاسم، والغائيّةُ ليس فيها ذلك.

فإن قيل: أليسَ أصلُها الغاية فيُراعى فيها الأصل وإن لم يُستَعمل بمعناه؟

فالجواب: أنَّ السَّببيّةَ صالحةٌ لتقديرِ الشرط لزومًا، فقولك: أَسلمتُ حتى أَدخُلَ الجنةَ، معناه: إنْ أَسلَمتُ دَخلتُ الجنّةَ، وقد قلنا إنَّ الشرط هناك مُغْنٍ عن الطُّول، فهو هنا أَولى.

وإذا كان ما قبلَها أَكثَرَ مِن فِعلٍ واحد بالعطف صَحَّ أن يكون ما بعدَ حتى لأحدِهما ولهما معًا؛ لأنَّ السبب قد يَتَرتَّبُ على أَمرَين، وإذا كان أحدُهما مُوطِّئًا للآخَر فهي على الآخَر على نحو ما تقدَّم. وكذلك ما بعدَها يَصِحُّ على كلِّ حالٍ سواءٌ ناقَضتْ أَم لم تُناقض، /نحو: سِرتُ حتى أُكَلِّمَ زيدًا وأُحسِنَ إليه، ونحو: جئتُ حتى أَلقاك فمَنَعَني زيدٌ، وسِرتُ حتى أَدخُلَ المدينة فَبِتُّ خارجًا عنها، بخلاف الغاية. **[٧: ٥٨/أ]**

وقد تَجتَمعُ الغائيّةُ والسببيّةُ بالعطف، نحو: سِرتُ حتى أَدخُلَ المدينةَ وحتى تأمُرَ لي بشيء، ولا بُدَّ مِن ذِكر حتى مرةً ثانيةً لأنَّ الأُولى لا تَنوب عنها لأنها ليستْ بمعناها، وإذا أَسقَطتَ حتى تَأَوَّلتَ الثانيَ بتأويلِ الأَوَّلِ.

---

(١) سورة المنافقون: الآية ٧.

النوع الثالث: وهو الذي تكون فيه غيرَ غاية ولا سببيّة بمعنى كي إمّا في المعنى وإما بالقصد والتأويل؛ وفي هذا النوع تكون الابتدائية، وهو بالجملة موضعان: أحدهما لا تصح فيه كي ولا إلى أنْ، والثاني موضع تَصِحُّ فيه.

أمّا ما تَصحُّ فيه على تقدير فإذا لم تقصِده نحو: ضربتُه حتى بكى، بل تقصد فيه معنى الفاء؛ فتكون سببيّةً عاطفة غير جارّة، وقد منعه أكثر النحويين، فقالوا: لا تكون فيه بمعنى الفاء. وجَوَّزه الأخفش، وذلك حتى الداخلة على الماضي والمستقبل بمعنى الفاء، والمشهور أنها لا تكون عاطفة في الفعل، وقد تقدم ذكر هذا الخلاف.

ومما تظهر فيه ثمرة الخلاف قولك: لأضربنَّه حتى يبكيَ، فالأخفش يجيز الرفع على العطف، أي: لأضربنَّه فيبكي. ولا يجوز عند غيره إلا النصب، إمّا بمعنى إلى أنْ أو بمعنى كي.

وأمّا ما تصحُّ فيه السببية والعطف وإن كان لا تَصلح فيه أنْ نحو: لقد ضربتُه حتى ما نَطق، تريد : فما نطق ، أي : سَكت ، ولأضربنَّه حتى لن يقوم ، تريد : فلن يقوم - فلا يَبعُد جواز هذا على مذهب الأخفش في العطف، ولا يجوز على مذهب البصريين أصلًا.

وإن كان لا يَصِحُّ فيه الأمران الماضي ولا المستقبل فيلزم أن تكون فيه حتى حرفَ ابتداء تُستأنف بعدها الجمل؛ فتقع بعدها مقطوعةً مما قبلها، والجملةُ بعدها إما اسميّةٌ وإما فعليّة، الفعليّةُ إما مجردةٌ عن الحروف الطالبة للفعل أو غيرُ مجرَّدة، والمجرَّدةُ هي التي تكون بنفس الفعل المضارع للحال، أي هو في نفسه حالٌ لا أنه في موضع حال للأوَّل، وقد يَظهر من كلام الفراء أنه في موضع حال، والأولُ أَصَحّ.

و(حتى) في هذا النوع على مذهب البصريين على ما قيل سببيّة بمعنى الفاء؛ ويلزم أن يكون ما قبلها ماضيًا لأنه لو كان حالًا لوُجد مع ما بعدها؛ والفاء تعطي التعقيب، فلا يجتمعان. ولو كان مستقبلًا لَلَزِمَ حصول المسبَّب دون السبب.

و(حتى) هنا غير عاطفة على مذهب الأخفش وغيرِهِ لأنَّ الأول يُخالف ما بعدها لفظًا ومعنًى؛ فهي منقطعة، فإذا قلت: سرتُ حتى أدخلُ المدينة، فمعناه: سرتُ فأنا الآن أَدخلُ. وقد قيل: ليست للسبب هنا، لكنه لَمّا اشتُرِط فيها في هذا الموضع أن يكون الأول سببًا تُوُهِّمَ فيها أنها سببيّة؛ بل هي حرف ابتداء، وإنما اشتُرِط أن يكون ما قبلها سببًا لأنها لَمّا استُعملت للابتداء، وكانت منقطعة عن الأول، وكان أصلها الأفعال - أرادوا أن /يكون فيها نوعُ اتصال، فاشتَرطوا[1] اتصال السبب [٧: ٥٨/ب] بالمسبَّب، فلم يَستعملوها إلا حيث كان الأول سببًا في المعنى. ويَلزم أن يكون ما بعدها مسبَّبًا أو ما هو في حكمه، فالأولُ: سرتُ حتى أدخلُ المدينة، والثاني: سرتُ حتى تُدخَلُ المدينة، يقلُّ لأنه يلتبس بالأول، فجرى مجراه، ولو قلتَ: سرتُ حتى يتكلمُ زيدٌ، لم يَصِحّ. وتقول: سرتُ حتى لَأَدخلُ المدينة؛ لأنَّ اللام لتأكيد الحال، ويقع بعدها القَسَم إذا كان المقسَم عليه الأول[2] أو في معناه، نحو: سرتُ حتى أُقسمُ بالله بارًّا لَأَدخلُ المدينة أو لَدَخلتُ المدينة، ولا عليك كيف كان الجواب نحو: سرتُ حتى أُقسمُ بالله لا أَدخلُها غدًا؛ لأنَّ أُقسم حالٌ قد وقعَ بسبب السير إذ لولاه لما أَقسَمَ بارًّا لَيَدخلُها غدًا. وتقول: كَلَّمتُه حتى أَحلفُ بالله إنه كاذب.

ولك أن تَحذف القسم ويبقى الجواب نحو: سرتُ حتى لَأَدخُلَنَّ المدينة، ولو قلتَ: سرتُ حتى لقد دخلتُ المدينة - فمَن كان هذا عنده جوابًا جاز، ومَن لم يَقل به فإن جَعل قد مقرِّبة من الحال كما يقع بها حالًا فربما يُجيز وقوعها للحال.

وإذا كان الفعل قبلها منفيًّا فإمّا أن يكون ثابتًا أو غير ثابت، فإن كان[3] الثاني فإما غير ثابت في الوجود بأن يكون منفيًّا نحو: ما سرتُ حتى أدخلَها، أو بما يكون

---

(١) ك: واشترطوا.

(٢) ل: عن الأول.

(٣) ك: فإن كان الثاني فإما غير ثابت: سقط من ك.

بمعناه نحو قَلَّما ورُبَّما ونحوها إذا لم تُرد القِلّة. وإمّا في الاعتقاد كالاستفهام عند الفعل نفسه نحو: أَسِرتَ حتى تَدخلَها؟ لأنه إن كان في غير الفعل لم يكن غير ثابت نحو أيُّهم سار؟ ومَن سار؟ وكم وكيف ومتى.

وأكثرُ البصريين على أنه لا يَصِحُّ مع غير الثابت أن يُقطع ما بعدها، بل يرجع إلى الغاية على نحو ما تقدَّم لأنها أصلها. وأمّا الأخفش[1] فلم يَشترط هذا، بل يصحّ القطع كيفما كان قبلها. ووافَقَه على ذلك السِّيرافيُّ[1]. وعلى هذا فيَدخل النفي في الموضع الذي يختصُّ به، فيجوز في الماضي والمستقبل والحال.

وإن كان ثابتًا فإمّا أن يكون قد نصَّ على أنه غير متيقِّن نحو: ظَنَنتُه سار حتى يدخلُها، أو لا، فإن كان فاختَلف فيه المشترِطون للإثبات والقطع، فرأيُ س[2] أنه ثابتٌ لأنَّ الظنَّ ثبوتٌ في الجملة، فلا يكون كالاستفهام. وزعمَ بعضهم أنه عديم التحقُّق، فيكون كأنه غير ثابت في الاعتقاد.

وإن لم ينصّ على هذا فإمّا أن يُلابِس الفعلُ حرفًا له الصَّدر نحو قد وإنما ونحوهما؛ نحو: قد سرتُ حتى أَدخلُها؛ أو لا. فإن لابَسَ فاختَلف مَن لا يَقطع بغير التيقُّن. وحملَه بعضهم على النفي والاستفهام لأنه صدريٌّ بمنزلته، فكان له حكمُه، فيَنصب نحو: ما أحسنَ ما سارَ زيدٌ حتى يدخلَها، وإنما سارَ حتى يدخلَها. والأكثرون لم يحملوه عليه، قال س[3]: «ليس في الدنيا عربيٌّ يقول: سرتُ حتى أدخلُها، فيَرفع إلا وهو يرفع: قد سِرتُ»

وإن لم يُلابِس فإمّا أن يكون ما قبلَ حتى تامًّا بحيث لا يفتقر اضطرارًا إلى حتى ليكون في موضع عُمدة أو لا يكون. فإن لم يكن لم يجز القطع نحو: كان سَيري حتى

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٠: ١٨.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠.

(٣) الكتاب ٣: ٢١.

أدخلَها، لا يكون الرفع إن جعلت كان الناقصة /اتفاقًا. وكذلك ظننتُ سَيري حتى [٧: ٥٩/أ] أدخلَها، ونحوه.

فإن اسْتَقَلَّ ما قبلَها باعتبارٍ ما رُفع على ذلك الاعتبار، ونُصب على عدمه، نحو: كان سَيري أمسِ حتى أدخلها، فإن أَلغيتَ أمسِ نَصبتَ، وإلا رَفعتَ.

وإن اسْتَقَلَّ ما قبلَها بكلِّ الاعتبار كان الرفع ليس إلا، نحو: سِرتُ حتى أَدخلُها.

وتقديرُ الحال في هذا الفعل يكون على وجهين:

أحدهما حقيقيّ، أي إنه داخلٌ في الحال نحو: سرتُ حتى أدخلُ المدينة، أي: وأنا في حالِ دُخولٍ يَعقب السير، أي: فأنا الآنَ أَدخلُها. ومِن مسائلها أنها يحسن فيها أن وصار ولقد وليس ونحوه لأنها انقطاع، وكلُّهم يرفعونه لأنَّ النصب بأنْ، ولا يكون هنا لأنها[1] بمعنى الفاء وما بعدها حال.

والثاني غيرُ حقيقيّ، بل هو في حكمه، فما كان في المعنى ماضيًا وحكيتَه كما تقول: لقد ضربتُ زيدًا عامَ أَوَّلَ قائمًا، فكذلك تقول: لقد مرضَ عامَ أَوَّلَ حتى لا يرجونه، وهذا أيضًا يجب رفعه كالأول لأنك قصدتَه، فلا تجوز مراعاة الاستقبال في الحكم كما في الغاية الماضية لقصد نقيض ما لا يدخل معه.

وأمّا الفَرّاءُ فيَظهر من مذهبه أنَّ حتى هنا عنده ليست بمعنى الفاء، بل هي حرفُ ابتداء ينقطع بها ما بَعدها عن الأول سواء كان الأول ماضيًا أم حالًا أم مستقبلًا، اتَّفَقا أو اختَلَفا، إذا صَحَّ المعنى، فتقول: ضربتُ القوم حتى أضربُ زيدًا غدًا، وتقول: أنا أسيرُ غدًا حتى أدخلُ المدينة، فتكون على هذا حالًا مقدَّرة. وفيه نظر.

---

(١) لأنها: سقط من ك.

وينبغي أن يجري مَجرى هذا ما نذكره بعد الجمل التي تكون بعد حتى السببيّة بمعنى الفاء وليست مضارعة من الاشتراط والاختلاف؛ لأنه لا فرقَ بينهما وإن لم يذكر النحويون ذلك الاختلاف هنا، لكنه مثله، فلا يغيره[1].

وإن كان غيرَ مجرد خبرًا، وفيه ما يناقض الحال وليس شرطًا لم يكن بعد حتى هذه؛ ولا تقع فيه ابتدائية، نحو: سيقوم، ولن يقوم، ونحوهما؛ لأنه لا يصلح فيها تأويلُ الحال. وكذلك ما كان للماضي نحو: سرتُ حتى لم أُمنَعْ منها، وسرتُ حتى ما مُنعت، وسرتُ حتى قد دخلتُها، على من لا يجعلها مقرِّبة من الحال في هذا الباب، ولا يَبعُد أن تجوز هذه على تقديرِ قَسَمٍ محذوف يكون هذا جوابًا، فما يصحُّ أن يكون جوابًا أو شرطًا فإمّا أن يكون جوابُه مسبَّبًا عمّا[2] قبل حتى في المعنى بحيث لو حُذف فعل الشرط لَصَحَّ وقوع الجواب موضع الحال؛ أو لا، فيكون[3] الجواب فعل ترتيب ليس من الأول:

فإن كان الأول صحَّ وقوع جملة الشرط في موضع الحال، وتكون حتى على أصلها من السببيّة بمعنى الفاء نحو: مرضَ حتى إنْ يمرّ به أحدٌ يَرحَمْه؛ لأنك لو قلتَ: حتى يَرحَمُه مَن يَمُرُّ به، لَصَحَّ، وضربتُه حتى إذا سقطَ لا يُرجى؛ لأنك لو قلتَ: حتى لا يُرجى حين يَسقُط، لَصَحَّ.

ويجوز دخول الفاء في الأول نحو: مرضَ حتى إنْ يَمُرَّ به أحدٌ فإنه يَرحَمُه، [٧: ٥٩/ب] /وتقول على مذهبه في الفاء: اضربْه حتى إنْ يَرَهُ أحدٌ يَرحمْه، فيكون ما قبلها مستقبلًا، لكنه قال: لا تدخل الفاء هنا في الجواب، لا تقول: اضربْه حتى إن يَمُرّ به أحدٌ فإنه يَرحمُه.

---

(١) ك: فلا يفيده.

(٢) ك: على ما .

(٣) ك: موضع الحال ولا يكون.

وإن[1] كان غير مسبَّب في المعنى كما ذكرنا لَزِمَ أن تكون حتى حرف ابتداء خارجة عن السببية بمعنى الفاء نحو: ضربتُه حتى إذا سقطَ تَركتُه. والموضع الذي شُبِّهتْ به دخلَت عليه لَمّا.

قال الفراء: حُملتْ هنا على [لَمّا][2] إلا أنَّ لَمّا أَخَصُّ منها لأنها تكون للماضي؛ وحتى مع حرف الشرط تكون للماضي والمستقبل، فتقول: أعطيتُه حتى إذا اقتَضَيتُه غَضِب، لو قلت هنا: فلَمّا اقتَضَيتُه غَضِبَ، جاز، وكانت ابتداءً بمنزلتها، فأشبهتْ حتى هنا مع ما بعدها حرفَ الشرط. وتقول: اتركْه حتى إذا أَمكَنَك فَخُذْه، لا تقع هنا لَمّا، فحتّى أَعَمُّ منها هنا، ولا يَبعُد أن تقدّر حتى في هذا الشرط في الموضع الذي يناقض الحال مبتدأة بمعنى إذا، فسِرْتُ حتى أدخلُ المدينةَ على معنى: فإذا أنا أَدخل، وحُملتْ عليها لأنَّ الأصل أن تأتيَ بعد كلامٍ مُتَرَتِّب عليه كما في حتى.

ولا يَبعُد أن تُشْبِه حتى مع ما بعدَها الشرط، فأمّا الداخلةُ على الشرط فضربتُه حتى إذا سَقط تركتُه، تريد: فأمّا إذا سقطَ فتَركتُه، فتجري بهذا المعنى سواء كان فعلُ الشرط ماضيًا أو غير ماضٍ، و(حتى) استُعملت مع إذا من حروف الشرط، وكأنهم صيَّروها مع حرف الشرط كشيء واحد على قول الفراء حيث قدَّرها بمعنى لَمّا. وإذا خرجتْ لمعنى أمّا كانت هي بنفسها حرفَ ابتداء، ولَمّا خرجتْ إلى معنى لَمّا على قول الفراء والكسائيِّ أو إلى أمّا على ما ذكرناه جرتْ مجراها لأنَّ لَمّا وأمّا يُستعمَلان بعد كلامٍ متقدِّم في الأصل؛ ثم تُستعمَل كلُّ واحدة ابتداءً من غيرِ تقدُّمِ كلام، فأصلُ لَمّا تقدُّمُ شيء يقتضي أن يكون ما بعدها على غيرِ وجهِ ما قبلها؛ نحو: أعطيتُه فلَمّا اقتَضيتُه غَضب، أو نحو هذا. وكذلك أصلُ لَمّا تقدُّم الكلام المجمل.

---

(١) في المخطوطات: وأما إن.

(٢) لَمّا: تتمة يقتضيها السياق.

فأمّا ما كانت فيه مبتدأة مع تقدُّم كلام فإمّا ظاهرًا نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ﴾[1] ونحوه كثير. وإمّا مضمرًا يدلُّ عليه سياق الكلام نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[2]، معناه: فلَمّا آتَوه إيّاه وضَعَه بين الصَّدَفين حتى إذا ساوَى بينهما قال انْفُخوا، فنَفَخُوا حتى إذا جعلَه نارًا بأَمرِه وإذنِه ﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ﴾ الآية.

ومثالُ ما لم يتقدَّم كلامٌ قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾[3] ونحوه كثير أيضًا. وقال الفرّاء: لا بُدَّ مِن تَقَدُّمِ كلامٍ لفظًا أو تقديرًا مطلقًا في حتى وإذا ولَمّا.

وإن كان فيه ما لا يُناقض الحال ككونه بحرفِ النفي ك(ما) و(لا)، فأمّا (ما) فلا تقع بعدها إلا حالًا لأنها له، نحو: ضربتُه حتى ما يتكلَّمُ، وتَبَصَّرتُ الهلالَ حتى ما أَراه، وقال[4]:

يُغْشَونَ حتى ما تَهِرُّ كِلابُهم ... لا يَسألون عن السَّوادِ الْمُقْبِلِ

[٧: ٦٠/أ] ويجوز أن تكون /ما بمعنى ليس، وهو للحال أيضًا، نحو: أكلتُ حتى ما أَجوعُ، ولبستُ حتى ما أَجِدُ البردَ.

قال الفراء: وإن كانت زائدةً صَحَّ أن ينتصب ما بعدها نحو: تَبَصَّرتُ الهلالَ حتى ما أَراه، أي: كي أَراه، وإلى أنْ أَراه. وإذا لم يَجز لم تقدَّر نحو: سَرَيتَ حتى ما بعدَك مِن أحد.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٧٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٩٦.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٩٦. الآية التي قبلها: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾.

(٤) تقدم في هذا الجزء ق ٥٣/أ من الأصل.

وأمّا (لا) فأصلها الاستقبال، ولكنها قد تقع هنا للحال، نحو: ضربتُه حتى لا يتكلَّمُ، وحتى لا يُرجى. وقد تكون هنا بمعنى ليس. ويجوز أن تجعل لا لغوًا، كما ينتصب على معنى كي.

وأمّا إن كان غيرَ خبر فلا يقع حالًا هنا لأنه لا يصلح للحال في الأصل، فلا يصلح هنا، لو قلت: تركتُ عبدَ الله قُمْ إليه، وتَركتُ زيدًا لا غَفَرَ اللهُ له، لم يجز، فكذلك هنا. وأجاز الكسائي: أسأتَ حتى لا يؤاخذْك ربُّك، جزمًا على الحكاية. قال الفراء: ولا يكون لأنه ليس موضعَ استقبال؛ لأنك لا تقول تركتُ عبدَ الله قُمْ إليه إلا أن تريد القول، ويَدخل في غير الخبر الأمرُ والتمني والاستفهام والنداء والتحضيض ونحوه.

وأمّا الاسمية فتجري مجرى المضارعة كما تقدَّم، فإن كانت إثباتًا لزمَ أن يكون الخبر في المعنى شيئًا يَلزم على الأول اسمًا أو فعلًا، ولا يجوز حذفه، والمبتدأ تارةً يكون بعد المذكور مع الفعل الأول فاعلًا كان أو مفعولًا أو مصدرًا، وتارةً يكون غيرَه، نحو: ضربتُ زيدًا حتى هو مرحومٌ، وحتى مرحومٌ هو، على التقديم، وحتى أنا راحِمُه، وحتى الضربُ زاجِرُه. والخبرُ فيه تارةً يكون مُلابسًا لِما تقدَّم أنه مذكور، نحو: حتى الأعداءُ يرحمونه، وحتى يَدِي كَلَّتْ، وحتى لَحمُه تَمزَّق، وحتى الحركةُ معدومةٌ. وإما غير مُلابس[1] نحو: حتى الناسُ يرحمونه، وحتى زيدٌ يرحمه. وتقول في التعجب: تَعَظَّمَ في نفسه حتى ما أَهْوَنَ عليه الناس.

ويجوز حذف المبتدأ لدلالة الأول عليه إن كان هو، نحو: ضربتُه حتى مرحومٌ، أي: هو مرحومٌ. ولا يجوز نصب ما بعد المبتدأ، لو قلتَ: حتى هو مرحومًا، لم يكن.

وإن كان نفيًا فكالإثبات نحو: ضربتُه حتى ما هو مرحومٌ، وحتى لا هو حيٌّ ولا ميِّت، وحتى ما أحدٌ يرحمه، وحتى لا حرَكةَ.

---

(١) كذا! والأولى أن يقول: وتارة يكون غير ملابس.

ويجوز في الإثبات هنا أنْ تُدخل إنَّ، فتقول: أحسنتُ إليه حتى إني لأَرجو عائدتَه، وأبغضتُه حتى إني لأَكرَهُ النظرَ إليه، وتَعَظَّمَ في نفسه حتى إنه لَيَترُكُ السلامَ. ولا يجوز فتح إنَّ هنا.

قال الفراء: وأجاز الكسائيُّ فتحها، وكان يقول: إنما أَجزتُه لأني رأيتهم يجعلون حتى بمنزلة اليمين، فيقولون: تَعَظَّمَ في نفسه حتى لقد تَرَكَ السلامَ. فقيل له: فما لهم لا يقولون: تَعَظَّمَ حتى لَيَترُكَنَّ السلامَ؟ فما رأيتُ له حُجّة. وقد يكون فيه إنما.

قال الفراء: وتقع فيه كأنَّ، فيقال: أصابَ من المال حتى كأنَّه ما يَعرف الصَّديق. ولا يجوز هنا ليتَ ولا لعلَّ ولا لكنَّ لأنهن لا يَكُنَّ حالات. وتقول في الفعل: /ضربتُه حتى هو يُرحَمُ، وحتى ما هو يتكلمُ، قال[1]: [٧: ٦٠/ب]

سَرَيتُ بهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

وبالجملة فلا تكون الجملة الاسمية هنا إلا مغيَّرة في المعنى من الجملة الفعلية التي تقع حالًا على ما تقدَّم كيف كانت. وأمّا الجملة الفعلية الغائيّة التي هي سببٌ في المعنى فلا تكون هنا مغيَّرة لأنها ماضية أو مستقبلة إلا أن تغيّر وتقصد الحال؛ كقوله[2]:

لا تُشتَكى سَقْطةٌ منها وقد لَعِبَتْ بها الْمَفاوِزُ حتى ظَهرُها حَدِبُ

وقال[3]:

وما زالتِ القَتلى تَمُجُّ دِماءَها بِدجْلةَ حتى ماءُ دجْلةَ أَشْكَلُ

وقد جعلَها بعضُهم هنا في موضع خفضٍ لأنها غاية في الأصل.

---

(١) تقدم في ٧: ٣٢١، ١١: ٢٥٠.

(٢) تقدم البيت في ١٣: ١٠٤.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٢٥٠.

وأمّا الموضع الذي تصلح فيه للعطف فلا تكون حتى فيه حرفَ ابتداء بمعنى الفاء من السبب على نحو ما تقدَّم؛ بل تكون بمعنى الواو في الابتداء لأنها وقعتْ مَوقِعَها، فجَرَتْ مَجراها، وعلى هذا فلا يُشتَرَط فيها ما يُشتَرَط في الابتدائية بمعنى الفاء.

والقطعُ في حتى أَقوى منه في حروف العطف لأنَّ حروف العطف هي بالأصل فيه؛ والقطعُ نَقيض، ويُكره استعمالُ الشيء في النقيض، بخلاف حتى، فإنها ليست أصلًا في العطف، فخَفَّ فيها القطع، ولذلك كان فيها أكثر من الواو، ولم يُشتَرَطْ فيها ما اشْتُرِطَ في السببيّة بمعنى الفاء لكونِ ما بعدها هنا جزءًا مما قبلَها؛ فكانت به متصلةً بما قبلها، فلم تَحتَج إلى اشتراط السبب لحصول الاتصال.

وما بعدها إمَّا أن يكون جملةً اسمية أو فعلية، فإن كانت اسميّةً فيَلزَم أن يكون المبتدأ هو المعطوف. وهي إما ثابتة أو مَنفيّة، فأمّا الثابتة فالخبرُ إمّا بالاسم أو بالفعل، فإن كان بالفعل لَزِمَ أن يكون ماضيًا[١] كالأول، وأن يكون الأولَ[٢] أو ما في معناه بزيادة، فالأولُ كقولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُه. ويجوز حذفُ الخبر لدلالة الأول عليه، ومنه قوله عليه السلام: (كلُّ شيءٍ بِقَضاءٍ وقدَرٍ حتى العَجزُ والكَيْسُ)[٣] رفعًا. والثاني نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ أَوجَعتُه أو ضاعَفتُه عليه. ولا يجوز حذفه.

وقال الفراء: أَكرَهُ الرفعَ هنا لأنَّ حتى طالبةٌ للفعل هنا متصلة به، وأمّا قوله[٤]:

والزادَ حتى نَعْلَه أَلْقاها

---

(١) الذي في المخطوطات: مستقبلًا.

(٢) الأول: سقط من ك.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٤: ٢٠٤٥ بالجر. وضبط بالرفع في مسند أحمد ٢: ١١٠ [الحديث ٥٨٩٣] مؤسسة قرطبة.

(٤) تقدم في ١١: ٢٤٤، ١٣: ٩٨.

فقال: النصبُ فيه كلام العرب الذي سمعناه، وأمّا الرفعُ فلم يُسمع من العرب؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما ضربتُ رجلًا إلا عبدَه ما ضربتُه، فتنصب لأنَّ إلا تطلب الفعل كقولك: ما أَعطيتَ إلا أَخذت؛ لأنك تقول: ما أَعطيتَ إلا أنَّكَ أَخذتَ.
قال: وأجاز الكسائيُّ الرفع بعدها كالواو. وأصحابُنا البصريون يجيزونه.

قال: فإن كان بعدها مستقبل جاز الرفع لأنه مستأنَف مما قبله؛ تقول: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ أَضربُه غدًا، /كما تقول: ما ضربتُ رجلًا إلا عبدُه أَضربُه. وكذلك: [٧: ٦١/أ] قامَ القومُ حتى زيدٌ قامَ، على ما ذكرنا سواء، تجعله على الفعل على رأي الفراء. فإذا قلت: حتى زيدٌ يقومُ جعلتَه على الابتداء، ولا تَدخل الفاء في الخبر، وإن دخلتْ رجعت إلى العطف، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا فأَوجَعتُ، إلا على مذهب الأخفش في زيادة الفاء، وأمّا قوله[1]:

فيا عَجَبَا حتى كُليبٌ تَسُبُّني ....

فيحتمل أن يكون من هذا وحُذف الفعل الأول، أي: يَسُبُّني الناسُ حتى كُليبٌ، والعربُ تفعل ذلك في التعجب كثيرًا، تقول: العجبُ حتى زيدٌ يَركبُ الدابَّةَ، والعجبُ حتى زيدٌ يَلبسُ الخزَّ، ويجري فيه قول الفراء. ويحتمل أن يكون من الباب المتقدم، فيكون التقدير: فيا عَجَبا تَواضَعتُ أو تَنَزَّلتُ حتى كُلَيبٌ تَسُبُّني، وكَثُرَ مع التعجب لأنه نابَ عن الفعل.

ولا يجوز حذفُ الفعل هنا لأنه لا دليلَ عليه في الأول لعدم ذِكره، فإنْ حذفتَه قال الكسائيُّ: تَرجع إلى الغاية والخبر، تقول: العجبُ حتى فلانٌ وفلان. وقال: قولُ العرب: الحمدُ للهِ حتى فُلانٍ وفُلانٍ، بالجرِّ، يتعجَّبون من حالهما إمّا بالاتّضاع وإمّا بالارتفاع.

---

(١) تقدم في ١١: ٢٥٠، ١٣: ١٠٤.

وأمّا الاسمُ فإنه يكون مأخوذًا من الفعل على الوجهين، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ مضروبٌ، وحتى زيدٌ مُضاعَفٌ عليه الضربُ، وحتى زيدٌ معهم، وفيهم.

ويُحذف الخبر إذا كان الأولَ، نحو: أصابَ من المال حتى كفايتُه ما أصاب، وقد قالوا: أَصابَ من المال حتى حَسْبُه، أي: ما أَصابَ؛ لأنَّ حَسْب مما يُبتدأ بها مما في معنى الكفاية. ويَصِحُّ دخولُ إنَّ ههنا وكان وأخواتِها، ولا يكون فتحُها هنا عند الكسائيِّ لبعده عن القسم.

وأمّا النفيُ فلا يكون الخبرُ فيه هو الأول لأنَّ حتى ليست استثناء، وإنما يكون نفيًا يقتضي ثبوت الأول، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ما تَركتُه، وحتى ما زيدٌ متروكٌ، ونحوه.

وإن كانت فِعليّةً فالأصلُ أن ينتصب المعطوف على الفعل، وسواءٌ شَغلتَ الفعلَ عنه أو لم تَشغل، أو قَدَّمتَه، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُه، وضربتُ [القومَ][1] حتى ضربتُ زيدًا. ولك أن تجعله غيرَ الأول من معناه بزيادة، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا أَوجَعتُ.

و(حتى) هنا تكون غايةً ليست ابتدائيّةً لصحةِ تقدير إلى أنْ فيها، نحو: ضربتُ القومَ إلى أنِ انتهيتُ إلى ضربِ زيدٍ، ماضيًا كان أو مستقبلًا بحسبه، ولا تكون هنا ابتدائيّةً لأنَّ حتى لا تَعطف في الفعل عند الأكثرين، بل[2] تكون بمعنى الواو فيه. ولا يَبعُد ذلك على رأي الأخفش لأنه يرى أنها عاطفة فيه كما تقدَّم. وقد يقال إنها لَمّا قُطعت في الاسم حيث تكون عاطفةً وقع الفعل بعدها وإن كانت خاصّةً تعطف الاسم كـ(إنَّما)؛ لَمّا كُفَّتْ دخلتْ على الفعل؛ لأنَّ القطع في العطف نظيرُ الكَفِّ في الحرف.

---

(١) القوم: ليس في المخطوطات.

(٢) ل: فلا.

[٧: ٦١/ب] واعلمْ أنه قد يَصِحُّ أن /يقع بعد الفعل المتقدِّمِ ما تقدَّم من الأنواع في حتى مختلفةً ومتَّفقة؛ فما كانت فيه متَّفقةً لم تكرَّر حتى فيها، وما كانت فيه مختلفةً فينبغي أن تكرَّر حتى فيها كما في قوله:

سَرَيتُ بهم ....

البيت.

وكذلك سِرتُ حتى أَدخلَ المدينة، وحتى تَطلُعَ الشمس، وتقول: سِرتُ حتى أَدخلَ المدينة[١] وأُكَلِّمَ[٢] زيدًا، على ما تقدَّم.

وفي (الإفصاح): ومن مسائل هذا الفصل: سِرتُ حتى أَدخلَها أو أكادَ، قال أبو الحسن: ترفعهما. ومنعَ غيره لأنَّ الدخول لم يقع. ولا يجوز نصبُ أَدخلها ورفعُ أكاد لأنه معطوفٌ عليه، والمعطوفُ لا يكون مخالفًا للمعطوف عليه في الإعراب. فإن عكستَ فقلتَ: حتى أكادَ أو أدخلَ، فقد حكى أبو الحسن أنَّ مِنَ النحويين مَن يَرفع أَكاد ويَنصب أَدخل؛ لأنَّ الدخول لم يَقع. وهذا باطلٌ لِما فيه مِن مخالفةِ المعطوف للمعطوف عليه، والوجهُ نَصبُهما معًا لأنَّ الدخول لم يقع، وقد قال س[٣]: إنه ليس في كلامهم في هذا الباب مرفوع لا يجوز نصبه إذا جعلته غاية. ومنعَ س[٤]: سِرتُ حتى أَدخلُها وتَطلُعُ الشمسُ، برفعِ الاثنين لأنَّ طلوع الشمس لا يؤدِّيه السير، ورفعِ الأول ونصبِ الثاني للمخالفة في العطف، وهذا هو الصحيح. فإن أَعدتَ حتى جازت المخالفة، فتقول: وحتى تَطلُعَ الشمس، وبالعكس.

---

(١) وحتى تَطلُع الشمس وتقول سريتُ حتى أَدخل المدينة: ليس في ك.

(٢) ك: وأعلم.

(٣) الكتاب ٣: ٢٠.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦ - ٢٧.

وفي (الإفصاح) أيضًا: إن كان ماضيًا نحو: جلستُ حتى خرجَ زيدٌ، هي جارّة، وأنْ بعدها مضمرة، لكن لم تجد محلًّا قابلًا للعمل، والتقدير: جلستُ إلى أنْ خرجَ زيدٌ؛ لأنك جعلتَ ذلك غايةً، وقد تكون عِلّة كقولك: كَلَّمتُه حتى أَمَرَ لي بشيء.

* * *

تَمَّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزءُ الخامسَ عشرَ من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزءُ السادسَ عشرَ، وأوله:

«باب عوامل الجزم»